اتحاد الجنوب العربي

خلفية وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها (١٩٤٥ - ١٩٦٧م)

د. محمود علي محسن السالمي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد / جامعة عدن

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه من قسم التاريخ المعاصر في كلية الآداب/ جامعة صنعاء عام ٢٠٠٦م، وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١) أ.د/ سيد مصطفى سالم مشرفًا ورئيسًا.

٢) أ.د/ صالح علي باصرة عضوًا.

٣) أ.د/ محمد سعيد داود عضوًا.

وقد حصل المؤلف على درجة الامتياز.

حقوق هذه الطبعة محفوظة لـ

دار الوفاق للدراسات والنشر

الجمهورية اليمنية / عدن

هاتف (٣٩٧٧٧٦/ ٢/ ٠٠٩٦٧) فاكس (٣٩٧٧٧٥/ ٢/ ٠٠٩٦٧)

Email: drwfaq@gmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الايداع في المكتبة الوطنية/ عدن

٦٩٨/ ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فإن دار الوفاق للدراسات والنشر وطنت نفسها منذ نشأتها على الاهتمام بالدراسات التاريخية والاجتماعية التي تُعنى بالشأن اليمني، والعناية بها ونشرها.

وهذه الدراسة التي بين أيدينا تأتي ضمن اهتمامات الدار، وهي دراسة فريدة في موضوعها إذ تناولت التأريخ والتأصيل لحقبة من حقب التاريخ الوطني الحديث، حيث تناولت المراحل المختلفة والمخاضات التي رافقت إنشاء **اتحاد الجنوب العربي** منذ المحاولات الأولى لتأسيسه عام **١٩٤٥**م، وحتى انهياره في سنة **١٩٦٧**م، وما صاحب ذلك من جهود مختلفة من جميع الأطراف المعنية.

إنها تجربة وطنية لم تلق العناية من الباحثين والدارسين، وقد بذل المؤلف جهدًا كبيرًا في في التأصيل للموضوع والإحاطة به من زواياه المختلفة، فالدراسة في أصلها أطروحة تقدم بها مؤلفها لنيل درجة الدكتوراه من قسم التاريخ المعاصر في كلية الآداب، جامعة صنعاء.

ودار الوفاق إذ تشرف بنشر هذه الدراسة لتأمل أن تكون قد قدمت للمكتبة العربية ولك أخي القارئ الكريم ما يثري معارفك ويحظى باهتمامك وعنايتك.

الناشر

المقدمة

عندما أخذت أعد نفسي لتحديد موضوع رسالة الدكتوراه، برز في ذهني موضوع الانتفاضات القبلية التي شهدها جنوب اليمن في خمسينيات القرن العشرين، ضد السلطات البريطانية والحكام المحليين المتحالفين معها. وفي أثناء قيامي بمسح المراجع التي لها علاقة بذلك الموضوع، شد اهتمامي بقوة موضوع آخر هو "اتحاد الجنوب العربي" الذي أشرفت بريطانيا على تأسيسه في نهاية الخمسينيات، وضم معظم سلطنات ومشيخات ما كان يعرف حينها بمحمية عدن الغربية. وبتشجيع من أستاذي المشرف، قررت أن يكون "اتحاد الجنوب العربي" موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه.

فذلك الموضوع لم يدرس دراسة علمية مستقلة من قبل، وكل ما ورد عنه في المؤلفات، أو في الدراسات التي تعرضت إليه بشكل أو بآخر، لا تزيد عن كونها إشارات مقتضبة، وبعضها غير دقيقة. ثم إن "اتحاد الجنوب العربي" الذي أتى بعد جهود ومحاولات بريطانية كثيرة، والذي حاول جمع أجزاء الجنوب التي ظلت مفتتة لعهود، وبطريقة نظام الفيدرالية التي لم تعرفها المنطقة من قبل؛ مثل فصلاً مهما وخطيرًا، ليس في فصول السياسة البريطانية في جنوب اليمن فحسب، بل وفي فصول تاريخنا اليمني المعاصر، الذي شهد في تلك المدة تحولات وتطورات سياسية داخلية بالغة الأهمية والأثر.

إن محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن، التي انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية بالتحديد، والتي توجت بقيام "اتحاد الجنوب العربي" في سنة ١٩٥٩م، الذي لم يعمر طويلاً، لا شك في أنها تثير أسئلة كثيرة ومهمة: فما الذي دفع البريطانيين إلى السعي لوحدة محمياتهم في جنوب اليمن بعد أن

اعتمدوا كثيرًا على حالة التجزئة التي كان يعيشها في الماضي بوصفها الوسيلة المناسبة لجعل السيطرة عليه في منتهى السهولة؟ أو بصيغة أخرى ما الذي ستحققه وحدة الجنوب للسياسة البريطانية ولم تحققه لها حالة التجزئة؟ ولماذا فشلت محاولات وحدة المحميات السابقة لتلك المحاولة؟ ولماذا قوبل الاتحاد بذلك القدر من النقد والمعارضة التي لم تقابلها حالة التجزئة القائمة؟ وهل كانت القوى السياسية التي عارضت الاتحاد تعارض الوحدة من حيث المبدأ أومن حيث التفاصيل؟ وهل أسهم تيار القومية العربية في تلك المدة في تشجيع زعماء المحميات على الاتحاد بوصف ذلك خطوة في طريق الوحدة العربية، أم أنهم أرادوا فقط من وراء الاتحاد امتصاص دوافع الحركة الوطنية التي كانت واقعة تحت تأثير مد ذلك التيار القومي؟ وهل كان فشل الاتحاد في الاستمرار عائدًا إلى ضعف الاتحاد نفسه، أم لقوة تأثير ظروف أخرى خارجة عن سيطرته؟ وأخيرًا هل في تجربة الاتحاد ما يستحق الإشادة؟ وهل الدولة التي خلفته في حكم الجنوب بعد الاستقلال تعد امتدادًا له على الأقل من الناحيتين الإدارية والمالية، أم أن الاتحاد وكل أثر له قد أصبح بعد استقلال الجنوب في ذمة التاريخ؟ وفي كل الأحوال فالدراسة ستحاول قدر الإمكان الإحاطة بتلك المحاولة (محاولة وحدة المحميات) من كل أوجهها، والإجابة على معظم الأسئلة التي أثارتها.

وقد لا أبالغ إذا أشرت، إلى أن معالجة ذلك الموضوع لم تكن بالأمر السهل، إذ برزت أمامي منذ البداية عدة صعوبات، أولها تحديد الإطار الزمني لمدة الدراسة. فقيام الاتحاد في فبراير ١٩٥٩م لم يكن حدثًا معزولاً عما قبله، بل كان امتدادًا لعدة محاولات سابقة، ابتدأت منذ سنة ١٩٤٥م، ولذلك كان لابد من الرجوع بالدراسة إلى تلك البدايات الأولى، لتوضيح خلفيات تلك المحاولة وظروفها وأبعادها. وفضلاً عن ذلك فكون مدة الدراسة مشحونة بالأحداث والتطورات السياسية، مثَّل صعوبة أخرى أمامي في معالجة الموضوع، فالتعاقب الزمني السريع لتلك الأحداث من جهة، وترابطها وتناقضها من جهة أخرى، حملني على تقسيم الدراسة على أجزاء تراعي

التسلسل الزمني للأحداث من ناحية، وخصوصيتها الموضوعية وارتباطها العضوي مع الموضوع الرئيس للرسالة من ناحية أخرى. ولأن أحداث تلك المدة متشابكة ومتداخلة ومتباينة ولها امتدادات داخلية وخارجية مختلفة، فقد حاولت قدر الإمكان توظيفها بما يخدم الدراسة ويقوي من ترابطها، وحاولت ألا أغفل الأحداث الفرعية والثانوية، التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الرسالة، واضعًا في الحسبان، عدم إبرازها أو توسيعها على حساب الموضوع الرئيس والهدف العام للرسالة، فقد كان في ذهني دائمًا أن الروافد التي تسهم في اتساع النهر، لا يمكن أن تكون أوسع منه.

ومثلت المصادر والمراجع، عقبة أخرى من العقبات التي اعترضت الرسالة، فتعددها وتنوعها من جهة، وتباينها وتناقضها من جهة أخرى، تطلب مني مضاعفة الحيطة والحذر في التعامل مع نصوصها، علمًا أن ذلك التنوع والتباين خدم الدراسة وعمل على تدعيمها وسد ثغراتها. ومع اعترافي بباعي القصير في النقد والتحليل، فقد حاولت قدر المستطاع، تمحيص الروايات المختلفة، وغربلتها، وعدم تحميلها فوق مادتها، وإعادة صياغة بعضها، والأخذ بما اعتقدته الأرجح فيها. وفي الوقت الذي حرصت فيه على تفسير الأحداث وتحليلها، وربطها بغيرها، بحسب إمكاناتي المتواضعة، فقد وجدت نفسي في أماكن كثيرة مضطرًا - بسبب أن موضوع الرسالة لم يدرس من قبل - لسرد بعض الأحداث والتوقف عندها قليلاً. وفي كل الأحوال فقد تجنبت قدر الإمكان الفروض وبناء الأحكام عليها، وحاولت جهدي التمتع بالأمانة العلمية والموضوعية والتحرر من أي ميل أو تحيز.

وعلى وجه التأكيد، فقد قصدت إلى بذل كل جهد ممكن لجعل هذه الدراسة تعتمد على المصادر الأساسية، وتستند على عدد كبير من الوثائق، فاقتضى مني ذلك جهدًا يكفيني في الإشارة إليه أن أقول أنني اضطررت إلى قراءة مئات الوثائق والتقارير التي لها علاقة بمرحلة الدراسة، ولم أستعمل منها مباشرة في الدراسة

إلا النزر اليسير. وأهم مصادر تلك الوثائق، ملفات أرشيف الحكومة الاتحادية المحفوظة في مركز الدراسات والبحوث اليمني فرع عدن، وصور الوثائق المتنوعة التي أخذت من أشخاص وجهات مختلفة، المحفوظة في مكتبة مركز الدراسات والبحوث التابع لجامعة عدن، ومجلدات الوثائق البريطانية المنشورة تحت اسم سجلات اليمن .(Records of Yemen) ولعلي لا أتجاوز إذا قلت إن الوثائق قد جعلت مهمة الدراسة أكثر صعوبة، ففضلاً عن الالتزام في التعامل مع الوثائق التاريخية، الذي يمكن أن يقال عنه إنه قيد من حديد، فقد تمثلت مشاكلها الأخرى في سوء التنظيم والتصنيف، واختلاف لغتها (عربية، إنجليزية) ولهجاتها، وأسلوبها، ورسمها، إذ حررت بعضها على أيدي أشخاص بالكاد يعرفون الكتابة، لاسيما تلك التي تنتمي إلى الكيانات المحلية.

وعلى الرغم من الأهمية التي مثلتها الوثائق في بعض أقسام الرسالة، إلا أنها لم تكن وحدها كافية لبناء تلك الأقسام، فمن جهة، كانت هناك أمور ومواقف لا توضحها الوثائق، أو بالأصح كانت لا تكتب في الوثائق، ومن جهة أخرى يبدو أن هناك تسربًا كبيرًا قد حدث للوثائق ذات الطابع السياسي من أرشيف الحكومة الاتحادية، ربما على يد حكامها في اللحظات الأخيرة من عمر الاتحاد، وربما على يد من خلفوهم في حكم البلاد.

واعتمدت الرسالة بشكل قد يلفت النظر على الدوريات التي كانت تصدر في عدن، خلال الحيز الزمني لموضوع الرسالة، فتلك الدوريات التي كانت تحركها اتجاهات سياسية متباينة، والتي يوضحها ملحق خاص في نهاية الرسالة، سمحت من جهة بمعرفة مواقف القوى السياسية المختلفة من المشروع الاتحادي في كل مراحله، ومن جهة أخرى وفرت مادتها الخبرية، وتصريحات من كان يهمهم مشروع الاتحاد وبياناتهم، ما لم توفره غيرها من المراجع.

وفضلاً عن ذلك، فقد اعتمدت الرسالة على المؤلفات التي عاصرت مدة الدراسة، وعايشت أحداثها. غير أنه على الرغم من وفرة تلك المؤلفات التي

كتبت في أكثر الأحوال من قلب الأحداث نفسها، وغزارة مادتها، إلا أن عيوبًا وأخطاء كثيرة اكتنفتها. فمن جهة فمعظم تلك المؤلفات لم تراع أيسر شروط الكتابة التاريخية، فقد كانت أشبه بمذكرات، وانطباعات شخصية، انتقت من الأحداث وأهملت أو جسمت ما شاءت، ومن جهة أخرى طغت عليها الانفعالات، والانحياز، والتحامل الشديد على الآخر. ومع ذلك فقد كانت تلك المؤلفات مهمة للرسالة، ودعمتها في نواح عدة، ومن تلك المؤلفات ما كتبة الحكام البريطانيون في عدن خلال مرحلة الموضوع، التي سنلاحظها بتوضيح أكثر في قائمة مراجع الرسالة مثل: رايلي، وهنكنبوثام، وجنستون، وتريفاسكيس، وتريفليان، وكذلك مؤلفات بعض وزراء الاتحاد مثل عبدالرحمن جرجرة، ومحمد حسن عوبلي، ومؤلفات زعماء المعارضة في ذلك الوقت مثل: قحطان الشعبي، وعبد القوي مكاوي، وعبد الله الأصنج، وكذلك مؤلفات السلطات الرسمية (حكومة الاتحاد، حكومة عدن)، ومؤلفات الأحزاب والقوى السياسية المعارضة مثل: المؤتمر العمالي، الرابطة، حركة القوميين العرب، مؤتمر الخريجين، وغيرها. واعتمدت الرسالة كذلك على الدراسات الأكاديمية التي ركزت بصورة رئيسة على مسار الحركة الوطنية في الجنوب، ومع أن معظم تلك الدراسات كانت قريبة زمنيًا من مرحلة الدراسة، إلا أن زخم حركة التحرر العربية والعالمية خلال تلك المدة، دفع بها بشكل أو بآخر إلى الانحياز، على الرغم مما قد يبدو من حرص مؤلفيها على الموضوعية.

وأود أن أشير كذلك إلى أنني واجهت صعوبة أخرى في تعاملي مع ذلك الموضوع، تمثلت في عملية تخطيط الرسالة، حتى تم إنجازها بالصورة التي هي عليها الآن، فقد حرصت قدر الإمكان على توظيف كل أقسام الرسالة لخدمة الخط الرئيس لموضوعها (محاولة وحدة المحميات) منذ أول محاولة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وحتى انهيار اتحاد الجنوب العربي، قبل استقلال جنوب اليمن في نوفمبر ١٩٦٧م بأسابيع. فقسمت الرسالة على تمهيد وستة فصول، ركزت في الفصل التمهيدي على الخلفية التاريخية للكيانات القبلية

المستقلة في جنوب اليمن التي عرفت فيما بعد بالمحميات، كيف تكونت؟ وكيف انفصلت عن الدولة القاسمية؟ وكيف كانت أوضاعها العامة في المدة التي سبقت الاحتلال البريطاني لعدن؟

واستعرضت في الفصل الأول، استعراضًا سريعًا، الظروف والأسباب التي دفعت بالبريطانيين لاحتلال عدن في ١٨٣٩م، وسياستهم المرنة مع الكيانات القبلية المستقلة في الجنوب، التي ابتدأت باتفاقيات السلام والصداقة عقب الاحتلال مباشرة، وباتفاقيات الحماية بعد السيطرة العثمانية على شمال اليمن في سنة ١٨٧٢م. وتطرقت إلى أوضاع المناطق الداخلية المحمية في أثناء النزاع التركي البريطاني، ومن ثم في أثناء النزاع البريطاني الإمامي على جنوب اليمن، ومواقف الزعماء المحليين من تلك النزاعات، ودور اتفاقيات الاستشارة، ودوافع الاهتمام البريطاني اللافت للنظر بأوضاع المحميات الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية.

وتناولت في الفصل الثاني التحول الذي حدث في موقف البريطانيين من حالة التجزئة التي كانت تعيشها مناطق المحميات، ومحاولاتهم المتكررة ما بين (١٩٤٥- ١٩٥٦) تجميع تلك المحميات العديدة في كيان اتحادي أو كيانين، مستعرضًا في أثناء ذلك، الأسباب والأهداف التي كانت تدفع بتلك المحاولات، والعوامل والظروف التي كانت تعرقلها، وانعكاسات تلك المحاولات على المواقف السياسية والشعبية في عدن والمحميات.

وخصصت الفصل الثالث لقيام الاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية الذي عُرف في البداية بـ (اتحاد إمارات الجنوب العربي) ثم باسم (اتحاد الجنوب العربي)، موضحًا في ذلك الأسباب والدوافع التي حملت عددًا من حكام المحميات للتعامل بإيجابية هذه المرة مع المشروع الاتحادي، وطبيعة المفاوضات التي تمت بين المعنيين بقيام الاتحاد منذ مارس ١٩٥٨م وحتى قيام الاتحاد في فبراير ١٩٥٩م. ومواقف حكام المحميات الأخرى من الاتحاد، وكذلك مواقف الجماعات القبلية والقوى السياسية التي عارضت قيام الاتحاد،

وامتدادات تلك المواقف الخارجية.

وبينت في الفصل الرابع الأسباب والمبررات التي دفعت بالبريطانيين إلى ربط عدن بالاتحاد بعد أن تعمدوا في الماضي عزلها عن المناطق المجاورة، والصعوبات التي واجهت تلك العملية، والمعارضة الشديدة التي أبدتها العديد من القوى السياسية لعملية الضم، والتي حركتها أسباب وأهداف سياسية مختلفة، طغت على بعضها المصالح الضيقة.

واستعرضت في الفصل الخامس نظام الاتحاد، ومؤسساته، وحكومته، ودور البريطانيين فيه، ووضعه الاقتصادي والإداري والعسكري، والصعوبات العامة التي عانى منها في تلك الجوانب، والتقدم الذي أحدثه في بعض المجالات، وعلاقة الاتحاد بالولايات والأعضاء، وما شابهها من صعوبات، وكذلك علاقاته وارتباطاته الخارجية، لاسيما بالمحميات التي لم تقبل الانضمام إليه.

ووضحت في الفصل السادس والأخير، الصعوبات والتحديات السياسية التي واجهت الاتحاد، سواء أكانت تلك التي لها علاقة بالاتحاد نفسه، أم تلك التي لها علاقة بالظروف المحلية والإقليمية والدولية، والتي لم تكن في مجملها في صالحه، وكيف أدت تطورات تلك الظروف والتحديات إلى ضعضعة سلطة الاتحاد، وكيف فشلت جميع المحاولات السياسية التي بذلها البريطانيون لمساندة تلك السلطة، وكيف أسهم الجيش في عملية انهيار الاتحاد، التي تمت على أيدي رجال المقاومة المسلحة، قبيل الاستقلال بأسابيع، بدلاً من محاولة مساندته. واختتمت الرسالة بخاتمة سريعة لأبرز النتائج والملاحظات التي توصلت إليها الدراسة، وببعض الملاحق والخرائط.

وأخيرًا فإني في الوقت الذي أود أن أشير فيه إلى أنني بذلت فيه قصارى جهدي وإمكاناتي في دراسة ذلك الموضوع، فإني لا أدعي الكمال، ولست أنكر هنا أنني ربما وقعت في أخطاء غير مقصودة، وربما أن هناك أوجه قصور، أو ضعفًا في نواحي الرسالة، وهي جميعها مسئوليتي وحدي، فقد حاول أستاذي

المشرف الدكتور سيد مصطفى سالم جاهدًا الدفع بالرسالة نحو الأفضل، ولولا ملاحظاته السديدة وعونه المخلص والخبير، لما أمكن إنجازها بالصورة التي هي عليها الآن، وإني لا أملك إلا أن أتوجه إليه بجزيل الشكر والتقدير، على ما أحاطني به من رعاية واهتمام في كل من صنعاء والقاهرة، وأن أظل شديد الفخر في أن رسالتَيَّ للماجستير والدكتوراه تمتا تحت إشرافه.

وأتوجه بالشكر كذلك لزميلي وصديقي الدكتور زيد قاسم ثابت، الذي شد من أزري وتابع معي مسار الرسالة فصلاً فصلاً بحماسة واهتمام منقطع النظير. كما أنني مدين بالشكر والعرفان، لكثير من الزملاء والأصدقاء، على كل ما قدموه لي من مساعدة وتسهيل لاسيما في ترجمة الوثائق الإنجليزية، وتوفير بعض المراجع والوثائق المهمة، إنني ممتن لهم جميعًا، ولا يسعني إلا أن أقول: لقد جعلوا الرسالة أفضل مما كان يمكن أن تكون بدونهم. وأود أن أعبر عن شكري وتقديري لرئاسة قسم التاريخ ونيابة الشؤون الأكاديمية وعمادة كلية الآداب، ونيابة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة صنعاء، على التعاون والاهتمام الذي وجدته منهم، منذ تسجيل الرسالة وحتى مناقشتها.

وأخيرًا أود أن أعبر عن شكري للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، أستاذي القدير الدكتور صالح علي باصرة رئيس جامعة عدن، ثم جامعة صنعاء (سابقًا)، ووزير التعليم العالي حاليًا، الذي تكرم بقبول الاشتراك في مناقشة الرسالة على الرغم من مسئولياتهِ ومشاغلهِ العديدة، والأستاذ القدير الدكتور محمد سعيد داود عميد كلية التربية بجامعة حضرموت، الذي تحمل مشقة السفر الطويل لحضور تلك المناقشة. ولا يسعني هنا إلا أن أعبر عن عمق اعتزازي بأن تتم مناقشة رسالتي على يديهما.

محمود علي محسن السالمي
مايو ٢٠٠٦م

الفصل التمهيدي

الخلفية التاريخية لسلطنات ومشيخات جنوب اليمن

الفصل التمهيدي
الخلفية التاريخية لسلطنات ومشيخات جنوب اليمن

عندما احتل العثمانيون اليمن في سنة ١٥٣٨م، لم يهتموا خلال مدة حكمهم الطويلة التي استمرت قرابة مائة عام، اهتمامًا كافيًا بشؤون مناطقه الشرقية والجنوبية. فعلى الرغم من أن اليمن بكامله خضع لهم من الناحية الاسمية، إلا أن نفوذهم الفعلي والمباشر اقتصر على الجهات الغربية والشمالية منه، وبالتحديد على المناطق التي تقع إلى الغرب من الخط المستقيم على خارطة اليمن الذي يربط عدن جنوبًا بنجران شمالاً.

وفيما يبدو، فقد كانت مبررات العثمانيين في عدم السيطرة المباشرة على المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن كثيرة، أبرزها أن تلك الجهات، على الرغم من اتساعها إلا أنها أراضٍ قاحلة وصحراوية، قليلة الخصوبة ومحدودة السكان، مقارنة بالمناطق الشمالية والغربية. كما أن حرص العثمانيين على إحكام سيطرتهم على الملاحة في البحر الأحمر، المهددة حينها بالخطر البرتغالي، دفعهم أيضًا إلى الاهتمام بسواحل اليمن الغربية المطلة على ذلك البحر، أكثر من اهتمامهم بسواحله الجنوبية، وفضلاً عن ذلك فقد دفعتهم مقاومة الأئمة الزيدية المستمرة للحكم العثماني في شمال اليمن، إلى تركيز ثقلهم العسكري في تلك المناطق المضطربة أكثر من أي مناطق أخرى من اليمن، وربما كان استمرار قبول السلطان الكثيري في حضرموت - الذي تعد بلاده أهم مناطق الجنوب - بالسيادة العثمانية من حين عرضوها عليه في ٢٥ أغسطس ١٥٣٧م[١]، من العوامل التي لم تدفعهم إلى محاولة التدخل العسكري المباشر في تلك الجهات.

---

(١) سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، معهد الدراسات والبحوث العربية، ط٢، ١٩٧٤م، ص١٤٤.

وعلى أية حال، فقد حاول العثمانيون - في عهد حسن باشا ذلك العهد الذي تميز بالحيوية والقوة - مدّ سيطرتهم الفعلية على بعض مناطق جنوب اليمن و شرقه، ففي سنة ١٥٨٧م وجهوا حملةً عسكرية كبيرة للسيطرة على بلاد البيضاء ويافع وما إليهما، وعلى الرغم من أن تلك الحملة تمكنت من السيطرة على تلك المناطق دون صعوبات كبيرة[١]. إلّا أن قبائل تلك المناطق، التي لم تألف الإذعان للدول المركزية، ضاقت بالجنود العثمانيين بعد مرور مدة قصيرة، فحاصرت العامل العثماني في مقره في حصن "الخَلقْة" وأجبرته في النهاية على الخروج منه في سنة ١٥٩٧م[٢]. ومنذ ذلك الوقت لم يحاول العثمانيون إعادة سيطرتهم على تلك النواحي أو غيرها في جنوب اليمن، إذ انشغلوا في مواجهة ثورة الإمام القاسم التي ظهرت في السنة نفسها في شمال اليمن، والأكثر من ذلك، فقد اضطروا إلى اعتماد مرتبات وهدايا لعدد من مشايخ قبائل تلك النواحي، ليس من أجل دفعهم إلى الاستمرار في ذكر اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة[٣]، التي كانت تعبر عن التبعية الشكلية للسيادة العثمانية، بل ولضمان عدم إثارتهم القلاقل والاضطرابات في المناطق المجاورة لهم، التي كانت تحتكم لسلطة العثمانيين المباشرة مثل: رداع، وقعطبة، حتى يتفرغوا لإخماد ثورة الإمام القاسم التي سبق ذكرها.

ومهما يكن من أمر، فقد كان من نتائج الاحتلال العثماني الأول لليمن، الذي استمر قرابة مائة عام، ظهور تباين كبير بين أوضاع جهات اليمن، ففي حين تأثرت جهاته الغربية والشمالية التي خضعت للحكم العثماني المباشر بكل

---

(١) الموزعي: الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان، تحقيق عبدالله الحبشي، منشورات المدينة، ط١، ١٩٨٦م، ص ٦٧-٦٨.

(٢) يحيى بن الحسين: عقيلة الدمن المختصر "مخطوط" المكتبة الوطنية عدن، مكروفلم رقم ٣٢١، ق ١٢٢.

(٣) محمود السالمي: محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول، المركز العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٩٣.

ما حملته سياسات ذلك الحكم وأساليبه من إدارة، وتنظيم، أو من عيوب وأخطاء؛ تأثرت جهاته الشرقية والجنوبية التي كانت لا تخضع مباشرة لذلك الحكم بظروف ومتاعب محلية بحتة، ففي ظل غياب رادع السلطة المركزية، انشغلت قبائل تلك المناطق بمنازعاتها الداخلية وقتال بعضها البعض، ولذلك تعمقت العصبية والتجزئة بين الجماعة العشائرية والقبلية في تلك الجهات إلى أقصى الحدود. وفي ظل ذلك التناحر والنزاع، لم تستطع أي من تلك القبائل أن تفرض سلطتها على القبائل الأخرى، أو أن تكسر حالة التوازن القبلي الذي ظل يغذي تلك المنازعات. وعلى الرغم من محاولات بعض زعماء تلك القبائل أظهار أهمية كياناتهم، مثل **الرصاص**، و**العولقي**، الذين بدلوا ألقابهم في نهاية عهد الاحتلال العثماني من "**مشايخ**" إلى "**سلاطين**" تأكيدًا لاتساع سلطتهم، إلا أنه في الحقيقة فقد كان كل زعيم محلي من هؤلاء الزعماء حتى وإن أظهر بعض الحنكة خلال مدة حكمه، فقد كان كل ما يستطيع فعله في أفضل الأحوال، هو السيطرة على جماعته القبلية.

ونتيجة لعدم إحساس المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن بثقل الحكم العثماني، الذي عانت منه المناطق اليمنية الأخرى، لم تتفاعل قبائل تلك المناطق مع الثورة التي قادها الإمام القاسم وأولاده ضد ذلك الحكم، والأكثر من ذلك فقد قبل بعض زعمائها فكرة القتال إلى جانب العثمانيين، مقابل منافع معينة. ففي سنة **١٦٢٦**م وافق شيخ حالمين وبعض مشايخ يافع على الدخول في تعاون عسكري مع العثمانيين مقابل المال، لتمكينهم من استعادة عدن التي سقطت بيد زميلهم شيخ "خنفر"، وكاد الأمر أن يتحقق، لولا تدخل الشيخ معوضة بن العفيف الذي نجح في إقناع هؤلاء المشايخ بالتراجع عن ذلك[١].

وعمومًا فقد استطاعت الدولة القاسمية بعد ثورة طويلة، أن تحل محل

---

(١) الشرفي: اللآلي المضيئة في أخبار الأئمة الزيدية "مخطوط"، المكتبة الوطنية عدن، مكروفلم رقم ٣٤، ق٣٣١ أ - ب.

العثمانيين في الجهات الغربية والشمالية من اليمن، بينما ظلت الجهات الجنوبية والشرقية كما هي، مجزأة إلى عدد كبير من الكيانات القبلية والسياسية أهمها: **السلطنة الكثيرية** في (حضرموت وظفار)، و**إمارة عدن** في (عدن ولحج وأبين). وسعت دولة آل القاسم عندما كانت في أوج قوتها في مدّ سيطرتها المباشرة إلى المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن، فقد وجه الإمام إسماعيل بن القاسم، في أوقات مختلفة، حملات عسكرية كبيرة بقيادة ابن أخيه أحمد بن الحسن، تمكن من خلالها فرض سيطرة دولته على تلك المناطق[١]. وعلى إثر ذلك أصبحت جميع أقاليم اليمن تقريبًا خاضعة لسلطة الدولة القاسمية المركزية بصورة لم يستطع العثمانيون من قبل تحقيقها.

غير أن سيطرة الدولة القاسمية على جهات اليمن المختلفة لم تدم طويلاً، فقد بدأ حكمها يتململ بسبب اشتداد الصراع والتنافس على السلطة بين مراكز القوى المتعددة التي ظهرت داخل كيان الدولة، فانشغال رموز حكم الدولة في ذلك التنافس دفعهم إلى إهمال واجباتهم العامة، وبخاصة في المناطق البعيدة من مركز الحكم، فساعد ذلك على تغذية النزعة الاستقلالية عند عدد من القبائل الجنوبية، التي لم تعتد على الاحتكام للدول المركزية. وزاد من تنامي تلك النزعة عند تلك القبائل، الممارسات الجائرة التي كان يقوم بها عمال الحسين بن الحسن ابن القاسم[٢]، الذي كان يدير أمور تلك المناطق من مقره في "رداع".

وعلى أية حال، فقد تدهورت سلطة الدولة القاسمية إلى حدود بعيدة، في

---

(١) كانت الحملة الأولى إلى عدن في سنة ١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م، والثانية إلى مأرب والجوف في ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، والثالثة إلى مناطق الشعيب وما إليها التابعة لابن شعفل في ١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م، والرابعة إلى البيضاء ويافع والمناطق المجاورة لها في ١٠٦٥هـ/ ١٦٥٥م، والحملة الأخيرة إلى حضرموت وظفار في ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م.

(٢) عامر بن محمد عبدالله: بغية المريد وأنس الفريد "مخطوط" ق ٧٤ ب.

عهد الإمام المسالم والزاهد محمد بن إسماعيل، الذي خلف أحمد بن الحسن، فمنذ البداية نافسه على حكم الدولة عدد من ولاتها المتنفذين في: **رداع، وصعدة، وشهارة، وإب، والحجرية**[١]. وعلى الرغم من أنهم بايعوه في وقت لاحق، لأسباب تتعلق بالمخاطر التي كانت تتعرض لها الدولة في تلك المدة، إلا أنهم في حقيقة الأمر ظلوا يتجاهلون سلطته.

وعمليًا فقد أدت دوامة النزاع الدموي على حكم الدولة القاسمية، بالإضافة إلى العوامل الخاصة بمعظم المناطق اليمنية، مثل الطبيعة الجبلية الوعرة، والبنية الاجتماعية القبلية المعقدة، إلى ضعف قبضة الحكم الأمامي على العديد من المناطق القبلية، لاسيما البعيدة عن مركز الحكم، ففي العام التالي لحكم الإمام محمد بن إسماعيل أي **١٠٩٣**هـ/ **١٦٨٢**م قاد الشيخ **بن العفيف** الذي أطلق على نفسه لقب **سلطان**، تمرد قبائل يافع على سلطة الدولة القاسمية، ونجح في طرد عامل الدولة القاسمية هناك[٢]. ثم انضم إليه في ذلك التمرد زميله **بن هرهرة**. وفي السنة نفسها اتسعت دائرة المتحالفين ضد "الحسين بن الحسن" لتشمل **أحمد بن علي الرصاص** سلطان البيضاء، و**صالح بن منصور** سلطان العوالق، والأمير **قاسم بن شعفل**[٣]، أمير "خَرفة وحالمين" في شرق قعطبة.

وبسبب عجز الدولة القاسمية في السيطرة السريعة على الوضع، فقد عمّت الفوضى والاضطرابات معظم المناطق الجنوبية التي تراجعت عنها سلطة الدولة القاسمية، الواحدة بعد الأخرى. فتناوبت قبائل الصبيحة والحواشب على غزو لحج ونهبها التي كانت ماتزال تخضع لسلطة الدولة، كما هجمت قبائل بن

---

(١) محمد إسماعيل الكبسي: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٨٣م، ص ٢٨٥.

(٢) أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن: السحر المبين "مخطوط" ق ٧أ - ٨ب.

(٣) العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ص ١٠٩.

شعفل على قعطبة ونهبتها أيضًا. واتسعت دائرة الخارجين على سلطة الحسين بن الحسن لتمتد إلى الأطراف الجنوبية من معقله الرئيس في رداع، حيث أعلن مشايخ "قائفة" عدم امتثالهم لسلطته[١]. ولم تقف المتاعب التي تعرضت لها سلطة الدولة القاسمية عند ذلك الحد، بل امتدت إلى مناطق أخرى، فالسلطان **علي بن بدر الكثيري** استغل تلك الظروف التي كانت تمر بها الدولة فتوجه إلى ميناء "الشحر" وطرد منه عامل الدولة القاسمية وجنودها[٢]. وعمل الشيء نفسه سلطان العوالق في ميناء "أحور"[٣].

وحاول الإمام محمد بن إسماعيل إعادة إخضاع تلك المناطق المتمردة لسلطة الدولة من جديد، من خلال الحملة العسكرية التي أرسلها إليها في سنة١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م، لكن لسوء حظه فقد كانت نتيجتها نتيجة عكسية، فالهزيمة التي تعرضت لها تلك الحملة، في معركة "العر" على يد تحالف القبائل المتمردة[٤]، عززت جبهة تلك القبائل إلى أبعد الحدود، وشكلت نقطة تحول كبيرة في مسار علاقتها بالدولة القاسمية. فإلحاق أول هزيمة عسكرية بقوات الدولة منذ الثورة على العثمانيين على أيدي تلك القبائل رفع من معنوياتها وعزائمها على مواجهة الدولة، و شجّع في الوقت نفسه القبائل الأخرى داخل الدولة القاسمية على الخروج، وبخاصة في نواحي تعز[٥]. وفي كل الأحوال فقد مثلت تلك الهزيمة نكسة كبيرة للدولة القاسمية، التي ظلت لمدة طويلة، القوة الوحيدة المتحكمة بأوضاع اليمن.

ويبدو أن الخطر الذي أصبح يهدد مضاجع آل القاسم، قد دفعهم إلى

(١) يحيى بن الحسين: بهجة الزمن، الجزء الثالث، "مخطوط"، ق ٥٢ب.
(٢) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٤٩م، ص١٣٨.
(٣) يحيى بن الحسين: المرجع السابق، ق ٥٧ أ.
(٤) أبو طالب: المرجع السابق، ق ١٢ أ ١٣ ب.
(٥) يحيى بن الحسين: المرجع السابق، ق ٢أ - ب.

الوصول إلى درجة من التلاحم، إذ تصالح مع الإمام محمد بن إسماعيل معظم الذين كانوا ينافسونه على الحكم مثل: الحسين بن الحسن صاحب رداع، ومحمد بن أحمد بن الحسن المشهور بصاحب المواهب، وعلي بن المتوكل صاحب إب، ومع أن تفاهم آل القاسم، في ذلك الوقت، قد ساعد الدولة على تجديد سلطتها على المناطق القريبة من رداع مثل "قايفة"، وعلى مناطق "الحجرية" في تعز، غير أنه لم يمنحها القوة الكافية التي تمكنها من إعادة إخضاع قبائل الجنوب. وللحفاظ على ماء وجه الدولة، في تلك الظروف الصعبة، حاول على بن إسماعيل، حل النزاع مع تلك القبائل بصورة ودية، فدخل في اتصالات ومفاوضات مع أقوى زعمائها المنتفضين، وهو السلطان **معوضه بن محمد بن العفيف**، أسفرت عن توقيع "اتفاقية قعطبة" في منتصف سنة ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م.

وعمومًا، فقد أثبتت الأيام التي تلت تلك الاتفاقية، التي قبلت الدولة بموجبها إسناد إدارة شؤون المناطق المتمردة في الجنوب إلى زعمائها المحليين، مقابل اعترافهم بسيادتها عليهم[(١)]؛ عدم جدية هؤلاء الزعماء في اتخاذ أي خطوة من شأنها تأكيد ارتباطهم بالدولة. وأمام ذلك الفشل الذي رافق محاولات الدولة القاسمية في السيطرة على المناطق المتمردة، والذي نال كثيرًا من كرامتها، انقسم رموزها إلى فريقين: **الأول** كان يرى ضرورة قتال تلك القبائل المتمردة وفرض السلطة عليها بالقوة، من أجل الحفاظ على هيبة الدولة. و**الثاني** كان يرى تجنب التورط في حروب غير مضمونة النتائج مع تلك القبائل، والالتفات إلى إصلاح ذات البين أولاً[(٢)]. ولأسباب كثيرة ومفهومة، فضّل الإمام محمد بن إسماعيل الخيار الثاني، فجمد النزاع مع المناطق الجنوبية

(١) اتفاق قعطبة، بين علي بن إسماعيل بن القاسم، والسلطان العفيفي معوضة بن محمد، رجب ١٠٩٤هـ/ يوليو ١٦٨٣م.

(٢) أبو طالب: المرجع السابق، ق ٢أ - ب.

الخارجة عن سلطة دولته، إلى وقت ربما تكون فيه الدولة في وضع أفضل مما هي عليه في تلك المدة.

وفي عهد الإمام **محمد بن أحمد بن الحسن**، الذي استمر قرابة ثلاثة وثلاثين عامًا[١]، شنّ منذ بدايته سلسلة من الهجمات العسكرية على تلك المناطق[٢]، بهدف إعادتها من جديد إلى حظيرة الدولة، بيد أن جميع تلك الهجمات العديدة والمتتالية لم تسفر إلا عن مزيد من التلاحم والتحالف بين تلك القبائل المتمردة في وجه الدولة من جهة، وعن مزيد من الهزائم والخسائر المتكررة للدولة القاسمية، التي أضعفت إمكاناتها المالية والعسكرية، وعمقت الخلاف والتناحر في صفوف آل القاسم من جهة أخرى. فالإمام محمد بن أحمد بن الحسن الذي اشتهر بالبطش، والغدر في معارضيه، كان يتهم قادة تلك الحملات، بعد كل هزيمة تتعرض لها قواته بالخيانة والتآمر، وغالبًا كان يصل خلافه معهم إلى القتال.

وعلى أية حال، ففي نهاية المطاف لم يكن أمام الإمام محمد بن أحمد، من خيار في ظل اشتداد قوة القبائل المتمردة، واستمرار المشاكل الداخلية للدولة، غير مهادنة تلك القبائل، ومحاولة جرها إلى سلطته عبر السبل الودية، فعمل على إرسال الهدايا والإكراميات لعدد من زعمائها، وحاول الدخول في علاقة مصاهرة مع البارزين منهم: **العفيفي**، و **الرصاص**، و**العولقي**[٣]. غير أن

---

(١) من عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م إلى ١١٣٠هـ/ ١٧١٧م.

(٢) كانت أولى تلك الهجمات على شمال يافع في عام ١١٠١هـ/ ١٦٨٩م، وأخرى على يتم في عام ١١٠٣هـ/ ١٦٩١م، وأخرى على الزاهر في ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م، ودارت مواجهات في المعسال بين الطرفين خلال: ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م، ١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م، ١١١٤هـ/ ١٧٠٢م، ١١٢٠هـ/١٧٠٨م. أبو طالب. تاريخ اليمن، تحقيق عبدالله الحبشي، الصفحات الآتية: ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٥٠، ٢٦٣، ٣٠٧، ٣٢٤.

(٣) أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن: تاريخ اليمن، تحقيق عبدالله الحبشي، ص ٢٥٦. العبدلي. ملوك لحج وعدن، ص ١١٠.

تلك السياسة لم تكن هي الأخرى فعالة، بل كانت لها نتائج عكسية، إذ جعلت هؤلاء الزعماء يشعرون بضعف موقف الإمام، ويتجرؤون أكثر على دولته. فخلال تلك المدة التي عمد فيها الإمام محمد بن أحمد إلى سياسة الملاينة، انتقلت تلك القبائل، في نزاعها مع الدولة القاسمية، من مرحلة الدفاع عن مناطقها، إلى مرحلة غزو بعض مدن أطراف الدولة ونهبها لاسيما "رداع"، و"قعطبة". وبلغت ذروة تلك الغزوات في الهجوم الكبير الذي شنته تلك القبائل في سنة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م على مدينة "إب" في عمق أراضي الدولة القاسمية، والذي أسفر عن أعمال سلب ونهب واسعة للمدينة، قبل الانسحاب السريع لتلك القبائل منها(١).

وبالرغم من المحاولات التي كانت تبديها الدولة القاسمية، للحفاظ على ما تبقي لها من سلطة على عدن ولحج وحضرموت، مثل الحملة العسكري السريعة التي وجهتها في سنة ١١١٤هـ/ ١٧٠٢م لاستعادة السيطرة على عدن، عندما سقطت بيد بن عفيف(٢)، إلا أن مسلسل انكماش سلطتها على تلك الجهات لم يتوقف، ففي سنة ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م استعان السلطان بدر بن محمد الكثيري، ورجال الدين في "عينات" بسلاطين يافع للتخلص من جنود الدولة القاسمية وحليفهم السلطان عمر بن جعفر الكثيري(٣). ولم تعان المجاميع القبلية التي وصلت إلى حضرموت لذلك الغرض صعوبات كبيرة في مهمتها، إذ تمكنت في سنة ١١١٨هـ/ ١٧٠٦م من السيطرة على أوضاع حضرموت(٤)، بفعل

(١) عبدالله عبدالكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، ١٩٨٤م، ط٢، ص١٨٨.

(٢) أبو طالب: تاريخ اليمن، ص ٣٠٥.

(٣) سالم بن محمد سالم الكندي: تاريخ حضرموت "العدة المفيدة"، تحقيق عبدالله الحبشي، ص ٢٦٢- ٢٦٣. انجرامس. حضرموت (١٩٣٤- ١٩٣٥م)، تعريب د. سعيد عبد الخير النوبان، جامعة عدن، ط١، ٢٠٠١م، ص ٣٥.

(٤) أبو طالب: تاريخ اليمن، ص ٣١٧.

المساعدة التي قدمها لها السلطان بدر ومشايخ الدين في عينات من جهة، ومحدودية جنود الدولة المرابطين هناك من جهة أخرى. وأخيرًا فقد نجح تحالف شيوخ "العبادل" في لحج، مع سلطان "القارة" **سيف بن قحطان العفيفي** في سنة **١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م** بسحب لحج وعدن من يد آل القاسم[١]. وبذلك أصبحت مناطق الجنوب وبالتحديد المناطق التي تقع إلى جنوب الخط الذي يربط المقاطرة بماوية قعطبة رداع، مناطق مستقلة عن الدولة القاسمية، وتخضع لعدد كبير، وغير ثابت من الكيانات القبلية والسياسية المحلية.

ومجمل القول، فإن ظروف الفوضى والاضطرابات التي غرقت فيها الدولة القاسمية، لم تسمح لها، ليس فقط بعدم محاولة إعادة سلطتها على الجنوب، بل ودفعت ببعض مراكز القوى المتناحرة داخلها إلى الاستعانة ببعض سلاطين الجنوب و مشايخه، الذين انفصلوا عن الدولة لتعزيز مواقفهم أمام خصومهم. ففي عام **١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م** طلب **إبراهيم بن محمد المحصدي**، من بن عفيف و بن هرهرة مساعدته في السيطرة على رداع، وفي عام **١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م** طلب **أحمد بن المتوكل** منهما أيضًا مساعدته على وقف تدخل **أحمد وهيب** صاحب الحجرية في ولايته[٢].

جنوب اليمن في مرحلة الكيانات المستقلة:

دخل جنوب اليمن في المدة التي أعقبت انحسار الحكم القاسمي عنه، في مرحلة شديدة الصعوبة والتعقيد، فعدم بروز كيان سياسي كبير في الجنوب يستطيع أن يملك القدرة على التأثير في سير الأحداث، وأن يسد الفراغ الذي تركته سلطة القاسميين هناك؛ جعله يدخل في دوامة الفوضى وعدم الاستقرار،

---

(١) هارولد يعقوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م، ص٢٣- ٢٤. حمزة علي لقمان. تاريخ عدن وجنوب الجزيرة، ص ١٦٣.

(٢) أبو طالب: تاريخ اليمن، ص ٤٤٨، ٤٩٦.

فلم تكن مشاكل الثأر والحدود والمراعي وسرقة المواشي، وحدها التي شغلت القبائل في نزاعها المستمر مع بعضها البعض، بل كانت هناك أسباب أخرى لتلك المنازعات، فقد طمعت القبائل القوية في ممتلكات القبائل الضعيفة، وطمعت القبائل الفقيرة في أراضي القبائل الغنية، وفضلاً عن ذلك كله فقد كانت المنافسات بين زعماء تلك القبائل، على إثبات الأحقية في المكانة - من حيث الفضل والقوة - على الآخرين، من العوامل التي غذت تلك النزاعات.

وفي كل الأحوال فقد كانت العلاقات القبلية، في زحمة تلك الفوضى، تتغير بسرعة من حال إلى حال، فالصداقات والعداوات بين الجماعات القبلية المتجاورة كانت غير ثابتة، وتتحكم فيها عوامل كثيرة، ففي أوقات معينة اضطرت القبائل الصغيرة إلى الانضمام إلى القبائل الكبيرة لتحمي نفسها من طمع أعدائها، وللهدف نفسه تجمعت غير قبيلة في اتحاد قبلي كبير، وفي حالات أخرى كان يحدث العكس، إذ تسببت المنازعات الداخلية، في انقسام القبيلة الواحدة إلى وحدات اجتماعية مستقلة .

وظهرت أسماء مختلفة لتلك التجمعات القبلية الكبيرة، فبعضها تسمت بالسلطنات والأخرى بالإمارات أو المشيخات، أما المناطق التي لم تكن عشائرها تتمتع بأي شكل من أشكال الروابط القبلية أو المناطقية فقد كانت ممزقة إلى عدد كبير من الوحدات الاجتماعية المتناهية الصغر. وعمومًا فقد اختلف دور كل سلطنة أو مشيخة من وحدة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، ، بحسب الظروف الطبيعية أو الاجتماعية الخاصة لكل منها، فالمنازعات القبلية أو الأسرية داخل كل كيان، فضلاً عن قسوة العوامل الطبيعية مثل ظروف الجفاف، وانتشار موجات الجراد؛ كانت سببًا في مزيد من الضعف والمتاعب لتلك الكيانات، التي كانت - في حالات كثيرة - لا تجد أمامها من مخرج لتجاوز تلك المحن، غير الاعتداء على مناطق الغير. ويمكن استعراض خريطة الكيانات السياسية والقبلية في جنوب اليمن في المرحلة التي أعقبت انفصالها

عن الدولة القاسمية بالشكل السريع الآتي:

أولاً - السلطنات:

سلطنة الرصاص: يرجع ظهورها إلى نهاية عهد الاحتلال العثماني الأول لليمن، خضعت في عهد الإمام إسماعيل بن القاسم، للدولة القاسمية ثم انفصلت عنها في ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م، عاصمتها البيضاء، وتقع في جنوب شرق رداع، وتمتد حتى حدود يافع وبلاد العواذل جنوبًا، وسطحها يعدّ هضبة مرتفعة، تتوفر فيه عدد من البقع الزراعية.

سلطنة العفيفي: ظهرت في أثناء انشغال آل القاسم في الصراع على الحكم، بعد وفاة الإمام إسماعيل، لكنها ظلت مرتبطة بالدولة القاسمية حتى وفاة الإمام أحمد بن الحسن، إذ قاد مؤسسها معوضة بن محمد العفيفي التمرد الذي شهدته معظم المناطق الجنوبية في سنة ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م. عاصمتها القارة في يافع "بني قاصد" التي عرفت في عهد البريطانيين بيافع السفلى، وتقع شمال بلاد قبائل الفضلي والحوشبي، وفي غرب سلطنة العواذل، وطبيعة يافع (السفلى والعليا)، جبلية وعرة وتتميز بكثافة سكانية مقارنة بالمناطق الأخرى، غير أن وعورة سطحها الذي تغطيه سلاسل جبلية حادة، لم يسمح بقيام مساحات زراعية كبيرة.

سلطنة بن هرهرة: ظهرت هي الأخرى في مرحلة ضعف الدولة القاسمية، وبالتحديد في بداية عهد الإمام محمد بن إسماعيل، دخل زعيمها في تحالف مع جاره بن عفيف، للتخلص من النفوذ القاسمي، وتقع تلك السلطنة في يافع "بني مالك" التي عرفت لاحقًا بيافع العليا، شمال يافع السفلى وجنوب غرب البيضاء.

سلطنة العوالق: من السلطنات القديمة في الجنوب، وربما يسبق ظهورها ظهور سلطنة الرصاص، تحالف زعيمها صالح منصر، مع بن عفيف والرصاص

و بن هرهرة، للتخلص من حكم الدولة القاسمية، في عهد الإمام محمد بن إسماعيل. ومنطقة العوالق منطقة واسعة جدًا، فهي تمتد من ساحل البحر العربي جنوبًا، وحتى حدود بيحان شمالاً، وتمتد شرقًا إلى حدود الواحدي، وغربًا إلى حدود سلطنة الفضلي ودثينة والعواذل، وعلى الرغم من اتساع مساحتها، إلا أن أكثرها جرداء وغير مأهولة، ويعتمد سكانها بدرجة رئيسة على الرعي، ثم على الزراعة، وقد انقسمت العوالق على ثلاث وحدات قبلية:

- سلطنة في شمال غرب بلاد العوالق، مركزها نصاب، عرفت في عهد البريطانيين (سلطنة العوالق العليا)

- سلطنة في جنوب بلاد العوالق، مركزها أحور (سلطنة العوالق السفلى)

- مشيخة في شمال شرق بلاد العوالق، مركزها يشبم، (مشيخة العوالق العليا)[١].

سلطنة الواحدي: تقع أراضي تلك السلطنة في المساحة الواقعة بين ساحل البحر العربي جنوبًا، وحضرموت شرقًا وشمالاً، والعوالق غربًا، وتنسب السلطنة إلى زعيمها "عبد الواحد"، وهي من السلطنات الجنوبية قديمة العهد، وقد استعان حاكمها في ١٥٤١م بجاره القوي السلطان الكثيري أبو طويرق، ضد خصمه حاكم "يشبم"[٢]، خضعت للدولة القاسمية في أثناء أوج قوتها ثم انسلخت عنها في المدة التي شهدت تمرد معظم مناطق الجنوب، ومع مرور الزمن انقسمت تلك السلطنة إلى سلطنتين، أهم مناطقها حبّان، وبلحاف، وبئر علي[٣].

---

(١) ميروثر: سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، ١٩٠٩م، مترجم باللغة العربية، ومطبوع بالإستنسل، ص ٦٠.

(٢) سعيد عوض باوزير: صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ١١٥.

(٣) أمين الريحاني: ملوك العرب، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، ط٨، ص ٤٥٢.

سلطنة الفضلي: ظهرت عقب انسحاب آل القاسم من الجنوب، يحدها من الغرب يافع السفلى، ومن الشمال العواذل ودثينة ومن الشرق العوالق السفلى، ومن الجنوب البحر العربي، يمتد نفوذها على مساحة جغرافية كبيرة، مقارنة بالسلطنات الأخرى، إلا أن معظم تلك المساحات جرداء غير صالحة للزراعة، باستثناء المنطقة الخصبة الخاصة بالسلطنة في دلتا "بنا". ومعظم سكانها من البدو، وأهم قراها "شقرة"، التي كانت العاصمة، و"يرامس" و"الوضيع"[١].

سلطنة العواذل: تقع جنوب البيضاء، وشمال بلاد الفضلي وينقسم سطحها إلى هضبة عليا مرتبطة بهضبة البيضاء، أهم مراكزها "مكيراس"، وهضبة سفلى تحت الأولى مباشرة، أهم مراكزها "زارة" عاصمة السلطنة، و"لودر"، ويعتمد سكانها على الزراعة وكذلك الرعي.

سلطنة الحواشب: تقع منطقة تلك السلطنة على شكل شريط طولي يمتد شمال شرق سلطنة لحج، من محاذاة منطقة أبين شرقًا إلى كرش غربًا، وهي منطقة جرداء في أغلبها وقليلة السكان، وتكمن الأهمية الوحيدة لموقعها في إشرافها على الطريق الرئيسة التي تربط عدن بتعز وبالضالع، أهم مراكزها "المسيمير" عاصمة السلطنة.

سلطنة العبادل: عاصمتها "الحوطة" في لحج، تكونت من ائتلاف عدد من القبائل اللحجية أهمها "العزيبة" و"أهل سلام"[٢]، و"العقارب"، التي انسلخت في وقت لاحق عن ذلك الائتلاف، وكونت مشيخة خاصة بها، في منطقتها الصغيرة في شمال غرب عدن، وسلطنة لحج كانت تعد أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية مقارنة بغيرها من الكيانات الأخرى، فقد كانت تعتمد من جهة على الأراضي الزراعية في دلتا تُبَن، التي تمتاز بالخصوبة وبوفرة المياه،

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، مطبوعة بالإستنسل، في نهاية الأربعينيات، ص ٢٢.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣.

ومن جهة أخرى كانت تعتمد على الضرائب المفروضة على البضائع التجارية التي تمر بوساطة ميناء عدن. لكن تراجع التجارة العالمية عبر البحر الأحمر حينها، بسبب طريق رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن ضعف دور سلطنة لحج على المستوى المحلي والإقليمي؛ أدى إلى تراجع الحركة التجارية لميناء عدن إلى أدنى معدلاتها. وكما سنلاحظ فإن قلة عدد رجال قبائل سلطنة لحج مع ما كانت تتمتع به مناطقها من أهمية جعلها دائمًا عرضة لأطماع القبائل والسلطنات المجاورة.

سلطنة المهرة: مركزها الرئيس "قشن"، وتضم منطقتين متباعدتين جغرافيًا **الأولى** هي: منطقة المهرة، بين حضرموت وظفار، **والثانية**: جزيرة سقطرى. وتلك السلطنة كانت تتكون من اتحاد عدد من القبائل، يحكمها آل عفرير إحدى عشائر المهرة[١]. ويعد الرعي أهم نشاط سكان مناطقها الداخلية، أما سكان مناطق الساحل فيعتمدون أساسًا على صيد الأسماك. وبسبب إهمال معظم الدول القوية التي حكمت اليمن لمنطقة المهرة، فقد ظلت بعيدة عن تأثير الأحداث السياسية التي شهدها اليمن في عهود حكم تلك الدول المركزية مثل: الدولة العثمانية والدولة القاسمية .

ثانيًا - الإمارات والمشيخات:

إمارة خرفة وحالمين (**الضالع** حاليًا): ظهرت في نهاية الاحتلال العثماني الأول لليمن، وخضعت بعد ذلك لسلطة الدولة القاسمية في عهد الإمامين إسماعيل وأحمد بن الحسن، تحالف أميرها **قاسم بن شعفل**، مع زعماء القبائل الجنوبية في أثناء خروجهم عن سلطة آل القاسم في نهاية القرن الحادي عشر الهجري. يحد تلك الإمارة من الشمال مرتفعات مريس، ومن الغرب قعطبة، ومن الشرق يافع، ومن الجنوب ردفان والعلوي. كان أميرها يسيطر على معظم

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص٦٦.

المناطق المجاورة لحاملين والضالع مثل: مناطق قبائل الأجعود والقطيبي في ردفان، إلا أنها انسلخت فيما بعد عن إمارته.

إمارة بيحان: يحدها من الشمال والغرب منطقة "حريب"، ومن الجنوب منطقة العوالق العليا، وهي الكيان الوحيد في جنوب اليمن الذي كان يخضع لسيطرة "الهاشميين". وبسبب موقعها البعيد في طرف الصحراء، لم تنشغل كغيرها من الكيانات الجنوبية والشرقية الأخرى بالأحداث السياسية التي شهدها اليمن في عهود حكم العثمانيين والقاسميين.

ثالثًا - المشيخات:

كانت الوحدات القبلية التي عرفت **بالمشيخات**، أقل نفوذًا ومساحة من السلطنات والإمارات التي سبق ذكرها، وفضلاً عن ذلك فقد كانت أكثر عددًا، وأقل ثباتًا من غيرها، وبوجه عام فقد تكونت مثل تلك المشيخات العشائرية الصغيرة في بيئات شديدة الصعوبة مثل منطقة الصبيحة، الواقعة في ركن الزاوية الجنوبية الغربية لليمن، التي تمتد من باب المندب غربًا إلى حدود الحواشب والعبادل شرقًا، فتلك المنطقة - على الرغم من اتساعها - لم تساعدها ظروفها الطبيعية القاسية على إقامة كيان اجتماعي أو قبلي كبير، ولذلك ظلت كل قبيلة من قبائلها العديدة والصغيرة، مشيخة مستقلة بذاتها أهمها، **العوطف**، و**المخاديم**، و**المناصرة**، و**البراهمة**، وأهل **الرجاع**[١]. وجميع تلك القبائل كانت مشهورة باحتراف الغزو وقطع الطرقات[٢]. وهناك مشيخة **الشعيب** في شمال حالمين، ومشيخة **العلوي** بين الحواشب وإمارة حالمين، ومشيخات **ردفان** مثل: القطيبي والجعدي والصهيبي، ومشيخات **دثينة**، ومشيختا "حوره" و"عرقه" اللتان كانتا تابعتين لسلطنة الواحدي[٣].

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ١٤- ١٥.
(٢) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص ٤٤٨.
(٣) محمد بن هاشم: تاريخ الدولة الكثيرية، الجزء الأول، ١٩٤٨م، ص ١٦- ١٧.

وبلغت التفرقة في حضرموت حدًا مفرطًا بعد رحيل جنود الدولة القاسمية، وكذلك بعد انهيار سلطة آل كثير التي ظهرت في سنة ٨١٦هـ/ ١٤١٣م، بسبب احتدام النزاع بين أفراد عائلتها المالكة على الحكم. ومع أن ذلك الوضع سمح لقبائل يافع التي وصلت إلى حضرموت لمحاربة جنود الدولة القاسمية وحلفائهم من آل كثير، بالسيطرة على معظم أنحائها؛ غير أن تلك السيطرة لم تقد حضرموت إلى الاستقرار، إذ استقر رجال كل قبيلة من تلك القبائل - التي لم يكن لديها مشروع سياسي لحكم حضرموت - في مدينة أو منطقة حضرمية معينة. ونتيجة لذلك ظهر في حضرموت عدد كبير من الكيانات المستقلة التي عرفت بـ (دويلات المدن)[١]. فدخلت تلك الدويلات في دوامة من المنافسات والحروب، التي كان نتيجتها هدم الأمن والاستقرار الذي كانت تعرفه حضرموت. وعمومًا فقد دفعت تلك الأوضاع السيئة التي عاشتها حضرموت لمدة طويلة من الزمن، والتي استمرت حتى بعد الاحتلال البريطاني للجنوب؛ عددًا من أهالي حضرموت وأعيانها إلى البحث خلال تلك المدة عن أي قوة خارجية يمكنها إنقاذهم من ذلك الوضع، فراسلوا محمد علي باشا بعد دخول إبراهيم يكن باشا إلى اليمن، وعرضوا عليه رغبتهم في الارتباط بدولته وطالبوه بإرسال قوة عسكرية إلى حضرموت لكي تتمكن من تنظيم أحوالها، وإعادة الأمن والاستقرار إليها[٢].

واستمرت أوضاع حضرموت على هذا النحو، ولم تتغير إلا في وقت متأخر، عندما اقتسمت السيادة عليها كل من: السلطنة القعيطية التي تأسست في ١٨٤٤م[٣]، والتي امتدت سلطتها على بعض مدن حضرموت الداخل ومناطقها، وتوسعت في وقت لاحق لتشمل ساحل حضرموت. وسلطنة الكثيري الثانية التي

---

(١) د. محمد عبدالكريم عكاشة: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (١٨٣٩-١٩١٨م)، دار ابن رشد، عمان الأردن، ط١، ١٩٨٥م، ص ٣٦.

(٢) صلاح البكري: المرجع السابق، ص ١٧.

(٣) عكاشة: المرجع السابق، ص ٥٨.

قامت في سنة ١٨٤٥م[١]، والتي اقتصر نفوذها على وسط وادي حضرموت.

وفي كل الأحوال، فقد تباينت أوضاع الكيانات المستقلة، التي شهدها جنوب اليمن في ذلك العهد، في نواحٍ كثيرة. فالنظم الاجتماعية والسياسية لتلك الكيانات، كانت على درجة كبيرة من الاختلاف والتباين، فهناك سلطنات ومشيخات لزعيمها كل النفوذ، وهو المرجع الوحيد في كل شيء، وفي أخرى سلطته شكلية، يحكم ما دامت قبائله راضية عنه[٢]. وساهمت العوامل الطبيعية والجغرافية في ذلك التباين والاختلاف. ففي المناطق **الجبلية** وكذا **الصحراوية**، حيث يميل رجال القبائل للقتال والاستقلال، مثل مناطق قبائل: الصبيحة، والقطيبي، والأجعود، والشعيب، والحواشب، ويافع، والمراقشة من بلاد الفضلي، والعوالق، وقبائل الصحاري في شمال وادي حضرموت، فقد كانت سلطة زعمائها لا تتعدى في بعض الحالات كونها سلطة اسمية فقط. وفي حالات أخرى لم تكن سلطتهم تشمل غير جزء محدود من أرض القبيلة[٣]. وبصفة عامة فقد كان سكان تلك المناطق يعيشون حياة شاقة، ولديهم استعداد فطري لحمل السلاح واستعماله لأتفه الأسباب.

أما القسم الآخر، وهو النطاق **السهلي والساحلي** الذي يشمل عدن، ولحج، وأبين، ومدن ساحل حضرموت ووادياها، فسكان ذلك النطاق مختلفون بعض الشيء، فهم أقل عصبية من سكان المناطق الجبلية والصحراوية، ونزعتهم إلى السلاح والعنف أقل نسبيًا[٤]. ورؤساء الكيانات في ذلك النطاق يتمتعون

---

(١) ثابت صالح اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت (١٨٤٥-١٩١٩م)، دار جامعة عدن، دار الثقافة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٢١.

(٢) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩م، ص ١١٤. البكري. في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٩.

(٣) البكري: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) قحطان محمد الشعبي: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٥٢.

بقدر أكبر من النفوذ والإمكانات، إذ إن ذلك النطاق يتميز بالنشاط التجاري من جهة، وبالوديان الخصبة الصالحة للزراعة من جهة أخرى.

وعمومًا فذلك التباين في الظروف الطبيعية في جنوب اليمن لم يغير من حقيقة الأوضاع العامة الصعبة التي كانت تعانيها جميع مناطقه، فحياة السكان في مجملها كانت حياة بدائية(١)، وحالتهم المعيشية كانت متدنية إلى أبعد الحدود. وفوق كل ذلك فقد كانت الجماعات القبلية تعيش في شبه عزلة عن بعضها البعض، فوعورة الأرض، وعدم توافر المياه وضآلة الإنتاج الزراعي وعدم انتظامه، كل ذلك طبع القبلي بطابع الخشونة والقسوة(٢)، وجعله أشد ارتباطًا بعشيرته، ولم تستطع تلك السلطنات والمشيخات - التي تكونت في معظم الأحوال على أساس اجتماعي قبلي - حفظ النظام والاستقرار داخل حدودها، والسيطرة على سلوك قبائلها، فالأعراف والعادات القبلية التي يحتكم إليها الناس في حياتهم السياسية والاجتماعية، كانت تتأثر إلى حدود بعيدة بالقوة وليس بالعدل.

وفي كل الأحوال فقد كانت سلطة زعماء تلك الكيانات القبلية سلطة شكلية، وغالبًا ما يحتكرونها لوحدهم، ومعيار قوة هؤلاء الحكام أو ضعفهم كان مرتبطًا بولاء قبائلهم ودعمها(٣)، أكثر من كونه مرتبطًا بشكل الحكم الذي كانوا يمارسونه، إذ لم تكن هناك هيئات قبلية ولا دينية تساعد الحكام في تنظيم أمور رعاياهم، وكذلك لم يكن في معظم أنظمة تلك السلطنات والإمارات وزراء، ولا دوائر، ولا دواوين، ولا حتى جنود ثابتون. والقضاة إن وجدوا في

---

(١) فالكوفا: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، عدن، ١٩٧٨م، ص ١٦.

(٢) Trevaskis. K: Shades of Amber, London, 1968, p.10.

(٣) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٨م، ص ٢٠.

بعض تلك السلطنات، فقد كانت مهامهم لا تتعدى - في الغالب - أمور الزواج والطلاق.

وفي بعض سلطنات الساحل، التي كانت تعد أفضل حالاً من غيرها، مثل سلطنة لحج، تداخلت فيها الأعراف القبلية مع أحكام الشريعة الإسلامية(١). وكان الفصل في مثل تلك الأحكام مرتبطًا بدرجة رئيسة برغبة زعيمها الذي يمتلك السلطة المطلقة في تلك السلطنات. وفي كل الأحوال فقد كان أمر المشاكل والنزاعات الداخلية بين العشائر لا يهم الحاكم، ولا يعد ذلك من مسؤولياته، إلا عندما يلجأ إليه الطرفان المتخاصمان للتحكيم، وبخلاف ذلك فإن طُرق حل تلك المنازعات يخضع لقاعدة الأعراف القديمة السائدة. أما قضايا الثأر فقد كانت أكثر تعقيدًا، وفي الغالب فقد كانت تظل حساباتها مفتوحة بين العشائر المتخاصمة لعشرات السنين، وبوجه عام يمكن القول إن الأعراف القبلية، أو أحكام الشريعة الإسلامية كانت غير فعّالة - في ظل غياب السلطة الحقيقة داخل البلاد - في الحيلولة دون السعي وراء قضايا الثأر والمنازعات القبلية الأخرى، التي كانت تدور داخل القبيلة نفسها، أو بينها والقبائل المجاورة.

وفي غضون ذلك الوضع الخارج عن السيطرة، حاول مشايخ "**عينات**" من صوفية حضرموت، الذين كانت لهم مكانة روحية كبيرة في معظم أنحاء الجنوب؛ استغلال تلك المكانة، فحاولوا غير مرة التدخل لفض النزاعات الكبيرة بين القبائل، كما حدث بين قبائل الرصاص وقبائل يافع حول حصن الخلقة(٢). وبين الفضلي والعفيفي على مسائل الحدود(٣)، لكن حتى وإن تمكنوا

(١) مجهول المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن والمحميات، ص ٢.
(٢) الجرموزي: نزهة الأسماع والأبصار "مخطوط"، ق ٨٠أ.
(٣) وثيقة الاتفاق بين السلطان الفضلي والسلطان العفيفي على تحديد الحدود بين الطرفين في أبين، في سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

من إيجاد حلول لتلك المنازعات، فإنها في أغلب الأحيان تتعرض للخرق، لأنهم لا يملكون من القوة التي يستطيعون بها ردع الطرف المعتدي، ومع ذلك فإن فشل مثل تلك الحلول لم يثن مشايخ عينات عن تكرار محاولاتهم لحل مثل تلك النزاعات والخلافات بين القبائل من جهة، و بين الأسر الحاكمة نفسها من جهة أخرى.

وعلى ما يبدو، فإن دوافع مشايخ عينات في ذلك السعي لم تكن دينية أو خيرية فحسب، بل واقتصادية كذلك، إذ كان يصلهم سنويًا لتلك المكانة التي يحتلونها بين أوساط العديد من القبائل - قدر من الزكاة الطوعية، وكذلك كميات من الهدايا والأموال التي كان السكان يقدمونها لهم كنذور وصدقات[١]. وبشكل عام فقد تمتعت "عينات " بمنزلة روحية مميزة، عند معظم الجنوبيين، فكان الزوار لا ينقطعون عنها طوال السنة[٢]، يأتونها من أماكن بعيدة، للتقرب وللتبرك بآل الشيخ أبي بكر بن سالم الأحياء منهم والأموات، الذين كانوا يعتقدون فيهم قدرات وكرامات خاصة.

وعلى أية حال، فقد تأثرت الحياة الدينية بالظروف السياسية والمعيشية المريرة التي كانت تمر بها المنطقة، وباستثناء بعض مدن حضرموت وعدن، التي ظلت تولي بعض الاهتمام لشؤون الدين، كانت جميع المناطق الأخرى في جنوب اليمن تعيش في جهل وتخلف ديني وثقافي منقطع النظير. وفي وصف متطابق لظروف تلك المناطق لاثنين من المؤرخين اليمنيين كانا على صلة بها، ولكن في فترتين زمنيتين متباعدتين، الأولى في منتصف القرن السابع عشر الميلادي للجرموزي[٣]، والثانية في أوائل القرن العشرين لعلوي بن طاهر

---

(١) رسالة من أشراف عينات إلى أهل عمر في يافع لإرسال ما عندهم من حقوق، شعبان ١١٣٩هـ مايو١٧٢٧م.

(٢) الجرموزي: المرجع السابق، ق٨٠ أ.

(٣) المرجع نفسه، ق ٧٩ب.

الحداد[١]؛ أن كثيرًا من رجال قبائل تلك النواحي، لاسيما البدوية، لا يلتزمون الصلاة ولا يعرفون الزكاة ولا يحتكمون للشرع في مسائل عديدة، ولا يورثون النساء. وعمومًا فقد كان ذلك الوضع يؤكد مدى الجمود والتأخر الذيْنِ رافقا الحياة الدينية والاجتماعية في تلك المناطق خلال عهود طويلة، وبخاصة بعد خروج الدولة القاسمية منها، التي كانت أحكام الشريعة في أثناء مرحلة حكمها - كما يشير الحداد - ظاهرة بشكل أفضل[٢]. وما يلفت النظر في أوضاع تلك المناطق أنه على الرغم من شدة تعصبها القبلي، إلا أن المرأة كانت لا تخضع لقيود اجتماعية متشددة، لاسيما في مناطق البادية والقرى الريفية، فكانت نساؤها سافرات الوجوه ويخالطن الرجال في جلساتهم، ويشاركن في أعمالهم وحتى في حروبهم[٣].

وكانت النزاعات القبلية وأعمال السلب والنهب المستمرة، والطبيعة الجغرافية القاسية لمعظم مناطق جنوب اليمن، قد فرضت على السكان أنماطًا محددة من سبل العيش، فمنازل المناطق السهلية والساحلية التي كانت أغلبها من الطين، كانت تقام ضمن تجمعات كبيرة نسبيًا، وكانت في الأغلب تلاصق بعضها البعض لتشكل قلعة حصينة أمام هجمات الأعداء. أما سكان المناطق الجبلية، فقد كانوا يقيمون منازلهم عادة فوق التلال أو فوق قمم الجبال، اتقاء من غزوات الأعداء، وتجنبًا لجرف السيول[٤]. وفي أكثر الأحوال كانت تخصص الطوابق السفلى من تلك المباني - التي تحتوي على نوافذ صغيرة جدًا ومرتفعة عن سطح الأرض - للمواشي والدواجن التابعة لأهل المسكن.

---

(١) علوي بن طاهر بن عبدالله الحداد: الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها، سنغافورة، ١٩٤٠م، ص ٦٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٦٦.
(٣) البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ٢٨. الحداد. الشامل، ص ٦٧.
(٤) علي محمد لقمان: في أرض الظاهر، عدن، ١٩٤٥م، ص ٥٢- ٥٣.

كما كان السكان يقيمون المخازن الأرضية للحبوب "مدافن " في الغالب تحت أرضية المنزل، تحاشيًا للسرقة واحتياطًا لأي حصار، وبمعنى آخر فقد كان بيت القبيلي يمثّل قلعة حصينة تستطيع أن توفر له الحماية، والإمكانات الضرورية للعيش لزمن غير قصير.

وبصفة عامة فقد كانت الحياة المعيشية لسكان الجنوب تتميز بالفقر المدقع، بفعل تعقيدات الأوضاع الطبيعية والاجتماعية التي كانت تعانيها مناطقهم، فملابسهم كانت بسيطة إلى أبعد الحدود، وتكاد أن تكون واحدة في جميع تلك المناطق، على الرغم من اختلاف أحوال الطقس بينها، فملابس الرجل لا تتجاوز في أفضل الأحوال قطعتين صغيرتين من القماش المصبوغ بالنيل الأزرق، الأولى إزار "فوطة" يلفها فقط حول أسفل الظهر والفخذين، والأخرى لتغطية القسم الأعلى من الرأس، تاركين بطونهم وظهورهم عارية للشمس والأتربة[١]. وكان سكان المناطق الداخلية المرتفعة يتقون البرد بدهن أجسادهم بزيت السمسم والنيل، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الحال في الملبس استمر إلى منتصف القرن العشرين[٢]. ولا يتميز السلاطين وحكام القبائل كثيرًا على أفراد قبائلهم من حيث الملبس أو المسكن، باستثناء حكام لحج وحضرموت الذين كانوا في وضع أفضل من رعاياهم، بسبب خصوبة مناطقهم، وكذلك لتأثرهم بشكل أو بآخر بدول الخارج لا سيما الهند، التي تجلى طابعها في مساكن وملابس هؤلاء الحكام بوضوح.

وعمومًا فتلك المناطق التي سمحت لحكامها بتكوين قدر من الجاه والثروة، جلبت لهم في الوقت نفسه المتاعب، إذ كانت الموانئ المهمة فيها مثل **عدن** و **الشحر**، والوديان الزراعية الخصبة مثل وادي **تبن** ووادي **أبين**؛ عرضة

(١) عندما زار أمين الريحاني الجنوب في بدايات القرن العشرين وجد سلطان الحواشب نفسه، يلبس الفوطة فقط.

(٢) علي محمد لقمان: المرجع السابق، ص ٥٣.

لأطماع القبائل الداخلية، لاسيما حينما كانت تشتد ظروفها المعيشية. فلحج مثلاً التي كانت تتمتع بقدر من الثروة، تعرضت منذ قيام السلطنة العبدلية، لاعتداءات كثيرة من القبائل المجاورة لها، فعندما قطع حاكم لحج فضل بن علي العبدلي في سنة **١٧٤٢**م، عن زميله السلطان سيف بن قحطان العفيفي الأموال التي اعتاد أن يرسلها إلية سنويًا، دفع حياته ثمنًا لذلك الموقف(١). وبعد ذلك بقليل أي في عهد ابنه عبد الكريم، تعرضت لحج كذلك لموجة هجوم من قبائل الحجرية(٢). وفي سنة **١٨١٩**م عندما كانت العوالق تعيش في ظروف صعبة، قاد السلطان عبد الله بن فريد قبائله لغزو لحج، ولم يرجع منها إلى بلاده إلا بعد حصوله من العبدلي على سبعة آلاف ريال(٣). وفي وقت لاحق اشترك العوالق وآل فضل في غزو لحج وابتزاز حكامها(٤). وعمومًا فقد اضطر حكام سلطنة العبادل، بسبب تلك المخاطر المتكررة التي كانت تعانيها لحج، إلى استئجار بعض القبائل في قتال أعدائهم، فاستعانوا - مقابل المال في أوقات مختلفة - بالأجعود(٥)، وكذلك بالعوالق لمقاتلة خصومهم وجيرانهم لاسيما العقارب(٦).

ومن جهة أخرى، اضطر كذلك زعماء السلطنة العبدلية، تجنبًا لتلك الهجمات المتكررة التي كانت تتعرض لها بلادهم، إلى دفع مبالغ سنوية لكسب ود زعماء القبائل المجاورة مثل: **العفيفي (اليافعي)، والفضلي، والأميري،**

(١) هارولد يعقوب: المرجع السابق، ص ٢٤.
(٢) العبدلي: المرجع السابق، ص ١٣١.
(٣) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٤.
(٤) العبدلي: المرجع السابق، ص ١٥٢.
(٥) المرجع نفسه، ص ١٥٩.
(٦) أ. إل. بلاي فير: تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ترجمة د. سعيد عبد الخير النوبان و علي محمد باحشوان، منشورات جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص ١٧٠.

والحوشبي، والعولقي[١]. وعلى الرغم من أن تلك المبالغ خففت بشكل ملحوظ من الهجمات التي كانت تتعرض لها لحج وعدن من تلك القبائل، إلا أنها ثبتت التزامات وحقوقًا على كاهل العبادلة ظلوا مطالبين بها حتى في أصعب الظروف.

وعلى صعيد آخر، فقد كان الخلاف على مصادر المياه، في ظل ظروف الجفاف والشدة، من العوامل التي أسهمت في تغذية النزاعات والحروب بين الكيانات القبلية في الجنوب، وقد برزت حدة تلك الخلافات في المناطق الأكثر خصوبة مثل: النزاع بين **الحوشبي العبدلي** على المياه في وادي تبن[٢]، وبين قبائل **اليافعي** و**الفضلي** على مياه "النازعة" في أعالي دلتا أبين[٣]، وعلى الرغم من المحاولات التي كانت تبذل لحل مثل تلك الخلافات، إلا أنها ظلت مزمنة. كما أن قضايا الحدود بين الكيانات الجنوبية المستقلة كانت من العوامل الرئيسة التي أججت الصراع بينها، فكل سلطنة أو مشيخة أو قبيلة كانت في نزاع حدودي مستمر مع كل جيرانها تقريبًا، علمًا أن حدة تلك النزاعات كانت تتضاعف، عندما تكون الحدود المختلف عليها تحتوي على مناطق زراعية أو رعوية غنية.

ومن الأسباب الأخرى التي أسهمت في تدهور الأمن والاستقرار داخل الجنوب خلال تلك المرحلة، مشكلة التعرض للطرقات العامة، فقد دأبت بعض القبائل والعشائر التي كانت تقع على مقربة من الطرقات الرئيسة، على امتهان مثل ذلك العمل مثل أهل "باكازم" في العوالق السفلى، و"الصبيحة"[٤]، في غرب

---

(١) R.A Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate, P1.

(٢) د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ص ١٩٩. محمد علي لقمان. قصة الدستور اللحجي، مطبعة فتاة الجزيرة، عدن، ١٩٥٢م، ص ٦-٧.

(٣) J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909,p.70.

(٤) صلاح البكري: في الجنوب العربي، ص ٢٠، ص٣٠.

لحج وأهل "قطيب" في ردفان[١]. فأثر ذلك بدرجة كبيرة على حركة السفر والتجارة بين مناطق الجنوب، ورفع من كلفتها، إذ كان التجار والمسافرون يضطرون لدفع المال لمن يقوم بحراستهم[٢]. كما كانت مشكلة الضرائب التي يفرضها زعماء القبائل على البضائع والمسافرين الذين يمرون عبر بلادهم، تؤدي في حالات كثيرة لاسيما بين القبائل المتجاورة، إلى مواجهات دموية. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجباية غير المشروعة، كانت تختلف من مكان إلى آخر ومن مدة إلى أخرى، ولا توجد لها نقاط أو مراكز محددة أو حتى عرف يحدد مقدارها، وعلى حد وصف أحد الرحالة الأجانب، الذين زاروا المنطقة في تلك المدة ولامسوا تلك المشكلة، للسلاطين وزعماء القبائل الذين كانوا يقفون وراءها: " **أنهم لصوص في مناطقهم.. وغير منصاعين لأي قانون** "[٣].

وهكذا كان من نتائج عدم الاستقرار الذي شهدته البلاد بشكل عام والطرقات بشكل خاص، تراجع كبير في أعمال الحركة التجارية لاسيما للمنتجات الزراعية المحلية التي كانت تصدر إلى الخارج مثل البن، فترتب على ذلك مزيد من تدهور المستوى المعيشي للسكان، ومن تراجع تلك الزراعة التي كان لها رواج كبير، وبخاصة في عهد الاحتلال العثماني لليمن.

وعمومًا فقد تركز اقتصاد سلطنات الجنوب ومشيخاته على ثلاث دعائم أساسية هي: الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك. وكانت الزراعة تعد الركيزة الرئيسة لذلك الاقتصاد، فقد كان يعمل بها أكثر من ٨٠٪ من السكان[٤]، ومع ذلك فقد كانت نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية للجنوب محدودة

---

(١) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص ٤٥٥.
(٢) البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ٢١.
(٣) الرحالة فان درميو لين: رحلة في جنوب الجزيرة، ترجمة محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٩م، ص ٣٢.
(٤) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٢٠٩.

للغاية ولا تتجاوز ١٪[١]. فإلى جانب قسوة الطبيعة، فقد كان عدم الاستقرار، في ظل غياب الدولة القوية التي تستطيع السيطرة والإشراف على مصادر المياه والسيول، من الأسباب التي أدت إلى تخلف الزراعة واتساع الصحراء على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

وفي كل الأحوال فقد كانت أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في مناطق الجنوب في ذلك العهد: **الذرة، والدخن، والسمسم**، وكذلك **التبغ، والتمور** لاسيما في حضرموت التي اشتهرت كذلك بإنتاج **العسل**[٢]. وكان لشجرة **السدر** "العلب" التي كانت لا تحتاج إلى الري، قيمة خاصة في المناطق الداخلية، فهي إلى جانب أن السكان يأكلون ثمارها، كانت تقدم أوراقها أعلافًا للماشية، وتستخدم أخشابها على نطاق واسع في أعمال النجارة والبناء. كما تميزت شجرة البن - التي كانت تزرع في يافع - بالأهمية، و كذلك بوصفها منتوجًا نقديًا[٣] 'غير أن المشاكل التي كانت تعانيها الطرقات الداخلية في ذلك الوقت، وكذلك الحركة التجارية في الموانئ، كل ذلك أسهم بشكل كبير في تراجع تلك الزراعة التي كانت مزدهرة من قبل.

ومن ناحية أخرى، فقد اعتمد سكان تلك المناطق كذلك، على احتراف رعي الأغنام والأبقار والإبل، لاسيما في المناطق الشرقية من الجنوب، التي كانت أكثرها مناطق شحيحة الأمطار مثل: بلاد العوالق وبادية حضرموت. وكذلك اعتمد سكان الشريط الساحلي على الإنتاج البحري، وبخاصة صيد الأسماك، التي كانوا يجففونها، ثم يسوّقونها في مناطق الداخل. وتجدر الإشارة إلى أن موانئ الشريط الساحلي استخدمت فضلاً عن تجارة البضائع، في تجارة الرقيق التي كانت تشكل مصدرًا مهمًا من دخل تلك الموانئ في مرحلة

(١) فالكوفا: المرجع السابق، ص ١٧.
(٢) عكاشة: المرجع السابق، ص ١٢- ١٤.
(٣) فالكوفا: المرجع السابق، ص ١٧.

تدهور حركتها التجارية، وأهم تلك الموانئ التي نشطت في تجارة الرقيق في ذلك الوقت: **عدن**، **وأحور**، **والمكلا**، **والشحر**[١].

وهكذا كان حال جنوب اليمن عشية الاحتلال البريطاني لعدن، مفتتًا إلى عدد كبير من المناطق الصغيرة المستقلة، على رأسها حكام قبليون، اختلفت تسمياتهم بين سلطان وأمير وشيخ، ولا يمتلكون سوى سلطة شكلية على مناطقهم التي كانت عشائرها منشغلة - بصورة دائمة - بالحروب الداخلية. وكان لتلك الحروب نتائج محزنة في ظل غياب رادع السلطة القوية التي عجز عن توفيرها هؤلاء الحكام، بل إن ما كان يزيد الطين بلة أن هؤلاء الحكام كانوا في معظم الأوقات، المحرضين على الصراعات القبلية.

وباختصار فقد كانت الفوضى تعم البلاد، والزراعة مهملة، والطرقات مقطوعة، والبطالة مستفحلة، وحركة الهجرة قوية، وبخاصة في مناطق حضرموت، فشجع ذلك الوضع الذي كان يعيشه جنوب اليمن، مطامع البريطانيين الذين كانوا يبحثون عن موطئ قدم لهم في مدخل البحر الأحمر، للسيطرة على عدن.

❁❁❁❁❁

(١) سي. يو. ايتشيسن: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة د. أحمد زين العيدروس و د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط١، ١٩٨٤م، ص ٢٠٠- ٢٠٤.

الفصل الأول

سلطنات ومشيخات جنوب اليمن في عهد النفوذ البريطاني (١٨٣٩-١٩٥٤م)

الفصل الأول
سلطنات ومشيخات جنوب اليمن
في عهد النفوذ البريطاني (١٨٣٩-١٩٥٤م)

الاحتلال البريطاني لعدن:

لا نود أن نخوض في تأكيد الأهمية التي يتمتع بها موقع اليمن في مجال الملاحة الدولية، فهي بدون شك ليس في موضع جدل، غير أن ما نود الإشارة إليه هو أن تلك الأهمية قد برزت في نظر البريطانيين، في أثناء تسابقهم المحموم مع دول أوربية أخرى للسيطرة على بلاد الشرق، فشركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست١٦٠٠م، أرسلت في سنة ١٦٠٩م سفينة بقيادة الكابتن "شاربي Sharpey"[(١)]، في محاولة منها لإقامة علاقاتٍ تجارية مع عدن والمخا، غير أن العثمانيين الذين كانوا يحكمون اليمن في ذلك الوقت، انتابتهم الشكوك في نوايا البريطانيين، ولذلك أفشلوا تلك المحاولة، وكذلك المحاولة التي لحقتها في العام التالي. ومع ذلك لم تفقد تلك الشركة الأمل، إذ عاودت الكرَّة مرة أخرى في سنة ١٦١٢م، فأرسلت إلى سواحل اليمن بعثة أخرى بقيادة القبطان "جون ساريز John Saris" وعلى الرغم من أن العثمانيين تساهلوا معها هذه المرة[(٢)]، لكنهم في كل الأحوال لم يمكنوها من تحقيق أهدافها التجارية.

ومع اشتداد المنافسة بين الدول الأوربية الاستعمارية، أصبحت اليمن هدفًا أكبر لمطامع تلك الدول، لاسيما بعد التفكك والتمزق الذي أصابها في أوائل القرن الثامن عشر. فالسلطات البريطانية التي كانت تفرض سيطرتها على الهند، سعت جاهدة للسيطرة على المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر، حتى تُحكم

---

(١) Ingrams: The Yemen, Imams Rulers and Revolution, John Murray, London, 1963, p.46.

(٢) فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م، ص ١٧.

سيطرتها على جميع أنحاء المحيط الهندي، والممرات التجارية الدولية المرتبطة به، وظلت شركة الهند الشرقية البريطانية تتحين الفرصة الملائمة لتحقيق ذلك الهدف، إلى أن سجلت حملة نابليون على مصر المنعطف الحاسم، فبعد احتلال فرنسا لمصر سنة ١٧٩٨م، احتلت بريطانيا في العام التالي جزيرة "بريم" في مدخل باب المندب، وحاولت حكومة الهند أن تضفي شرعية على تواجدها في السواحل اليمنية، فسعت في سنة ١٨٠١م إلى الحصول على موافقة إمام صنعاء على تعيين مقيم بريطاني باليمن(١)، وكذلك على عقد معاهدة تجارية، غير أن عدم تجاوب الإمام مع تلك المطالب، في ظل شح المياه في جزيرة "بريم" دفع بحكومة الهند البريطانية إلى توجيه اهتمامها إلى المنطقة الساحلية الجنوبية من اليمن، فنجحت في سنة ١٨٠٢م، في توقيع معاهدة تجارية مع سلطان لحج الذي كان يفرض نفوذه على ميناء عدن(٢).

وتعززت حاجة البريطانيين إلى امتلاك قاعدة في هذه المنطقة المهمة، من أجل خزن الفحم الذي كانت تحتاج إليه السفن التجارية التي تمر عبر البحر العربي، فمسحوا سواحل حضرموت وجزيرة "سقطرى" للبحث عن مكان ملائم لذلك الغرض، واستقر رأيهم في نهاية المطاف على جزيرة سقطرى، وفي سنة ١٨٣٤م فاوضوا سلطان المهرة - الذي كان يبسط سيادته عليها - على شرائها، ولما رفض احتلوها في العام التالي بالقوة. لكن اضطراب طقسها خلال تلك المدة، أجبر البريطانيين على الانسحاب منها، بعد زمن قصير(٣).

ومرة أخرى برزت أهمية السواحل اليمنية في نظر البريطانيين، عندما أخذت جيوش محمد علي باشا حاكم مصر، تتوغل في جهات الجزيرة

---

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) Europa Publications: The Middle East and North Africa, London, 1969-1970, P.72.

(٣) حمزة علي لقمان: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة، ١٩٦٠م، ص ١٨٤.

العربية[١]، فشعورهم حينئذ بأن مصالحهم، وطرق تجارتهم في الشرق مهددة بالخطر؛ دفعهم إلى عمل كل ما في وسعهم عمله لوقف التقدم المصري في اليمن. ففي الوقت الذي كانت فيه الحملة المصرية تفرض نفوذها على السواحل الغربية من اليمن، كان فيه الكابتن "هينس Haines" يحاول التقرب من مشايخ القبائل الجنوبية المجاورة لعدن بهدف إبعادهم عن ذلك النفوذ[٢].

ولا يستبعد أن يكون البريطانيون قد استغلوا - في أثناء التسابق بينهم وبين محمد علي للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر - حالة الجفوة التي كانت قائمة بينه والسلطان العثماني، فبعض المراجع تشير إلى أن رئيس الوزراء البريطاني، عرض على السلطان العثماني أن يوافق على سيطرة البريطانيين على عدن، مقابل دعمهم له في نزاعه مع محمد علي[٣]، وبعضها الآخر يرجح فكرة تواطؤ الدولة العثمانية مع البريطانيين للسيطرة على عدن[٤]. وانفرد المؤرخ أمين الريحاني في تأكيد منح السلطان العثماني (عبد الحميد) شركة الهند الشرقية فرمانًا لكي تؤسس في عدن وكالة تجارية ومستودعًا للفحم[٥]. وبصرف النظر عن صحة كل ذلك، فالمهم في الأمر أن البريطانيين اتخذوا من حادث غرق السفينة الهندية التي كانت تحمل العلم البريطاني قبالة سواحل عدن في نهاية ديسمبر **١٨٣٦**م، مبررًا للسيطرة على عدن التي تعد أفضل ميناء طبيعي في شبه الجزيرة العربية[٦].

---

(١) فرد هوليداي: نفس المرجع السابق والصفحة. د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ص٧٣.

(٢) البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص١٧.
Waterfield: Sultans of Aden, London, 1968, p. 32-35.

(٣) عادل رضا: تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٥٨.

(٤) د. فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، (١٨٣٩- ١٩٦٧م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص١٥٢.

(٥) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(٦) فرد هوليداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ص١٠٧. د. جاد طه. سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ص ٧٣.

فعقب ذلك الحادث مباشرة، ضغطوا على سلطان لحج، للحصول على ميناء عدن بمبلغ زهيد، مستغلين في ذلك حجة التعويض عن بضاعة السفينة، التي استولى السلطان على معظمها.

وعلى الرغم من المماطلة والتسويف التي اتبعها سلطان لحج، في مفاوضاته مع الكابتن "هينس" قائد القوات البريطانية، التي قدمت إلى سواحل عدن تطالبه بالتعويض، وبشراء الميناء، إلا أن حكومة بومباي، التي كان يهمها تجنب الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المواجهة العسكرية، وكذلك الحصول على تعاون السكان المحليين وتفاهمهم؛ ظلت تأمل حصولها على عدن بالطريقة السلمية[١]. وبعد طول انتظار استمر قرابة سنتين، اضطر البريطانيون، بعد أن استنفدوا الوسائل الأخرى، إلى استخدام القوة لاحتلال عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩م.

ولم يكن احتلال عدن بالأمر الصعب على القوات البريطانية، على الرغم من محدوديتها، إذ لعبت عدة عوامل خاصة بالمنطقة لمصلحتهم، فالقبائل المتناحرة خلف عدن لم تكن مستعدة لتكوين جبهة واحدة للوقوف في وجه المحتل الأجنبي، كما أن ضعف تأثير سلطان لحج - على المستوى الإقليمي، بل وحتى على مستوى قبائله - أضعف موقفه في مواجهة البريطانيين، فبعض قبائل لحج التزمت الحياد في أثناء ذلك النزاع، والبعض الآخر مثل قبيلة "العزيبة" التي كانت على خلاف مع العبادل، سارعت إلى التقرب من البريطانيين، وعقدت أول معاهدة صداقة وسلام معهم في الجنوب[٢].

ولاشك في أن عدم وجود مرجعية دينية مؤثرة في المناطق المحيطة بعدن، التي كان يمكن لها دعوة السكان للجهاد ضد الأجانب المحتلين؛ من العوامل التي ساعدت البريطانيين على احتلال عدن، ومن ثَمّ الاستقرار الآمن بها.

---

(١) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢) أ.إل. بلاي فير: تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ص ١٦٣. حمزة علي لقمان. تاريخ عدن وجنوب الجزيرة، ص ٢٠١.

وفضلاً عن ذلك كله فقد كانت الأوضاع السياسية داخل اليمن في تلك المدة غير مساعدة على ظهور مقاومة يمنية شاملة ضد البريطانيين في عدن، فدولة الأئمة الزيدية كبرى الكيانات اليمنية حينئذ، التي أجبرت على التخلي عن الجنوب منذ عشرات السنين، كانت على درجة كبيرة من الضعف والتفكك، بسبب التناحر على كرسي الحكم. وأخيرًا فإنه يمكن القول بأن السياسة البريطانية نفسها التي حرصت على كسب ود زعماء قبائل الداخل بالهدايا والأموال، قللت من دوافع تلك القبائل ومبرراتها للمقاومة.

وهكذا جاءت المحاولات الثلاث الفاشلة، التي شنها سلطان لحج لاستعادة عدن خلال السنتين التاليتين لاحتلالها (١٨٤٠-١٨٤١م)[١]، لتعبر بوضوح عن ذلك الوضع العام في الجنوب الذي كان لا يخدم أعمال المقاومة فحسب، بل زيادة على ذلك شجع القبائل المجاورة لعدن على المزيد من التقرب إلى البريطانيين.

علاقة بريطانيا بحكام الجنوب بعد احتلال عدن:

حرص البريطانيون منذ البداية، وبصورة تلفت النظر، على اتّباع سياسة اللين والمرونة في علاقاتهم مع زعماء القبائل المحيطة بعدن، فبعد الاحتلال مباشرة عملوا على كسب ود سلطان لحج بمختلف السبل، وقرروا له تعويضًا ماليًا دوريًا عن الضرر الذي لحق بسلطنته بسبب ذلك الاحتلال، وحاولوا في الوقت نفسه التقرب، من خلال الهدايا والأموال، إلى بقية الزعماء القبليين الآخرين لاسيما القريبون من عدن، وغاية البريطانيين من وراء تلك السياسة لم تكن صعبة الفهم، فقد كان يهمهم جدًا إقرار الأمن والهدوء في عدن وما حولها، وتشجيع السكان على العودة إليها، حتى تنشط فيها حركة الميناء وتصبح المنفذ التجاري الوحيد لليمن.

---

(١) فاروق أباظة: المرجع السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

وفي كل الأحوال فقد أثبتت تلك السياسة فاعليتها بشكل كبير، فخلال الشهر الأول فقط من احتلال عدن، زارها فضلاً عن سلطان لحج، سلاطين ومشايخ قبائل (**الحوشبي، ويافع السفلى، والفضلي، العقربي، والصبيحة**) وجميعهم وقعوا خلال تلك الزيارات على اتفاقيات تلزمهم بالسلام والصداقة مع بريطانيا[١]، التي أصبحت منذ ذلك التاريخ مسئولة عن المبالغ المالية التي كان يدفعها سلاطين لحج، لشراء ود زعماء تلك القبائل، ولدفعهم للحفاظ على أمن الطرق التجارية التي تمر في مناطقهم إلى عدن[٢]. وقد أخذت تلك الاتفاقيات ومعاهدات أمن الطرقات تتوسع مع مرور الوقت، لتشمل زعماء القبائل البعيدة من عدن مثل: **الضالع والعوالق السفلى**، الذين خصصت لهم بريطانيا كذلك منحًا مالية شهرية وسنوية.

ومنذ بداية ذلك الاحتلال، حرصت السلطات البريطانية في عدن على عدم التدخل في شؤون مناطق الداخل، وعلى عدم توريط نفسها في تلك النزاعات القبلية المزمنة، التي كانت تعيشها تلك المناطق، إلا بالقدر الذي يتفق مع المصالح البريطانية، فتلك النزاعات كانت لا تعنيهم إلا عندما كانت تهدد سلامة الطرقات التي تربط عدن بمناطق الداخل[٣]، فالطرقات الآمنة كانت تعني لهم الكثير: استمرار وصول المياه، واستمرار وصول المواد الغذائية اللازمة إلى عدن، وكذلك استمرار التبادل التجاري الذي سعوا إلى تنميته بين ميناء عدن ومناطق الداخل[٤].

وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات التي أبرمها البريطانيون مع زعماء

---

(١) أ.إل. بلاي فير: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٢) Colonel R.A Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate, note by, P.1.

(٣) فاروق أباظة: المرجع السابق، ص٢٥.
Waterfield: Sultans of Aden, P3.

(٤) Richard H. Sanger: the Arabian Peninsula, New York, 1954, P.214.

القبائل الجنوبية، ساعدتهم بدرجة كبيرة على تجنب المتاعب في عدن، إلا أنهم - بسبب حرصهم الشديد على توفير أقصى درجة من الأمن في عدن، في ظل نقص عدد قواتهم العسكرية - لم يكتفوا بها، بل عملوا على التغلغل بين رجال تلك القبائل، وجندوا مقابل المال عددًا منهم بصورة سرية مع بعض اليهود، لمدهم بالمعلومات اللازمة عن أي تحرك قد يستهدف زعزعة وجودهم في عدن(١)، وعمومًا فقد أثبتت تلك السياسة في مواقف عدة فائدتها للبريطانيين، ويكفي أن نشير في ذلك الصدد إلى أن المعلومات التي وصلتهم من هؤلاء الأشخاص عن تحركات العبدلي، كانت العامل الأساس الذي مكنهم من إحباط محاولاته التي سبق ذكرها لاستعادة عدن.

وفي كل الأحوال فلنا أن نتساءل عن السبب الذي دفع بالسلطات البريطانية في عدن، إلى اعتماد سياسة بذل الأموال لشراء الاستقرار في عدن، ولم تعتمد على السيطرة المباشرة على المناطق الداخلية التي كانت على درجة كبيرة من الضعف والتفكك؟ والحقيقة أن الإجابة على ذلك السؤال، بالنظر إلى الظروف المحيطة بالبريطانيين في عدن، ليست بالغة التعقيد، فهناك مجموعة من الدوافع أو الأسباب التي وقفت وراء تلك السياسة نذكر منها:

أولاً: كان يهم حكومة الهند البريطانية - التي كانت تعاني من مشاكل مالية وسياسية - من وراء السيطرة على عدن الأهداف التجارية بالمقام الأول(٢)، ولذلك سعت إلى تجنب أي خسائر أو التزامات جديدة تترتب على تلك السيطرة، فشجعت المقيم السياسي في عدن - في إطار اعتمادها على السياسة البريطانية المشهورة (فرق تسد) - على الاستعانة بالقبائل الموالية ضد القبائل المعادية(٣)، بدلاً من الاعتماد على طلب التعزيزات العسكرية.

---

(١) Waterfield: op. cit, P. 78-79.
(٢) د. فاروق أباظة: المرجع السابق، ص ٢٣١.
(٣) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٣٥٢.

ثانيًا: لم يكن هناك أي تهديد جدي للوجود البريطاني في عدن من مناطق الداخل، فنظام حكم الأئمة الذي كان أكبر كيان سياسي في اليمن، كان حينئذ في حالة شديدة من الضعف، ومشغولاً في نزاعه مع حاكم عسير بعد خروج القوات المصرية من جهات اليمن، ولذلك لم يبد الإمام اعتراضه على احتلال البريطانيين لعدن، والأكثر من ذلك فقد حاول بعد سيطرتهم على عدن بقليل، وبالتحديد في سنة ١٨٤١م التقرب منهم والحصول على مساعدتهم، لتعزيز موقفه أمام خصمه الإدريسي(١).

ثالثًا: لم يكن في المناطق الداخلية الوعرة والجرداء، ما يثير طمع البريطانيين للسيطرة المباشرة عليها، ولذلك فضلوا التحكم بأوضاعها من بُعد، مستفيدين في ذلك من حالة التجزئة المفرطة التي كانت تعيشها، والتي جعلت التحكم بزعمائها المتناحرين أمرًا في منتهى السهولة.

رابعًا: وأخيرًا فإن بقاء بريطانيا بعيدًا عن الإدارة المباشرة لشؤون المناطق الداخلية، أمر سيخفف بكل تأكيد من التزاماتها المالية والعسكرية، وسيوفر لها مرونة كبيرة في تعاملها مع تلك القبائل، تمكنها من التدخل حينما تريد، وبالأسلوب الذي تراه مناسبًا.

وهكذا فقد تركت بريطانيا قبائل الجنوب غارقة في نزاعاتها الداخلية، حتى وإن كانت تلك النزاعات على مقربة من عدن، طالما أنها لا تهدد سلامة الطرقات التجارية العامة، فمثلاً لم تتدخل السلطات البريطانية في عدن عندما شن العوالق هجومًا كبيرًا على لحج سنة ١٨٤٧م(٢). لكنها لم تتهاون مع السلطان الفضلي الذي قاد قبائله للهجوم على لحج سنة ١٨٦٥م، بسبب قيام رجاله بنهب المسافرين وسلبهم في الطريق العامة قرب لحج، فوجهت إليه قوة عسكرية لم تكتف بإجباره على الانسحاب من أطراف لحج فحسب، بل

---

(١) Angrams: the Yemen,,Imams Rulers and Revolution, P54.

(٢) أ.إل. بلاي فير: المرجع السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

ولاحقته إلى داخل بلاده ودمرت فيها عدة قرى منها "الكود" و"عمودية" قبل عودتها إلى عدن[١]، وعندما كرر اعتداؤه على الطريق العام في السنة التالية وجه إليه البريطانيون حملة تأديبية أخرى من البحر، فدكت ميناء شقرة وهدمت جميع قلاعه[٢].

ولم يتهاون البريطانيون، حتى مع سلطان لحج، الذي حرصوا باستمرار على إرضائه، عندما تعلق الأمر بشؤون الطرقات وتموين عدن، إذ وجهوا إليه في سنة ١٨٥٨م حملة تأديبية قاسية بسبب فرضه ضرائب زائدة على البضائع التي كانت تمر عبر بلاده[٣]. وكذلك على مياه الشرب في الشيخ عثمان التي كانت تدخل إلى عدن[٤].

وكان البريطانيون قد مارسوا ضغوطًا عدة على الخارجين عن طوعهم فبالإضافة على قطع المرتبات وتوجيه الضربات العسكرية، حرضوا وفق سياستهم التي أشرنا إليها قبل قليل، القبائل الموالية ضد القبائل الخارجة عن سيطرتهم، فمثلاً حرضوا العوالق السفلى، والعوالق العليا، ضد الفضلي عندما كانوا غير راضين عن مواقفه، ومارسوا عليهم ضغطًا لمنعهم من التعاون أو التعامل معه[٥]. وعمومًا فلم يكن من نتائج الأساليب البريطانية المتعددة - فيما يتعلق بتحقيق أمن الطرقات - تراجع زعماء القبائل المجاورة لعدن عن التعرض للطرقات فحسب، بل وتنافسهم على إظهار النوايا الحسنة تجاه البريطانيين.

وكان ذلك التقدم الذي حققته السلطات البريطانية في عدن، في علاقتها مع زعماء تلك القبائل، قد شجعها على الانتقال في تلك العلاقة إلى مرحلة جديدة، فبدلاً من التعامل معهم، الذي كان محصورًا عبر سلطان لحج، أخذت

(١) العبدلي: المرجع السابق، ص ١٥٧.
(٢) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٢٤.
(٣) أ.إل. بلاي فير: المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٤.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٧١.
(٥) د. فاروق أباظة: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

تتعامل معهم بصورة مباشرة، على الرغم من أن ذلك أزعج سلطان لحج كثيرًا[١]، فقد كان دفع المرتبات والاتصالات البريطانية بحكام الجنوب بوساطته، أمرًا له قيمة في نظر السلطان من الناحيتين المادية والأدبية.

وتجدر الإشارة إلى أن التحرك البريطاني باتجاه الاتصال المباشر بحكام المنطقة، كان قد ترافق مع نمو النشاط التجاري الذي بدأ يدب في ميناء عدن، فبعد أن ألغت فيه حكومة الهند الرسوم الجمركية وجعلته ميناء حرًا في سنة١٨٥٠م[٢]. سارع إليه التجار الأجانب بما فيهم الأوربيون، وانتقل إليه الكثير من تجار ميناء "المخا"[٣]، وتجار الموانئ المجاورة في جنوب البحر الأحمر التي اعترتها حالة من الضعف والتدهور نتيجة لتحول التجارة إلى عدن[٤].

وبهدف تأمين مزيد من النشاط التجاري لميناء عدن مع مناطق الداخل، وسع البريطانيون من دائرة أمن الطرقات حول عدن، فبعد أن كانت جهودهم تقتصر على الطرقات القريبة جدًا من عدن (في أراضي قبائل العبدلي، والفضلي، والعقربي) امتد اهتمامهم إلى الطرقات الأخرى في المناطق البعيدة، لاسيما التي ترتبط بمناطق شمال اليمن. ولتحقيق ذلك الهدف عملوا كل ما في وسعهم لدفع القبائل التي تعودت على العبث بأمن الطرقات مثل: **الصبيحة، والحواشب، والقطيبي**، إلى وقف مثل تلك الاعتداءات، إما من خلال قطع المرتبات والإعانات المالية، كما حدث مع السلطان الحوشبي في **١٨٦٩** م عندما تكررت اعتداءاته على الطريق التي تربط عدن ولحج بتعز، وإما من خلال معالجة الأسباب التي كانت تدفع إلى مثل تلك الأعمال، مثل النزاع بين العبادل

---

(١) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ١٥٢- ١٥٣.

(٢) باوزير: ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية الشارقة - جامعة عدن، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ٢٠٠.

(٣) حسن صالح شهاب: عدن فرصة اليمن، ص ٢٤١.

(٤) د. فاروق أباظة: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

والحواشب على منطقة "زائدة"[١]، وإما من خلال استعمال القوة، عندما كانت تفشل أساليب الإقناع والضغط المالي، مثل تلك الحملات التي شنتها في سنتي (١٨٧٠م، ١٨٧١م) على عشيرة المناصرة في الصبيحة، التي دأبت على التعرض للطرقات العامة[٢]. وعلى الرغم من أن تلك الحملات نجحت في إجبار تلك العشيرة حينها على الإذعان لمدة من الزمن، لكن بشكل عام فقد استمرت هي وغيرها من قبائل الصبيحة لا تخضع لأي سيطرة حقيقية.

علاقة بريطانيا بزعماء الجنوب بعد الاحتلال العثماني للشمال:

كانت الأهمية المتزايدة التي اكتسبتها سواحل اليمن في مجال النشاط التجاري البحري، بعد افتتاح قناة السويس في سنة **١٨٦٩**م، قد أثرت بدرجة كبيرة على أوضاعه السياسية الداخلية، فعودة العثمانيين إلى مناطق اليمن الداخلية في سنة **١٨٧٢**م بسبب تلك الأهمية[٣]، أزعجت البريطانيين في عدن، ودفعتهم من جهة أخرى إلى التغلغل في المناطق الداخلية لجنوب اليمن، لمواجهة خطر التهديد العثماني.

وكان العثمانيون قد تطلعوا، منذ نجاحهم في السيطرة على صنعاء، إلى جميع أراضي جنوب الجزيرة العربية، بما فيها عدن[٤]. فتقدموا في العام نفسه - الذي سيطروا فيه على شمال اليمن - من "قعطبة" إلى إمارة الضالع واحتلوا معظم أراضيها، وعزلوا حاكمها دون أن يلتفتوا إلى الاعتراضات البريطانية[٥]. وفي السنة التالية (**١٨٧٣**م)، انتهز العثمانيون فرصة استعانة **السلطان الحوشبي** بهم، لتدعيم موقفه في نزاعه مع السلطان العبدلي حول مياه "زائدة"، فوصلت إليه قوة عسكرية تركية أدخلت بلاده وجزءًا من "زائدة" تحت النفوذ

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٠.
(٢) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ١٨٤.
(٣) Donald Foster: Lands Cape With Arabs, p. 28.
(٤) Sir Pernard Reilly: Aden and the Yemen. P. 16.
(٥) R.A Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate, p.1.

العثماني[١]، ثم تقدمت تلك القوة إلى أراضي **العلوي**، المجاور للحوشبي، وأجبرته كذلك على طاعتها[٢].

واكتسب توغل القوات العثمانية في جنوب اليمن، بعدًا خطيرًا، عندما أخذ يقترب من عدن، ففي سنة **١٨٧٣**م انتهزت تلك القوات الخلافات الدائرة داخل الأسرة الحاكمة في لحج[٣]، التي دفعت أخوي السلطان العبدلي اللذين كانا على خلاف معه للاستعانة بها، فتقدمت قوة تركية صغيرة إلى داخل "الحوطة" عاصمة لحج، ولم يستطع البريطانيون الذين لم تكن لديهم قوات عسكرية كافية في عدن، إيقاف ذلك التوغل العثماني في الجنوب الذي أثار حفيظتهم. وعوضًا عن ذلك استخدموا نفوذهم السياسي والدبلوماسي في الضغط على الحكومة العثمانية، الذي كان نتيجته، أن أمر الباب العالي والي اليمن بسحب الجنود الأتراك من أراضي القبائل الجنوبية التي ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا[٤]، وهي المناطق التي عرفت في المعاملات الدبلوماسية بين البريطانيين والعثمانيين، بالنواحي (الكانتونات) التسع، وهو اصطلاح ظل قائمًا لمدة طويلة على الرغم من أن عدد القبائل التي دخلت في علاقات تعاهديه مع البريطانيين أصبح مع مرور الوقت أكثر بكثير من القبائل التسع الأساسية[٥].

بيد أن ذلك الحل لم ينه المشكلة تمامًا بين الدولتين في اليمن، إذ اتجهت أنظار السلطنة العثمانية إلى المناطق الشرقية من الجنوب، التي لم تدخل بعد بمعاهدات سلام وصداقة مع البريطانيين. وقد أقلق ذلك الأمر السلطات البريطانية في عدن مرة أخرى، فعملت على تكثيف اتصالاتها بسلاطين تلك

---

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٠.
(٢) جه. دبليو. ميروثر: (مساعد المقيم السياسي في عدن). سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، ١٩٠٩م، مطبوع بالإستنسل، ص ٧٠.
(٣) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٢٧٦.
(٤) نفسه، ص ٢٧٨.
(٥) Reilly: Aden And The Yemen, p. 16.

المناطق (الواحدي، حضرموت، المهرة)، لدفعهم إلى تفويت الفرصة التي كان يبحث عنها العثمانيون هناك.

وفي كل الأحوال فقد دفعت التهديدات العثمانية المستمرة للمصالح البريطانية في الجنوب، إلى اتخاذ الأخيرة عدة خطوات عملية رأت أنها ضرورية، لتعزيز ارتباطها بحكام السلطانات والمشيخات الجنوبية من جهة، ولإبعاد خطر التهديدات العثمانية عنها من جهة أخرى، نذكر منها:

أولاً - توسيع مساحة مستعمرة عدن:

عمل البريطانيون في عدن، بعد اندلاع نزاعهم مع العثمانيين حول أحقية السيادة على مناطق الجنوب، على بسط سيطرتهم على الأراضي المحيطة بعدن، لضمان حماية المدينة والميناء من أي هجوم محتمل من جهة الداخل، فنجحوا بعد أن استعملوا أساليب الترغيب والترهيب في شراء منطقة الشيخ عثمان في شمال عدن من العبدلي في سنة١٨٨٢[١]، وكذلك المنطقة المجاورة لها من جهة الغرب حتى عدن الصغرى من العقربي في سنة ١٨٨٨م[٢].

ثانيًا - التدخل في حل النزاعات الداخلية:

كذلك دفع ذلك التهديد العثماني، بالسلطات البريطانية في عدن إلى التدخل في حلّ النزاعات المحلية في مناطق الجنوب، حتى لا توفر تلك النزاعات مبررًا لبعض زعماء القبائل للجوء إلى الجانب التركي لتقوية مواقفهم أمام خصومهم، ففي سنة ١٨٨١م تدخل المقيم السياسي في عدن لحل مشكلة الحدود بين **الفضلي والعبدلي**[٣]، وكذلك مشكلة أراضي "زائدة" بين **العبدلي والحوشبي**[٤]. وحاول المقيم في سنة ١٨٧٦م حل مشكلة مياه "النازعة" في

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٨.
(٢) سي. يو. ايتشيسن: المرجع السابق، ص ١٠٩.
(٣) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ١٩٠.
(٤) مجهول المؤلف: المرجع السابق، ص ٣٠.

أبين بين **الفضلي واليافعي**[١]. وكذلك تدخل في سنة **١٨٨٦م** لحل الخلاف القائم بين **العوالق العليا والفضلي** حول بناء حصن على مقربة من الحدود التي تفصلهم[٢]. وتدخل كذلك في سنة **١٨٨٣م** لوقف هجوم **العوالق السفلى** على **الفضلي**[٣]. وأجبر **العبدلي** في سنة **١٨٨٧م** على الانسحاب من الأراضي التابعة **للعقربي**[٤].

وتدخلت السلطات البريطانية كذلك، في النزاعات القائمة حينها في حضرموت، بين **الكثيري والقعيطي**، وبين **القعيطي والكسادي**، وذلك خوفًا من أن تسمح تلك النزاعات بأي شكل من أشكال التدخل الخارجي، ولم تلتزم الحياد في ذلك التدخل، وإنما انحازت لمصلحة الحكام الأكثر ولاء، ففي سنة **١٨٨١م** أجبرت الكسادي على التنازل عن المكلا وبروم لصالح القعيطي[٥]. وفي سنة **١٨٨٤م** وجهت تحذيرًا للسلطان الكثيري الذي شرع في الإعداد لحملة عسكرية لإعادة سيطرة آل كثير على الشحر والمكلا، وأعلنت أنها لن تنظر بعين الرضا لأي هجوم من ذلك القبيل، وأنها عند الضرورة سترسل سفينة لمساعدة القعيطي[٦].

ثالثًا - تدعيم سلطة الحكام المحليين:

سعت السلطات البريطانية في عدن إلى تشجيع بعض السلاطين والأمراء الموالين لها، على ضم المناطق القبلية الخارجة عن السيطرة مثل الصبيحة، والقطيبي، بهدف تدعيم الاستقرار في تلك المناطق، ففي سنة **١٨٨١م** شجعت

---

(١) J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909.p.70.

(٢) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٧.

(٣) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١.

(٤) مجهول المؤلف: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٥) Records of Yemen Volume, 4, p 628.

(٦) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

السلطات البريطانية في عدن سلطان لحج على ضم قبائل الصبيحة إلى سلطته[١]. غير أن ذلك الوضع لم يدم طويلاً، فبموجب اتفاقية ذلك الضم التي لم يشترك فيها أحد من زعماء قبائل الصبيحة، ألزمت بريطانيا سلاطين لحج بالمسئولية عن أي أعمال سلب أو نهب تقوم بها تلك القبائل، وبالتعويض عن أي خسائر أو أضرار ترتكبها[٢]. وفي ظل الصعوبات التي واجهتها سلطنة لحج في السيطرة على قبائل الصبيحة، شكّل ذلك الاتفاق عبئًا كبيرًا عليها، دفع سلطانها في الأخير إلى عرض شكواه على حكومة عدن[٣]، ومن ثَمَّ تخليه عنها نهائيًا في سنة ١٨٨٦م[٤].

وكذلك حاول البريطانيون في عدن في تلك المدة، إخضاع بلاد الحواشب لإدارة سلطان لحج، بموجب اتفاق شارك في التوقيع عليه - إلى جانب المقيم السياسي البريطاني وسلطان لحج - بعض أعيان الحواشب، وذلك بعد أن تدهورت علاقتهم بحاكمها بسبب الضرائب المرتفعة التي كان يفرضها على الطريق التي تربط عدن بتعز، غير أن تلك العملية هي الأخرى كلّفت سلطان لحج الكثير من المتاعب والالتزامات[٥]، ودفعته في الأخير إلى إعادة بلاد الحواشب لسلطانها، بعد تسوية خلافه مع البريطانيين في سنة ١٨٩٥م[٦].

وفي إطار تلك السياسة البريطانية، شجعت حكومة عدن في يوليو ١٨٨٤م أمير الضالع على مد سيطرته على قبيلة أهل "قطيب" وغيرها من قبائل ردفان، التي كانت تتعرض باستمرار للطريق العام التي كانت تربط عدن بالضالع، وساندته لذلك الغرض بفرقة عسكرية بريطانية، ولكن على الرغم من أن القوة

---

(١) J.W.Merewether: op.cit, p.16.
(٢) العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ص ١٦٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٥.
(٤) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣.
(٥) العبدلي: المرجع السابق، ص ١٨٠.
(٦) مجهول المؤلف: المرجع السابق، ص ٣٢.

التي قادها أمير الضالع إلى تلك المناطق، أجبرت مشايخها في نهاية المطاف، على تقديم الطاعة[١]، إلا أن تلك الطاعة ظلت طاعة شكلية، ولم تكن من الناحية العملية كافية لفرض سلطة أمير الضالع بصورة فعالة على تلك القبائل.

رابعًا - اتفاقيات الحماية:

ليس هناك من شك، في أن التهديد العثماني لنفوذ البريطانيين في جنوب اليمن، كان له الدور الحاسم في دفعهم إلى الانتقال بعلاقتهم بزعماء مناطق الجنوب من مرحلة معاهدات السلام والصداقة، إلى مرحلة أخرى جديدة، تضمن لهم قدرًا أكبر من السيطرة على تلك المناطق. فبعد التوغل العثماني الذي شاهدناه في بعض مناطق قبائل الجنوب، التي دخلت مع بريطانيا في اتفاقيات (سلام وصداقة)، كتب "هنتر Hunter"، مساعد المقيم السياسي في عدن، لحكومة الهند قائلاً: "**ليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية ترتكز على حقوق تكفلها معاهدات يمكن أن نعتمد عليها... وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلي، والفضلي، والعقربي يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية، فسيكون من الصعب على العثمانيين التدخل في شؤون هؤلاء الرؤساء**"[٢].

وفي الحقيقة فإن الحماية البريطانية، في ذلك الوقت لم تكن حاجة بريطانية فحسب، بل ومطلبًا محليًا، فزعماء المناطق الشرقية من الجنوب مثل "بلحاف" و"بيرعلي" أقلقتهم التحركات البحرية التي كان يقوم بها العثمانيون على مقربة من سواحل مناطقهم، وخوفًا على ما يبدو من الدخول تحت السيادة العثمانية التي لن تترك أي مجال لسلطاتهم، فضل هؤلاء الزعماء الارتباط بالبريطانيين، الذين أثبتوا عدم تدخلهم المؤثر في الشؤون الداخلية لمناطق الجنوب، وعلى أساس ذلك أرسلوا إلى المقيم السياسي في عدن يلحون عليه بطلب الحماية البريطانية[٣].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤.
(٢) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ١٧٩.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

وفي كل الأحوال، فقد شرعت بريطانيا في غضون تلك المدة بعقد سلسلة من المعاهدات مع حكام الجنوب، سمحت لها ببسط الحماية عليهم مقابل التزامات مالية ودفاعية معينة(١). ومع أن "رايلي Reilly" يشير في كتابه "عدن واليمن"، إلى أن الحماية البريطانية على جزيرة "سقطرى" التي عقدتها في إبريل ١٨٨٦م مع سلطان المهرة، كانت أولى معاهدات الحماية البريطانية في جنوب اليمن(٢)، إلا أننا وجدنا في نصوص الاتفاقية المبرمة بين سلطان لحج والمقيم السياسي البريطاني في عدن، عند شراء البريطانيين لمنطقة الشيخ عثمان من العبادل في فبراير ١٨٨٢م، ما يشير بوضوح إلى أول التزام بريطاني بالحماية في الجنوب فقد ورد في البند السابع والأخير في تلك الاتفاقية الآتي: " **تخضع أراضي السلطان فضل بن علي محسن وورثته وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ هذه الاتفاقية** "(٣).

ومهما يكن من أمر، فقد توالى بعد ذلك توقيع معاهدات الحماية المماثلة لتلك المعاهدة، مع زعماء الكيانات الأخرى في الجنوب، حتى وصلت إلى إحدى وثلاثين معاهدة، ولم تكن مسألة تركيز تلك المعاهدات في بداية الأمر على الكيانات الشرقية من جنوب اليمن تدعو إلى الاستغراب، فالتحركات العثمانية في سواحل اليمن الشرقية من جهة، وعدم دخول كياناتها بأي ارتباطات تعاهديه مع البريطانيين من جهة أخرى، دفع بالبريطانيين إلى ذلك التركيز. وقياسًا بالمعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها بريطانيا مع هؤلاء الزعماء (السلام والصداقة وأمن الطرقات) فإن معاهدة الحماية تشابه تلك الاتفاقيات فقط في أنها غير مقيدة بمدة زمنية محددة، ولكنها بحسب تأكيد "رايلي Reilly" تفوقها في الأهمية(٤)، إذ وفرت للبريطانيين شرعية التدخل في شؤون تلك

---

(١) Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate, p.1.
(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.15.
(٣) سي. يو. ايتشيسن: المرجع السابق، ص٦٣.
(٤) Reilly: op. cit, p.16.

الوحدات القبلية المحمية لاسيما في الجانب الأمني والشؤون الخارجية، دون الحاجة إلى الاحتلال الفعلي للأراضي.

ومن زاوية أخرى فإن اتفاقيات الحماية قد ساعدت الحكام المحليين على تدعيم مراكزهم بين أوساط قبائلهم، ففضلاً عن اعتراف بريطانيا بأن هؤلاء الحكام هم الممثلون لتلك القبائل، فقد ساعدتهم أيضًا المرتبات الشهرية والسنوية والهدايا والإكراميات التي كانوا يحصلون عليها من بريطانيا، وكذلك مظاهر الاهتمام بهم في عدن، على تقوية نفوذهم في مناطقهم، إذ كان البريطانيون الذين سعوا لكسب مزيد من ود زعماء مناطق الجنوب وتعزيز ارتباطهم بالسلطات البريطانية في عدن، يستضيفون هؤلاء الزعماء مع أفراد عائلاتهم في عدن، مرة كل سنة، ولعدة أيام، ويوفرون لهم السكن والمواصلات والغذاء، في أثناء الاستضافة، ويعتمدون لهم مبالغ مالية معينة خلالها، من أجل أن يتمكنوا من شراء الهدايا والتسوق من عدن.

وكان البريطانيون يعبرون عن حفاوتهم باستقبال هؤلاء الزعماء بإطلاق قذائف المدفعية عند زيارة كل سلطان أو أمير، وعدد تلك الطلقات كان يختلف من استقبال إلى آخر (أقلها ثلاث، وأكثرها إحدى عشرة) بحسب مكانة الحاكم عند البريطانيين، فسلطان لحج كان يحظى بمعاملة مميزة عن الآخرين، سواء في عدد طلقات الترحيب، أو في أسلوب المخاطبة، فهو الوحيد في المحمية الغربية الذي منحوه لقب " السمو "[1]. وكذلك الحال كان مع السلطان القعيطي في المحمية الشرقية الذي منحوه اللقب نفسه.

خامسًا - رسم الحدود مع الأتراك:

على الرغم من سحب العثمانيين لقواتهم العسكرية من مناطق القبائل الجنوبية التي ارتبطت بعلاقات تعاهدية مع البريطانيين، إلا أن النزاع بين أطراف

(١) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص ٤٤١.

منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في اليمن ظل قائمًا بعد ذلك، لاسيما في إمارة الضالع[١]، وسلطنة الحواشب[٢]. ولاعتبارات سياسية واقتصادية، كان يهم البريطانيين استقرار الأوضاع الأمنية على الحدود، ولذلك رأوا في مسألة ترسيمها أفضل خيار للسيطرة على تلك النزاعات، فحاول المقيم السياسي في عدن منذ مارس **١٨٧٧**م السعي لإقناع العثمانيين على قبول مبدأ تنظيم تلك الحدود[٣]، إلا أن ذلك السعي وغيره، لم يسفر عن أي نتيجة، بسبب عدم تجاوب الحكومة العثمانية.

وفي سنة **١٩٠٢**م تعدل موقف العثمانيين من مسألة الحدود بين مناطق نفوذهم ونفوذ البريطانيين في اليمن، فقررت كل من الحكومة البريطانية والباب العالي الموافقة على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط تلك الحدود، وبدأت تلك اللجنة في السنة نفسها أعمالها على الأرض، وكانت البداية من منطقة **الشيخ سعيد** الواقعة في آخر الزاوية الجنوبية الغربية لليمن، وكان العمل صعبًا للغاية، ليس بسبب كثرة المنازعات القبلية التي لا تحصى في تلك المناطق، بل وبسبب طبيعتها الجبلية الوعرة، ومع ذلك فقد استطاعت اللجنة خلال تلك السنة أن تصل بعملها على الأرض من الشيخ سعيد إلى قرب منطقة الضالع[٤].

وتوقفت تلك اللجنة عن العمل في سنة **١٩٠٤**م بعد أن وصلت فقط بعملها إلى نقطة على وادي "بنا" تبعد قليلاً عن الجهة الشرقية من الضالع، و قرار التوقف في الحقيقة لم يكن عائدًا إلى الخلافات بين الجانبين، وإنما إلى صعوبة العمل في ناحية جبال يافع الشاهقة من ناحية، وإلى ضعف السيطرة الفعالة لكل من العثمانيين والبريطانيين على قبائل المناطق التي تقع ناحية كل طرف من ناحية

---

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخيةعن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٥٥-٥٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢- ٣٣.
(٣) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٣٠٠.
(٤) Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958, pp.55- 65.

أخرى، ولذلك تمّ الاتفاق بين الطرفين على استكمال رسم الحدود المتبقية على الخريطة، بالخط **البنفسجي** الذي بدأ عند آخر نقطة لخط الحدود المخططة على الأرض، المعروف على الخريطة بالخط **الأزرق**، وتم رسم ذلك الخط على زاوية ٤٥ درجة في اتجاه شمال الربع الخالي، إلى أن وصل في نهايته إلى شبه جزيرة قطر، وهكذا أصبح الخطان الأزرق والبنفسجي يمثلان الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الإمبراطوريتين في جزيرة العرب[١]، وبمصادقة حكومتي البلدين على الاتفاقية في يناير ١٩١٤م، قننت الحدود لأول مرة في تاريخ اليمن، وقُسّمت بشكل رسمي إلى شمال وجنوب.

المحميات والحرب العالمية الأولى:

ظل حكام المناطق الجنوبية من اليمن يظنون أن الحماية البريطانية كافية لإزاحة غيوم أي خطر قد يواجههم، وعندما دخلت تلك الحماية على المحك، عند قيام الحرب العالمية الأولى، أثبتت لهم خطأ ما كانوا يظنون، فقد تمكن العثمانيون الذين انضموا إلى الطرف المعادي لبريطانيا في تلك الحرب، من الزحف بقواتهم العسكرية في سنة ١٩١٥م على أراضي عدد من المحميات البريطانية في جنوب اليمن، ولم يعجز البريطانيون عن توفير الحماية التي تعهدوا بها لحكام الجنوب فحسب، بل وحتى في تقديم المساعدات العسكرية التي تمكن هؤلاء الحكام من مشاغلة ذلك الزحف، ولذلك لم يجد بعضهم - ومنهم السلطان الحوشبي الذي وصل بنفسه إلى عدن طامعًا في الحماية البريطانية التي ظل يتوهمها - من خيار بعد فشلهم في الحصول عليها غير تقديم الطاعة والولاء للعثمانيين[٢] الذين سيطروا على التوالي على مناطق **الأميري، والعلوي، والحوشبي**، وكذلك **لحج**، التي توفي سلطانها بعد أيام من وصوله عدن، متأثرًا بالجراح التي تعرض لها عن طريق الخطأ على أيدي من بعث بهم

(١) Hickinbotham: Aden, p.57.

(٢) العبدلي: هدية الزمن، ص ٢١٣.

البريطانيون لمساعدته.

وفي كل الأحوال فقد أحكم العثمانيون سيطرتهم على لحج بسهولة، ووصلوا بنفوذهم خلال تلك السنة إلى أبواب عدن، عندما سيطروا على منطقة **الشيخ عثمان** التابعة للسيادة البريطانية المباشرة، ومع أن القوات البريطانية استطاعت أن تجبرهم على التراجع من الشيخ عثمان[١]، إلا أنها عجزت عن عمل ذلك في المناطق الداخلية المحمية، التي استمرت خاضعة للسيطرة العثمانية حتى نهاية الحرب، التي أسفرت عن هزيمة السلطنة العثمانية والدول المتحالفة معها، وانسحابها من الجزيرة العربية بموجب اتفاقية الهدنة في عام **١٩١٨م**[٢].

وبصرف النظر عن الأسباب التي حالت دون مواجهة البريطانيين للوجود العثماني في الجنوب، لا شك في أن ذلك الوجود الذي استمر عدة سنوات قد تسبب في إلحاق أضرار كبيرة بالبريطانيين، ففضلاً عن أنه تسبب في قطع الإمدادات التي كانت تصلهم إلى عدن من مناطق الداخل، فإن عدم قيامهم في تنفيذ معاهدة الحماية التي وقعوها من قبل مع زعماء الكيانات الجنوبية عرضهم للسخط، وقلل من هيبتهم في المنطقة.

ومهما يكن من أمر، فيبدو أن العثمانيين في شمال اليمن، قد هدفوا من الدخول في حرب مع البريطانيين في الجنوب، تحقيق غرضين رئيسين:

الأول - البحث عن مخرج من الناحية الاقتصادية بعد الحصار الذي فرضته بريطانيا على الممرات المائية المحيطة باليمن.

والثاني - طرد البريطانيين من عدن والسيطرة على مدخل البحر الأحمر لتعطيل المواصلات البريطانية فيه[٣].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢١٤.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.16.

(٣) د. سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤- ١٩٤٨م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٤م، ص٢١٠.

ومع أن العثمانيين لم يتمكنوا من الوصول إلى عدن لتحقيق ما - ربما - هدفوا إليه، لكنهم في كل الأحوال أصبحوا أسياد المنطقة الداخلية وبخاصة في شمال عدن، إذ فرضوا نفوذهم على معظم كياناتها، إما من خلال سيطرتهم المباشرة على تلك الكيانات، كما لاحظنا في الضالع والحواشب ولحج، وإما من خلال التفاهم الذي أظهره معهم زعماء بعض الكيانات الأخرى، التي كانت تقع على مقربة من القوات العثمانية، والتي خافت من أن تفقد سلطتها نهائيًا على أيديهم إن لم تفعل ذلك، مثل سلطنات الفضلي، ويافع السفلى، ويافع العليا.

ومع كل ذلك، فيمكن القول بأن موقف العثمانيين في اليمن كان في مجمله سيئًا للغاية، فقد انتشرت الأوبئة بين صفوف جيوشهم لاسيما في لحج، وفتكت بأعداد كبيرة منهم(١)، كما أن بعدهم عن مركز السلطنة العثمانية، في ظل انقطاع الإمدادات بفعل الحصار البريطاني، قد ضاعف من متاعبهم وجعلهم لا يخاطرون بمهاجمة عدن.

كما أن موقف الإمام يحيى الذي كان يطمح في حكم اليمن، كان هو الآخر يمثل مشكلة بالنسبة لهم، ومع أنهم حاولوا تأمين جبهته، وتشجيعه للوقوف في صفهم، بوعدهم له بمنحه حضرموت، غير أن ذلك الوعد الذي دفع بحكام حضرموت إلى تقوية روابطهم ببريطانيا خوفًا من أي تدخل للعثمانيين أو للإمام في شؤونهم(٢)، لم يدفع الإمام إلى الوقوف بجدية في صفهم كما كانوا يأملون، فقد فضل الإمام يحيى، لأسباب يسهل فهمها، البقاء طول مدة الحرب على الحياد إلى درجة كبيرة.

وفي كل الأحوال، فقد كان الهدوء الشديد في علاقة العثمانيين في لحج

---

(١) العبدلي: المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٢) جون. سي. ولينكسون: حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبدالحميد، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م، ص ٢٠٠.

والبريطانيين في عدن طوال مدة الحرب يثير الدهشة، ويدعو إلى الاعتقاد بأن كلاً منهما - على ما كانت له من صعوبات خاصة - وصل إلى قناعة بتقبل وجود الآخر بجواره، واقتنع بما ملكت يداه. ومع كل ذلك فقد علق البريطانيون في عدن - الذين عجزوا في صد التوغل العثماني في المناطق المحمية - آمالاً على مرحلة ما بعد تلك الحرب التي أنهت العمل باتفاقية ترسيم الحدود بينهم والعثمانيين في اليمن، فانطلقوا يفكرون في إمكان زحزحة تلك الحدود التي حملوها جزءًا من مسئولية عجزهم عن توفير الحماية للكيانات الجنوبية، فقد ورد في مذكرة الكولونيل "وهوب Wauhope"، ضابط المخابرات البريطانية في عدن، التي بعث بها إلى حكومة الهند في سنه ١٩١٦م قوله: "**من نواحٍ عديدة لا تعتبر هذه الحدود كافيةً في ذاتها، لأنها تتجاهل الاعتبارات العسكرية، ولا تتمتع بميزات دفاع طبيعية، إلا في موقع واحد قرب الضالع. حيث حرمنا من احتلال المرتفعات التي تسيطر على الحدود، والهضاب الخصبة، وتُرك لنا فقط سفوح التلال والصحراوات القاحلة**"[(١)].

واقترح على حكومته في تلك المذكرة أن تعيد النظر في الحدود الشمالية لمحميات عدن، بحيث تتوغل تلك الحدود في شمال اليمن وتجعل معظم مناطقه محميات بريطانية، ومضى في مقترحاته قائلاً: أن امتلاك "تعز" - التي تعد ملتقى الطرقات، وكذلك "ماوية" - سيغير الوضع كليًا لصالح البريطانيين، وسيمكنهم من إقامة مراكز عسكرية أمامية ذات مناخ صحي، ومن باب تأكيده على أنه في حال انسحاب الأتراك من اليمن فإن بريطانيا لن تسمح لدوله أخرى بغزوه، فقد رأى بأنه من الصواب فرض نوع من الحماية على معظم مناطق شمال اليمن، وإبقاء المنطقة الداخلية بيد إدارة عربية مستقلة، واقترح أن يكون الخط بين هاتين المنطقتين خط الحدود المذهبية في اليمن[(٢)].

---

(١) Wauhope: The Boundary of the Aden Protectorate, p.2.

(٢) Ibid, p.4.

وفي التقرير الذي أعده "جاكوب Jacob" المساعد الأول للمقيم السياسي في عدن، أوصى كذلك بمد خط حديدي، يصل ما بين عدن وتعز، وأوصى بالحرص على إبقاء الأمام يحيى مسيطرًا على منطقة نفوذه في شمال المرتفعات اليمنية، وإدخال المناطق الأخرى تحت الحماية البريطانية، لكنه كان ضد استخدام القوة في تحقيق تلك الغاية، وكذلك كان ضد الإدارة المباشرة للبريطانيين على تلك المناطق نظرًا لأنها حسب وصفه تثير العرب وحكامهم(١). وفي كل الأحوال، فإن عدم حماسة حكومة الهند البريطانية لتحقيق مثل تلك الاقتراحات والمشاريع التي كانت تصل إليها من المختصين في عدن، جعل تلك المشاريع عديمة الدلالة.

المحميات بعد الحرب العالمية الأولى:

عند ما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الحلف الذي وقفت السلطنة العثمانية في صفه، عرض قائد القوات العثمانية في لحج على الإمام استلام المناطق الجنوبية من قواته قبل رحيلها عن اليمن(٢)، بيد أن الإمام يحيى - الذي كان منشغلاً في محاولة بسط سلطته على المناطق التي ورثها عن العثمانيين في شمال اليمن - كان غير مستعد عسكريًا لتلك المهمة، ثم أنه كان - على ما نظن - يأمل من عدم إثارة المشاكل مع البريطانيين في المحميات، أن يحصل منهم على مناطق تهامة، وبالأخص "الحديدة " التي احتلها البريطانيون في نهاية ١٩١٨م(٣)، لإجبار الأتراك على الجلاء من اليمن، وللضغط على أي كيان سياسي يخلفهم في حكم اليمن.

---

(١) د. فاروق أباظة: سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى، ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث والمعاصر جامعة عين شمس، كلية الآداب، عام ١٩٧٧م، ص٢٣.

(٢) د. سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٣) مجموعة من المؤلفين السوفيت: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥م، ص ٤٥٨.

وعلى أية حال، فقد كان التصادم بين سلطتي الإمام والبريطانيين في اليمن أمرًا متوقعًا، فبعد فشل بعثة "جاكوب Jacob" في الوصول إلى صنعاء، بسبب اعتراضها من قبيلة "القحري" في باجل، ساور الإمام الشك في نوايا البريطانيين الذين استمروا يحتفظون بتواجدهم في الحديدة، فأمر قواته في سنة١٩٢٠م باجتياح إمارة الضالع(١)، لممارسة على ما يبدو ضغطًا عمليًا عليهم من أجل تسليمه الحديدة، ومضى في ذلك التصعيد بإعلانه عدم الاعتراف بالحدود التي رسمت بين الأتراك والبريطانيين في اليمن(٢)، وعلى إثر ذلك تدهورت علاقة البريطانيين بالإمام بشكل سريع، ونكاية به سلموا الحديدة لصديقهم الإدريسي، الذي ارتبط بهم في معاهدة حماية في سبتمبر ١٩١٥م(٣)، عندما أخذت بريطانيا وتركيا تتسابقان على كسب مواقف أمراء الجزيرة العربية في أثناء الحرب، والذي كان في الوقت نفسه على عداء مع الإمام، غير أن الإمام الذي كان مشحونًا بالحماسة بسبب انتصاراته الداخلية، شن حربًا على الجهتين، فاستطاع أن ينتزع تهامة وميناء الحديدة من الإدريسي في سنة١٩٢٥م، وكذلك واصل التقدم في أراضي المحميات فاستولى في سنة ١٩٢٢م على البيضاء التابعة لسلطنة الرصاص، وفي سنة١٩٢٤م على مكيراس التابعة لسلطنة العوذلي(٤).

وعمومًا لم تستمر قوات الإمام يحيى زمنًا طويلاً في السيطرة على تلك المحميات البريطانية، إذ أجبرتها عوامل عدة على الخروج منها وعلى مهادنة البريطانيين في عدن، فقبائل المحميات التي ظلت مستقلة لزمن طويل، كانت تكن مقتًا شديدًا لنظام حكم الإمام(٥)، ولا تود الارتباط به، لما يترتب على

(١) Reilly: Aden and the Yemen, p17.
(٢) جون. سي. ولينكسون: المرجع السابق، ص ٢٤٠.
(٣) د. سيد مصطفى سالم: مراحل العلاقات اليمنية السعودية (١٧٥٤- ١٩٣٤م)، خلفية وحوارات تاريخية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٤٦.
(٤) Reilly: op. cit, p.17.
(٥) فرد هوليداي: المرجع السابق، ١١٦.

ذلك الارتباط من أعباء ضرائبية، وتدخل مباشر في شؤونها الداخلية، لذلك وقفت تلك القبائل في صف البريطانيين، أو بحسب تعبير "العرشي" فضلت أن تكون مخلصة لحكومة عدن البريطانية[١]، التي تدفع لها المرتبات والهدايا، ولا تفرض عليها الضرائب.

ومن جهة أخرى لعب التفوق العسكري البريطاني لاسيما في الجو، دورًا في إضعاف موقف الإمام في ذلك النزاع، فالهجمات العديدة التي شنتها الطائرات البريطانية على مواقع متعددة داخل الأراضي التابعة للإمام في سنة **١٩٢٨**م، أدخلت الرعب والذعر في أوساط أهالي تلك المناطق، وتسببت في حدوث خسائر كبيرة لقوات الإمام، دفعتها إلى الانسحاب من معظم أراضي إمارة الضالع، ومرة أخرى أجبرت الهجمات الجوية البريطانية قوات الإمام على الانسحاب في سنة **١٩٣٤**م من بقية أراضي المحميات[٢]، ولم تبق في يده غير منطقة البيضاء التي لم يوقع سلطانها معاهدة حماية مع بريطانيا[٣].

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته العلاقة بين البريطانيين والإمام في المدة التي أعقبت معاهدة صنعاء في سنة **١٩٣٤**م، إلا أن بريطانيا وجدت نفسها مدفوعة بأسباب عدة إلى إعادة النظر في سياستها مع المحميات في جنوب اليمن.

فقلق البريطانيين من نوايا الإمام يحيى تجاه أراضي المحميات من جهة، ومن الدور الذي بدأت تلعبه إيطاليا في شمال اليمن والقرن الإفريقي من جهة أخرى - في ظل ازدياد أهمية عدن في المبادلات التجارية، وقربها من مناطق الاستثمارات والمصالح البريطانية في مجال النفط في إيران والعراق، وقرب حصول الهند على استقلالها - جعل بريطانيا تقرر مد نفوذها بصورة أكثر فعالية إلى مناطق

---

(١) حسين بن أحمد العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، مطبعة البرتيري، مصر، ١٩٣٩م، ص ١٨٦.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.17.

(٣) جون. سي. ولينكسون: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

المحميات، وكذلك إحداث تغييرات في إدارة شؤون مستعمرة عدن.

فبعد أن كانت مستعمرة عدن في الماضي خاضعة لإشراف بومباي، أصبحت منذ **١٩٣٢**م تحت الإشراف المباشر لحاكم الهند، ومن ثَمَّ ارتبطت مباشرة بوزارة المستعمرات البريطانية في إبريل **١٩٣٧**م(١). وعقب ذلك بدأت لندن تهتم قليلاً بتحسين النظام الإداري للمحميات، بعد أن تركتها لزمن طويل في حالة الجمود والتخلف التي كانت تعيشها، ففي عام **١٩٣٧**م قسمت المحميات على وحدتين إداريتين هما:

- **محمية عدن الغربية.**
- **محمية عدن الشرقية.**

وقسمت إدارة المحمية الغربية بدورها على خمس مناطق هي:

* **المنطقة الشمالية الشرقية**: تضم إمارة بيحان، وسلطنة العوالق العليا، ومشيخة العوالق العليا.

* **المنطقة الجنوبية الشرقية**: تضم سلطنة العواذل، وسلطنة العوالق السفلى، واتحاد دثينة.

* **المنطقة الوسطى**: تضم سلطنة الفضلي، وسلطنة يافع السفلى، وسلطنة ومشيخات يافع العليا.

* **المنطقة الجنوبية الغربية**: تضم سلطنتي لحج، والحوشبي، ومشيختي العقربي، والعلوي.

* **المنطقة الشمالية الغربية**: تضم إمارة الضالع، ومشيخات الشعيب، والمفلحي، وردفان(٢).

---

(١) Europa Publications The Middle East and North Africa, p.72.

(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١١٤.

وتشكلت المحمية الشرقية التي أصبحت في تلك المدة أقل تجزئة من المحمية الغربية، من خمس سلطنات هي: القعيطية، والكثيرية، و المهرة، وسلطنتا الواحدي، إحداهما في بلحاف والأخرى في بيرعلي، اللتان دمجتا فيما بعد بسلطنة واحدة(١).

وفي كل الأحوال فقد كان حاكم مستعمرة عدن، الذي كان يطلق عليه لقب (الوالي) تمشيًا مع التسمية التي ألف عليها العرب، يقف على هرم الإدارة البريطانية في المستعمرة وفي المحميات، فهو نائب الملك، ورئيس الإدارة المدنية، وقائد الجيش الأعلى في المستعمرة والمحميات، ويليه في المرتبة السكرتير العام لحكومة مستعمرة عدن الذي ينوب عن الوالي في أثناء غيابه، والذي يعد العمود الفقري لتلك الإدارة، ثم يليهم في المسئولية عن إدارة المحميات (المعتمد البريطاني) أحدهما في المحمية الغربية، والآخر في المحمية الشرقية(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن التهديدات التي تعرضت لها المحميات، من الإمام وقبله من العثمانيين، دفعت بالبريطانيين في عدن إلى اتخاذ عدد من الخطوات العسكرية لمقاومة تلك التهديدات، فابتداء من سنة **١٩٢٨**م، أصبحت عدن مقرًا لقوة بريطانية جوية، وكما لاحظنا، فقد أثبتت الطائرات البريطانية فاعليتها في كثير من الأحداث والمواجهات العسكرية التي كانت تدور على الحدود أو داخل المحميات نفسها، وانتقلت المسئولية الدفاعية عن عدن، منذ تلك السنة، من وزارة الحربية البريطانية إلى وزارة الطيران(٣).

وفي غضون ذلك الوقت أسس البريطانيون في عدن، قوة عسكرية من المشاة المحليين عرفت باسم قوات محمية عدن "الليوي"، سلحت كتائبها بسلاح خفيف

---

(١) Tom Little: south Arabia, p.15.

(٢) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ١٠٠.

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, p.20.

و متوسط، وأسندت لها عدة مهام عسكرية، منها حراسة المطارات والمقرات الحكومية، وكذلك حراسة جزيرتي بريم و كمران[١]. وبهدف تعزيز الأمن والاستقرار داخل المحميات نفسها، أسس البريطانيون قوة عسكرية أخرى في المحمية الغربية عرفت باسم "الحرس الحكومي"، ومع أن أفراد ذلك الحرس وزعوا على عدد من السلطنات والمشيخات، وكانوا يخضعون في بعض المسائل لزعماء تلك المحميات، إلا أن المسئولية الأساسية عن إدارة وإنفاق ذلك الحرس كانت بيد السلطات البريطانية، وفضلاً عن تلك الوحدات العسكرية التي سبق ذكرها، تكونت خلال تلك المدة قوات محلية أخرى في معظم السلطنات، عرفت باسم "الحرس القبلي"، وكانت تخضع كليًا لسيطرة حكام تلك السلطنات والإمارات، غير أن تمويلها كان يعتمد بكامله على السلطات البريطانية.

ومع أن الوضع العسكري في المحمية الشرقية كان لا يثير قلق البريطانيين، بالقدر الذي كان يثيره الوضع في المحمية الغربية التي ترتبط حدودها مع دولة الإمام، إلا أن البريطانيين سعوا إلى تحقيق مزيد من الاستقرار الأمني في المحمية الشرقية، فأسسوا فيها قوة عسكرية مستقلة عرفت باسم "جيش البادية الحضرمي" كانت مهمتها في الدرجة الأولى المحافظة على أمن الحدود، والسيطرة على القبائل البدوية، وكان ذلك الجيش، شأنه شأن جيش "الليوي" في المحمية الغربية، يخضع مباشرة في كل شؤونه المالية والعسكرية لحاكم عدن العام، ولم تكن في المحمية الشرقية قوة عسكرية تقابل "الحرس الحكومي" الموجود في المحمية الغربية، لكن كانت هناك قوات عسكرية صغيرة تابعة لكل سلطنة من سلطنات المحمية الشرقية[٢]، على غرار الحرس القبلي في المحمية الغربية.

---

(١) وزارة الإرشاد الاتحادية: التقرير السنوي (٦٤-١٩٦٥م) لاتحاد الجنوب العربي، صادر في سنة ١٩٦٥، مطبوع، ص ١٦٨.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen: p13-14.

وفي كل الأحوال فقد استخدمت قوات "محمية عدن" و "جيش البادية الحضرمي" بفاعلية، سواء في تأمين حدود المحميات لاسيما الغربية، أو في إخضاع القبائل والعشائر المتمردة عن طوع حكامها الموالين للبريطانيين، أو في ملاحقة ومعاقبة ناصبي الكمائن، وقطاع الطرق، وفي أوقات كثيرة كانت تساند تلك القوات، الطائرات البريطانية التي كانت تنزل العقاب الجماعي بأفراد القبيلة أو العشيرة التي لا تنصاع للأوامر(١).

وعمومًا فقد أدى العقاب الجماعي - في بلاد لم تألفه من قبل - إلى تعزيز قبضة حاكم عدن البريطاني على شؤون المحميات من جهة، وتعزيز قبضة الحكام المحليين على قبائلهم من جهةٍ أخري، ولعل أهم نتائج ذلك العقاب الجماعي، ما حققه المستشار أو المعتمد البريطاني في المحمية الشرقية "انجرامس"(٢)، من سيطرة على قبائل حضرموت، لاسيما في النواحي البدوية والقروية التي كانت لا تعرف الأمن والاستقرار، والتي - حسب قول "رايلي" - لم يكن بمقدور حكام السلطنتين الأثرياء الذين كوّنوا أموالهم في سنغافورة، وجاوه، والهند وضع حد لها(٣).

معاهدات الاستشارة:

في ضوء تزايد حاجة البريطانيين لتعزيز نفوذهم في مناطق المحميات، لاعتبارات سبق لنا ذكرها، أصبحت اتفاقيات الحماية، من وجهة نظرهم، غير كافية لتحقيق ذلك الغرض، فاتفاقيات الحماية على الرغم من أنها سمحت

---

(١) فان درميولين: رحلة في جنوب الجزيرة، ترجمة د. محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن، للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٢م، ص ٢٨٢.

(٢) قضى " انجرامس " حوالى خمس عشرة سنة في جنوب الجزيرة العربية، و موريس، و زنجبار، فدرس ميول سكان تلك المناطق وأخلاقهم وعاداتهم، و من خبرته الطويلة تلك، نجح في إدارة السياسة البريطانية في حضرموت عندما كان معتمدًا للمحمية الشرقية.

(٣) Reilly: op. cit, p21.

للسلطات البريطانية في عدن بالتدخل بين الحين والآخر في الشؤون الداخلية للمحميات، لاسيما عندما كان الأمر يتعلق بتحقيق الأمن وحفظ النظام، إلا أن المحميات بصفة عامة ظلت خلال عهد تلك الاتفاقيات، مستقلة إلى حدود بعيدة في أوضاعها الداخلية.

واكتسبت حاجة البريطانيين تلك دافعًا قويًا، بعد توقيعهم مع الإمام يحيى معاهدة صنعاء في **١٩٣٤**م، فمنذ ذلك الوقت أخذت سياستهم الهادفة إلى مزيد من التغلغل في مناطق الداخل، تكتسب طابعًا نظاميًا فعالاً لاسيما مع المحميات الرئيسة. إذ نهجوا إلى إبرام معاهدات جديدة مع حكام المحميات، تستطيع أن تفي بذلك الغرض، وهي التي عرفت باسم (معاهدات الاستشارة)، فتلك المعاهدة ألزمت الحكام الموقعين عليها، التعاون الكامل مع والي عدن في كل الأوقات، وقبول مشورته في كل ما يتعلق بانتعاش مناطقهم وتطورها، أو بمعنى آخر قبول التدخل في إدارة شؤونهم الداخلية.

وكانت أولى اتفاقيات الاستشارة، التي غدت نظامًا سمح للبريطانيين بممارسة سيطرة أقوى على المحميات، قد وقعت مع السلطان القعيطي في سنة **١٩٣٧**م، ثم مع السلطان الكثيري في سنة **١٩٣٩**م[١]، وعلى ما يبدو فإن قيام الحرب العالمية الثانية شغل بريطانيا عن توقيعها مع زعماء المحميات الأخرى، لكنها في كل الأحوال عادت مع نهاية تلك الحرب - مدفوعة بأسباب جديدة - إلى العمل على تعميم تلك المعاهدة على المحميات المهمة الأخرى، فوقعتها خلال (٤٤-١٩٤٥م) خمس سلطنات وإمارات هي: **الفضلي، ويافع السفلى، والعوالق السفلى، وبيحان، والضالع**[٢].

وعلى الرغم من أن نصوص تلك المعاهدات متشابهة، أو تكاد أن تكون نسخة واحدة، إلا أن تلك التي عقدتها بريطانيا مع سلاطين حضرموت، تميزت

---

(١) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن و محمياتها، ص ٧٢.

(٢) Little: South Arabia, p. 22.

في أنها نصت على ألا تشمل مشورة المقيم البريطاني المسائل التي لها علاقة بالأمور الدينية، بخلاف المعاهدات الأخرى، التي لم تتعرض لمثل ذلك الاستثناء. و كما هو الحال في معاهدات الحماية، فليس هناك مدة زمنية محددة لسريان معاهدة الاستشارة أو حتى لمراجعتها.

ومهما يكن من أمر، فقد استمرت بريطانيا في الضغط على الحكام الآخرين الذين ترددوا في قبول معاهدة الاستشارة، فوقعها في سنة ١٩٤٩م السلطان الواحدي في بلحاف، وفي ١٩٥١م وقعها شيخ العوالق العليا وسلطان العواذل، ومن ثَمَّ سلطان المهرة، وآخرهم كان سلطان لحج الذي وقعها في سنة ١٩٥٤م[١]، وبذلك بلغ عدد معاهدات الاستشارة ثلاث عشرة معاهدة، وهي في كل الأحوال قليلة العدد، مقارنة باتفاقيات الحماية التي سبقتها والتي بلغ عددها إحدى وثلاثين اتفاقية[٢].

ولا يوجد تفسير آخر لذلك الفرق الكبير بين عدد معاهدات الاستشارة واتفاقيات الحماية، غير أن البريطانيين تعمدوا تغيير الخريطة السياسية للمحميات، فقد سعوا جاهدين - لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية كما سيأتي - إلى تجميع تلك المحميات الكثيرة والصغيرة، في أقل عدد ممكن من الوحدات السياسية والإدارية، تمهيدًا لمحاولة ضمها في كيان أو كيانين اتحاديين كبيرين.

وخلاصة القول، فإن معاهدات الاستشارة التي يقول " انجرامس" إنها نقلت من تجربة الإدارة البريطانية في الملايو[٣]، مثلت تطورًا مهمًا في علاقة بريطانيا بالمحميات، ففي حين سمحت بإرساء قاعدة أولية للإدارة المحلية

---

(١) Europa Publications The middle east and north Africa, p.73.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.22.

(٣) Ingrams: Political Development in The Hadhramaut, Gov.Press Aden, 1945, p. 2.

المنظمة، في المحميات التي شملتها معاهدات الاستشارة، فقد وفرت ذريعة قانونية للمستشارين البريطانيين بالتدخل في كل كبيرة وصغيرة في الشؤون الداخلية لتلك المحميات.

المحميات بعد الحرب العالمية الثانية

اكتسبت المحميات البريطانية في جنوب اليمن، بعد الحرب العالمية الثانية، اهتمامًا غير مسبوق من السلطات البريطانية بأوضاعها العامة، ولكي لا يكون لبس، فلابد أن نوضح أن مصدر ذلك الاهتمام يعود في الأساس إلى أهمية الدور الذي أصبحت تضطلع به مستعمرة عدن في المصالح الاستراتيجية البريطانية، بعد التحولات العالمية التي زحزحت الإمبراطورية البريطانية عن مكانتها المتميزة السابقة، وليس لشيء آخر.

فقبل الحرب العالمية الثانية كانت عدن تمثل قلعة في سلسلة القلاع الاستعمارية العديدة للإمبراطورية البريطانية الواسعة، الممتدة من جبل طارق إلى مالطة، فقبرص، فالسويس، فعدن، فسنغافورة، فهونج كونج، وغيرها. أما بعد الحرب فقد اختلف الأمر إذ تضاعفت أهمية عدن في نظر بريطانيا، بعد أن خسرت عددًا كبيرًا من القواعد والمواقع الاستعمارية، وبخاصة في منطقة الشرق الأقصى، التي تحولت مهمة الدفاع عنها بالكامل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن الحرب لم تُلحق أضرارًا كبيرة ببريطانيا في مناطق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، فقد بدت وكأنها خرجت من الحرب تحتل مركزها نفسه المسيطر من قبل، لكن مع ذلك، فالحقيقة التي نتجت عن الحرب هي أن الأوضاع العامة لبريطانيا بعد الحرب لم تعد تشبه في قليل أو كثير أوضاعها قبل الحرب، فقدراتها الاقتصادية والعسكرية تراجعت بدرجة كبيرة، ليس بسبب ما استنزفته منها الحرب فحسب، بل وبسبب فقدانها عدة ممتلكات

استعمارية، إذ انتزعت عدة بلدان استقلالها عن بريطانيا، أبرزها الهند، ولذلك وجدت نفسها مضطرة للاعتماد بصورة أفضل على ما تبقى لها من مناطق استعمارية، فبرزت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه عدن في السياسة البريطانية في حقبتها الجديدة، و**أول** تلك الأهمية: أن تكون عدن قاعدة تعتمد عليها العمليات العسكرية اللازمة لحماية المصالح البريطانية في الجزيرة العربية والخليج. و**ثانيها**: أن تؤلف عدن جزءًا من إسهام بريطانيا في النظام العالمي الشامل للدفاع الغربي. و**ثالثها**: أن تكون مقرًا لحامية عسكرية تضمن استمرار الأمن والنظام في المستعمرة نفسها وفي المحميات المحيطة بها[١].

وعلى هذا الأساس، شرعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، في تبني جملة من الإصلاحات في مستعمرة عدن، وفي المحميات، بهدف نقل المنطقة إلى وضع سياسي جديد، فبموجب قانون تطوير المستعمرات وإنعاشها حصلت المحميات في سنة **١٩٤٥**م على منحة مالية قدرها "خمسمائة ألف" جنيه إسترليني لتطوير أوضاعها[٢]. ورافق ذلك الدعم المالي، حملة توعية عامة، قام بها المختصون البريطانيون في عدن، للتمهيد لسياسة حكومتهم الجديدة، لعل أهمها المحاضرات التي ألقاها الدكتور"بتري" في **١٩٤٥**م، في عدد من المقرات العامة، والتي ركز فيها على المجالات التي يجب إصلاحها في المحميات وهي من وجهة نظره **التعليم، والصحة، والطرقات، والزراعة**[٣].

وكان قد سبق لبريطانيا، الاهتمام بتحسين وضع الزراعة في المحميات القريبة من عدن منذ عام **١٩٤٠**م، وذلك بسبب الحاجة التي برزت في أثناء تلك الحرب إلى الإنتاج الزراعي المحلي، بسبب تعثر وسائل الاتصال بين عدن والخارج، الذي نتج عنه تدهور مخيف في الحياة المعيشية لسكان مناطق

---

(١) Gillian King: Imperial Outpost - Aden, London, Toronto, 1964, p. 7.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.9.

(٣) فتاة الجزيرة: عدن، العدد (١٥٥)، ٥مايو ١٩٤٦م.

الداخل، وبخاصة حضرموت التي انتشرت فيها المجاعة بسبب توقف التحويلات المالية التي كان يبعث بها المهاجرون[١]، وكذلك انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة في عدد من مناطق المحميات، وبخاصة في يافع[٢].

وكانت أولى مناطق المحميات التي شدت اهتمام البريطانيين هي، منطقة **دلتا أبين**، حيث قدمت حكومة عدن في سنة **١٩٤٠م**، معونات لمزارعيها قدرها "عشرون ألف" جنيه إسترليني على شكل مواشٍ، وبذور، ومنتجات غذائية، لتحسين نشاطها الزراعي[٣]، وتضاعف اهتمامهم بتلك المنطقة عندما أدخلوا إليها زراعة القطن، الذي انتظروا منه أن يضمن لبريطانيا التعويض في حال انقطاع مصادر القطن الأخرى، ثم أسسوا فيها **لجنة أبين** في عام**١٩٤٧م** التي كان يديرها ضابط بريطاني، ويشترك في عضويتها ممثلون عن سلطنتي الفضلي ويافع السفلى، وعن المزارعين[٤]، والتي كانت مهمتها الرئيسة زيادة إنتاج القطن في منطقة الدلتا، وذلك لتعويض بريطانيا عن الكمية التي احتفظت بها الهند بعد استقلالها من جهة، وتحسبًا لانقطاع إمدادات القطن من مصر التي خرجت في سنة **١٩٤٨م** من منطقة الإسترليني، وبدأت علاقاتها الاقتصادية ببريطانيا تتوتر من جهة أخرى[٥].

وفي إطار المساعي البريطانية لتوسيع زراعة القطن في المحميات، عملوا في وقت لاحق على تكوين مشروع آخر مشابه في "دلتا تبن" في لحج. ثم أقاموا في بداية الخمسينيات معملين لحلج القطن وتعبئته، أحدهما في أبين والآخر في لحج، وأقاموا في **١٩٥٥م** مختبرًا زراعيًا في أبين سمي "**مركز الأبحاث**

---

(١) أحمد زين السقاف: أنا عائد من اليمن، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٩٦٢م، ص١٠١ .
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (١٥٥)، ٢٤يناير ١٩٤٣م.
(٣) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٢٢٩.
(٤) Reilly: Aden and the Yemen, p.67.
(٥) د. محمد محمد سطيحه: اليمن شماله وجنوبه، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص١١٤.

الزراعية" كانت مهمته الأساسية تحليل التربة، ودراسة الحشرات والآفات الزراعية، وتحسين أنواع جديدة من القطن والمزروعات الأخرى[١]، وعلى الصعيد نفسه، نشطت إدارة الزراعة في عدن في إرسال الخبراء الزراعيين إلى مناطق المحميات لوضع الدراسات الضرورية، لتحسين الإنتاج الزراعي في تلك المناطق، لعل أبرزهم الخبير "هارتلي" الذي ظل يتنقل بين المحميات، والذي ذاعت شهرته حينها بين المزارعين[٢].

وعلى أية حال فقد كان من نتيجة ذلك النشاط الزراعي الذي شهدته بعض مناطق المحميات، مثل: **أبين، لحج، وادي حضرموت، بيحان، أحور، مودية، لودر، مكيراس**، تحسن وتنوع ملحوظ في الإنتاج الزراعي لتلك المناطق، واستطاع أن يلبي قدرًا كبيرًا من الاحتياجات المتزايدة لتلك المزروعات في مستعمرة عدن، وفي مدن المحميات الأخرى، التي ظهرت بعضها كنتيجة لذلك الانتعاش الزراعي مثل مدينتَيْ **جعار** و**زنجبار** في أبين.

ولم يقتصر اهتمام البريطانيين بالمحميات في تلك المدة على الجانب الزراعي فحسب، بل وعلى الجانب التعليمي، الذي بدأوا يولونه بعض الاهتمام حتى قبل قيام الحرب العالمية الثانية، فعندما كان "**برنارد رايلي**" حاكمًا لعدن (**١٩٣٠-١٩٤٠م**) عمل على تخفيض المبالغ المالية التي كانت تقدم للسلاطين والأمراء، لصالح بناء مدرسة لأبنائهم في عدن، وبعد مدة يسيرة من افتتاحها، انتقلت مسؤوليتها في سنة **١٩٣٨م** من حكومة عدن إلى إدارة المعتمد البريطاني[٣].

وفي إطار ذلك الاهتمام، أقرت الحكومة البريطانية في سنة **١٩٤٣م** بناء كلية في عدن[٤]، توفر تعليمًا متقدمًا لأبناء عدن، وأبناء سلاطين المحميات

---

(١) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص٨١.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٥٦٥)، إبريل، ١٩٥١م.
(٣) البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٥.
(٤) Gavin: Aden Under British Rule, p. 319.

ومشايخها، وفيما يبدو فقد هدفت بريطانيا من وراء تلك الخطوة، التي أتت في أثناء الحرب، إلى ضمان مواقف سكان الجنوب من تلك الحرب التي كانت لها امتدادات قريبة من عدن، فوزير المستعمرات قال في البرقية التي أرسلها إلى عدن بهذا الخصوص: "**إن تلك الكلية ستكون رمزًا للصداقة بين أهالي بريطانيا وأهالي الجزيرة العربية**"(١). وعمومًا فقد كانت تلك المدرسة - التي افتتحت الدراسة بها رسميًا في سنة **١٩٥٢**م تحت اسم "كلية عدن" - أول مدرسة ثانوية وأكاديمية للبنين في عدن، وكان قد سمح لأبناء المحميات باحتلال**٢٠**٪ ليس من مقاعد تلك الكلية فحسب، بل ومن مقاعد مدارس عدن الثانوية بشكل عام(٢).

ونقطة التحول الأساسية في خدمة التعليم في المحميات، كانت بعد الحرب، فبعد اتفاقية الاستشارة التي وقعها معظم حكام المحميات الرئيسة في تلك المدة، لعب المستشارون وإدارة المعتمد البريطاني دورًا مهمًا في تشجيع عدد من السلطنات على نشر التعليم الابتدائي والمتوسط في مناطقها، ولذلك افتتحت تباعًا عدد من تلك المدارس لاسيما في حضرموت، ولحج، والفضلي، ويافع السفلى، والعوذلي.

وبهدف تعزيز الدور البريطاني في مناطق الداخل، عملت السلطات البريطانية في عدن، من جهة على تقوية سلطة حكام المحميات بين أوساط قبائلهم، ومن جهة أخرى على إلحاق بعض المحميات والوحدات القبلية الصغيرة التي كانت لا تحتكم لأي سلطة، بالسلطنات والإمارات المجاورة لها، فعادت وألحقت محميات الصبيحة وقبائلها مرة أخرى بسلطنة لحج في منتصف الخمسينيات، وحاولت من جديد مد نفوذ أمير الضالع على قبائل ردفان

(١) فتاة الجزيرة: العدد (١٨٢)، أغسطس ١٩٤٣م.

(٢) علي صلاح الأرضي: تاريخ التعليم في عدن، دار جامعة عدن، ط١، ٢٠٠١م، ص ٢٣١-٢٣٢.

والقطيبي، وكذلك عمل الميجر "سيجر" المعتمد البريطاني حينها في المحمية الغربية، على توسيع اتحاد دثينة القبلي ليشمل القبائل القريبة منه، التي لا تحتكم للسلطنات المجاورة[١]. وتم توحيد المحميات في "بيرعلي" و"بلحاف" و"عرقة" تحت سلطة واحدة، وأدخلت تعديلات إدارية على بلاد الفضلي، وأحور، لتسهيل السيطرة عليهما[٢].

ومن أجل تدعيم سلطة حكام المحميات، تدخلت القوات العسكرية التي كانت تشرف عليها بريطانيا مثل جيش محمية عدن "الليوي"، و"جيش البادية الحضرمي"، لإخضاع القبائل والجماعات الخارجة عن أي سيطرة، فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة في **١٩٤٥**م تدخلت القوات العسكرية في حضرموت بمساندة سلاح الجو البريطاني وجيش محمية عدن، للقضاء على إمارة "بن عبدات" في منطقة "الغرفة"[٣]، بعد أن فشلت المفاوضات في ثنيه عن مشروعه السياسي. وكان بن عبدات قد عاد إلى حضرموت من إندونيسيا قبل عدة سنوات، ولديه من المال ما حاول به تأسيس دولة مستقلة في حضرموت[٤]، انطلاقًا من منطقة "الغرفة" التي أراد منها أن تكون نواة لتلك الدولة، والتي لا مجال أمامها في التوسع، إلا على حساب سلطنتي الكثيري والقعيطي.

وعلى أية حال، فتصميم البريطانيين على إحكام السيطرة الأمنية على مناطق المحميات، كان واضحًا في أماكن كثيرة، وفي أقات متعددة، ففي نهاية **١٩٤٨**م

---

(١) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ٢٠ .

(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٧)، ١٠سبتمبر١٩٥٠م.

(٣) محمد سعيد داود: حركة بن عبدات في الغرفة بحضرموت (١٩٢٤-١٩٤٥م)، ندوة المقاومة الشعبية بحضرموت، كلية التربية المكلا، ٢٥، ٢٦ فبراير ١٩٨٩م، ص٩١-١٠١ .

(٤) صالح علي باصرة: دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، ط١، ٢٠٠١م، ص ٨٧.

قاد الميجر "سنبل " مساعد المستشار للشؤون العسكرية في حضرموت شخصيًا، حملة عسكرية على وادي عمد لإجبار قبائل آل "صُليب"، وآل "بلعبيد"، وقبيلة "الجَعدة " للخضوع لحكم السلطات الرسمية في حضرموت(١). وفي منتصف١٩٥٠م بعث البريطانيون بجيش محمية عدن لإخضاع قبيلة "المنصوري" من آل باكازم التي كانت خارجة عن أي سيطرة(٢).

وحاولت السلطات البريطانية، من جهة أخرى، إعاقة الإمام عن التدخل في شؤون المحميات، من خلال إقامة حوالى خمسة وعشرين مركزًا عسكريًا على حدود المحميات الغربية(٣)، أهما: **بيحان ومكيراس، والضالع، وكرش،** ووضعت لحراستها فِرَقًا من رجال الحرس الحكومي.

وعلى صعيد آخر حاول المستشارون السياسيون، تحسين أداء حكم السلطنات والإمارات التي استوعبتهم، فظهرت فيها نتيجة لذلك، الإدارات المتخصصة في **الزراعة، والصحة، والمعارف المالية، والتموين، والدفاع، والأمن،** وسنت قوانين ولوائح في بعض تلك السلطنات لتنظيم عمل تلك الإدارات(٤)، وظهرت مجالس السلطنات والإمارات التي ترأسها الحكام، والتي تكونت من مديري الإدارات وبعض وجهاء العشائر ومشايخها في تلك السلطنات والإمارات.

وفي خضم تلك التطورات بدأت بعض السلطنات تتطلع إلى الحكم الدستوري وأولها لحج، حيث وافق سلطانها في عام **١٩٤٧**م على سن دستور

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٤)، ١٦يناير ١٩٤٩م.

(٢) المرجع نفسه: العدد (٥٢٦)، يونيو ١٩٥٠م.

(٣) مجموعة من المؤلفين السوفييت: تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧- ١٩٧٢م)، ترجمة محمد علي البحر، راجعه د. محمد أحمد علي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٦٥.

(٤) محمد علي الجفري: حقائق عن جنوب الجزيرة العربية، رابطة الجنوب العربي، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ص ١٩.

للسلطنة ينص على قيام مجلسين يعين السلطان أعضاءهما، أحدهما تنفيذي والآخر تشريعي[١]، وتم العمل بذلك الدستور، الذي يعد أول دستور في الجزيرة العربية، في ١٦ مايو١٩٥١م[٢].

ولم تتهاون السلطات البريطانية مع الحكام الذين حاولوا عدم الامتثال لتلك الإصلاحات الإدارية، فعندما تلكأ سلطان يافع السفلى عيدروس بن محسن في تنفيذها، لم يغفر له البريطانيون، فقد أرسل إليه المستر "آلن" نائب المعتمد البريطاني في المحمية الغربية خطابًا في أكتوبر ١٩٤٨م جاء فيه: "**إنه بسبب رفضكم قبول نصح الحكومة البريطانية، وعرقلتكم للمشاريع النافعة التي اقترحت بالنيابة عن أهالي أبين، فقد أوقف سعادة الوالي (الحاكم) سلطتكم في حكم المنطقة اليافعية في أبين، حتى يقتنع من أنكم غيرتم وجهة نظركم إلى التعاون والصداقة**"[٣]. ولم يجد السلطان عيدروس من سبيل لاستعادة سلطته على تلك المنطقة الخصبة، غير الرضوخ للشروط البريطانية، التي قدمها إليه المعتمد البريطاني المستر "سيجر" في أثناء لقائهما في "زارة "عاصمة السلطنة العوذلية في إبريل ١٩٤٩م، والتي كانت بدون شك قاسية عليه، وأبرز هذه الشروط: أن يكون ابنه محمد نائبًا على المنطقة التابعة للسلطنة في أبين، وأن تنظم الأمور المالية وفق المشورة البريطانية، وأن تشكل فرقة عسكرية في السلطنة من جيش محمية عدن، وأن يشرف الضابط البريطاني على الإدارة في أبين التي يتولاها نجل السلطان[٤].

ووصل الأمر بالبريطانيين حد استخدام القوة العسكرية مع الحكام الذين

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٨٠)، ١٣يوليو ١٩٤٧م.

(٢) مجموعة من المؤلفين السوفييت: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، الجزء الأول، ص٥١٤ .

(٣) رسالة نائب المعتمد البريطاني في المحمية الغربية إلى السلطان عيدروس، مرجع ٥ / ١٠م/٤٦/٣١٠٥، بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٨م.

(٤) فتاة الجزيرة: العدد (٤٦٨)، ٢٤إبريل ١٩٤٩ م.

تمادوا في رفض نصائحهم، ففي السنة نفسها هاجمت الطائرات البريطانية الشيخ محمد مقبل السقلدي في شمال غرب يافع العليا، لرفضه التدخل البريطاني في شؤون مشيخته، فاضطر تحت تأثير تلك الهجمات المدمرة، إلى ترك المشيخة واللجوء إلى شمال اليمن(١).

ولأسباب لها علاقة بحرص البريطانيين على تطبيق الإصلاحات الإدارية في حكم المحميات من جهة، وللضغط على الحكام من جهة أخرى، نهجوا إلى تعيين نواب للسلاطين وللأمراء، كانت مهمتهم الرئيسة الإشراف على الشؤون الإدارية والمالية للحكم، وقد أثبتت تلك السياسة فائدتها للبريطانيين، ففي مرات كثيرة استخدموا النائب سلاحًا في وجه الحاكم إذا ما حاول الخروج عن طوعهم.

وأخيرًا يمكن الإشارة إلى أنه في غمرة ذلك الاهتمام البريطاني بمحميات جنوب اليمن، أخذت فكرة وحدة تلك المحميات تكتسب أهمية متزايدة في السياسة البريطانية، ولذلك عملت السلطات البريطانية في عدن على تشجيع حكام المحميات لقبول تلك الفكرة التي تحولت بصورة سريعة بعد الحرب إلى مشروع عمل، وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي كانت تعترض طريق ذلك المشروع إلا أن البريطانيين لم يكلّوا ولم ييئسوا، فظلوا كما سنلاحظ ذلك في الفصل التالي يدفعون حكام المحميات المرة بعد الأخرى للتفاعل الإيجابي مع مشروع الاتحاد.

❁❁❁❁❁

(١) عبدالله علي مرشد: نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، وزارة الثقافة عدن، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ص١٤٨.

الفصل الثاني

محاولات توحيد المحميات بين (١٩٤٥ - ١٩٥٦م)

الفصل الثاني
محاولات توحيد المحميات بين (١٩٤٥- ١٩٥٦م)

ليس هناك من شك في أن المحاولات التي بذلها البريطانيون لتوحيد محميات جنوب اليمن في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت لها علاقة شديدة باهتمامهم المتزايد بمستعمرة عدن في تلك المدة، ولا نود أن نقف هنا أمام أسباب ذلك الاهتمام الذي سبق أن أشرنا إلية قبل قليل، لكنا سنحاول أن نقف أمام أبعاد تلك المحاولات والأهداف التي توختها بريطانيا منها، وهي في جميع الأحوال ليست مسألة على درجة كبيرة من الغموض أو التعقيد، فالبريطانيون الذين سعوا إلى ضمان استمرار مصالحهم ووجودهم في عدن، كان عليهم - في ظل المناخ الجديد الذي يشهده العالم - أن يعدلوا من سياستهم في جنوب اليمن[١]، فتعاظم الأهمية الإستراتيجية لعدن في السياسة البريطانية - في وقت أصبحت فيه السيادة الاستعمارية السافرة، لا تتفق مع الاتجاهات الجديدة التي أجمعت عليها الأمم المتحدة، وفي وقت لم يعد فيه الاحتلال العسكري المباشر يؤمن وجود الاستعمار أمام المقاومة الضارية التي أبدتها الكثير من المستعمرات ومناطق الانتداب في مرحلة ما بين الحربين - مثَّل مشكلة كبيرة للبريطانيين، ولذلك توخوا من مسألة وحدة محمياتهم في جنوب اليمن أن تكون الحل ليس لتلك المشكلة فحسب، بل ولمشاكل أخرى لهم في المنطقة.

وكانت بريطانيا تظن أن مصالحها ستزدهر، في ظل تعاون عربي وثيق يدين بالولاء، ولذلك رأت في فكرة وحدة الكيانات العربية التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها، ما يتفق والاتجاهات الجديدة لعالم ما بعد الحرب، وكان البريطانيون قد قدموا وعودًا للعرب في أثناء الحرب العالمية الثانية، بمساعدتهم في التكتل والاتحاد، فقد أدلى المستر "أيدن" وزير الخارجية البريطاني في عام ١٩٤١م

(١) Johnston: the view from steamer point, London,1964, p. 195.

بتصريح جاء فيه: " **أن كثيرًا من مفكري العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذي تتمتع به الآن، وهم يأملون من البريطانيين المعاضدة في بلوغ هذه الوحدة** "[١]. وأضاف في تصريح آخر في ذلك العام أنه بإمكان العرب ومفكريهم إقامة وحدة عربية، وإن بريطانيا ستساعد على تحقيقها، ووعد بمناصرة هذا المشروع إذا ما نال الموافقة العامة[٢].

وفي سنة **١٩٤٣**م أدلى بتصريح في مجلس العموم البريطاني قال فيه: "**إن حكومته تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب، لتعزيز وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الجلي أن تكون الخطوة الأولى في ذلك من العرب أنفسهم**"[٣]. ولذلك كان الدعم البريطاني لقيام **الجامعة العربية**، ومن ثم للمشاريع الاتحادية لما سمي بـ "**الهلال الخصيب**" و"**سوريا الكبرى**"[٤]، و"**الاتحاد الهاشمي**" و "**الجنوب العربي**"؛ يعكس هذا التوجه الجديد للسياسة البريطانية في المنطقة العربية بشكل عام وفي جنوب اليمن بشكل خاص.

وعمليًا لا يوجد أدنى شك في أن هناك مجموعة من الأسباب والدوافع المختلفة التي وقفت وراء اهتمام بريطانيا في وحدة محمياتها في جنوب اليمن، في ذلك الوقت بالتحديد، ففضلاً عن الأسباب التي لها علاقة بأهمية عدن، وبوضع بريطانيا بعد الحرب، والتي سبق لنا الإشارة إليها، ما من شك في أن نهوض حركة التحرر العربية ونزعتها القومية بعد الحرب العالمية، كان لها دور في إجبار البريطانيين على إعادة النظر في مخططاتهم للمنطقة، كما أن الخوف من تغلغل نفوذ الاتحاد السوفييتي في شمال اليمن، في ظل تنامي الشعور المعادي للاستعمار في الجنوب قد أقلق البريطانيين كذلك[٥]، ولذلك اشتدت

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٣٦)، ٢٥ أغسطس ١٩٤٦م.
(٢) المرجع نفسه: العدد (١٢٣)، مايو ١٩٤٢م.
(٣) نفسه: العدد (١٢٣)، مايو ١٩٤٢م.
(٤) حسين فوزي النجار: بريطانيا والجنوب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٥٥-٥٦.
(٥) فرد هوليداي: المرجع السابق، ص ١٢١.

حاجتهم إلى تشكيل كيان سياسي كبير في جنوب اليمن، يمتص المشاعر الوطنية من ناحية، ويرتبط بهم بعلاقات مميزة من ناحية أخرى.

وفضلاً عن تلك المتغيّرات الدولية والعربية التي دفعت بريطانيا للقلق على مصالحها في جنوب اليمن، فقد كانت الأحداث داخل اليمن هي الأخرى تضاعف من ذلك القلق، فالمادة **الثالثة** من معاهدة صنعاء **١٩٣٤**م بين البريطانيين والإمام، التي نصت على بقاء الحالة كما هي على الحدود[١]، لم تنه الخلاف على الحدود وإنما أرجأته فقط، فبعد خمس سنوات من توقيع تلك المعاهدة، تجدد النزاع الحدودي بين الطرفين حول السيادة على منطقة " شبوة " الواعدة بالنفط[٢]، و حدثت كذلك نزاعات أخرى في خلال سنتي (**٤٣-١٩٤٤**م) حول "حيد الماء" بالقرب من المنطقة المشرفة على البحر قبالة جزيرة "ميون "[٣]، وهذا النوع من الحوادث أضعف الثقة بين الطرفين إلى أدنى درجة، فكلاهما كان يتهم الآخر بسوء النية، فالإمام - كما كان يقول البريطانيون - له نوايا وأطماع بالمحميات، والبريطانيون - كما كان يقول الإمام - أخلّوا بالاتفاق، ولذلك رأت بريطانيا وبعض حكام المحميات في أن قيام كيان اتحادي للمحميات في الجنوب، سيقوّي موقفها في عملية المواجهة مع الإمام مما لو كانت مجزأة، كما أنه سيضع حدًا للحق الذي كان يدعيه الإمام في تلك المحميات.

وفي الوقت نفسه، فقد كانت الأوضاع داخل المحميات نفسها تشارف على الفوضى، بسبب سوء إدارة الحكام لمناطقهم من جهة، وبسبب تأثير الأحداث السياسية الخارجية التي بدأت تصل إلى سكانها من جهة أخرى، فانتشار أجهزة

---

(١) Records of Yemen, Vol 8, 1933-1945, p. 40.

(٢) مجهول المولف: مذكرات حول الجزيرة العربية (السعودية وشمال اليمن وجنوبه)، مطبوعة بالإستنسل، بدون تاريخ، ص٤٦.

(٣) Reilly: Aden And The Yemen, p. 22.

الاستقبال الإذاعي، وعودة الكثير من المغتربين بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الأندية الثقافية في بعض المحميات؛ أسهم في كسر حالة الجمود والعزلة التي كانت تعيشها تلك المناطق الداخلية، فلأول مرة في تاريخ المحميات تظهر الدعوات التي تطالب بإصلاح نظم الحكم، وتحسين أحوال المعيشة، وفتح المدارس، ورفع مستوى القرية[١]، فنادي الشعب اللحجي تبنى في يناير **١٩٤٨**م المطالبة بالدستور، وبتمثيل الشعب في مجالس الحكم[٢]، وفي الوقت نفسه نشطت عدد من الجمعيات الحضرمية في الدعوة لتطوير أوضاع حضرموت.

وكان أحد الحكام البريطانيين في عدن قد عبر حينها عن قلقه من النتائج التي قد تسفر عنها الحالة العامة الراهنة في المحميات بقوله: " **الواضح أن الوضع السياسي القائم قد أصبح باليًا، ولا يستطيع أن يواجه هذه الحالة الجديدة أو تكون له القدرة على البقاء والاستمرار مع هذا التطور السريع، دون أن يتعرض الأمن والسلام للخطر، والمسالة التي تواجهنا الآن هي كيف نجمع هذه المنطقة في رباط اقتصادي وسياسي لا يقتضي تغيرًا عمليًا يؤثر على الروابط القائمه بيننا وبين السكان، ورؤسائهم** "[٣]. ولا ريب في أن احتمال ظهور البترول في المحميات كان من العوامل الداعية للتغيير[٤]، فظهوره كان سيؤدي إلى اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي - الذي بالتأكيد سيكون سريعًا - والوضع السياسي القديم والمتخلف الذي تعيشه المحميات، والذي بدون شك سيزيد من الضغوط الداعية لتغيير ذلك الوضع.

وهكذا يمكن القول بأن الدعوة التي تبنتها بريطانيا لوحدة المحميات في

---

(١) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ١٩-٢٠ .
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٤٠٤)، ١٨يناير ١٩٤٨م.
(٣) Tom Hickinbotham: Aden, London, 1958, p. 164.
(٤) Ibid, p. 164.

جنوب اليمن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم تكن استجابة لمطالب محلية، بقدر ما كانت استراتيجية بريطانية أرادت بها أن تسابق الزمن، في ضوء قراءتها للتحولات السياسية القادمة في المنطقة، فالنشاط السياسي والشعبي المحدود في جنوب اليمن، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، كان في مراحله الأولى، ولم يرتق بعد إلى طرح فكرة (وحدة الجنوب) إلا في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، فعلى الرغم من تأثير العوامل سابقة الذكر في المحميات، والتطور الإداري والاقتصادي المحدود الذي شهدته بعضها، إلا أن الحياة العامة في معظمها كانت ما تزال على درجة كبيرة من التخلف، بسبب أوضاع اجتماعية غائرة في قرون الزمان، وخاصة في المناطق الجبلية والصحراوية، ويكفي أن نشير للتدليل على مدى سيطرة العصبية الضيقة على سكان المحميات في ذلك الوقت، أنه في خضم التحولات السياسية التي شهدتها معظم شعوب العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها بروز حركات التحرر الوطني، وتعزيز مشاعر الانتماءات الشعوبية والقومية؛ أطلق حكام المحميات وسكانها على سلطناتهم ومشيخاتهم - استجابة منهم لتلك التحولات - صفة شعوب، (الشعب العولقي)، (الشعب اليافعي)، (الشعب الفضلي) وغيره، أما بعض السلطنات التي تكونت من تحالف عدة قبائل أو عشائر مثل سلطنة لحج فأطلقت على نفسها صفة (الأمة).

وباختصار فقد كانت تلك الكيانات الاجتماعية والسياسية العديدة في جنوب اليمن لاسيما في الجهة الغربية منه، مازالت حتى ذلك الحين غير مستعدة بعد للتفريط في حدودها القبلية، والدعوات المحدودة جدًا التي تطرقت لوحدة المحميات بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت فقط على صفحات بعض صحف عدن، وهي في كل الأحوال دعوات خجولة وغير واضحة الأهداف.

وكان الوضع مختلفًا بعض الشيء في الجهة الشرقية من الجنوب وبالتحديد في حضرموت، فمن جهة كانت سلطناتها أكثر تنظيمًا وتطورًا، ومن جهة أخرى

كان تأثير المثقفين والمهاجرين الذين عادوا إليها بعد الحرب بأعداد كبيرة، أكثر نضجًا وعمقًا، ولذلك كله تميزت الدعوات الإصلاحية التي ظهرت في حضرموت في تلك المدة بالجدية والتنظيم، كما أنها لم تقتصر على المطالبة بتطوير الأوضاع العامة لحضرموت وإصلاح نظم حكمها، بل وركزت على قضية وحدتها.

وجذور الدعوة لوحدة حضرموت قديمة، فهي تعود إلى مؤتمر الشحر في **١٩٢٨**م الذي دعا لأول مرة إلى وحدة سلطنتي حضرموت، وواصلت ذلك النهج " لجنة الإصلاح " الحضرمية التي تأسست في سنة **١٩٣٩**م والتي كان أكثر روادها من الحضارمة الذين كانوا في إندونيسيا[١]، فطالبت بتوحيد حضرموت وإعلان استقلالها وقدمت مذكرة بذلك إلى الحاكم البريطاني في عدن[٢]، والدعوة النشطة لوحدة حضرموت، ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، كنتيجة للاتجاهات السياسية الجديدة التي شهدها العالم في ذلك الوقت، ومنها اعتراف هيئة الأمم المتحدة بحق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير، وعودة المهاجرين الحضارمة التي سبق ذكرها، واتصال أصحاب تلك الدعوة "**وحدة حضرموت الكبرى**" - بشكل أو بآخر - بأصحاب دعوة "**اليمن الكبرى**" التي تبناها معارضو حكم الإمام يحيى[٣].

وعمومًا فقد شهدت مدينة " تريم" كبرى مدن حضرموت الداخل، ظهور أول دعوة لوحدة حضرموت بعد الحرب[٤]. وقد لعب مثقفو حضرموت المتحمسون للوحدة، دورًا بارزًا خلال سنة **١٩٤٦**م في التحريض لتلك الدعوة،

---

(١) د. دلال بنت مخلد الحربي: علاقة سلطنة لحج ببريطانيا (١٩١٨- ١٩٥٩م)، الرياض، ط١، ١٩٩٧م، ص٤٤٤.

(٢) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٤) أحمد عوض باوزير: وحدة حضرموت، النهضة، العدد (١٧٥)، ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م.

ومنهم محمد بن هاشم الذي عرض في المحاضرات العامة التي كان يقوم بها، بعض الأفكار والخطوط العامة لتلك الوحدة[١]، ونشطت كذلك " **الجمعية الوطنية الحضرمية** " التي تأسست في عدن سنة **١٩٤٦م**[٢]، في تعزيز الدعوة إلى الوحدة الحضرمية، من خلال البيانات التي كان يصدرها رئيسها "سالمين عمر باسنيد " لاسيما عبر صحافة عدن[٣].

ولعل التحرك المهم في ذلك كله كان محاولة لجنة وحدة حضرموت التي تشكلت في بداية سنة **١٩٤٧م** بقيادة **علي بن عقيل، وشيخان الحبشي**، عقد مؤتمر حضرمي عام لبحث موضوع الوحدة، وبهدف إنجاح تلك المحاولة قام أمينا سر اللجنة، وكذلك عدد من أعضاء السكرتارية، بالنزول إلى معظم مناطق حضرموت ومدنها، ووزعوا بيانات اللجنة على الأهالي، وقابلوا رؤساء العشائر ووجهاء المناطق لدفعهم للتفاعل الإيجابي مع موضوع المؤتمر[٤].

بيد أن ذلك التحرك الذي تم بعيدًا عن أروقة السلطات الرسمية في حضرموت، كان كفيلاً بإثارة قلق سلاطينها، وبخاصة في السلطنة القعيطية الذين نظروا إلى ذلك التحرك على أنه يضع العراقيل أمام تطلعاتهم السياسية في قيادة حضرموت، وكردّ فعل على دعوة (وحدة حضرموت) على ذلك النحو، ظهر في المكلا في إبريل **١٩٤٧م** "**الحزب الوطني**" الموالي للعرش القعيطي، الذي أخذ على عاتقه محاربة تلك الدعوة، التي وصفها بأنها مؤامرة خطرة على السلطنة القعيطية[٥]. ومجمل القول، فقد كان من الواضح أن تلك الدعوة التي تحمس لها في تلك المدة عدد كبير من مثقفي حضرموت، كانت تفتقد إلى القوة

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٣٦)، ٢٥ أغسطس ١٩٤٦م.

(٢) Gavin: Aden Under British Rule, p. 332.

(٣) بيان الجمعية الوطنية الحضرمية إلى الشعب الحضرمي في الوطن والمهجر، فتاة الجزيرة العدد (٣٤٩)، ٨ ديسمبر١٩٤٦م.

(٤) فتاة الجزيرة: العدد (٣٥٧)، ٢فبراير ١٩٤٧م.

(٥) المرجع نفسه: العدد (٣٦٨)، ٢٠ إبريل، ١٩٤٧م.

المطلوبة للدفع بها، وإلا لما تحطمت بتلك السهولة على أيدي حكام حضرموت.

مشاريع الوحدة الفيدرالية بين (١٩٤٥- ١٩٥٢م):

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن وحدة المحميات البريطانية في جنوب اليمن كفكرة تعود إلى أوآخر عشرينيات القرن العشرين، أي إلى المدة التي اشتد فيها النزاع، بين البريطانيين في الجنوب والإمام يحيى الذي خلف العثمانيين في الشمال، حول السيادة على أراضي سلطنات الجنوب ومشيخاته، إذ دفع ذلك ببعض الموظفين البريطانيين في عدن ومنهم "**برنارد رايلي** Bernard Reilly" لطرح فكرة إقامة إمارة موحدة للمحميات البريطانية في جنوب اليمن - على طراز إمارة شرق الأردن[١]، التي استحدثتها بريطانيا في سنة **١٩٢٠**م، لحماية وجودها في فلسطين من غزو القبائل في شمال الجزيرة العربية - تكون حاجز وقاية لحماية مستعرة عدن من أي أخطار محتملة من الشمال، أو سياجًا مخففًا للصدمات بحسب تعبير "تريفيليان Trevelyan" آخر مندوب سامي في عدن[٢].

وحاول البريطانيون منذ ذلك الوقت السير بسلاطين المحميات ومشايخها نحو ذلك الاتجاه، فعقدوا في سنة **١٩٣٠**م مؤتمرًا لقبائل الجنوب في الضالع[٣]، بغرض دفعها للتقارب والتعاون فيما بينها، غير أن ذلك المؤتمر فشل في تحقيق أي قدر من التفاهم بين تلك القبائل المتنافسة.

وفضلاً عن ذلك فقد دفع انخفاض التوتر والمواجهات العسكرية المباشرة بين القوات الإمامية والقوات البريطانية عقب تلك المدة، بالبريطانيين إلى

---

(١) نجيب سعيد أبو عزالدين: الإمارات اليمنية الجنوبية (١٩٣٧-١٩٤٧م) دار الباحث، بيروت، ط١، ١٩٨٩م، ص٩٩.

(٢) H. Trevelyan: the Middle East In Revolution, Macmillan, London, 1970, p. 213.

(٣) فالكوفا: المرجع السابق، ص ٢٣.

الاستمرار في الاعتماد على سياستهم القديمة في المحميات، مهملين تلك الفكرة التي دعتهم للعمل على وحدتها.

وعاد البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية مدفوعين بأسباب جديدة كما لاحظنا، لبحث المقترحات التي قدمت من قبل، لدمج السلطنات والإمارات المحمية، ومنها اقتراح " **هارولد انجرامس** Harold Ingrams " المقيم السياسي في حضرموت، الذي نص على دمج تلك المحميات، في **اتحاد فيدرالي أو اتحادين** يكونان على صلة وثيقة ببريطانيا[١]. ففي خلال العامين (٤٥، ١٩٤٦م) كلف حاكم عدن " شامبيون Champion" المعتمد البريطاني للمحمية الغربية الميجر "سيجر" بمراجعة سلطان لحج **عبد الكريم بن فضل العبدلي**، بوصفه أهم حكام المحمية الغربية، حول إمكان أقامة اتحاد فيدرالي للمحمية الغربية، يسند إليه فيه المنصب الرئيس[٢]. وفيما يبدو فقد أرادت بريطانيا من وراء عرضها ذلك على سلطان لحج، ليس تحفيزه لفكرة الاتحاد التي تحاول إقامته وحسب، بل ولدفعه لتشجيع الحكام الآخرين للإقبال عليه، حتى يبدو مشروعًا سياسيًا محليًا، ولا يتجاوز دور البريطانيين فيه التوجيه والمساعدة.

ومن المؤكد أن تلك الفكرة قد شدت اهتمام سلطان لحج، فقد انطلق يروج لها في الحال، وفي عدة مناسبات، وعلى طريقته التي يبدو أنها أغضبت زملاءه حكام السلطنات والإمارات الأخرى، لاسيما عندما أخذ يشير إلى الدور المتميز الذي يجب أن تلعبه سلطنته في أي شكل اتحادي قادم في المحميات، ففي حديث له مع عدد كبير من المهتمين بالشؤون السياسية الاجتماعية في عدن والمحميات في أثناء زيارتهم له في قصره في عدن، لتقديم التهاني بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٤٥م، أوضح لهم عددًا من الأفكار والمقترحات حول وحدة المحميات، وعلق آمالاً كبيرة في ذلك الجانب على دور بريطانيا، التي

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص٥.
(٢) نجيب سعيد أبو عزالدين: المرجع السابق، ص ١٠٠.

يجب عليها حسب قوله أن ترشد المحميات إلى سبيل التقدم، وتسهل لها وسائل التفاهم تمهيدًا لتوحيد أنظمتها، وأكد في ذلك الحديث على أنه من مصلحة بريطانيا أن تخلق من المحميات دولاً قوية متفاهمة مرتبطة الأنظمة والقوانين تشعر شعورًا واحدًا وتفكر تفكيرًا واحدًا، وفي إشارة إلى المكانة المتميزة التي كان يأمل أن تلعبها سلطنته في ذلك الاتحاد قال: " **لكن ذلك لا يعني أن نجعل المتقدم والمتأخر في مستوى واحد**"(١).

ومحاولة إقامة مشروع فيدرالي في المحمية الشرقية تحت الرعاية البريطانية، التي تأخرت بعض الوقت عن المحاولة التي تمت في المحمية الغربية، ترجع إلى سنة **١٩٤٧**م، وبالتحديد إلى اللقاء الرسمي الذي جمع المستشار البريطاني في **المكلا** في أوائل أكتوبر بالسلطانين الكثيري **جعفر بن منصور**، والقعيطي **صالح بن غالب**، فقد حاول المستشار البريطاني في ذلك اللقاء جاهدًا إبراز أهمية تلك الفكرة، وتحفيز السلطانين للتفاعل معها، وفي محاولة بريطانية لاستثمار تلك المناسبة بأقصى ما يمكن، بعث حاكم عدن بكلمة حماسية مترجمة ألقيت في حفلة العشاء التي أقامها المستشار تشريفًا للسلطانين، أشار فيها إلى أن حضرموت القديمة كانت بلدًا عظيمًا وموحدة، يحسب لها ألف حساب، وأبدى في تلك الكلمة استعداده في دعم طموح شباب حضرموت ورغبتهم في العيش متحدين(٢).

ومهما يكن من أمر، فالمشروعان اللذان عرضا في المحميتين الشرقية والغربية بين (**٤٥-١٩٤٧**م)، كانا يهدفان إلى قيام اتحادين فيدراليين أحدهما في المحمية الغربية، يلعب الدور الرئيس فيه سلطان لحج **عبد الكريم بن فضل**، والآخر في المحمية الشرقية يتزعمه السلطان القعيطي **صالح بن غالب**(٣)، ولا

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٢٨٩)، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥م.
(٢) نفس المرجع: العدد (٣٩٣)، ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م.
(٣) نفسه: العدد (٤٥٧)، ٦ فبراير ١٩٤٩م.

يقتصر على اتحاد السلطنتين الحضرميتين كما كان يطالب دعاة وحدة حضرموت، بل وسيضم سلطنتي المهرة والواحدي[١].

ووفق ذلك المشروع، فلكل اتحاد مجلسان أحدهما تنفيذي مؤلف من الحكام الأعضاء، يتمتع بصلاحيات محدودة على حساب صلاحيات الإمارات والسلطنات المتحدة، والآخر تشريعي يتكون من ممثلين معينين، وفي كليهما يلعب الضباط والمستشارون البريطانيون الدور الأساس والفعال[٢]، ومع أن المشروعين كانا على درجة عالية من اليسر والسهولة، إلا أن نقاطًا كثيرة فيهما لم توضح، ونقاط أخرى لم يتفق عليها الحكام أنفسهم، مثل: **رئاسة** كل اتحاد، **ومقره، ودخله**. وبسبب التنافس بين الحكام، وعوامل أخرى سنأتي على ذكرها فيما بعد، لم تحظ محاولة إقامة الاتحادين بالترحيب الذي كانت تتوقعه بريطانيا، سواء من الحكام أنفسهم، أو من الأوساط الشعبية، مما دفعها إلى تجميد جهودها في هذا الاتجاه لمدة من الزمن.

وأعادت بريطانيا طرح مشروع وحدة المحميات مرة أخرى في نهاية الأربعينيات، وذلك بعد التطورات السياسية التي شهدها شمال اليمن، فمحاولة إصلاح نظام الحكم الإمامي في **١٩٤٨**م أقلقت البريطانيين كثيرًا في عدن[٣]، إذ أصبح احتمال أن يتطور شمال اليمن ويرتفع مستواه، من خلال تغيير الأوضاع الراهنة احتمالاً ليس بعيدًا. وعند حدوث مثل ذلك التغيير، فمن الممكن أن لا يتردد أبناء المناطق الجنوبية الذين كانوا ينفرون من حكم الأئمة المتخلف، في التقرب إلى أية قيادة جديدة في الشمال، وربط مستقبلهم السياسي بها، وذلك الاحتمال كان يؤرق البريطانيين وحكام المحميات كثيرًا، فإذا كان نظام الأئمة على الرغم من تخلفه وعيوبه، قد جعل مسألة بقاء نظام حكام المحميات موضع

(١) النهضة: العدد (١٧٥)، ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م.
(٢) نجيب سعيد أبو عز الدين: المرجع السابق، ص ١١٠.
(٣) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص ٣٢ .

شك، فكيف سيكون حال المحميات مع أي نظام حديث ومتطور قد يظهر في الشمال، ولذلك أرادت بريطانيا أن تسبق أي تطورات سياسية محتملة في الشمال، بتجميع تلك المحميات الصغيرة في دولة اتحادية يسهل السيطرة عليها.

ومن جهة أخرى فقد رأى البريطانيون في المناخ السياسي الذي شهدته اليمن، عقب فشل حركة **١٩٤٨**م، فرصة مناسبة لتحقيق وحدة المحميات، دون الدخول في نزاع مع الأمام أحمد، الذي أظهر الحرص في بداية حكمة على العلاقات الحسنة بهم، والذي كان يعاني المتاعب الداخلية، التي لا تشجعه على الدخول في مثل ذلك النزاع.

ومن جهة ثالثة، فقد أثارت التمردات القبلية التي شهدتها بعض مناطق المحميات في نهاية الأربعينيات، مخاوف البريطانيين من احتمال عدم السيطرة على أمورها، في وقت تكتسح فيه معظم مناطق العالم الثالث، ثورات تحريرية ضد الاستعمار والأنظمة القديمة المرتبطة به. فأوضاع إمارة الضالع كانت مضطربة منذ سنة **١٩٤٧**م، بسبب الخلاف بين الأمير وابنه[١]. كما اشتعلت النزاعات القبلية في يافع العليا في سنة **١٩٤٩**م، وأسفرت عن مقتل السلطان صالح بن عمر وابنه في "حلين"[٢].واضطربت الأوضاع في تلك السنة في "أحور" عاصمة العوالق السفلى، وأسفرت كذلك عن قتل سلطانها عيدروس بن علي[٣]. وفي الوقت نفسه كانت الخلافات في أوجها في سلطنة لحج بين السلطان وبعض أقاربه[٤].

ولذلك كله عاود البريطانيون في سنة **١٩٤٩**م السعي في مشروع الوحدة الفيدرالية مرة أخرى، وحفزوا حكام المحميات لقبوله، بوصفه الحل الأمثل

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٥٨)، ٩ فبراير ١٩٤٧م .

(٢) Richard.h. Sanger: the Arabian peninsula, new york, 1954, p. 215.

(٣) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٨.

لتجنب الأخطار المحدقة بهم، ومنها حالة التخلف والفرقة التي أصبحت محل نقد واستهجان من قبل العناصر الوطنية والمثقفة، داخل المحميات وخارجها، ولم تقتصر جهود البريطانيين في ذلك الأمر على جلساتهم المغلقة مع حكام المحميات فحسب، بل وحتى في كلماتهم وتصريحاتهم العامة، فحاكم عدن "ريجنالد شامبيون" انتهز فرصة افتتاحه للدورة الثالثة للمجلس التشريعي لمستعمرة عدن في يناير **١٩٤٩**م، لتركيز حديثه حول مسألة الوحدة وأهميتها، فطالب بتجاوز الطوائف والتباين إلى ما يوحد، لمقاومة الأخطار القادمة ومنها - على حد زعمه - التطرف القومي والخطر الشيوعي: "... **إنني أطلب منكم بكل حرص أن تدفنوا كل خلاف بينكم وتحولوا دون تطرف المطامع القومية، وتتحدوا الآن في مقاومة قلبية مؤتلفة لظلم الشيوعية الكريهة الكافرة**"[(١)].

وفي خضم ذلك السعي، شهد النصف الأول من سنة **١٩٤٩**م نشاطًا واسعًا لحكام المحمية الغربية، لبحث موضوع الاتحاد الذي لم يستوعبه أكثرهم[(٢)]، ورافق ذلك التحرك نقاش واسع لمشروع وحدة المحميات في الأوساط السياسية والصحفية في عدن، وفي كل الأحوال فقد تباينت مواقف من شغلتهم فكرة مشروع وحدة المحميات، بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، سواء كان ذلك بين حكام المحميات أنفسهم، أم بين أوساط الساسة والمثقفين في عدن وبعض المحميات.

وكان البريطانيون قد حاولوا طرح بعض الأفكار والمقترحات لتجاوز نقاط الخلاف التي برزت بين حكام المحميات، فعندما وجدوا عدم قبول أكثر الحكام لفكرة إسناد رئاسة الاتحاد إلى أحدهم، طرحوا فكرتين لتجاوزها، الأولى أن تكون الرئاسة دورية بين الحكام، والثانية أن تسند إلى المعتمد البريطاني في

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٥)، ٢٣ يناير ١٩٤٩م.

(٢) حسين بن عثمان الوزير "مقيم في العواذل": وحدة المحميات، فتاة الجزيرة، العدد (٤٨٣)، ١٤ أغسطس ١٩٤٩م.

المحمية الغربية المستر "سيجر"[١]، وطرحت كذلك اقتراحات حول مقر الاتحاد، من بينها أن يتم نقل مكتب المحميات من عدن إلى لحج تمهيدًا لجعلها مقرًا للاتحاد[٢]، أو أن تجتمع الهيئات الاتحادية كل مرة في سلطنة أو أمارة من ولايات الاتحاد، غير أن جميع تلك الاقتراحات قوبلت بمعارضة شديدة.

وفي محاولة بريطانية لبعث الحياة في مشروع وحدة المحميات الغربية من جديد، تبنت إدارة المحميات عقد مؤتمر للسلاطين والأمراء في نهاية أغسطس ١٩٥٠م في لحج، أشرف عليه الكولونيل "سايمس"، واتخذ ذلك المؤتمر عددًا من التوصيات التي تدعو إلى الوحدة وتؤكد على أهميتها، وكلف حكومة عدن أن تأخذ بأيدي الأمراء والسلاطين للوصول إلى تأليف وحدة سياسة تحت إرشادها[٣]. غير أن تلك القرارات والتوصيات التي لم يكن للحكام أي دور في إعدادها، انتهى أمرها في إدارة المحمية الغربية، بين ركام الأوراق والملفات المهملة.

وبعد حوالى سنتين من تجميد مشروع وحدة المحميات، تدخلت التطورات السياسية في مصر في ١٩٥٢م، في تعزيز دوافع البريطانيين للعودة لذلك المشروع من جديد، ففي خلال ذلك الوقت استدعى حاكم عدن، حكام المحميات إلى دار الحكومة في عدن، وناقش معهم ذلك الموضوع مرة أخرى، واستطاع بعد جهد كبير أن ينتزع موافقة أكثرهم على قبول مبدأ الوحدة، وبعد ذلك وبعد عدة لقاءات وافق الحكام على مشروع قرار تضمن عددًا من الخطوط العريضة لمشروع تلك الوحدة أبرزها:

---

(١) حمزة علي لقمان: هل يتولى الميجر سيجر رئاسة اتحاد المحميات، فتاة الجزيرة، العدد (٤٥٩)، فبراير ١٩٤٩م.

(٢) أحمد سعيد صدقة: فليبطل الاتحاد إن...، فتاة الجزيرة، العدد (٤٦١)، مارس ١٩٤٩م.

(٣) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٧)، ١٠ سبتمبر ١٩٥٠م.

أولاً - تجميع إمارات الجنوب في اتحادين فيدراليين بموجب التقسيم الإداري القائم (محمية شرقية، ومحمية غربية).

ثانياً - توحيد الاتحادين في وقت لاحق ضمن دولة واحدة هي (الجنوب العربي الاتحادية)[١].

ثالثًا - إسناد رئاسة الاتحاد إلى حاكم عدن العام والمستشار الأعلى للمحميات.

رابعًا - تشكيل ثلاثة مجالس في كل اتحاد هي: مجلس أعلى، ومجلس تشريعي، ومجلس تنفيذي[٢].

غير أن حظ هذه المحاولة التي بدت أكثر عملية مقارنة بالمحاولات السابقة، لم يختلف عن حظ سابقاتها، فعندما أخذ الحكام يناقشون التفاصيل الممكنة لمشروع تلك المحاولة اصطدموا بالصعوبات نفسها، فحكام المحميات الذين دفعهم تهديد الإمام والتناحر الداخلي، إلى المزيد من التقرب إلى بريطانيا، وقبول الاتفاقيات المتعددة والمتنوعة معها، دون إبداء أي اعتراض على بنود تلك الاتفاقيات ومضامينها؛ اختلف موقفهم مع مشروع وحدة المحميات، فمن جهة ظلت مخاوفهم كبيرة من ذلك المشروع على مصالحهم وامتيازاتهم الشخصية التي اكتسبت أهمية كبرى مع الإصلاحات الزراعية التي بدأت تشهدها المحميات في تلك المدة، ومن جهة ثانية فقد اعترضت بعض الدويلات انطلاقًا من عصبية قبلية مفرطة، على تحقيق المساواة مع زميلاتها، ومن جهة ثالثة فقد كان التنافس على القيادة من المصاعب الكبيرة التي اعترضت ذلك المشروع، وكان يؤجج مثل ذلك التنافس، غياب الشخصية المحلية البارزة، التي تمتلك تأثيرًا على حكام المحميات، وتستطيع قيادة مثل ذلك

(١) محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٥١.
(٢) علي الصراف: اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، لندن، ط١، ١٩٩٢م، ص ٤٩.

الاتحاد. فعلى الرغم من التميّز الذي كانت تتمتع به سلطنة لحج في محمية عدن الغربية، وكذلك السلطنة القعيطية في المحمية الشرقية، إلا أن تأثير حكامهما على نظرائهم في المحميات الأخرى كان محدودًا للغاية، ولم يرتق إلى درجة القبول بهم كقيادة.

فعندما عرضت بريطانيا فكرة الاتحاد في ١٩٤٥م ورشحت لقيادته السلطان عبد الكريم العبدلي، أثار ذلك غضب السلاطين الآخرين وعلى وجه التحديد أمير بيحان، والسلطان الفضلي، فكل واحد منهما كان لدية اعتقاد انه الشخصية البارزة داخل المحميات، وعندما قدمت بريطانيا اقتراحًا آخر لمعالجة مشكلة رئاسة الاتحاد المقترح بإسنادها للمعتمد البريطاني في المحميات، أو لحاكم عدن العام، اعترض سلطان لحج على ذلك بشدة، لأنه يلغي أحقيته في الزعامة التي كان يعتقدها، ويخالف وعد البريطانيين له منذ البداية بأنه سيلعب الدور الرئيس في ذلك الاتحاد، وسلطنة لحج التي كانت لا تقبل المقارنة بينها وبين السلطنات والمشيخات الأخرى في جنوب اليمن، كانت تعتقد أن لها من الأهمية والمقومات ما يجعلها تستحق قيادة المحميات الأخرى، حتى أنها قدمت في عام ١٩٤٧م طلبًا للانضمام إلى الجامعة العربية بوصفها دولة عربية ذات شأن، غير أن طلبها أهمل بسبب معارضة مندوب المملكة المتوكلية اليمنية، الذي أوضح أن سلطنة لحج ليست سوى جزء مقتطع من بلاده[١].

وبشكل عام فقد مثلت مشكلة الرئاسة معضلة كبيرة أمام مشروع الاتحاد منذ البداية، لاسيما مع سلطنة لحج، فبعد وفاة السلطان عبد الكريم الذي كان صاحب خبرة طويلة في الحكم، وصديقًا مميزًا للبريطانيين، خلفه ابنه الأكبر فضل الذي كان لا يتمتع بالكفاءة، والذي كان كثير الشكوك في الآخرين حتى في أقاربه، فتدهورت علاقته بالبريطانيين، ورفض توقيع اتفاقية الاستشارة البريطانية، التي وقعها الحكام الآخرون، وبسبب ذلك استبعدته السلطات

(١) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة، ص ٢٣٤

البريطانية من أداء أي دور رئيس في مشروع الوحدة التي كانت تحاول إقامتها في نهاية الأربعينيات، في المحمية الغربية، فانعكس ذلك سلبًا على موقف سلطنته من ذلك المشروع.

ونجح البريطانيون في دعم علي عبد الكريم، في تولي حكم السلطنة، في سنة **١٩٥٢**م، بعد هروب أخيه إلى شمال اليمن، وفور ذلك وقع السلطان اتفاقية الاستشارة مع بريطانيا، وأعلن عن قبوله فكرة الاتحاد التي تتبناها بريطانيا من حيث المبدأ[١]، على أمل فيما يبدو، أن يتم تنصيبه ملكًا لما كان يعرف بـ" الجنوب العربي "[٢]. غير أن ذلك القبول لم يكن كافيًا لحل مشكلة قيادة الاتحاد المقترح في تلك السنة، في ظل التنافس الشديد الذي كان يدور عليها، فقد كان هناك شريف بيحان في الطرف الشمالي الشرقي من المحمية الغربية، يتمتع بعلاقات مميزة مع البريطانيين ويأمل هو الآخر أن تستند إليه رئاسة ذلك الاتحاد[٣]. وفي المحمية الشرقية كان السلطان صالح بن غالب حاكم كبرى سلطنات المحمية يأمل كذلك أن يكون زعيمًا لأي كيان في المحمية الشرقية، لكن في كلتا المحميتين كما أشرنا من قبل كان أغلب حكامها يعارضون بشدة فكرة أن تسند الزعامة عليهم لأي من زملائهم، ولذلك كان أغلبهم ميالين إلى أن تسند رئاسة الاتحاد في حال إقامته إما لشخصية بريطانية، وإما أن تكون دورية فيما بينهم.

وعمليًا فقد استحوذت مشكلة "الرئاسة"على معظم وقت المباحثات، وكانت سببًا رئيسًا في زيادة الخلاف والتنافس بين حكام السلطنات، أما مسألة خوف الحكام من ضياع سلطاتهم في حال قيام الاتحاد، فقد تبددت إلى حد

---

(١) محمد كمال عبدالحميد: الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط٢، بدون تاريخ، ص ٥٥.

(٢) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص٢٢٤.

(٣) أحمد علي مسعد: فصول من ذاكرة الثورة والاستقلال، مطابع الكتاب المدرسي، عدن، ١٩٩٩م، ص ٢٦.

كبير، إذ ضمنت لهم المشاريع الاتحادية التي قدمها البريطانيون بأوقات مختلفة سيطرة واسعة على شؤونهم الداخلية، واقتصرت معظم السلطات المسحوبة منهم لصالح الاتحاد في الجوانب الخدمية والأمنية التي كانت تكلفهم الكثير.

والمشكلة الأخرى التي اعترضت مشروع وحدة المحميات، في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، تمثلت في التمردات القبلية، التي ظهرت في ذلك الوقت في عدد من المحميات الغربية، والتي أسهمت في تنامي العداء للحكام المحليين وللبريطانيين بين أوساط قبائل تلك المحميات، ففي نهاية الأربعينيات اندلعت عدة تمردات قبلية أهما في الضالع وردفان بزعامة الأمير حيدرة ابن أمير الضالع.

وفي سنة ١٩٥٠م تمردت قبيلة المنصوري من قبائل آل باكازم في العوالق[١]، وعادت الاضطرابات إلى الضالع من جديد في تلك السنة، ودفعت بالشيخ عبد الدائم إلى طعن المعتمد البريطاني في المحمية الغربية الميجر "سيجر" بالخنجر، وعلى الرغم من أن حراس المعتمد تمكنوا من قتل ذلك الشيخ، إلا أن ذلك الحادث تحول في ظل التوتر الذي كان يعم إمارة الضالع إلى مواجهة مسلحة بين قبيلة الشعار التي ينتمي لها الشيخ القتيل، والقوات البريطانية التي شنت عدة هجمات برية وجوية على مناطق تلك القبيلة وقراها[٢].

وفي السنة التالية حدثت اضطرابات في مدينة المكلا بسبب اعتراض عدد كبير من الأهالي على تعيين القدال باشا - سوداني الجنسية - سكرتيرًا للسلطنة، وطالبوا بتعيين سكرتير وطني، وحدثت بين المتظاهرين وقوات السلطنة القعيطية أمام قصر السلطان مواجهة دامية أسفرت عن سقوط ١٧ قتيلاً من المتظاهرين[٣].

وبصورة عامة، لم يكن الموقف العام في المحميات متفاعلاً مع الدعوة إلى

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٥٢٦)، ١٨ يونيو، ١٩٥٠م.
(٢) عبدالله علي مرشد: المرجع السابق، ص ١٤٨ .
(٣) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ٢٩.

الوحدة التي حاولت أن تدفع بها بريطانيا، فعلى الرغم من الإصلاحات الإدارية، والزراعية، والتعليمية، التي شهدتها بعض مناطق المحميات، بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تكن قادرة على إحداث نقلة كبيرة في أوضاعها الاجتماعية والثقافية، فمعظم السلطنات والمشيخات كانت ما تزال تعيش حياة قبلية بدائية، يغلب عليها طابع الجمود، وغياب كل أثر لنظام إداري أو سياسي منظم، ولذلك لم يكن هناك من يستوعب أو يتحمس لفكرة الوحدة، التي اقترحتها حينها بريطانيا، لا زعامات تلك السلطنات ولا أهاليها، ويكفي أن نشير إلى أن أحد حكام المحميات سأل حاكم عدن عند ما كان يناقش معهم مشروع الوحدة قائلاً: "**ماذا يعني الاتحاد** " فرد عليه الحاكم بلهجة لا تخلو من السخرية: "**الاتحاد يعني التطور**".

وبشكل عام، لم تتفاعل مع تلك الدعوة غير القوى السياسية والشعبية في مدينة عدن، وكذلك في مدن السلطنات الرئيسة من المحميات مثل سلطنة لحج وسلطنتي حضرموت، وعلى الرغم من ظهور بعض الآراء والمواقف هنا أوهناك إلا أنها في كل الأحوال كانت تمثل آراء شخصية لبعض المثقفين والمستنيرين الذين تأثروا إما بمدينة عدن وإما ببلدان الخارج، ولا تمثل رأيًا عامًا من مشروع الوحدة.

ومهما يكن من أمر، فعندما ارتفعت وتيرة النقاش لموضوع وحدة المحميات، في نهاية أربعينيات وبداية خمسينيات القرن العشرين، تأثر بعض سكان المحميات، لاسيما التي ظهرت في مدنها الأندية والجمعيات، بوجهة نظر حكامها في ذلك الموضوع، فأبناء لحج مثلاً أيدوا موقف سلطانهم في أن يكون صاحب المكانة الأولى في أي اتحاد، ولم يتأخر مثقفوها عن الترويج لذلك الموقف، سواء في الاجتماعات العامة أو في كتاباتهم في الصحف التي كانت تصدر في عدن، وعارضوا بشدة فكرة إسناد رئاسة الاتحاد إلى الأجنبي، كما عارضوا فكرة أن تكون لحج عاصمة الاتحاد إذا كان ذلك الاتحاد لا يرأسه سلطانهم[١].

(١) أحمد سعيد صدقة: المرجع السابق.

وفي المقابل عبر عدد من أبناء السلطنات الأخرى وبالتحديد التي كانت تنافس سلطنة لحج، عن معارضتهم لفكرة إسناد الرئاسة إلى أحد الحكام، بحجة عدم وجود من تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة لزعامة الاتحاد[١]، وبصفة عامة، يمكن القول إن معظم المواقف السياسية والشعبية التي برزت حول مشروع وحدة المحميات في بعض السلطنات، مواقف متعصبة لحكامها في معظم الحالات، وأحيانًا كانت تلك المواقف تعبر بشكل غير مباشر عن حقيقة مواقف الحكام أنفسهم من مسألة الوحدة، عندما كانوا لا يجرؤون على طرحها بصورة علنية خشية من غضب البريطانيين، فقد انتقد بعض أبناء المحميات مبررات الوحدة التي طرحها حاكم عدن في جلسة المجلس التشريعي، في نهاية ١٩٤٨م ومنها الخطر الشيوعي[٢]، فليس من المعقول حسب تعبير أحدهم في إحدى الصحف أن تجد الشيوعية طريقها عند شعوب قبلية متحفظة بتقاليدها العربية والدينية، كما انتقدوا القول بأهمية الوحدة من أجل الدفاع عن البلاد، فبعضهم كان لا يرى أهمية لتلك المسألة إذ لا يوجد من يهدد المحميات بالخطر[٣] .

ولعل ما يلفت النظر في المواقف التي كان يسجلها بعض سكان المحميات من المشروع الاتحادي، هو تشجيع بعض نزلاء المحميات الذين قدموا إليها من شمال اليمن بعد فشل حركة ١٩٤٨م، فكرة ذلك المشروع، ومنهم حسين بن عثمان الوزير، الذي كان يكتب في صحف عدن في سنة ١٩٤٩م يشيد بالجهود الرامية إلى وحدة المحميات التي ستذهب معها - حسب قوله في إحدى تلك الصحف - معنوية الانتماء الرسمي من طائفة أو منطقة أو قبيلة إلى الانتماء إلى جنوب العرب[٤].

---

(١) ثابت صالح حسن: حول اتحاد المحميات، فتاة الجزيرة، العدد (٤٦١)، ٦ مارس ١٩٤٩م .

(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٥)، ٢٣ يناير ١٩٤٩م.

(٣) ثابت صالح حسن: المرجع السابق.

(٤) حسين بن عثمان الوزير: المرجع السابق.

ولم تلق فكرة الوحدة الفيدرالية للجنوب بشكل عام، أو للمحمية الشرقية بشكل خاص، في المحمية الشرقية وبخاصة حضرموت، الاهتمام والتفاعل الشعبي الذي حظيت به فكرة وحدة حضرموت، لكنها في الوقت نفسه لم تلق قدرًا كبيرًا من المعارضة أو الرفض لاسيما من السكان، وفي كل الأحوال فالتباين الذي برز في حضرموت من مشروع وحدة المحمية الشرقية الذي عرضته بريطانيا كان في مجمله حول شكل الوحدة وليس حول الوحدة ذاتها، فبعد الدعوة إلى تلك الوحدة، التي تبناها المستشار السياسي في المكلا في أكتوبر ١٩٤٧م، طرحت بعض الأوساط السياسية والشعبية المستقلة في حضرموت أفكارًا أخرى للوحدة، مثل الدعوة إلى قيام جمهورية في حضرموت، والدعوة إلى تشكيل حكومة حضرمية من خلال الانتخاب المباشر(١)، وفي الوقت نفسه ساند الموالون للسلطة وجهة نظر حكامهم من ذلك المشروع، وبخاصة في السلطنة القعيطية، التي حاول عدد من مثقفيها وكتابها في سنة ١٩٤٩م دعم طموح السلطان صالح بن غالب القعيطي في تزعم كتلة المحمية الشرقية(٢).

أما المتعصبون لوحدة حضرموت فقد عارضوا فكرة دخول سلطنتي حضرموت في أي شكل اتحادي مع المحميات الأخرى سواءً في جنوب اليمن أم في المحمية الشرقية، فقد كانوا يعتقدون أنه من الصعب الحديث عن وحدة للمحميات في ظل ذلك الاختلاف الكبير في نظم حكمها وطريقة معيشتها، ومستوى تطورها، غير أنهم كانوا يرون أن وحدة حضرموت التي أوضاعها متقاربة بشكل كبير - حسب رأيهم - ممكنة وضرورية، وهم لا يعترضون - حسب رأي أحدهم - على الفيدرالية في الجنوب، أو في المحمية الشرقية من حيث المبدأ، ولكنهم يرون بأن الوقت ما زال مبكرًا على طرحها، إذ لابد من قيام إصلاحات داخلية منفردة لإيجاد التوازن المطلوب لقيام مثل ذلك

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٩٣)، ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٧)، ٦ فبراير ١٩٤٩م.

الاتحاد[١].

وإجمالاً، يمكن حصر المواقف العامة في حضرموت، من مشروع الوحدة الفيدرالية للمحمية الشرقية، التي تبنتها بريطانيا في تلك المرحلة بأربعة اتجاهات أساسية:

الأول - يدعو إلى وحدة حضرموت أولاً، قبل التفكير في دخولها في أي اتحاد آخر.

الثاني - كان يدعو إلى استقلالها أولاً ومن ثَمّ تقرير الشكل الاتحادي الذي يختاره الشعب.

الثالث - يوافق على قيام اتحاد فيدرالي للمحمية الشرقية، ولكنه يطالب بتخفيف القيود الاستعمارية عليها. و

الرابع - يدعو إلى إقامة اتحاد واحد فقط يشمل جميع محميات الجنوب، ويطالب بتخفيف القيود الاستعمارية عليه[٢]، وهذا الاتجاه الذي ظهر في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، لاشك في أنه تأثر بأفكار رابطة أبناء الجنوب العربي التي ظهرت في ذلك الوقت، إن لم يكن في الأساس يمثلها.

وكانت المواقف العامة في مدينة عدن من مشروع وحدة المحميات لها أبعاد مختلفة عن ما كانت عليه المواقف في المحميات، فمع نهضة عدن الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أخذ النشاط السياسي والاجتماعي الذي بدأ يتبلور في المدينة يكتسب طابعًا غير وطني في بداية الأمر[٣]، فلم تهتم صحف عدن أو الجمعيات والنوادي التي ظهرت فيها بعد

---

(١) أحمد عوض باوزير: المرجع السابق.

(٢) محمد جبريل: مدينة المهاجرين "حضرموت"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٠٠.

(٣) محمود كامل المحامي: اليمن شماله وجنوبه تاريخه السياسي وعلاقاته الدولية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٢٧٨.

الحرب، لا من قريب ولا من بعيد، بالقضايا التي كانت تهم شؤون المحميات، مثل الوحدة، أو الاستقلال، أو حتى الدعوة إلى تحسين أوضاعها، على الرغم من تفاعلها الإيجابي مع القضايا العربية العامة. ولا ريب في أن اختلاف التركيب الديموجرافي لسكان عدن، ووضعها كمستعمرة خاضعة بصورة مباشرة للحكم البريطاني، لم يساعد على تكوين موقف إيجابي عام في المدينة، مع القضايا السياسية التي لها علاقة بمستقبل الجنوب منذ وقت مبكر. وفضلاً عن ذلك فقد كان معظم النشاط الاقتصادي في عدن بأيدي رجال أعمال أجانب وأكثرهم من الهنود، وكانوا لأسباب تجارية محضة، يودون بقاء بريطانيا في عدن، والحفاظ على الوضع القائم، فهم يملكون نفوذًا في شؤون المستعمرة لا يتفق مع نسبتهم العددية إلى السكان[١]، ولذلك عملوا كل ما في وسعهم لعدم ربط عدن بمستقبل المنطقة المحيطة بها.

فعندما طرحت السلطات البريطانية موضوع الاتحاد الفيدرالي لجنوب اليمن، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أثار ذلك قلق تجار عدن، حتى ذات الأصول العربية، إذ كانوا يخشون على مستقبل عدن، في ظل الانتعاش الاقتصادي والسياسي الذي كانت تشهده، من هيمنة أمراء المحميات ونظامهم القبلي المتخلف، وأكثر ما كان يقلقهم تطلعات سلطان لحج الذي كان يود أن يكون ملكًا على المنطقة، ولذلك كان رد فعلهم على مشروع وحدة المحميات، المطالبة بالحكم الذاتي لعدن وربطها بالكومنولث البريطاني، مستعينين في ذلك بتصريح "جول هول" وزير المستعمرات البريطاني في يوليو ١٩٤٦م الذي قال فيه إن وزارته ستنظر في أوضاع المستعمرات وستمنحها الحكم الذاتي[٢]، وبلغ نشاط دعاة الحكم الذاتي ذروته في نهاية الأربعينيات، حتى أنهم تسيدوا العمل

(١) G. King: Imperial Outpost. Aden, P. 47.

(٢) محمد علي لقمان: عدن تطلب الحكم الذاتي، مطبعة فتاة الجزيرة، عدن، بدون تاريخ، ص ١٤.

السياسي الحزبي في عدن، في تلك المدة التي سبقت ظهور "الرابطة"، مستفيدين في ذلك من دعم الصحافة المؤازرة لذلك المطلب مثل "**فتاة الجزيرة**"، و"**القلم العدني**"، و"**الشباب**"، التي روجت للحكم الذاتي، وللأفكار التي تقول إن عدن كيان مستقل عن الجنوب، وإن لأبنائها وحدهم حق تقرير مصيرها دون تدخل الآخرين، وانتقدت مجلة "المستقبل" العدنية من أسمتهم بالضيوف على عدن والمقصود بهم أبناء المحميات وأبناء الشمال، بسبب وقوفهم ضد تطلعات العدنيين ومزاحمتهم في مصالحهم ورزقهم، وقالت في إحدى افتتاحياتها: " **إن بعضهم يقولون إنهم مسلمون وإن هذه البلاد إسلامية ولهم الحق في البقاء فيها، ونسوا أن العدني وغير العدني لا يستطيع أن يذهب إلى أي بلاد إسلامية أو عربية للعيش فيها**"[(١)].

وعبّر قادة الجمعية العدنية - التي تأسست في سنة **١٩٥٠م**[(٢)]، والتي تزعمت تيار الاستقلال الذاتي لعدن، مرات عديدة - عن انزعاجهم ليس من الدعوة إلى ربط عدن بالمحميات التي بدأ يطرحها البعض فحسب، بل وحتى من استغلال عدن للدعوة إلى وحدة المحميات التي كان يدور حولها النقاش بين البريطانيين وحكام المحميات. ففي افتتاحية مجلة "الشباب" التي كان يرأسها أحد قادة الجمعية العدنية طالبت الداعين إلى تلك الوحدة الذهاب إلى مناطقهم لنشر تلك الدعوة (العظيمة) بوساطة الإذاعات والصحف هناك - من باب السخرية بأوضاع المحميات - بدلاً من التطبيل والتزمير لها في عدن، وراهنت تلك المجلة على استحالة وحدة المحميات، بسبب ما وصفته من تفشي وباء الإقطاعية الرهيب وسيطرة السلاطين على شؤون المحميات[(٣)].

وكانت السلطات البريطانية في عدن، قد أبدت تعاطفًا قويًا في تلك المدة

(١) المستقبل: عدن، العدد الرابع، إبريل ١٩٤٩م
(٢) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٩١.
(٣) الشباب: عدن، العدد (٩٨)، ١٣ أكتوبر ١٩٥١م.

مع دعوة الحكم الذاتي لعدن، وربما كانت وراء قيامها، فمن جهة كانت لا تفكر في ذلك الحين في ربط مستعمرة عدن بأي كيان اتحادي يظهر في المحميات، ومن جهة أخرى رأت في ذلك التيار الذي يطالب فقط بالحكم الذاتي، وربط عدن بالكومنولث تيارًا معتدلاً - من وجهة نظرها - مقارنة بالتيارات الوطنية والقومية، التي كانت تناهض كل أشكال التدخل الأجنبي. وعمومًا فقد كان تصريح حاكم عدن "شامبيون Champion" في نهاية الأربعينيات، الذي قال فيه إن أبناء عدن في طريقهم إلى الحكم الذاتي(١)، يعكس ذلك التعاطف البريطاني مع تلك الدعوة.

وتيار الحكم الذاتي في عدن الذي كان يقوده في ذلك الوقت محمد علي لقمان وحسن علي بيومي، كان يستند في الأساس على دعم الجاليات الأجنبية في عدن لاسيما الهندية والصومالية، التي كان يهمها لدوافع مفهومة، تأكيد الخصوصية التي تتمتع بها عدن عن مناطق الداخل. وقد خاضت الجمعية العدنية منذ تأسيسها معارك سياسية وإعلامية مع حكام المحميات والقوى السياسية التي كانت تسعى لربط مستقبل عدن بالمحميات، وبلغ عدم ارتياحها لموقف سلطان لحج فضل بن عبد الكريم، في ذلك الأمر، أن أعادت إليه المبلغ الذي كان قد تبرع به للجمعية عند تأسيسها، وطالبته ببطاقة العضوية الشرفية التي كانت قد منحتها له(٢).

وبسبب القلق من قيام أي اتحاد في المحميات، الذي قد يفرض سيطرته في المستقبل على كل أنحاء الجنوب، شن محمد علي لقمان الأب الروحي للجمعية العدنية، حملة انتقادات في كتاباته على حكام المحميات بسبب قبولهم مناقشة فكرة قيام الاتحاد، واتهمهم بأنهم يطالبون باستعمار المحميات في

(١) محمد علي لقمان: شرعية مطالب الأمة العدنية، مجلة الشباب، العدد (٣١)، ١٧يونيو ١٩٥٠م.

(٢) مجلة الشباب: العدد (٢٣)، ٢٢ إبريل ١٩٥٠م.

صورة وحدة تشرف عليها حكومة عدن البريطانية[١].

وكانت رؤية الجمعية العدنية المعلنة لمستقبل جنوب اليمن هي بقاء المحميات في وضعها الراهن حتى عام ١٩٧٤م، الذي تنتهي فيه المعاهدة اليمنية البريطانية الموقعة في ١٩٣٤م، وعندها ستكون المحميات في مركز يخولها إما البقاء مستقلة في ضمن الكومنولث، وإما الانضمام إلى حكومة الإمام في شمال اليمن، وفي الوقت نفسه ستكون عدن قد وصلت إلى الحكم الذاتي ويمكن لها الاتحاد مع المحميات في ضمن الكومنولث، في حال ظلت تلك المحميات مستقلة، على أن يكون لكل منها حكمها الإداري المستقل[٢].

وحاول قادة الجمعية العدنية، تعطيل مشروع وحدة المحميات، بطرح مشاريع اتحادية بديلة، مثل ذلك المشروع الذي تبناه محمد حسن خليفة في سنة ١٩٥١م، والذي كان يهدف إلى قيام جمهورية في جنوب الجزيرة يمكن لها أن تشمل شمال اليمن وعمان، وتتألف - حسب تصوره - من دول متحدة، في الجانب الاقتصادي فقط، على أن يترك الجانب السياسي، للزمن حتى تستطيع تلك الدول أن تتقارب بأوضاعها العامة[٣]. وعلى الرغم من ترويج الصحف الموالية للجمعية العدنية لتلك الفكرة، التي كانت ترمي إلى هيمنة تجار عدن على الحياة الاقتصادية والتجارية على المناطق المجاورة، إلا أن القوى السياسية الحزبية والحكومية، في عدن والمحميات لم تكلف نفسها حتى الالتفات إليها.

وعلى أية حال فقد تمخض الجدل السياسي الذي شهدته عدن والمحميات، في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، حول المستقبل السياسي للجنوب، عن ولادة حزب "رابطة أبناء الجنوب العربي " في سنة ١٩٥١م، الذي تشكل من

(١) محمد علي لقمان: قصة الدستور اللحجي، ص ١٧.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٠)، ١٦ يوليو ١٩٥٠م.
(٣) المرجع نفسه: العدد (٥٩٩)، ٩ ديسمبر ١٩٥١م.

بعض المثقفين والمتعلمين من أبناء المحميات، الذين أكملوا دراستهم في الجامعات العربية، أبرزهم محمد علي الجفري، وشيخان الحبشي، و من بعض المهاجرين العائدين لاسيما من إندونيسيا، والحبشة، والهند، والسودان، بعد أن تبدلت الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تحالف ذلك الحزب الذي كان يطالب بوحدة (الجنوب العربي) مع بعض السلاطين، الذين كانوا لسبب أو لآخر يشاطرونه تلك الدعوة، للوقوف في وجه تيار الجاليات الأجنبية في عدن[١]، الذي شكل منافسًا سياسيًا واقتصاديًا خطرًا لهم.

ويمكن القول إن حزب الرابطة، الذي كان رد فعل معاكس للدعوات الوحدوية الضيقة، لاسيما دعوة عدن للعدنيين، ودعوة وحدة حضرموت الكبرى، شكل في ذلك الوقت خطوة متقدمة ومهمة في مجال العمل السياسي الوطني في جنوب اليمن، فحزب رابطة أبناء الجنوب بالإضافة إلى أنه تسيد النشاط السياسي الوطني في النصف الأول من الخمسينيات في الجنوب، كان منبعًا لمعظم الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة التي ظهرت بأطروحات وطنية جديدة.

ومهما يكن من أمر، فقد تصدى مثقفو حزب الرابطة والصحف المتعاطفة معهم لدعاة الحكم الذاتي لعدن، ووصفوهم بأنهم عناصر غير وطنية، وأنهم لأسباب نفعية خاصة يهمهم فصل عدن عن الجنوب، فكتب عبدالله باذيب الصحفي اللامع وأحد قيادات حزب رابطة الجنوب في أوائل الخمسينيات، في صحيفة الفجر يقول: " **نحن نرفض الحكم الذاتي لأنه منحة تعطى في الوقت المناسب، والحكم الذاتي ليس هدفًا وطنيًا، وإنما هو هدف انفصالي لفصل عدن عن الجنوب**"[٢]. وبنفس القوة كذلك وقف "تيار الجنوبية" في وجه

(١) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٤٢٦.

(٢) عبدالله باذيب: توابل، مطابع الحرية، عدن، بدون تاريخ، ص ٩٧-٩٩.

الدعوات الوحدوية المناطقية الضيقة الأخرى في الجنوب.

وعلى إثر قيام " **الرابطة** " تعمقت دعوة وحدة الجنوب واتسعت فامتدت إلى معظم السلطنات والمشيخات الرئيسة، وشملت فئات اجتماعية عديدة، في كل من عدن والمحميات الشرقية والغربية[١]، وكرست عدد من الصحف الأهلية الصادرة في عدن منها: "النهضة" و"الفجر"، معظم مواضيعها وأبوابها لتلك الدعوة، وأشادت من حيث المبدأ بمشروع الاتحاد الذي تجري المحاولات بين البريطانيين وحكام المحميات لقيامه، وقالت صحيفة "النهضة" في إحدى افتتاحياتها: " **مفهومنا للاتحاد يقول: الاتحاد على أنه النهوض بالجنوب وخلق التجانس بين شعوبه وإزالة جميع الفوارق.. ونفهم الاتحاد أن يستفيد أبناء الجنوب من خبرات أبناء عدن، ويتحرك بهم جهاز الاتحاد الإداري**"[٢]. وعمومًا فقد نظر البريطانيون وحكام المحميات - الذين كان يهمهم تدعيم مستقبلهم السياسي في الجنوب - إلى تطلعات الرابطة بقلق شديد، ولذلك حاولوا تجاهلها والتقليل من شأنها، فدفع بها ذلك إلى مزيد من الابتعاد بمشروعها السياسي للجنوب عن المشاريع البريطانية، التي أخذت تصعد من مقاومتها لها.

وعلى صعيد آخر، فقد أضافت محاولة قيام اتحاد فيدرالي في المحميات البريطانية في جنوب اليمن، عاملاً آخرًا من عوامل التوتر والنزاع في العلاقات البريطانية الإمامية، على الرغم من الحرص الذي كانت تبديه بريطانيا لتحسينها، فاتفاقية **١٩٣٤**م بين الجانبين لم تضع حدًا لمشكلة النزاع على الحدود بين المحميات ودولة الإمام، بل أسهمت في تعميقه بسبب اختلاف الطرفين على تفسير النص الوارد في المادة الثالثة من الاتفاقية وهو "**بقاء الوضع الراهن في**

---

(١) عمر الجاوي: تقسيم اليمن الحديث، مجلة الحكمة، العدد (١٥٧)، فبراير ١٩٨٩م، ص ٢٢.

(٢) النهضة: العدد (١٨٥)، ٢١ يناير ١٩٥٤م.

الحدود"[١]. فمفهوم الإمام يحيى ومن بعده ابنه أحمد لذلك النص هو عدم تغيير الحدود داخل المحميات نفسها وعلى أطرافها الخارجية، أما البريطانيون ففهموه على أنه يتعلق فقط بالحد الفاصل بين المحميات وممتلكات الإمام[٢]، وفي كل الأحوال فقد أدت الصياغة الغامضة لموضوع الحدود إلى أن يقوم كل طرف بتفسيرها كما يهوى، ومن ثَمّ يبني على ذلك التفسير مواقفه السياسية، فالإمام عدّ قيام أي اتحاد في المحميات، في خلال مدة سريان الاتفاقية، إخلالاً بها، لأنه يغير الوضع الراهن على الحدود، بينما كان البريطانيون يرون أن قيام الاتحاد لا يتعارض مع الاتفاقية لأنه لا يغير الحدود بين المحميات ودولة الإمام[٣].

وهكذا فقد اتجهت العلاقة بين البريطانيين والإمام يحيى إلى مزيد من التدهور، فعلى إثر المنازعات الحدودية بينهما، التي لاحظناها في " شبوة "، أو في "حيد الماء"، وتباين مواقفهما من مستقبل المحميات ووحدتها، اتجه كل منهما إلى احتضان معارضي الطرف الآخر ودعمهم، ففي إطار سعي الإمام يحيى لعرقلة السياسات البريطانية في جنوب اليمن، عمل على تحريض المشايخ والزعماء المنشقين في المحميات ومساعدتهم، ومنهم الأمير "حيدرة " ابن أمير الضالع[٤]. وفي المقابل وفرت مدينة عدن مناخًا مناسبة لمعارضي حكم الإمام، وساعدتهم حكومتها بطرق غير مباشرة لإبداء سخطهم على الإمام والدعوة جهارًا ضده[٥]، وكانت تلك المعارضة قد وجدت في عدن التي وصلت إليها أعداد كبيرة من أبناء شمال اليمن، فرصة مناسبة لممارسة نشاط سياسي وإعلامي واسع ضد حكم الإمام، من خلال " **الجمعية اليمنية الكبرى**" ثم

---

(١) Records of Yemen Vol, 8, P. 40.

(٢) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٥.

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P. 26.

(٤) إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب، ترجمة د. عبدالخالق محمد لاشيد، دار الرقي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص ٩٣.

(٥) محمد كمال عبدالحميد: المرجع السابق، ص ٤٦.

"**الاتحاد اليمني**"، غير أن حرص تلك المعارضة على حسن علاقتها بالبريطانيين، جعلها تبدي تحفظها على قضايا كثيرة، مثل قضية الاستعمار البريطاني في الجنوب، ومسألة وحدته[١]، فأثار ذلك حولها كثيرًا من الشك والتساؤل عند بعض الأطراف السياسية الأخرى.

وبعد فشل حركة الإصلاح في شمال اليمن في **١٩٤٨**م حاول الإمام أحمد الذي تولى مقاليد الحكم بعد مقتل والده، تحسين علاقته بالبريطانيين في عدن، فوجه دعوة لـ "شامبيون" حاكم عدن في نهاية **١٩٤٨**م لزيارة تعز، وعلى الرغم من حفاوة الاستقبال التي قوبل بها إلا أن تلك الزيارة لم تسفر عن أي تقدم في العلاقة بين الطرفين، وفشل حاكم عدن حتى في إقناع الإمام في مسألة إقامة علاقة دبلوماسية رسمية مع بلاده[٢]. والمحسوب فقط لتلك الزيارة أنها استطاعت إدخال السكينة إلى العلاقة بين الطرفين منذ ذلك الحين وحتى سبتمبر **١٩٤٩**م، حيث تأزمت الأمور مرة أخرى بسبب مشكلة مبنى الجمارك الذي حاولت إمارة بيحان أن تقيمه في منطقة "نجد مرقد" الحدودية، والذي بسببه نشبت عدة مواجهات عسكرية ليس في "نجد مرقد" وحدها، بل وفي أماكن أخرى على الحدود مع بيحان، التي انتهت بإجبار جنود الإمام على التراجع بعد تدخل الطائرات البريطانية[٣].

وعلى أثر مشكلة "نجد مرقد"، فعّل الإمام أحمد دعمه للجماعات القبلية المعارضة في الجنوب وحاول تحريض القبائل الأخرى على مقاومة سلطة البريطانيين ومشاريعهم السياسية، وفي منتصف **١٩٥٠**م كون وزارة خاصة بشؤون الجنوب لذلك الغرض، برئاسة حسن علي إبراهيم، ومحمد عبدالله

---

(١) علي السقاف: العدوان البريطاني على اليمن، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص٥٨.

(٢) Reilly: Aden And The Yemen, P. 28.

(٣) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٧.

العمري، الذين طلبوا من معظم مشايخ المحميات وأعيانها زيارة تعز لمقابلة الإمام، لكن لم يتجاوب مع تلك الدعوة إلا عدد محدود، لعل أبرزهم "بن هرهرة" سلطان يافع العليا، والشيخ "رويس" من العوالق العليا[١].

وانخفضت وتيرة تدخل الإمام في شؤون المحميات عقب المفاوضات التي شهدتها لندن في يناير **١٩٥١**م بين حكومة المملكة المتوكلية والحكومة البريطانية، والتي أسفرت عن توقيع الطرفين لاتفاق ينص على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وعلى تشكيل لجنة من الطرفين لمعالجة مشكلة الحدود[٢]، غير أن عدم ظهور تلك اللجنة إلى حيز الوجود، واستمرار المحاولات البريطانية في وحدة المحميات، جعل أسباب النزاع بين الطرفين مفتوحة. ومع أن التوازن العسكري بين الجانبين كان لا يخدم نظام الأئمة، إلا أن التطورات السياسية في المنطقة العربية، كانت باستمرار تعزز موقفه في ذلك النزاع، وفي مقاومته لمحاولة وحدة المحميات.

فقد شكل قيام **الجامعة العربية** في **١٩٤٥**م وانضمام دولة الإمام إليها منذ البداية، عامل دعم لحكومتها في نزاعها الطويل مع البريطانيين حول مناطق جنوب اليمن، فعندما عرضت حكومة الإمام ذلك النزاع على الجامعة العربية في يونيو **١٩٤٦**م أعطى مجلس الجامعة تأييده الكامل لموقف حكومة الإمام[٣]، وفي إطار استمرار ذلك التأييد والتضامن، عارضت الجامعة العربية بشدة محاولة بريطانيا في خلال نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، إقامة اتحاد في محميات جنوب اليمن، واستمرت الجامعة العربية على ذلك الموقف كما سنلاحظ في تعاملها مع المحاولات الاتحادية التالية لتلك المحاولات، ومع أن

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٥)، ٢٧ أغسطس ١٩٥٠م.

(٢) Reilly: Aden And The Yemen, P. 31.

(٣) علي الصراف: اليمن الجنوبي، ص ٥٢. أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م، ص ٥٤.

دعم الجامعة العربية لحكومة الإمام لم يشكل ضغطًا سياسيًا كافيًا لوقف الإجراءات والسياسات البريطانية في جنوب اليمن، لكنه شكل دعمًا معنويًا مهمًا لموقف الإمام، خصوصًا وأن ذلك الدعم جاء في مرحلة صعود النزعة القومية العربية التي كانت تسعى إلى التخلص من الاستعمار، وإلى وحدة العرب.

مشروع الاتحاد في١٩٥٤م:

على أثر الضرر الذي لحق بنفوذ البريطانيين في مصر بعد قيام الثورة في **١٩٥٢م**، تضاعفت أهمية عدن ومحمياتها بالنسبة لهم، فالجلاء عن قناة السويس اقتضى نقل مركز القوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى عدن، حتى تتمكن من المحافظة على المصالح البريطانية الحيوية في المنطقة، فأصبح قيام دولة اتحادية تضم المحميات البريطانية في جنوب اليمن، وتربطها بالحكومة البريطانية معاهدة صداقة وتضامن ودفاع، أفضل خيار للمحافظة على مركزها الاستعماري في عدن، لاسيما بعد أن قضي تدريجيًا على النفوذ البريطاني في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي[١].

ولذلك تجددت المساعي البريطانية في محاولة وحدة المحميات في نهاية عام **١٩٥٣م**، فبعد موافقة وزير المستعمرات البريطاني على المقترحات الخاصة بتشكيل اتحادين فيدراليين في المحميتين الشرقية والغربية[٢]. عقد السر "هيكنبوثام Hickinbotham" حاكم عدن (١٩٥١-١٩٥٦م) اجتماعًا في ٧ يناير ١٩٥٤م مع حكام السلطنات والإمارات الآتية: **لحج، والعوذلي، ويافع السفلى، والفضلي، وبيحان، والضالع**، ومشيخات: **العوالق العليا، والشعيب، والعقارب، واتحاد دثينة** وبعض مشايخ **يافع العليا**، وبخلاف المرات السابقة التي كان يحرص البريطانيون فيها، على إتاحة الفرصة في بدايتها

(١) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي ص ٥٦. حسين فوزي النجار: بريطانيا والجنوب العربي، ص٤٩ .

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p. 39.

لحكام المحميات على إظهار رغباتهم فيما يخص الإطار العام للاتحاد المزمع إقامته، حتى لا يحسوا بثقل التدخل البريطاني في ذلك المشروع، عرض عليهم الحاكم في ذلك الاجتماع، أفكارًا عملية للمشروع الاتحادي المراد تحقيقه(١).

وفيما يبدو، فقد كان لدى البريطانيين أمل كبير بنجاح المشروع الاتحادي في المحمية الغربية هذه المرة، فالدعوة المنتقاة لبعض حكام المحميات لحضور المباحثات، كانت توحي بأن هناك ترتيبًا مسبقًا قد تم مع هؤلاء الحكام، وأن هناك إشارات ايجابية منهم، ثم إن قيام حاكم عدن بعرض تفاصيل مشروع الاتحاد في ذلك الاجتماع المفتوح كان يؤكد من جهة أخرى ثقة البريطانيين في قبول الحكام له، أو على الأقل تعاملهم معه بايجابية.

وفي كل الأحوال، فقد بدأ حاكم عدن قبل عرض المشروع، بحديث تمهيدي، استعرض فيه التطور الذي حدث في المحميات، والدعم الذي قدم لها من بريطانيا، وحاول إظهار أهمية المشروع الاتحادي لمستقبل المحميات على حد قوله إن المحميات بلغت نقطة من التطور يصعب بعدها التقدم، ما لم تحدث التغييرات المطلوبة، ومضى في تحفيزهم لذلك المشروع قائلاً: "**إنكم رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد، ووطن واحد ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة، بعضها كبير والآخر صغير وبعضها غني والآخر فقير. فأنتم مفرّقون وتفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية...ولا أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور وأنتم على هذه الحال**". والمهم في ذلك كله قد أوضح للحُكام الحاضرين، أنه قد أعد هو ومستشاره منذ وقت برنامجًا للمحميات يرمي إلى إزالة الفرقة، لأنهم - حسب قوله- بدون قوة الاتحاد سوف يفشلون في احتلال المنزلة اللائقة بهم في هذا العصر الحديث(٢).

---

(١) R.Y. Gavin: Aden under British Role, p. 332.

(٢) النهضة: عدن، العدد (١٨٤)، ١٤ يناير ١٩٥٤م. محمود الشرقاوي: جنوب الجزيرة العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٣٥-٣٩.

وكانت فكرة ذلك المشروع الاتحادي تعتمد أساسًا على المحميات الغربية التي تربطها بالحكومة البريطانية فقط معاهدة الاستشارة[١]، وبذلك ستبقى المحميات الأشد تخلفًا مثل: سلطنة **الحواشب**، واتحاد **دثينة**، ومشيخات **العقربي** و**العولقي** و**يافع العليا**، خارج الاتحاد المقترح لأنها - حسب رأي المعتمد البريطاني في المحمية الغربية- تفتقد في ذلك الوقت إلى الإدارة المنظمة، وتحسين الإدارة كان شرطًا بريطانيًا يسبق عقد المعاهدات الاستشارية[٢].

وعمومًا فقد كانت أهم نقاط مسودة الدستور المقترح، الذي ورد في **١٤** صفحة واشتمل على **١٢** بابًا و**٩٦** مادة وثلاثة ملاحق هي: تأسيس اتحاد بالمحمية الغربية يعرف باسم (اتحاد محمية عدن الغربية) يضم السلطنات والأمارات الآتية: **سلطنة العواذل، سلطنة العوالق السفلى، إمارة بيحان، إمارة الضالع، سلطنة الفضلي، سلطنة لحج، سلطنة يافع السفلى، مشيخة العوالق العليا، مشيخة الشعيب**[٣]. ويتحمل قيادته الحاكم العام لمستعمرة عدن الذي سيكون المندوب السامي للاتحاد، ورئيس مجلس الرؤساء (مجلس حكام الإمارات) وينوب الرئيس عضو من ذلك المجلس يتم اختياره كل سنة، وسيكون المعتمد البريطاني مستشار المجلس، ونائب المندوب السامي، والسكرتير العام للإدارة الاتحادية[٤]، وكذلك رئيس المجلس التنفيذي الذي يخضع لمجلس الرؤساء، والذي تشكل عضويته من: المستشار القضائي، والسكرتير المالي للإدارة الاتحادية، وعضوين من مجلس الرؤساء، وعضوين من المجلس التشريعي يعينهم المندوب السامي لمدة سنتين[٥]. ونص المشروع كذلك على

(١) النهضة: العدد (١٨٤)، ١٤ يناير١٩٥٤ م.
(٢) القلم العربي: العدد (٢٠)، ١٣ يناير ١٩٥٤م.
(٣) مشروع دستور اتحاد محمية عدن الغربية: الباب الأول، المادة الأولى. ص٢.
(٤) المرجع نفسه: الباب الثالث، المادة "٥" الفقرات (١، ٢، ٤، ١٢)، ص ٣ -٤.
(٥) نفسه: الباب الرابع، المادة "١٦"، الفقرات (١، ٢، ٣، ٤)، ص٤.

تأسيس مجلس تشريعي ينتخب رئيسه من بين الأعضاء لمدة سنتين، وتتكون عضويته من أعضاء رسميين يعينهم المندوب السامي لا يتجاوز عددهم أحد عشر عضوًا، وعضوين عربيين يعينهم مجلس الرؤساء بمشورة المندوب السامي وعضوًا واحدًا لكل ولاية من ولايات الاتحاد(١).

ومجمل القول، فقد جعل مشروع الاتحاد في ١٩٥٤م معظم الصلاحيات في يد المندوب السامي، فهو الرئيس، وهو من يعين أغلب أعضاء المجلسين: التنفيذي والتشريعي، وهو من يحق له اقتراح القوانين أو سنها، وهو من يعين قضاة المحكمة العليا للاتحاد، التي تفصل في القضايا التي تحدث بين الولايات الاتحادية(٢)، كما يحق له في حالة حدوث أي طارئ أن يحتفظ لنفسه بكل الصلاحيات أو ببعض المخولة للمجالس الثلاثة التي سبق ذكرها(٣). وفضلاً عن ذلك فقد نص المشروع على أن يكون المندوب السامي مسئولاً كاملاً على المسألة الدفاعية(٤).

وكان مشروع وحدة المحمية الشرقية أو السلطنات الثلاث: (القعيطية، الكثيرية، الواحدية) الذي عرض في تلك السنة، قد هدف أساسًا إلى التركيز على إدارة تلك السلطنات وماليتها(٥)، فشمل قيام ثلاثة مجالس:

الأول - مجلس السلاطين، يتكون من حكام السلطنات الثلاث بالإضافة إلى المستشار البريطاني المقيم.

والثاني - مجلس تشريعي، يتكون من سبعة أعضاء بحسب وظائفهم من بينهم السكرتير العام للحكومة، والمستشار المقيم، والسكرتير المالي، واثنان

(١) مشروع دستور اتحاد محمية عدن الغربية: الباب الخامس، المادة "١٨"، ص٦.
(٢) المرجع نفسه: الباب السابع المادة ٦٠، الفقرتان (١، ٢)، ص١١.
(٣) نفسه: الباب التاسع، المادة ٧١، ص١٣.
(٤) نفسه: الباب العاشر، المادة ٧٩، ص١٥.
(٥) مشروع دستور اتحاد المحمية الشرقية: البند الأول، عمومي، ص٢.

من الموظفين يوصي عليهم السكرتير العام، وثمانية أعضاء غير رسميين يعينون لمدة سنتين، ويمثلون السلطنات الثلاث، بنسب مختلفة حسب حجم السكان، أربعة للسلطنة القعيطية، والأربعة الآخرون تتقاسمهم بالتساوي السلطنتان الكثيرية والواحدية(١).

والثالث - المجلس التنفيذي، يرأسه السكرتير العام للحكومة الذي سيكون مسئولاً أمام مجلس السلاطين، عن السياسة والإدارة الحكومية للأقاليم، وتتكون عضويته من: السكرتير المقيم، والسكرتير المالي، ورئيس القضاء الشرعي الإسلامي، وعضو عن كل إقليم يتم اختياره بوساطة مجلس السلاطين(٢).

ولاعتبارات إدارية قسم المشروع مناطق الاتحاد المقترح إلى ثلاث مناطق هي: **المنطقة الشمالية**: التي تضم السلطنة الكثيرية إضافة إلى لواء شبام من أراضي السلطنة القعيطية .**والمنطقة الجنوبية**: التي تضم لواء الشحر والمكلا وجميعها تابعة للسلطنة القعيطية، **والمنطقة الغربية**: التي تضم أراضي السلطنة الواحدية إضافة إلى لواء حجر ولواء عرما من السلطنة القعيطية(٣).

وسلطات حاكم عدن أو نائبه واسعة كذلك في مشروع اتحاد المحمية الشرقية، فله الحق في دعوة مجلس السلاطين للانعقاد، وتوجيه النصيحة إليه فيما يجب اتخاذه من إجراءات ومعالجات في أي مسألة من مسائل الاتحاد، وله الحق في سن القوانين التي تخص مواضيع الدفاع والأمن العام، والشؤون الخارجية للاتحاد، وهو الوحيد المخول بإعلان حالة الطوارئ وسن القوانين حينها(٤).

---

(١) مشروع دستور اتحاد المحمية الشرقية: البند الثاني، التشريعي، ص٣- ٣.
(٢) المرجع نفسه: البند الثالث، التنفيذ، ص٤- ٥.
(٣) نفسه: البند الرابع، الإدارة، ص ٦-٧.
(٤) نفسه: البند الحادي عشر، سلطات الوالي (حاكم عدن العام)، ص١٠.

وعلى أية حال، فعلى الرغم من أن معظم الحكام في المحميتين أظهروا في ١٩٥٤م موافقتهم من حيث المبدأ على فكرة الاتحادين، إلا أنهم أظهروا في الوقت نفسه تحفظات وملاحظات كثيرة على تفاصيل المشروعين، ففي المحمية الشرقية لم يكن المشروع بشكله الذي عرض به مقبولاً من السلاطين وخصوصًا الكثيري والواحدي، لأنه يجردهم من امتيازاتهم الداخلية، ويحد من سلطاتهم، ويوكل بعض مهامهم إلى حاكم عدن أو المستشار المقيم، ولذلك عارضوه معارضة قوية.

والملفت للنظر في ذلك المشروع، هو أنه لم يلق معارضة شعبية واسعة في حضرموت، كما هو الحال مع مشروع المحمية الغربية في عدن، ولا ريب في أن ذلك كان عائدًا إلى خلفيات المواقف المختلفة من الوحدة في المحميتين، ففي حضرموت كانت فكرة الوحدة أو الاتحاد حتى بأشكالها البسيطة مطلبًا شعبيًا قديمًا[١].

وتباينت كذلك مواقف حكام المحمية الغربية من مشروع الاتحاد الذي قدمه حاكم عدن "هيكنبوثام"، في سنة ١٩٥٤م، فبعض الحكام فضلوا الصمت هذه المرة في تعاطيهم مع ذلك المشروع[٢]، إما بسبب محدودية ثقافتهم، أو لإحساسهم بعدم وجود مصلحه كبيرة لهم في تأييده أو معارضته، في حين وقف آخرون موقفًا معارضًا له منذ البداية، وفي مقدمتهم السلطان العبدلي علي عبد الكريم، الذي انتقده بقوة، وطلب من حاكم عدن مع آخرين إمهالهم مدة زمنية مناسبة لتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم التفصيلية حوله[٣]، وفي حين رأى البعض في معارضة سلطان لحج للمشروع رد فعل على عدم إسناد رئاسة الاتحاد إليه

(١) أحمد عبيد بن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني (١٩٣٧-١٩٦٧م) مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٩٩.
(٢) القلم العدني: العدد (٣٢)، ٧ إبريل ١٩٥٤م.
(٣) النهضة: العدد (١٨٤)، ١٤ يناير ١٩٥٤م.

كما كان ينتظر، فقد برر سبب موقفه المعارض لذلك المشروع بأن صياغته تمت دون الرجوع إلى الحكام، ودون الاستفادة من ملاحظتهم.

وبصرف النظر عما إذا كانت تصرفات سلطان لحج الظاهرة تعبر عن نواياه الحقيقية أم لا، فإن المهم في الأمر هو أنه ظل متمسكًا في معارضته لمشروع الاتحاد، وكذلك في نقده للطريقة التي تعامل بها البريطانيون في إعداده، ففي أثناء المفاوضات التي كانت تتم في عدن بين البريطانيين وحكام المحميات حول ذلك المشروع قال في غضب للمعتمد البريطاني في المحمية الغربية " سيجر" الذي اضطلع بالدور الرئيس في إعداد ذلك المشروع: " **إذا كنتم مخلصين في قولكم بأنكم تريدونا أن ندخل الاتحاد الفيدرالي للحصول على استقلالنا، فعليكم الإقلاع عن فرض الشكل الذي تستنسبونه لنا، ودعونا نقرر ذلك بأنفسنا** "[(١)].

وعلى الصعيد الآخر، وقف شريف بيحان حسين أحمد الهبيلي الذي كان ينافس سلطان لحج على المكانة الأولى في ذلك الاتحاد، على رأس الفريق الذي تعامل بإيجابية مع مشروع (١٩٥٤م)، ففي مقابلة صحفية له في عدن في أثناء التفاوض على المشروع قال: "**إنني أشعر أن الاتحاد هو السبيل الوحيد لتكتل جميع رؤساء المحمية الغربية للعمل يدًا بيد لرفع مستوى أوطانهم** "[(٢)]، وأرجع سبب التعثر في المفاوضات إلى الحكام أنفسهم بقوله: " **إن رؤساء المحمية لم يثق بعضهم ببعض لأنهم لم يتفقوا حتى على بحث هذا المشروع بأنفسهم قبل القدوم إلى دار الحكومة** "[(٣)].

وعودة إلى موقف السلطان علي عبد الكريم من المشروع، فقد أعد في خلال المهلة التي طلبها لتقديم ملاحظاته على ذلك المشروع، مقترحات

(١) نجيب سعيد أبو عزالدين: المرجع السابق، ص ١٠٤.
(٢) القلم العدني: العدد (٢٠)، ١٣ يناير ١٩٥٤م، مقابلة مع للشريف حسين .
(٣) المرجع نفسه.

دستورية بديلة للمقترحات التي عرضها حاكم عدن[١]، أسهم فيها إلى جانبه بعض الساسة والمثقفين العدنيين الذين بدأوا يميلون لوحدة الجنوب مثل: **حسن علي بيومي، وعبد الرحمن جرجرة**، وقدمها إلى المعتمد البريطاني للمحمية الغربية " سيجر" الذي لم يظهر رفضه لها، غير أنه اشترط أن يكون الاتحاد تحت إشرافه، قبل الدخول في مناقشة تلك المقترحات[٢]، ويبدو أن المعتمد الذي كان يدرك صعوبة قبول سلطان لحج لذلك الشرط، أراد فقط من خلاله توفير الإحراج الذي يمكن أن يسببه له رفض تلك المقترحات.

وفي كل الأحوال، لم يكن استمرار الخلاف بين حكام المحميات حول مشروع (١٩٥٤م)، هو العقبة الوحيدة التي اعترضت سبيله، فمع اشتداد ضغط الحركة التحررية العربية والعالمية المناهضة للاستعمار، أخذت القوى السياسية في الجنوب تبتعد برؤيتها لوحدة المحميات عن الرؤية البريطانية، وأهمها حزب الرابطة الذي قاد في تلك السنة معارضة داخلية واسعة للمشروعين الاتحاديين في المحميتين، واستطاع في أثناء معارضته تلك أن يجذب إليه عددًا من حكام المحميات، الذين التقوا معه إما لأسباب وطنية وإما لحسابات شخصية.

وفيما قد يكون حزب الرابطة حرص في خلال معارضته تلك، على عدم منح السلطات البريطانية في عدن ذريعة قوية لملاحقته، فقد يكون ما زال حتى ذلك الوقت، على الرغم من تلك المعارضة التي تبناها، يعلّق الآمال على إمكان التفاهم مع البريطانيين لوضع مشروع اتحادي للجنوب يرضي تطلعاته، فبيان الحزب الذي أصدره حول مشروع (١٩٥٤م)، تجنب فيه قدر الإمكان الاصطدام مع البريطانيين أو حتى إثارة غضبهم، إذ حمل نقاطًا وعباراتٍ عمومية وضعيفة، أهمها: أن الرابطة تنتقد المشروع لأنه لم يراع مصالح أبناء البلاد في

(١) حركة القوميين العرب "فرع اليمن": اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، ١٩٥٩م، ص ١٩.

(٢) د. دلال الحربي: المرجع السابق، ص ٤٤٦.

ممارسة حقوقهم السياسية والإدارية، وأن شكل الاتحاد المقترح لا يحقق الأماني الشعبية لأبناء الجنوب، وأنه يتعارض مع المبادئ التي نادت بها الرابطة وقامت من أجلها[١]. وفي كل الأحوال فقد أسهم تشدد الموقف البريطاني مع الرابطة في دفعها باستمرار إلى مزيد من مقاومة السياسة البريطانية في الجنوب كما سنلاحظ في المشاريع القادمة.

ومن ناحية أخرى، فقد أسهمت التمردات والانتفاضات القبلية، التي اتسعت دائرتها في سنة **١٩٥٤**م، بشكل أو بآخر في عدم تهيئة المناخ المناسب للمشروع الاتحادي في تلك السنة، فتلك التمردات التي غذتها بشكل كبير المساعدات الإمامية، شغلت اهتمام حكام المحميات التي ظهرت بها تلك التمردات والانتفاضات بصورة تفوق أي اهتمام آخر، كما أنها أجبرتهم على عدم إظهار تحمسهم للمشاريع البريطانية حتى لا يعطوا فرصة لمعارضيهم لاتهامهم بالعمالة للاستعمار، ففي تلك السنة وحدها انتفض الشيخ **عمر سالم الدماني** في منطقة "مكيراس" التابعة للسلطنة العوذلية، وكذلك الشيخ **علي سالم معور** في منطقة قبائل آل "ربيز" التابعة للعوالق العليا[٢]، الذي تسبب في متاعب كبيرة لقوات الأمن الحكومية التي كانت تعمل في وادي حطيب[٣]، وتمردت في الركن الشمالي الشرقي من محمية عدن الغربية قبيلة "**المصعبين**" في إمارة بيحان[٤]، وقامت قبيلة "**السليماني**" في مشيخة العوالق بقيادة شيخها **محمد بن محسن**، بمهاجمة قوات الحكومة عدة مرات[٥]، وظهرت انتفاضة أخرى في منطقة "دثينة" بقيادة **ناصر الجعري** وفي العوالق السفلى بقيادة **محمد**

(١) بيان الرابطة: النهضة العدد (١٨٦)، ٢٨ يناير، ١٩٥٤م.
(٢) القلم العدني: العدد (٢٣)، ٣ فبراير ١٩٥٤م .
(٣) النهضة: العدد (٢٥٨)، ٧ يوليو ١٩٥٥م.
(٤) عبدالله علي مرشد: المرجع السابق، ص ١٤٩.
(٥) النهضة: العدد (٢٥٨)، ٧ يوليو ١٩٥٥م.

بن فريد الشمسي، وفي "ردفان" بقيادة **قاسم ثابت**[١].

وامتدادًا لتلك التمردات والانتفاضات القبلية التي شهدتها معظم المحميات في تلك السنة، ظهرت في عدد من مناطق المحميات جماعة تطلق على نفسها اسم **الشيوعية**، وقامت بعدد من الهجمات التي استهدفت بدرجة رئيسة القوات العسكرية التي كانت تدعمها الحكومة البريطانية، لعل أهمها، تلك العملية التي قامت بها في "دثينة" في شهر أكتوبر من تلك السنة، عندما اعترضت طريق المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، والقوة التي كانت ترافقه، في أثناء انتقاله من "مودية" إلى "المحفد"، فحدثت بين الجانبين مواجهة مسلحة شرسة، أسفرت عن سقوط قتيل وعدد من الجرحى من القوة التي كانت ترافق المعتمد[٢].

وكانت العلاقة بين الإمام والبريطانيين هي الأخرى قد تسببت في وضع المتاعب أمام المشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٤**م، فبسبب عودة البريطانيين في تلك السنة إلى تحريك المشروع الاتحادي للمحميات من جديد، الذي كان يثير غضب حكومة الإمام، تدهورت تلك العلاقة بين الجانبين مرة أخرى[٣]، فكما كان البريطانيون يعلقون الآمال على الأهمية التي يمكن أن يقدمها لهم الاتحاد في حال قيامه، كان الإمام يخشى المخاطر التي يمكن أن يجلبها له ذلك الاتحاد، فقيام الاتحاد في ذلك الوقت الذي بدأت فيه الأوضاع الداخلية لدولة الإمام بالتململ، كان لا يعني له فقط وضع حد لمطالبه بالجنوب، بل الأكثر من ذلك- كما قال "**ادجارأوبلاس**" في كتابه عن اليمن- أنه كان يخشى قيام اتحاد ذي طابع مذهبي شافعي، تستغله بريطانيا في إثارة المشاكل والعدوان على أراضيه[٤].

---

(١) عبدالرحمن الجفري: محمد علي الجفري مسيرة شعب وزعيم، مركز لقمان التجاري، جدة، بدون تاريخ، ص ٢٠.

(٢) القلم العدني: العدد (٦٠)، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤م.

(٣) Reilly: Aden and The Yemen, P. 39.

(٤) إدجار أو بالانس: المرجع السابق، ص ٩٣.

ولذلك حاولت حكومة الإمام بكل السبل المتاحة لها في تلك السنة، تحريض قبائل المحميات على رفض مشروع الوحدة، الذي وصفته بأنه يهدف إلى القضاء المبرم على حرية تلك القبائل واستقلالها، واستأنفت حكومة الإمام في الوقت نفسه نشاطها المعادي للبريطانيين في مناطق الجنوب، فلعبت من خلال مراكزها الحدودية في **حريب**، و**البيضاء**، و**قعطبة**، و**تعز**، دورًا رئيسًا، في تغذية الانتفاضات والتمردات القبلية التي عمت المحميات في سنة **١٩٥٤**م، بالمال والسلاح[١]. كما اتهمها البريطانيون في ذلك الحين بالوقوف وراء توزيع المنشورات، التي ظهرت لأول مرة في عدن وبعض المحميات، والتي حرضت ضدهم وضد المشروع الاتحادي[٢].

وكذلك سجلت الجامعة العربية معارضتها للمشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٤**م، انطلاقًا من موقفها الثابت في مساندة حكومة الإمام، الذي لاحظناه من قبل، فعندما تأزمت علاقة الإمام ببريطانيا في يناير من تلك السنة، بعد صدور تصريح حاكم عدن بشأن الاتحاد الفيدرالي، شكل مجلس الجامعة في **١٤** يناير من تلك السنة لجنة لدراسة شكوى الحكومة اليمنية، تألفت من **علي المؤيد**، الوزير اليمني المفوض لدى الجامعة العربية، **وفؤاد عمون**، مدير الخارجية اللبنانية، و**محمد كمال عبدالحميد**، عضو الوفد المصري، **وأحمد الشقيري**، الأمين العام المساعد للجامعة، لدراسة الشكوى التي تقدمت بها حكومة الإمام. واجتمعت اللجنة في **١٥**، و**١٦** من ذلك الشهر، واستعرضت فيه أوجه تلك الشكوى التي تتناول ثلاث نقاط رئيسة:

الأولى - محاولة تكوين اتحاد لمحميات الجنوب.

و**الثانية** - توسّع البريطانيين في شبكة الطرقات والمطارات في المحميات الذي فهمته حكومة الإمام على أنه ينم عن نية عدوانية.

---

(١) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٦.

(٢) القلم العدني: العدد (٣٢)، ٧ إبريل ١٩٥٤م.

والثالثة - لجوء البريطانيين إلى استخدام العنف ضد أهالي المحميات لتحقيق أغراضهم(١).

وكما كان متوقعًا فقد ساندت اللجنة في التقرير الذي أعدته مساندة كاملة موقف حكومة الإمام، واقترحت فيه إيفاد بعثة إلى اليمن للإعراب عن ذلك التأييد، وكذلك اقترحت إصدار قرار من الجامعة باستنكار العدوان البريطاني، وشد أزر المشايخ والحكام العرب في المحميات الذين ما زالت تضغط عليهم بريطانيا لحملهم على الموافقة على الاتحاد، وتمكينهم من الصمود، وكذلك اقترحت تقديم مذكرة احتجاج مشتركة لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في لندن، إلى الحكومة البريطانية، وعرض النزاع على هيئة الأمم المتحدة، إذا لم يحل بصورة سريعة(٢).

وزارت بعثة الجامعة العربية في الشهر نفسه كلاً من تعز وعدن، والتقت بالحاكم البريطاني، ومن خلال ما نقلته الصحافة عن ذلك اللقاء، الذي - مع الأسف- لم تمدنا الوثائق التي توصلنا إليها بأي معلومات عنه، فقد حرصت تلك البعثة على إسناد موقف الإمام فحسب، فكل ما عملته أنها حاولت أن توضح لحاكم عدن رأيها القاضي بعدم الاستعجال في مشروع الاتحاد وبشكل قد يخالف وجهة نظر حكومة الإمام، دون أن تلتفت إلى ملاحظات القوى السياسية المعارضة في الجنوب، التي أبدتها على شكل الاتحاد ومضمونه، والتي كان من الممكن أن تقوي من موقف البعثة أمام حاكم عدن "**هيكنبوثام**"، الذي ظهر في ذلك اللقاء في موقف أقوى، فقد رد على البعثة، بأنه مسئول من الناحية القانونية عن مصالح من وكلت إليه العناية بهم، وأن الاتحاد الذي تخشاه

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماعين التاسع عشر والعشرين أكتوبر١٩٥٣م - مارس ١٩٥٤م، ص ٣٣٢ .

(٢) المرجع نفسه: ص ٣٣٤.

الجامعة العربية لن يكون مصدر أذى لأحد، وسوف تكون له فائدة لا تقتصر على شعب محمية عدن وحده، وعبر لهم عن استغرابه من أن بعض البلدان العربية لا تنظر نظرة الرضا إلى إجراء لا يمكن أن يترتب عليه إلا تقدم إخوانهم في جنوب بلاد العرب، وحاول إقناعهم في الوقت نفسه بعدم الربط بين حوادث الحدود ومقترحات الاتحاد، التي- حسب رأيه- ليست لها علاقة بما تشهده الحدود من حوادث(١).

وناقش مجلس جامعة الدول العربية تقرير اللجنة التي سبق ذكرها، في دورته العشرين، وصادق على المقترحات الواردة فيه بكاملها(٢)، وعاد في دورته التالية (الواحدة والعشرين) لمناقشة التوتر في مناطق المحميات من جديد، وأقر بذل المساعي العربية لوقف العدوان الذي تتعرض له المناطق المنتفضة في جنوب اليمن، غير أنه في الوقت الذي لم يحدد فيه خطوات ملموسة لتنفيذ تلك المساعي، فقد أكد على أهمية الوصول إلى فض النزاع بين الجانبين بالوسائل السلمية(٣).

وفي السياق ذاته، فقد لعبت مصر- لاسيما بعد قيام ثورة يوليو **١٩٥٢**م - دورًا رئيسًا في مناهضة سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، فثورة يوليو التي أخذت تفرض نفسها بقوة متزايدة على الأحداث العربية، إلى جانب أنها أذكت الوعي الوطني القومي على مستوى الساحة اليمنية والوطن العربي كله، فقد تبنت موجة من الدعاية المعادية لبريطانيا حرضت شعب الجنوب على إحباط مشروع الاتحاد(٤)، وسخّرت إذاعة صوت العرب، التي كانت واسعة الانتشار، جزءًا

(١) النهضة: العدد (١٩١)، ٤ مارس ١٩٥٤م.
(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماعين التاسع عشر والعشرين أكتوبر١٩٥٣م - مارس ١٩٥٤م، ص ٥٨٠- ٥٨١.
(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط دوري الاجتماع العادي، الحادي والعشرين لمجلس الجامعة، من ٢١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٤م، ص٢٥٥.
(٤) الحبشي: المرجع السابق، ص ٥٦.

كبيرًا من وقتها في سنة ١٩٥٤م لانتقاد السياسات البريطانية الرامية إلى خلق كيان اتحادي في الجنوب مرتبط بها، وحملت على السلاطين والأمراء الذين قبلوا مثل ذلك المشروع وخصتهم بالاسم[١]، وبسبب انجذاب الأهالي حينها إلى التطورات السياسية في مصر، فلسنا بحاجة إلى مزيد من التأكيد على الصدى الكبير الذي كان لتلك الحملات في طول المحميات وعرضها، والذي أقر فيه الباحثون البريطانيون أنفسهم، ومنهم "جليان كنج"[٢].

ومهما يكن من أمر، فقد أزعجت تلك الحملات الإذاعية زعماء المحميات إلى أقصى الحدود، ففضلاً عن أنها أظهرتهم على أنهم عملاء للبريطانيين وخونة لوطنهم، فقد كانت تمنح معارضيهم قوة إضافية للوقوف في وجههم. وعلى الرغم من أنهم حاولوا تجنب توجيه النقد لسياسة القاهرة التي تعلقت بها قلوب العرب في ذلك الوقت، إلا أن شريف بيحان الذي ضاق ذرعًا بتلك الحملات الإعلامية، عبر حينها عن استهجانه لها بقوله: " **أنا آسف أن إذاعة القاهرة تشتمنا، لأننا قبلنا بالوحدة، إننا نستطيع العمل ونحن متحدون أحسن من كوننا متفرقين** "[٣].

وخلاصة القول، فقد أدى استمرار الخلاف بين حكام المحميات، حول مشروع (١٩٥٤م)، في ظل تضافر العراقيل والصعوبات الأخرى، التي وقفت في وجه ذلك المشروع، إلى إجبار البريطانيين الذين لم يستطيعوا تذليل تلك الصعوبات، على إرجاء النظر في مسألة وحدة المحميات إلى حين.

مشروع ١٩٥٦م:

عاد البريطانيون وحكام المحميات لبحث المشروع الاتحادي مرة أخرى في بداية سنة ١٩٥٦م، فالتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في ذلك

(١) القلم العدني: العدد (٣٢)، ٧ إبريل ١٩٥٤م.
(٢) G. King: Imperial Outpost - Aden, P. 59.
(٣) القلم العدني: العدد (٢٠)، ١٣ يناير ١٩٥٤م .

الوقت بسبب التأثير المتزايد للثورة المصرية أثارت قلقهم، وعلى وجه الخصوص، توقيع ميثاق الدفاع العربي المشترك بين: **المملكة المتوكلية اليمنية، وجمهورية مصر، والمملكة السعودية**، فذلك الميثاق لم يذهب في مساندته للإمام في نزاعه مع السلطات الحاكمة في الجنوب، عند حد التزام الدعم المادي والمعنوي فحسب، بل الأخطر من ذلك أنه عد مناطق محميات الجنوب التي كان يطالب بها الإمام في ضمن مناطق نطاقه(١).

ومع أن ذلك التحالف العسكري، الذي جمع دولاً عربية على درجة كبيرة من التباين، إن لم نقل من الخلاف، كان لا يمتلك فرصًا قوية للاستمرار والنجاح، إلا أنه دفع بحكام المحميات الذين كانوا يفتشون عن أي شيء يفعلونه لتقوية موقفهم أمام ذلك التطور، إلى إعادة النظر في مسألة الوحدة الفيدرالية، وعلى أساس ذلك تقدم عدد منهم في بادرة تعد الأولى من نوعها، بطلب إلى البريطانيين، من أجل العودة لبحث المشروع الاتحادي في المحمية الغربية من جديد(٢).

وانتهز البريطانيون في عدن تلك المناسبة، وحاولوا بكل السبل استغلالها لإقناع الحكام بالموافقة على قبول الشكل الاتحادي الذي كانت تراه بريطانيا مناسبًا لها ولهم، فبعد أيام قليلة من ذلك الطلب، أدلى حاكم عدن "هيكنبوثام" بتصريح رسمي في **٣١** مارس **١٩٥٦**م، حول تجديد السعي في مشروع الوحدة الفيدرالية(٣). وبعد ذلك التصريح مباشرة استؤنفت المناقشات بين البريطانيين وحكام المحميات لبحث المشروع الاتحادي الذي قدمه حاكم عدن، وهو في المناسبة المشروع نفسه الذي عرضه عليهم في **١٩٥٤**م، ولكن بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه.

---

(١) Reilly: Aden and the Yemen, p. 43.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p. 59.

(٣) Aden Chronicle: ADEN, no 78. march 29, 1956.

وفي المحادثات الأولى التي جرت في بداية إبريل **١٩٥٦**م في عدن لذلك الغرض، ألقى فيها حاكم عدن " هيكنبوثام " كلمة على مسامع حكام السلطنات والإمارات الحاضرين، تضمنت في معظمها نصائح عامة، ولم تتضمن استعراضًا لإطار ذلك المشروع كما فعل في سنة**١٩٥٤**م، فقال في تلك الكلمة: "**إن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف، إلى أن كل دولة صغيرة جدًا بمساحتها وسكانها ومصادرها، لن تكون قادرة على التطور الكامل، ولذلك يجب على الدول أن تفكر في إيجاد شكل من التشاور الوثيق مع بعضها البعض**"[(١)]، وفي ختام كلمته أكد للحكام "**أن لهم مطلق الحرية في مناقشة المشروع، وفي قبول أو رفض المقترحات والاستشارات التي تقدمها لهم بريطانيا**"[(٢)]. لكن على الرغم من اختلاف الظروف التي أحاطت بالمباحثات هذه المرة، والجهود المضنية التي بذلها حاكم عدن "هيكنبوثام " وكذلك المعتمد البريطاني "تريفاسكيس" للتوصل إلى صيغة ترضي الجميع، إلا أن جو المباحثات كان يؤكد يومًا بعد يوم، أن حكام المحميات لم يتجاوزوا بعد منافساتهم وخلافاتهم الشخصية.

وخوفًا من تكرار الفشل الذي تعرضت له المحاولات السابقة، كلف البريطانيون لجنة من بين الحكام أنفسهم، تساعد على تقريب وجهات النظر المختلفة، وتقوم بإعداد أفكار عريضة لمشروع الاتحاد، ونجحت تلك اللجنة في صياغة ورقة عمل عامة يمكن لها أن تكون أساسًا للمفاوضات، وبعد شد وجذب وقع عليها الحكام المتفاوضون، تمهيدًا لإرسالها إلى حاكم عدن، وإن كان توقيع أكثرهم كان على مضض، وبعد ذلك وحسب رواية **محمد علي الجفري** زعيم الرابطة، والمستشار الخاص حينها للسلطان علي عبد الكريم العبدلي، أُرسلت تلك الورقة - التي لم تمدنا المصادر التي توصلنا إليها للأسف بمحتوياتها - إلى السلطان القعيطي في المكلا ليضع توقيعه عليها، غير أن

(١) اليقظة: عدن، العدد (٨٠)، ٣ إبريل ١٩٥٦م.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.44.

مستشاريه حالوا دون ذلك، بل وتعمدوا عدم إعادتها إلى اللجنة حتى لا تجد طريقها إلى حاكم عدن[١]، وإن صحت رواية مستشار سلطان لحج التي لم يسندها أحد، فإن عدم اهتمام حكام المحميات ببذل أي جهد يذكر في متابعة مسألة تلك الورقة، كان يؤكد في حقيقة الأمر مواقفهم غير المتحمسة لفكرة الاتحاد من أساسها، وفي الوقت نفسه فإن عدم الاكتراث البريطاني أيضًا بمصير تلك الورقة، التي آل أمرها إلى سلة مهملات السلطان القعيطي، يمكن أن نبرره بتبريرين أساسين هما: إما إدراكهم صعوبة تحقيق مضمونها، الذي ربما لم يراع جوانب الوضع المعقد في المحميات، وإما عدم ارتياحهم لما ورد بها، لعدم تماشيه مع مصالحهم.

ومهما يكن من أمر، فقد حاول وكيل وزارة المستعمرات البريطانية "اللورد لويد Lord Lioyd"، الذي وصل عدن في ١١ مايو ١٩٥٦م، دفع حكام المحميات إلى تحقيق تقدم ملموس في مفاوضات المشروع الاتحادي، التي بدت في تلك المدة وكأنها تدور في حلقة مفرغة، فقام بزيارات سريعة لعدد من مراكز المحميات، وبخاصة التي تقع على خط الحدود مع مملكة الإمام مثل: **الضالع، وبيحان، ونصاب، ومكيراس**، والتي يجد بها البريطانيون تجاوبًا أفضل، بسبب القلق الذي يساور حكامها، من نوايا الإمام تجاههم، ورافقه في تلك الزيارات حاكم عدن العام، والمعتمد البريطاني للمحمية الغربية، وعقد الوكيل في كل المناطق التي زارها مباحثات مع سلاطينها وأمرائها بشأن مشروع الاتحاد[٢]، وواصل اتصالاته بهم بعد ذلك من عدن، بيد أن المظاهرات الشعبية التي عمت مدينة عدن احتجاجًا على زيارة الوكيل البريطاني، وعلى المشروع الاتحادي الذي يسعى إليه[٣]، فضلاً عن تباين مواقف حكام

(١) محمد علي الجفري: المرجع السابق، ص ٤٠.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٨٢٤)، ٢٠ مايو ١٩٥٦م.
(٣) حركة القوميين العرب "فرع اليمن": اتحاد الإمارات المزيف، ص ٢٢.

السلطنات من ذلك المشروع، شكلت صعوبات أمام مهمة الوكيل البريطاني، ولم تمكنه في النهاية من إحراز أي تقدم في مباحثات مشروع الوحدة الفيدرالية التي سعى إليها.

ومع أن حكام المحميات ومعهم البريطانيون، حاولوا في البيان الختامي الذي توصلوا إليه بصعوبة في نهاية المحادثات، إظهار الأمل في مساعي الاتحاد، إلا أن العبارات العامة التي وردت في ذلك البيان، عكست في حقيقة الأمر إخفاق تلك المحادثات الطويلة في إحراز أي تقدم يذكر، فقول الحكام في ذلك البيان، الذي كان أهم ما فيه: " **إن تطور بلادنا وتقدمها يتوقف في المستقبل على الترابط الوثيق والتعاون فيما بين أجزائها** "[(١)]، قول لا ينطوي على أي جديد.

وعلى أية حال، فقد وقفت أسباب كثيرة وراء فشل مشروع الوحدة الفيدرالية الذي عرض في مارس **١٩٥٦**م، بعضها قديمة وتكررت مع مشاريع سابقة، وبعضها جديدة، فسلطان لحج علي عبد الكريم، لعب مرة أخرى دورًا رئيسًا في معارضة ذلك المشروع، الذي جعل رئاسة الاتحاد دورية بين السلاطين[(٢)]، ونجح في الاجتماع الذي عقده حاكم عدن مع حكام المحميات لمناقشة ذلك المشروع في تحريض نظرائه على عدم قبوله بالصورة التي عرض بها، وفي إقناعهم بتقديم مذكرة لحاكم عدن طالبوه فيها بإمهالهم الوقت الكافي، ليعبروا عن رأيهم في ذلك المشروع، واجتمع هؤلاء الحكام الذين حرضهم السلطان **علي عبد الكريم**، وهم **عبد الله محسن بن فريد العولقي**، **والشيخ أبوبكر بن أحمد** الوصي على سلطنة العوالق السفلى، والسلطان **عبدالله بن عثمان الفضلي**، والسلطان **عيدروس بن محسن** سلطان يافع السفلى، وأمير الضالع **شعفل بن علي**، والسلطان الكثيري **حسين بن علي**، والسلطان الواحدي

(١) الحبشي: المرجع السابق، ص٥٧.
(٢) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص، ٢٢٥.

ناصر عبدالله، وشريف بيحان **حسين الهبيلي**، وسلطان العواذل **صالح بن حسين**، فقرروا بعد مداولات، الرد كتابيًا على خطاب حاكم عدن، وجاء في ذلك الرد الذي أظهروا في بدايته تقديرهم للجهود التي تبذلها الحكومة البريطانية في موضوع الوحدة: أنهم يرون أن المشاورات التي سوف تجرى فيما بينهم للوصول إلى نظام أفضل لبلادهم يجب أن تكون متمشية مع الوعي الشعبي الذي - حسب قولهم - يتبلور نحو تحقيق أهداف القومية العربية[١] .

وعمومًا فقد كانت لهجة ذلك الرد الذي تحدث عن "الوعي الشعبي"، وعن "القومية العربية"، لا تكتم سرًا عن الدور الرئيس الذي لعبه السلطان علي عبد الكريم في صياغته، ففضلاً عن أنه كان أشد المعارضين للمشروع بشكله الذي عرض، فقد كان أكثر الحكام انجذابًا إلى أفكار القومية العربية، وأكثرهم صلة بحزب رابطة أبنا الجنوب العربي الذي كان ينادي بوحدة الجنوب على طريق الوحدة العربية، وبإشراك الشعب في تقرير مصير تلك الوحدة، ومع أن تهمة البحث عن الزعامة ظلت ترافقه، واعتبرها خصومه السياسيين السبب الخفي لمعارضته مشروع (**١٩٥٦م**)، الذي جعل رئاسة الاتحاد دورية بين السلاطين وليست له[٢]، إلا أن المبررات التي طرحها سلطان لحج لمعارضته، كانت تدور حول شكل ذلك المشروع ومضمونه، وكذلك على مسألة ضرورة إدخال عدن إليه، وهو مطلب دعا إليه كذلك السلطان الفضلي مرات عدة، ففي حديث له مع صحيفة "اليقظة" في عدن التي كانت تناصر وحدة الجنوب قال فيه: "**إنه من الصعب تحقيق أي نجاح للاتحاد إلا بوجود عدن فيه**"[٣]، وفي كل الأحوال فقد كان مثل ذلك الطرح يثير حفيظة المتعصبين لعدن، ويدفعهم إلى شن الحملات ضد أصحابه، في الصحف التي كانت تناصرهم.

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨١٨)، ٨ إبريل ١٩٥٦م.
(٢) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص ٢٢٥.
(٣) اليقظة: العدد (١٢٣)، ٧ يونيو ١٩٥٦م.

وفضلاً عن الصعوبات التي ظلت تعيق المشاريع الاتحادية السابقة، والتي أشرنا إليها من قبل، مثل إصرار البريطانيين على التدخل بشكل واسع في تلك المشاريع، والخلافات بين الحكام على قيادة الاتحاد ومقره ونسب التمثيل، فقد اصطدم المشروع الاتحادي لعام ١٩٥٦م، في الوقت نفسه، بمعارضة قوية من مختلف القوى السياسية المحلية التي برزت بقوة في خلال تلك السنة لأسباب داخلية وخارجية كثيرة لسنا بصدد الوقوف أمامها، فعندما جرت مناقشته في إبريل من تلك السنة، أصدرت "الرابطة" بيانًا من تسع نقاط، وضحت فيه موقفها المعارض للمشروع، فجددت فيه التأكيد على قيام دولة اتحادية على كل مناطق الجنوب بما فيها عدن، وطالبت بتكوين مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب مباشرة، وبإلغاء جميع معاهدات الحماية والاستشارة بوصفها معاهدات غير مشروعة وغير قانونية، وتطابق رأي الرابطة في ذلك البيان حول رئاسة الاتحاد مع ما ورد في المشروع الاتحادي وهو: " **تكوين مجلس رؤساء تكون القيادة فيه دورية**"[١]. ولقي ذلك البيان، الذي كان أكثر وضوحًا من البيانات السابقة للرابطة، ترحيبًا من معظم الشرائح الوطنية في عدن، وتأكد ذلك الموقف في المؤتمر الوطني الذي أقيم في مقر الرابطة في عدن في ٨مايو ١٩٥٦م، واشتركت فيه فضلاً عن الرابطة معظم النقابات العمالية، والهيئات الوطنية العاملة في عدن، ولعل ذلك كان قد شكل بداية العمل السياسي الوطني المنظم في مقاومة المشاريع البريطانية في الجنوب[٢].

وكانت "الجبهة الوطنية المتحدة " التي ظهرت في نهاية سنة ١٩٥٥م في عدن، برئاسة **محمد عبده نعمان** رئيس نقابة المعلمين، وتشكلت من بعض العناصر المنشقة عن الرابطة، وكذلك من بعض القيادات النقابية في عدن، مثل **محمد سالم**

---

(١) بيان الرابطة حول مشروع الاتحاد اليفدرالي الذي أعلنه حاكم عدن في مارس ١٩٥٦م، عدن، الخميس ٢٢ مارس ١٩٥٦م.

(٢) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٣٠.

علي، ومحمد سعيد مسواط، وعبده خليل سليمان، وعبدالله الأصنج[١]، قد أعلنت حينها عن موقفها من مسألة مشروع الاتحاد الفيدرالي لمحميات الجنوب في **١٩٥٦**م، فطالبت بأن يكون لأبناء البلاد تمثيل في أي محادثات تخص مشروع الاتحاد[٢]، وأن يشمل الاتحاد كل أنحاء الجنوب، ووضحت الجبهة الوطنية المتحدة موقفها من وحدة الجنوب في المادة الثالثة من دستورها، التي نصت على أن الجنوب وحدة جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية لا تقبل التجزئة والتقسيم، وهو جزء من الأمة العربية[٣]، كما رفعت الجبهة شعار وحدة جنوب الجزيرة العربية "عمان، وشطري اليمن"[٤]، وشنت هجومًا على نظام الإمام ومواقفه المعادية لوحدة الجنوب، مستفيدة في ذلك من الصحف التي كانت تناصرها في عدن، ومنها صحيفة "البعث" الذي قال رئيس تحريرها في افتتاحية العدد (٦٦): "**إن حكومة الإمام لم تدرك حتى الآن أن تأخرها، وفساد جهاز حكومتها، وعدم استقرار حكمها، عوامل تؤثر في رغبة الناس بالانضمام إليها**"[٥]، غير أن تلك الجبهة التي ظهرت استجابة لأسباب وأهداف سياسية محددة، أبرزها إفشال انتخابات المجلس التشريعي العدني في تلك السنة، ومقاومة مشروع وحدة المحميات، لم تستطع أن تحافظ على الدور السياسي البارز الذي اكتسبته في عدن في أثناء قيادتها لحملة مقاطعة الانتخابات التشريعية، فبعد ذلك بقليل بدأت تفقد دورها ووجودها المؤثر في عدن لصالح المؤتمر العمالي الذي ظهر في السنة التالية، والذي ضم معظم قيادات تلك الجبهة.

---

(١) عادل رضا: المرجع السابق، ص٧٧ .

(٢) مصطفى رفعت: أهو اتحاد أم شتات، البعث، العدد (٦٤)، ٣١ مارس ١٩٥٦م.

(٣) دستور الجبهة الوطنية المتحدة، صحيفة البعث، عدن، السنة الثانية، العدد (٦٦)، ١٤إبريل ١٩٥٦م، المادة الثالثة، الفقرات أ، ب، ص ٣.

(٤) Hickinbotham: Aden, P. 196.

(٥) محمد سالم علي: تطور السياسة البريطانية في الجنوب، البعث، العدد (٦٦)، ١٤ إبريل ١٩٥٦م.

ومع أن بريطانيا كانت تأمل على ما يبدو من وراء طرح فكرة قيام اتحاد المحميات، استمالة العناصر الوطنية في الجنوب، على الأقل التي كانت تدعو إلى وحدته، غير أن طبيعة سياستها في الجنوب في ذلك الوقت- التي تعمدت تهميش العناصر والقوى المستنيرة، في ظل تأثير التطورات السياسية ذات الطابع الثوري والتحرري في خارج البلاد- أتت بنتائج عكسية، فحزب الرابطة، وكذلك الجبهة الوطنية المتحدة اللذان كانا يتفقان مع البريطانيين على وحدة الجنوب من حيث المبدأ، اختلفا معها من حيث تفاصيل تلك الوحدة، ودفعهما الخلاف مع البريطانيين، في ظل الزخم المتزايد الذي كان يكتسبه تيار القومية العربية في تلك المدة، إلى مزيدٍ من التشدد في معارضة المشاريع الاتحادية التي كانت تتبناها بريطانيا.

واكتسبت أزمة العلاقة بين الرابطة والبريطانيين بعدًا خطرًا في سنة **١٩٥٦**م، عندما تمكنت الرابطة من التأثير على مواقف بعض سلاطين المحميات ومشايخها، وحرضتهم على معارضة المشروع الاتحادي الذي عرض عليهم في تلك السنة، فدفع ذلك بالبريطانيين الذين سعوا بكل السبل لخلق الظروف المناسبة لتمرير المشروع الاتحادي، إلى نفي عدد من قيادة الرابطة والجبهة الوطنية إلى خارج عدن، وكذلك خلع عدد من الحكام المحليين -كما سنلاحظ- الذين تأثروا بشكل أو بآخر بالرابطة، بيد أن تلك الخطوة كان لها تأثير معاكس لرغبات البريطانيين، إذ أسفرت عن تعاطف وتأييد شعبي لتلك القيادات المنفية وللحكام المعزولين، مما أسهم في اتساع جبهة الرافضين لمشروع الاتحاد.

وظهرت عقبة أخرى أمام المشروع الاتحادي في **١٩٥٦**م، تمثلت في قيام المؤتمر العمالي في مارس من تلك السنة، الذي تشكلت قيادته من السيد **زين صادق** رئيسًا، **وعبده خليل سليمان** نائبًا للرئيس، و**عبدالله الأصنج** أمينًا عامًا، والذي تجاوز الرابطة والجبهة الوطنية المتحدة في نشاطه السياسي المعارض للبريطانيين، وبسبب التركيب الوطني لعمال عدن الذين كانوا ينتمون إلى مختلف

جهات اليمن لاسيما الشمال الذي كان ينتمي إليه معظمهم، فقد تبنى المؤتمر العمالي بقوة، الدعوة إلى الوحدة اليمنية[١]، وعارض بشدة السياسة البريطانية الرامية إلى قيام كيان اتحادي مستقل في محميات الجنوب، واتهم القوى السياسية التي كانت تؤمن فقط بوحدة الجنوب، بأنها تمثل خطًا انفصاليًا منحرفًا، يلتقي في الأخير مع مخططات الاستعمار لمستقبل البلاد[٢]. ونظرًا للدور السياسي والنقابي المتميز الذي لعبه المؤتمر العمالي في تلك المرحلة، فقد حظيت أفكاره وآراؤه باهتمام كبير، ليس في داخل الجنوب وحده، بل وفي خارجه.

ومن العراقيل الأخرى التي اعترضت المشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٦**م، تجدد الانتفاضات القبلية في عدد من المحميات، فقد تجددت في بداية تلك السنة انتفاضة قبيلة "**الشعار**" في إمارة الضالع، وامتدت هذه المرة إلى مناطق **ردفان، والشعيب**، المجاورة للضالع[٣]. وفي شهر مايو من تلك السنة عادت إلى شمال حضرموت، من منطقة "**الوديعة**" الواقعة على الحدود مع السعودية، مجموعة مسلحة من قبائل "**الصيعر**" التابعين للسلطنة القعيطية بعد أن حصلوا على الدعم العسكري والمالي من المملكة العربية السعودية، التي كانت حينها داخلة في نزاع حدودي- سنوضحه بعد قليل- مع البريطانيين في جنوب الجزيرة العربية وشرقها، وعند وصولهم منطقة العبر دخلوا في مواجهات مع السلطات الرسمية، ورفضوا تسليم السلاح، وتقديم ضمانات بحسن سلوكهم في

---

(١) لم تنص أهداف المؤتمر العمالي التي وردت في دستوره في ما يخص مستقبل المنطقة سوى التأكيد على النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة (المؤتمر العمالي عدن: الدستور، الفقرة ص، ص٤.)

(٢) عبدالله عبدالمجيد الأصنج: عمال اليمن في المعركة، صادر عن المؤتمر العمالي، عدن، بدون تاريخ، ص ٦.

(٣) علي شائع هادي: لمحة تاريخية عن مديرية الضالع (١٩٣٨- ١٩٦٧م) بدون تاريخ، ص١٤.

المستقبل[١]، فتدخل جيش البادية الحضرمي والطائرات البريطانية، في تلك المواجهة، التي انتهت بإجبار تلك المجاميع على طاعة الأوامر.

وفضلاً عن المعارضة الداخلية التي واجهها المشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٦**م، فقد قوبل بمعارضة الإمام أحمد الذي ظل يقاوم بشدة كل محاولات وحدة المحميات، فعلى الرغم من أن انخفاض درجة التوتر في علاقته بالبريطانيين، على إثر استضافته لحاكم عدن "هيكبنوثام Hickinbotham" في تعز في أغسطس **١٩٥٤**م[٢]، وعلى إثر تجميد المحاولات البريطانية لموضوع (الاتحاد) في خلال المدة التي أعقبت الزيارة، إلا أن التوتر في تلك العلاقة عاد من جديد في إبريل **١٩٥٦**م، على إثر التصريح الذي ألقاه حاكم عدن حول السعي الجديد في وحدة المحميات، فبعد ذلك التصريح مباشرة، جددت حكومة الإمام دعمها للقبائل والجماعات المتمردة في **بيحان**، و**العواذل**، و**العوالق**، و**الفضلي**، و**الضالع**، وحاولت استثمار مشاعر العداء والكراهية بين أوساط العرب، للحكومة البريطانية، في أثناء أزمة قناة السويس في تلك السنة، لتحريض قبائل المحميات على مقاومة سلطة المحتلين البريطانيين والحكام المتعاونين معهم، بوصفها واجبًا وطنيًا وقوميًا عربيًا.

ومن أجل استنهاض تلك المقاومة في الجنوب، وجهت حكومة الإمام دعوة لمشايخ المحميات لزيارة الإمام في تعز، ونجحت مع عدد محدود منهم، مثل سلطان يافع العليا، وشيخ العلوي، اللذين قاما بزيارة الإمام في تعز في تلك المدة، وحصلوا على دعم سخي منه[٣]، وبصفة عامة فقد عملت حكومة الإمام جاهدة في سنة **١٩٥٦**م على كسب ود زعماء قبائل المحميات، وحاولت إبعاد الشكوك التي كانت تراودهم بشأن مطامع الإمام في أراضيهم، ففي الرسالة

(١) اليقظة: العدد (١٢٨)، ١ يونيو ١٩٥٦م.
(٢) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 40-41.
(٣) Records of Yemen Vol, 13, PP. 47-48.

التي بعث بها **أحمد الشامي** نائب "**إب**" في **٢٩** صفر **١٣٧٦**هـ / **٤** أكتوبر **١٩٥٦**م إلى سلطان يافع السفلى عيدروس بن محسن قال فيها: " **إن هدفنا عزكم وشرفكم ولا دخل للحكومة اليمنية في شؤونكم الداخلية، وإنما المطلوب أن نكون يدًا واحدة في مواجهة الأجنبي**"[١].

وتجدر الإشارة، إلى أن الإمام أحمد كان قد أرسل عرضًا للبريطانيين، بشأن موافقته على قيام الاتحاد الفيدرالي، في أثناء الزيارة السرية التي قام بها **محمد عبدالله الشامي** عامل "**البيضاء**"، إلى عدن في إبريل **١٩٥٦**م، ونص ذلك العرض على موافقة الإمام على قيام الاتحاد في المحميات، شريطة أن يضم إليه عدن، وأن يصبح دولة مستقلة[٢]. ولا نستطيع الجزم في تبرير محدد لذلك التبدل الذي طرأ في موقف الإمام أحمد، من مسألة مستقبل المحميات، ففيما قد يكون الإمام على استعداد هذه المرة لتقديم بعض التنازلات للبريطانيين، بسبب المخاطر الداخلية التي أخذت تتعرض لها دولته، فقد يكون هدفه من وراء ذلك العرض، الذي رفض البريطانيين حتى مناقشته، إحراج البريطانيين والضغط عليهم لصرف نظرهم عن مسألة الاتحاد لا أقل ولا أكثر، ففضلاً عن كون ذلك العرض لا يتناسب مع مصالح البريطانيين وحساباتهم الخاصة في المنطقة، التي يقاتلون من أجلها، فقد كان لا يتماشى من الناحية العملية مع مبادئ سياسة الأئمة، التي ظلوا يتبعونها تجاه الجنوب.

وعلى أية حال، فقد كان من نتيجة تداعي العلاقة الإمامية البريطانية في سنة **١٩٥٦**م، انتشار الفوضى والاضطرابات القبلية في عدد من مناطق المحميات لاسيما الواقعة على خط الحدود[٣]، حيث نجحت حكومة الإمام في إثارة عدد من عشائرها، ضد حكام المحميات الموالين للبريطانيين، ولعبت مراكز حكومة

---

(١) Ibid, P. 266.

(٢) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٧.

(٣) R.H. Sanger: the Arabian peninsula, P. 214.

الإمام في الأطراف الحدودية مع المحميات دورًا فاعلاً في تقديم الدعم المادي والمعنوي لقبائل المحميات المتمردة، وكذلك في احتضان زعماء تلك التمردات، الذين كانوا يجبرون على مغادرة مناطقهم. وكانت أبرز تلك المراكز "**البيضاء**" التي كان عاملها **محمد عبد الله الشامي**. وكذلك "**إب** " التي كان عاملها **السياغي**، الذي في مدة نيابته تحولت مدينة إب، وقعطبة، إلى مراكز رئيسة لتجمع القبائل الجنوبية الثائرة ودعمها، وكان السياغي قد حاول مرات عدة، تنسيق مواقف هؤلاء الثوار وأهدافهم، وتوسيع نشاطهم داخل الجنوب، ففي **٩** فبراير **١٩٥٧**م تبنى اجتماعًا في إب للمشايخ الثائرين في مناطق المحميات، حضره اثنان وعشرون شيخًا، بينهم **قاسم عبدالرب المفلحي، وسيف بن حسن القطيبي، ومحمد فضل الشاعري**، وتعهدوا في ذلك الاجتماع على مواصلة كفاحهم لتحرير جميع مناطق المحميات من النفوذ البريطاني[(١)].

ومن المفيد ذكره، أن المقاومة القبلية في الجنوب، التي كان الإمام سندًا لها، على الرغم مما كانت تسببه من متاعب للبريطانيين وحكام المحميات، إلا أنها لم تشكل تهديدًا جديًا للوجود البريطاني في جنوب اليمن، أو حتى لحكام المحميات، فتلك المقاومة على كثرتها، كانت لها خصوصيتها العشائرية التقليدية، وغير محكومة بتنظيم أو بخطة محددة.

وعلى أية حال، فقد كان من الممكن لدعم حكومة الإمام- لو وجه إلى الحركة السياسية الوطنية في الجنوب، في ذلك الوقت -أن يأتي بنتائج ذات قيمة وأبعاد سياسية مهمة. غير أن تباين الأهداف السياسية بين الطرفين كان كفيل بمنع أي تفاهم بينهما. فدعوة الرابطة لوحدة (الجنوب العربي) جعلها في موقف معادي للإمام، الذي كان يطالب بالجنوب. كما أن التنظيمات النقابية والسياسية التي كانت تدعو لوحدة اليمن، كانت جميعها غير مرحبة بها من حكومة الإمام، بفعل انتقادها الشديد لنظام حكمه.

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٦٣)، ١٧ فبراير ١٩٥٧م.

وهكذا ظلت دوامة النزاع مستمرة بين الإمام والبريطانيين حول حدود المحميات ومستقبلها، فتميزت تارة بالحدة والعنف، وتارة أخرى بالسكينة والهدوء، وكان يتحكم في ذلك التباين عاملان رئيسان:

الأول - طبيعة الأوضاع الداخلية لدولة الإمام، **والثاني** - درجة التحرك البريطاني باتجاه قيام الاتحاد الفيدرالي في المحميات.

ومن زاوية أخرى، فقد أسهمت الأوضاع السياسية التي كان يعيشها الوطن العربي بخلق المزيد من الصعوبات أمام مشروع الاتحاد في سنة **١٩٥٦م**، فبعد أن كانت الجامعة العربية الهيئة العربية الوحيدة التي تساند بوضوح حكومة الإمام، وتعارض قيام الاتحاد، كما أوضحنا ذلك من قبل.

تزعمت مصر بعد قيام الثورة، حركة المد القومي العربي المتصاعد، وبدأت في منتصف الخمسينيات تقود مقاومة عربية شاملة ضد القواعد العسكرية الأجنبية والمخططات الاستعمارية في المنطقة مثل: **حلف بغداد**، ومشروع **الاتحاد الفيدرالي** في جنوب اليمن، فكان لذلك النهج، بالإضافة إلى أصداء خطابات عبد الناصر الحماسية، دور مهم في اشتداد مقاومة قبائل الجنوب للسياسات البريطانية، وفي إضعاف مواقف الحكام المتجاوبين مع تلك السياسة.

وفضلاً عن الدعم والمساندة العربية التي كانت تقدم للقوى التي كانت تعارض البريطانيين وحكام المحميات، فقد وقفت إذاعة "صوت العرب" التي افتتحت في القاهرة في ٤ يوليو **١٩٥٣م**، بقوة مع الثوار العرب في الجنوب وفي كل مكان[١]، فغطت أخبار الانتفاضات القبلية التي كانت تشهدها المحميات في خلال سنتي (٥٦، **١٩٥٧م**)، وشنت حملات إعلامية ضد الحكام

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، عبدالناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، بدون تاريخ، ص ٢٠.

المتعاونين مع المشاريع البريطانية ومنها مشروع الاتحاد الفيدرالي، وكان لتلك الحملات بسبب متابعة الأهالي لها، تأثير يفوق أي تقدير.

ونتيجة للنزاع الحدودي في جنوب الجزيرة العربية وشرقها بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية في منتصف الخمسينيات، انضمت السعودية إلى صف المعارضين للوجود البريطاني في الجنوب، ولمشروع اتحاد المحميات في سنة ١٩٥٦م[١]، فزودت العناصر المعارضة والمنشقة في الجنوب بالمال والسلاح لتحقيق ذلك الغرض[٢]، وكانت العلاقة المميزة التي كانت تربط آل سعود بالبريطانيين قد تراجعت بعد أن أصبحت الكلمة الأولى للأمريكان في شؤون المنطقة من جهة، وبعد التنافس والتناحر بين شركات النفط البريطانية والأمريكية، التي كانت تحتكر أعمال التنقيب في السعودية من الجهة الثانية، ولذلك سعى كل طرف إلى توسيع مساحة نفوذه لضمان الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من حقول نفط الجزيرة العربية. وبسبب عدم توصل آل سعود والبريطانيين لحل لمسألة الحدود في الخليج وفي جنوب اليمن، أعلن البريطانيون في عام ١٩٥٥م عن خط حدودي لمحميات جنوب اليمن من جانب واحد، وحسب رأي حاكم عدن حينها "هيكنبوثام" فقد كانت تلك الحدود المعلنة، تتطابق تمامًا وبدقة مع الحدود الإقليمية للقبائل البدوية في شمال محميات الجنوب، في حين أنها لا تتطابق مع أماكن رعيهم التي تمتد شمالاً بحسب الظروف إلى أبعد من ذلك الخط، وعمومًا فالخط من الناحية الطبيعية يتبع الحدود الجنوبية للكثبان الرملية للربع الخالي، ويغطي حدود السيطرة الفعلية للمحميات البريطانية[٣].

ومع ذلك لم تعترف السعودية بذلك الخط، وظلت الشركات النفطية العاملة

---

(١) G. King: Imperial Outpost - Aden, P. 59.
(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١٢١.
(٣) King: op. cit, p. 58.

في السعودية تتجاوزه باتجاه المحميات، وبسبب ذلك دارت بين الطرفين عدة مواجهات وحوادث حدودية، كان من نتائجها أن عمدت السعودية إلى زيادة تحريضها ودعمها للقبائل البدوية في شمال المحميات الشرقية[١]، وكذلك قبائل العوالق من المحمية الغربية التي تقع على قرب من الحدود مع السعودية، ضد البريطانيين ومشاريعهم، ففي منتصف فبراير ١٩٥٦م استطاع البريطانيون أن يقبضوا على سيارتي نقل محملتين بالأسلحة، قادمة من السعودية إلى العوالق العليا[٢]، التي لم تكن علاقتها في ذلك الوقت حسنة بالبريطانيين.

وفي كل الأحوال، لم تقتصر المعارضة لمشروع الاتحاد الفيدرالي في محميات الجنوب، على بعض البلدان العربية فحسب، فعدد من الأحزاب والمنظمات السياسية في الأقطار العربية التي كان بعضها ما يزال يخضع للنفوذ الأجنبي، عارضت سياسة بريطانيا في جنوب اليمن الرامية إلى قيام الاتحاد الفيدرالي، ومنها حزب الاستقلال العراقي، الذي وصف تلك الخطوة بأنها حركة استعمارية جديدة[٣]، والجدير ذكره أن حزب الاستقلال العراقي كان من القوى السياسية العراقية التي كانت تطالب بالكويت، ولذلك وقفت تلك القوى ضد محاولة بريطانيا التي كانت لا تقر تبعية الكويت للعراق، وعارضت سياساتها الرامية إلى إقامة اتحادات فيدرالية في جنوب اليمن والخليج العربي، وتهيئتها كدول مستقلة، وتبنت إيران الموقف نفسه حيث كانت كذلك تطالب بالسيادة على البحرين، إحدى المحميات البريطانية في الخليج، ولذلك وقفت ضد مسألة وحدة المحميات البريطانية في جنوب الجزيرة العربية وشرقها. وهكذا التقت عدة دول وقوى سياسية عربية وإقليمية، تحركها أسباب ودوافع مختلفة، في معاداة مشروع وحدة المحميات البريطانية في جنوب اليمن، وكان

---

(١) Hickinbotham: Aden, p. 145.

(٢) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩- ١٩٦٧م) بدون تاريخ ودار نشر، ١٩٧٦م، ص ١٩٦.

(٣) فتاة الجزيرة: العدد (٥٥٤)، ١٤ يناير١٩٥١م.

لتلك المعارضة بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها مصر في خريف ١٩٥٦م والتي هزت مشاعر العرب وزادت من عدائهم للبريطانيين، دور كبير في تراجع حكام المحميات والبريطانيين عن المشروع الاتحادي في خلال تلك المدة.

وعلى أية حال، فقد دفع التعثر المستمر لمحاولات توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن، ببعض الساسة البريطانيين إلى دعوة حكومتهم إلى إعادة نظرها في مسألة تلك الوحدة، فـ "لورد لويد Lord Lioyd" عبر في جلسة (مجلس العموم البريطاني) في ١٣يونيو ١٩٥٦م عن رأيه في قضية اتحاد محميات جنوب اليمن بقوله: "**إذا ما كان هناك ما يحقق فكرة الاتحاد وفوق كل شيء إذا ما قدر للاتحاد أن يعمر طويلاً فإنه ينبغي أن ينشأ نتيجة لرغبة حكام تلك المنطقة العرب وأهاليها التلقائية، في إيجاد روابط أوثق بين بعضهم البعض**"[(١)].

وفوق كل ما سبق ذكره، يمكن القول بأن تخبط السياسة البريطانية تجاه فكرة اتحاد المحميات، كان من العوامل التي أسهمت في تعثر ذلك المشروع، فدرجات اهتمام البريطانيين بمشروع وحدة سلطنات الجنوب وإماراته، تباينت من حين إلى آخر، منذ أن بدأوا محاولات تحقيقها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فنجدهم تارة يعملون بقوة لتذليل الصعوبات التي كانت تعترض مشروع تلك الوحدة، مدفوعين بضغط المتغيرات السياسية في المنطقة العربية التي كانت سريعة، وكانت كلها تسير تقريبًا في الاتجاه المعاكس لرغباتهم، وتارة أخرى يصرفون النظر عن تلك المشاريع ويفسحون المجال للزمن لكي يعمل على إنضاجها، إذ كانوا يأملون الوصول إلى تلك الوحدة بناء على طلب الحكام ورغبتهم، حتى لا يبدو ذلك الكيان الوحدوي من صنع بريطانيا، وحتى يكون قابلاً للتطور والاستمرار، ليتولى إدارة البلاد بالصورة التي يريدونها عند انسحابهم منها.

---

(١) عبدالحفيظ محمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، دار العاصمة، بيروت، ط١، ١٩٦٢م، ص ٢٠.

الفصل الثالث

قيام اتحاد الجنوب العربي

١١ فبراير ١٩٥٩م

الفصل الثالث

قيام اتحاد الجنوب العربي ١١ فبراير ١٩٥٩م

الظروف التي دفعت حكام المحميات إلى قبول الاتحاد:

كان اندفاع حكام المحميات في بداية سنة ١٩٥٨م إلى مشروع الاتحاد الفيدرالي، بعد أن ظلوا لمدة طويلة يتلكأون في قبوله، أمرًا قد يبدو مثيرًا للدهشة، لكن بمجرد النظر إلى الظروف المحيطة بذلك الاندفاع، سنلاحظ ما يبدد تلك الدهشة، فتطورات الأحداث السياسية التي كانت تجري في ذلك الوقت داخل المحميات وخارجها، كانت كلها تقريبًا تسير بصورة معاكسة لرغبات حكام المحميات، والأكثر من ذلك فقد هددت مستقبلهم السياسي بالخطر، ولذلك وجدوا في إعادة النظر في مواقفهم السابقة من المشروع الاتحادي، أفضل خيار ممكن لوقف تلك التهديدات والمخاطر الناجمة عن تلك التطورات، التي كان أبرزها:

أولاً - اشتداد حركة الانتفاضات القبلية:

لقد تسببت الانتفاضات القبلية التي انتشرت في معظم مناطق المحميات، في متاعب وخسائر كبيرة لحكام المحميات، وأضعفت كثيرًا سلطاتهم الهشة على مناطقهم، والأخطر من ذلك كله أن تلك الانتفاضات كانت في خلال تلك المدة في اتساع مستمر، فمإن يتمكن هؤلاء الحكام- بالاعتماد على المساندة العسكرية البريطانية- من إخماد بعض تلك الانتفاضات والتمردات، حتى تظهر غيرها في مناطق أخرى .

ولأسباب عدة، بلغت موجة الانتفاضات القبلية ذروتها في سنة ١٩٥٧م، ففضلاً عن الدوافع الداخلية لتلك الانتفاضات، وكذلك الدعم المالي والعسكري الذي كانت تقدمه لها حكومة الإمام أحمد، وكذلك التحريض الذي كان يقوم به برنامج "صوت الجنوب" الذي افتتحته مجموعة من المعارضين الجنوبيين في

إذاعة صنعاء[١]، فقد منح الانتصار المصري في حرب السويس سنة **١٩٥٦م**، قبائل المحميات طاقة هائلة من الإرادة والحماس، أسهم بشكل أو بآخر في تصعيد حدة تلك الانتفاضات وتوسيع دائرتها، فبعد الانتفاضة التي شهدتها إمارة **الضالع** في شهر يناير **١٩٥٧م**[٢]، بقيادة عدد من مشايخها، بينهم محمد فضل الشاعري وحسين صالح المحرابي، امتدت الانتفاضات القبلية لتشمل مناطق **القطيبي**، **وردفان** المجاورة للضالع، بزعامة سيف حسن القطيبي وسيف مقبل وراجح غالب لبوزة[٣]، وإلى قبائل **مكيراس** في شمال سلطنة العواذل التي كان يقودها الشيخ سالم الدماني، وقبائل **العوالق السفلى**، التي كان يقودها الشيخ مقبل باعزب، والشيخ محمد بن فريد الشمسي، واضطربت الأوضاع في منطقة **دثينة** ففضلاً عن المقاومة التي كان يقوم بها رجال الشيخ حسين عبدالله المجعلي، دخل السيد ناصرعلوي السقاف والشيخ علي عبدالله الصالحي أبرز زعماء دثينة في نزاع مع البريطانيين بسبب رفضهما توقيع اتفاقية الاستشارة[٤].

وبسبب المدى الذي ذهبت إليه الانتفاضات القبلية في تلك السنة فقد انتاب السلطات الحاكمة في الجنوب قلق شديد من تداعياتها يفوق أي وصف، وبصرف النظر عن الدوافع والأسباب التي كانت تقف وراء تلك الانتفاضات القبلية، فقد كان اتساعها يعكس في كل الأحوال إخفاق زعماء المحميات والبريطانيين في السيطرة على أمور تلك القبائل، على الرغم من أنهم عملوا كل ما يمكنهم عمله لتحقيق تلك الغاية، ففضلاً عن توظيف كل التشكيلات العسكرية العاملة في المحميات لإخماد تلك الانتفاضات، اعتمد البريطانيون

---

(١) د. إبراهيم خلف العبيدي: تاريخ الحركة الوطنية في جنوب اليمن (١٩٤٥- ١٩٦٧م)، جامعة بغداد، ١٩٧٩م، ص٣٣٨.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 47-48.

(٣) بيان تجمع القبائل الجنوبية في صنعاء إلى الشعب العربي في جنوب اليمن، فبراير ١٩٦٣م.

(٤) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، ص ٨.

كثيرًا على الطائرات العسكرية، لا سيما في إمارة بيحان إذ قصفت تلك الطائرات مرات كثيرة وبعنف شديد المناطق الواقعة بين "نجد مرقد " و"حريب" وكذلك منطقة "منوا" التي كان يلجأ إليها جنود الإمام الذين كانوا يساندون رجال القبائل الثائرة(١).

وعلى الرغم من أن المحمية الشرقية كانت أقل اضطرابًا قياسًا بالمحمية الغربية، إلا أن المناخ العام في سنه ١٩٥٧م، أشاع الكثير من القلاقل في نواحيها، ففي فبراير من تلك السنة شنت قبيلة "المناهيل" في شمال حضرموت، بمساندة عدد من رجال قبائل "المهرة" عددًا من الهجمات والغارات على مناطق ثمود وشمال حضرموت(٢). واكتسب التوتر في المحمية الشرقية في تلك السنة بعدًا خطرًا عندما امتد إلى المؤسسات الحكومية، ففي ديسمبر ١٩٥٧م، تمرد الجيش النظامي في المكلا، احتجاجًا على عدم مساواة مرتباته بجيش البادية الحضرمي، فاعتصم جنوده في بداية الأمر في ثكناتهم، ثم خرجوا في مساء ذلك اليوم وطافوا بشوارع المدينة وهم يرددون الأناشيد الحماسية(٣)، وكاد ذلك الحادث أن يتحول إلى انتفاضة عارمة في المكلا، لولا التدخل السريع للسلطان القعيطي، والمستشار البريطاني.

وما أن تمت السيطرة، بشق الأنفس، على معظم الانتفاضات القبلية، التي عمت المحميات في سنة ١٩٥٧م، حتى تجددت بعضها، وظهرت أخرى في بداية سنة ١٩٥٨م، فقبائل آل "مجوّر" في العوالق أعلنت الثورة على السلطات الحاكمة في يناير من تلك السنة(٤)، وفي الوقت نفسه اضطربت أوضاع سلطنة يافع السفلى، وتجددت التمردات القبلية في معظم إمارة الضالع، وفي غضون

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٥٩)، ٢٠ يناير ١٩٥٧م .
(٢) المرجع نفسه: العدد (٨٦٣)، ١٧ فبراير ١٩٥٧م.
(٣) محمد جبريل: المرجع السابق، ص ٤٥ .
(٤) المرجع نفسه، ص ٤٦.

ذلك، لعبت القوى السياسية والنقابية في عدن هي الأخرى دورًا مؤثرًا في تأجيج أعمال المقاومة القبلية في المحميات[١]، فعلى الرغم من اختلاف الأهداف السياسية بين تلك القوى القبلية وتلك الأحزاب، إلا أنها كانت تلتقي عند قاسم مشترك واحد، هو معارضتها لحكم سلاطين المحميات وأمرائها.

وعلى أية حال، فعلى الرغم من كثرة تلك الانتفاضات والتمردات القبلية التي شهدتها المحميات في تلك المدة، واتساعها، وتعلقها العاطفي بحركة المد القومي العربي التي كان يقودها عبد الناصر، إلا أنها كانت أعمالاً معزولة عن بعضها البعض، ولم تحركها بالدرجة الرئيسة أبعاد وأهداف سياسية وطنية، وإنما عوامل وأسباب محلية بحتة، وفي حالات كثيرة شخصية. وباختصار فقد كانت تلك الانتفاضات تعدّ مقاومة قبلية عفوية، تفتقر إلى الوعي والتنظيم، ولذلك كانت تتم السيطرة عليها في النهاية، إما من خلال تلبية بعض مطالب زعمائها، و إما من خلال إجبارهم على مغادرة مناطقهم وتنصيب آخرين بدلاً عنهم موالين للبريطانيين.

ومع كل ذلك، فقد كان لتلك الانتفاضات القبلية، تأثير مهم في الأحداث التي شهدتها المحميات، فمن جهة أسهمت في تعزيز علاقة حكام السلطنات والإمارات بالبريطانيين، ودفعت بالعديد منهم - لا سيما الذين كانت مناطقهم أكثر عرضة لمثل تلك الانتفاضات والتمردات، مثل أمير الضالع، وشريف بيحان- إلى اتخاذ مواقف إيجابية تجاه مشروع الاتحاد الفيدرالي، ومن جهة أخرى شكلت تلك الانتفاضات- بما اكتسبته من خبرة في أساليب القتال والمقاومة، وبما امتلكته من رصيد في أعداد الرجال الغاضبين على حكم السلاطين والبريطانيين- أرضية ممهدة لقيام الثورة المسلحة التي شهدها جنوب اليمن في وقت لاحق.

---

(١) طالب المؤتمر العمالي في عدن، في إحدى رسائله إلى محمد عيدروس، بضرورة التشاور، وتوحيد قوى الجميع، لمقاومة الاتحاد.

ثانيًا - خروج بعض الحكام عن الطاعة:

كان التفاعل الإيجابي الذي أظهره عدد من رموز الحكم في المحميات مع الأحداث والتحولات السياسية التي كانت تدور في الخارج، قد ضاعف من الأخطار التي أصبحت تهدد الوضع القديم في المحميات، فانحسار الاستعمار على الصعيد العالمي، في ظل نمو الشعور القومي العربي الناتج عن تدافع الأحداث في مصر، دفعهم إلى تبني بعض المواقف السياسية الوطنية، ومعارضة عدد من الإجراءات والسياسات البريطانية في سلطناتهم.

فسلطان لحج **علي عبد الكريم** الذي شدته تلك التحولات السياسية، أخذ يبتعد بمواقفه السياسية عن البريطانيين، ويربط مستقبله بقضية القومية العربية، على أمل أن يكون قائدًا للجنوب العربي المتحد[١]. وانطلاقًا من ذلك التوجه قرب إليه قيادة الرابطة التي كانت لها ميول قومية عربية، ولها في الوقت نفسه علاقات غير ودية بالبريطانيين، فأصبح محمد علي الجفري زعيم الرابطة، وخريج الأزهر، مستشارًا خاصًا للسلطان علي عبد الكريم ورئيسًا للمجلس التشريعي للسلطنة في منتصف الخمسينيات، كما تقلد آخرون من قيادة الرابطة مواقع مهمة أخرى في السلطنة، واكتسب اهتمام سلطان لحج بقيادة الرابطة بعدًا خطرًا، كونه تم بعد أن تأزمت علاقة الرابطة بالبريطانيين، وأبعدت قيادتها قسرًا من عدن، فمنذ ذلك الحين تدهورت علاقة البريطانيين بسلطنة لحج، وزاد من حدة ذلك التدهور، تخوف البريطانيين من أن يكون للمصريين يد في الخطوات التي اتخذها سلطان لحج، فسلطنة لحج كانت الوحيدة بين محميات الجنوب التي كان للمصريين فيها حضور مباشر، فنصف معلمي مدارسها تقريبًا جلبهم السلطان من مصر[٢]، دون إذن السلطات البريطانية، التي كانت حينها تكن عداء شديدًا للقيادة المصرية.

---

(١) King: Imperial outpost - Aden, pp. 60-61.

(٢) Ibid, p. 60.

كما تأثر نائب سلطنة يافع السفلى **محمد عيدروس** هو الآخر بأفكار رابطة أبناء الجنوب، وبالمد القومي العربي، وأسهمت الأيام التي قضاها في القاهرة، بعد حضوره السوق العالمية للقطن في لندن سنة **١٩٥٦**[١]. في زيادة انجذابه إلى ثورة مصر، وشخصية زعيمها جمال عبدالناصر، فعاد إلى سلطنته بعد ذلك وهو مشحون بالمشاعر العربية، وبالعداء للبريطانيين، فأصر على أنه لا يحق لهم إقحام أنفسهم في شؤون سلطنته، أوفي أعمال "اللجنة" التي كانت تشرف على مشاريع الزراعة والري في أبين[٢]، كما أصر على رفع أسعار القطن الذي كان يذهب إلى بريطانيا، بحجة أن السعر القديم لا يساوي شيئًا مع الأسعار الحقيقية للقطن التي وجدها في لندن[٣].

ونجح البريطانيون في نهاية **١٩٥٧**م، بعد أن بلغت علاقتهم بمحمد عيدروس إلى حد خطر، في تحريض عدد من أعضاء مجلس السلطنة ضده، ولما بدأت تضيق أمامه السبل، مع ما تردد من شائعات من أن هناك مؤامرة يدبرها أعداؤه في مجلس السلطنة للنيل منه، قرر محمد عيدروس مغادرة منطقة أبين اليافعية التي كان يشرف على شؤونها إلى"القارة" العاصمة التقليدية للسلطنة في المنطقة الجبلية الوعرة من يافع، وبرفقته كامل حرس السلطنة، ومعظم مديري إداراتها، ومبلغ عشرة آلاف جنيه إسترليني كانت في خزينتها[٤]، ووجد البريطانيون في تصرف محمد عيدروس ذريعة قوية لتبرير تخلصهم منه، فأبلغوا في بداية الأمر والده السلطان عيدروس بن محسن الذي أقعده كبر السن والمرض، بأنهم لا يستطيعون أن يوافقوا على عودة ابنه إلى أبين، ثم قرروا في **٩** يناير**١٩٥٨**م خلعه من منصبه كنائب للسلطان على قسم السلطنة في أبين،

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٠٤)، ١ يناير ١٩٥٦م.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p. 53-54.

(٣) السيرة الذاتية للسلطان محمد عيدروس، مطبوع بالآلة الكاتبة، أرشيف السلطنة العفيفية (يافع السفلى) في القارة، ص ٩ .

(٤) Harold Ingrams: the Yemen, p. 151.

ونجحوا في الضغط على مجلس السلطنة الذي كان لهم فيه عدد من الأصدقاء في تعيين شخص آخر موالٍ لهم خلفًا لمحمد عيدروس، على الرغم من أنه لا ينتمي إلى الأسرة العفيفية التي تحكم السلطنة.

وبعد عشرة أيام رد محمد عيدروس على قرار عزله، بإعلان المقاومة المسلحة لسلطة البريطانيين والمتعاونين معها في السلطنة، وطلب من كافة قبائل يافع السفلى - التي تجاوب معه معظمها- مساندته في تلك المقاومة، وعلى إثر ذلك قام عدد من أتباعه ببعض العمليات العسكرية ضد المراكز الحكومية وبعض المزارع في أبين[١]، غير أن الأمر المهم في علاقة محمد عيدروس بالسلطات البريطانية ليس تلك العمليات التي كانت بصفة عامة، محدودة وقليلة التأثير، وإنما ذلك التعاطف الكبير الذي حظي به داخليًا وخارجيًا، ففضلاً عن التفاف معظم قبائل يافع السفلى حوله، حظي محمد عيدروس بمساندة إعلامية ومادية مهمة من عدة حكومات عربية، وبخاصة حكومة الإمام أحمد، وحكومة جمهورية مصر، وترددت أخباره كثيرًا حينها من إذاعتي "صوت العرب" و "صنعاء" بصفته ثائرًا ومجاهدًا ضد الاحتلال البريطاني وأعوانه في جنوب اليمن[٢].

وعلى صعيد آخر، تدهورت في الوقت نفسه علاقة مشيخة العوالق العليا بالبريطانيين، فبعد وفاة الشيخ محسن بن فريد، رفض البريطانيون أن يتولى نائبه الشيخ محمد أبوبكر بن فريد قيادة السلطنة[٣]، فقد كان يعمل بتحريض من آل الجفري على مقاومة تدخل البريطانيين في بلاده، وكذلك مقاومة مشاريعهم السياسية في الجنوب، ومنها المشروع الاتحادي، ونتيجة لعدم إذعانه للأوامر، دخل معه البريطانيون في مواجهه مسلحة.

---

(١) السيرة الذاتية للسلطان محمد عيدروس، ص١٠.

(٢) نجيب محمد يابلي: ثائر سرو حمير المناضل السلطان محمد عيدروس، الأيام، عدن، العدد (٣٤١٢)، ١١ نوفمبر ٢٠٠١م، الصفحة ١٢ (الأخيرة).

(٣) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، ص٧.

ويمكن أن يقال بدون مبالغة، إن قيادة الرابطة لعبت دورًا حاسمًا في تحريض السلاطين والمشايخ مثل علي عبد الكريم، ومحمد عيدروس، ومحمد أبوبكر بن فريد، على الخروج عن الطوع البريطاني ومقاومته، مستغلة في ذلك نتائج التطورات السياسية على الصعيدين العربي والعالمي التي كانت تثبت لهم أن العهد الاستعماري آيل للزوال، وفي كل الأحوال فقد شكل خروج بعض حكام المحميات عن الطوع البريطاني، خطرًا جديدًا ليس على النفوذ البريطاني وحده، بل وعلى مستقبل الحكم التقليدي في المحميات المرتبط بذلك النفوذ.

ثالثًا - انضمام المملكة المتوكلية إلى الجمهورية العربية المتحدة:

والخطورة الحقيقية، التي أرعبت البريطانيين وأكثر منهم حكام السلطنات في جنوب اليمن، تمثلت في إعلان حكومة الإمام أحمد في مارس ١٩٥٨م، ارتباطها بالجمهورية العربية المتحدة[١]، التي قامت في فبراير من تلك السنة، في اتفاقية شملت عدة جوانب من بينها الجانب العسكري، وكما كان الإمام يعلق الآمال على ذلك الارتباط في تقوية موقفه السياسي والعسكري في نزاعه المستمر مع البريطانيين وسلاطين المحميات في الجنوب، فقد كان حكام الجنوب يخشون مخاطره، لا سيما وأن حكومة الإمام أحمد قد أفصحت عن نواياها تجاه الجنوب، منذ الوهلة الأولى لذلك الارتباط، فقد أعرب "البدر" ولي عهد الإمام أحمد في الخطاب الذي ألقاه في القاهرة في تلك المناسبة عن الأمل في أن يؤدي دخول بلاده في اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة إلى تحرير جنوب اليمن[٢].

وهكذا أدى دخول المملكة المتوكلية اليمنية في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في مارس ١٩٥٨م، إضافة إلى الأوضاع الداخلية المضطربة التي كانت تعيشها المحميات، إلى دفع السلاطين والأمراء في المحمية الغربية إلى إعادة

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, P. 60.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, P51-52.

النظر في مسألة إقامة الاتحاد الفيدرالي، الذي بدا لهم، في تلك الظروف الصعبة، وكأنه الحل السحري الذي يمكن له أن يزيح عنهم كل تلك المخاطر، وعليه تقدم ثلاثة من كبار حكام المحمية الغربية هم: **حسين الهبيلي** شريف بيحان، **وصالح بن حسن** سلطان العواذل، **وأحمد بن عبدالله الفضلي** نائب السلطان الفضلي، بطلب رسمي للحاكم البريطاني في عدن في نهاية مارس **١٩٥٨**م، عبروا فيه عن رغبتهم في الدخول في مفاوضات جديدة وجدية حول إقامة الاتحاد(١).

وفيما يبدو فقد كان خوف هؤلاء الحكام على مستقبلهم السياسي، لم يدفعهم للاستعداد للتفاوض حول الاتحاد فحسب، بل ولقبوله بأي صورة كانت، ولا يوجد شك كبير في أن شريف بيحان كان أكثر الحكام حماسةً واندفاعًا لقيام الاتحاد، ليس بسبب كثرة الحوادث التي كانت تشهدها حدود إمارته مع دولة الإمام، والتي جعلته أكثرهم ارتباطًا بالبريطانيين فحسب، بل ولنزعته إلى القيادة، التي شجعه عليها اعتماد البريطانيين من قبل على الأشراف في قيادة دول عربية مستحدثة مثل الأردن والعراق، وكذلك خلافهم مع منافسه سلطان لحج، ولذلك لعب دورًا رئيسًا في إقناع نظرائه الحكام الآخرين بأهمية الاتحاد في ضمان مستقبلهم السياسي، وحماية دولهم من أي اعتداءات أو تهديدات يقوم بها الإمام بدعم من بعض الدول العربية.

وكان من الواضح أن لدى شريف بيحان قناعة راسخة بعدم توقف التهديدات التي تتعرض لها المحميات في المستقبل، ففي تصريح له مع إحدى صحف عدن قال فيه: إن القاضي **محمد الشامي** (عامل البيضاء) أكد له أن سبب الاعتداءات التي تقوم بها حكومة الإمام على المحميات هو صداقة حكامها لبريطانيا، وأردف القول في ذلك التصريح: " **إن مصر وراء اليمن لأن البلاد العربية تعتقد أن بيحان وسلاطين المحمية أذناب للاستعمار، والحقيقة خلاف ذلك، فالأمراء في**

(١) Records of Yemen, Vol (14), P. 479.

المحميات وشعوبهم، أحرار وأنه ليس لبريطانيا عليهم غير إمدادهم بالعون، بالمشاريع الزراعية، والاقتصادية، والثقافية، والمواصلات"[١].

وكانت المشكلة الحقيقية التي واجهت بريطانيا وأصدقاءها حكام المحميات، هي دخول شمال اليمن في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الرغم من شكليته، وعدم استمراره طويلاً، إلا أنه مكّن العناصر الوطنية في عدن والمحميات من تشديد عدائها لبريطانيا وللسلاطين، وبات في وسع تلك العناصر ألا تتطلع إلى الحكم الرجعي المستبد الذي يمثله الإمام في شمال اليمن، بل إلى الحركة القومية العربية التي كان يقودها جمال عبدالناصر، والتي بدت في عام **١٩٥٨**م وكأنها على وشك ضم الوطن العربي كله - بما في ذلك جنوب اليمن-تحت جناحيها.

وعليه فقد كان هدف حكام المحمية الغربية من قيام الاتحاد، ليس الاتحاد ذاته، وإنما تجاوز ذلك الظرف الذي بيّن لهم أن المشاكل والاضطرابات قد تعم في مناطقهم في أي وقت[٢]. ولعل ما يلفت النظر في سعي حكام المحمية الغربية لإقامة الاتحاد هذه المرة، أنه جاء في وقت بدأت فيه حماسة البريطانيين إلى قيام الاتحاد بالفتور، ليس بسبب فشل محاولاتهم السابقة في ذلك الجانب وحسب، بل وبسبب الإخفاق الذي تعرضوا له في الشرق الأوسط بكامله في تلك المدة، فقبل مدة يسيرة من طلب الحكام الذي سبق ذكره، طلبت الحكومة البريطانية، رأي الخبراء في شؤون المنطقة ومنهم السير "اليك كراكيريد"[٣]، في ما يجب عمله في المحميات على أثر القلاقل التي شهدتها في سنة **١٩٥٧**م، وفشل محاولات جمعها في اتحاد، وكان رأيه: **أن تلك المحميات فقيرة وقاحلة**

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٥٨)، ١٣ يناير، ١٩٥٧م.

(٢) King: imperial Outpost - Aden. P. 61.

(٣) عمل في الأردن وكان مقربًا من الملك عبدالله، ثم انتقل إلى ليبيا مستشارًا للدولة، ثم سكرتيرًا عامًا في عدن، فكسب خبرة في شؤون عدن والمحميات .

وأنها تكلف الخزينة البريطانية مبالغ جسيمة من الأموال لرفع مستواها والدفاع عنها، ولذلك من الأفضل التخلي عنها. غير أن الحكومة البريطانية لم تستحسن هذا الاقتراح، ليس حرصًا على مناطق تلك المحميات التي ربما ستكون فريسة سهلة للإمام، وإنما خوفًا من أن تشجع سيطرة الإمام على تلك المناطق مطامعه بمستعمرة عدن التي لسنا بحاجة إلى تأكيد أهميتها لدى البريطانيين، لا سيما بعد أن أصبحت مصافيها من أهم مصادر التموين بالوقود في العالم[١]. وهكذا كانت أهمية المحميات عند البريطانيين في أنها تمثل خط وقاية لميناء عدن من أي تهديدات أو مطامع محتملة من المناطق اليمنية الداخلية، ولذلك علقوا آمالاً كبيرة على الدور الذي يمكن أن يقوم به (اتحاد المحميات) في القبض على مقاليد أمور تلك المحميات من جهة، وفي وقف تهديدات الإمام من جهة ثانية، وفي مواجهة التيار الوطني والقومي المتنامي في عدن والمحميات من جهة ثالثة.

وعمومًا فقد وجدت مبادرة حكام الإمارات الثلاث (بيحان، الفضلي، العوذلي) بالعودة إلى بحث قيام الاتحاد، ترحيبًا من البريطانيين، الذين ظلوا ينتظرون مثل تلك الخطوة منذ أمد بعيد، إلى أن بدأ يصيبهم اليأس من إمكان نجاحها، فبسبب عدم تفاعل الحكام في الماضي مع المشاريع الاتحادية التي عرضت عليهم بأوقات مختلفة، بدت فكرة وحدة المحميات كلها بعد ١٩٥٦م وكأنها شيء من الماضي، حتى إن حاكم عدن "وليم لوس William Luce" (١٩٥٦-١٩٦١م) بدأ يطرح قبل مبادرة الحكام الثلاثة أن خلق كيان أو كيانين في المحميات لم يعد يخدم كثيرًا المصالح البريطانية، فمن ناحية كان يعتقد أن قيام الاتحاد في المحميات، سيؤدي إلى ضغط شعبي في مستعمرة عدن لانضمامها إلى الاتحاد، ومن ناحية أخرى كان يرى أن البلاد مقبلة على الاستقلال[٢]، مما يعني عدم استمرار النفوذ البريطاني عليها لمدة قادمة طويلة.

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٦١)، ٣ يناير ١٩٥٧م.

(٢) Records of Yemen, Vol 14, P. 493.

وأخيرًا يمكن القول بأن التحول أو التقدم الذي حدث في مواقف حكام المحميات تجاه المشروع الاتحادي، قد قابله تحول آخر في موقف البريطانيين من ذلك المشروع، فبعد حرب السويس في **١٩٥٦**م، التي جرحت كرامة البريطانيين، لم تعد بريطانيا تفكر في وحدة اليمن الجنوبي في إطار الكومنولث، بل فضلت تقديمها كدولة عربية مستقلة، ولها علاقات تعاهديه مع بريطانيا، حتى تبدو منسجمة مع التطلعات العربية، وتستطيع أن تباشر ما كان مرسومًا لها من دور، ولذلك عدلت الإدارة البريطانية في عدن، صيغة المقترحات الاتحادية السابقة حتى تتماشى مع ذلك النهج السياسي الجديد.

مباحثات قيام الاتحاد:

لم تمض إلا أيام قليلة على الطلب الذي تقدم به الحكام الثلاثة إلى حاكم عدن في نهاية مارس **١٩٥٨**م، حتى انطلقت المفاوضات بين هؤلاء الحكام والإدارة البريطانية في عدن حول قيام الاتحاد، وبالنظر إلى المفاوضات التي كانت تتم حول المشاريع الاتحادية السابقه، فإن المفاوضات هذه المرة، كان لها ما يميزها، فمن جهة تميزت بقلة العدد، ثلاثة من حكام المحميات هم: شريف بيحان **حسن الهبيلي**، والسلطان العوذلي **صالح بن حسين**، ونائب السلطان الفضلي **أحمد بن عبدالله**، وعن الجانب البريطاني: حاكم عدن "وليم لوس William Luce" والمعتمد البريطاني في المحمية الغربية " تريفاسكيس Trevaskis "، ومن جهة أخرى تميزت بالثقة والجدية.

وفي كل الأحوال فالمفاوضات حققت تقدمًا مذهلاً، لم يكن يتوقعه البريطانيون، وحسب رغبة الحكام الثلاثة، ظلت نتائج تلك المفاوضات طي الكتمان والسرية، فقد طلبوا من البريطانيين ألا يتم تسريب تفاصيل تلك المفاوضات، وألا يتم إصدار أي تصريح رسمي بخصوص الاتحاد، إلا بعد استكمال كل الاستعدادات اللازمة لقيامه، وفضلوا أن يكون مثل ذلك التصريح قبل حوالى أسبوع من أن يصبح الاتحاد ساري المفعول. وعلى حد تبرير هؤلاء

الحكام، فإن الإعلان عن أي تقدم في مفاوضات قيام الاتحاد، ينطوي على تكلفة ومخاطر، فمن جهة سيعرض المشروع لمزيد من المحاربة والمتاعب، ومن جهة أخرى سيعرض الحكام أنفسهم إلى وابل من الانتقادات والإساءات العنيفة من إذاعتي القاهرة وصنعاء، وستكون دولهم هدفًا للاعتداءات والقلاقل من القوى المعادية، ولذلك كانوا يرون أنه كلما كانت المدة أقصر بين الإعلان عن الاتحاد، وموعد التأسيس كان ذلك أفضل، وعمومًا فقد تفهم البريطانيون تلك المبررات، ووافقوا الحكام على طلبهم(١).

وهكذا فقد كانت رغبة الحكام الشديدة في قيام الاتحاد، عاملاً أساسيًا في تجاوز نقاط الخلاف، فلم يتوقفوا كثيرًا عند معظم التفاصيل التي تخص مشروع الاتحاد أو مؤسساته، وحسب رأي المعتمد البريطاني للمحمية الغربية في أحد تقاريره السرية عن سير المفاوضات: "**إن الأحداث الحالية قد جعلت الحكام الأكثر صداقة لنا والأكثر معارضة لليمن يتغلبون على المنافسات والغيرة المتبادلة ويتفقون فيما بينهم على إنشاء الاتحاد**"(٢).

ومع أن الحكام المتفاوضين على قيام الاتحاد، كانوا يدّعون في تصريحاتهم العامة أن هناك أسبابًا كثيرة تدفعهم إلى قبول الوحدة، من بينها تقديم مستقبل أفضل لرعاياهم، وتهيئة الطريق إلى الاستقلال، لكن في الحقيقة فقد كان هدفهم الأساس من وراء موافقتهم على قيام الاتحاد، حسب ما اقروه بأنفسهم لحاكم عدن في أثناء تلك المفاوضات المغلقة، هو الدفاع عن إماراتهم من أي عدوان محتمل تشنه عليها حكومة الإمام(٣)، ولذلك لا غرابة في أن المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، أخذت معظم وقت تلك المفاوضات، فقد كان حكام المحميات يتطلعون من خلال قيام الاتحاد، إلى الحصول على عون

(١) Records of Yemen, Vol (14), P. 479.
(٢) Ibid, P. 489.
(٣) Ibid, P. 489.

مالي وعسكري كبير من بريطانيا يستطيعون به السيطرة على سكان مناطقهم، حتى لا ينجروا خلف التيارات السياسية المعارضة لحكمهم، ولذلك ألح هؤلاء الحكام على ضرورة تعهد الحكومة البريطانية كتابيًا بحماية الاتحاد ودعمه، وأظهروا رغبة شديدة منذ بداية المفاوضات في معرفة المزيد من المعلومات حول حجم المساعدات التي ستقدمها الحكومة البريطانية للاتحاد الجديد(١)، فقد أرادوا من الاتحاد أن يشكل قوة كافية قادرة، ليس على التعامل مع التهديدات الخارجية فحسب، بل وعلى تعزيز الأمن والاستقرار في الولايات التي ستكون أعضاء في الاتحاد، وكما برروا ذلك بأنفسهم، فقد كان المال الكافي ضروريًا لهم في كسب التأييد الداخلي، وفي تلبية حاجة الاتحاد من منشآت وإدارة وخدمات، حتى يعطي انطباعًا بأنه يشكل حكومة حقيقية شكلاً ومضمونًا(٢).

ودهش البريطانيون عندما اكتشفوا في لقائهم الأول مع الحكام الثلاثة، تبدلاً كبيرًا في مواقفهم حول صلة الاتحاد بالحكومة البريطانية، ففي المفاوضات الاتحادية التي كانت تتم في السابق، كان الحكام يلحون على ألا تتضمن وثائق الاتحاد (الدستور أو الاتفاقية مع بريطانيا) ما يشير إلى إرشاد الحكومة البريطانية أو إشرافها على ذلك الاتحاد، حتى لا يبدو حكامه وكأنهم ذيول للاستعمار، لكن هذه المرة أصروا على أن يكون هناك نص صريح يشير إلى التزام الحكومة البريطانية بالدفاع عن الاتحاد، ضمانًا لهم من عدم شعور البريطانيين بالمسئولية في حالة حدوث أي أعمال معادية للاتحاد في المستقبل(٣).

ومهما يكن من أمر، فقد استمرت المفاوضات بين الحكام الثلاثة

---

(١) Records of Yemen, Vol, 14, P. 514.
(٢) Ibid, , P. 481.
(٣) Ibid, P. 480.

والبريطانيين عدة أسابيع في عدن، وشملت تقريبًا جميع النواحي والاختصاصات والمؤسسات التي تتعلق بالاتحاد، وعلى الرغم من توقف تلك المفاوضات عند بعض النقاط لبعض الوقت، إلا أن المفاوضات بشكل عام كانت تتقدم بسرعة من مرحلة إلى أخرى، وبسبب رضا الحكام عن النتائج التي كانت تحققها المفاوضات، وطريقة إدارة الحاكم البريطاني "**وليم لوس**" لها، أرسلوا خطابًا إلى وزير المستعمرات البريطاني في ١١ مايو ١٩٥٨م، طلبوا فيه تجديد مهمة لـ "**وليم لوس**" كحاكم لعدن، خوفًا من وصول حاكم آخر لا يفي بالتعهدات السابقة: " **إننا نطلب من معاليكم بإلحاح أن تبقوا السر وليم لوس خمس سنوات أخرى حتى نتمكن من تنفيذ كل مشاريع البلاد، والأمور التي بدأنا السير عليها وخاصة اتحاد حكومة جنوبنا** "(١).

والحقيقة فإن رغبة الحكام الثلاثة في إقامة الاتحاد، لم تكن وحدها التي حققت ذلك التقدم السريع والمفاجئ في المفاوضات، بل كان هناك دور فاعل للإدارة البريطانية في عدن، ممثلة بالحاكم العام "**وليم لوس**"، والمعتمد في المحمية الغربية "**تريفاسكس**" في تحقيق ذلك التقدم، إذ كان لهما دور كبير في إدارة المفاوضات في عدن، وفي إقناع الحكومة البريطانية بدعم المشروع الاتحادي، فالصعوبات التي اعترضت ذلك المشروع الاتحادي في الماضي، وكذلك الانتكاسات التي منيت بها السياسة البريطانية في منتصف الخمسينيات في الشرق الأوسط، وأماكن أخرى من العالم، دفعت بريطانيا إلى التشاؤم، وإلى تجنب أي تورط جديد، وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك من يعارض بقوة داخل الحكومة البريطانية لأسباب أخرى قيام الاتحاد في جنوب اليمن، فهناك من كان يعتقد أن قيام الاتحاد في المحمية الغربية سيدفع إلى ظهور ضغط شعبي وسياسي في مستعمرة عدن بهدف الانضمام إليه، وعندها سيكون موقف البريطانيين صعبًا للغاية، فمعارضة ضم عدن للاتحاد ستولد لهم متاعب كبيرة،

(١) Ibid, P. 478.

والموافقة ستحرمهم من السيادة على المستعمرة[١]، وهناك من كان يعترض على قيام الاتحاد لأسباب مالية، إذ إن أراضي المحميات قاحلة ولا تملك موارد كافية لتمويل مشاريع وخدمات الاتحاد مما يعني مزيدًا من الالتزامات المالية على الحكومة البريطانية[٢]، فالمحميات تكلف خزانة الحكومة البريطانية حوالى ثلاثة ملايين جنيه إسترليني سنويًا[٣]، وعند قيام الاتحاد سيرتفع ذلك الرقم لتغطية الالتزامات المتفق عليها، لتسيير أعمال الاتحاد.

بيد أن التقارير التي كان يبعث بها حاكم عدن والمعتمد في المحمية الغربية، أضعفت تلك الاعتراضات، وصاغت مبررات قوية لتحفيز الحكومة البريطانية على تبني قيام الاتحاد، أبرزها أن الاتحاد سيوفر تسهيلات عسكرية للحكومة البريطانية بصورة أفضل من ماهي عليها الآن في مستعمرة عدن[٤]، وأنه من خلال تقوية القوات العسكرية الخاصة بالاتحاد، ستقلل من الاعتماد على القوات البريطانية في الدفاع ليس على المحمية وحدها، بل وعلى مستعمرة عدن[٥].

كما أوضحت التقارير التي كانت تصل إلى الحكومة البريطانية من عدن، أن السيادة على مستعمرة عدن ستكون صعبة إذا عارض البريطانيون قيام الاتحاد، وفي حال افتراض دخول عدن إلى ذلك الاتحاد الذي سيساعد البريطانيون على إقامته، فإن هناك أملاً للحكومة البريطانية في الاحتفاظ بالتسهيلات في الاتحاد بشكل عام بما فيها عدن، من خلال نصوص الاتفاقية التي تحدد العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا، لكن تلك التسهيلات ستكون مستحيلة إذا لم يساعد البريطانيون على إقامة الاتحاد، وتم طردهم بالقوة من عدن من خلال النشاط المتزايد للحركة الوطنية المدعومة من القاهرة، وأن الأمر سيكون أكثر صعوبة

---

(١) Records of Yemen, VOL 14, PP. 495-496.
(٢) King: imperial Outpost-Aden. P. 62.
(٣) Records of Yemen, op. cit, P. 496.
(٤) Ibid, P. 496.
(٥) Ibid, P. 483.

وكلفة مالية إذا حاول البريطانيون الاحتفاظ بعدن بالقوة، وأوضحت كذلك تلك التقارير التي كانت تصل لندن من عدن أن البريطانيين إذا فشلوا في الاستجابة لمطالب أصدقائهم حكام المحميات في إقامة الاتحاد، فإن هؤلاء الحكام سوف يكونون مجبرين على التفاهم مع حكومة الإمام أو حكومة القاهرة كما بدأ يفعل سلطان لحج(١).

واستنادًا إلى تلك المبررات، طلب حاكم عدن العام "وليم لوس" من حكومته الموافقة على أن يخبر حكام المحميات بتأييدها قيام الاتحاد، وموافقتها على كل النتائج التي تم التوصل إليها في المفاوضات التي جرت في عدن بين البريطانيين وهؤلاء الحكام، و كذلك التزامها بتقديم الدعم والمساعدة المالية والعسكرية لذلك الاتحاد(٢)، ولم تتردد الحكومة البريطانية في الموافقة على طلب حاكم عدن، وأكثر من ذلك وجهت دعوة لهؤلاء الحكام لزيارة لندن، ومقابلة وزير المستعمرات في نهاية يونيو **١٩٥٨**م لبحث المسائل والنقاط التي رحلتها مفاوضات عدن، مثل حجم المساعدات المالية التي ستدفعها بريطانيا للاتحاد(٣).

وكان التقدم في المفاوضات قد شجع الحكام الثلاثة المشاركين فيها (شريف بيحان، والسلطان الفضلي، والسلطان العوذلي) على دعوة نظرائهم حكام السلطنات والإمارات الأخرى للانضمام إليهم، وكان الرد إيجابيًا من بعضهم مثل شيخ مشيخة **الشعيب**، ومجلس **دثينة**، وأمير **الضالع**(٤)، الذي كان أسرعهم اندفاعًا للانضمام إلى تلك المفاوضات، بسبب القلاقل والتمردات المستمرة في أراضيه، فأصبح بذلك الحاكم الرابع من حكام المحمية الغربية، السائرين بركب الاتحاد، وبعد ذلك بقليل انضم إلى طاولة التفاوض الحاكم

---

(١) Records of Yemen, , Vol. 14, P. 496.

(٢) Ibid, p. 497.

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P. 60.

(٤) Ibid, P. 479.

الخامس، شيخ مشيخة **العوالق العليا**، وفي وقت لاحق التحقت بها سلطنة **يافع السفلى**.

واختلف الأمر مع السطلنات والمشيخات الأخرى في المحمية الغربية، فمن جهة كان بعضها لا يعاني تهديدًا مباشرًا من حكومة الإمام لعدم وجود حدود مشتركة معها، مثل سلطنة **العوالق السفلى**، ومشيخة **العقارب**، أو بسبب مواقف حكامها غير الودية مع البريطانيين مثل: مشيخة **العلوي** وبعض مشيخات **يافع العليا**، ولذلك لم تبد تلك المشيخات استعدادها في تلك المدة للدخول في الاتحاد الذي تحوم حوله كثير من الاتهامات والشكوك، ومن جهة أخرى كان معظم تلك المشيخات لا تتميز بأهمية كبيرة على مستوى المحمية الغربية، بسبب فقرها وتخلفها وصغر مساحاتها، ولذلك لم يهتم البريطانيون أو الحكام المتفاوضون كثيرًا في محاولات جر زعمائها إلى طاولة المفاوضات.

غير أن المشكلة الحقيقية التي واجهت مشروع الاتحاد وقللت من أهمية النجاحات التي كانت تحرزها المفاوضات، هي معارضة سلطان لحج **علي عبد الكريم** لذلك المشروع وتشكيكه بمضمونه وأهدافه[١]، وقد تمثلت خطورة معارضته في أمرين:

الأول - في الأهمية الخاصة التي تتمتع بها سلطنة لحج بين سلطنات المحمية الغربية ومشيخاتها، بوصفها أكبر مساحة وأكثر تطورًا، فضلاً عن أهمية موقعها بالنسبة لمستعمرة عدن حيث تحيط بها من معظم الجهات البرية.

الثاني - تمثل في خطورة البعد السياسي للتقارب الذي حدث بين مواقف سلطان لحج الذي كان يطمح لزعامة الجنوب، وقيادة الرابطة التي كانت تحمل مشروعًا لوحدة الجنوب لا يتفق مع المشروع البريطاني، وتتبنى أفكارًا وأهدافًا سياسية ذات نزعة قومية قريبة من القاهرة.

---

(١) King: imperial Outpost-Aden. P. 60.

ومع أن البريطانيين ظلوا لمدة من الزمن على أمل في أن السلطان علي عبد الكريم، الذي كان يسعى إلى الزعامة في الجنوب، حسب تصورهم، سيتراجع عن موقفه المعارض للاتحاد، عندما يلاحظ تصميم بقية الحكام على إقامته، بمشاركة سلطنته أو بدونها، كما راهنوا من جهة أخرى على الضغط الذي توقعوا أن يمارسه الرأي العام في لحج لإجبار سلطانها على الانضمام إلى المسيرة الاتحادية[١]، غير أن تلك الآمال والتوقعات البريطانية تبددت مع مرور الوقت، إذ ظل سلطان لحج ثابتًا بعناد في موقفه المساند للرابطة والمعارض لقيام الاتحاد.

وعودة إلى محادثات المشروع الاتحادي، فقد توجه الحكام الخمسة المشاركون فيها وهم: **شريف بيحان**، و**السلطان العوذلي**، و**نائب سلطان الفضلي**، و**أمير الضالع**، و**شيخ العوالق** العليا إلى لندن لمقابلة وزير المستعمرات "لنوكس بويد Lennx Boyd" ومعهم كذلك حاكم عدن والمعتمد في المحمية الغربية وبعض المختصين الممثلين للجانب البريطاني، واستمرت الزيارة من بداية يوليو **١٩٥٨**م حتى منتصفه، وحسب ما دلت النتائج فقد كانت المفاوضات في لندن تمضي دون صعوبات حقيقية، وركزت في معظمها على تحديد أرقام المساعدات المالية البريطانية للاتحاد، وتفصيل تلك المساعدات على أبواب ومجالات ومُدد زمنية محدودة[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن شريف بيحان **حسين الهبيلي** الذي كان يعد أبرز الحكام الخمسة، كان قد أبدى تفاؤله بنتائج تلك الزيارة منذ البداية، ففي التصريح الذي أدلى به لوكالة الأنباء العربية في لندن، امتدح موقف الحكومة البريطانية من المحادثات بقوله: " **كان الحكام يعرضون خططهم الخاصة دون أن تضع الحكومة البريطانية العراقيل أمامهم** "[٣].

---

(١) Records of Yemen, Vol 14, P. 494.

(٢) Ibid, P. 514.

(٣) اليقظة: العدد (١٤٩)، ٣ يوليو ١٩٥٨م.

وفي تلك الأثناء ألقت الأحداث التي شهدها العراق في ذلك الشهر بظلها على مفاوضات لندن، فالإطاحة بنظام الحكم الملكي الموالي لبريطانيا في ١٤ يوليو ١٩٥٨م، وإعدام رموزه على يد قادة الجيش العراقي، الذين قاموا بالثورة، شكل صدمة عنيفة لحكام الجنوب الذين كانوا يتفاوضون على قيام الاتحاد في لندن وأضعف معنوياتهم وثقتهم في المستقبل إلى أقصى الحدود، فالقدرة البريطانية التي كانوا يراهنون عليها في حماية سلطاتهم، تبين أنها عاجزة عن فعل ذلك مع أصدقائها المخلصين في أماكن عديدة من العالم، في وقت كانت فيه تتضاعف مخاطر تأثير الثورة المصرية على الأنظمة العربية التقليدية المرتبطة بالبريطانيين، أو بالغرب بشكل عام، ولم يخفِ حينها هؤلاء الحكام خشيتهم من تراجع النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، على أثر تلك الأحداث والتحولات الثورية الخطرة، التي بثت الخوف والهلع في نفوسهم، والتي دفعتهم إلى الاعتراف بمرارة للبريطانيين - في أثناء تلك المفاوضات التي شهدتها لندن - بأن **مصر تقود شعوبهم إلى جهة غير معلومة**(١).

وفي اليوم التالي لأحداث العراق (١٥يوليو) عقد اجتماع في لندن بين وزير المستعمرات البريطاني وخمسة من المختصين البريطانيين من بينهم "برنارد رايلي" الحاكم السابق في عدن، وحكام المحمية الغربية الخمسة، فحاول الوزير البريطاني رفع معنويات الحكام والتقليل من تأثير أحداث العراق بشكل خاص والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام على مستقبل السياسة البريطانية، فقال: " **صحيح أن تلك الأحداث كانت كارثة لأصدقائنا وسببت لنا خرابًا، لكننا لا نخافها، وهي في الوقت نفسه بينت لنا أهمية ما نقوم به، وأؤكد لكم أنه لا توجد عند البريطانيين أي نية للانسحاب أو التخلي عن دورهم في منطقة الشرق الأوسط** "(٢).

---

(١) Records of Yemen, VOL. 14, P. 494.

(٢) Ibid, P. 514.

وعمومًا فقد كان خوف الأطراف المتفاوضة في لندن من المخاطر والتهديدات التي أتت بها ثورة العراق، عاملاً مساعدًا لها في سرعة التوصل إلى حلول للمسائل التي لم تفلح المفاوضات السابقة في عدن في وضع حلول لها، فقد أعلن الوزير البريطاني في اجتماعه بحكام المحمية الغربية في اليوم الثاني من الثورة، أن الحكومة البريطانية قبلت الاتحاد المقترح وهي ترغب بقوة في مساندته، وأن الجميع متفقون تقريبًا على كل أوجه المشكلة، وعرض على الحكام أرقامًا للمساعدات المالية التي تعهدت الحكومة البريطانية بدفعها للاتحاد، وعبر عن أمله في أن تكون تلك الأرقام جذابة لهم، وطلب منهم مناقشتها مع بعضهم البعض إن أرادوا، وقال: " **ربما نواجه صعوبات جديدة مع مشاكل جديدة... وآمل أن يقبل أصدقاؤنا العرض المالي كما هو**"[١].

وانسحب الحكام الخمسة من القاعة للتشاور في الرد على ذلك العرض، ثم عادوا إليها بعد وقت قصير، وتقدمهم شريف بيحان، ليعلن بالنيابة عن زملائه، بأنهم يقفون إلى جانب الحكومة البريطانية وأنهم على استعداد للتضحية من أجلها ومساندتها ضد أي تهديدات تتعرض لها، وأنهم يرون أن من واجبهم القول إنهم جميعًا متفقون حول قبول أرقام المساعدة البريطانية المقدمة إليهم أو أي رقم آخر أعلى أو أدنى من ذلك الرقم، وأن المهم بالنسبة إليهم شعور السكان في الجنوب أن حكومة بريطانيا تقف وراء الاتحاد[٢].

وفي نهاية الاجتماع طلب الوزير البريطاني من الحكام رأيهم فيما يمكن قوله للصحافة بعد ذلك الاجتماع، لأنه يعرف رغبتهم في عدم إعطاء أي تفاصيل عن خطة الاتحاد إلا قبل موعد التأسيس بقليل، وقال لهم: إنه يرى أن من الحكمة إصدار تصريح عن طبيعة الزيارة التي قاموا بها إلى لندن ونتائجها، وبعد مناقشات قصيرة تم الاتفاق على بنود التصريح الصحفي الذي سيعلن في نهاية

---

(١) Records of Yemen, VOL. 14, p. 515.

(٢) Ibid, P. 515.

الزيارة، وفيما يبدو فقد شجع ذلك النقاش شريف بيحان على الكشف عن رغبته في معرفة رأي الوزير البريطاني فيما يمكن أن يقوله هو وزملاؤه الحكام في ردهم على أسئلة الصحافة لا سيما حول المساعدة المالية، وكذلك حول أحداث العراق، فرد عليه: " **بإمكانكم القول فيما يخص أحداث العراق بأن تلك الأحداث قد أكدت أهمية الصداقة القوية بين حكام الجنوب وبريطانيا** "، وحول المساعدة المالية قال: " **بإمكانكم القول إنكم اتفقتوا مع البريطانيين على المسائل العسكرية والمالية للاتحاد، وليس أكثر ولا أقل**"[١].

وعلى أية حال فقد صدر إعلان رسمي عن وزارة المستعمرات البريطانية في **١٦** يوليو **١٩٥٨**م، رحبت فيه بمقترحات حكام المحميات البريطانية في جنوب اليمن الخاصة بإقامة الاتحاد الفيدرالي، ووعدت باسم الحكومة البريطانية ببذل مساعدات عسكرية واقتصادية عند قيام الاتحاد[٢]، وبناء على ذلك بدأ إعداد مسودة دستور الاتحاد في عدن بين الحاكم البريطاني "وليم لوس" وزعماء السلطنات والمشيخات والإمارات المؤسسة للاتحاد، التي شملت كذلك سلطنة يافع السفلى[٣]، وحاولت السلطات البريطانية ضمان نجاح المشروع الاتحادي الذي يسير بجدية هذه المرة بالقيام بسلسلة من الإجراءات التي رأت أنها تمهيد ضروري لقيام الاتحاد.

الإجراءات البريطانية ضد المعارضين لمشروع الاتحاد:

لقد انبثق مفهومان متصارعان لدولة (الجنوب العربي) بين الأطراف التي كانت تسعى لقيامها:

المفهوم الأول – مع قيام دولة في المحمية الغربية، ترتبط بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وطيدة مع بريطانيا، ويمكنها في المستقبل أن تضم الأجزاء

(١) Records of Yemen, VOL. 14, PP. 516-517.
(٢) اليقظة: العدد (١٦١)، ١٧ يوليو ١٩٥٨م.
(٣) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 59-60.

الأخرى في الجنوب (عدن والمحمية الشرقية) وقد دعم هذا المفهوم حكام المحميات الأكثر ولاء لبريطانيا والماضون في محادثات قيام اتحاد المحمية الغربية.

والمفهوم **الثاني** - مع قيام دولة كاملة السيادة على جميع أجزاء الجنوب، يكون لها ارتباط وثيق بالدول العربية لا سيما مصر(١)، وتبنى هذا المفهوم حزب الرابطة الذي كان يطمح في قيادة العمل السياسي في تلك الدولة، والسلاطين الذين كانت لهم نزعات قومية، والذين كانوا يأملون زعامة تلك الدولة مثل علي عبد الكريم العبدلي، ومحمد عيدروس العفيفي، ومحمد أبو بكر بن فريد العولقي(٢).

وكان محمد علي الجفري زعيم الرابطة وإخوانه قد لعبوا دورًا كبيرًا في التأثير على السلاطين الذين سبق ذكرهم، وحولوا "الحوطة" عاصمة سلطنة لحج، إلى مركز لنشاط الرابطة السياسي، مستفيدين من دعم السلطان علي عبد الكريم الذي كانت تدفعه الخصومة مع البريطانيين إلى مزيد من الاقتراب منهم، واعتقد البريطانيون في عدن، أن الرابطة وبعض الحكام المعارضين لهم كانوا مسئولين عن التفجيرات التي شهدتها عدن في مارس وإبريل ومايو **١٩٥٨**م، و عن توزيع المنشورات التي كانت تحرِّض على قتل الموظفين البريطانيين، والتي دعت أفراد الحرس الحكومي والأمن إلى العصيان والتمرد(٣).

وحاول البريطانيون في بداية الأمر، إقناع السلطان علي عبد الكريم بالعدول عن معارضته لقيام الاتحاد، وعن مساندته للرابطة، وبعد فشلهم في تحقيق تلك

---

(١) Records of Yemen, op. cit, PP. 53-54.

(٢) د. صالح علي باصرة: مفهوم الوحدة اليمنية في بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ ٢٣-٢٥/ ٩/ ١٩٨٩م، جامعة عدن، ص٢٢٨ .

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P. 54.

الغاية، صمموا على تحطيم مقاومة خصوم الاتحاد بوسائل أخرى، لتمهيد الطريق أمام قيام الاتحاد الفيدرالي، فالنجاحات التي كانت تحرزها المفاوضات المتعلقة بقيامه، رسمت في أذهان البريطانيين آمالاً كبيرة لمستقبل مصالحهم ونفوذهم في المنطقة، بعد تراجعهم المهين في أماكن كثيرة في الشرق الأوسط، ولذلك حاولوا أن يتمسكوا بها بكل قوة، ولا ريب في أن تعهد الحكومة البريطانية للحكام الذين زاروا لندن في النصف الأول من شهر يوليو **١٩٥٨م**[١]، بعمل كل ما بوسعها لترى الاتحاد ناجحًا وقويًا كان يؤكد ذلك التفسير.

وهكذا، ففي الوقت الذي أخذت تتهيأ فيه الفرصة لقيام الاتحاد، كان النشاط المعادي للسياسة البريطانية ومشروع الاتحاد في لحج ويافع السفلى والعوالق يهدد مستقبل ذلك المشروع الاتحادي، وخوفًا من أن تتسع وتقوى شوكة ذلك النشاط المعادي، ولكي يكون هؤلاء المعارضون عبرة لغيرهم، قرر البريطانيون مواجهته والقضاء عليه بالقوة، وكان من المتوقع أن تكون خطوتهم الأولى في تلك المواجهة، مع "الرابطة" في لحج، إذ شعر البريطانيون وعدد من حكام المحميات وحتى بعض السياسيين في عدن، أنها وصلت بنشاطها المعارض نقطة أصبحت تشكل فيها تهديدًا خطرًا للأمن داخل المحميات وعدن، فرؤية "الرابطة" لدولة "**الجنوب العربي**" التي كانت تقول "**لا اتحاد بدون عدن**" جعلها تصطدم بتيار الجمعية العدنية، الذي شارك في تحريض البريطانيين ضد "الرابطة"، وتحالف معهم في محاولة العمل على سحقها[٢].

وعلى أية حال فقد أمر حاكم عدن "وليم لوس" في إبريل **١٩٥٨م** بإلقاء القبض على **محمد علي الجفري**، وأخويه **عبدالله وعلوي**، فتقدمت إلى "الحوطة" عاصمة لحج قوة عسكرية بريطانية مكونة من حوالى أربعة آلاف جندي، تساندهم

---

(١) Records of Yemen, op. cit, P. 516.

(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، منشورات العصرالحديث، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٥٩.

الدبابات والعربات المصفحة، فاحتلتها، وحاصرت قصر السلطان ثم توجهت إلى عدة قرى أخرى داخل لحج[١]، غير أن محمد علي الجفري تمكن من الخروج من لحج إلى شمال اليمن، في حين كان أخوه علوي قد ذهب إلى العوالق العليا، والوحيد الذي وقع في قبضة القوات البريطانية كان عبدالله مدير التعليم في لحج، الذي ظل بعد ذلك منفيًا في جزيرة سقطرى لمدة ستة أشهر[٢].

ومن المرجح أن السلطان علي عبد الكريم الذي لم يبد أي مرونة في تعامله مع البريطانيين لم يكن يتوقع أن يبلغ بهم الأمر إلى القدوم على مثل تلك الخطوة، فهو مهما كان، كان لا يود أن ينتهي به المطاف إلى التضحية بسلطته، ولذلك ثار غضبه من ذلك التدخل البريطاني السافر في بلاده، وقدم احتجاجًا إلى حاكم عدن، طلب فيه سحب تلك القوات، ولما تجاهل حاكم عدن ذلك الاحتجاج وأصر على بقاء القوات العسكرية في لحج لوقت غير محدد، اتجه السلطان علي عبد الكريم في **٢٣** إبريل إلى لندن، وقدم احتجاجه إلى وزير المستعمرات، وحاول بكل السبل في لندن أن يعيد تصحيح الأمور في لحج، لكنه لم يصل إلى أي نتيجة مع السلطات البريطانية[٣]، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها في خلال الأسابيع العديدة التي مكثها هناك.

وتفاقمت أزمة سلطنة لحج بهروب قائد قواتها العسكرية إلى تعز في يونيو من تلك السنة، وبرفقته حوالى ثلث قواتها العسكرية النظامية وحرسها القبلي، وكذلك معدات ومواد عسكرية من مخازن السلطنة، فاتهم البريطانيون السلطان علي عبد الكريم الذي كان حينها في لندن، بالوقوف وراء تلك العملية[٤]، فكان

---

(١) نجيب أبو عزالدين: المرجع السابق، ص١٦٧.

(٢) عبده حسن الأهدل: الاستقلال الضائع، دارالوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢٥.

Reilly: Aden and the. Yemen, P. 54.

(٣) نجيب أبو عزالدين: المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٤) Reilly: Aden and the Yemen, P. 58.

ذلك مبررًا إضافيًا لدفعهم في يوليو ١٩٥٨م إلى سحب اعترافهم بسلطته على لحج، وأبلغوه رسميًا بذلك القرار في إيطاليا، التي توقف بها بعض الوقت في أثناء عودته من لندن[١]، فما كان أمامه من خيار أفضل من خيار الاتجاه إلى القاهرة التي كانت تقود في ذلك الوقت المقاومة العربية ضد مخططات الغرب في المنطقة، وعند وصوله إليها صرح لوسائل الإعلام قائلا : " **لقد ذهبت إلى لندن وقدمت أربع مذكرات احتجاج إلى وزير المستعمرات، اعترضت فيها على التصرفات البريطانية باحتلال لحج وتفتيش المنازل واعتقال المواطنين، وقلت: إنني لن أخضع ولا أقبل ما يسمونه اتحادًا، ثم فوجئت بعزلي**"[٢].

وخيم التذمر والغضب على سكان لحج بسبب قرار البريطانيين عزل سلطانها، وألقت تلك الحالة بظلها على مرافق السلطنة الرسمية التي لم تطاوع البريطانيين بسهولة، فالمجلس التشريعي للسلطنة الذي تأسس في سنة١٩٥١م، لم يعط شرعية لتلك الإجراءات البريطانية، ووجه عدد من أعضائه رسالة إلى حاكم عدن، أعلنوا فيها تمسكهم بالسلطان علي عبد الكريم[٣]، وظل المجلس يتلكأ في سحب الثقة منه، ونتيجة لتزايد الضغوط البريطانية، وافق أغلب أعضاء ذلك المجلس على تكليف فضل بن علي العبدلي حاكمًا للسلطنة بالوكالة فقط.

ومع مرور الوقت أخذت الأمور تسير لصالح البريطانيين داخل لحج، فتدخلهم المباشر في شؤونها سمح لهم بتعزيز صفوف المطيعين، وفي ممارسة ضغوط كثيرة على المعارضين، ففي ديسمبر ١٩٥٨م، اتخذ مجلس السلطنة قرارًا - بموافقة الأكثرية - يقضي بعزل السلطان علي عبد الكريم وتثبيت فضل بن علي بديلاً عنه[٤]، وعادت سلطنة لحج بتلك الخطوة إلى الحظيرة البريطانية

(١) نجيب أبو عزالدين: المرجع السابق، ص١٦٧.
(٢) اليقظة: العدد (١٨٧)، ١٦ أغسطس ١٩٥٨م.
(٣) Records of Yemen Vol, 13, 1957 - 1958, P. 510-511.
(٤) Reilly: Aden and the Yemen, p. 58.

من جديد، ولكنها بسبب تلك الأزمة تأخرت بعض الوقت في الانضمام إلى المسيرة الاتحادية.

وفي سلطنة يافع السفلى استطاع البريطانيون أن يعيدوا نفوذهم إلى المنطقة الساحلية منها، فعينوا نائبًا عليها بديلا عَن محمد عيدروس، وأعادوا تنظيم إدارتها وتجنيد حرس قبلي جديد بدلاً من الحرس السابق، غير أن محمد عيدروس ظل في الوقت نفسه، يفرض نفوذه على المنطقة الجبلية الوعرة من السلطنة، وظل يحرض أتباعه ضد البريطانيين وضد الموالين لهم، من خلال اللقاءات العامة، وتوزيع المنشورات، التي كانت تسحب على آلة الإستنسل في "القارة". وفضلاً عن ذلك فقد اعتقد البريطانيون أن له يدًا في التفجيرات التي وقعت في مستعمرة عدن في أثناء محادثات الاتحاد في إبريل ومايو **١٩٥٨**م، واتهموا حكومة الإمام أنها قدمت له الدعم والمساعدة، على الرغم من عدم توافر الأدلة التي تثبت ذلك(١).

ونظرًا لطبيعة المنطقة الجبلية الصعبة التي تحصن بها محمد عيدروس، لم يكن هناك مجال أمام البريطانيين، لتجريد حملة عسكرية برية، للقضاء على تمرده كما حدث في لحج، فحاولوا في بداية الأمر إضعاف نشاطه، من خلال تحريض القبائل عليه، إذ أمطرت الطائرات البريطانية قرى تلك القبائل بالمنشورات التي كانت تحذرهم من التعاون معه، وتتهمه بالعمالة لحكومة الإمام، مستغلين في ذلك اختلاف المذهب الديني لأهالي المنطقة عن المذهب الذي يتزعمه الإمام في شمال اليمن، فقد ورد في أحدى تلك المنشورات: " **يا أهالي يافع الكرام لقد قبل محمد عيدروس أن يبيع بلادكم لليمن، وهذا الخبر أذاعته محطة إذاعة صنعاء.. إن غرضه الوحيد هو أن يجعلكم رعايا للزيود** "(٢).

---

(١) Ibid, PP 54-55.

(٢) منشور من إدارة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، موجه إلى أهالي يافع في يونيو ١٩٥٨م، يحذرهم من عواقب التعاون مع محمد عيدروس.

وعندما تبين للبريطانيين عدم جدوى ذلك الأسلوب، شنت طائراتهم العسكرية حملات عديدة على قرى أتباع محمد عيدروس ومنازلهم، بلغت ما بين يونيو وأكتوبر **١٩٥٨**م أكثر من خمس عشرة حملة جوية استخدمت فيها مختلف أنواع القنابل والقذائف، فأدت إلى إحداث أضرار كبيرة في تلك القرى، وإلى تدمير مستودعات محمد عيدروس ومساكنه(١).

وظهرت مشكلة أخرى أمام البريطانيين في أثناء بداية مفاوضات قيام الاتحاد في إبريل **١٩٥٨**م، في إمارة الضالع، حيث اضطربت أوضاعها على نحو خطر، وكالعادة فقد كان لحكومة الإمام يد قوية في دعم زعماء تلك الاضطرابات وتحريضهم، ومنهم الأمير حيدرة ولي عهد الإمارة، الذي اختلف مع والده ونزح إلى شمال اليمن قبل عدة سنوات، والذي كان مصدرًا لأكثر القلاقل التي كانت تشهدها مناطق الضالع والمناطق المجاورة لها، بفعل الهيبة التي كان ما يزال يتمتع بها بين أوساط قبائلها(٢).

وعمومًا فقد كانت الاضطرابات في الضالع شيئًا مألوفًا، غير أن الأمر غير المألوف في هذه المرة، هو المدى الذي طور فيه منتفضو الضالع من قدراتهم التقنية، والذي مكنهم من تحقيق نتائج خطرة ومؤثرة أكثر من تلك التي حققوها في الانتفاضات السابقة، إذ تمكن الأمير حيدرة الذي قاد رجال القبائل المتمردة من **الأزارق**، و**الحميدي**، و**الشعيري**، و**الجحافي**، و**وردفان**، للسيطرة على جبل "جحاف" في أطراف الضالع، في منتصف إبريل **١٩٥٨**م، وتعزز موقفهم في **٢٢** من ذلك الشهر عندما تمكنوا من محاصرة المستشار البريطاني في منطقة "السرير" التي ذهب إليها بغرض التحقق من الوضع في "جحاف".

وعندما فشلت ثلاث محاولات لجيش محمية عدن المرابط في الضالع، في

---

(١) تقريرعن عدد تلك الغارات، وتواريخها، والقرى والمناطق التي استهدفتها، (من أرشيف السلطنة العفيفية في القارة).

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 55-56.

فك الحصار عن المستشار البريطاني، اضطر البريطانيون تجريد حملة عسكرية كبيرة اشتركت فيها سريتان من جنود المشاة البريطانيين إلى جانب قوات جيش محمية عدن، فتمكنت تلك القوة، في ظل مساندة جوية متواصلة من الطائرات البريطانية، من حسم المعركة لصالحها في ٣٠ إبريل، فحررت "السرير" ومعظم "جحاف"، وأرغم في النهاية الأمير حيدرة، وعدد كبير من أتباعه، على الهروب إلى نواحي "قعطبة"[١]، بعد أن ألحقت الطائرات البريطانية خسائر كبيرة بمراكزهم التي استحدثوها في "حجاف"، وكذلك في عدد من المراكز الحدودية التابعة لجنود الإمام التي كانت تقدم لهم التموين والمساعدة، وعلى إثر تلك الإجراءات العسكرية القاسية، التي استعملها البريطانيون ضد القبائل الخارجة عن طوعهم، شهدت الضالع تحسنًا ملحوظًا في أوضاعها الأمنية[٢].

وعمليًا لم تكن العمليات العسكرية وحدها التي شنها البريطانيون على القبائل المتمردة، وعلى الحكام المعارضين هي التي مهدت الطريق لقيام الاتحاد الفيدرالي، بل واتخذوا إلى جانبها، لا سيما بعد التفجيرات التي شهدتها مدينة عدن في منتصف عام ١٩٥٨م، سلسلة من الإجراءات الأخرى، للحد من نشاط القوى السياسية والأفراد المعارضين للمشروع الاتحادي، فقد أعلنوا حالة الطوارئ في عدن في ٢ مايو ١٩٥٨م[٣]، وزجوا بعدد من الرموز المعارضة في السجون بموجب قانون تلك الحالة، وسنوا قانونًا جديدًا للصحافة في عدن، ضيقوا بموجبه الخناق على حرية النشر، وأغلقوا على أساسه الكثير من الصحف التي لاترضيهم[٤]، كما أمروا كذلك بإغلاق فروع حزب الرابطة

---

(١) Harold Ingrams: the Yemen, John Murray, London, 1963, P. 151.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, P. 56.

(٣) Ibid, p. 55.

(٤) قحطان الشعبي: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، ص١٤٠. محمود أحمد العالم: المخطط الاستعماري الحديث في جنوب اليمن، مجلة اليمن الجديد، شهرية، السنة الثانية، العدد (١٢)، يناير ١٩٦٥م، ص٤٢.

في لحج، ويافع السفلى، والفضلي، والعوالق، وأغلقوا كذلك بعض الأندية والجمعيات التي كانت لا تبارك سياستهم في الجنوب ومنها نادي "الشباب الثقافي" في المكلا، وفي الوقت نفسه تعرضت بعض العناصر النشطة في المحميات التي كانت لها مواقف سياسية لا ترضي البريطانيين للسجن أو الأبعاد، مثل مدير المعارف والأشغال والمالية بسلطنة الفضلي، ومدير المعارف والصحة بسلطنة لحج[١].

نتائج المباحثات:

شكلت نتائج مباحثات لندن في يوليو١٩٥٨م، والمباحثات السابقة لها في عدن، الأساس الذي انطلقت منه المفاوضات التي شهدتها عدن في أغسطس وسبتمبر من ذلك العام، بين حكام المحميات والبريطانيين على التفاصيل النهائية لمشروع الاتحاد، والتي توجت بالاتفاق النهائي على مسودتي الدستور الاتحادي ومعاهدة الحماية والصداقة، اللتين رسمتا شكل الاتحاد وتفاصيله، واللتين ظلتا طي الكتمان تمشيًا مع رغبة الحكام الذين حرصوا على عدم الإدلاء بأي تصريح أو تعليق يشير إلى تلك الخطوة التي بلغوها، تجنبًا لردود أفعال القوى المعادية لمشروع الاتحاد.

والحقيقة أن توصل المفاوضات إلى تلك النتيجة لم يكن بالأمر الهيّن، فعلى الرغم من الانسجام والتفاهم الكبير بين المتفاوضين، والحوافز المشتركة التي كانت تدفعهم إلى قيام الاتحاد، إلا أن هناك عدة صعوبات عملية برزت أمام المشروع، وتطلبت جهدًا مضنيًا للتوصل إلى اتفاق حولها، فاسم الاتحاد مثلاً كان من بين المسائل التي اختلفت فيها الآراء وشغلت أكثر من غيرها وقت المفاوضات، وما يلفت النظر في المقترح الذي كان حكام المحميات قد توصلوا إلى اتفاق بشأنه، واعترض عليه البريطانيون، وهو" **اتحاد إمارات**

(١) حزب رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، مكتبة القاهرة، ١٩٦٣م، ص٨٠٧.

الجنوب" ، هو ذلك الغموض الذي تعمدوه في عدم تحديد هوية الجنوب في ذلك الاسم، والذي لاشك في أنه يثير التساؤل، وبسبب أن الوثائق التي بين أيدينا لتلك المدة، لم توضح لنا تبرير الحكام لذلك الغموض، فإن الأمر يصبح مفتوحًا على احتمالات كثيرة، فربما هدفوا من وراء ذلك الغموض ألا يعطوا سلاحًا لأعدائهم الذين يتهمونهم بعدم الاعتراف بالهوية اليمنية للجنوب، التي تبناها في ذلك الوقت معظم أطراف الحركة السياسية والعمالية في عدن، وألا يعطوهم في الوقت نفسه إقرارًا بذلك، وربما كان ذلك الغموض، غير مقصود، فالهوية سواء كانت يمنية أم عربية، لا تهم أصلاً هؤلاء الحكام، فالقوى الوطنية أو القومية التي تبنت مثل تلك الشعارات كانت جميعها قوى معادية في نظرهم.

والمثير للدهشة، هو أنه في الوقت الذي تجاهل فيه حكام المحميات، الهوية القومية للاتحاد، ألحت فيه وزارة الخارجية البريطانية على حاكم عدن، على اختيار عنوان للاتحاد يشير إلى هويته العربية، حتى لا يبدو في معزل عن موجة المد السياسي للحركة الوطنية والقومية التي كان يشهدها العالم العربي في تلك المدة، ولذلك طلب حاكم عدن من الحكام المتفاوضين الموافقة على تعديل مقترحهم لاسم الاتحاد بحيث يكون "**اتحاد إمارات الجنوب العربي**"[(١)]، وعلى ما يبدو، فقد قصد البريطانيون من وراء ذلك الاسم تحقق هدفين رئيسين:

الأول - تأكيد هوية الاتحاد العربية، لأسباب دعائية، كي تتماشى مع مشاعر الاعتزاز بالعروبة التي كانت تعم المنطقة.

و**الثاني** - تأكيد عدم الاعتراف بهوية الجنوب اليمنية التي كان يقرها الإمام، وأطراف وقوى سياسية و وطنية عديدة.

وكان اختيار عاصمة الاتحاد كذلك، من المسائل التي استهلكت وقتًا

(١) Records of Yemen, Vol, 14, P.496.

طويلاً من النقاش، فإنشاء عاصمة اتحادية في مناطق المحميات أمر يحتمل، لاعتبارات عملية، عدة صعوبات، وزادت حدة تلك المعضلة عندما تخلفت سلطنة لحج، للأسباب المذكورة سابقًا، عن الالتحاق بالمفاوضات الاتحادية إذ كانت عاصمتها المرشحة الأقوى لاحتضان المركز الاتحادي نظرًا لعدة أسباب أهمها قربها من مدينة عدن.

وحاول المتفاوضون طرح عدة أفكار لحل مشكلة العاصمة الاتحادية، كانت أبرزها فكرة إقامتها في منطقة "العلم" في الطرف الغربي لسلطنة الفضلي الملامس لحدود مستعمرة عدن، لكن بعد دراسة ذلك المقترح الذي حظي بالاهتمام، تبين للمختصين مدى صعوبة إقامة العاصمة الاتحادية في ظروف تلك البيئة الصحراوية المعزولة والقاحلة، ولذلك قرر الحكام في الأخير أن تكون العاصمة الاتحادية في إطار مستعمرة عدن، على الرغم من إدراكهم أنهم سيكونون عرضة لانتقادات واسعة، وعدهم ذيولاً لـ "الإمبريالية" لوضع عاصمتهم في مستعمرة عدن، إلا أنهم بحسب تقارير المفاوضات، كانوا يشعرون أن فوائد وجود العاصمة الاتحادية في عدن تفوق الخسائر والانتقادات التي سيتعرضون لها، لا سيما بالنظر إلى المستقبل، إذ إن ذلك سيعمل على تسهيل ربط عدن بالاتحاد[١]، وقد امتدح حاكم عدن زعماء المحميات على ذلك الموقف، وعدّ تبنيهم لخطوات تعرضهم للانتقاد الخارجي أمرًا مشجعًا، ويدل على نمو الإحساس بالشعور بالمسئولية[٢].

وعلى أية حال فقد اختيرت المساحة الواقعة بجانب "الحسوة" في شمال عدن، وجنوب "بير أحمد" عاصمة مشيخة العقربي، مقرًا للعاصمة الاتحادية التي سميت "مدينة الاتحاد" - الشعب حاليًا - وفور قيام الاتحاد بدأ العمل في مسح تلك المنطقة وتمهيدها، و وضعت أول حجر أساس لمبانيها ومنشآتها، في

(١) Records of Yemen, Vol, 14, P.481.
(٢) Ibid, P.481.

سبتمبر ١٩٥٩م[١].

والمسألة الأخرى التي دار حولها نقاش طويل بين الحكام والبريطانيين، كانت حجم الإمكانات المالية والأمنية المطلوبة للاتحاد، فالحكام على ما يبدو كان لديهم اعتقاد، أن حكم الأهالي على الاتحاد، بأنه ذو قيمة أو هدف أو فائدة، لن يكون بوصفه يقدم حلاً سياسيًا لمستقبل الجنوب، وإنما في ما يقدمه من حلول ملموسة لمعيشتهم، ولذلك طالبوا الحكومة البريطانية بدعم الاتحاد بمبالغ مالية كبيرة - من وجهة نظر البريطانيين - من أجل رفع مستوى المعيشة لسكان الاتحاد، ومن أجل كسب تأييد قبائلهم الذين سيكونون، بدون شك، هدفًا لتأثير أعداء الاتحاد[٢]، فالسلطان صالح بن حسين العوذلي قدر الدعم المالي المطلوب للاتحاد بحوالى عشرين مليون جنيه إسترليني سنويًا حتى يتمكن من الوقوف على قدميه، ومقاومة ضغط الدعاية المعادية التي تقودها - حسب قوله- حكومة اليمن بدعم مصري وروسي[٣].

ومع أن الحكومة البريطانية تعهدت لحكام المحميات بتزويد الاتحاد بالمساعدات المالية والفنية اللازمة لعمليات التطوير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٤]، إلا أن تقدير حجم ذلك الدعم اعترضته عدة صعوبات، بسبب عدم معرفة عدد الولايات التي سيشملها الاتحاد فيما بعد من جهة، وبسبب الأرقام المرتفعة التي كان يطلبها الحكام، والأرقام المنخفضة التي كان يعرضها البريطانيون من جهة أخرى، بيد أن الأحداث التي شهدها العراق وبلدان عربية أخرى في يوليو ١٩٥٨م، دفعت الحكام إلى قبول الأرقام التي اقترحت الحكومة البريطانية تقديمها للاتحاد من بينها: تكلفة البنايات في عاصمة الاتحاد

---

(١) Reilly: Aden and the Yemen, P.60.
(٢) Records of Yemen, op. cit, 481.
(٣) Ibid, P. 490.
(٤) King: imperial Outpost-Aden. P.63.

(٢٠٠,٠٠٠) جنيه، والمنحة المالية الأولية (٢٥٠,٠٠٠) جنيه، والمنحة المالية السنوية (٢٥٠,٠٠٠) جنيه، والمنحة السنوية لمساعدة الإدارة (٥٠,٠٠٠) جنيه[١]. وكذلك تغطية نفقات الحرس الوطني الاتحادي ورواتبهم.

وإجمالاً فقد بلغت المساعدات التي قدمتها بريطانيا للاتحاد في السنة الأولى من عمره، حوالى خمسة مليون جنيه إسترليني[٢].

وكانت المسألة الأمنية للاتحاد، قد دار حولها هي الأخرى جدل كثير، ومع أنها قد حسمت بالاتفاق على إقامة جهازين أمنيين هما الجيش الاتحادي، والحرس الوطني الاتحادي، إلا أن ذلك الاتفاق اعترضته مشكلة أخرى هي تحديد وقت قيام تلك المؤسسات، ففي حين كان يرى البريطانيون أن تشكل هاتان المؤسستان بعد قيام الاتحاد، كان الحكام يلحون على ضرورة تزامن تكوينها مع قيام الاتحاد حتى يمنح ذلك الاتحاد - حسب رأيهم - سلطة ومكانة حقيقية. وعمومًا فقد تم الاتفاق في نهاية الأمر، على أن يستلم الاتحاد حال قيامه، قوات الحرس الحكومي للمحمية الغربية الذي سيصبح أساس الحرس الوطني الاتحادي[٣]، والذي يبلغ تعداده في ذلك الوقت "٣٦٢٠" ضابطًا وجنديًا، والذي سيأخذ في الازدياد من خلال امتصاص الحرس القبلي للولايات الأخرى التي ستنضم إلى الاتحاد[٤]، وعلى أن ينقل جيش محمية عدن "الليوي" الذي تشكل في سنة ١٩٢٨م، إلى الاتحاد لكي يكون نواة للجيش الاتحادي، ولكن على أن يكون ذلك في مرحلة لاحقة من قيام الاتحاد[٥].

---

(١) Records of Yemen, OP. Cit, P.514.

(٢) David Holden: Farewell to Arabia, Faber and Faber, London, First Published, 1966, p. 48.

(٣) King: Imperial Outpost -Aden, P.63.

(٤) Records of Yemen, VOL 14, P.482.

(٥) Ibid,p.490.

وفي كل الأحوال فقد كانت أهم وثائق المشروع الاتحادي التي أفضت إليها المفاوضات هي الدستور الاتحادي، ومعاهدة الحماية والصداقة بين الاتحاد وبريطانيا، اللتين رسمتا شكل الاتحاد ومضمونه. ولا يتسع المجال هنا للوقوف أمامهما مطولاً، لكننا من أجل توضيح صورة المشروع الاتحادي سنستعرض أبرز ما ورد فيهما بالشكل السريع الآتي:

أولاً - دستور الاتحاد:

جاء في مقدمة دستور الاتحاد المكون من عشرة أبواب و ثمانية وأربعين بندًا (مادة): " **أن حكام وشعوب الولايات الست المؤسسة للاتحاد راغبون في تحسين وتقوية اقتصادياتهم في جو من السلام والطمأنينة، ومقتنعون بأن تحقيق ذلك ممكن فقط بالتعاون المتبادل فيما بينهم، وأنهم مصممون على بلوغ هذه الغايات بواسطة اتحاد فيدرالي عربي إسلامي لولاياتهم وولايات جنوب بلاد العرب الأخرى التي تشاركهم أهدافهم** "[(١)].

وخُصِّص الباب الأول من الدستور للمسائل المتعلقة بتأسيس الاتحاد، وإجراءات المصادقة على الدستور وسريانه في ولايات الاتحاد، وخُصِّص الباب الثاني لإجراءات دخول الولايات الجديدة إلى الاتحاد[(٢)]، أما الباب الثالث فقد خُصِّصت مواده للمجلس الأعلى الذي يتألف من عضو واحد لكل دولة ممثلة في الاتحاد، وهؤلاء الأعضاء هم في الوقت نفسه وزراء الاتحاد، وحدد الدستور مدة بقائهم في المجلس الأعلى بخمس سنوات، بدلاً من ثلاث سنوات كان قد اتفق عليها في بداية المحادثات[(٣)]. وللمجلس الأعلى رئيس دوري لمدة شهر واحد فقط، بدلاً من السنة التي كان قد تم الاتفاق عليها في

---

(١) دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي: فبراير١٩٥٩م، مطبوع بالإستنسل، المقدمة، ص٣.

(٢) دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي: المقدمة، ص٤.

(٣) Records of Yemen, VOL 14, P.480.

بداية المفاوضات[١]، وتضمنت بقية مواد ذلك الباب طريقة عمل الأعضاء، وتقديم القضايا إلى المجلس، والمرتبات، وغيرها[٢].

وتناول الباب الرابع من الدستور المواد المتعلقة بالمجلس الاتحادي الذي يعد الهيئة التشريعية للاتحاد، والذي يتألف من ستة ممثلين لكل ولاية، تختارهم بالطريقة والأسلوب الذي تراه مناسبًا لها. وللمجلس الاتحادي رئيس دائم يرشحه المجلس الأعلى من بين أعضاء المجلس الاتحادي على أن يوافق عليه المجلس الاتحادي، وحددت مواد ذلك الباب كيفية سير أعمال المجلس واجتماعاته[٣]، وعالجت الأبواب الأخرى للدستور طرائق التشريع والمسائل المتعلقة بالمالية والخدمة الاتحادية، ومسؤوليات وصلاحيات كل من الاتحاد والولايات الأعضاء، وكيفية تعديل الدستور.

ولعل ما يلفت النظر في دستور الاتحاد، هو عدم إشارته لا من قريب ولا من بعيد إلى طبيعة العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا، قياسًا بالمشاريع الدستورية السابقة التي كانت تمنح الحاكم البريطاني لعدن والمحميات ومستشاريه صلاحيات واسعة في إدارة شؤون تلك الاتحادات المقترحة، ولا ريب في أن المغزى من وراء ذلك كان اعتبارات دعائية لا أكثر، أما من الناحية العملية فقد كان الاتحاد خاضعًا بشكل أو بآخر للنفوذ البريطاني، فقد كان إلى جانب كل وزير اتحادي في تلك الوزارات الست - الداخلية، والأمن الداخلي، والمعارف، والصحة، والتجارة، والشؤون الخارجية - سكرتير أو مستشار بريطاني، يتولّى ضبط الأمور الإدارية والمالية في تلك الوزارة، ثم إن الدور البريطاني في شؤون الاتحاد الذي أغفله الدستور، وضحته بشكل دقيق اتفاقية الصداقة والحماية بين الاتحاد وبريطانيا، صحيح أن دستور الاتحاد الحالي مثل

(١) دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي: المقدمة، ص٥-٦.
(٢) المرجع نفسه والصفحة.
(٣) نفسه: ص٧-٩.

خطوة متقدمة مقارنة بالمشاريع الدستورية السابقة، من حيث درجة استقلاله الذاتي، وعدم خضوعه للإدارة البريطانية المباشرة، لكن ذلك لم يكن بسبب نزوع الحكام نحو الاستقلال عن الإدارة البريطانية، كما أنه لم يكن نتيجة لحسن نية البريطانيين تجاه المحميات وتهيئتها بشكل سريع للاستقلال، بل كان بدرجة رئيسة نتيجة لضغط عوامل سياسية كثيرة، معظمها تتعلق بالتطورات التي كان يشهدها الوطن العربي، فهي التي أجبرت البريطانيين وحكام المحميات على الوصول إلى ذلك التقدم المحدود الذي شهده دستور الاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب، فقد حاول حكام المحميات منذ بداية المفاوضات إظهار الاتحاد وكأنه من صنعهم، حتى يتجنبوا الانتقادات والاتهامات التي كانت توجه لهم من خصومهم السياسيين.

ثانيًا - معاهدة الصداقة والحماية بين الاتحاد وبريطانيا:

لا تختلف معاهدة الصداقة والحماية التي أُبرمت بين (اتحاد إمارات الجنوب العربي) وبريطانيا في جوهرها كثيرًا عن تلك التي وقّعها على انفراد حكّام السلطنات والمشيخات من قبل مع البريطانيين، فموجب هذه المعاهدة، قُيِّد الاتحاد بالسياسة البريطانية لا سيما في الجوانب العسكرية والسياسة الخارجية، فلا يحق له وفقها الدخول في أي معاهدات أو اتفاقيات أو مراسلات، أو أية علاقات أخرى مع أية دولة، أو حكومة، أو منظمة أجنبية دون علم الحكومة البريطانية وموافقتها، ومقابل ذلك تعهدت بريطانيا بحماية الاتحاد من أي أخطار أو تهديدات داخلية أو خارجية، كما تعهدت بتقديم المعونات العسكرية والمالية للاتحاد لتمكينه من تحقيق التقدم في طريق الاستقلال[١].

ولم تكن المفاوضات بين الحكام والإدارة البريطانية في عدن حول تلك المعاهدة مضنية، فقد دهش البريطانيون من ذلك التبدل الذي حدث في مواقف

(١) King: Imperial Outpost-Aden. P.60.

هؤلاء الحكام تجاه الحماية البريطانية للاتحاد، فبعد أن كانوا في الماضي غير متحمسين لمسألة التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للاتحاد المقترح، أصروا هذه المرة على كتابة ما يشير إلى مسئولية بريطانيا عن حماية الاتحاد(١).

وفضلاً عن ذلك فقد تمسكوا بالاحتفاظ بمعاهداتهم السابقة مع بريطانيا، كي تضمن حمايتهم في حال انهيار الاتحاد(٢)، كما أنهم لم يعودوا يرغبون كما كانوا يطرحون في الماضي بإعطاء الاتفاقية مدة ضمان ومصداقية، لكنهم في الوقت نفسه كانوا يرغبون في أن تكون الاتفاقية خاضعة للمراجعة بعد مدة محددة بموافقة الطرفين، وكانت تلك النقطة محل نقاش طويل بين الحكام والبريطانيين، ففي بداية الأمر اقترح الحكام ضرورة مراجعة الاتفاقية بعد عشر سنوات، ثم عادوا وخفضوها إلى خمس سنوات، على أمل أن تمكنهم تلك المدة، بالاتفاق مع بريطانيا، من النظر إلى الاستقلال التام للاتحاد.

غير أن البريطانيين رأوا في مسألة تحديد مدة لمراجعة الاتفاقية، خطورة على مستقبل مصالحهم في المنطقة، ليس من الحكام الذين يتعاملون معهم، والذين كانوا يرغبون في تحديد تلك المدة، وإنما لأسباب تتعلّق بتوقُّعات الأحوال السياسية التي ستشهدها عدن والمحميات في المرحلة القادمة، فتقارير المخابرات البريطانية كانت تتوقع حدوث استقلال الجنوب بعد خمس سنوات تقريبًا(٣)، وعليه كان البريطانيون يأملون من خلال علاقتهم بالساسة المعتدلين في عدن، الذين يعبِّرون بصراحة عن رغبتهم في ربط عدن بالاتحاد، أن يتحقق ذلك الربط في أقرب وقت ممكن، حتى تستطيع بريطانيا ترتيب الأوضاع السياسية في عدن والمحميات بشكل يناسبها، في المدة التي تسبق التاريخ المحتمل للاستقلال، ولذلك فضلت ألا يتم تقييد مراجعة الاتفاقية بزمن محدد،

---

(١) Records of Yemen Vol, 14, 1958-1959, P.480.

(٢) Ibid, P.494.

(٣) Ibid, P.480.

حتى لا يكون ذلك عقبة أمام انضمام عدن للاتحاد في أي وقت، ونجحت في إقناع الحكام بذلك.

وعلى أية حال، فقد جاء في مقدمة المعاهدة التي احتوت على تسع مواد، وسبعة بنود ملحقة "**أن الاتحاد يرغب في التطور النهائي إلى دولة مستقلة اقتصاديًا، وسياسيًا، ويرغب كذلك في علاقات ودية مع بريطانيا**"(١)، التي من جانبها تعهدت بمساعدة الاتحاد لكي يصبح دولة مستقلة، وأعطت المادة الثانية من المعاهدة الحق لبريطانيا أن تدير علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها، والمنظمات الدولية، وتكون لها المسئولية الكاملة بشأن هذه العلاقة، وألزمت المادة الخامسة الاتحاد بأن يقبل وينفذ من جميع الوجوه، أية نصيحة من بريطانيا في أية مسائل تتعلق بالحكم، واشترطت المادة السادسة على الاتحاد عدم قبول أي ولاية جديدة فيه إلا بمعرفة بريطانيا(٢).

وفي الجانب الآخر تعهدت بريطانيا في البند الثالث من المادة الثانية بألا تدخل في أي معاهدة أو اتفاقية تنص على تغيير في حدود الاتحاد بدون موافقة الاتحاد، وتعهدت كذلك في المادة الثالثة بأن تشمل الاتحاد برعايتها وحمايتها، والتزمت في المادة الرابعة بتقديم المساعدات المالية والفنية لتطوير الاتحاد، وتأسيس الجيش والحرس الوطني للاتحاد وصيانتهما(٣).

وتماشيًا مع رغبة حكام المحميات، نصت المادة السابعة على سريان مفعول جميع الاتفاقيات والارتباطات السابقة التي أبرمت بين تلك الولايات الداخلة في الاتحاد وبريطانيا، وحددت المادة الثامنة مهمة الحاكم البريطاني في

---

(١) Treaty of Friendship and Protection: between the United Kingdom and the federation of Arab Emirates of the South, February, 1959, P.3.

(٢) Ibid. P.3.

(٣) Ibid, P.3.

عدن والمحميات بوصفه وساطة اتصال بين الاتحاد والحكومة البريطانية، ونصت المادة الأخيرة على إمكان تعديل تلك المعاهدة في أي وقت بالاتفاق بين الطرفين[١]، ولم تقيد تلك المعاهدة - شأنها شأن المعاهدات السابقة مع حكام المحميات - بمدة زمنية محددة لسريان مفعولها.

واهتمت النقاط السبع الملحقة بالاتفاقية، بالجانب الأمني والعسكري للاتحاد، ووفرت للبريطانيين مجالاً واسعًا للتحرك العسكري داخل الاتحاد، والاستفادة من إمكاناته العسكرية والطبيعية، فالفصل الثاني من الملحق اشترط على الاتحاد الموافقة على توفير أي قسم من الجيش الاتحادي أو الحرس الوطني تطلبه بريطانيا للعمل خارج نطاق الاتحاد، وأن يكون ذلك القسم تحت إمرة ضابط تختاره بريطانيا، وفي المقابل تعهدت بريطانيا في الفصل الرابع على توفير المختصين للمساعدة في تدريب الجيش الاتحادي والحرس الوطني، وإدارتهما وتوفير فرص التدريب لهما في الخارج، وتزويدهما بالمعدات اللازمة[٢]، والتزم الاتحاد في الفصل الخامس من الملحق بالسماح للقوات البريطانية أن تتخذ قواعد لها في الاتحاد، وأن تتحرك بحرية تامة داخله[٣].

والأمر المثير للدهشة، هو أنه في الوقت الذي حرص فيه البريطانيون وحكام السلطنات الذين تبنوا قيام الاتحاد، على إحاطة نتائج محادثاتهم بالكتمان الشديد، لا سيما معاهدة الحماية التي كانت بنودها توفر سلاحًا قويًا للقوى المعارضة لنقد الاتحاد والتشكيك به، أذاع راديو القاهرة، قبل أيام قليلة من قيام الاتحاد، مشروع تلك المعاهدة بكل تفاصيلها، فشكل ذلك الحدث المفاجئ صدمة كبيرة للحكام وللبريطانيين، وجعلهم في وضع شديد الإحراج، ليس فقط عند أعدائهم الذين وجدوا في ما حملته تلك المعاهدة مبررات قوية

(١) Treaty of Friendship and Protection, P.4.
(٢) Ibid, P.5.
(٣) Ibid, P.5.

للتشهير في الاتحاد عشية قيامه، بل وحتى عند أصدقائهم في الخارج، الذين كان يفترض أن يكونوا على علم مسبق بنتائج التطورات التي بلغتها الخطة الاتحادية. وعلى أيه حال، فبعد مفاجأة راديو القاهرة، وجد البريطانيون أن عليهم إحاطة أصدقائهم في أمريكا، وفرنسا، وإيطاليا علمًا، باكتمال الترتيبات الخاصة بالاتحاد، وباليوم الذي تحدد لقيامه، كما أشعروا الإسرائيليين بتلك التطورات، ولكن قبل قيام الاتحاد بساعات قليلة(١).

قيام الاتحاد:

بعد أن تكللت المفاوضات في عدن بالاتفاق على كل المسائل المتعلقة بقيام الاتحاد، تم الاتفاق على أن يكون يوم ١١ فبراير ١٩٥٩م يوم ميلاد الاتحاد، وعلى دعوة وزير المستعمرات البريطاني "لينوكس بويد Lennox Boyd" لحضور تلك المناسبة، وقبل ذلك الموعد بأيام، أصدر الحكام الذين انخرطوا في تلك المفاوضات أول بيان رسمي لهم عن النتيجة التي توصلوا إليها، جاء فيه: "**نحن نيابة عن سلطنات العوذلي ويافع السفلى والفضلي وإمارة بيحان والضالع، ومشيخة العوالق العليا، نرغب في أن نعلن بأننا قد اتفقنا اتفاقًا كاملاً على تشكيل اتحاد نعتقد أنه في المصلحة القصوى لشعبنا وبلادنا ونحن الآن نتخذ الإجراءات الضرورية لتأسيس حكومة اتحادية، وستكون السلطة العليا لتلك الحكومة في يد مجلس أعلى يتألف من وزراء، ولن يكون هناك رئيس دائم للمجلس الأعلى، وستؤلف هيئة تشريعية للاتحاد تعرف بمجلس الاتحاد، وتتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء في الاتحاد**"(٢).

وفي يوم الأربعاء ١١ فبراير ١٩٥٩م، أقيم احتفال كبير في معسكر "خطوط شامبيون" Champion Line في شمال خور مكسر أعلن فيه رسميًا عن قيام

---

(١) Treaty of Friendship and Protection, P. 471.

(٢) الكفاح: عدن، العدد (١١)، السنة الأولى، ٧ فبراير ١٩٥٩م.

"**اتحاد إمارات الجنوب العربي**" للولايات الست المؤسسة، وحضر الاحتفال معظم سلاطين المحميات ومشايخها، وعدد كبير من أعيانها كما حضر الاحتفال معظم المسئولين ورجال السياسة في عدن، وحضره من الجانب البريطاني "لينوكس بويد" وزير المستعمرات، و "وليم لوس" حاكم عدن العام، وفي بداية الاحتفال تم استعراض حرس الشرف، الذي تشكل من أفراد الحرس الحكومي، الذي تحول اسمه إلى "**الحرس الوطني الاتحادي**"[١]، والذي أصبح من تلك اللحظة خاضعًا لحكومة الاتحاد[٢]، كما حضر الاحتفال حوالى خمسة آلاف شخص بينهم طلاب مدارس ورجال قبائل[٣]، أحضرتهم سيارات خاصة من المحميات المجاورة لعدن لحضور تلك المناسبة.

وألقى **أحمد عبدالله الفضلي**، كلمة الاتحاد بوصفه أول رئيس دوري للمجلس الأعلى بحسب تسلسل الحروف الأبجدية، انتقد فيها حالة التشرذم والتناحر الداخلي التي كانت تعيشها المحمية الغربية في الماضي، وامتدح التطور والتقدم الذي شهدته في المدة الأخيرة، والذي لا يمكن تعزيزه، حسب وصفه، إلا بالوحدة التي أطنب في استعراض فوائدها وأهميتها، وقال: "**لقد أصبح الحكام مقتنعين بأن الوحدة هي الطريق الوحيد لتأمين العدالة للشعب وتحسين مستواه، ولذلك قررنا إنشاء حكومة اتحادية على أن تكون من صنعنا وأن نضع بأنفسنا دستورها بعد أن وضعنا جانبًا جميع المصالح الشخصية** "[٤]، وتلاه وزير المستعمرات الذي ألقى كلمة مختصرة أكد فيها دعم بلاده ومساندتها للاتحاد وأعرب عن أمله في تعزيز روابط الصداقة بين الحكومة البريطانية والاتحاد[٥].

---

(١) اليقظة: العدد (٣٧)، ١٢ فبراير ١٩٥٩م.

(٢) R.J. Gavin: Aden under British rule, 1939 -1967, London, 1975, P.341.

(٣) عبدالحفيظ محمصاني: المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٠.

(٥) Reilly: Aden and the Yemen, P.60.

وفي مساء ذلك اليوم وقِّعت اتفاقية الصداقة والحماية بين **الحكومة البريطانية** ممثلة بحاكم عدن "وليم لوس"، **واتحاد إمارات الجنوب العربي** ممثلاً بالحكام المؤسسين، الذين أصبحوا منذ ذلك اليوم الذي وقّعوا فيه على دستور الاتحاد، أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد. وعمومًا فقد سارت الأمور لحظة قيام الاتحاد، بصورة طبيعية وهادئة بدرجة ربما لم يكن يتوقعها مؤسسو الاتحاد، غير أن الأمر الذي بدا غير طبيعي في تلك الأثناء كان طلب حاكم عدن من أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد بعد ثلاثة أيام فقط من تأسيس الاتحاد وتوقيع تلك المعاهدة، الموافقة على إدخال تعديلات على الفصل الخامس من الملحق، الذي يتعلق بالسماح لبريطانيا باستخدام أراضي الاتحاد بحيث يضاف إليه: "**والبلدان المتحالفة مع المملكة المتحدة، وما تراه المملكة المتحدة ضروريًا لمصلحة الاتحاد والمملكة** ".

ولم يكن من تبرير مقنع لإدخال ذلك التعديل الخطر في معاهدة الحماية بتلك السرعة المذهلة، غير أن البريطانيين وربما معهم حكام المحميات، تعمدوا تأخير إدخال ذلك النص إلى المعاهدة، إلى أن تكون وسائل الإعلام قد نشرتها بصورتها الحالية، حتى لا يتسبب في مزيد من الانتقادات التي يتعرض لها المشروع الاتحادي والحكام السائرين في ركبه، ولم يتردد المجلس الاتحادي في الموافقة على طلب حاكم عدن، غير أنه اشترط النقاط الآتية: أن تشعر بريطانيا الاتحاد قبل دخول أي قوات أخرى إلى أراضيه. وأن تدفع أي قوات تدخل الاتحاد رسومًا على ذلك التسهيل. وأن تكون جميع تلك القوات تابعة لقيادة القوات البريطانية. وأنه ليس في المعاهدة أو في رسالة المجلس ما يخلق حقوقًا لإسرائيل[١]، فوافق البريطانيون على تلك المطالب، وفي الوقت نفسه حرصوا على عدم انعكاس ذلك سلبًا على علاقتهم المتميزة بإسرائيل، فوجهوا إلى الحكومة الإسرائيلية عدة رسائل سرية، وضحوا فيها خلفية الإشارة

(١) Records of Yemen, Vol, 15, P.1958-1960,P. 470.

إلى إسرائيل في ملحق معاهدتهم مع اتحاد إمارات الجنوب، وطالبوها بتفهم موقفهم[١].

والمهم في ذلك كله أنه قام الاتحاد، واستطاع في السنين الأولى من عمره وعلى وجه التحديد من التأسيس وحتى قيام الثورة في الشمال، أن يحقق قدرًا كبيرًا من الاستقرار الأمني، قياسًا بحالة الاضطرابات والتمردات التي كانت تعيشها المحميات من قبل، ليس في الولايات التي انخرطت في إطاره فحسب، بل وانعكس ذلك في معظم مناطق المحميات. ولا ريب في أن عوامل عدة - سنأتي على توضيحها بعد قليل - تدخلت في إحداث ذلك القدر من الاستقرار، بعضها يتعلق بأساليب السياسة البريطانية، والبعض منها يتعلق بظروف الجماعات السياسية والقبلية التي كانت تعارض الاتحاد، وبعضها الآخر يتعلق بظروف حكومة الإمام. وبصرف النظر عن تلك العوامل والظروف، فالمهم في تلك المدة بالنسبة للاتحاد أنها سمحت لحكومته بإحراز قدر من التقدم في عدة جوانب، لا سيما في التعليم، الصحة، والزراعة، فكان ذلك مدعاة للتفاخر عند قادة الاتحاد وعند حاكم عدن "وليم لوس" الذي عبر في مناسبات عدة عن شدة إعجابه بالنجاحات التي يحققها الاتحاد، فقال في إحداها: " **إن ذلك دليل على دوام الوحدة وتماسكها** "، وأضاف في أخرى: "**إن الاتحاد يسير بقوة ونجاح ولن يقعد به الزمان**"[٢].

وفي كل الأحوال، لا ينبغي أن يفهم من حالة الاستقرار الأمني والعسكري التي شهدتها ولايات الاتحاد في السنين الأولى من عمره، أن الاستقرار كان شاملاً، أو أن الطريق كانت سالكة تمامًا أمام الاتحاد في خلال تلك المدة، فقد واجهت حكومته تحديات سياسية ليست هينة، إذ تعرَّضت، منذ البداية - كما سنلاحظ بعد قليل - لمعارضة سياسية شديدة من معظم القوى السياسية في

---

(١) Ibid, P P. 471-474.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٣٣٠)، ١٣مايو ١٩٦٠م.

الداخل، ومن عدة دول عربية وأجنبية في الخارج، وخابت التوقعات البريطانية التي كانت تظن أن قيام الاتحاد سيدفع بالرأي العام في عدن والمحميات التي ما زالت خارج الاتحاد إلى التحرك للضغط على حكامها من أجل الدخول فيه، إذ ظل الاتحاد، بسبب تلكؤ زعماء المحميات الأخرى، مقتصرًا على الولايات الست المؤسسة، لمدة من الزمن، فلم تنضم إلى الاتحاد في السنة الأولى من عمره سوى سلطنة لحج التي انضمت إليه في أكتوبر **١٩٥٩م**[١]، والتي أصبحت بذلك الولاية الاتحادية السابعة.

المعارضة الداخلية لقيام الاتحاد وامتدادها الخارجي:

لقد تباينت المواقف العامة في جنوب اليمن من قيام الاتحاد الفيدرالي بشكل كبير، ليس فقط بين من كانوا يؤيدونه ومن كانوا يعارضونه، بل وبين المعارضين أنفسهم، ولم تكن تلك المواقف تعبر بالضرورة عن نوايا أو دوافع سياسية، ففي معظم المناطق الداخلية حيث كانت تسود العصبية الاجتماعية، طغت الاعتبارات القبلية على مواقفها من الاتحاد، فسكان السلطنات والمشيخات التي اشترك حكامها في تأسيس الاتحاد، وقفوا في الأغلب إلى جانب حكامهم، فيما واجه الاتحاد معارضة السكان الآخرين الذين لم يقبل حكامهم بعد الدخول فيه، وانعكس ذلك التباين في مواقف القبائل من الاتحاد حتى في زواملهم وأشعارهم الشعبية، فشاعر شعبي يمتدح الاتحاد ويتمنى له الازدهار والقوة بقوله:

باقول ياسبع الحجار الواقعة والحيد[٢] لخضر ذي به الماء والشجر
كوني حجر كوني بعون الله حجر ذي ما يعوُّل شي على كثر النجر[٣]

وشاعر آخر يبدي معارضته للاتحاد ويتهمه بالعمالة للخارج بقوله:

---

(١) King: Imperial Outpost-Aden, P.64.
(٢) مكان للرعي.
(٣) الحر.

الشعب صمم قال يشتي الحريَّة لاتبَيِّحْ المحجر[١] لرعيان البقر
لا يشتي السبعة[٢] ولا منهم نفر باتدخله روسيا وكوبا والمجر[٣].

وبصورة عامة لم يكن قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي مرحبًا به عند أطراف وقوى داخلية كثيرة، فالحكام الذين خلعتهم بريطانيا مثل السلطان علي عبد الكريم، والأمير محمد عيدروس، والشيخ محمد أبوبكر بن فريد، وزعماء الانتفاضات والتمردات القبلية، الذين نزح معظمهم إلى شمال اليمن، وقفوا جميعهم معارضين للاتحاد منذ البداية. كما وقفت معظم الأحزاب والقوى السياسية الرئيسة الناشطة في عدن، على اختلاف أطيافها وألوانها السياسية، ضد قيام الاتحاد، ونددت به وشككت في أهدافه السياسية، مستغلة في حملاتها تلك الصحف والمطبوعات التي كانت تملكها أو التي كانت تناصرها. لكن على الرغم من اتساع جبهة المعارضين للاتحاد وتعددها، إلا أنها لم تكن فاعلة وقوية بالدرجة التي تتناسب مع حجمها، فنقطة ضعفها الأساسية أنها كانت ممزقة ومفتتة، بسبب اختلاف مشاريعها وأبعادها السياسية من جهة، وبسبب المنافسات والخصومات السياسية بين مختلف أطرافها من جهة أخرى، وبسبب ذلك التباين والتنافس ظل كل طرف من تلك الأطراف يعارض أو يقاوم الاتحاد بصورة منفردة، ولأسبابه الخاصة، بعيدًا عن التعاون أو التحالف مع أي طرف آخر.

وفشل حتى الحكام المنشقون عن السياسة البريطانية، الذين كان من المفترض أن تجمعهم أهداف ومصالح كثيرة، في تشكيل جبهة واحدة تعزز موقفهم، وتستفيد من الإمكانات التي كانت متاحة لهم، ومنها الدعم والمساندة

---

(١) ولايات الاتحاد.
(٢) المرعى المحمي..
(٣) صالح بن أحمد ناصر الحارثي: الزامل في الحرب والمناسبات، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٩٠م، ص٢٠٨.

التي كانت تقدم لهم من الخارج لا سيما من حكومة الإمام، وحكومة مصر، فالسلطان المخلوع علي عبد الكريم أبرز الحكام المعارضين لقيام الاتحاد، عوّل كثيرًا على المساندة العربية لحل قضيته، ولذلك استبعد خيار المقاومة المسلحة في نزاعه مع البريطانيين، وأهمل التواصل مع زملائه الحكام الناقمين على البريطانيين، وحتى مع مناصريه في الداخل، ولم يستثمر حالة التعاطف والتأييد اللذين حظي بهما في أثناء نزاعه مع البريطانيين، فكانت النتيجة تضاؤل أنصاره ومؤيديه وتراجع مكانته في سلطنة لحج.

وفضلاً عن ذلك، فالتحرك السياسي المحدود الذي قام به علي عبد الكريم في الخارج لم تكن له فوائد سياسية تذكر، وأحيانًا كانت له نتائج عكسية، فزيارته إلى الإمام في تعز في نهاية ١٩٥٨م، التي توخى منها دعم الإمام لموقفه، فشلت فشلاً ذريعًا، واختلفت الروايات في تبرير سبب ذلك الفشل، فهناك من كان يعتقد أن السلطان الذي أكد رغبته الظفر باستقلال الجنوب عن البريطانيين، رفض الاعتراف بسيادة حكومة الإمام عليه في حال استقلاله[١]، وهناك من أرجأ سبب الخلاف إلى عدم اقتناع الإمام بمقترح السلطان المخلوع علي عبد الكريم بأن يكون نائبًا له على الجنوب عند حصول الاستقلال[٢]، وفي كل الأحوال فالزيارة لم تسهم في تحقيق شيء يذكر سوى في زيادة الفرقة والتنافر القائمة بين الاثنين.

وقام علي عبد الكريم بزيارة قصيرة إلى العراق في نوفمبر ١٩٥٨م[٣]، بهدف الحصول على دعم حكومته الثورية، ومساندتها لطرح قضية الجنوب في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة، لكن من الواضح أن تلك الزيارة لم تفعل لقضية الجنوب شيئًا، وفي ديسمبر من السنة نفسها بعث ببرقية إلى الملك سعود

(١) Reilly: Aden and the Yemen, P.60.
(٢) اليقظة: العدد (٢٢٤)، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨م.
(٣) Reilly: op. cit, P.61.

ناشده فيها تقديم الدعم والمساندة، واستنكار إجراءات بريطانيا في لحج والجنوب[١]، ومع أن الملك السعودي أبدى تعاطفه ودعمه لعلي عبد الكريم، إلا أن ذلك الدعم لم يكن له أي مردود سياسي يذكر.

وحاول علي عبد الكريم تشكيل حكومة للجنوب في المنفى، ردًا منه على خطة قيام الاتحاد الفيدرالي، بيد أن الظروف لم تكن مساعدة على نجاح مثل تلك الفكرة، فقيام حكومة في المنفى كان أمرًا تكتنفه عدة صعوبات، من بينها المنافسات بين الأطراف الجنوبية الكثيرة التي كانت تعادي الاتحاد، وكذلك معارضة حكومة الإمام القوية لمثل تلك الفكرة. وعمومًا فقد ظل السلطان وقيادة الرابطة يوجهون الاتهامات لحكومة الإمام بتعطيل جهودهم في كسب التأييد العربي لقضية الجنوب، من خلال معارضتها لخططهم السياسية، ورفضها بحث قضية الجنوب في مجلس الجامعة العربية، أو السماح لهم بتمثيله[٢].

وعلى الرغم من التصميم على المقاومة، التي أبداها داخل المحميات بعض الزعماء المحليين، المعارضين للاتحاد، إلا أن مواقفهم بصفة عامة كانت صعبة، ولم تمكنهم قسوة الإجراءات البريطانية التي استعملت ضدهم، من الاستمرار في تلك المقاومة، ففي ٢٤إبريل ١٩٥٩م قام سلاح الطيران وسلاح المدفعية البريطانية بهجوم كبير على مناطق العوالق العليا التي يقودها الشيخ محمد بن أبو بكر بن فريد نائب السلطان، فدمرت المساكن وأحرقت المحاصيل الزراعية، وشردت أهاليها إلى المناطق البعيدة وإلى الجبال[٣]، واستمرت تلك الغارات الجوية حتى أجبرت الشيخ بن فريد على ترك البلاد واللجوء إلى الخارج.

وفي ٦ يوليو من تلك السنة شنت الطائرات البريطانية هجومًا على القرى

(١) اليقظة: العدد (٢٩١)، ١٧ ديسمبر ١٩٥٨م.
(٢) حزب رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص١٨.
(٣) المرجع نفسه، ص٩٤.

التي كانت تناصر الأمير محمد عيدروس في يافع السفلى[١]، بسبب البيانات والمنشورات التي كان يصدرها ضد البريطانيين والاتحاد، واشتدت الإجراءات البريطانية ضده وضد أتباعه في خلال المدة التي تلت أكتوبر ١٩٦٠م، وبالتحديد بعد وفاة والده السلطان **عيدروس بن محسن**، وذلك بهدف إبعاده نهائيًا عن المنافسة على حكم السلطنة، فالبريطانيون الذين كانوا يفرضون نفوذهم على المنطقة الساحلية من يافع نصَّبوا أخاه "**محمود**" الذي كان عمره حينها اثنتي عشرة سنة سلطانًا على يافع السفلى، في حين اجتمعت القبائل في المنطقة الجبلية ونصَّبت محمد عيدروس.

وحاول مشايخ القبائل المناصرة لمحمد عيدروس إسناد موقفه في نزاعه مع البريطانيين، فأرسلوا مذكرة إلى حاكم عدن في إبريل ١٩٦١م أكدوا فيها عدم اعترافهم باتحاد الجنوب، وعدّوا الموقعين على الانضمام إليه لا يمثلون إلا أنفسهم، وشجبوا الأعمال العدوانية التي تقوم بها الطائرات البريطانية على مناطقهم، وأشاروا فيه إلى أن قتل الأطفال والنساء وتدمير البيوت وحرق المزارع ليس له ما يبرره، وأنه لن يجبرهم على الاعتراف بمعاهدة الاتحاد، وحذروا حكومة الاتحاد من التدخل في شؤون سلطنتهم الداخلية، وهددوا في تلك المذكرة بأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي اعتداء يتعرضون له مهما كلفهم الرد من ثمن[٢]، لكن في الحقيقة فقد كان ذلك التهديد مبالغًا فيه إلى حدود بعيدة، فالقبائل التي تعودت أن تقاتل على طريقتها التقليدية (رجل لرجل) وقفت لا حول لها ولا قوة في مواجهة قنابل الطائرات البريطانية وصواريخها.

ومجمل القول، فقد تسبب الدمار المتواصل الذي كانت تلحقه الطائرات

---

(١) تقرير عن اعتداءات الطائرات البريطانية على قرى القبائل ومزارعها في يافع السفلى (أرشيف السلطنة العفيفية في القارة).

(٢) مذكرة باسم قبائل يافع السفلى موجهة إلى حاكم عدن في ٢٩/ ٤/ ١٩٦١م. (أرشيف السلطنة العفيفية في القارة).

البريطانية، بممتلكات أتباع محمد عيدروس، والذي استنكرته أطراف داخلية وخارجية عديدة من بينها حكومة الإمام، ومجلس الجامعة العربية، ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة[١]، في تقهقر كثير من مناصريه الذين خافوا أن يطالهم ذلك الدمار، واضطر محمد عيدروس أمام تلك الأضرار المادية والمعنوية التي سببتها الحملات الجوية البريطانية إلى تخفيف درجة تحديه للبريطانيين، والتراجع عن بعض مواقفه المتصلبة السابقة، ففي أحد المنشورات التي وزعها على قبائله بعد ذلك القصف قال فيها: "**لقد صرحنا أكثر من مرة بأننا لم ننو القيام بثورة مسلحة على البريطانيين، ولكنهم لم يكتفوا بذلك الصبر الذي لازمنا أنفسنا به، فعمدوا إلى تكرار العدوان علينا**"[٢]، وأقر كذلك في ذلك المنشور، بأن حالة الهدوء والأمان، التي تشهدها بقية مناطق الجنوب في ذلك الوقت، هي التي شجعت البريطانيين وحكومة الاتحاد على الاعتداء عليه وعلى أنصاره لإجبارهم على الإذعان والطاعة[٣].

وفي الأخير لم يجد محمد عيدروس من خيار لتجنب الهجمات المتواصلة، التي كانت تشنها الطائرات البريطانية على منازل أتباعه وممتلكاتهم، غير الخروج من المنطقة واللجوء إلى شمال اليمن حتى لا يسبب لهم مزيدًا من المتاعب، وعلى الرغم من أنه ظل يراسل ويحث أنصاره على الثبات في مواقفهم[٤]، غير أن الخوف من دمار الطائرات البريطانية، فضلاً عن الهدايا والرشاوى من المال والسلاح التي كانت تقدمها قيادة السلطنة في المنطقة الساحلية المرتبطة بالاتحاد لبعض المشايخ والوجهاء في المنطقة الجبلية، قللت

(١) د.إبراهيم خلف العبيدي: المرجع السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) من بيان السلطان محمد عيدروس إلى قبائل يافع، مطبوع بالإستنسل، محرر في ١٧ صفر ١٣٨١هـ/ ٣٠يوليو١٩٦١م.

(٣) من بيان السلطان محمد عيدروس إلى قبائل يافع.

(٤) كان يرسل الخطابات الموجهة للقبائل والعشائر المناصرة له إلى نائبه في (القارة) فيتم طبعها بالآلة الكاتبة ومن ثم يتم نسخها على آلة الإستنسل وتوزيعها .

كثيرًا من التأثير الذي كان يتمتع به السلطان محمد عيدروس في أوساط قبائل تلك المناطق، وإن كانت من الناحية الشكلية ظلت تحتكم لنائبه في "القارة".

وعلى أية حال، فقد سعت المعارضة الجنوبية التي لجأت إلى شمال اليمن، لا سيما في خلال سنة**١٩٦٠**م، للحصول على دعم سياسي وعسكري عربي وبخاصة من جمهورية مصر(١)، وحاولت في خلال المدة نفسها تكوين تجمع سياسي في منطقة البيضاء على الحدود مع المحميات، ضم كلاً من: **محمد عبده نعمان** الأمين العام السابق للجبهة الوطنية المتحدة، الذي طردته بريطانيا من عدن، والسلطان **محمد عيدروس**، والأمير **محمد صالح الحوشبي**، **ومقبل باعزب** وعدد من المشايخ الهاربين من المحميات منهم، **أحمد سالم الحميري، وعمر سالم الدماني، وحسين المجعلي، وعبدالله مساعد المصعبي، ومحمد صالح المصلي، وناصر السقاف، وعيدروس بن أحمد، وامذيب بن صالح فريد**، غير أن تلك المحاولة التي لم تكن تمتلك مشروعًا سياسيًا واضحًا، لم يكتب لها النجاح.

وكان محمد عيدروس قد حاول في السنة التالية (**١٩٦١**م) إقناع زعماء العشائر والقبائل الجنوبية النازحين إلى شمال اليمن، بتشكيل اتحاد فيدرالي آخر في المحمية الغربية، يرأسه هو بصورة مؤقتة، ويكون مقره في تعز، وتعززت دوافعه في ذلك الاتجاه، عندما حظي مشروعه بمباركة حكومة الإمام ودعمها(٢)، فتنقل بين مدن كثيرة في شمال اليمن، بهدف كسب تأييد رموز المعارضة الجنوبية للمشروع، وسافر في أكتوبر من السنة نفسها إلى المملكة العربية السعودية(٣)، بهدف مقابلة العاهل السعودي، والحصول على دعمه ومباركته لتلك الخطة، بيد أن محاولة محمد عيدروس تلك لم تكن أفضل حظًا

(١) د. إبراهيم خلف العبيدي: المرجع السابق، ص٣٣٩.
(٢) الكفاح: العدد (٤٥٦)، ١٩ أغسطس ١٩٦١م .
(٣) الكفاح: العدد (٥١٢)، ١٤ أكتوبر ١٩٦١م.

من المحاولات السابقة، التي هدفت إلى تشكيل جبهة موحدة للمعارضة الجنوبية في الخارج، أو تلك التي هدفت إلى تشكيل حكومة لـ (الجنوب العربي) في المنفى، فالتنافس على الزعامة بين رموز تلك المعارضة، في ظل اختلاف الرؤى والأبعاد السياسية بين أطرافها الشديدة التباين، كان كفيلاً بتدمير أي أمل في نجاح مثل تلك المحاولات.

وعلى الرغم من أن الأمر كان مختلفًا بعض الشيء، عند الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية في عدن، التي كانت تعارض الاتحاد، إلا أنه نتيجة لوضوح برامج تلك الأحزاب والمنظمات وأهدافها، وقدرتها على تخطيط عملها وتنظيمه، تميز نشاطها السياسي بصورة عامة بالفاعلية، والقدرة على الاستمرار، ونجحت بشكل كبير في تأليب قطاع واسع من السكان، ضد الاتحاد الفيدرالي وحكامه الأمراء والسلاطين لا سيما في عدن، غير أن التنافس بين العديد من تلك الأحزاب على قيادة العمل السياسي الوطني، قد جرها إلى الانشغال في محاربة بعضها البعض، وقلَّل من استفادتها من الفرص التي توافرت لها في تلك المدة، والتي كانت أحداثها الخارجية والداخلية لا تخدم البريطانيين وحكام الاتحاد.

وعمومًا فقد وقفت معظم تلك الأحزاب، على الرغم من عدم تجانسها السياسي، ضد الاتحاد الفيدرالي في الجنوب، **فرابطة أبناء الجنوب العربي** التي كانت على خلاف مع البريطانيين حول طبيعة وحدة الجنوب وليس على الوحدة ذاتها، أعلنت رفضها للاتحاد، واتهمت السلطات البريطانية بأنها فطنت دعوة الرابطة لتوحيد الجنوب، وبادرت إلى توحيده بالشكل الذي تريده، وإجمالاً فقد تلخصت أهم أسباب معارضة الرابطة للاتحاد بالنقاط الخمس الآتية: أن الاتحاد محروم من السيادة وخاضع لبريطانيا. وأن دستور الاتحاد لم يقر أو يضمن الحقوق الديمقراطية. وأن بنود الاتفاقية بين الاتحاد وبريطانيا خولت الأخيرة حق التصرف بأرض الاتحاد وإمكاناته البشرية والمادية، فضلاً عن أنها

أبدية. وأن استبعاد عدن من الاتحاد يؤكد نية بريطانيا في بقائها كمستعمرة[١].

وبعد صدور قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٤ديسمبر١٩٦٠م بشأن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، طالبت الرابطة بريطانيا، في خطوة أرادت بها تأكيد عدم اعترافها بشرعية الاتحاد الفيدرالي، بتنفيذ ذلك القرار، ومراعاة الأمور الآتية: ضمان وحدة المنطقة (عدن ومحمياتها الغربية والشرقية). و وضع البلاد فورًا تحت إشراف هيئة دولية محايدة. وإطلاق الحريات السياسية العامة. وضمان الحرية الشخصية في كل أنحاء المنطقة. والتحضير لمجلس تأسيسي يمثل كل مناطق الجنوب، وينتخب أعضاؤه انتخابًا مباشرًا، ليتولى هذا المجلس استلام حقوق السيادة ووضع الدستور[٢] .

ومهما يكن من أمر، فقد أخذت دعوة الرابطة لوحدة (الجنوب العربي) تتعرض بصورة متزايدة للانتقاد، فالأحزاب السياسية التي كانت تدعو إما إلى وحدة اليمن، وإما إلى الوحدة العربية، وإما إلى وحدة مناطق معينة داخل الجنوب واستقلالها؛ كلها وقفت ضد الرابطة، فاتهمها بعض دعاة الوحدة اليمنية بأنها مهدت نفسية الشعب العربي في جنوب اليمن تمهيدًا إيجابيًا لاتحاد الجنوب الذي صنعته بريطانيا، وأنها قدمت للاستعمار الخدمة التي ما كان يستطيع أن يحرزها من غير الرابطة[٣]، وبنفس الحدة وقف حزب المؤتمر الشعبي الدستوري، وريث الجمعية العدنية، ضد الرابطة التي كانت تدعو لربط عدن بمستقبل الجنوب.

وكذلك عارضت قيام الاتحاد الفيدرالي، الأحزاب ذات النزعة القومية، فحركة القوميين العرب فرع اليمن أصدرت كتيبًا أسمته "**اتحاد الإمارات**

---

(١) حزب رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص٩٦.
(٢) المرجع نفسه: ص٩٧-٩٨.
(٣) محمد أحمد نعمان: الحركة الوطنية في اليمن، صادر عن لجنة الثقافة والنشر في الاتحاد اليمني، مطبعة الجماهير، عدن، ١٩٥٩م، ص٣٢.

المزيف" أكدت فيه أن ذلك الاتحاد لن يكون أبدًا خطوة في طريق الوحدة العربية، ولا دفعة في حركة النضال العربي، بل خطوة استعمارية رجعية، تستهدف تأخير الوحدة وشل حركة النضال العربي التحرري في الجنوب[١]، واتهمت فيه بريطانيا بأنها تسعى من وراء قيام الاتحاد إلى تثبيت ركائز الاستعمار وتعميق السيطرة السياسية على المنطقة، ومن وجهة نظر القوميين العرب، فذلك الاتحاد ليس إلا تجمعًا للقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار[٢].

وانتقدت الحركة بشدة معاهدة الحماية والصداقة بين الاتحاد وبريطانيا، التي حسب وصفها أنها جردت الاتحاد من أي شخصية مستقلة، من خلال السيطرة السياسية التامة لبريطانيا على الاتحاد، والتي أحالت حكامه إلى مجرد موظفين لدى الحاكم البريطاني في عدن[٣]، وعدت الاتحاد بالشكل هذا ليس إلا اتحادًا زائفًا لأنه لم يخلق دولة واحدة، بل أبقى على معظم ركائز التجزئة ومظاهرها[٤].

ووصفت حركة القوميين العرب قيام الاتحاد الفيدرالي في ذلك الكتيب بأنه خطوة نحو فصل عدن عن الوطن العربي، وأنه مؤامرة على وحدة إقليم اليمن، من خلال سعي بريطانيا في إظهاره على أنه دولة "الشوافع"، لاستغلال الشعور الطائفي داخل اليمن وتعميقه، عبر دولتين تقومان على أسس طائفية رجعية بحيث يتناسى الشعب العربي في اليمن العدو الرئيس ويتناحر فيما بينه[٥].

وعارضت الاتحاد قيادة الحركة النقابية في عدن (المؤتمر العمالي)، التي كانت تحظى بدعم كبير لا سيما في أوساط العمال، وعدت الاتحاد ليس إلا

---

(١) حركة القوميين العرب "فرع اليمن": اتحاد الإمارات المزيف، ص٣١ .
(٢) المرجع نفسه: ص٣٤.
(٣) نفسه: ص٣٧.
(٤) نفسه: ص٥٦.
(٥) نفسه: ص ٦١-٦٢.

وسيلة ابتكرتها بريطانيا، لدعم مركزها في جنوب اليمن[١]، وهاجمت فصل عدن عن بقية أجزاء الجنوب ووصفته بأنه مخطط بريطاني يهدف إلى تحويل عدن إلى سنغافورة أخرى لضمان المصالح البريطانية إلى أبعد مدى[٢]، وهاجمت القيادة العمالية في الوقت نفسه الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تدعو إلى وحدة الجنوب أو أجزاء منه، **فعبد المجيد الأصنج** الذي خلف **السيد زين صادق** في زعامة "المؤتمر العمالي" اتهم حينها كل الهيئات السياسية في الجنوب التي ظهرت قبل انبثاق الحركة النقابية بقيادة المؤتمر العمالي، أنها تمثل خطًا انفصاليًا منحرفًا يلتقي بحسن نية عند البعض وبسوء نية عند البعض الآخر، مع مخططات الاستعمار لمستقبل البلاد، وحسب رأيه فالخلاف بين أنصار الحكم الذاتي لعدن والداعين لوحدة الإمارات وعدن ليس له ما يبرره،[٣] لأنهم يلتقون في الأخير مع الأهداف البريطانية.

وعند قيام الاتحاد الفيدرالي في فبراير **١٩٥٩**م كانت الجمعية العدنية **(حزب المؤتمر الشعبي)** قد انقسمت على فريقين، فريق بقيادة " **آل لقمان** " الذي ظل يحافظ على أطروحات الجمعية فيما يخص قضية الحكم الذاتي لعدن، وموقفها من اتحاد إمارات الجنوب، وفريق آخر بقيادة **حسن علي بيومي** الذي أسس في وقت لاحق "**الحزب الوطني الاتحادي**" ، والذي كان له موقف إيجابي من وحدة الجنوب.

وبوجه عام، فقد وقفت قيادة حزب المؤتمر الشعبي، التي كانت قلقة على مستقبل عدن من قيام الاتحاد الفيدرالي في المحميات، منذ بداية مفاوضات قيام الاتحاد موقفًا مناهضًا لقيامه، وفي محاولة منها لإجهاضه، عندما تبين لها جدية المفاوضات حول قيامه، قدمت مشروعًا آخر للبريطانيين بصورة سرية، ينص

---

(١) King: Imperial Outpost-Aden, P.64.

(٢) المؤتمر العمالي. وراء الحقيقة، عدن، ١٩٦٠م، ص٣-٤.

(٣) عبدالله عبدالمجيد الأصنج: المرجع السابق، ص ٦-٧.

على قيام نظام حكم ملكي في الجنوب، رشحت لقيادته الأمير عبدالله، الوصي على عرش العراق[١].

وعلى ما يبدو فقد حاولت قيادة حزب المؤتمر من وراء ذلك المشروع تحقيق غايتين مهمتين بالنسبة إليها:

الأولى - مجابهة سلاطين المحميات ومشايخها، ووضعهم أمام خيارين كلاهما صعب، إما معارضة قيام الاتحاد، وإما إضعاف دورهم السياسي فيه في حال موافقتهم على قيامه بتلك الصورة.

الثانية - مواجهة الإمام في شمال اليمن الذي كان ينتمي إلى البيت الهاشمي، والذي كانت ترى فيه قيادة حزب المؤتمر تهديدًا كذلك لمستقبل عدن، بحاكم هاشمي آخر في محميات الجنوب، وفي كل الأحوال فقد ذهب ذلك المشروع إلى سلة المهملات، ففضلاً عن عدم اكتراث البريطانيين بتلك الفكرة، فقد أطاحت بها من الأساس الثورة التي جرت في العراق في ذلك الوقت، ومع ذلك فقد ظل حزب المؤتمر الشعبي، الذي كان يسعى إلى عدم ربط عدن بمستقبل المحميات، يعبر بكل الوسائل عن عدم رضاه عن الاتحاد وعن حكامه على وجه الخصوص.

أما موقف الفريق، الذي كان يقوده **حسن بيومي**، من قيام الاتحاد، فقد كان يعكس إلى حد كبير سياسة البريطانيين الجديدة في جنوب اليمن، التي كانت ترى أنه من الصعوبة على عدن وإمارات الجنوب أن تعيش معزولة عن بعضها البعض[٢]، غير أن إيمانه بذلك الهدف، لم يمنعه من إبداء بعض التحفظات على وثائق الاتحادية الرئيسة، وبخاصة معاهدة الحماية والصداقة التي تعرضت لانتقادات الصحف الموالية لذلك الحزب، **فعبده حسين الأهدل**

(١) محمد حسن عوبلي: المرجع السابق، ص٨٠.

(٢) فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، ترجمة دارالتقدم، دارالتقدم، موسكو، ١٩٨٤م، ص٤٠-٤١.

كتب في صحيفة "الكفاح" التي كان يرأسها **حسن بيومي** زعيم الحزب الاتحادي تعليقًا نقديًا مفصلاً لبنود المعاهدة اشتمل على صفحتين من صفحات الصحيفة ذات الحجم الكبير، انتقد فيه بشدة، موافقة الاتحاد على منح الحق للبريطانيين بالاستعانة بالجيش الاتحادي في مهمات خارج وطنه، وفي مسائل ربما لم يكن لأبناء الجنوب فيها ناقة ولا جمل، وأنه وفقًا لذلك الحق ربما قد يستخدم ضد إخوانه في الوطن العربي، وحسب رأيه فوحدة الجنوب تقتضي ليس أن تحصل عدن على استقلالها وحسب، بل وأن يتحرر الاتحاد من تلك الأغلال التي قُيد بها(١).

وعلى الصعيد نفسه، وقفت العناصر السياسية، ذات النزعات اليسارية والماركسية، ضد الاتحاد الفيدرالي وحكومته، وشن عدد منهم حملات صحفية متواصلة ضده، من أبرزهم عبدالله باذيب، الذي تزعم - في وقت لاحق من قيام الاتحاد- حزب "**اتحاد الشعب الديمقراطي**"، ففي إحدى كتاباته المتعددة المناهضة للاتحاد، اتهم الاستعمار البريطاني بأنه قصد من وراء قيام الاتحاد الإبقاء على الجنوب قاعدة له باعتباره آخر معاقله، بعد انكماش ظله في أماكن كثيرة، وأنه يريد من خلاله محاصرة الجمهورية العربية المتحدة الفتية، وأنه باسم الاتحاد سيحاول البريطانيون خلق دولة مستقلة استقلالاً زائفًا، تعطي لوجودهم الشكل الشرعي، وأنه باسم الاتحاد يريد الاستعمار أن يقاوم جاذبية الوحدة العربية المتحررة، ويعيق زحف القومية العربية(٢). وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التيار لم يقف ضد السلاطين المتحالفين مع البريطانيين فحسب، بل وحتى ضد السلاطين المعارضين للسياسات البريطانية وللحكومة الاتحادية، بوصفهم لا يمثلون الشعب " **لقد كنا نؤمن من البداية أن الشعب وليس أي سلطان هو**

(١) عبده حسن الأهدل: تحليل اتفاقية بريطانيا مع الاتحاد الفيدرالي وموقفنا الوطني منها، الكفاح. العدد (٤٥٦)، ١٩ أغسطس ١٩٦١م .

(٢) عبدالله باذيب: كتابات مختارة، الجزء الأول، دار الفارابي بيروت، ١٩٧٨م، ص٢٩٧.

وحده الذي يستطيع أن يحبط أي مشروع استعماري "[١].

وعلى أية حال، فقد أصبح الاعتقاد السائد، عند القوى السياسية الوطنية في جنوب اليمن، أن الاتحاد الفيدرالي ما هو إلا وسيلة ابتكرتها بريطانيا، لإطالة أمدها في المنطقة، ولتدعيم سلطة الحكام الموالين لها في المحميات، وتعززت المخاوف من البعد السياسي للاتحاد عند عدة قوى سياسية في عدن لا سيما المؤمنة بقضية الوحدة اليمنية، بما دار حينها من أحاديث عن قيام اتحاد كبير في الجنوب يضم جزءًا من شمال اليمن، ويكون عضوًا في رابطة الشعوب البريطانية "الكومنولث"[٢]، ولذلك تفانت تلك القوى في مناهضتها للاتحاد والتشهير به.

موقف حكومة الإمام من قيام الاتحاد:

على أثر انبعاث خطة الاتحاد الفيدرالي للمحمية الغربية من جديد، في نهاية مارس **١٩٥٨**م، أبدت حكومة الإمام أحمد قلقها من إمكان وضع تلك الخطة موضع التنفيذ، على الرغم من أنها ظلت تعتقد أنها مؤامرة لا يمكن أن يقبلها حكام الجنوب[٣]، فحاولت بكل السبل التأثير على البريطانيين للتخلي عن المشروع الاتحادي، مقابل تخفيف تدخلها في شؤون المحميات، التي بلغت ذروتها في إبريل من السنة نفسها[٤]، فتمت عدة اتصالات بين الجانبين الإمامي والبريطاني، تقرر بموجبها إقامة محادثات بينهما في "ديرداوه" في الحبشة، وقد مثَّل حكومة الإمام فيها القاضي **محمد الشامي** عامل البيضاء، **وعبد الرحمن الشامي** نائب وزير الخارجية، والشيخ **سالم الرماح**، **ومحمد**

---

(١) عبدالله باذيب: كتابات مختارة، الجزء الأول، ص ٢٩٨.

(٢) King: Imperial Outpost-Aden, P.64.

(٣) د. أحمد عبيد بن دغر: اليمن تحت حكم الإمام أحمد (١٩٤٨-١٩٦٢م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، ص٣٩١.

(٤) Reilly: Aden and the Yemen, P.59.

نور الله السوري، وشارك فيها من الطرف الآخر موظفان بريطانيان من عدن والكولونيل "بنك" المختص في شؤون الصومال، ورجال المفوضية البريطانية في "أديس ابابا"[(١)]، وعقد اللقاء الأول في تلك المحادثات في **٩** يوليو، وعلى الرغم من التهيئة والسرية التي أحيطت بها تلك المحادثات، إلا أن المؤشرات كانت لا تدل على إمكان تحقيق تقدم كبير، فالقاضي الشامي قال منذ البداية: "**إن الأمل ضعيف في نجاح المفاوضات، فقد قصفت الطائرات البريطانية عدة قرى في حدودنا، قبل سفر الوفد بساعات**"[(٢)]، وعلى أية حال فقد استمرت المحادثات لعدة أيام، لكنها بسبب عدم تقارب مواقف الطرفين، توقفت في الأخير من دون أن تسفر عن أي نتيجة.

وفيما يبدو فإن الزيارة التي قام بها سلاطين المحميات - الذين كانوا يتفاوضون على قيام الاتحاد الفيدرالي- إلى لندن، في المدة نفسها التي كانت تسير بها محادثات "ديرداوه" في الحبشة، وتشاورهم مع وزير المستعمرات حول ذلك المشروع، وصدور تصريح من الحكومة البريطانية حينها، عبرت فيه عن دعمها لقيام الاتحاد في محميات جنوب اليمن، قد أضفى مزيدًا من التوتر على محادثات الحبشة، وكان من العوامل الأساسية التي أسهمت في انهيارها.

وبعد قيام الاتحاد الفيدرالي في محمية عدن الغربية، وقف الإمام أحمد، الذي حاول قبل ذلك بكل السبل على إجهاضه، موقفًا متشددًا منه، ورفض ممثلوه في عام **١٩٥٩**م الدخول في أي مفاوضات حول الحدود عندما علموا أن وزراء من حكومة الاتحاد سوف يشاركون رسميًا فيها[(٣)]، وفي الحقيقة فقد كانت معارضة الإمام لقيام الاتحاد أمرًا متوقعًا، غير أن الأمر غير المتوقع كان

---

(١) اليقظة. العدد (١٥٨)، ١٣يوليو ١٩٥٨م.

(٢) اليقظة. العدد (١٦٦)، ٢٣ يوليو ١٩٥م.

(٣) عبده علي عثمان: ثورة أكتوبر في نظر الباحثين الغربيين، الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية "١٤ أكتوب، مركز الدراسات والبحوث صنعاء، ط١، ١٩٩٣م، ص١٧٩.

ذلك الهدوء والاستقرار غير المعتاد الذي شهدته الأوضاع الأمنية على الحدود بين المحميات ودولة الإمام بعد قيام الاتحاد، والذي تحكمت به عوامل كثيرة سنذكرها بعد قليل، فقد تراجعت المواجهات والحوادث والاضطرابات التي كانت تشهدها تلك المناطق الحدودية إلى أدنى معدلاتها، وتحسنت العلاقات بين الجانبين بصورة ملفتة للنظر، لا سيما عقب الزيارتين اللتين قام بها حاكم عدن "وليم لوس" إلى شمال اليمن، في نوفمبر **١٩٥٩**م ويونيو **١٩٦٠**م، اللتين أجرى في خلالهما محادثات مطولة مع الأمير البدر في القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة بين الجانبين[١]، التي ربما دفعت بها التطورات السياسية التي كانت تشهدها المنطقة العربية، إلى أن تذهب إلى أبعد من حدود المحميات وحدود اليمن.

وعمومًا فقد أشاد البريطانيون في مناسبات كثيرة بمواقف حكومة الإمام الأخيرة، ورحبوا بذلك التحسن الذي شهدته العلاقات بين الجانبين، ففي الكلمة التي ألقاها حاكم عدن "وليم لوس" أمام المجلس التشريعي العدني في مايو **١٩٦٠**م قال: " **لقد لقيت كرمًا واستقبالاً عند زيارتي إلى تعز، وأظهر لي الإمام الكثير من الود، ومنذ ذلك الحين واليمن تثبت لنا تحسنًا في علاقاتها بنا** "[٢]. وفي الوقت نفسه أظهرت الحكومة الاتحادية ارتياحها لذلك الاستقرار الذي تشهده ولايات الاتحاد، وكذلك تحسن علاقتها مع حكومة الإمام في خلال تلك المدة، الذي نسبه السلطان صالح بن حسين العوذلي رئيس المجلس الأعلى لدورة سبتمبر **١٩٦٠**م إلى الجهود التي قام بها الحاكم البريطاني "وليم لوس"[٣].

وكان ذلك القدر من التحسن أو الهدوء في علاقة الإمام بالبريطانيين، قد

---

(١) King: Imperial Outpost-Aden, P.86.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (١٣٣٠)، ١٣ مايو ١٩٦٠م.
(٣) فتاة الجزيرة: العدد (١٤٣٣)، ١٣ سبتمبر ١٩٦٠م.

أفسح المجال أمام الطرفين لفرص التدخل الودي، في بعض الخلافات والحوادث الحدودية، ففي ديسمبر ١٩٦١م قام ممثلون عن السلطات البريطانية في عدن، وعن حكومة الاتحاد الفيدرالي، بزيارة إلى البيضاء لعقد اجتماع مع نائبها صالح بن ناجي الرويشان، بهدف حل النزاع القائم على الحدود، بين الشيخ سالم عبد القوي الحميقاني الذي يخضع إداريًا لمقاطعة البيضاء، والأمير حمود صالح بن هرهرة في سلطنة يافع العليا، الذي يخضع للحماية البريطانية، ونجح الجانبان في ذلك الاجتماع في الوصول إلى اتفاق حول تلك المشكلة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن المعارضة الجنوبية، التي كانت حكومة الإمام سندًا لها، تضررت من الهدوء الذي شهدته العلاقات الإمامية البريطانية، إذ تسبب في انخفاض الدعم المادي الذي كانت تحصل عليه تلك المعارضة من حكومة الإمام، بعد أن تراجعت الأهمية التي كانت تمثلها في سياستها، ونتيجة لذلك تفاقمت الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها تلك المعارضة الممزقة، وقلل من تأثيرها في أوساط أهالي المحميات إلى حدود بعيدة، وقد حاول بعض رموز تلك المعارضة الذين لم يدركوا سبب ذلك التحول الذي حدث في موقف حكومة الإمام، لفت نظرها إلى صعوبة الظرف الذي يمرون به، لا سيما من الناحية المالية، وانعكاسه السلبي على نشاطهم المعارض الذي كانوا يعتقدون أن أمره يهمها، فأحد هؤلاء المعارضين قال في رسالته لمسئول في حكومة الإمام: "**لقد بعنا كل ما نملك، وتحملنا الديون، فكيف نستطيع أن نواصل كفاحنا وليس لنا أي مقرر أو معاش** "[٢].

ولم يكن تخفيض الدعم على المعارضة الجنوبية هو الضرر الوحيد الذي لحق بها من حكومة الإمام، بل تضررت كذلك من الضغوط التي مارستها عليها

---

(١) الكفاح: العدد (٥٧١)، ١٢ ديسمبر ١٩٦١م .

(٢) رسالة من محمد صالح المصلي إلى وزير خارجية حكومة الإمام حسن بن علي إبراهيم في ٢٦/ ١٢/ ١٣٨١هـ / ٣٠مايو ١٩٦٢م.

لوقف نشاطها في مناطق المحميات، الذي ربما هدفت حكومة الإمام من خلاله أن تؤكد للبريطانيين حرصها على عدم إثارة المشاكل ضدهم، فعندما حاصر بعض رجال قبائل يافع العليا مقر السلطان بن هرهرة في "حلين" بسبب إقامته مركز اتصال تابع للحرس الاتحادي، طلب منهم محمد عبدالله الشامي التزام الهدوء وضبط النفس، وأكد لهم أنه عرف من حكومة عدن أنهم سيأمرون بسحب اللاسلكي من "حلين" ولكن بعد أن يتأكدوا من سكون الفتنة(١).

وكان التذمر والغضب الذي أصاب المعارضة الجنوبية من تراجع اهتمام حكومة الإمام بها، قد بلغ ببعض أفراد تلك المعارضة حد اتهام حكومة الإمام بالتواطؤ مع البريطانيين لتمرير مخططاتهم وسياساتهم في الجنوب، فأحد زعماء الانتفاضات القبلية في الجنوب بعث رسالة إلى الإمام في ١٩٦١م يقول فيها: " . .**نحن ضحايا سياستكم ومجاملتكم للإنجليز، فإذا حصل أي تدخل في بلادنا من الإنجليز أو الاتحاد فنحن نعتبره برضاكم وبالاتفاق معكم، ولا نستطيع السكوت على هذا الحال، وسوف نشتكي بكم وبحكومتكم إلى جميع العالم العربي، إذا لم تتخذوا خطوة إيجابية وعملية ضد الإنجليز، وتقفوا بجانب الأحرار** "(٢).

وعلى أية حال، لا نستطيع الجزم في تبرير محدد للمرونة غير المعتادة التي أبدتها حكومة الإمام أحمد في تعاملها مع البريطانيين في جنوب اليمن بعد قيام الاتحاد الفيدرالي، لكن ربما كانت الأسباب والعوامل الآتية وراء ذلك الموقف المرن: فحكومات الأئمة في شمال اليمن التي ظلت تعارض مشروع اتحاد محميات الجنوب في الماضي، كان عليها أن تعدل من مواقفها بعد أن أصبح الاتحاد أمرًا واقعًا، وبعد أن تبين لها صعوبة عملية إفشاله.

---

(١) برقية من محمد عبدالله الشامي إلى النقيب محمد الرويشان في ١٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ / ٢٢ فبراير ١٩٦١م، موجهة إلى القبائل المحاصرة لحصن حلين، مقر سلطان يافع العليا بن هرهرة.

(٢) رسالة من محمد صالح المصلي إلى أمير المؤمنين الإمام أحمد في ٢ أكتوبر١٩٦٠م.

وربما أدت الصرامة والشدة التي أبدتها القوات البريطانية في مرحلة التمهيد للاتحاد، تجاه الجماعات والقوى الخارجة عن السيطرة في مناطق المحميات، ومع عدد من المراكز العسكرية الحدودية التابعة للإمام التي كانت تقدم المساندة لتلك القوى، ليس فقط إلى إضعاف تلك القوى المعارضة، بل وإلى إعادة نظر حكومة الإمام في مسألة جدوى التعويل على سياسة العنف والمواجهة المباشرة مع البريطانيين المتفوقين عسكريًا، فحاولت اللجوء إلى العمل السياسي والدبلوماسي كسبيل لتحقيق الأهداف التي عجزت السبل الأخرى عن تحقيقها.

ومن جهة أخرى، فالأموال وقطع السلاح التي كانت تقدمها حكومة الإمام لرجال قبائل المحميات، لم تثمر عن زعزعة أوضاع الجنوب إلى الحد الذي كانت تنتظره، بل إنها لم تحافظ حتى على بقاء هؤلاء الرجال في مواقفهم المناهضة للبريطانيين والسلاطين المرتبطين بهم حتى من الناحية الشكلية، فالعديد من رجال قبائل المحميات كان يهمهم في أحوال كثيرة الحصول على المنافع المادية، ولذلك كانت مواقفهم سرعان ما تتبدل من جهة إلى أخرى بمجرد حصولهم على منفعة أفضل، ونعتقد أن ذلك كان أحد العوامل التي دفعت حكومة الإمام إلى إعادة النظر في الدعم الذي كانت تقدمه للمعارضة الجنوبية، والذي لم يساعدها على تحقيق أي مكسب سياسي أو عسكري له من الأهمية التي تستطيع بها أن تعزز موقفها في نزاعها مع البريطانيين حول الجنوب.

ومن جهة أخرى، نعتقد أن التحولات السياسية التي كان يشهدها الوطن العربي، في المدة التي رافقت قيام الاتحاد الفيدرالي في محميات الجنوب، أسهمت في ذلك التحسّن الذي شهدته العلاقات الإمامية البريطانية في تلك المدة، فالأهداف السياسية التي تبنتها الحركة الوطنية العربية لا سيما القومية واليسارية شكلت تهديدًا خطرًا للأنظمة التقليدية، لأنها تبنت مواقف مناهضة لها، وحرضت على الثورة ضدها، فأدى ذلك - خاصة بعد سقوط النظام الملكي في العراق في ١٩٥٨م - إلى مزيد من تقرب تلك الأنظمة ومنها نظام

الإمام أحمد في شمال اليمن إلى الدول الأوروبية الغربية بما فيها بريطانيا، التي كانت تقف في صفها ضد الحركة الوطنية العربية التي كانت تساند من الاتحاد السوفييتي، وفضلاً عن ذلك فقد أسهمت حالة الخصام التي كانت تمر بها العلاقة بين الإمام وعبد الناصر بعد القرارات الاشتراكية التي طبقت في الجمهورية العربية المتحدة، في ذلك التحول الذي شهدته سياسة الإمام أحمد مع البريطانيين.

وأخيرًا ينبغي الإشارة إلى أن الأوضاع الداخلية لحكومة الإمام كانت تشارف على الفوضى، فالصعوبات المالية لتلك الحكومة، التي ترتب عليها تدني مستوى المعيشة للسكان، في ظل أساليب نظام ذلك الحكم المتخلفة والخاطئة، صعدت من مشاعر الغضب والتذمر من نظام الإمام ليس في الأوساط العامة فحسب، بل وفي أوساط المؤسسات التي كانت تخدم ذلك النظام لا سيما قطاع الجيش، فكانت محاولة تغيير الحكم في سنة **١٩٥٩**م، ومحاولتا اغتيال الإمام أحمد **الأولى** في "السخنة" سنة **١٩٦٠**م[١]، **والثانية** في "الحديدة " سنة **١٩٦١**م[٢]، تعبيرًا عن ذلك الغضب والاحتقان، الذي كانت تشهده الأراضي اليمنية الخاضعة لحكم الإمام، ولذلك لجأت حكومة الإمام إلى مهادنة البريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب، على أمل إحكام سيطرتها على أوضاعها الداخلية المتأزمة، وظلت في الوقت نفسه تحتفظ بحقها في المطالبة بالسيادة على أراضي الجنوب الخاضعة للبريطانيين، عبر المحافل الدولية والعربية الرسمية، فقد أثار ممثلوها تلك المطالب مرات عدة في اللجنة الرباعية[٣]، الخاصة بتصفية الاستعمار، التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال الجامعة العربية.

---

(١) علي محمد عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، وزارة الإعلام والثقافة، الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٩م، ص١٠٧.

(٢) د. عبدالله فارع عبده: اليمن من الإمامة إلى قيام الجمهورية، دراسة في الخلفية التاريخية لثورة ٢٦ سبتمبر، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ٢٠٠١م، ص٥١ .

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P.61.

الموقف العربي من قيام الاتحاد:

بصفة عامة، كان الموقف العربي غير إيجابي من قيام الاتحاد في جنوب اليمن، لأسباب كثيرة، من بينها التضامن مع موقف حكومة الإمام، ومع القوى المحلية في محميات الجنوب التي كانت تعارض قيام الاتحاد، وكذلك بسبب العلاقة المتوترة بين بعض الدول العربية وبريطانيا، غير أن السبب الأهم من ذلك كله هو أن قيام ذلك الاتحاد الذي أشرف عليه البريطانيون، جاء في وقت بلغ فيه زخم الحركة القومية العربية المناهض للمشاريع السياسية الغربية ذروته، ولذلك وقفت معظم الدول العربية في غضون ذلك الزخم، ضد قيام الاتحاد الفيدرالي في جنوب اليمن، وعبرت عن ذلك الموقف بوضوح الجامعة العربية، التي وقفت باستمرار كما لاحظنا من قبل، إلى جانب حكومة الإمام في نزاعها الطويل مع البريطانيين حول الجنوب.

فعلى أساس المذكرة التي قدمها وفد اليمن إلى الجامعة العربية قبل المفاوضات على قيام اتحاد الجنوب، التي يشكو فيها العدوان البريطاني على المناطق المنتفضة في المحميات في سنة **١٩٥٧**م، أصدرت الجامعة العربية في سبتمبر من تلك السنة استنكارها لذلك العدوان، وأكدت من جديد في ذلك القرار "**تأييدها لكفاح اليمن المشروع لتحرير جميع أراضيه**" كما أوصت الدول الأعضاء بمواصلة الجهود في المحافل الدولية وغيرها لتحقيق مطالب اليمن المشروعة[(١)].

وفي أثناء المفاوضات التي كانت تدور في عدن لتأسيس الاتحاد، أقر مجلس الجامعة في سبتمبر **١٩٥٨**م: "**دعوة وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشرح قضية الجنوب اليمني المحتل في جميع المناسبات في أوساط الأمم المتحدة، وذلك تعريفًا لمندوبي الأمم المتحدة، وللرأي العام العالمي**

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي السابع والعشرين، ١٨ مارس - ٤ سبتمبر ١٩٥٧م، ص٢٨.

بتطور هذه القضية"[١]، وقبيل قيام الاتحاد الفيدرالي في محمية عدن الغربية، وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة إلى جميع البلدان العربية الأعضاء، للاتفاق على عمل مشترك لتحطيم هذا الاتحاد[٢].

واستنكر حينها **عبد الخالق حسونة** الأمين العام للجامعة العربية، سعي بريطانيا لإقامة اتحاد في الجنوب قائلاً: "**إن محاولة بريطانيا إقامة اتحاد في جنوب اليمن ترجع إلى نحو عشرين عامًا خلت، حين بدأت تعمل على فصل الجنوب عن اليمن وسائر الوطن العربي. وقد وضعت منذ سنوات مشروعًا، لكنه وئد بفضل نضال أهل الجنوب وموقف اليمن وسائر البلدان العربية**"[٣]، وأبدى تعجبه في ذلك التصريح من أن البريطانيين لم يتخلوا عن أساليبهم العتيقة، ومن أن تأتي محاولتهم في وقت تعلو فيه كلمة القومية العربية، ويقترب فيه الاستعمار من نهايته، ومضى في ذلك التصريح قائلاً: " **لا ريب أن مشروعًا يفصل ست ولايات في الجنوب اليمني عن الوطن الأم ويضع يد المحتل على شؤونه، ويهيئ له الاستقلال بشتى الوسائل، لا ريب أن مشروعًا كهذا جدير بتضامن أهل الجنوب والعرب جميعًا في مقاومته** "[٤].

وقبيل قيام الاتحاد بأيام وبالتحديد في **٢٧** يناير **١٩٥٩**م أصدر مجلس جامعة الدول العربية بيانًا ندد فيه بمشروع الاتحاد الفيدرالي المزمع إقامته في جنوب اليمن، ووصفه بأنه يرمي إلى تمكين السيطرة البريطانية على تلك المناطق، وعزلها نهائيًا عن اليمن وإخراجها من حظيرة العرب، وحيى المجلس

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي التاسع والعشرين، ٣١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٨م، ص ٣٠٩ .

(٢) King: Imperial Outpost-Aden, P.63.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.

من وصفهم بالأحرار في جنوب اليمن من السلاطين والأمراء والمشايخ الذين رفضوا ذلك المشروع، وأضاف ذلك البيان القول: " **إن الجامعة العربية مدفوعة بروابط الأخوّة العربية ستبذل قصارى جهدها لمقاومة السياسة التي بيّتت لتلك الأقاليم... ولهذا فإننا نناشد إخواننا في الجنوب الثبات في موقفهم الوطني، وأن الجامعة العربية لن تتوانى في شد أزرهم ومناصرتهم بكل ما تستطيع من جهد** "(١).

وعند قيام الاتحاد، تعرض منذ الساعات الأولى لقيامه، لنقمة وانتقادات حادة ليس من الرأي العام العربي فحسب، بل ومن الجهات العربية الرسمية(٢)، فالأمين العام للجامعة العربية صرح بعد قيام الاتحاد في ١١ فبراير ١٩٥٩م بأيام قليلة، بعزم العرب على إفشال المخططات البريطانية الرامية إلى تكوين اتحاد لدويلات جنوب الجزيرة العربية، مؤكدًا القول: " **إن بريطانيا سوف لن تتمكن من تدعيم أوضاعها في هذا الجزء من العالم** "(٣)، ومع أن الجامعة العربية وعدت ببذل قصارى جهودها لدى الدول الصديقة من أجل الضغط على إنجلترا لحملها على إعادة النظر في قرار قيام الاتحاد، وبالقيام بحملات دعائية وإعلامية بهذا الصدد، لكن من الناحية العملية لم يكن هناك من أثر ملموس لما وعدت به الجامعة العربية، التي كانت دولها في ذلك الوقت تمر في خلافات في منتهى الحدة، والأكثر من ذلك فقد تجنبت الجامعة العربية تقديم شكوى رسمية بالبريطانيين إلى الأمم المتحدة، ولا يوجد سبب قوي يبرر ذلك التصرف، لكن ربما لأنها كانت تدرك أن معظم الدول الأفريقية والآسيوية الأعضاء في الأمم المتحدة، كان ينحصر دعمها في المساعي الهادفة إلى تحرير اليمن الجنوبي،

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.

(٢) King: Imperial Outpost-Aden, P.63.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي الحادي والثلاثين، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص١٥٥.

وليس في دعم مساعي حكومة الإمام الهادفة إلى ضمه إليها، ولذلك أوكلت الجامعة العربية مسألة طرح قضية الجنوب في الأمم المتحدة إلى حكومة الإمام.

وعلى الرغم من عدم صدور تصريحات رسمية من الحكومة المصرية، تعارض فيه قيام الاتحاد في جنوب اليمن، إلا أنها شكلت في كل الأحوال، أخطر التهديدات التي تعرض لها ذلك الاتحاد منذ كان مشروعًا، فلا ريب في أن قيام ثورة يوليو في مصر والتزام قادتها بالفكر القومي العربي قد ساعد على تنشيط النضال السياسي في الأقطار العربية لا سيما الخاضعة للاستعمار، وساعد على خلق تيار قومي جارف سرعان ما ازداد اتساعًا وعمقًا، ووصل ذروته في أواخر الخمسينيات من خلال ثورة العراق والوحدة بين مصر وسوريا[١]، ونتيجة لذلك فقد أصبحت القاهرة الطاقة الثورية التي انطلق منها شعاع الأمل العربي، والنموذج الذي قدمته الثورة المصرية وأصداء الخطابات التي كان يلقيها عبد الناصر كانت المحرك الرئيس لمعظم الثورات والانتفاضات العربية، بما فيها تلك الانتفاضات والمظاهرات والإضرابات التي جرت في عدن ومحمياتها، وبسبب انجذاب الحركة الوطنية في الجنوب التي كانت تعارض بريطانيا وحكام المحميات، إلى القاهرة في ذلك الوقت الذي بلغ فيه المد الوطني العربي أقصى مداه، كانت خشية هؤلاء الحكام من القاهرة ظاهرة واقعية، فخطابات عبد الناصر التي كانت تحرض على مقاومة الاستعمار، وعملائه، ومشاريعه في المنطقة، شكلت دافعًا قويًا للقوى التي كانت تعارض الاتحاد في الجنوب ووسعت من شعبيتها، وبسببها المباشر أو غير المباشر، لم يستطع الاتحاد أن يباشر ما كان يمكن أن يكون له من تأثير.

وأسهم في زيادة العداء العربي لاتحاد الجنوب، رفض البريطانيون لطلبات عدة دول عربية، بفتح قنصليات لها في مستعمرة عدن أو في المحميات، وعلى

(١) د. عبدالعزيز المقالح: عبدالناصر واليمن "فصول من تاريخ الثورة اليمنية" دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٦م، ص٩٦.

ما يبدو فقد كانت بريطانيا تخشى من أن يؤدي نشاط تلك القنصليات العربية إلى تشجيع الحركة الوطنية المعادية لها وللحكومة الاتحادية، ولذلك رفضت تلك الطلبات وبررت رفضها بأن المنطقة في طريقها إلى الاستقلال ولا يمكن أن تقيد نشاطها الدبلوماسي من الآن، وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا العذر هو أنه غير مقنع، لأن سلطات غربية عديدة (الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا) وأفريقية (أثيوبيا، والصومال) وآسيوية (الهند، وباكستان) كانت لها دوائر قنصلية وتجارية في عدن[١].

وتباينت مواقف الدول العربية، التي التقت في معارضتها لقيام الاتحاد الفيدرالي، تجاه قضية مستقبل جنوب اليمن من دولة إلى أخرى، وبعض الدول تباينت مواقفها من مرحلة إلى أخرى، فمصر تأرجحت مواقفها قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة تجاه تلك القضية، فتارة كانت تدعم رابطة أبناء الجنوب العربي والسلاطين المرتبطين بها، الذين كانوا يعملون على قيام دولة مستقلة في الجنوب، وتارة أخرى كانت تدعم مطالب الإمام في جنوب اليمن[٢]، لكن بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وانضمام دولة الإمام إليها جعل الجمهورية العربية المتحدة تتبنى موقف حكومة الإمام بشكل كامل، واندفعت بشكل أكبر، كما سنرى في فصل قادم، في دعم الموقف اليمني بعد قيام ثورة سبتمبر **١٩٦٢**م في شمال اليمن.

ووقفت العراق لا سيما في أثناء رئاسة عبد الكريم قاسم، موقفًا مساندًا لمطالب الإمام في جنوب اليمن، فنددت بقيام الاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب، واتهمت الحكومة البريطانية بأنها تحاول سلخ إمارات الجنوب عن اليمن[٣]، وفيما يبدو فإن حكومة الجمهورية الجديدة في العراق، التي كانت

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص١٥٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٦.
(٣) صوت الجنوب: عدن، العدد (٣)، ٢ يوليو ١٩٦١م.

تطالب هي الأخرى بضم الكويت، أرادت كسب تأييد حكومة الإمام لمطلبها ذلك، وهنالك دول عربية أخرى اختلفت وجهة نظرها تجاه قضية الجنوب عن تلك التي تبنتها الجمهورية العربية المتحدة، والعراق، إذ كانت تطالب بجلاء الاستعمار البريطاني عن الجنوب، ولا تطالب بضمه إلى " المملكة المتوكلية " في شمال اليمن[١]، وفضلاً عن ذلك فقد كانت أقل حدة في مواقفها من الاتحاد الفيدرالي، وأبرز تلك الدول المملكة العربية السعودية، التي ظلت تطلق على ما كان يعرف بالمحميات اسم: "**الجنوب العربي**" كما كان يسميه دعاة وحدته واستقلاله وليس الجنوب اليمني كما كانت تسميه بعض القوى السياسية المعارضة في الجنوب، أو بعض الأنظمة العربية الجمهورية، التي كانت تعادي بريطانيا بوضوح، ففي رد الملك سعود بن عبد العزيز على برقية سلطان لحج المعزول علي عبد الكريم في ديسمبر **١٩٥٨**م، ما يوضح الموقف السعودي من قضية الجنوب إذ قال فيه: " **تلقينا برقية عظمتكم بشأن الموقف في لحج والجنوب العربي، وأن مساندتنا ومعاضدتنا لطلب عظمتكم والجنوب العربي نعتبرها واجبًا، كما لا نقر أي تدخل أجنبي في أي بقعة من بقاع البلاد العربية، ونستنكره، بل نؤيد كل عربي يريد استقلال بلاده**"[٢].

وأخيرًا يمكن القول أنه على الرغم من المعارضة الشديدة التي اعترضت طريق الاتحاد الفيدرالي في جنوب اليمن، وصعوباته الداخلية المعقدة والعديدة، فقد استطاع أن يتقدم ويتوسع في خلال السنوات الثلاث الأولى من قيامه، ففي إبريل **١٩٦٠**م انضمت إلى الاتحاد ثلاث ولايات أخرى هي سلطنة العوالق السفلى، واتحاد دثينة، ومشيخة العقربي، وفي مارس **١٩٦٢**م انضمت إليه سلطنة الواحدي من المحمية الشرقية[٣]، وفي بداية عام **١٩٦٣**م انضمت إليه

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ١٥٤.
(٢) اليقظة: العدد (٢٩١)، ١٧ ديسمبر ١٩٥٨م.
(٣) صوت الجنوب: العدد (٤٢)، ١ إبريل ١٩٦٢م.

كل من عدن، التي سنستعرض عملية ضمها بالتفصيل في الفصل الآتي، وسلطنة الحواشب، ومشيخة الشعيب، ليصبح عدد ولايات الاتحاد في عام **١٩٦٤**م سبع عشرة ولاية بعد انضمام سلطنة العوالق العليا ومشيختي المفلحي والعلوي، وهو أقصى حد بلغ إليه الاتحاد[١].

فأصبحت بذلك معظم سلطنات المحمية الغربية ومشيخاتها في إطار الاتحاد الفيدرالي الذي عدل اسمه في إبريل **١٩٦٢**م، عندما بدأ التمهيد لضم عدن من (**اتحاد إمارات الجنوب العربي**) إلى (**اتحاد الجنوب العربي**)[٢]، وبقيت خارج الاتحاد فقط سلطنة يافع العليا ومشيخاتها، وأجزاء من يافع السفلى التي كانت تخضع للسلطان المعارض للبريطانيين محمد عيدروس، وبعض مناطق ردفان التي رفضت الارتباط بالاتحاد، والالتحاق بسلطة أمير الضالع، وكذلك سلطنات المحمية الشرقية الثلاث (القعيطي، الكثيري، المهرة)، التي ظلت على أوضاعها القديمة، ولم تفلح الجهود التي بذلها البريطانيون وحكام الاتحاد في جر زعمائها للانضمام إلى اتحاد الجنوب العربي.

❁❁❁❁❁

(١) التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي (١٩٦٤-١٩٦٥م)، ص ١٧٩.

(٢) Europa Publication Limited: The Middle East and North Africa, (1965-1966) London, 1965, P.72.

الفصل الرابع

ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي ١٨ يناير ١٩٦٣

الفصل الرابع
ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي ١٨ يناير ١٩٦٣

أوضاع عدن قبل الضم:

قبل الدخول في تفاصيل أوضاع عدن قبل ضمها إلى اتحاد الجنوب العربي، نود أن نشير إلى أن المدة الطويلة التي خضعت فيها عدن للنفوذ البريطاني قد أدت إلى بروز تفاوت كبير بين أوضاعها العامة، وأوضاع المناطق الجنوبية الأخرى. وبصرف النظر عن أسباب ذلك التفاوت الذي تضاعفت درجاته بقدر كبير بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان مسؤولاً عن مشكلة العلاقة التي أخذت تكتسب بعدًا خطيرًا بين عدن التي كانت تشهد ازدهارًا كبيرًا، ومناطق الجنوب الأخرى التي كانت شديدة الارتباط بأوضاعها القديمة.

وعلى أية حال فقد كان من نتائج التقلص السريع لإمبراطورية بريطانيا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحولها إلى جزء صغير من مساحتها السابقة، أن أدى إلى تحول عدن بعد تلك الحرب، إلى ثاني قاعدة بريطانية مهمة في شرق السويس (بعد تنزانيا). واستمرت أهميتها تتضاعف بعد ذلك، مع استمرار مسلسل ضياع الممتلكات والقواعد العسكرية البريطانية، لاسيما في الشرق الأوسط. ولا نريد أن نقف هنا على الآمال والأهداف السياسية والعسكرية التي عَلَّقها البريطانيون على عدن في تلك المدة، والتي سبق أن وقفنا أمامها، لكننا نود أن نشير إلى أنه بسبب تلك الأهداف، عمل البريطانيون بدافع ضمان استمرار سيطرتهم على عدن، على نقلها إلى وضع جديد، توخوا منه أن يُمكّنها من تأدية الدور المناط بها بفاعلية كبيرة، وأن يبعدها عن أي أخطار أو تهديدات محتملة؛ وعلى ذلك الأساس أنشأت السلطات البريطانية مجلسين في مستعمرة عدن.

الأول - مجلس تنفيذي: بدأ التمهيد له منذ **١٩٣٧**م، يقف على رأسه حاكم عدن الذي يُعيّنه التاج البريطاني لمدة خمس سنوات، ويشترك في عضويته

ثلاثة موظفين رسميين كبار تُعينهم دائرة المستعمرات هم: **أمين عام المجلس، والمدعي العام، والسكرتير المالي، وموظفين يُعينهم حاكم عدن، يتراوح عددهم بين اثنين أو ثلاثة.** ثم أصبح عدد أعضاء ذلك المجلس، في نهاية الخمسينات، عندما بدأت بريطانيا تُخطط لمنح عدن الحكم الذاتي، وربطها باتحاد الجنوب، عشرة أعضاء: **خمسة موظفين رسميين يُعيّنهم الحاكم البريطاني للمستعمرة، وخمسة لهم صفة تمثيلية.** والأهم في ذلك كله فقد أصبحت منذ ذلك الوقت دوائر **التربية، والصحة، والعمل، والبلدية، والمواصلات، والأشغال العامة،** يتولاها في الأغلب عَدَنيون[١]، لكنهم كانوا في جميع الأحوال لا يتمتعون بسلطات فعالة في تلك الدوائر، فقد كان إلى جانبهم مستشارون بريطانيون يتحكمون بدرجة كبيرة في تلك السلطات.

والثاني - مجلس تشريعي: افتتح رسميًا في يناير**١٩٤٧**م[٢]. وكان الحاكم البريطاني في عدن يُسمّي أعضاءه الـ (١٦)، وهم: (٤) بريطانيين من دائرة المستعمرات، و (٤) من الموظفين الرسميين الذين يستخدمهم التاج، و (٨) يختارهم الحاكم ممثلين لأهالي المستعمرة. ولم تكن رغبة البريطانيين في عدم إضفاء أي شكل من الانتخابات على ذلك المجلس في ذلك الوقت محل شك، غير أنهم تحت ضغط المعارضة السياسية في المستعمرة التي أخذت تُصعّد من معارضتها للسياسة البريطانية في النصف الأول من الخمسينات، فوافقوا في سنة **١٩٥٥**م على إجراء انتخابات عامة في عدن، لاختيار فقط نصف عدد ممثلي الأهالي. كما وافقوا في الوقت نفسه على رفع عدد أعضاء ذلك المجلس من (١٦) إلى (١٨) عضوًا. وبموجب دستور عدن الجديد الذي صدر في سنة **١٩٥٨**م، ارتفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى **(٢٣)** عضوًا[٣]. كما أصبح

---

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي (اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا)، ص ٣٣.

(٢) The Middle East and North Africa, P.72.

(٣) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٢٩-٣٠.

تمثيل نسبة أهالي عدن، وفق التعديل الذي طرأ على دستور عدن في **١٩٥٩**م، قائمًا بكامله على الانتخاب، فارتفع بموجبه عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي من (٤) إلى (١٢) عضوًا. وعلى الرغم من أن تلك الزيادة للأعضاء المنتخبين في ذلك المجلس التي أوصلت نسبتهم إلى أكثر من النصف بقليل، كانت تُمكّنهم من تعطيل بعض التشريعات، في حال كانت مواقفهم موحدة منها، وهو أمرٌ مستبعد في أكثر الأحوال، بسبب تباين اتجاهات هؤلاء الأعضاء، إلّا أنها كانت لا تمكّنهم حتى ولو حققوا تلك الوحدة من تمرير ما يريدوه ما لم يساندهم آخرون من الأعضاء المعيّنون في ذلك المجلس لبلوغ نسبة الثلثين المطلوبة لتمرير التشريعات.

وعمومًا فقد أسفرت الانتخابات التي أُجريت في يناير **١٩٥٩**م بعد ذلك التعديل، والتي قاطعتها معظم القوى السياسية الوطنية[١]، عن اختيار ممثلي عدن في المجلس التشريعي على النحو التالي: تسعة أعضاء **عرب**، وعضوين **صوماليين**، وعضو **هندي**[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البريطانية كانت قد عملت في إطار اهتمامها في ذلك الوقت بمدينة عدن، على تكوين مجالس تمثيلية (بلدية) في الأحياء الثلاثة الرئيسية للمدينة (**كريتر**، **وعدن الصغرى**، **والشيخ عثمان**) غير أن محدودية صلاحيات تلك المجالس، جعلها لا تثير الجدل والتنافس السياسي، الذي كان يثيره المجلس التشريعي السابق الذكر.

ومع أن السلطات البريطانية، رأت في تلك التطورات الدستورية المحدودة التي روّجت لها كثيرًا، تنازلات سياسية كبيرة قدمتها لسكان عدن، في إطار ما أسمته بـ "**الحركة نحو الحكم الذاتي**"[٣]. فقد رأتْ فيها الأحزاب والقوى الوطنية في عدن، تعديلاً فقط في أسلوب حكم البريطانيين لمستعمرة عدن، فهي

---

(١) Reilly: Aden and Yemen, p.64.

(٢) الحبشي: المرجع السابق، ص٣٣.

(٣) أشفاكوف: الجنوب العربي المناضل، ص ١٧.

في حقيقة الأمر لم تمس فعليًا سلطات الحاكم البريطاني المطلقة، ففضلاً عن أنه كان يملك سلطة تعيين رؤساء تلك المجالس ونصف أعضائها، فقد كان يتمتع وفق تلك التعديلات الدستورية بحق تعطيل قراراتها وقوانينها. ولعل السلطة الوحيدة التي لم تكن تخضع تمامًا للحاكم البريطاني هي سلطة القضاء، فقد كان لا يحق له، ولا للمجالس الرسمية في عدن التدخل في شؤونها، لكنها في كل الأحوال لم تكن سلطة محلية، بل كانت تمثّل تمثيلاً مطلقًا سلطة القانون البريطاني، فرئيس القضاة في عدن كان يعين بمرسوم ملكي بريطاني[١]. ومعظم القضاة العاملين فيها هم كذلك من البريطانيين.

والأمر الجدير بالاهتمام في سياسة البريطانيين في عدن، كان طريقة تعاملهم مع الميناء، فقد تمتَّع منذ وقت مبكر من عمر الاحتلال البريطاني، بوضع إداري ومالي مستقل بعد أن أصبح ميناء حرًا ابتداءً من سنة ١٨٥٠م. ففي سنة ١٨٨٩م شُكلتْ إدارة خاصة للميناء، مثلت مختلف الشركات الأجنبية التي كانت لها علاقات مهمة فيه، وبالدرجة الأولى الشركات البريطانية. وفي وقت لاحق أصبح مجلس إدارة الميناء يضمُّ إلى جانب ممثلي الشركات المنتفعة بالميناء، ممثلين عن اتحادات العمال والتجارة والملاحة. والسلطة الوحيدة التي كانت لحكومة عدن على الميناء هي فقط المصادقة على تعيين مجلس إدارته، بناءً على مقترح الغرفة التجارية العدنية. والحقيقة فقد كانت تلك الطريقة فعّالة جدًا في تحسين تجارة الميناء، وفي تطوير نظامه الإداري والمالي. فالعوائد المالية للميناء، التي كانت في حالة زيادة مطّردة، والتي كانت لا تخضع لحكومة عدن، مكَّنت إدارته من تحسين وتوسيع منشآت الميناء ومستودعاته بصورة مستمرة، وفضلاً عن ذلك فقد كان يستثمر الفائض السنوي منها، بصورة ودائع في المصارف البريطانية[٢].

---

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢٨.

(٢) فالكوفا: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ص ١٥- ١٦.

وعلى وجه التأكيد، فقد تضاعفت أهمية ميناء عدن، بعد افتتاح مصفاة الزيت في يوليو١٩٥٤م، إذ أصبح من أكبر الموانئ العالمية، الواقعة على خط الطرق التجارية الرئيسية. وعلى إثر ذلك تزايد عدد السفن التي كانت تتوجه إليه إما للتجارة أو للتزود بالوقود بنسبة كبيرة، فمقابل ألف باخرة رست فيه سنة ١٩٣٨م، فقد رستْ فيه قرابة ستة آلاف باخرة في سنة ١٩٥٨م(١). وعلى أية حال فقد أصبح ميناء عدن خلال تلك المدة التي شهدت نشاطًا كبيرًا في حركته الملاحية، المركز الرئيسي للتوزيع التجاري ليس اليمن وحده، بل وفي المناطق المحيطة به في جنوب الجزيرة العربية، وكذلك إثيوبيا، والصومال وسواحل شرق إفريقيا(٢).

والمهم في الأمر هو أن مدينة عدن، نتيجةً لانتعاش تجارة مرساها، شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة خلال تلك المدة. فالتحسُّن في مستوى دخلها مقارنة بالمناطق الداخلية، وتوفر فرص التجارة والعمل بها، حوّلها إلى مركز جذبٍ لرجال المال والعمل من مختلف الأرجاء الداخلية والخارجية. وعلى إثر تلك الهجرة الكبيرة والمتنوعة، شهدت بنية عدن الاجتماعية تحولات مهمة، ففضلا عَن أنها كانت تضمُّ عددًا كبيرًا من الأجناس والأقوام المختلفة، فقد كانت تضمُّ في الوقت نفسه من الناحية الاجتماعية معظم فئات المجتمع الحديث: **عمال، صناعيين، ومهنيين، وتجار، ورجال أعمال، ومثقفين،** وغيرهم. ومن جهة أخرى فقد ساعدت حرية النشر والتعبير التي شهدتها عدن، خلال تلك المدة، مقارنة بالمدن اليمنية الأخرى، على تحولها كذلك إلى مركز جذبٍ ثقافي وسياسي، لمعظم العناصر المتنورة والمثقفة في مناطق جنوب اليمن المحمية، وكذلك في مناطق شماله.

ولكي لا يكون لبس في مدى تأثير عدن على مناطق المحميات، فلا بد أن

---

(١) Aden Port Trust: Administration Report, 1960 - 61, Aden, p.17.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.

نشير إلى أنه نتيجة للسياسة البريطانية التي عمدت إلى عزل عدن عن تلك المناطق طيلة سنين الاحتلال السابقة، فلم يكن لذلك الازدهار التجاري والثقافي الذي شهدته مدينة عدن في تلك المدة، سوى تأثير محدود على أوضاع تلك المناطق القبلية، التي ظلَّتْ معظمها بعيدةً كل البعد عن رياح التغيير والتطور.

ومهما يكن من أمر، فقد ساعدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مدينة عدن بعد الحرب العالمية الثانية، على ولادة الحركة السياسية الوطنية في جنوب اليمن، التي تَمثّلتْ في بداية الأمر بالأندية والجمعيات الثقافية والاجتماعية، ومن ثم بالأحزاب والمنظمات السياسية التي سبق لنا استعراض معظمها في الفصول السابقة. غير أن تعدد أشكال التركيب الديموغرافي في عدن الناتج عن تلك التحولات، لم يسمح بتوحيد رؤى أطراف تلك الحركة حول مستقبل المدينة. فالجاليات الأجنبية على الرغم من أنها كانت لا تمثل أغلبية سكان عدن، إلا أنها كانت بفعل مكانتها الاقتصادية في المدينة، ومتانة علاقاتها بالبريطانيين، امتلكت تأثيرًا في أوضاع عدن تجاوزَ حجمها بكثير. ووفق إحصاء سنة ١٩٥٤م، فقد بلغ عدد سكان عدن حوالي (١٣٨) ألفًا موزعين على النحو الآتي: (١٥) ألفًا هنود، (١٢) ألفًا صوماليين، و (٥) آلاف أوربي، و (٣٧) ألفًا عَدَنيين، و (١٩) ألفًا من سكان المحميات، و (٤٨) ألفًا من سكان الشمال، و (٣) آلاف يهود وغيرهم. وبلغ سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٦٣م حوالي (٢٢٠) ألفًا، (٦٠) ألفًا من مواليد المستعمرة، و (٣٥) ألفًا من سكان المحميات، و (٨٠) ألفًا من سكان الشمال، و (٢٠) ألفًا هنودًا وباكستانيين، و (٢٠) ألفًا صوماليين، و (٥) آلاف يهود وغيرهم[١].

وعلى ضوء ذلك التنوع الذي كان يُمثله سكان عدن في تلك المدة، يمكن

(١) S. H. Longarigg: the Middle East p.163. King: Imperial Outpost - Aden, p.41.

حصر مواقف الأحزاب والقوى السياسية التي ظهرت فيها من قضية مستقبل المدينة في نهاية الخمسينات، في ثلاثة اتجاهات سياسية أساسية هي: **الأول** - الدعوة إلى **الحكم الذاتي لعدن**، وربط مستقبلها بمستقبل دول الكومنولث، وقد تبنى ذلك الموقف، جماعة **الجمعية العَدَنية** التي تأسست في مستهل الخمسينات بقيادة **محمد علي لقمان** و**حسن علي بيومي**، ومن بعدها **حزب المؤتمر الشعبي الدستوري** الذي اعتبر نفسه الوريث الشرعي للجمعية العدنية والذي كان يتزعمه **محمد علي لقمان** و**عبدالله صعيدي**. ولعبت الجاليات الأجنبية دورًا كبيرًا في اتساع وتقوية تلك الدعوة في عدن مستفيدةً حينها من تعاطف السلطات البريطانية مع ذلك الاتجاه.

و**الثاني** - الدعوة إلى **ربط مستقبل عدن بمستقبل المحميات**، التي عرفت حينها بالدعوة إلى وحدة "الجنوب العربي ". وحظيت تلك الدعوة بدعم التجار والمثقفين المنحدرين من مناطق المحميات، الذين كانوا ينظرون بقلق إلى الدور الاقتصادي والسياسي المتنامي للجاليات الأجنبية في عدن. وكان قد تبلور عن تلك الدعوة قيام **حزب رابطة أبناء الجنوب العربي** في مستهل الخمسينات، الذي كان يقوده **محمد علي الجفري** و**شيخان الحبشي**، والذي حظيَ بدعم ومباركة بعض زعماء سلطنات الجنوب، الذين كانوا يميلون إلى تلك الدعوة مثل: السلطان **علي عبد الكريم العبدلي**، والسلطان **محمد عيدروس العفيفي**، والشيخ **محمد أبوبكر بن فريد** في العوالق العليا. وفي وقت لاحق انضم إلى تلك الدعوة **الحزب الوطني الاتحادي**، بزعامة **حسن علي بيومي**، و**عبد الرحمن جرجره** الذي انشق عن الجمعية العدنية في نهاية الخمسينات، والذي ساند الدعوة لوحدة الجنوب العربي، ولكن على الطريقة التي كانت تراها بريطانيا في ذلك الوقت، وليس على طريقة الرابطة.

و **الثالث** - الدعوة إلى **ربط عدن والمحميات بمستقبل اليمن**، وبمستقبل الوحدة العربية، وتلك الدعوة ظهرت في منتصف الخمسينات، وكانت متأخرة

بعض الوقت، عن الدعوات سابقة الذكر. وأول مَنْ تبناها العناصر السياسية ذات الميول اليسارية والاشتراكية، أبرزهم الكاتب الصحفي والسياسي **عبدالله باذيب** الذي أسس في أكتوبر **١٩٦١م** **الاتحاد الشعبي الديمقراطي**. ومن ثم زعماء **الجبهة الوطنية المتحدة** (تأسست **١٩٥٥**) وزعماء **المؤتمر العمالي** (تأسس **١٩٥٦م**)، الذين كانوا ينحدرون من مختلف جهات اليمن، لاسيما الشمال الذي وفدت منه معظم القوة العاملة في عدن، والذين أسّسوا في **١٩٦٢م**، **حزب الشعب الاشتراكي** بزعامة **الأصنج**، وكذلك زعماء الأحزاب القومية العربية، التي ظهرت في عدن بشكل خاص، وفي اليمن بشكل عام في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، مثل حركة **القوميين العرب**، **وحزب البعث**.

وعلى أية حال، فقد سَخّر البريطانيون كل إمكاناتهم لدعم دعاة الحكم الذاتي في عدن في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، عندما كانت تلك الدعوة تتماشى مع سياستهم في جنوب اليمن. كما عملوا في الوقت نفسه على إضعاف مواقف القوى السياسية الأخرى التي كانت تذهب بمشاريعها السياسية المستقبلية لعدن إلى أبعد من ذلك. ففي حديث " اللورد لويد Lord Lloyd" نائب وزير المستعمرات البريطانية في مايو **١٩٥٦م** أمام المجلس التشريعي العدني قال بصريح العبارة: " . . . **ليس في صالح سكان المستعمرة أن يطمحوا إلى هدف أبعد من صورة من صور الحكم الذاتي**"[(١)]. ويبدو أنه قد أراد من وراء ذلك التوضيح، في ذلك الوقت الذي كانت تدور فيه كثير من التكهنات حول المشاريع السياسية البريطانية القادمة للمنطقة، قَطْع الطريق على الحركة السياسية التي كانت تقودها "الرابطة" والتي كانت تدعو لوحدة جميع أجزاء الجنوب أو تلك الحركات التي كانت تدعو لوحدة اليمن. وكذلك وضع سقف لما كانت تُروّج له حينها بعض القوى السياسية المتعصبة لعدن، من أن المدينة مُقبلة على إصلاحات وتطورات دستورية كبيرة. ولم يكتف اللورد لويد في ذلك الحديث

(١) عبدالله باذيب: توابل، مطابع الحرية، عدن، ص ١٠٣.

بتلك الإشارة فقط، بل مضى في ذلك الحديث يُوضح الأهمية التي تدعو حكومته للتمسك بعدن، وعدم التفريط فيها بقوله: " **إن حكومة صاحبة الجلالة، تَودُّ أن تُوضح أن الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لعدن في نطاق الكومنولث، هي أمرٌ لا يمكن معه النظر مسبقًا في إمكانية أي تخفيف أساسي من مسؤوليات الحكومة نحو المستعمرة** "(١).

وفضلاً عن ذلك، فقد عبّر "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في سنة **١٩٥٧**م، عن مدى تلك الأهمية التي تمثلها عدن في الإستراتيجية البريطانية الجديدة في الشرق الأوسط، التي عرفت حينها "**بإستراتيجية شرق السويس**" والتي كانت تهدف بدرجة رئيسية إلى محو الآثار السلبية التي ترتّبت على اهتزاز مركز بريطانيا في أعقاب أزمة السويس سنة **١٩٥٦**م(٢)، وهو أمرٌ لم يكن يبشر بإمكانية أيِّ تخفيفٍ للنفوذ البريطاني في مستعمرة عدن، على الأقل على المدى القريب. فقد كان اتجاه السياسة البريطانية في ذلك الوقت، يعتمد في الأساس على تقوية القواعد البحرية البريطانية في عدن، وكينيا، وسنغافورة، للحفاظ على ما تبقى من مصالح بريطانية في الشرق، وليس إلى تخفيفها، على الرغم مما كانت تكلفه تلك القواعد من مبالغ مالية طائلة.

ونتيجة لتلك الأهمية التي أصبحت تتمتع بها القاعدة العسكرية في عدن، في الإستراتيجية البريطانية، كان على بريطانيا أن تهتم بأوضاع مدينة عدن، وأن تتجاوزها إلى المناطق المحمية المحيطة بها. وقد تجسَّد ذلك الاهتمام بالإصلاحات الدستورية التي شهدتها عدن في النصف الثاني من الخمسينات، و بالإصلاحات الإدارية التي شهدتها معظم المحميات. وكذلك بزيادة المساعدات المالية البريطانية التي قدمتها للمستعمرة وللمحميات خلال تلك المدة، والتي

---

(١) Reilly: Aden and The Yemen, p.45.

(٢) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ١١٨-١١٩.

بلغ مجموعها ما بين سنتي ١٩٥٥- ١٩٦٠م، ٧,١٨٢,٠٠٠ جنيه إسترليني، خُصِّص ثلثها لمستعمرة عدن، والباقي للمحميات[١]. وتضاعف الاهتمام البريطاني بمستعمرة عدن بشكل أكبر، منذ أن بدأت كينيا تخطو في طريق الاستقلال، الذي نالته في ديسمبر ١٩٦٣م[٢]، فقد دفع ذلك بالبريطانيين إلى تهيئة عدن كي تكون مقر قيادة قواتهم في الشرق الأوسط، بدلاً عن "نيروبي" عاصمة كينيا. وهكذا فقد عكس سعي بريطانيا الحثيث لإقامة اتحاد الجنوب العربي وتوسيعه، ومن ثم ضم عدن إليه، تلك السياسة الجديدة التي تبنتها في المنطقة لدعم مصالحها المتنامية فيها.

الخطوات الأولى في طريق الضم:

لقد أصبحت عملية الحفاظ على مركز بريطانيا في عدن من خلال القدرة العسكرية وحدها، في ظل التطورات السياسية السريعة التي كان يشهدها الوطن العربي في تلك المرحلة، والتي أضَّرت كثيرًا بنفوذ البريطانيين وسمعتهم فيه، عملية أقل ما يمكن وصفها، أنها تنطوي على تكلفة ومخاطر جسيمة. ولذلك كان على البريطانيين البحث عن سبل سياسية جديدة، تُمكّنهم من الحفاظ على مصالحهم المتنامية في جنوب اليمن، بأقل ما يمكن من الخسائر. فقرروا على ضوء ذلك، إعادة النظر في كثير من سياستهم القديمة في جنوب اليمن، ومنها تلك التي كانت تعتمد على عزل عدن عن مناطق الداخل.

فمنذ قيام الاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية في فبراير ١٩٥٩م، أخذ البريطانيون، في سباقٍ مع الزمن، يُخطّطون لتقوية الروابط بين عدن ومناطق المحميات، بإقامة دولة اتحادية قوية في جنوب اليمن، تكون عاصمتها عدن. هادفين بدرجة رئيسية من وراء ذلك السعي إلى: حماية عدن والمناطق الجنوبية المحيطة بها من التهديدات التي تُمثلها حكومة الإمام أحمد من جهة، وقطع

(١) فالكوفا: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ص ١٩-٢٠.
(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p.11.

الطريق على مدِّ الحركة القومية الثورية واحتمالاتها المتفجرة من جهة ثانية[١]. وضمان مصالحهم ونفوذهم في المنطقة إلى أبعد مدى، من خلال ربط تلك الدولة بمعاهدات واتفاقات[٢]، تضمن المصالح البريطانية في عدن وسائر مناطق الجنوب من جهة ثالثة. وباختصار فقد كانت رغبة بريطانيا في ضم عدن إلى الاتحاد، تعكس في الأساس رغبتها في التخلي عن السياسة الاستعمارية الكلاسيكية، ولكن دون أن تفقد فوائدها.

وانطلاقًا من ذلك، بدأ رجال الحكم البريطاني في عدن، يُمهّدون الطريق لتحقيق تلك الفكرة، فأخذوا يتحدثون في أكثر من مناسبة عن أهمية الروابط بين عدن والمحميات، لأن كلاً منهما يعتمد اقتصاديًا على الآخر، ولأن الحدود التي تفصلهم ليست حدودًا طبيعية، ولأن قيام الاتحاد الفيدرالي قد جعل مسألة تقوية وتوثيق تلك الروابط في متناول اليد.

وفكرة ربط عدن بالاتحاد الفيدرالي، كحلٍّ سياسي للسيطرة على أوضاع الجنوب، في وجه أي مقاومة عنيفة محتملة مسنودة ماديًا وعقائديًا من القاهرة، اختمرت بأذهان البريطانيين في عدن، منذ أن بدأت المفاوضات بينهم وبين حكام المحميات على إقامة الاتحاد الفيدرالي، فالتقارير التي كانوا يبعثون بها من عدن إلى الحكومة البريطانية عن سير تلك المفاوضات، تَضمنت مقترحات بشأن أهمية السعي إلى ضم عدن إلى الاتحاد بعد قيامه[٣]. فخوفهم من تزايد تأثير القوى الوطنية والنقابية في عدن، التي كانت لا تخفي انجذابها إلى الثورة المصرية وزعيمها جمال عبد الناصر، الذي كانت تربطه بالبريطانيين علاقة لدودة، جعلهم يعملون على إضعاف مركز تلك القوى، بربطها بالقوى التقليدية بالمحميات،

---

(١) محمد سعيد أحمد: موقع عدن من المعركة الاستعمارية، الطليعة، القاهرة، العدد ٤، السنة الثالثة، إبريل ١٩٧٦م، ص ١٧.

(٢) محمد حسن: اليمن الديمقراطي من داخل اليمن الديمقراطي، نفس المرجع السابق، العدد ٢، السنة الثامنة، فبراير ١٩٧٣م، ص ٦٤.

(٣) Records of Yemen, vol. 14, p.496.

والتي كان يقف على رأسها سلاطين ومشايخ متعاونين مع البريطانيين.

وعلى أية حال، فقد مَهّد البريطانيون لعملية ضم عدن إلى الاتحاد بإدخال التعديلات الدستورية في **١٩٥٨**م على نظام حكم المستعمرة[١]، التي بموجبها ارتفع عدد المنتخبين في المجلس التشريعي، كما ذكرنا من قبل، إلى **١٢** عضوًا من أصل **٢٣** عضوًا يمثلون المجلس. وفيما يبدو فقد كانت بريطانيا تعتقد أن العَدَنيين سينظرون إلى تلك الخطوة على أنها مكسب كبير، وستدفع عدد من القوى السياسية في المدينة إلى مزيد من التعاون معها. غير أن نتيجة الانتخابات التي تمّت في ٤ يناير **١٩٥٩**م على ضوء تلك التعديلات، كانت مُخيّبة لآمال البريطانيين. فقد كانت نسبة المشاركة الشعبية في تلك الانتخابات متدنية للغاية، بسبب حملة المقاطعة التي تبنتها معظم القوى السياسية والنقابية بزعامة **المؤتمر العمالي العدني**. فمن أصل عشرين ألف مواطن يحقُّ لهم التصويت، اشترك منهم أربعة ألاف فقط، ومع ذلك فقد كان أغلب المشاركين في الانتخابات من الموظفين الأجانب، والجنود العاملين في المدينة[٢].

وعمليًا لم تكن المقاطعة بسبب موقف تلك القوى من مسألة ضم عدن إلى الاتحاد التي لم تُثرها بريطانيا بصورة رسمية بعد، بل لأسباب سياسية أخرى، أبرزها أن قانون الانتخابات الذي تَمّتْ على أساسه عملية القيد والتسجيل للناخبين، سمح للهنود والصوماليين والباكستانيين بالاقتراع، بوصفهم من مواطني الكومنولث البريطاني، بينما حرم غالبية اليمنيين من المشاركة بحجُّة أنهم ليسوا من مواليد عدن، أو أنهم لا يملكون الاشتراطات المالية المطلوبة[٣].

ولا يوجد أدنى شك، في أن نسبة المقاطعة المرتفعة لانتخابات المجلس

---

(١) Tom Little: South Arabia, p.4.

(٢) مذكرة الأمين العام للجامعة العربية: بشأن قضية جنوب اليمن، محاضر جلسات الدورة ٣١ لمجلس الجامعة العربية، مارس ١٩٥٩م، ص٢٤٠.

(٣) King: Imperial Outpost- Aden, p.51.

التشريعي قد أضعفت من شرعيته كممثل لسكان المدينة، وبَينت في الوقت نفسه مدى التأييد الكبير الذي كانت تتمتع به القوى السياسية المعارضة التي تَبنت المقاطعة، والتي كان يقودها **المؤتمر العمالي، وحزب الرابطة**، بين الأوساط الشعبية في عدن. وفي كل الأحوال فقد عزز ذلك الأمر من دوافع البريطانيين للإسراع في ضم عدن إلى الاتحاد، قبل خروجها عن سيطرتهم. ولعل الأمر الوحيد الذي خدم البريطانيون من وراء مقاطعة القوى الوطنية لتلك الانتخابات، هو أنه مكّن القوى السياسية المعتدلة التي كان لديها الاستعداد للتعاون مع البريطانيين، **مثل الحزب الوطني الاتحادي**، وحزب **المؤتمر الشعبي الدستوري**، من السيطرة على أغلب مقاعد المجلس التشريعي المتنافس عليها.

ومن المفارقات العجيبة، أنه في الوقت الذي اشتدت فيه حاجة البريطانيين لربط عدن دستوريًا بالاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية، في مستهل الستينات، تراجعت فيه حماسة مَنْ كانوا يستحسنون ذلك، وخاصة في عدن. فأكثر تجارها وساستها المعتدلين، كانوا حذرين من الدخول في تحالف أو اتحاد مع سلاطين وأمراء الاتحاد، خشية من النتائج السياسية والاقتصادية السلبية التي قد تُضعف من مركز عدن وتُقيّد مستقبلها.

وربما استطعنا أن نقول بدون مجازفة، أن المشكلة الرئيسية التي اعترضت البريطانيين بعد انتخابات المجلس التشريعي العدني، وقيام اتحاد الجنوب العربي، هي حمل عدن على الانضمام إلى الاتحاد. ففي الوقت الذي تَردَّدَ فيه أصدقاء بريطانيا في عدن في قبول مسألة الضم، فقد زادت الطين بله نقابات عدن وغيرها من القوى السياسية المعارضة، التي سنأتي على تفصيل مواقفها فيما بعد، إذ وقفت بعناد ضد عملية الضم منذ لحظاتها الأولى، وَدَعَت أهالي عدن وعمالها إلى الوقوف بحزم لإفشال تلك العملية. واكتسب موقف تلك القوى بُعدًا مُهمًا أنه صدر في مناخ المظاهرات والإضرابات التي كانت تهزُّ مدينة عدن، منذ انتخابات المجلس التشريعي، وقيام الاتحاد الفيدرالي في بداية عام **١٩٥٩**م، وحتى تلك

المدة التي شهدت المفاوضات على ضم عدن إلى الاتحاد. وكان من نتائج تلك الإضرابات الواسعة والمتواصلة أنها عرّضت الحياة الاقتصادية والصناعية في عدن لخسائر كبيرة، وَهَدّدت مستقبلها السياسي بالخطر(١).

والمشكلة الأخرى التي اعترضت مشروع الضم، هي أنه في ظلّ تلك الأجواء السياسية المشحونة بالتوتُّر في عدن، بدأ حكام الاتحاد يتوجّسون من مسألة انضمامها إليهم، فالمظاهرات شبه اليومية، والإضرابات المتكررة في عدن، أثارت الخوف والقلق في نفوس حكام الاتحاد من أن ينتقل عدوى ذلك النشاط العارم إلى بقية ولايات الاتحاد.

ومهما يكن من أمر، فبعد فشل التعديلات المحدودة التي أُجريت على دستور عدن في امتصاص موجة النشاط السياسي المعارض للسياسة البريطانية، لجأ البريطانيون في محاولة منهم لتجنب الانعكاسات الخطيرة لمد الحركة الوطنية على مصالحهم في المنطقة، إلى أسلوب آخر لمواجهة الموقف السياسي المتدهور في عدن، فاتخذوا في أغسطس ١٩٦٠م جملةً من الإجراءات القانونية والأمنية، للحدّ من عملية الإضرابات بشكل خاص، ومن نشاط الحركة النقابية والسياسية في عدن بشكل عام(٢).

وعندما تراجعت حِدة الإضرابات العمالية، في المدة التي أعقبت تلك الإجراءات، وجد البريطانيون في ذلك فرصةً مناسبةً، لبحث موضوع ضم عدن إلى الاتحاد بصورة جدية. ففي الكلمة التي ألقاها حاكم عدن الجديد **تشارلز جونستون** Charles Johnston(٣)، بعد تأديته لليمين الدستورية أمام المجلس

---

(١) King: Imperial Outpost- Aden, p.51.

(٢) فرد هولداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: حازم صاغية وسعد محيو، ص ١١٢.

(٣) أول حاكم بريطاني لعدن لا ينتمي إلى وزارة المستعمرات البريطانية، فهو من رجال وزارة الخارجية، كان سفيرًا لبريطانيا في الأردن قبل قدومه إلى عدن التي حكمها من أكتوبر ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤م.

التشريعي في أكتوبر ١٩٦٠م، أشار فيها بوضوح إلى عزم البريطانيين البدء في عملية ضم عدن للاتحاد بقوله: "... **أن تطور الاتحاد يجعله وثيق الصلة بالمستعمرة، وإنه لأملي الوحيد أن يُسفر هذا عن علاقة دائمة ذات فائدة عظمى للجانبين** "(١).

مباحثات ضم عدن إلى الاتحاد:

لقد تَمكّن حاكم عدن "جونستون" بعد مشاورات عديدة، وجهود يمكن وصفها بالمضنية، من عقد اجتماع غير رسمي في ٧ ديسمبر١٩٦٠م، بين مندوبين عن حكومة الاتحاد، وحكومة عدن، لمناقشة أولية لفكرة الضم. وبعد ذلك بقليل تَمكّن من عقد اجتماع آخر، اتفق فيه الطرفين (الاتحادي والعدني) على اختيار عشرة وزراء ممثلين دائمين للحكومتين، لمناقشة موضوع ضم عدن إلى الاتحاد بصورة رسمية(٢)، و لم يكن الحرص الشديد على النديّة وتساوي التمثيل بين الحكومتين الاتحادية والعدنية هو الأمر الوحيد الذي يلفت الانتباه في تلك المباحثات، الذي يبدو أن البريطانيين وربما معهم حكام الاتحاد، أرادوا من ورائه، تشجيع الساسة العدنيين، للمضيِّ قُدُمًا في المحادثات، وللرد على معارضي الضم الذين كانوا يطرحون أن تلك المفاوضات غير متكافئة، بل وكانت الرتابة الشديدة التي كانت تسير بها تلك المباحثات تلفت الانتباه أيضًا.

وعلى أية حال، فقد كان وزراء الاتحاد الممثلون قي تلك اللجنة هم: **محمد فريد العولقي** وزير المالية، **وحسين بن أحمد الهبيلي** وزير الداخلية، **وأحمد عبدالله الفضلي** وزير الزراعة والتنمية، **وصالح بن حسين العوذلي** وزير الأمن الداخلي، **وفضل بن علي العبدلي** وزير الدفاع. أما ممثلي عدن فهم: **عبدالله سالم باسندوه** وزير الصحة، **وحسن علي بيومي** وزير الحكم المحلي، **وعبدالله إبراهيم صعيدي** وزير المعارف والأعلام، **ف. ك. جوشي**، وزير

(١) فتاة الجزيرة: عدن، العدد ١٤٧٠، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٠.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد ١٥٠٢، ٣ ديسمبر ١٩٦٠م.

الأشغال، وعلي أحمد عبيد الصافي وزير الكهرباء[١].

وعلى الرغم من أن ممثلي حكومة عدن، قَبلوا بعد ضغوط بريطانية الانخراط في عملية التفاوض بشأن ضم عدن إلى الاتحاد، إلّا أن تصرفاتهم حيال ذلك لم تكن تُوحي بأدنى قدر من الرغبة لخوضها. وعندما لاحظَ البريطانيون فتورَ حماس القوى السياسية المعتدلة التي كانت تتفهم تلك العملية من قبل من جهة، واشتداد معارضة القوى الوطنية للضم في عدن من جهة أخرى، حاولوا ربطَ تلك العملية بمزيد من الإصلاحات السياسية في عدن، لدفع العدنيين -على الأقل المعتدلين منهم- للتعامل بإيجابية مع مشروع الضم. فأعلن حاكم عدن أمام المجلس التشريعي في ١٦ يناير ١٩٦١م، أثناء حديثه الطويل عن أهمية موضوع عقد صلة بين عدن واتحاد الجنوب وفوائدها، أن وزير المستعمرات "ماكليود Macleod" قد وافق على نظام وزاري لحكومة عدن، ولذلك فالمجلس التنفيذي الذي كان يدير أمور المستعمرة سوف يصبح مجلس وزراء، قبل أن تصبح عدن عضوًا في الاتحاد[٢].

وبعد أيام قليلة من ذلك، شرعَ حاكم عدن في عقد سلسلة من المباحثات التمهيدية مع وزراء الاتحاد وعدن حول عملية الضم[٣]. وعلى الرغم من الجهود التي بَذلها، إلّا أنه لم يستطع أن يحمل وزراء الحكومتين على الاتفاق على أساسٍ تنطلق منه تلك المفاوضات، أو على الأقل المضيِّ فيها بجدية، وخصوصًا وزراء عدن. فعلى الرغم من قبولهم بحث فكرة عملية الضم، إلّا أن معظمهم كانوا غير مقتنعين بها على النحو المقترح، والأكثر من ذلك فقد كان من بينهم من أبدى اعتراضه على مبدأ الضم من أساسه، وخاصة وزير المعارف

(١) الكتاب الأبيض: وثائق انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ١٢.
(٢) Europa Publication Limited: The Middle East and North Africa, p. 72.
(٣) Charles Johnston: the View from Steamer Point, Collins, London, 1964, p. 194.

إبراهيم صعيدي، القيادي البارز في حزب المؤتمر الشعبي الدستوري، الذي كان دائمًا يكرر القول في تلك المفاوضات: **من المستحيل أن تتم الوحدة بين نقيضين**. وعلى وجه العموم، فقد كان وزراء عدن شديدي العناد ليس في التعامل مع مسألة الضم وحسب، بل وفي التعامل العام مع وزراء الاتحاد، فقد كان بعضهم، على حد وصف محمد حسن عوبلي أحد الساسة العدنيين في ذلك الوقت، لا يخفي كرهه وحقده لهم، ولا يتوانوا عن وصفهم بأنهم حكام جهلة ومتخلفين(١).

وتجدر الإشارة إلى أن إصرار البريطانيين على تحقيقِ تقدُّم ملموس في مباحثات الضم المتعثرة، كان قد دفع بوزير المستعمرات البريطاني إلى زيارة عدن في إبريل ١٩٦١م، والتقى لذلك الغرض وفي أوقات مختلفة وزراء الاتحاد ووزراء عدن، وعدد من أعضاء المجلس التشريعي(٢). وفي الاتجاه نفسه، طار حاكم عدن مع ممثلي الاتحاد وعدن أوائل يوليو إلى لندن(٣)، لمناقشة مشروع الضم مع المختصين البريطانيين، في أجواء هادئة وبعيدة عن حالة الاضطراب والتوتر السياسي التي كانت تشهدها عدن بسبب ذلك الموضوع.

غير أن عدم إصدار أي تصريح رسمي حول نتائج مباحثات لندن التي عُرفت باسم (**خلق الارتباط الأوثق بين الاتحاد وعدن**)، كان يكشف عن مدى الصعوبة التي واجهتها المفاوضات، أو بمعنى آخر الفشل الذي تعرضت له. ولعلَّ التقدم الوحيد الذي حققته تلك المفاوضات، وهو في المناسبة ليس في صميم عملية الضم، كان زيادة حجم الإعانة المالية البريطانية للاتحاد من ٢٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف جنيه سنويًا، من أجل تطوير وتوسيع المؤسسات الاتحادية في عاصمة الاتحاد، على طريق التمهيد لضم عدن. وعمومًا فقد تمَّ الاتفاق في لندن، على

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص ٩٢.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد ١٥٩٩، الاثنين، ١٠ إبريل ١٩٦١م.
(٣) عبدالحميد محمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، ص ٤١.

استئناف المفاوضات في عدن، في الشهر التالي (أغسطس ١٩٦١م) تحت رئاسة حاكم عدن "جونستون Johnston"[١].

ويمكن القول بوجه عام، إن الساسة المعتدلين في عدن ومنهم قادة **الحزب الوطني الاتحادي**، كانوا ما يزالون حتى تلك اللحظة - على الرغم من كل ذلك- يترددون في قبول عملية الضم، ولهم ملاحظات كثيرة عليها، وإن كانوا مازالوا يؤيدون شكلاً من أشكال الترابط بين عدن والاتحاد من حيث المبدأ[٢]. فمن بين ملاحظاتهم الكثيرة حول مشروع الضم، أنهم كانوا يشترطون مزيدًا من التقدم الدستوري لعدن حتى تصل إلى وضع سياسي يساويها بوضع الاتحاد، ومن ثم- حسب رأيهم- يمكن لها الدخول في مفاوضات متكافئة من الناحية القانونية والسياسية، تستطيع أن تقرر بموجبه شكل الارتباط الذي تراه مناسبًا مع الاتحاد. ففي الكلمة التي ألقاها **حسن علي بيومي** رئيس الحزب الوطني الاتحادي، في مباحثات لندن في يوليو ١٩٦١م قال: " **إن المباحثات يجب أن تسير على أساس تحقيق الحكم الوطني، أو الاستقلال الداخلي لعدن، كشرط جوهري لانضمامها إلى الاتحاد** ". كما طالب في تلك الكلمة بفرض قيود جديدة على قوائم الناخبين في عدن بحيث يكون من حق أبناء عدن وحدهم التصويت والترشيح للمجلس التشريعي القادم، الذي سيقرر مصيرهم[٣]. وإلى جانب ذلك فقد طالب وزراء عدن في تلك المحادثات، بنصيب كبير لعدن في الحقائب الوزارية الاتحادية، وكذلك في الوظائف والمناصب الرئيسية في مؤسسات الاتحاد.

أما موقف وزراء الاتحاد في تلك المفاوضات، فأقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه كان موقفٌ يثير الرثاء، ففضلاً عن أنهم كانوا يمثلون الطرف الأكثر

---

(١) صوت الجنوب: العدد الرابع، الأحد ٩ يوليو ١٩٦١م.

(٢) King: Imperial Outpost- Aden p.65.

(٣) الكفاح: عدن، العدد ٣-٤، الإثنين ١٧ يوليو ١٩٦١م.

عرضةً لانتقاد مختلف القوى السياسية المحلية، حتى شركاءهم في المفاوضات وزراء عدن. فقد كانوا لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة السياسية والثقافية المطلوبة في مثل تلك المفاوضات، التي تجعلهم يناورون، ويعلقون، ويردّون على الانتقادات التي كانت توجه لهم، وحسبهم في ذلك أنهم عوّلوا كثيرًا على الموقف البريطاني في تقدير وحسم تفاصيل تلك العملية. ولعلَّ المسألة الوحيدة التي كانوا يثيرونها، حسب رأي أحد معارضيهم، هي أن تضمن لهم الحكومة البريطانية قدرًا كبيرًا من السيطرة على الحكومة الجديدة للاتحاد بعد الضم[١].

ومهما يكن من أمر، فبعد جهودٍ مضنية بذلها البريطانيون في إقناع وزراء عدن بأهمية الضم، اتفقت الأطراف المتفاوضة على تشكيل لجان من الوزراء الاتحاديين والعدنيين، ومن خبراء متخصصين أكثرهم من البريطانيين، لتقديم المقترحات والمعالجات في جميع المسائل المتعلقة بالضم مثل: **تعديل الدستور الاتحادي، ومسائل الاقتصاد والمالية، والمعارف، والخدمات الصحية، والأشغال العامة، والطيران المدني.**

والحكم على صعوبة مفاوضات ضم عدن، في الحقيقة لم يكن بسبب عدم حماسة الوزراء العدنيين أو بسبب المعارضة الشديدة التي أبدتها القوى السياسية الوطنية لعملية الضم فحسب، بل ولاعتبارات عملية كثيرة. فقد كان الفارق كبيرًا، وفي نواحي عدة بين وضع الاتحاد ووضع عدن، منها أن الاتحاد لا يخضع للحكم البريطاني المباشر، بينما عدن مستعمرة بريطانية تخضع لسلطة التاج البريطاني، كما أن درجة التطور السياسي والاقتصادي متباينة بين الجانبين بشكل كبير، فالحكم في ولايات الاتحاد يخضع لأعراف قبلية عتيقة، بينما تخضع الإدارة في المستعمرة في مسائل كثيرة لسلطة تشريعية نصف أعضاء مجلسها منتخبون بصورة ديمقراطية من السكان. وفوق كل تلك الفوارق، فثمة

(١) قحطان محمد الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص١٦٢.

مشكلة في الجانب الاقتصادي، فالموازنة الاتحادية كانت تعتمد بشكل أساسي على المساعدات البريطانية التي تصل إلى حوالي ٨٠ في المائة من حجم تلك الموازنة، بينما كانت تعتمد موازنة حكومة عدن بشكل كلي تقريبًا على وارداتها المالية التي كانت تحقق فائض سنوي.

ولعلَّ الأمر المهم، في مسألة ضم عدن إلى الاتحاد، هو أن المفاوضات المتعلقة بها التي بدأت في عدن في ٨ أغسطس ١٩٦١م، أخذت بفعل ضغوط بريطانية كثيرة تكتسب طابعًا عمليًا جادًا، وتتجاوز بعض الصعوبات[١]، فقد اتفقت الأطراف المتفاوضة خلال ذلك الشهر على تشكيل تسع لجان، تقوم بدراسة المواضيع التي سيتم حولها التفاوض والتي بلغت حوالي **٢٢** موضوعًا أو اختصاصًا، وهي تقريبًا كل المسائل المتعلقة بسلطة الاتحاد الفيدرالي بعد ضم عدن إليه، نذكر منها: **الشؤون الخارجية للاتحاد، والدفاع، والأمن الداخلي، والزراعة وتربية المواشي، وصيد الأسماك، والملاحة الجوية المدنية والمطارات، وخدمات البريد والتلغراف والتليفون، والطرقات الرئيسية. وتنظيم المرور والتعليم والصحة، والبنوك والصرافة والتأمين، والعملة والإيرادات المالية للاتحاد**[٢]. ولا ريب في أن أهم تلك اللجان كانت لجنة **التعديلات الدستورية**، ولجنة صياغة **معاهدة الضم** التي اعتبرت جزءًا من معاهدة الصداقة والحماية التي عقدتها بريطانيا مع الاتحاد. وفي كل الأحوال فقد لعب البريطانيون فيهما الدور الرئيسي إن لم يكن الوحيد، أما اللجان الأخرى التي خضعت بشكل أو بآخر لممثلي الحكومتين فقد كانت على النحو الآتي:

- **لجنة الملاحة الجوية والمطارات**: تكونت من حسين الهبيلي من وزراء الاتحاد، المستر "جوشي Joshi" من حكومة عدن، وكذلك من خبراء غير وزاريين هم: المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، ومستشار الاتحاد تريفاسكيس

(١) الكفاح: العدد ٤٤٥، ٨ أغسطس، ١٩٦١م.
(٢) الكتاب الأزرق (وثائق لجان الضم): ص ١٧.

Trevaskis، وضابط بريطاني قائد جناح، وآخر قائد سرب.

- **لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية**: تكونت من الشيخ محمد بن فريد، وأحمد عبد الله الفضلي من الاتحاد، والمستر "ثورن Thorne"، وحسن علي بيومي من حكومة عدن، والمستر "آير" خبير بريطاني.

- **لجنة المعارف والتعليم**: الأمير شعفل بن علي من وزراء الاتحاد، وعبد الله إبراهيم صعيدي من حكومة عدن، وخبراء غير وزاريين: تريفاسكيس، ومحمد عبده غانم .

- **لجنة شؤون الصحة**: علي عاطف الكلدي وزير الصحة الاتحادي، وعبد الله سالم باسندوه عضو المجلس التشريعي العدني، وخبراء غير وزاريين: د.أ. فار، د. سي.جونسن.

- **لجنة شؤون البريد والبرق والتلفون**: شريف بيحان حسين الهبيلي وزير الداخلية الاتحادي، وعلي سالم علي وزير البريد العدني وعضو المجلس التشريعي، وخبراء غير وزاريين: تريفاسكيس، ومدير عام بريد عدن.

- **لجنة العلاقات العامة**: شريف بيحان وزير اتحادي، ومحمد صالح عفارة السكرتير في وزارة الخارجية الاتحادية، وعلي سالم علي وزير البريد والاستعلامات العدني وأحمد محمد زوقري ضابط العلاقات العامة في عدن.

- **لجنة الأشغال العامة**: شريف بيحان وزير اتحادي، والمستر جوشي من حكومة عدن، وخبراء بريطانيون هما: تريفاسكيس والمستر "ديل".

وفي كل الأحوال، فتشكيل تلك اللجان على ذلك النحو، كشف معه أمورًا كثيرة، لعل أهمها: الكثرة العددية للممثلين البريطانيين في تلك اللجان بوصفهم خبراء من جهة، وممثلين لحكومة عدن من جهة أخرى، وقد تضاعفت أهمية دورهم في تلك اللجان في ظل ضعف القدرات التخصصية لممثلي الاتحاد، الذين يبدو أنهم أولوا ثقة مفرطة بهؤلاء الخبراء، واعتمدوا عليهم بصورة تكاد

تكون كاملة، في تعزيز موقفهم أمام المفاوضين العدنيين، الذين ظهروا في حالات كثيرة خصوم لهم وليسوا شركاء. وبصرف النظر عما إذا كان هذا الاستنتاج صحيحًا إلى النهاية، أو محكومًا في جزء منه باعتباراتٍ معينة، فتلك اللجان اختلفت أهميتها ومهامها وصعوباتها العامة من لجنة إلى أخرى.

وعلى أية حال فقد انهمكت تلك اللجان منذ منتصف أغسطس ١٩٦١م، في دراسة المسائل والاختصاصات المكلفة بها، وكان من الواضح أن الطرق لم تكن سهلة أمام معظم تلك اللجان، ليس بسبب الخلافات بين أطرافها، بل وبسبب التفاوت الكبير بين أوضاع الاتحاد وعدن. وعمومًا فعندما بدأت تتضح نتائج المفاوضات في أوائل نوفمبر من السنة نفسها، أدلى السكرتير العام البريطاني في عدن المستر "ثورن Thorne" بتصريح رسمي حول تطورات المباحثات الدستورية بين الاتحاد وعدن، وفي الوقت الذي حاول فيه إبراز النتائج المشجّعة التي توصلت إليها المفاوضات بقوله: "إن المفاوضات تسير بنجاح، وفي جوٍّ ودّي، وإن لجانًا قد شُكلت لدراسة تفاصيل التقارب بين عدن والاتحاد، وإن تقارير هذه اللجان قيد البحث"، فلم يكتم سرًا في الوقت نفسه في ذلك البيان، عن الصعوبات والتعقيدات التي واجهتها تلك المفاوضات بقوله: "إن المباحثات قد وصلت نقطةً استدعت معها ضرورة طلب رأي الخبراء من لندن وعندما يصل هذا الرأي، ستستأنف المباحثات، إن الوضع معقّد وإن هذه هي أول محاولة تُبذل لحل العقد"(١).

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من الجهود التي بَذلها المتخصصون والخبراء البريطانيون، فقد بَيّنت تقارير لجان الضم، التي استكملت مهامها وَقَدمت توصياتها ومقترحاتها عن المسائل والاختصاصات التي كُلفت بها في أيام مختلفة من الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٦١م، أن هناك عددًا من الصعوبات والتعقيدات في عدد من الجوانب، لم يكن في مقدور تلك اللجان

(١) الكفاح: العدد ٥٣٦، ٧ نوفمبر، ١٩٦١م.

وحدها، الفصل فيها أو تجاوزها، لاسيما في جانبين مهمين هما:

الأول - جانب الخدمة المدنية، فموظفي المستعمرة يرتبطون عمليًا بالحكومة البريطانية وقوانينها، في حين أن الوظيفة العامة في الاتحاد تخضع للسلطة الاتحادية، ولقوانين مالية وحقوقية متباينة بشكل كبير مع تلك التي تتعامل معها حكومة مستعمرة في عدن.

والثاني - الجانب الاقتصادي، فالضريبة الجمركية وحدها مَثّلت مشكلة كبيرة في عملية الضم. فعملية تركيز تلك الضريبة وجعلها اتحادية، أمرٌ تترتب عليه متاعب مالية لبعض الولايات الاتحادية، التي كانت تعتمد عائداتها المالية بدرجة أساسية على الضريبة الجمركية، لاسيما الولايات الاتحادية التي تمرُّ بأراضيها الطرقات الرئيسية مثل سلطنة لحج وسلطنة الفضلي، وبقاء تلك الضريبة ضريبة محلية لها نتائج سلبية على الاتحاد، ففضلاً عن أنها تحرمه من ذلك المصدر الرئيسي للدخل، وتضعف من سلطاته على الولايات، فستعرقل حرية التجارة داخل الاتحاد في حال بقائها محلية، وستدفع المناطق المجاورة للاتحاد ومنها شمال اليمن إلى الاعتماد على مصادر تجارية أخرى بسبب تعرض البضائع المنقولة من ميناء عدن عبر ولايات الاتحاد لأكثر من ضريبة جمركية، فكل سلطنة لديها جمركها الخاص في أراضيها، فضلاً عن أن إنزال البضائع أكثر من مرة من على ظهر السيارات والقوافل يَتسبب في إتلاف البضائع وفي تأخير حركتها، وهذه كلها عوامل لا تساعد الحركة التجارية، مع العلم أن الضرائب الجمركية في جميع دول العالم الاتحادية هي ضريبة اتحادية وليست محلية.

أما المسائل الأخرى، فقد كانت أقل صعوبةً وبعضها كانت على درجة كبيرة من السهولة، فتقارير لجان العلاقات العامة والأشغال، والطرقات بيّنت عدم وجود أي صعوبات تذكر في ضم عدن إلى الاتحاد في تلك الجوانب[1]. في حين

(١) وثائق ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي (الكتاب الأزرق): الملحق الثامن، العلاقات العامة، ١٣٥، والملحق التاسع، الأشغال العامة، ص ١٤٧.

اقترح تقرير لجنة الملاحة الجوية بأن يُخوّل الاتحاد سلطة تشريعية وتنفيذية مطلقة في ذلك الجانب في جميع ولايات الاتحاد لاعتبارات اقتصادية(١).

ولتجاوز مشكلة الاختلاف بين حجم التعليم ونوعه في عدن والاتحاد، أوصى تقرير لجنة المعارف والتعليم بربط التعليم في عدن بقيادة الوزارة الاتحادية، ولكن من خلال مدير معارف يساعد الوزير على الإشراف على عدن، ومدير معارف آخر يشرف على بقية ولايات الاتحاد. وأوصت بجعل التعليم الابتدائي في ولايات الاتحاد تحت قيادة الاتحاد بعد أن كان يخضع لسلطة الولايات. وأوصى التقرير كذلك بإلزام حكومة عدن بتوفير تعليم ابتدائي ومتوسط مدته ٧ سنوات كحق لكل طفل مولود في عدن(٢).

وعالج تقرير لجنة الصحة ذلك الجانب بالطريقة نفسها تقريبًا التي عولجت بها مسألة التعليم، فقد أوصى أن يكون للوزير الاتحادي مساعدان أو مديران أحدهما يشرف على ولاية عدن والآخر على بقية ولايات الاتحاد. كما أوصى ذلك التقرير أن تظل الخدمات الصحية التي تُشرف عليها إدارة المحميات قائمةً لتقديم المساعدات للمحميات التي ما زالت خارج الاتحاد، وفي حال دخولها ضمن الاتحاد فإن تلك الخدمات ستصبح جزءًا من الوزارة الاتحادية(٣).

وأوصى تقرير لجنة البريد والتلفون، بأن تصبح تلك الخدمات التي كانت مقتصرة حتى ذلك الوقت على مدينة عدن، خدمات اتحادية، على أن تظل خاضعة لإدارة شركة "الشرق الأوسط" للبرق والتلفون، وذلك بموجب الترخيص الذي مُنح لها سابقًا من مدير عام بريد عدن، كما أوصى بإعادة طباعة طوابع البريد بحيث تحمل اسم الاتحاد وشعاراته(٤).

---

(١) تقرير لجنة خبراء الملاحة الجوية: ١١ سبتمبر، ١٩٦١م، ص ٥.
(٢) تقرير لجنة خبراء المعارف: قُدم في ٢ مايو، ١٩٦٢، ص ٥-٦.
(٣) تقرير لجنة خبراء الصحة: قُدم في ١٣ سبتمبر ١٩٦١م، ص ٥.
(٤) تقرير لجنة خبراء خدمات البريد والتلفون: قُدم في ١٤ سبتمبر ١٩٦١م، ص ٢-٤.

وحمل تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بعض التوصيات والنصائح، في المسائل التي لم تكن على درجة كبيرة من التعقيد. فقد أوصى بوضع معالجات للديون السابقة التي لعدن أو عليها، قبل ضمّها إلى الاتحاد. كما أوصى بتحديد القروض التي تصرف على مشاريع عدن، والتي ستكون مشاريع اتحادية، ونصح أن يُسنّ قانون اتحادي فيما يخصّ القروض قبل دخول عدن إلى الاتحاد[١]. وأوصى التقرير بأن تحل التشريعات الاتحادية محل تشريعات عدن، فيما يخص التعامل مع منطقة العملة (شرق أفريقيا) التي ترتبط بها عدن والمحميات، وهي في كل الأحوال لن تكون سارية إلّا بحصول الاتحاد على موافقة البلدان الأعضاء في تلك العملة. وحول المصارف التي كانت محدودة، وتتركز أساسًا في عدن، أوصى تقرير اللجنة بتحويل مسؤولية تراخيصها من السكرتير المالي لحكومة عدن إلى وزير المالية الاتحادي[٢].

وخوفًا من أي تطورات سياسية في المنطقة، قد تُعطل عملية الضم التي تسير بشكل متعسر، سارعت وزارة المستعمرات البريطانية، في إيفاد خبيرين من لندن إلى عدن، للفصل في المسائل التي لم تتمكن اللجان من حسمها، هما: السير "**ريتشارد راماج**" الخبير في شؤون الخدمة المدنية، و"**د. بيرل**" الخبير في الشؤون الاقتصادية. وبعد حوالي ثلاثة أشهر، وبالتحديد في منتصف إبريل **١٩٦٢**م قدم الخبيران تقاريرهما للحاكم البريطاني في عدن حول المسائل التي استعصت على لجان الضم. ولا نريد أن نخوض طويلاً في تفاصيل هذين التقريرين، وإنما سنكتفي بتلخيص مختصر، يوضح مضمون عملية الضم، فمن بين أبرز توصيات تقرير "راماج" الذي احتوى على ٦٨ صفحة من الحجم الكبير، نذكر النقاط التالية:

- توفير فرصة التقاعد للموظفين الأوربيين، بفعل عدم شعورهم بالضمان في

(١) تقرير لجنة خبراء الاقتصاد والمالية: قُدم في ١٤ أكتوبر ١٩٦١م، ص ٧-١٠.
(٢) نفس المرجع: ص ١٣- ١٤.

حياتهم العملية في حال انتقالهم للعمل في إطار المؤسسات الاتحادية، إما عند إتمام الضم مباشرة، أو بعد سنتين من ذلك. على أن تظل حقوقهم خلال تلك المدة قائمة كما هي وفق القوانين البريطانية، أو دفع تعويضات مالية مناسبة لمن يقبلون العمل في إطار الاتحاد، مقابل انعدام فرص الترقي الوظيفي في مرافق الاتحاد بسبب تكوينها البسيط.

- التحاق الموظفين المحليين التابعيين لحكومة عدن مباشرة بالاتحاد، إذ لا توجد عقبات كبيرة أمام ذلك، شريطة ألا يخضع العمل في الاتحاد لتأثير النظام الإقطاعي الذي تعيشه معظم ولاياته[١].
- تشكل لجنة استشارية خاصة لمعالجة شؤون الموظفين المراد توحيدهم فيدراليًا. ولتحاشي مشكلة ممارسة السلطة المزدوجة على هؤلاء الموظفين من حكومة الاتحاد ومن حاكم عدن، اقترح التقرير وضع قاعدة لذلك التعامل تُعطى أكبر قدر ممكن من الاعتراف بالسلطة الاتحادية، وألزم التقرير تلك اللجنة بتقديم الاستشارة بخصوص معالجة قضايا الموظفين الأوربيين الذين سيلتحقون بشكل أو بآخر في المؤسسات الاتحادية، بصورة مشتركة لحاكم عدن ولحكومة الاتحاد[٢].
- تظل لجنة الخدمات العامة الحالية في حكومة عدن، قائمة كما هي، ولكن تمارس سلطتها فقط على الدوائر الإدارية المحلية في عدن، وبصورة مستقلة عن الاتحاد.
- تبقى جماعة الموظفين في دوائر المحميات التي ما تزال خارج نطاق الاتحاد، لاسيما في المحمية الشرقية، كما هي عليه، تابعة للحكومة البريطانية[٣] .

---

(١) ريتشارد راماج: تقرير عن نواحي الخدمة العامة للصلة الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، عدن، ١٣ إبريل ١٩٦٢، ص ١٣.
(٢) نفس المرجع: ص ١٤.
(٣) نفس المرجع: ص ١٩.

- اعتبار الموظفين المغتربين في عدن، من هنود وصوماليين وسودانيين وأردنيين وغيرهم، موظفين محليين[١] .

أما أهم توصيات التقرير الذي قدمه "بيرل" لمعالجة التعقيدات الاقتصادية، التي اعترضت عملية ضم عدن إلى الاتحاد فيمكن تلخيصها في الأتي:

- أن تلغى الرسوم الجمركية بين الولايات، لأن ذلك يجلب الفائدة لحركة التجارة وللسكان في الاتحاد[٢].
- أن يتم جبي الضرائب من الشركات والمؤسسات العامة في مناطق ولايات الاتحاد، بواسطة الحكومة المركزية وليس بواسطة الحكومات المحلية في ولايات الاتحاد[٣] .
- مقابل حرمان الولايات من الضرائب الجمركية التي كانت تجبيها، اقترح التقرير أن يصبح التعليم الابتدائي في ولايات الاتحاد تعليمًا اتحاديًا، فمعظم الولايات يتقارب دخلها الجمركي مع ما تصرفه على التعليم الابتدائي.
- اقترح التقرير أن تعوض الولايات الأخرى التي دخلها الجمركي أكبر من صرفها على التعليم الابتدائي، بفارق المبلغ المالي الزائد لصالحها، وذلك مقارنة بموازنات تلك الولايات في العام المالي ١٩٦١ - ١٩٦٢م.

نتائج المباحثات:

وضعت المقترحات والمعالجات، التي قدمها الخبيران "راماج، بيرل"، حدًا ليس للقضايا العالقة في مسألة ضم عدن إلى الاتحاد الفيدرالي فحسب، بل ولمفاوضات الضم التي يمكن وصفها بالماراثونية، التي استمرت قرابة عشرة

---

(١) نفس المرجع: ص ٢٦.

(٢) د.ف. بيرل: تقرير الشؤون المالية والاقتصادية الناجمة عن الروابط الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، إبريل ١٩٦٢م، ص٢٠.

(٣) نفس المرجع: ص ١٦- ١٧.

أشهر، فعلى أساس تلك المقترحات صيغت الحلول والمعالجات النهائية لجميع المسائل المتعلقة بالضم. ولعل من المفيد ذكره، أن تلك النتائج والحلول التي تمَّ التوصل إليها بشق الأنفس، كانت في أحوال كثيرة ليست أنسب الحلول للقضايا المختلف عليها، وإنما حلول توفيقية وحسب، وفي كل الأحوال فتلك النتائج التي توصلت لها المفاوضات، لم تكن في حقيقة الأمر تعكس درجة مثلى من التعاون والثقة بين المتفاوضين، وإنما كانت استجابة لضغوط بريطانية بالمقام الأول.

وعمومًا، فقد صدر عن المتفاوضين الذين وقّعوا على اتفاق تمهيدي سري يقضي بالموافقة على عملية الضم[١]، بلاغ صحفي في **١٧** مايو **١٩٦٢**م قالوا فيه: " **لقد وصلت المحادثات الدستورية التمهيدية برئاسة صاحب السعادة والي عدن منتهاها في ١٧ مايو بالتوقيع على اتفاقية الضم من كافة وزراء الاتحاد، ما عدا السلطان الواحدي وزير الإعلام فقد كان متغيبًا عن عدن، وأعرب عن نيته التوقيع عليها بعد عودته، ومن كافة وزراء عدن ما عدا السيد عبد الله إبراهيم صعيدي وزير المعارف والهجرة، الذي وجد نفسه غير قادرٍ على الموافقة على الضم دون شروط** "[٢].

وفيما قد يكون وزراء عدن الذين وقّعوا على الاتفاق، قد وصلوا إلى قناعة للمشاركة في حكومة اتحادية بقيادة السلاطين، لمواجهة تهديد الحركة الوطنية المتنامية في عدن، التي كانت لها مشاريع سياسية تُقلقهم، على الرغم من أن ذلك غير مؤكد، فقد تكون موافقتهم، أو على الأقل بعضهم، لا تعبر عن نوايا حقيقية تجاه الضم، بل لعلهم تعمّدوا العكس، وهو السعي لإفشال الضم بعد قيامه، بعد أن عجزوا عن إفشاله كمشروع، فالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة عدن بعد الضم كما سنلاحظ، كانت تثير بقوة مثل تلك الشكوك.

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p. 65.

(٢) صوت الجنوب: العدد ٤٨، الأحد ٢٨مايو ١٩٦٢م.

وعلى أية حال، فقد أرسل وزراء الاتحاد ووزراء عدن المكلفين بالتفاوض، رسالةً إلى وزير المستعمرات البريطاني في ١٨ أغسطس ١٩٦٢م، أوضحوا فيها الدوافع التي حثتهم على المضي قدمًا في مشروع الضم، وأرفقوا بتلك الرسالة الوثائق الرئيسة الخاصة بالضم بهدف مصادقة البرلمان البريطاني عليها، بحكم خضوع عدن للسيادة البريطانية، فذكروا في مقدمة تلك الرسالة: "**إن سكان عدن والاتحاد هم في الأغلبية الساحقة من أصل عربي وينتمون إلى الديانة الإسلامية، وأنهم يشتركون في اللغة، ويعتبرون أنفسهم شعبًا واحدا . ً. وعليه، فإننا مقتنعون بأن إنهاء التجزئة غير الطبيعية القائمة بيننا ستكون في خدمة المصالح الحقيقة لكلِّ أولئك الذين يعيشون في هذه المنطقة**"[١].

وفي استجابة على ما يبدو لمطالب ممثلي حكومة عدن، الذين صمموا على معاملة عدن في إطار الاتحاد معاملة استثنائية، نظرًا لما تتميز به عن بقية الولايات من أهمية اقتصادية، وتطور، أكدت تلك الرسالة على: "**أنه سيكون من حق عدن، في مناحي معينة، الحصول على المعاملة الخاصة بما في ذلك تمثيل أكبر في الاتحاد مما قد مُنح للدول الأعضاء الأخرى**"[٢]. ومضت تلك الرسالة تطالب وزير المستعمرات بضرورة تحقيق تقدم دستوري إضافي في عدن من أجل نجاح عملية انضمامها إلى الاتحاد، موضحة في الوقت نفسه أن مثل ذلك التقدم لا يؤثر على رغبة البريطانيين في استمرار سيادتهم عليها، أو على السلطات المحفوظة لحاكمها[٣]. ولعل الأهم في تلك الرسالة، كانت الوثائق المرفقة بها وهي:

---

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي المعروف بالكتاب الأبيض، الرسائل المتبادلة بين وزراء الاتحاد وعدن ووزير المستعمرات، لندن، مطبوعات صاحبة الجلالة، أغسطس ١٩٦٢م، ص ٣.

(٢) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

- مسودة اتفاقية بين الحكومة البريطانية وحكومة الاتحاد، تنصُّ على الموافقة على انضمام عدن إلى الاتحاد.

- المقترحات المتفق عليها بشأن تعديل دستور الاتحاد وسريانه في عدن.

- المقترحات المتفق عليها بشأن التقدم الدستوري في عدن .

- المقترحات المتفق عليها بشأن مسؤولية الأمن الداخلي في عدن .

- المقترحات المتفق عليها بشأن الإدارة والموظفين والمالية.

ولإلقاء مزيدٍ من الضوء على عملية الضم، سنستعرض تلك الوثائق التي شكلت أساس تلك العملية، بالشكل السريع الآتي:

اتفاقية ضم عدن:

لا يوجد أدنى شك في أن البريطانيين تعمّدوا أن لا يثيروا مرة أخرى، مناقشة معاهدة الصداقة والحماية التي أبرمت بين الاتحاد والحكومة البريطانية عند قيامه، والتي تعرّضت لانتقادات حادة من مختلف القوى السياسية الوطنية في داخل اليمن وخارجه. ولذلك فبدلاً من إدخال تعديلات على نصوص تلك المعاهدة، صاغوا اتفاقية خاصة تُحافظ على المصالح البريطانية في عدن، وتسمح لها بالانضمام إلى الاتحاد، وتعتبر في الوقت نفسه جزءًا من الاتفاقية سابقة الذكر بين بريطانيا والاتحاد.

واتفاقية ضم عدن بوصفها اتفاقية مكمِّلة لم تكن مطوّلة، فقد احتوت على "١١" مادة فقط، أهم ما في تلك المواد هو أن تصبح مستعمرة عدن في أول مارس ١٩٦٣ أو أي تاريخ أسبق، ولاية اتحادية. وباختصار فقد بينت بنود تلك الاتفاقية، أن وضع عدن في إطار الاتحاد ليس كما كان منتظرًا، حتى عند المتعاطفين مع السياسة البريطانية، فالحكم الذاتي الذي وعد به البريطانيون حكومة عدن وأهاليها كان على ما يبدو من الناحية الإدارية لا أكثر، فقد نصت

المادة **الثالثة** بوضوح على أنه: "**ما من شيء في هذه الاتفاقية سيؤثر على السيادة البريطانية على عدن**"[١].

وفضلاً عن ذلك، فاتفاقية الضم لم تشمل الجزر التي كانت تخضع لمستعمرة عدن مثل: **كوريا موريا، وميون** (بريم) **وكمران**، إذ ظلت لدواعي سياسية وعسكرية بريطانية، تخضع خضوعًا كاملاً للحاكم البريطاني في عدن وليس لحكومة عدن المحلية[٢]، والأكثر من ذلك كله، فقد منحت المادة التاسعة من الاتفاقية الحق لبريطانيا في أن تسحب أو تستثني، في أي وقت، من الاتحاد أي منطقة داخل عدن، إذا اعتبرت ذلك مرغوبًا فيه لأغراض المسؤوليات الدفاعية لبريطانيا على النطاق العالمي. كما أعطت المادة العاشرة الحق لبريطانيا بسحب عدن من الاتحاد، إذ أقر المجلس التشريعي لعدن ذلك بأغلبية الثلثين، ولكن على أن لا يكون ذلك قبل مرور ست سنوات على الضم[٣].

تعديل الدستور الاتحادي:

على الرغم من أن التعديلات التي أدخلت على دستور الاتحاد كانت كثيرة، إلّا أنها لم تكن تعديلات ذات أهمية جوهرية، ولم تمس أساس نظام الاتحاد ومؤسساته كما كان متوقعًا من بعض الأطراف السياسية. وفي كل الأحوال فقد خلصت المحادثات إلى ضرورة إدخال (٣٦) تعديلاً على الدستور الاتحادي من أجل أن يستوعب عدن، على أن يجري العمل بها في الاتحاد قبيل عملية الضم، ومن ثم يسري مفعول الدستور الاتحادي المعدل في عدن بعد ذلك، بموجب أمر الملكة البريطانية، عند التوقيع على اتفاقية الضم بين حكومة الاتحاد

---

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي "الكتاب الأبيض"، الملحق أ، مسودة الاتفاقية بين حكومة المملكة المتحدة واتحاد الجنوب العربي بشأن انضمام عدن إلى الاتحاد، المادة الثانية، ص ٥.

(٢) نفس المرجع: المادة الرابعة، ص ٥.

(٣) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملحق أ، المادة العاشرة، ص ٦.

والحكومة البريطانية مباشرة[١].

ووفق تلك التعديلات أصبح المجلس الأعلى الاتحادي (الحكومة) مؤلفًا من وزراء منتخبين، هم ممثلو عدن، ووزراء يعينون بموافقة المجلس الاتحادي، هم ممثلو الولايات. وفيما اقتصر الحد الأعلى لتمثيل الولايات الاتحادية الأخرى في المجلس الأعلى بممثل واحد فقط، وفي المجلس الاتحادي (التشريعي) بستة ممثلين كما كان معمول به من قبل، فقد أقرت تلك التعديلات أن تمثل ولاية عدن في المجلس الأعلى بأربعة ممثلين (وزراء) وفي المجلس الاتحادي بـ **٢٤** ممثلاً[٢].

ولم تكن بقية التعديلات لها أبعاد سياسية مهمة، فقد اهتمت، بنصاب المجلس الاتحادي، وامتيازاته، وطريقة تقديم مشاريع القوانين إليه، وآلية المصادقة عليها. كما حدّدت تلك التعديلات الاختصاصات الاتحادية الخالصة، والاختصاصات المشتركة بين الاتحاد والولايات. وأقرت تلك التعديلات تأسيس محكمة عليا اتحادية، وبيّنت المسائل التي ستكون من اختصاص تلك المحكمة بوصفها محكمة ابتدائية واستئنافية واستشارية للاتحاد، والمسائل التي ستكون من اختصاص محاكم الولايات. كما اهتمت التعديلات الدستورية بتنظيم العوائد الجمركية، والشؤون المالية للاتحاد، وحرية التجارة بين ولايات الاتحاد، والقروض الخارجية[٣].

وفي كل الأحوال فالتعديلات التي أُدخلت على دستور الاتحاد، لم تحمل السلاطين والأمراء على إعطاء نظام الاتحاد، لا في مؤسساته المركزية ولا في ولاياته، طابعًا ديمقراطيًا، كما كان يطالب به بعض وزراء عدن، وفيما يبدو فقد حرصت بريطانيا، التي لم تبذل أدنى ضغط على هؤلاء السلاطين في تلك

(١) نفس المرجع: الملحق ب، بشأن تعديل الدستور، البند ٣، ص ٧.
(٢) نفس المرجع: البند ٧، ص ٨.
(٣) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملحق ب، ص٩-١٦.

المسألة، الاستفادة من طبيعة النظام القبلي التقليدي السائد في الاتحاد، في إضعاف الحركة الوطنية النشطة حينها في عدن، التي أصبحت بدرجة متزايدة تثير ضدها المتاعب.

مقترحات التقدم الدستوري في عدن:

لدوافع وأسباب إدارية وسياسية، سبق ذكرها، وافقت بريطانيا أثناء مفاوضات ضم عدن إلى الاتحاد، على منح عدن قدرًا من الحكم الذاتي، بعد أن ظلت منذ اليوم الأول لاحتلالها تخضع خضوعًا كاملاً للبريطانيين. وفي الوقت الذي تَفاخر فيه عدد من السياسيين في عدن، لاسيما المنتمين للحزب الوطني الاتحادي، الذين أخذوا مع مرور الوقت يزيدون من درجة مساندتهم لعملية الضم، بذلك القدر من التقدم الدستوري الذي شهدته عدن، واعتبروه نصرًا سياسيًا ومكسبًا ثمينًا لسكان عدن، رأى فيه المعارضون للضم، تحسينٌ لشكل السيطرة الاستعمارية على عدن لا أكثر. والحقيقة أن كلا الرأيين اللذين حرّكتهما مواقف ودوافع سياسية ودعائية مفهومة، احتوت بشكل أو بأخر على مبالغات. ففي حين كانت بعض بنود تلك التعديلات بنود شكلية جدًا ولا تُمثل أي أهمية لمستقبل عدن، مثل تمديد المدّة القصوى للمجلس التشريعي من أربع سنين، إلى خمس سنين، التي هدفت إلى تمكين ذلك المجلس الذي شارفت مدته على الانتهاء، من المصادقة على مشروع الضم والإشراف على تنفيذه. ومثل إضافة أربعة أعضاء إلى المجلس التشريعي بالانتخاب من المجلس نفسه. وتبديل تسمية المجلس التنفيذي بـ "**مجلس الوزراء**" الذي يجب أن يتألف من رئيس الوزراء، والمدعي العام، وعضوية ما لا يقل عن ستة وزراء يُعينهم حاكم عدن بناءً على نصح رئيس مجلس الوزراء. وربما كذلك إدراج دليل حقوق الإنسان في الدستور. فقد مَثّلت بعض بنود تلك التعديلات خطوةً متقدمة قياسًا بالوضع السياسي والقانوني الذي ظلت تعيشه عدن كمستعمرة، حتى وإن كانت لا ترتقي لمستوى الطموح، مثل خروج جميع الأعضاء البريطانيين من

المجلسين التنفيذي والتشريعي باستثناء المدّعي العام الذي ظلَّ في المجلس التنفيذي، وقيام حكومة محلية تُشرف على معظم أمور المدينة.

ومع أن تلك التعديلات فرضت على حاكم عدن الذي أصبح "مندوبًا ساميًا" أن يعمل بنصح ومشورة حكومة عدن المحلية، إلّا أن ذلك ليس في كل المسائل، فالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والشرطة ظلت وفق تلك التعديلات تحت قبضته تمامًا(١)، مما جعل التغيير في التسمية، لم يمس في حقيقة الأمر من سلطاته العليا على تلك الحكومة، وفوق كل ذلك فقد أجازت له-بعد موافقة وزير المستعمرات- أن يعمل بخلاف نصيحة مجلس وزراء عدن إذا رأى ضرورةً مُلحة تقتضي ذلك(٢).

الأمن الداخلي في عدن:

كانت قضية الأمن الداخلي لعدن، من القضايا المعقّدة التي واجهتها محادثات الضم والتي دار حولها خلافٌ شديد. فحق الحكومة الاتحادية في الإشراف على أمن ولاية عدن بعد الضم، كما هو الحال في ولايات الاتحاد الأخرى، اصطدم ليس فقط برغبة البريطانيين في أن يظل أمن عدن في أيديهم، بل الأكثر من ذلك باعتراض وزراء عدن، الذين رفضوا بشدة، مسألة أن يكون للحكومة الاتحادية أي شكل من أشكال الإشراف الأمني المباشر على عدن. وبسبب ذلك الرفض، تم معالجة قضية أمن عدن الداخلي في ظل الاتحاد معالجة خاصة، شابها كثير من الالتباس. فالشروط الأربعة التالية التي تضمنتها مقترحات المشروع، جعلت تبعية أمن عدن للاتحاد، كما سنلاحظ، تبعية اسمية فقط:

---

(١) وزارة المستعمرات البريطانية: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملحق ج، ص ١٧.

(٢) د. عمر عبدالله بامحسون: التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطي من ١٩٣٧- ١٩٧٦م، مكتبة مصر، القاهرة، الإيداع ١٩٩١، ص ٢١٩.

- تُمنح حكومة عدن تفويضًا من الاتحاد، بممارسة سلطات على الأمن الداخلي لعدن.

- تنقل تبعية البوليس المسلح (الشرطة) في عدن إلى الاتحاد، وتوفر له الحكومة الاتحادية الاعتماد المطلوب، ولكنه لا يكون مطالبًا بالخدمة خارج عدن.

- يفوض المجلس الأعلى الاتحادي حكومة عدن بسلطاته على شرطة عدن المسلحة بالأسلوب نفسه الذي فوّض فيه الولايات الاتحادية فيما يخصّ الحرس الاتحادي الثاني (الحرس القبلي التابع لكل سلطنة)، على أن لا يستعيد هذه السلطات المفوض بها بدون موافقة المندوب السامي. كما لا يحق للمجلس الأعلى الاتحادي في خلال مدة عامين من تاريخ انضمام عدن أن يسعى وراء المندوب السامي إلى استعادة تلك السلطات .

- تبقى الشرطة المدنية في عدن من مسؤوليات عدن من كل الجوانب، ولا تكون مطالبة للعمل خارج عدن. غير أن ذلك الشرط وفّر إمكانية مراجعة وضع الشرطة المدنية لعدن فيما إذا كانت ستبقى من مسؤوليات عدن أم ستنقل مسؤوليتها إلى الحكومة الاتحادية، وذلك بعد نهاية ثلاث سنوات من تاريخ انضمام عدن إلى الاتحاد[١] .

أما فيما يتعلق بمقترحات الضم الخاصة بالإدارة والموظفين والمالية، فقد اعتمدت بصورة رئيسية على المقترحات والمعالجات الواردة في تقريري الخبيرين البريطانيين، (راماج، وبيرل)، التي سبق لنا استعراض أهم نقاطها في مكان سابق من هذا الفصل.

رد وزير المستعمرات البريطاني:

الملفت للنظر في المراسلات الختامية للضم، التي تمت في أغسطس

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ١٨.

١٩٦٢م في لندن، بين وزراء الاتحاد وعدن من جهة، ووزير المستعمرات البريطاني من جهة أخرى، أنها تمت في يوم واحد من ذلك الشهر وهو يوم ١٦، وإن دلَّ ذلك على شيء، فقد يدلُّ على الشكلية القانونية التي مثّلتها تلك المراسلات التي ربما دارت في غرفة واحدة في ذلك اليوم الذي سبق اجتماع مجلس العموم البريطاني بيومين فقط.

وعمومًا فقد أشار وزير المستعمرات البريطاني حينها " ساندیز Sandys" في ردّه على رسالة وزراء الاتحاد وعدن إلى: "أن **الحكومة البريطانية كانت تُدرك دومًا أن شعب عدن والولايات المجاورة، تجمعهم روابط الدم، والعقيدة القومية، وأن اقتصادها مكمل بعضها البعض في الأساس** "، ومضى في ذلك الرد قائلاً: "**ومنذ أن تم تشكيل الاتحاد في ١٩٥٩م كان أملنا أنه على المدى ستنضم عدن إليه**"[(١)]. وفيما يخص موقف الحكومة البريطانية ووزارته من مقترحات مشروع الضم التي بعثوا بها إليه، قال: "**إن المقترحات الدستورية والإدارية التي أعددتموها معًا بالتشاور مع الحاكم مقبولة عندنا، وستكون عرضة لمصادقة البرلمان البريطاني**"[(٢)].

وفي رده على طلب وزراء الاتحاد وعدن من الحكومة البريطانية تقديم مساعدات مالية إضافية للاتحاد وعدن، لمعالجة المصروفات التي ستترتب على الضم، أفادهم أن حكومته وافقت على منح عدن خمسمائة ألف جنيه تدفع على أقساط خلال ثلاث سنوات، وعلى منح الاتحاد مائة وتسعين ألف جنيه في السنة الأولى من انضمام عدن، لتعويض حكومات الولايات عن فقدان إيراداتها الجمركية. ولما كانت تلك الأرقام لا تلبي طموح ممثلي الاتحاد وعدن الذين كانوا يأملون في الحصول على مساعدات كبيرة، أعرب لهم عن استعداد حكومته دراسة مسألة زيادة تلك المنح في الأعوام اللاحقة إذا تبين أن

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ٢٠.
(٢) نفس المرجع والصفحة.

المسؤوليات أكبر من ذلك[١].

موقف القوى السياسية في عدن من مباحثات الضم:

على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته عدن خلال المدة التي رافقت محادثات الضم، على إثر سنّ **قانون العلاقات الصناعية**، الذي قيّد حركة الإضرابات العمالية، وكذلك سجن عدد من الزعماء النقابيين والسياسيين المناهضين للسياسة البريطانية، إلا أن أجواء القلق والتوتر خيّمت على عدن طيلة الثمانية عشر شهرًا التي استغرقتها المفاوضات. فالبريطانيون كانوا قبل غيرهم يخشون من انفجار حالة الرفض الشعبي والحزبي في عدن لعملية الضم في أي لحظة، ولذلك حاولوا أن يسابقوا الزمن في تنفيذ ذلك المشروع، غير أن طموحهم ذلك اصطدم بعدة عقبات، أبرزها- كما ذكرنا من قبل-عناد المفاوضين العدنيين الذين قَبلوا خَوْض تلك المفاوضات على مضض، ومن ثم لجؤوا إلى المماطلة، وإلى رفع سَقف مطالبهم، مستفيدين في ذلك، من تَنامي قوة المعارضة السياسية في عدن لعملية الضم. وباستثناء الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يقوده حسن علي بيومي كبير ممثلي عدن في المفاوضات، فقد وقفت جميع الأحزاب والقوى السياسية في عدن ضد عملية الضم، من حيث المبدأ، أو من حيث التفاصيل، فكل حزب من تلك الأحزاب- لاسيما الرئيسية- رأى في عملية الضم تلك، تعطيل لمشروعه وأهدافه السياسية المستقبلية لمدينة عدن أو للجنوب كله.. فالعدنيون الذين كانوا يحلمون بدولة مستقلة في عدن، ترتبط بالكومنولث البريطاني ارتباطًا وثيقًا، كانوا يرتابون من مسألة تعزيز علاقة عدن بالمناطق الداخلية المتخلفة. وانطلاقًا من ذلك وقف **حزب المؤتمر الشعبي الدستوري**، الذي كان يُعبّر عن ذلك الاتجاه، ضد قيام الاتحاد الفيدرالي للمحميات منذ خطواته الأولى. وعندما أثار البريطانيون موضوع ضم عدن إلى الاتحاد، قاوموه بشدة، لأنهم رأوا في عملية الضم

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ٢١.

ارتهانٌ لمستقبلهم السياسي والاقتصادي بين أيدي المشايخ والسلاطين الإقطاعيين في الاتحاد، وضاعف من خوفهم في ذلك الأمر أن هؤلاء السلاطين والمشايخ يَحظون بدعم السلطات البريطانية من جهة، ويستندون إلى الجيش الاتحادي المكوّن من رجال قبائلهم من جهة أخرى[١] .

وحاول **حزب المؤتمر الدستوري**، وريث الجمعية العدنية، إجهاض مشروع ضم عدن إلى الاتحاد بكل السبل المتاحة له في ذلك الوقت، فحرَّض أعضاؤه في المجلس التشريعي وفي حكومة عدن على معارضة المشروع وخلق العراقيل أمامه. وقام في الوقت نفسه بحملة دعائية مناهضة لذلك المشروع من خلال الصحف التي كانت تناصره في عدن، مثل **فتاة الجزيرة**، **والقلم العدني**، وكذلك من خلال اللقاءات والاجتماعات العامة التي كان يعقدها في عدن.

وبسبب حملة الانتقادات الواسعة التي تعرّض لها ذلك الحزب، من الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى في عدن، - بوصفه في نظرها - حزبًا انفصاليًا، لم يتجرأ على إعلان السبب الحقيقي لمعارضته مشروع الضم، وهو الاعتراض على مبدأ ربط مستقبل عدن بمناطق الداخل، الذي جسَّده بشعار "عدن للعدنيين ". وإنما ساقَ مبررات أخرى لمعارضته ذلك المشروع، منها أنه لا يمكن النظر في مسألة إقامة أي شكل من الارتباط (المرن) على حد وصف زعماء ذلك الحزب، بين عدن والاتحاد، قبل حدوث التطور المطلوب في ولايات الاتحاد[٢]، وقبل تحقيق الاستقلال التام لعدن. فمن وجهة نظر قادة حزب المؤتمر الشعبي الدستوري لا يمكن ضم مستعمرة عدن، التي تخضع للتاج البريطاني، إلى اتحاد الجنوب العربي الذي تربطه ببريطانيا معاهدات فقط. وعلى الرغم من تباين اعتراضات ذلك الحزب على موضوع ضم عدن إلى الاتحاد من وقت إلى آخر، إلا أنه ظل في الأساس متمسكًا في معارضته تلك

---

(١) Little: South Arabia, P.71.

(٢) Hickinbotham: Aden, p. 190.

بالشعار الآتي: "**تحقيق استقلال عدن أولاً، ومن ثم العمل على تحقيق الوحدة (العربية) بعد أن تقف عدن على قدميها**"(١).

وعمومًا، فقد حظيَ موقف حزب المؤتمر الدستوري من مسألة ضم عدن إلى الاتحاد، بالتعاطف والمساندة من عدد من أبناء عدن، الذين لا ينتمون إلى ذلك الحزب، لاسيما في أوساط العائلات الميسورة والمثقفة، الذين كانوا يتخوَّفون أكثر من غيرهم من تأثير الضم على أوضاعهم التجارية والاجتماعية المميزة. وبرز ذلك بشكل واضح في المجلس التشريعي، إذ قَدَّم خمسة من أعضائه المستقلين هم: **عمر عبد العزيز شهاب، وعلي عبد الله الصافي، وعبد القوي مكاوي، وسعيد محسن حسن، وعلي علوان ملهي**، مذكرة إلى السكرتير العام لحكومة عدن في نهاية ديسمبر **١٩٦٠**م، ساندوا فيها بشكل أو بآخر موقف الحزب الدستوري. إذ طالبوا بوقف المحادثات غير الرسمية الجارية مع حكومة الاتحاد، والشروع فورًا بمحادثاتٍ تتناول تغييرات دستورية جوهرية في عدن، تتمشى مع رغبات العدنيين، وتقوم حسب تعبيرهم في تلك المذكرة: "**على المبدأ العام في أن للعنصر العربي العدني الكلمة الأخيرة في تقرير مصيره**"(٢). وكان عددٌ من العدنيين، قد تخوّفوا من مدى ما يمثله ضم عدن إلى الاتحاد، دون أن يكون لها حقّ الانفصال عنه، من تقوية للنظام الاتحادي، الذي قصد منه البريطانيون أولاً وأخيرًا تعزيز سلطة سلاطين وأمراء الجنوب، وإطالة أمد الوضع القائم في المحميات الذي يستند على النظم التقليدية.

وعندما زار وزير المستعمرات البريطاني " ماكلويد " عدن في إبريل **١٩٦١**م للدفع بمشروع ضمها إلى الاتحاد، قدّم حزب المؤتمر الدستوري، ومن وقف في صفّه من العدنيين مذكرةً إلى الوزير البريطاني أوضحوا فيها الأسباب التي رأوا أنها لا تساعد على الضم، وطالبوه مرة أخرى بمنح عدن استقلالها

(١) فتاة الجزيرة: العدد ١٣٧٦، ٩ يوليو ١٩٦٠م.
(٢) صوت الجنوب: العدد ١٢، الأحد ٣ سبتمبر ١٩٦١م .

قبل أي شيء آخر[١]. وعلى الرغم من عدم الاستجابة البريطانية لمطالبهم، إلا أن الجماعات المتعصبة لعدن ظلت تقاوم مشروع الضم بكل الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك تصعيد الهجوم على حكام الاتحاد لإضعاف تحمُّسهم للضم من جهة، ولتخويف سكان عدن من مدى ما يمثله الاتحاد من خطر على عدن من جهة أخرى. ففي تصريح **لإبراهيم صعيدي** رئيس حزب المؤتمر الدستوري في لندن، التي ذهب إليها في أغسطس **١٩٦٢**م بهدف العمل على تعطيل مشروع الضم، من وراء كواليس مجلس العموم البريطاني الذي كان يناقش ذلك الموضوع قال فيه: " **نحن نعارض في عدن الوحدة مع اليمن لأنها دولة إقطاعية، ولكن هناك إمام واحد، بينما هناك ٢٦ إمامًا في الجنوب**"[٢].

غير أن ضعف القاعدة الشعبية للتيار السياسي المتعصب لعدن، فضلاً عن تقاطع مصالحه مع السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة، قلّل من فُرص تأثيره على سير الأحداث السياسية التي شهدتها عدن بما فيها عملية ضم عدن إلى الاتحاد. فعندما حاول بعض أتباع ذلك التيار الدعوة في سبتمبر **١٩٦١**م إلى العصيان المدني احتجاجًا على محادثات الضم الجارية في عدن[٣]، على غرار ما كانت تفعله الحركة العمالية، والأحزاب الوطنية الكبيرة في عدن، جوبهت دعوتهم ليس بعدم الاستجابة وحسب، بل وبالانتقادات الشديدة من مختلف الأطراف السياسية، سواء من القوى الوطنية والنقابية التي كانت تشعر حينها أنها القوى الوحيدة الممثلة للحركة الشعبية في عدن، أو من البريطانيين وحلفائهم الذين كانوا يساندون مشروع الضم.

وفي كل الأحوال فقد ظل تيار " **العدنية** " بقيادة حزب المؤتمر الدستوري متمسكًا بموقفه المعارض لعملية الضم، وتمثلت ذروة معارضته في الهجوم

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p.65.

(٢) Ibid, p. 68.

(٣) الكفاح: العدد٤٩٢، الأحد ٢٤ سبتمبر ١٩٦١م.

الشديد الذي شنّه على مسوّدات الوثائق الرئيسية للضم، التي نُشرت حينها بصورة كتابين، عُرف الكتاب الأول منها الذي ضم كل الوثائق المتعلقة بالمشروع **بالكتاب الأزرق**، فيما عرف الكتاب الآخر الذي احتوى على المراسلات مع وزارة المستعمرات، وعلى خلاصة مقترحات الضم **بالكتاب الأبيض**[١]. ووصف ذلك الحزب مقترحات الضم التي وردت في تلك الوثائق، بأنها مقترحات غير مقبولة لأنها تضرُّ بالمصالح العامة للعدنيين، وأصدر كتيب أسماه من باب السخرية " **الكتاب الأسود** " انتقد فيه وثائق مشروع الضم الواردة في الكتابين سابقي الذكر بندًا بندًا. وطالب بإعادة النظر في تلك الوثائق بحيث تستوعب جملةً من المطالب التي اعتبرها ضرورية لإتمام عملية الضم، أبرزها:

- أن يبعد المستشارون البريطانيون من ولايات الاتحاد حتى يتسنّى للجانبين العدني والاتحادي التفاوض بصورة مستقلة عن تدخُّل هؤلاء المستشارين .

- أن يكون لعدن نصف أعضاء المجلسين الاتحاديين الأعلى "الوزراء" والاتحادي "التشريعي" لأن التمثيل المنصوص عليه في المشروع مجحف حسب رأيه في حق عدن .

- أن يكون لعدن حق الانفصال عن الاتحاد في أي وقت تراه مناسبًا، لا كما ورد في المشروع الذي قيّد ذلك الحق بمرور فترة زمنية معينة .

- أن يقدم مشروع الدمج – بعد استيفاء تلك المطالب – للاستفتاء الشعبي في عدن حتى يُقرر شعبها موقفه من ذلك المشروع[٢] .

وعلى صعيد آخر وَقف **حزب رابطة أبناء الجنوب العربي** الذي كان يتزعمه **محمد علي الجفري** والذي كان يدعو إلى قيام دولة واحدة في الجنوب (عدن

---

(١) تسمى الوثائق أو المشاريع التي تعرض على مجلس العموم البريطاني بالوثيقة أو الكتاب الأبيض، ومشروع ضم عدن اكتسب ذلك الاسم لكونه عرض على ذلك المجلس.

(٢) الكفاح: عدن، العدد ٤٩٣، ٢٥ سبتمبر ١٩٦١م.

والمحميات) موقفًا مناهضًا لعملية ضم عدن إلى الاتحاد، منذ بداياتها الأولى. فعلى إثر سفر الوفدين الاتحادي والعدني إلى لندن في يوليو **١٩٦١**م في بداية محادثات الضم، أصدر حزب الرابطة بيانًا سياسيًا أوضح فيه موقفه المعارض للمحادثات جاء فيه: " . . . **فحزب رابطة الجنوب العربي باسم الشعب يعلن عدم اعترافه بتلك المفاوضات، وأن الشعب غير ملزم بأية معاهدات أو اتفاقيات يعقدها الإنجليز مع عملائهم في لندن. وأن الحزب يناشد الحكومة اليمنية والشعب اليمني، ألا يقفا مكتوفي الأيدي تجاه المهازل التي تعقد في لندن**"[(١)]. ومضى ذلك البيان يطالب حكومة الإمام أحمد في شمال اليمن "**أن تعي مسؤولياتها القومية والتاريخية، فتحرك كل أجهزتها ومختلف وسائلها، وتستعين بكل الدول العربية الأخرى لإحباط المؤامرة التي تُدبّر ضد شعبنا في لندن، والتي تهدف إلى إقامة الحواجز في طريق تحررنا ووحدتنا**"[(٢)].

وظل حزب الرابطة على موقفه المعارض لضم عدن إلى الاتحاد في كل المراحل التي مرّت بها المفاوضات، غير أن ذلك الموقف لم يتجاوز إصدار البيانات والتصريحات، فإبعاد قيادته من الجنوب إلى الخارج، فضلاً عن التأثير المتزايد للقوى الوطنية والقومية التي تجاوزت مشاريعها الوحدوية مشروع الرابطة، زحزحت حزب الرابطة إلى الوراء، وقلّلت من فرص تأثيره على الموقف الشعبي لاسيما في عدن.

وعمومًا فقد كان الخطر الكبير الذي هدّد مشروع ضم عدن إلى الاتحاد وجعله في موضع شك، تمثل في معارضة الحركة العمالية في عدن التي كان يقودها **المؤتمر العمالي**، ومن ثم الحزب السياسي الذي تمخّض عنها في صيف **١٩٦٢**م، وهو **حزب الشعب الاشتراكي** والذي كان يقوده **الأصنج**[(٣)]، فقد ظل

---

(١) رابطة أبناء الجنوب العربي: بيان سياسي للرأي العام، عدن، الأربعاء ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) King: Imperial Outpost - Aden, p.65.

ذلك الحزب إلى حين قيام الثورة المسلحة في الجنوب، التنظيم الوطني الأكثر نفوذًا وعددًا في مدينة عدن. وخطورة الحركة النقابية وحزب الشعب لم تكن في الحملة الدعائية القوية التي حرضت بها الشارع ضد عملية ضم عدن، بل وفي مناهضتها القوية لمجمل السياسات البريطانية في الجنوب، ولحكام الاتحاد الفيدرالي، وفي دعوتها القوية للوحدة اليمنية التي كانت تثير غضب هؤلاء الحكام.

ففي **٢٣** يوليو **١٩٦١**م دعا المؤتمر العمالي إلى إضرابٍ عامٍ في عدن احتجاجًا على محادثات لندن[١]، و نجحت تلك الدعوة نجاحًا كبيرًا على الرغم من حظر الحكومة في عدن لكل أشكال التظاهرات السياسية. وبعد ذلك استمر حزب الشعب في حشد قسمٍ كبيرٍ من سكان عدن ضد دمجها بالاتحاد، وترجم معارضته في عقد المؤتمرات والاجتماعات المحرّضة على مقاومة المشروع طيلة فترة المباحثات، وبلغت ذروة معارضته للدمج في **٢٤** سبتمبر **١٩٦٢**م عندما دعا مع عدد من القوى الوطنية الأخرى في عدن إلى مسيرة سلمية اتجهت إلى ساحة المجلس التشريعي، الذي تقرر أن يناقش موقفه من مشروع الضم في ذلك اليوم. وحققت دعوته نجاحًا منقطع النظير فقد احتشد في تلك المسيرة حوالي **٢٥** ألف شخص، على الرغم من كل الجهود البريطانية التي بذلتها قبل ذلك اليوم لوأد تلك المسيرة، إذ اعتقلت بعض قيادة حزب الشعب والحركة العمالية لمنعهم من الاشتراك في المسيرة، كما قامت بنفي حوالي **٤٠٠** شخص من عدن إلى شمال اليمن بحجة أنهم أشخاص يثيرون البلبلة وغير مرغوب فيهم في عدن[٢].

وسجلت الأحزاب القومية التي ظهرت في عدن في نهاية الخمسينات، والتي كانت تحيط نشاطها وقيادتها بالسرية، مثل حركة القومين العرب والبعث،

---

(١) Ibid, p. 65.

(٢) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٦٦.

معارضتهما لمشروع ضم عدن، كما سجلت الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى في عدن في تلك المدة التي كانت تدعو إلى الوحدتين اليمنية والعربية، معارضتها لعملية الضم "**فتجمع الهيئات الوطنية**" الذي تكوّن في بداية سنة **١٩٦١**م من عدد من القوى السياسية منها **الاتحاد الشعبي، والتجمع القومي**، والذي لم يعمّر طويلاً، عارض الضم، ونظّم بعض المظاهرات والاحتجاجات عند زيارة وزير المستعمرات البريطاني إلى عدن في **٣** إبريل **١٩٦١**م. ووجّه بيان سياسي أوضح فيه موقفه من الإصلاحات الدستورية التي تشهدها عدن، ومن مسألة ضمها إلى الاتحاد. وشَجبَ في المذكرة التي قدمها لوزير المستعمرات أثناء زيارته، سابقة الذكر، إلى عدن المخطط البريطاني الرامي على حد تعبيره: إلى خلق كيان مستقل من عدن والإمارات، كل القصد منه أن يكون ركيزة للاستعمار. وأضاف في تلك المذكرة " **أن الشعب لا يعترف باتحاد السلاطين ولا بالمجلس التشريعي الذي قاطع انتخاباته، وهو بذلك لا يعترف ولا يلتزم بأي معاهدات أو اتفاقيات أبرمت أو تبرم بواسطة من يسمون أنفسهم بالسلاطين والأمراء والوزراء**"[(١)]. غير أن ذلك التجمع الذي تَكَوّن بمساندة المؤتمر العمالي قبل قيام حزب الشعب الاشتراكي فشل في المحافظة على استمراره كتنظيم سياسي نشط، على الرغم من الظروف السياسية التي كانت مهيأة له في ذلك الوقت.

ودعا "**حزب الشعب الديمقراطي**" الذي تأسس في أكتوبر **١٩٦١**م من العناصر السياسية اليسارية ذات الميول الاشتراكية في عدن، والذي تزعمه **عبدالله باذيب** إلى محاربة الاستعمار ومشاريعه التي أخذ ينشط في تنفيذها. ومنها مشروع ضم عدن إلى الاتحاد، ومنحها الحكم الذاتي، وقد أكد الميثاق الوطني لذلك الحزب بأن هدف البريطانيين من وراء السعي إلى ضم عدن إلى الاتحاد

(١) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص٢٣٠ - ٢٣١.

هو: "**خلق دولة واحدة للجنوب مستقلة استقلالاً زائفًا، بهدف تشديد قبضته وإطالة أجله بأشكال أخرى، وإضفاء الشرعية على وجوده الاستعماري في المنطقة، وقطع الطريق على الوحدة اليمنية**"(١).

وبصفة عامة، يمكن القول أن مواقف معظم الأحزاب السياسية في عدن، من مشروع الضم، تكاد أن تكون متشابهة، فلم تكن معارضة تلك الأحزاب - باستثناء حزب المؤتمر الشعبي الدستوري- في الأساس لمبدأ الضم نفسه وإنما للطريقة أو للتفاصيل، فتلك القوى كانت عمليًا تؤمن بأن عدن جزء من الجنوب، سواء تلك التي تدعو لوحدة الجنوب مثل **الرابطة** أو تلك التي تدعوا لوحدة اليمن مثل **المؤتمر العمالي وحزب الشعب**، أو حتى تلك التي تدعو للوحدة العربية. كما أن مواقف تلك الأحزاب من عملية الضم لم تكن على درجة من القوة أو الوضوح كما كانت مع مشروع الاتحاد الفيدرالي، الذي وفّر بحكم طبيعة نظامه الذي سيطر عليه الحكام التقليديون في الجنوب من جهة، وعدم ضمّه حينها لجميع أجزاء الجنوب بما فيها عدن من جهة أخرى، مبررات كثيرة لتلك الأحزاب والقوى للتشكيك في الغرض السياسي من وراء إقامته.

أما مشروع ضم عدن إلى الاتحاد، وما ترتب عليه من قدر ولو محدود من الحكم الذاتي لعدن، فقد أدى في حقيقة الأمر إلى نزع جزء من سلاح تلك الأحزاب المعارضة، التي ظلت تتهم بريطانيا بأنها تُخطط لسلخ عدن عن الجنوب، أو عن اليمن، أو عن الوطن العربي بكامله. وبصفة عامة يمكن القول أن معظم تلك الأحزاب رَكّزت في معارضتها لمشروع ضم عدن على مسألة: **أن بريطانيا تريد أن تخلق في الجنوب دولة مستقلة استقلاً زائفًا، تعيق وحدته اليمنية والعربية ولا تمثل تطلعات الشعب.**

وربما لا نذهب بعيدًا عن الحقيقة إذا قلنا أن معارضة بعض تلك القوى

(١) اتحاد الشعب الديموقراطي: الميثاق الوطني، دار الجهاد، عدن، ص ٤.

لمشروع الضم انطلقت من باب المعارضة للسياسة البريطانية فحسب، بوصفها مهما كانت سياسة استعمارية لا يمكن لها إلا أن تكون معادية لطموح الشعب. فزخم الحركة الثورية العربية حينها، وأفول نجم الاستعمار، جعل معظم الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تتنافس على قيادة العمل الوطني، تبالغ في كثير من مواقفها السياسية، وتزايد على بعضها البعض، في مناهضة البريطانيين وحكومة الاتحاد المرتبطة بهم، بغرض كسب مزيدٍ من التأييد الشعبي. فكثير من تلك الأحزاب والقوى التي سبق لها أن شنّت حملة دعائية ضد الاتحاد الفيدرالي وحكامه، عندما قبلوا الاتحاد من دون عدن، قامت هذه المرة بمعارضة عملية ضم عدن إلى الاتحاد، عندما أصبحت تلك العملية تتماشى مع السياسية البريطانية.

ولا ريب في أن بعض الأحزاب السياسية حينها في عدن، التي كانت تعمل على الوصول إلى قيادة العمل السياسي في دولة ما بعد الاستقلال مثل حزب الشعب الاشتراكي، أو حزب الرابطة، كانت ترى في أن تقوية الاتحاد وتوسيعه في ذلك الوقت الذي بدأت تلوح فيه ملامح الاستقلال، سيعزز من حظوظه في السيطرة على مستقبل الجنوب، وسيحرمها من فرصة تقرير شكل التسوية السياسية لذلك المستقبل، التي تتيحها لها ظروف التجزئة القائمة في الجنوب. وكما سنلاحظ، فإن أهم تلك الأحزاب حينها (الشعب والرابطة) التي عارضت ضم عدن إلى الاتحاد، لم تتأخر عن تلبية دعوة البريطانيين لحضور مؤتمرات لندن في منتصف الستينات، لبحث سبل قيام دولة في الجنوب على أسس جديدة، تشارك فيها تلك الأحزاب، على الرغم من أن تلك الأسس كانت تتعارض من حيث المبدأ، مع الأهداف السياسية التي ظلت تتمسك بها تلك الأحزاب لمستقبل الجنوب، مثل قيام الوحدة اليمنية فور الاستقلال مباشرة، والتي كان يطالب بها حزب الشعب الاشتراكي، أو قيام دولة في الجنوب على أساس الانتخابات الشعبية العامة التي كان يتمسك بها حزب الرابطة.

والحزب السياسي الوحيد الذي ساندَ عملية ضم عدن إلى الاتحاد، كان **الحزب الوطني الاتحادي**، فإلى جانب كونه من الداعين لوحدة (الجنوب العربي) فقد علّق آمالاً على الدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه في الحكومة الاتحادية، في ظل التعاون مع البريطانيين وسلاطين الاتحاد، لاسيما وأن ذلك الحزب كان لا يتمتع بثقل شعبي كبير يمكن أن يُراهن عليه في المستقبل، فنسبة أعضائه الملحوظة في المجلس التشريعي العدني كانت نتيجةً لاستفادته من مقاطعة الأحزاب الرئيسية لانتخابات ذلك المجلس، ولا تُمثّل حجمه السياسي الحقيقي.

ومهما يكن من أمر، فقد نشطَ قادة الحزب الوطني الاتحادي بعد التوقيع الأوّلي على وثائق الضم، وبعد مصادقة مجلس العموم البريطاني عليها في أغسطس **١٩٦٢**م، في عقد الاجتماعات واللقاءات الشعبية لحشد التأييد اللازم لعملية الضم، والتصدي للدعاية المعارضة. ومع أننا لا نستطيع الحكم على مدى قدرة ذلك النشاط في التأثير على الرأي العام في عدن، الذي كان واقعًا بشكل كبير تحت تأثير المعارضة، إلّا أننا نستطيع التأكيد على أن قادة ذلك الحزب كانوا بارعين في استثمار الحجج التي تدعم عملية الضم، ففي احدى اللقاءات العامة، قال **حسن علي بيومي** رئيس الحزب الاتحادي الذي تَزَعّم ممثلي عدن في مفاوضات الضم: "**أن المسألة لا تحتاج إلى المقارنة بين من يريد بقاء التجزئة والتشرذم ومن يريد الوحدة** " وبرّر في ذلك اللقاء حالة التخلف والمتاعب التي تعيشها كثير من أجزاء الجنوب إلى حالة الفرقة والانفصال، وعلى حد قوله: "**فلا يمكن لتلك الأجزاء أن تبني المدارس والمستشفيات وتُشيد الطرقات والسدود وهي منعزلة ومنفصلة، وحتى عدن لا يمكن أن تحمي حدودها، وتُوسع ميناءها إن ظلت مُنشقّة عن جيرانها** "[(١)].

---

(١) وثائق حكومة عدن: خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في فرع مركز الدراسات والبحوث اليمني عدن، ص٣ ـ ٤ .

وامتدح البيومي في إحدى الخطب العامة للحزب ما حقّقه الاتحاد خلال المدة القصيرة من عمره من تطور وتقدم، فقال: " **لقد لمسنا مدى التغيير الذي حدث في ولايات الاتحاد منذ قيامه، لقد خفّ دوي الرصاص الغادر، واندثرتْ أحقاد الثأر، وبدأ شعب الاتحاد يشعر بالأمان فخرج يحرث الأرض ويقيم المشاريع. وباتحادنا مع إخواننا في الاتحاد سنتكاتف معهم ونتعاون بعلمنا ووعينا وأموالنا لندفع بعجلة البلاد إلى أعلى القمم**"[١]. وبيّن في خطبة أخرى أمام أنصار حزبه في نهاية أغسطس **١٩٦٢**م، بأن الاتجاه الذي يسود العالم يهدف إلى التوحد والتكتل، مضيفًا: " **نحن لا نريد اتحادًا يجمعنا مع أهل الصين، أو أبناء موزنبيق، بل نريد اتحادًا يجمعنا بإخواننا وأهلنا في الجنوب العربي**"[٢].

وشنَّ قادة الحزب الوطني الاتحادي هجومًا ضد معارضي الدمج، لاسيما ضد حزب الشعب الاشتراكي وقيادة الحركة النقابية، الذين كانوا يعارضون وحدة الجنوب ويدعون لوحدة اليمن. واتهمهم البيومي في إحدى خطبه العامة بأنهم يحاولون تحطيم حلم وحدة الجنوب، وأنهم تسببوا في جريهم وراء أهدافهم الخاصة بالوصول إلى سدة الحكم في جلب المتاعب للسكان، ومضى قائلاً في ذلك الهجوم: " **لقد أجاعوا ابن عدن وابن الإمارات وابن اليمن بإعلان الإضرابات، بينما هم ينعمون بالراحة في أزقة باريس وشوارع بروكسل**"[٣].

وتساءل أمين عام الحزب عبد الرحمن جرجرة؛ في إحدى لقاءاته العامة بلهجة ساخرة، عن الطريقة التي يمكن لدعاة وحدة اليمن الطبيعية تحقيقها - في

---

(١) وثائق حكومة عدن: خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في فرع مركز الدراسات والبحوث اليمني عدن، ص ١٠.
(٢) نفس المرجع: ص ٥.
(٣) نفس المرجع: ص ٧ ـ ٨.

إشارة إلى حزب الشعب -، ومع من سيتفاوضون لإتمامها، في ظل عدم اعترافهم بحكومة الإمام، وحكومة الاتحاد، وسلطنتي حضرموت اللواتي تقتسم السلطة على أجزاء اليمن(١).

وإجمالاً يمكن تلخيص الأسباب والمبررات التي حاول بها الحزب الوطني الاتحادي، وكذلك حكومة عدن تحفيز سكان عدن إلى دعم مشروع ضمها إلى الاتحاد الفيدرالي، بالنقاط الآتية:

أولاً - إذا لم تدخل عدن الاتحاد وتصبح جزءًا منه، فسيعمل الاتحاد على الاعتماد على نفسه في جميع الخدمات التي يحصل عليها من عدن، وسيعمل ميناءً، ومطارًا وغيرها، وذلك بالتأكيد ليس في صالح عدن.

ثانيًا - إن عدن تعتمد في اقتصادها في الوقت الحاضر على العمالة التي تدخل إليها وتخرج من الاتحاد بكل حرية، وإذا ظلت عدن بعيدة عن الاتحاد، فقد يقرر إقامة قوانين مرور، وذلك سيقلل من عدد العمال في عدن مما يعني رفع الأجور بشكل كبير. **ثالثًا**_ إنّ اقتصاد عدن وجغرافيتها ومستقبلها السياسي معرّض للخطر إذا بقيت مستقلة، إذ لا توجد لها حدود طبيعية مع مناطق الاتحاد غير الحدود الوهمية التي على الخارطة .**رابعًا**_ إنّ التجارب التي مرَّ بها العالم تدلُّ على نجاح مستقبل الاتحادات في إفريقيا، وأوروبا، وغيرها، ولذلك من غير الممكن بقاء عدن دون الاتحاد في وقت تفنى فيه حالات الانفصال(٢).

وما يثير الانتباه في كل تلك المناسبات العديدة التي استغلها رئيس الحزب الوطني الاتحادي، ووزير العمل والحكم المحلي في حكومة عدن، للتعبير عن آرائه ومواقفه من عملية ضم عدن، وللرد على خصومة السياسيين، أنه تجنب

---

(١) وثائق حكومة عدن: خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في فرع مركز الدراسات والبحوث اليمني عدن، ص ٢.

(٢) Government of Aden: Questions and Answers, Aden, 1962, pp. 11-12.

بدرجة كبيرة الرد على الملاحظات والانتقادات التي أثارتها المعارضة على بنود وثائق مشروع الضم، وكل ما قاله في ذلك الصدد في إشارة لا تخلو من الاعتراف بنواقص تلك الوثائق، أنه يجب أولاً الالتقاء بين الأشقاء، وتدريجيًا سيعمل الوزراء العدنيون من داخل المجلس الأعلى والمجلس الاتحادي على تعديل الدستور بصورة تكون مقبولة لدى الأغلبية العظمى من سكان عدن(١).

وكانت حكومة عدن قد سخّرت إذاعة عدن والصحف القريبة منها للقيام بعمل دعائي كبير بين أهالي عدن، يُحفّزهم للضم ويوضح لهم أهميته، وَرَدّت حكومة عدن على الانتقادات الواسعة التي كانت تشنها القوى السياسية المعارضة للضم، وحاولت حتى الدفاع عن حكام الاتحاد الذين شهّرت بهم المعارضة بوصفهم حكامًا متخلّفين ومستبدّين. فقد صرّح ناطق رسمي باسم حكومة عدن قبل قيام الضم بأقل من ثلاثة أشهر قائلاً: "**حول ما يقال عن الشكل الرجعي للاتحاد وعدم ديمقراطيته، فإننا نؤكد على أن هناك تغيير كبير حدث في الاتحاد خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد تنازل الحكام عن قدر كبير من سلطاتهم الشخصية للاتحاد، كما أن مشاريع التطوير المختلفة غيّرت معالم الكيان الاجتماعي في مناطق الاتحاد إلى حد كبير، الأمر الذي سيؤدي إلى إدخال المزيد من الديمقراطية في المنطقة بأكملها على غرار المفهوم الحديث للديمقراطية**"(٢).

وحول المخاوف التي كان يثيرها معارضو الضم، لاسيما من دعاة استقلال عدن، من أن الجيش الاتحادي سيدخل الرعب في نفوس أهالي عدن، عندما يتولى مسؤولية أمنها، أوضح **محمد سعيد الحصيني** وزير المعارف والإعلام في حكومة عدن، الذي أُسندت إليه تلك الوزارة بعد استقالة إبراهيم صعيدي الذي امتنع عن التوقيع الأولي على مشروع ضم عدن إلى الاتحاد في مايو **١٩٦٢**م،

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٩٦.
(٢) Government of Aden: Questions and Answers, p.14.

في حديثه مع إذاعة عدن، أن هذه المخاوف لا أساس لها، فمسؤولية الأمن ستبقى بيد الشرطة المدنية والشرطة المسلحة في عدن، وقال: " **إن هذه الدعاية هي أحد الأسلحة التي تستخدمها العناصر الهدامة**"(١).

ولم يدافع وزراء حكومة عدن في تلك المدة عن الضم وحسب، بل وحتى عن بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، التي رأوا فيها أهمية كبيرة للمدينة، ولن نُعلّق كثيرًا على تلك المسألة وإنما نترك الحديث لوزير الإعلام في تلك الحكومة الذي قال: " **إن من صالح أهالي عدن، أن يستمر وجود القاعدة البريطانية، لأن ذلك يَحول دون مهاجمة عدن من الجيران غير الصادقين، وأن رخاء عدن المطّرد هو نتيجة مباشرة لوجود تلك القوات التي تنفق ما يزيد على ٢٢٠ مليون شلن سنويًا في عدن. والذين يطلبون من البريطانيين أن يرحلوا بقاعدتهم بعيدًا يجب أن يعلموا أن مئات العمال في مختلف المهن والخدمات سيصبحون عاطلين عن العمل**"(٢).

أما موقف حكومة الاتحاد من الحملات الدعائية التي شنّتها الأحزاب والقوى المعارضة للضم، وللاتحاد نفسه، فقد كان موقف يثير الشفقة، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تعيشها ولايات الاتحاد، وطبيعة نظم حكمها التي كانت موضع انتقاد، فضلاً عن محدودية ثقافة وكفاءة وزراء الاتحاد، جعل الاتحاد ليس في موقع الدفاع وحسب بل وفي موقع شديد الضعف. وكل التصريحات التي كان يُدلي بها الوزراء الاتحاديون، أثناء مفاوضات ضم عدن-على قلتها -كانت فقط من باب الرد على سيل الدعايات التي كانت تنال منهم، وفوق كل ذلك فقد كانت تلك الردود ركيكة وغير مقنعة. ففي تصريح إذاعي لعلي عاطف الكلدي وزير الصحة الاتحادية والرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى، حول مسألة الديمقراطية في الاتحاد قال فيه: "**إن**

---

(١) Ibid, p. 35.

(٢) Ibid, p.4.

أعداء الاتحاد يشنون دعاية ضد حكامه بوصفهم إقطاعيين، ويتقلدون مناصبهم بالوراثة، وهذا غير صحيح، فمعظم السلاطين منتخبون من رؤساء القبائل والعشائر في سلطناتهم "[١].

ومع كل ذلك فقد حاول وزراء الاتحاد، أن يُعبّروا في أكثر من مناسبة، عن رغبتهم الشديدة في ضم عدن إلى الاتحاد، فالسلطان العوذلي الرئيس الدوري للمجلس الأعلى أعلن في الكلمة التي ألقاها بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الاتحاد، عن أمل الحكومة الاتحادية في انضمام عدن، وسائر مناطق المحمية الشرقية والغربية إلى الاتحاد[٢]. وقال شريف بيجان أثناء محادثات الضم في لندن: " **إن حكومة الاتحاد لا تُفرق بين ابن عدن وابن المحمية فكلاهما على قدم المساواة، وكلمة ابن عدن وابن المحميات لا يقصد منها غير التفرقة ولا يستعملها إلا محدودو البصيرة، فالمحمية عدن، وعدن المحمية، والكل شعب واحد**"[٣]. وقال أيضًا في الكلمة التي ألقاها عند افتتاح مطار "دثينة" في نهاية سنة **١٩٦٢**م: " **إن دخول عدن في الاتحاد يرفع بدون شك، من معنوية أبناء الاتحاد وأبناء عدن وتمحى الفوارق بينهم، وأهم من ذلك أنه يوحّد أجزاءً بقيت لسنين منفصلة** "[٤].

ومهما يكن من أمر فقد كان للانتقادات التي وجّهتها القوى السياسية المختلفة للاتحاد وحكامه من جهة، وللطريقة التي اتبعتها بريطانيا في عملية ضم عدن إليه من جهة أخرى، آثار سلبية على مشروع الضم، ليس في عدن وحدها بل وحتى في بريطانيا نفسها. فطبيعة النظام التقليدي والمتخلف في ولايات الاتحاد، فضلاً عن أن الدستور الاتحادي، حتى بعد تعديله، لا يضمن التقدم

---

(١) Government of Aden: Questions and Answers, p.59.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد ١٥٥٥، الثلاثاء ١٤ فبراير ١٩٦١م.

(٣) اتحاد الجنوب العربي: تقرير عن مفاوضات لندن، يوليو ١٩٦١، بين ممثلي الاتحاد وعدن، حول الصلات الأوثق، ملف ٣٥، ص٧.

(٤) صوت الجنوب: العدد ٢٩، السنة الثانية، الأحد ٣٠ ديسمبر ١٩٦٢م.

السياسي في ولايات الاتحاد، رغمًا عن إرادة الحكام، جعل بعض أطراف المعارضة البريطانية تتعاطف مع بعض شعارات وأطروحات القوى السياسية في عدن التي كانت تعارض الضم. فبعض الصحف البريطانية تعرّضت إلى أخطاء حكومة المحافظين في ذلك الجانب، ومنها صحيفة "الجارديان The Guardian" التي ذكرت في عددها الصادر في **٢٣**أغسطس **١٩٦٢**م: أن الفرصة كانت مواتية لبريطانيا من أجل أن تلح على ضرورة إدخال بعض المفاهيم الديمقراطية على الاتحاد قبل ضم عدن، إلّا أننا بدلاً من ذلك نجد أنفسنا أمام اتفاق مرتجل فيه عودة إلى الوراء(١).

وحاولت السلطات البريطانية لاسيما في عدن الدفاع بقوة عن مشروع الضم، موضحةً أنها ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة اقتصادية وسياسية لسكان المنطقة، ولا يتعلق الأمر بالمصلحة البريطانية وحدها. وعلى حد زعم حاكم عدن جونستون Johnstonالذي بذل جهودًا كبيرة لإنجاح عملية الضم: " **فالبريطانيون كانوا يحكمون عدن ويتمتعون بسلطة عليا في المحميات بواسطة مستشاريهم، وما كان ممكنًا لهم أن يجدوا وضعًا ملائمًا لاستمرار مصالحهم السياسية والعسكرية أفضل من ذلك**"(٢). كما قلل جونستون أثناء سعيه لتحقيق الضم من مشكلة الفارق في التطور بين عدن والاتحاد التي كان يعتبرها بعض العدنيين مشكلة كبيرة بقوله: "**ما دام سكان عدن أكثر تقدمًا في التطور السياسي، فإن اتحادهم مع الإمارات سيعجل في نشر الحرية والديمقراطية في الاتحاد**"(٣).

والغريب أن عملية ضم عدن إلى الاتحاد بكل مراحلها، لم تُثر معارضة عربية تذكر، كما كان الحال مع مشروع الاتحاد، فيبدو أن تلك العملية التي

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي سياسيًا واجتماعيًا وتاريخيًا، ص ٦٦.
(٢) عبدالحميد المحمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، ص ٤١.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

جاءت في وقت كانت تدور فيه الشكوك عن نوايا بريطانيا بالتمسك في عدن - التي أصبحت المركز الرئيسي لقواتها في الشرق الأوسط- وفصلها عن الوطن العربي كما فعلت في فلسطين، إن لم تكن قد أثارت استحسان بعض العرب، فإنها لم تُثر حفيظتهم، ثم إن حكومة الإمام أحمد التي كانت باستمرار تعارض السياسيات البريطانية في الجنوب، وتستثير الموقف العربي إلى جانبها، كانت في ذلك الوقت الذي أخذت فيه عملية ضم عدن بالتقدم، تعاني من أزمة داخلية في منتهى الحدة، برزت مظاهرها في محاولة اغتيال الإمام أحمد في الحديدة في ١٩٦١م، وبلغت ذروتها بثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م، والتي قامت في عشية عملية ضم عدن إلى الاتحاد. وفضلاً عن ذلك فيبدو أن عملية الأزمة التي تعرضت لها الجمهورية العربية المتحدة على أثر انفصال سوريا سنة ١٩٦١ م أي في الفترة نفسها التي كانت تدور فيها مفاوضات ضم عدن، كان لها تأثير سلبي بشكل أو بآخر على موقف مصر، التي كانت تتزعم المقاومة العربية للمشاريع البريطانية في المنطقة.

وعلى أية حال، فإن الأهداف البريطانية من وراء عملية ضم عدن إلى الاتحاد التي سبق لنا استعراضها في بداية الفصل، وكذلك من وراء تعمدها الإبقاء على الأوضاع التقليدية في الاتحاد، لم تكن صعبة الفهم، فقد كانوا يأملون من "الاتحاد " الذي يضم دُويلات تقليدية، أن يعتمد طويلاً على سلطات الحماية البريطانية القديمة، كما كانوا يتوخُّون من زعماء الاتحاد، الذين كانوا مستهدفين من معظم الأحزاب والقوى السياسية في عدن المسنودة من القاهرة، أن يعملوا في حال انضمام عدن إليهم على كبح نشاط تلك القوى.

المصادقة على الضم:

لم يبق على وضع مسألة ضم عدن إلى الاتحاد موضع التنفيذ- بعد أن وصلت مفاوضاتها إلى مراحلها الأخيرة-غير مصادقة المجالس التشريعية المختصة في كل من بريطانيا واتحاد الجنوب العربي ومستعمرة عدن. ولا شك

في أن الدور الحاسم في تلك المصادقة، كان يعتمد في الأساس على مجلس العموم البريطاني، ليس فقط بسبب أن الحكومة البريطانية كانت المحرك الأساسي لتلك العملية، وأنها تمتلك تأثيرًا كبيرًا غنيٌّ عن التوضيح، في مؤسسات الاتحاد وعدن، بل ولقوة تأثير المعارضة في ذلك المجلس التي كان يتزعمها حزب العمال.

فعندما تمَّ عرض موضوع ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي على مجلس العموم البريطاني في أغسطس **١٩٦٢**م، احتجّت المعارضة البريطانية منذ الجلسة الأولى، على الطريقة التي عالجت بها حكومة المحافظين تلك المسألة[١]. ولم يدافع "نيجيل فيشرNigel Fisher" وكيل وزارة المستعمرات في تلك الجلسة عن سياسة حكومته في تلك العملية فحسب، بل ودافع بقوة عن الاتحاد وحُكّامه الذين كانوا في نظر كثيرين من تلك المعارضة - بفعل تأثير الدعاية التي مارستها القوى السياسية والنقابية في عدن، لاسيما حزب الشعب الذي كان يحظى بعلاقة مميزة مع حزب العمال- عبارة عن حكام إقطاعيين. فحاول التشكيك في تلك الدعاية، أو على الأقل التقليل من أهميتها، بقوله: "**إنهم ليسوا إقطاعيين على النحو الذي يصوَّرون فيه، فهم يُنتخبون لمدة خمس سنوات من المجلس الاتحادي ليكونون أعضاء في المجلس الأعلى، وكذلك ينتخب حكام الولايات، من شيوخ قبائلهم بطريقتهم الخاصة**". ثم مضى الوكيل في دفاعه عن حكام الاتحاد قائلاً: "**إن في عدد من الإمارات الأعضاء في الاتحاد مجالس تشريعية تمثل جميع قطاعات المجتمع، وإن بعضها تحتكم للدستور ومنها سلطنة لحج**"[٢].

وكانت المعارضة في مجلس العموم البريطاني، بتأثير على ما يبدو من المعارضة السياسية في عدن التي كان يقودها في ذلك الوقت حزب الشعب، قد

---

(١) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ١٣٣.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p.68 -69.

تقدّمت في غضون ذلك، باقتراح يقضي بضرورة إجراء انتخابات عامة في عدن قبل ضمها إلى الاتحاد، لمعرفة رغبة السكان من تلك العملية. غير أن ذلك الاقتراح لم يحظ بالنسبة المطلوبة لتمريره، إذ اعترض عليه (٢٥٩) صوتًا مقابل (١٨٥) صوتًا لصالحه[١].

وفي وسط استعداد الحكومة البريطانية لإتمام عملية ضم عدن إلى الاتحاد المدعوم بتأييد حزب المحافظين في مجلس العموم، دافع وزير المستعمرات البريطاني "ساندیز Sandys" عن تلك العملية، في جلسة أخرى من جلسات مجلس العموم، وَردَّ على الاتهامات التي وُجِّهت إليه بأنه استعجل عملية ضم عدن إلى الاتحاد، دون إجراء انتخابات تستفتي رأي الشعب، بقوله: إنه لا يعتقد استعداد الحكومة الاتحادية للعودة مجددًا إلى المفاوضات المعقدة مع أي حكومة عدنية جديدة، قد لا تكون أقل اعتدالاً، في حال قررت الحكومة البريطانية تأجيل عملية الضم. وَرَدَّ عليه المستر "هيلي Healey" نيابةً عن المعارضة قائلاً: " **إنّ الضعف في هذه الحجة هو أنه إذا كان الضم على هذا النحو من الرقة والضعف، بحيث يقلل تأخير ثلاثة أشهر أو أربعة أو حتى ستة من حماسة شيوخ الاتحاد له، فإن في هذه العملية لاشك شيئًا من الخطأ** "[٢].

ولا نود أن نخوض طويلاً في موقف المعارضة البريطانية من عملية الضم، لكننا نودُّ أن نؤكد أن عملية الانتخابات العامة في عدن كانت تنطوي عليها مخاطر حقيقية للسياسة البريطانية، فليس ثمة من شك، في أن مشروع الضم كان سيكون في وضع صعب، لو أن حزب الشعب الاشتراكي، الذي كان يحظى بثقل كبير في عدن، فاز في تلك الانتخابات المقترحة. ولذلك كان رأي الحكومة البريطانية في موضوع الانتخابات هو أن الانتخابات العامة في عدن في حالة إجرائها لابدّ أن تؤدّي إلى أحد الأمرين: إما فوز حزب الشعب الاشتراكي

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٦٤.
(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p. 69.

المسنود من الحركة العمالية في عدن، مما يودي إلى انهيار عملية الضم من أساسها، ويدفع الحزب للمطالبة بوحدة مع اليمن، وهو ما لا تقبله لا حكومة الاتحاد ولا حكومة بريطانيا. أو أن إحدى الجماعات المعتدلة أو بعضها ستفوز، وعندئذٍ ستمضي عملية الضم في طريقها بعد ضياع سنة كاملة. ومع أن المعارضة لم تقتنع بذلك التبرير، إلا أن التصويت في النهاية حسمَ المسألة لصالح مشروع الضم بأغلبية (٢٥٣) صوتًا، مقابل (١٨١) صوتًا معترضًا[١].

وربما استطعنا أن نقول بدون مبالغة، أن الموقف الأكثر إثارة الذي واجهه مشروع ضم عدن، كان في المجلس التشريعي العَدَني، فعلى الرغم من أن عدد المنتخبين فيه كانوا فقط (١٣) عضوًا، من بين (٢٣) عضوًا يضمهم المجلس، وكانوا من الناحية السياسية إما مستقلين أو يمثلون الأحزاب المعتدلة، إلا أن أكثرهم أظهروا مواقف متصلبة من مشروع الضم، فاقت التوقعات. وضاعف من الصعوبات التي واجهها ذلك المشروع في جلسة المجلس التشريعي، موجة المظاهرات والمسيرات المعارضة للضم، التي أحاطت بالمجلس، والتي بينت مدى ضعف شرعية تلك العملية.

وتجدر الإشارة إلى أن القوى السياسية التي كانت تعارض ضم عدن إلى الاتحاد، والتي كان يتزعمها حزب الشعب الاشتراكي، كانت قد أدهشت الجميع بِتحدّيها للإجراءات المختلفة التي اتخذتها السلطات البريطانية في تلك المدة، لمنعها من القيام بأي نشاط عام قد يؤثر على إتمام الضم، مثل سجن بعض قياداتها، وصدور أوامر بحظر الاجتماعات والتجمهر في الأماكن العامة. فعلى الرغم من ذلك تمكنت في صبيحة ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م الذي تقرر فيه عقد اجتماع المجلس التشريعي للمصادقة على مشروع الضم، من الزحف بأعداد غفيرة من جماهير عدن التي كانت تعارض الضم، إلى ساحة المجلس[٢].

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p. 69.

(٢) عبدالقوي المكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٧٣.

وعلى الرغم من أن القوى التي قادت تلك المسيرة لم يكن لها أي تمثيل في المجلس التشريعي، الذي سبق لها أن قاطعت انتخاباته، إلا أن المسيرة في كل الأحوال ألقت بظلها على المجلس، فدويُّ هتافات المتظاهرين، أشعلَ حماس المعارضين للضم في داخله، ودفعَ بعبد القوي المكاوي الذي كان يقود مجموعة المعارضين، والذي كان لا يطيقُ شيئًا اسمه اتحاد الجنوب العربي، إلى التصريح بأنه سيعمل كل ما بوسعه لإحباط ذلك المشروع، وأنه في حال إتمامه سيعمل بتفانٍ وإخلاص وبالتعاون مع زملائه في المجلس على تدميره(١).

وعمومًا فقد كان المتحدثان الرئيسيان في جلسات المجلس التشريعي هما: **حسن علي البيومي** رئيس الحزب الوطني الاتحادي، وأبرز وزراء حكومة عدن الذين شاركوا في مفاوضات الضم، وكذلك **عبد القوي مكاوي** أبرز المعارضين في المجلس. وعلى الرغم من أن المناخ الذي فرضته المعارضة حول المجلس قد أضعف من معنويات المساندين للضم، إلّا أن البيومي أبرز هؤلاء المساندين كان ذرب اللسان ومدافعًا قويًا عن عملية ضم عدن إلى الاتحاد، وأبدع في كلمته التي ألقاها أمام المجلس باللغة الإنجليزية في صياغة المبررات والأسباب التي دعت إلى تلك العملية. وبعد كل ذلك، أشار إلى أن هناك فرصة لعدن للانسحاب من الاتحاد لو أرادت، وبرَّرَ أن المدة التي قيّدت بها عدن قبل ممارسة ذلك الحق معقولة للحكم بموضوعية على طبيعة الاتحاد(٢).

وكان البيومي قد ردَّ في التقرير الذي أرفقه بالمقترحات التي وزعت على أعضاء المجلس التشريعي، على كثير من الملاحظات والانتقادات التي شنتها المعارضة على مشروع الضم، لاسيما المتعلقة باتفاقية الضم بين الاتحاد وبريطانيا. فحول استثناء الاتفاقية للجزر التي كانت مرتبطة بمستعمرة عدن، قال

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص٩٢.
(٢) حكومة عدن: وثائق انضمام مستعمرة عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملف ٣٠، الوثيقة ٣١، محفوظ في فرع المركز اليمني للدراسات والبحوث، عدن.

البيومي في ذلك التقرير: " **إنه لا يوجد في عدن من يشعر بأن تلك الجزر كانت قطعة من عدن، والحقائق التاريخية لا تشير بأي حالٍ من الأحوال بارتباط جزر (كوريا موريا)، و (ميّون) بعدن، لا من الناحية الجغرافية أو التاريخية، أما مسألة ربطها بمستعمرة عدن، فقد كانت لأسباب سياسية وإدارية بريطانية** "[١].

وحول الحق الذي منحتهُ مسودة اتفاقية الضم لبريطانيا، بإمكانية سحب أي منطقة داخل ولاية عدن من إطار الاتحاد، للأغراض العسكرية، قال البيومي: "**لقد قبلنا ذلك نظير مصلحة لهذا البلد، علمًا أن هناك بلدان كثيرة قبلت القواعد العسكرية حتى بعد استقلالها مثل تونس ومراكش**"[٢].

وفي الجانب الآخر كانت كلمة عبد القوي مكاوي شديدة التهجم على مشروع الضم جملة وتفصيلاً، ووصفه بالمشروع الفاشل، وَعقدَ مقارنات بين ذلك المشروع ومشروع اتحاد أفريقيا الوسطى الذي فشل فشلاً ذريعًا بعد مدة قليلة من قيامه، وانفصلت أجزاؤه إلى ثلاث حكومات هي **نيوسلاند، وزامبيا، وروديسيا** الجنوبية[٣]. وفي محاولةٍ من المعارضة لتعطيل الضم، تقدم **سعيد محسن حسن** إلى المجلس التشريعي بمشروع قرار يدعو فيه إلى منح عدن حكمًا ذاتيًا كاملاً، على أساسه تُشّكل حكومة وطنية في عدن، تتمتع بصلاحيات دستورية واسعة، ومن ثم تتبنّى هذه الحكومة عملية التفاوض مع حكومة الاتحاد حول مسألة الضم. غير أن تلك المحاولة التي دعمها إلى جانب **سعيد محسن كل من: عبد القوي مكاوي، وعلي محمد لقمان، وعلي سالم علي، وعبدالله صعيدي، ومصطفى عبدالله**، لم تحظَ بالأصوات الكافية لتمريرها[٤].

---

(١) حكومة عدن: تقرير مقترحات الضم المقدم من حسن علي بيومي إلى المجلس التشريعي، في ١٤ سبتمبر ١٩٦٢م، ملف ٣٠، وثيقة رقم ٢، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن، ص٤ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة .

(٣) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص ٩٧.

(٤) اليقظة: العدد ٢٢٦، السنة السابعة، الخميس ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م.

ومهما يكن من أمر، فبعد ثلاثة أيام من النقاش الحاد داخل المجلس التشريعي، ومن المظاهرات والمسيرات الصاخبة خارجه، عرض المشروع في نهايتها للتصويت، فكانت النتيجة موافقة (١٥) صوتًا، واعتراض (٨) أصوات[١]. وهي نتيجة ليست مفاجئة، إذا أخذنا بعين الاعتبار تركيب المجلس التشريعي، فالأعضاء الذين صَوَّتوا لصالح المشروع هم الأعضاء البريطانيون الخمسة في المجلس، وخمسة من الأعضاء الستة المعينين، فضلاً عن أعضاء الحكومة العدنية الخمسة اللذين شاركوا في عملية التفاوض على الضم.

وعلى أية حال، لم تدع تطورات الأحداث السياسية في شمال اليمن، الفرصة للبريطانيين وحكام الاتحاد أن يتنفسوا الصعداء بمصادقة المجلس التشريعي على الضم، **فقيام ثورة ٢٦ سبتمبر** على حكم الأئمة التقليدي في الشمال، وما مَثّلته من أبعاد سياسية خطيرة، جعلتهم يَحبسون أنفاسهم من هولِ الصدمة. ومن عجائب الصدف أن يتم التصويت في المجلس التشريعي على مشروع الضم قبل قيام الثورة بساعات، فربما لو تأخرت جلسات المجلس التشريعي يومًا إضافيًا، لكان من الممكن للجماهير المعتصمة خارج المجلس أن تندفع تحت تأثير الحماس الذي وَلّدته الثورة إلى اقتحام المجلس، وتعطيل عملية الضم بالقوة.

وليس هناك من شك في أن توقيت الثورة في الشمال كان سَيّئًا لمشروع ضم عدن[٢]، فالمناخ السياسي الذي نَتج عنها كانت له نتائج سلبية على الضم، وكذلك على الأوضاع العامة للاتحاد، والتي سنأتي على توضيحها فيما بعد. وخشية من أن يكون ما حدث في الشمال سيؤثر على عملية استكمال إجراءات ضم عدن إلى الاتحاد، أو أنه سابقة قد تتكرر في مناطق الجنوب، أوفد حكام

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٦٣.
(٢) Johnston: The View From Steamer Point, p. 195.

الاتحاد على وجه السرعة، ثلاثة من وزرائهم إلى لندن، ليبحثوا مع وزير المستعمرات البريطاني تلك المخاوف، وليستطلعوا من جهة أخرى الموقف الذي ستتخذه الحكومة البريطانية من العهد الثوري الجديد في شمال اليمن(١).

وفي كل الأحوال، ففي ذلك الجو المشحون بالتوتر والقلق، دخل مشروع ضم عدن إلى الاتحاد في آخر مراحله، فعرض في ٣ ديسمبر ١٩٦٢م(٢)، على المجلس الاتحادي للمصادقة عليه، وكما كان متوقعًا فقد تمّت مصادقته على المشروع بصورة سريعةٍ، ودون مناقشات أو اعتراضات مهمة تستحق الذكر. والأمر المثير للانتباه في تلك المصادقة، هو النقد الشديد الذي وُجه للمجلس الاتحادي بسببها، ليس في الجنوب وحده، بل حتى من المعارضة في بريطانيا، وذلك بحجة أن أعضاء ذلك المجلس معيّنون تعيينًا مباشرًا من سلاطين وأمراء الولايات الاتحادية، وأن تصديقهم على الضم لا يكتسب أي صفة شرعية، لأنهم لا يمثلون السكان تمثيلاً ديمقراطيًا(٣).

وعلى الرغم من أن المدة المقررة لوضع اتفاقية ضم عدن موضع التنفيذ، كانت تمتد حتى الأول من مارس ١٩٦٣م، إلا أن البريطانيين وحلفائهم في عدن والاتحاد، استعجلوا تنفيذ الضم، خوفًا من أن تأتي تطورات الأحداث السياسية في الساحة اليمنية بما هو أسوأ لهم، ولذلك عملوا على اختزال الزمن. فانتخب المجلس التشريعي في عدن من بين عدد من المتنافسين أربعة أعضاء جدد لكي يحلّوا محلّ الأعضاء البريطانيين الذين غادروا المجلس بناءً على اتفاقية الضم التي وقّعت بين الاتحاد وبريطانيا في ١٦ يناير١٩٦٢م. وقامت حكومة عدن باختيار الـ (٢٤) عضوًا الممثلين لعدن في المجلس الاتحادي. وتحوّلت تسمية

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p.67.

(٢) ريف هون: وجاوين بل، مقترحات دستورية للجنوب العربي، اتحاد الجنوب العربي، ١٩٦٦م، ص ٢.

(٣) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٦٤.

المجلس التنفيذي في عدن إلى مجلس وزراء محلي مُكوّن من ثمان وزارات، وعُيِّن حسن علي بيومي **أول رئيس مجلس وزراء** محلي في عدن[١] وبعد اكتمال الإجراءات المطلوبة أصبحت اتفاقية ضم عدن إلى الاتحاد قيد التنفيذ اعتبارًا من ١٨ يناير ١٩٦٣م، أي قبل الموعد المحدد بحوالي ستة أسابيع.

وبصفة عامة يمكن القول إن عملية انضمام عدن إلى الاتحاد لم تحقّق الأهداف التي كانت تتوخاها الأطراف المتحمّسة لتلك العملية. فالتعديلات التي أدخلتها بريطانيا على دستور عدن، تمهيداً لضمها إلى الاتحاد، لم تكن ذات بال حتى في نظر أصدقاء بريطانيا. ففضلاً عن السلطات الواسعة التي منحتها اتفاقية الضم للمندوب السامي في شؤون عدن، فقد ظلَّ البريطانيون يحتفظون بقيادة مؤسستين مهمتين من مؤسسات عدن هما: النيابة العامة والعدل، ولذلك كان ذلك القدر من الحكم الذاتي غير مُرحَّب به من معظم القوى السياسية في عدن. ويمكن القول باختصار أن عملية الضم لم تعمل إلّا على إثارة المزيد من غضب تلك القوى على اتحاد الجنوب العربي الذي ارتبطت به عدن.

وعلى حد تعبير أحد المؤلفين البريطانيين فكل ما حققته تلك العملية هو: "**توحيد جميع الآراء السياسية المتضاربة في عدن ضد فكرة الاتحاد، ولم تعمل شيئًا في طريق إقناع عرب عدن بأن المملكة المتحدة وضعت سياسة لصالح مستقبل المنطقة** "[٢]. فعملية ضم عدن إلى الاتحاد التي تمت بصورةً مخالفةً لرغبات معظم أهالي عدن، وبوسائل شابها كثير من الشك والالتباس، لم تكن في حقيقتها أكثر من عملية ضم إداري لا غير. وفضلاً عن ذلك فقد أسهمت الحكومات المحلية التي تعاقبت في عدن في إضعاف تلك العلاقة، فعددٌ من قيادات تلك الحكومات التي سبق لها معارضة الضم، تعمّدت عدم التعاون مع

---

(١) حكومة عدن: وثائق انضمام مستعمرة عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملف٣٠، الوثيقة ٣٢.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p. 71.

حكومة الاتحاد، وكما سنرى في فصلٍ قادم، فقد بلغ الأمر بأحد رؤساء تلك الحكومات حد محاولة فصل عدن من الاتحاد.

وهكذا أصبحت عملية ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، التي تَوخّى منها البريطانيون وحكام الاتحاد، دعمًا كبيرًا لمستقبل الاتحاد، إحدى المشاكل الأساسية التي اعترضت سبيله، وأسهمت في انهياره.

❁❁❁❁❁

الفصل الخامس

نظام الاتحاد ومؤسساته

الفصل الخامس
نظام الاتحاد ومؤسساته

مؤسسات الاتحاد:

اتصفَ نظام حكم اتحاد الجنوب العربي بطابع خاص، قياسًا بأنظمة الحكم الاتحادية، إذ أن إصرار حكام المحميات، الذين ظلوا لزمن طويل في وحدات مستقلة ومتنافسة مع بعضها البعض، على عدم التفريط بقدر كبير من سلطاتهم، أسفر عن قيام اتحاد فيدرالي بسيط أشبه ما يكون بتحالف تعاهدي. فبخلاف الدول ذات الأنظمة الفيدرالية التي يكون فيها نظام المجلِسَيْن التمثيلِيين شيئًا مألوفًا، أحدهم يُمثّل المواطنين، والآخر يُمثّل الدول الأعضاء، اكتفى اتحاد الجنوب العربي بمجلس تمثيلي واحد، التمثيل فيه قائمًا على أساس التعيين. وإذا كان من المألوف في الدول الفيدرالية وجود جهاز تنفيذي مركزي قوي قادر على ترسيخ حكم الاتحاد، ومقاومة الخارجين عن سلطته، فإن الجهاز التنفيذي في اتحاد الجنوب العربي كان جهازًا تنفيذيًا بسيطًا لا يمتاز بمثل تلك القوة. وعمومًا فقد تَمثّل نظام حكم اتحاد الجنوب العربي بالمؤسسات المركزية الآتية:

أولاً - المجلس الأعلى:

وهو يُعدّ السلطة التنفيذية للاتحاد (الحكومة)، وكانت عضويته في الأساس تقتصر على حُكّام الولايات الأعضاء، وفي حالات قليلة نوابهم، وكان ذلك المجلس عند قيام الاتحاد في ١٩٥٩م يتكون من ستة وزراء فقط، يمثلون الولايات الست المؤسِّسة للاتحاد، ثم توسَّع مع انضمام ولايات جديدة حتى وصل إلى ١٦ عضوًا أو وزيرًا، يمثلون معظم ولايات الاتحاد[١].

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٨٠.

وعلى الرغم من أن اختيار أعضاء المجلس الأعلى كان يتم بواسطة المجلس الاتحادي، الذي سنتحدث عنه بعد قليل، إلّا أن ذلك الاختيار كان شكليًا للغاية، فقد كان يتم وفقًا لاعتبارات التمثيل الإقليمي المتفق عليها مسبقًا، وليس لاعتبارات الاختيار الديمقراطي. فبموجب الدستور الاتحادي تستطيع كل دولة في الاتحاد، لها ستة ممثلين في المجلس الاتحادي، الحصول على ممثل لها في الحكومة[١]. وتطبيقًا لتلك القاعدة فقد كان لمعظم الولايات ممثل واحد فقط، في حين كان لعدن أربعة ممثلين، وبعض الولايات الأخرى وهي قليلة (الشعيب، العقربي، المفلحي، العلوي) بدون تمثيل. وفي كل الأحوال فقد كانت مدة شغل الوزراء لوزاراتهم محددة بخمس سنوات، قابلة للتجديد.

وبسبب التنافس الذي كان يسود العلاقات بين حكام المحميات، أَصرَّ الأعضاء المؤسسون للاتحاد- كما لاحظنا من قبل -على أن لا يكون من بينهم رئيس دائم للاتحاد أو للحكومة الاتحادية، وعوضًا عن ذلك اتفقوا على تناوب رئاسة المجلس الأعلى في نظام دوري، شهري. ولن نخوض في النتائج السلبية التي ترتبت عن عدم وجود رأس قيادي للاتحاد، والتي سنوضحها في الفصل القادم والذي سيستعرض مشاكل الاتحاد، لكننا نودّ الإشارة إلى أنه بسبب عدم ثبات قيادة الحكومة، كانت سكرتارية المجلس الأعلى، التي كانت تخضع لوزارة الدولة الخاصة بشؤون المجلس الأعلى تتحمل العبء الإداري والتنظيمي في عمل ذلك المجلس.

فسكرتارية المجلس الأعلى، كانت الجهة المخولة باستلام التقارير والمذكرات التي يودُّ الوزراء عرضها على المجلس الأعلى، وبطباعتها وتوزيعها على أعضاء المجلس الأعلى، في مدة لا تقل عن ٤٨ ساعة من الوقت المقرر لدورة انعقاد اجتماع المجلس الأسبوعية، التي كانت تتم في كل يوم خميس في

(١) دستور اتحاد الجنوب العربي: الباب الرابع، المادتان ١٤، ١٥، ص ٧.

بداية عهد الاتحاد[١]، والتي عُدلت في منتصف الستينات إلى يوم الثلاثاء بناءً على اقتراح وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى، الذي استند إلى حاجة السكرتارية لتدوين المحضر في اليوم الثاني للاجتماع مباشرةً[٢]. وعمومًا فقد كانت السكرتارية الاتحادية كذلك، تتحمّل مسؤولية الشؤون الوظيفية والإدارية والأمنية، في المؤسسات الاتحادية المركزية[٣]، وتقوم بتنظيم واستقبال الضيوف والزوار في العاصمة الاتحادية[٤]. وفي الحقيقة فقد كانت السكرتارية تُمثل العمود الفقري للإدارة في العاصمة الاتحادية، ففضلاً عن مهامها السابقة الذكر، فقد كانت الإطار الذي يجمع عددًا من الدوائر والأجهزة الاتحادية، التي لا يرتقي تكوينها إلى التكوين الوزاري مثل: **إدارة المدعي العام، ودائرة التوظيف، وإدارة الخدمات العامة، والمخابرات، وتفتيش الحسابات**[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن التشكيلة الوزارية للاتحاد لم تكن ثابتة في بداية عهده، بفعل استمرار انضمام ولايات جديدة، غير أنها اتجهتْ إلى درجة كبيرة من الثبات عندما استقرت الحدود الاتحادية في منتصف الستينات، فكانت مكونة في الغالب من الوزارات الآتية: **الأمن الداخلي، والداخلية، والدفاع، والشؤون الخارجية، والعدل، والطيران المدني والملاحة، والبرق والهاتف، والزراعة والأسماك، والتربية والتعليم، والصحة، والإرشاد والإعلام، ووزارة**

---

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: مكتب وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى، نظام سير أعمال المجلس الأعلى، الملف ٨١، ص ٢-٣، مركز الأبحاث والدراسات اليمني، فرع عدن.

(٢) نفس المرجع: مذكرة المجلس الأعلى رقم٧٩ لعام ١٩٦٤م، بشأن تعديل يوم الاجتماع الأسبوعي للمجلس الأعلى، ملف ٧١ وثيقة ١٥، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٣) حكومة اتحاد الجنوب العربي: نظام سير عمل المجلس الأعلى، ملف ٨١، ص ٢-٣.

(٤) نفس المرجع: اللوائح الأمنية، صادرة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٦٤م، الملف ٦ الوثيقة١، محفوظة بمركز الأبحاث والدراسات، فرع عدن.

(٥) وزارة الإرشاد الاتحادية: التقرير السنوي للاتحاد ٦٤-١٩٦٥م، ص ٣٦ .

شؤون المجلس الأعلى، والمالية، والصناعة والتجارة، ووزير أو وزيرين بدون وزارة.

وعمليًا فقد كانت الفوارق كبيرة بين حجم ونفوذ تلك الوزارات، ففي حين كانت بعض الوزارات تتمتع بثقل كبير مثل وزارة الداخلية والأمن الداخلي والتربية والتعليم، كانت وزارات أخرى بسيطة إلى حد كبير مثل وزارة العدل، والطيران المدني، والخارجية، وبعضها استحدثت لسد حاجة التمثيل الإقليمي لا أكثر. وفي كل الأحوال فقد كان الأمر الذي يثير الاستغراب في نظام المجلس الأعلى (الحكومة) ليس ذلك التباين الكبير بين وزاراته فحسب، بل وتلك الصلاحيات الخاصة التي كان يتمتع بها ذلك المجلس، إذ لم تكن صلاحيات تنفيذية صرفة، كما هو الحال في المجالس التنفيذية في الدول الأخرى، بل وتشريعية في حالات معينة. فيحقُّ له وفق المادة ٢٤ من دستور الاتحاد، أن يصدر قوانين مؤقتة، لها قوة القوانين المشرعة من المجلس الاتحادي، إذا كان المجلس الاتحادي غير منعقد. ومع أنه يحق للمجلس الاتحادي وفق المادة ٢٦ من الدستور الاتحادي أن يلغي مثل ذلك التشريع أو يطلب تعديله، إلا أن ذلك لن يلحق أي ضرر بحق المجلس الأعلى في إصدار تشريعات جديدة في الموضوع نفسه[١]. وفضلاً عن ذلك فقد كان يجوز للمجلس الأعلى وفق المادة ٢٨ من الدستور أن يعلن عن وجوب حالة الطوارئ في الاتحاد أو في قسم منه، وأن يصدر التشريعات بمرسوم في تلك الحالة[٢].

ثانيًا - المجلس الاتحادي" التشريعي" :

لقد أصرَّ معظم حكام المحميات أثناء تأسيسهم للاتحاد في فبراير ١٩٥٩م، على التساوي في التمثيل في المجلس الاتحادي، ولم يكن من خيار أمام ذلك الإصرار، لاسيما في ظل غياب معرفة دقيقة بحجم سكان تلك المحميات التي

(١) دستور الاتحاد: الجزء الثاني، التشريعات بأمر مؤقت، ص١٠.
(٢) نفس المرجع: الجزء الثالث، تشريع بمرسوم من المجلس الأعلى، ص١٠-١١.

يمكن من خلالها إبراز ثقل كل منها، وكذلك في ظل تشابه أوضاع المحميات التي قبلت بالاتحاد، غير الإذعان لمبدأ التساوي. ولذلك جرى تحديد ستة مقاعد لكل ولاية اتحادية من الولايات المؤسسة، وعلى أساس ذلك بلغ عدد أعضاء المجلس الاتحادي حينها ٣٦ عضوًا.

ولم تكن ثمة مشكلة طيلة المدة التي كان فيها الاتحاد مؤلفًا من سلطنات أو إمارات قريبة من بعضها البعض، من حيث المساحة أو من حيث تقدير عدد السكان أو مستوى التطور. غير أن الأمر اختلف مع دخول بعض المشيخات الصغيرة، وكذلك مع انضمام عدن إلى الاتحاد التي كان لها ثقل كبير، مقارنة بالولايات الأخرى، ولذلك كان لابد من خرق قاعدة التمثيل المتساوي في المجلسين الاتحاديين، الأعلى والاتحادي. فجرى تعديل الدستور الاتحادي أثناء ضم عدن، لحل تلك المشكلة، فحصلت عدن على أربعة وعشرين ممثلاً، وهو الحد الأعلى لتمثيل الولايات في المجلس الاتحادي، ونصت تلك التعديلات على أن يقرر المجلس الأعلى عدد ممثلي الولايات المنضمة الأخرى على أن لا يتجاوز الستة[١]، فمنحت الولايات الصغيرة مثل **العقربي** و**العلوي** ممثل واحد فقط و**الشعيب** ثلاثة، و**المفلحي** اثنان. وأصبح المجلس الاتحادي مع تزايد عدد الولايات الاتحادية التي بلغت أقصاها (١٧) ولاية يتكون من ١٠٤ ممثلاً.

ونظرًا لطبيعة تكوين المجلس الاتحادي، الذي خضعت التعيينات فيه لاعتبارات قبلية واجتماعية، وليس لاعتبارات القدرة والكفاءة، لم يمارس ذلك المجلس الدور المرسوم له في الدستور الاتحادي حتى في حدوده الدنيا. وعلى الرغم من الحيوية التي أدخلها عليه ممثلو عدن، الذين كانوا بفعل مستواهم

(١) التعديلات الدستورية عند انضمام عدن: الفقرة ٧ التمثيل في المجلس الاتحادي - الرسائل المتبادلة بين وزراء عدن والاتحاد ووزير المستعمرات، أغسطس ١٩٦٢م، ص٦ .

الثقافي، يناقشون ويعترضون، ويطرحون البدائل والاقتراح لما يعرض على المجلس من قضايا، إلا أن دور المجلس بشكل عام ظلَّ باهتًا حتى بعد انضمام عدن، فنسبة ممثلي عدن في ذلك المجلس لم تُمكنهم من التأثير على نتائج المجلس بدرجة كبيرة. فكل القوانين واللوائح والموازنات الحكومية التي كانت تعرضها الحكومة (المجلس الأعلى) على المجلس الاتحادي كانت تمرُّ بدون صعوبات أو معارضة حقيقية.

وفي وسط ذلك كله، يمكن أن يُقال بدون مبالغة، أن بعض ممثلي عدن، الذين كانوا ينتمون إلى الأحزاب والجماعات السياسية التي عارضت الضم، كان لا يهمهم أمر ترسيخ عمل ذلك المجلس، وكانوا لأسباب سياسية أو شخصية لا يتورعون في الهجوم على الحكومة الاتحادية، والاستخفاف بوزرائها بمناسبة أو بدون مناسبة[١]. وإذا استثنينا ممثلي عدن في المجلس الأعلى، فإننا نلاحظ وجود زعماء الولايات الأخرى ممثلين بأشخاصهم في المجلسين الأعلى والاتحادي، الأمر الذي كان لا يعطي لمسألة الفصل بين سلطات الهيئات التنفيذية والتشريعية في الاتحاد سوى خيطًا ضعيفًا.

وعلى عكس المجلس الأعلى، فقد كان للمجلس الاتحادي رئيس دائم يرشحه المجلس الأعلى من بين أعضاء المجلس الاتحادي، وغالبًا ما كان رئيس المجلس الاتحادي عضوًا في المجلس الأعلى وأحيانًا كان وزير شؤون المجلس الأعلى يجمع بين وزارته ورئاسة المجلس الاتحادي. وتجدر الإشارة إلى أن قاعة المجلس الاتحادي في سكرتارية الاتحاد كانت تمثل تصميم مصغر لقاعة مجلس العموم البريطاني، لاسيما من حيث وضع المدرجات التي يجلس عليها الأعضاء.

وعمومًا فقد كانت المهام الإدارية والتنظيمية للمجلس الاتحادي تقع على

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص١٠٢

عاتق أمين عام المجلس، فهو الذي يعدُّ جداول اجتماعات المجلس بعد التشاور مع الرئيس. وهو ملزم بإرسال نسخة من الوثائق التي سيناقشها المجلس لكل عضو من أعضائه في مدة لا تقل عن أسبوعين من موعد انعقاد المجلس. كما تقع على مسؤوليته الاحتفاظ بمحاضر أعمال المجلس، وجميع الأوامر والقرارات التي يتخذها المجلس، ويوقع عليها الرئيس(١).

وعلى الرغم من الضعف الذي كان يعانيه المجلس الاتحادي، بفعل الأسباب التي سبق أن أشرنا إليها، إلّا أن هناك ما هو محسوبٌ له، فجلساته ظلت تذاع مباشرة على الأثير من إذاعة عدن لعدة سنين، وفضلاً عما كان يمثله ذلك النقل من شفافية لأعمال المجلس، فقد كان يمثل من جهة أخرى عامل تثقيف وتوعية لسكان المناطق الريفية الذين لم يكن لديهم بفعل حالة التخلف والعزلة التي كانت تعيشها مناطقهم، أدنى فكرة عن المهام والمسؤوليات الحكومية تجاههم، وفي كل الأحوال فقد أمر المجلس الأعلى بوقف ذلك البث في وقت لاحق، وبالتحديد مع اشتداد الثورة المسلحة ضد البريطانيين وحكام الاتحاد في منتصف الستينات، نظرًا لما كان يلحقه ذلك البث من ضرر معنوي بالاتحاد، فقد كان بعض أعضاء المجلس لاسيما من ممثلي عدن يبالغون في معارضتهم وانتقاداتهم الموجهة للحكومة الاتحادية حتى يكسبوا شهرة بين الجماهير(٢).

وكذلك كان محسوبًا للمجلس الاتحادي تلك الطريقة التي فرضها على تعامل الوزراء مع أعضاء المجلس، فوفق نظام المجلس الاتحادي، كان يحق لكل عضو في المجلس، أن يوجه لكل وزير اتحادي أثناء خطاب الحكومة في المجلس عشرة أسئلة، خمسة شفوية أثناء جلسة المجلس، والخمسة الأخرى

(١) المجلس الاتحادي: اللوائح الداخلية للمجلس ملف ١٦، ص٣، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .
(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص١٠٣.

مكتوبة، والأخيرة لابد أن تصل إلى أمين عام المجلس في مدة زمنية محددة، حتى يتمكن بدوره من إرسالها إلى الوزراء المختصين، الذين ينبغي عليهم أن يحرروا نسختين من إجاباتهم على تلك الأسئلة، نسخة لعضو المجلس الاتحادي المعني، والأخرى لأمين عام المجلس من أجل الحفظ[١].

وبعد التعديلات الدستورية التي أُدخلت على دستور الاتحاد بعد انضمام عدن، أصبح نصاب المجلس الاتحادي هو نصف جميع أعضائه، بدلاً من الثلثين الذي كان معمولاً به من قبل[٢]. وبموجب الدستور فإن المجلس الأعلى هو الجهة الرئيسية التي يحق لها تقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الاتحادي. ومع أن الدستور الاتحادي سمح لأعضاء المجلس الاتحادي، في حالات معينة، بتقديم مشاريع قوانين، إلّا أن ذلك الحق كان مُقيّدًا بمجموعة من القيود التي يمكن وصفها بالصعبة، منها أن لا يكون ذلك المشروع يمسُّ المسائل الخارجية للاتحاد أو المسائل التي تربط الاتحاد بالتزامات ومعاهدات مع بريطانيا، أو تخصُّ تعديل الدستور أو الضرائب والإيرادات الاتحادية[٣].

ثالثًا - المحكمة الاتحادية:

ربما لا نبالغ، إذا وصفنا السلطة القضائية لاتحاد الجنوب العربي، بأنها كادت أن تكون معدومة. فقبل ضم عدن لم يكن يملك الاتحاد طيلة السنين الثلاث الأولى من عمره أي محكمة اتحادية. وعلى الرغم من أن التعديلات التي أُدخلت على دستور الاتحاد عند ضم عدن، اشتملت على خطوات عملية لتأسيس محكمة عليا للاتحاد كسلطة قضائية، إلا أن المجلس الأعلى لم يهتم بأمر تأسيس تلك المحكمة إلّا في وقت متأخر من العمل بالدستور المعدّل. فلم يُقدِّم ذلك المجلس مشروع قانون تلك المحكمة إلى المجلس الاتحادي

(١) المجلس الاتحادي: المرجع السابق، ص٧ .
(٢) التعديلات الدستورية: المصادق عليها في مشروع ضم عدن، ص٦.
(٣) نفس المرجع السابق والصفحة.

للمصادقة عليه إلّا في يناير ١٩٦٤م[١]، أي بعد مرور سنة من ضم عدن، ولم يوقّع الرئيس الدوري للمجلس الأعلى على قانون المحكمة العليا لكي يصبح ساري المفعول، إلّا بعد خمسة أشهر من مصادقة المجلس الاتحادي[٢]. وبصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى تَسبّبت في ذلك التأخير، فقد كان ذلك كله يبين بوضوح، مدى ضعف الأهمية التي كانت تُمثلها السلطة القضائية في النظام العام للاتحاد. ومهما يكن من أمر، فقد كانت صلاحيات المحكمة الاتحادية، وفق الدستور الاتحادي، تتلخص في الآتي:

أ - **كمحكمة ابتدائية**: في تفسير الدستور (بموجب قانون اتحادي) عند الإحالة من المحاكم الأخرى، وفي الفصل في المنازعات بين الاتحاد والولايات الأعضاء، وفي المنازعات بين الولايات مع بعضها البعض، وفي القضايا المرفوعة ضد المسؤولين والموظفين الاتحاديين.

ب - **كمحكمة استئناف**: للنظر في استئناف قرارات المحاكم العليا للولايات، في القضايا التي نَصّت القوانين الاتحادية أنها مسائل اتحادية أو أنها تقع ضمن صلاحيات الولاية بموافقة الاتحاد.

ج - **كمحكمة استشارية**: في تفسير المسائل والنصوص المتعلقة بالدستور الاتحادي، عندما يطلب منها ذلك[٣].

وعمومًا فقد ظلّتْ المحكمة العليا الاتحادية، ووزارة العدل الاتحادية التي استحدثت بعد ضم عدن إلى الاتحاد، تمارسان سلطة قضائية في غاية الشكلية، ويكفي أن نشير للتأكيد على ذلك، إلى أنه حتى السنة الأخيرة من عمر الاتحاد

---

(١) صوت الجنوب: العدد ٣٠، السنة الثالثة، الجمعة ١٠يناير١٩٦٤م.

(٢) Supreme Council Memorandum No 109 of 1964. Court of Al Lttihed Law,
ملف ٤٨ محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٣) التعديلات الدستورية: ص ١٢-١٣.

لم تكن تعترف بالمحكمة الاستئنافية الاتحادية وتقبل بأحكامها سوى (٦) ولايات فقط من (١٧) ولايات اتحادية[١]. وفيما كان ذلك الوضع القضائي، يعكس مدى ضعف نظام الاتحاد القضائي، في ظل ضعف المجلس الاتحادي ومحدودية صلاحياته التشريعية التي يشاركه فيها كما رأينا المجلس الأعلى، فقد كان في الوقت نفسه يعكس ضعف القضاء والتشريع في الولايات الأعضاء، فبعض ولايات الاتحاد لا تحتكم في شؤونها العامة لقوانين مشرعة أو حتى مكتوبة، وإنما لمجموعة من الأعراف والتقاليد، وبعض تلك الولايات أو معظمها لم تكن تمتلك مجالس تشريعية، وإنما كانت تصدر القوانين والمراسيم الخاصة بها، عن طريق مجالس السلطنات والإمارات التي يهيمن عليها حكام الولايات إلى أبعد الحدود.

سلطة المندوب السامي على الاتحاد:

قبل الدخول في تفاصيل سلطة المندوب السامي على اتحاد الجنوب العربي، نودُّ أن نشير إلى أنه لم يكن بين بنود الدستور الاتحادي، حتى بعد تعديله على إثر انضمام عدن إليه، ما يشير لا من قريب أو بعيد إلى أي قَدْر من تلك السلطة، ولا ريب في أن الأسباب التي دفعت بالبريطانيين وحكام الاتحاد إلى إظهار الدستور الاتحادي بتلك الصورة، هي أسباب سياسية دعائية لا تستعصي على الفهم، وفي جميع الأحوال فتلك الأسباب ليست المهمة هنا، وإنما المهم هو أن سلطة المندوب السامي التي أغفلها الدستور، استندت في الأساس، إلى الحقوق القانونية الممنوحة لدولته في معاهدة الحماية والصداقة، التي أُبرمت بين حكام الاتحاد وبريطانيا في بداية ظهور الاتحاد في فبراير ١٩٥٩م، وكذلك إلى اتفاقية ضم عدن التي أبرمت بين بريطانيا وحكومة الاتحاد والتي اعُتبرت مُكمّلة للمعاهدة السابقة. ولا نريد أن نقف هنا كثيرًا مع معاهدة الحماية والصداقة التي سبق أن وقفنا أمامها في فصل سابق، لكننا نود أن نشير

(١) صوت الجنوب: العدد ٧، السنة السادسة، ٢١ أكتوبر ١٩٦٦م.

فقط إلى ما يؤكد سلطة البريطانيين ونفوذهم على الاتحاد في تلك المعاهدة، فالمادة **الأولى** منها أعطت لبريطانيا الحقّ في الإشراف على علاقة الاتحاد بدول الخارج، وبالهيئات الدولية. وألزمت المادة **الرابعة** منها اتحاد الجنوب بقبول نصائح بريطانيا، وبتسهيل مهمات الموظفين والاستشاريين البريطانيين في المؤسسات الاتحادية[١]. كما منحت **الملاحق** التي أرفقت بالمعاهدة الحق لبريطانيا في التدخل في الشؤون العسكرية والأمنية للاتحاد، واتخاذ أي خطوات تراها ضرورية في ذلك الجانب[٢].

ومنذ تأسيس الاتحاد في **١٩٥٩**م أصبح المعتمد البريطاني للمحمية الغربية مستشار عامًا للاتحاد، وممثلاً لسلطات حاكم عدن، الذي كان يمارس سلطاته المباشرة على مستعمرة عدن، وبعد دخول عدن إلى الاتحاد في مستهل عام **١٩٦٣**م، لم تتبدل كثيرًا سلطات الحاكم البريطاني الذي أصبح مندوبًا ساميًا، فقد ظل بحسب اتفاقية الضم المبرمة بين الاتحاد وبريطانيا يتمتع بسلطة عليا وواسعة في ولاية عدن، فعلى الرغم من أن عدن ارتبطت بالنظام الاتحادي بعد عملية الضم، وكانت تخضع في بعض المسائل لغاياته على الأقل من الناحية الإدارية، إلا أنها ظلت بشكل أو بآخر، وباعتراف آخر مندوب سامي.. مستعمرة بريطانية[٣].

ولم يكن النفوذ البريطاني على الاتحاد الفيدرالي محسوسًا به كما كان الحال في عدن، إذ كان الاتحاد يتمتع من الناحية السياسية والقانونية بحكم ذاتي واسع، غير أن ذلك النفوذ كان يتحقق من خلال المستشارين والاختصاصيين البريطانيين، الذين كانوا متواجدين في كل المواقع والمرافق الاتحادية المهمة، فمثلاً كان إلى جانب وزير المعارف الاتحادي مستشار بريطاني للمعارف، وإلى

---

(١) Treaty of Friendship and Protecion, P.3-4.

(٢) Ibid, P.5.

(٣) Trevelyan: The Middle East in Revolution, P. 214.

جانب وزير الداخلية مستشار بريطاني، وإلى جانب وزير الزراعة مستشاران أحدهما للري والآخر للزراعة، وبجانب وزير المالية سكرتير بريطاني وإلى جانب وزير الدفاع وكيل بريطاني، وكذلك الحال في بقية الوزارات الاتحادية الأخرى[١].

وخضعت المؤسسات العسكرية والأمنية للاتحاد بدرجة أكثر من غيرها لنفوذ البريطانيين، فقيادة تلك المؤسسات كانت في يد ضباط بريطانيين، وارتبطت من الناحية التموينية والتدريبية والعملياتية بقيادة القوات البريطانية في قاعدة عدن. وعمومًا فقد كان يقف على رأس كل هؤلاء المستشارين والموظفين والضباط البريطانيين كبير المستشارين البريطانيين في الاتحاد، المستر **كندي تريفاسكيس**، ومن بعده المستر **يونج**.

النظام الإداري للاتحاد:

كان المجلس الأعلى الاتحادي يمثل الإطار الرئيسي للإدارة، بوصفه الحكومة المركزية للاتحاد، وكانت الوزارات التي كان يتكون منها المجلس الأعلى، والتي كانت تشرف كل منها على أنظمة الاتحاد في مجالها، تتكون من عدد متقارب من الدوائر يتراوح بين **٣-٤** دوائر رئيسية، وتتولى الإشراف على مسؤوليات الوزارة. وكان المجلس الأعلى الذي حاول بمساعدة المستشارين البريطانيين أن يتحرى الدقة في التعيينات، يتولى تعيين مدراء تلك الدوائر وكبار الموظفين في الوزارات الاتحادية. كما كان الجهة المسؤولة عن إصدار القرارات واللوائح الخاصة بنظام الاتحاد الإداري مثل: **الانضباط في العمل، ونظم الرواتب، ودرجات السلم الوظيفي، وشروط العمل في الوظائف العامة، والتعويضات، والمكافآت والأمن**. وكانت سكرتارية المجلس الأعلى تتولى ربط مختلف فعاليات تلك الدوائر الحكومية الاتحادية مع بعضها البعض.

---

(١) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص ١٥٢.

وفي الحقيقة فقد كان أكثر أعضاء المجلس الأعلى (الحكومة) الذين كانوا في الغالب من حكام السلطنات والإمارات الاتحادية، كانوا لا يتمتعون بالقدرات الإدارية والمهنية التي تُمكّنهم من تسيير أعمال تلك الوزارات، وبعضهم كان بالكاد يعرف القراءة والكتابة. وكما لاحظنا فقد كان وجودهم على رأس تلك الوزارات إنما بحكم حق ولاياتهم في التمثيل الوزاري، وليس بحكم الكفاءة والمؤهلات، ونظرًا لذلك فقد كانت مسؤوليات بعضهم كوزراء، شكلية إلى أقصى مدى. وفي كل الأحوال فقد كانت أمور تلك الوزارات الاتحادية تسير عمليًا بالخبراء والمستشارين البريطانيين وبعض الأجانب من جهة، وبالإطارات الشابة المتعلمة من أبناء البلاد من جهة أخرى[١]. واقتصر دور عدد من هؤلاء الوزراء على التوقيع فقط على وثائق، ربما لا يملكون عنها أدنى فكرة، وعلى قراءة الخطب المعدة مسبقًا من الاختصاصين في الحفلات والمناسبات الرسمية.

وبصفة عامة فقد عانى الجهاز الإداري للاتحاد من مشاكل وصعوبات كثيرة، لعل أبرزها شحّ الكادر المحلي، فإلى جانب قلة عدد المؤهلين تأهيلاً علميًا ومهنيًا، لشغل المناصب المهمة في الوزارات الاتحادية من أبناء البلاد، فقد تعمّدت السلطات الاتحادية والمستشارون البريطانيون إبعاد أو تجاهل العناصر ذات الميول الوطنية من الكادر المحلي القادرة على شغل مثل تلك المناصب، وذلك خوفًا من تغلغل الحركة السياسية الوطنية المعارضة في مؤسسات الاتحاد. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة الاتحادية لتعريب الوظائف في وزارات الاتحاد، مثل قرار المجلس الأعلى في يوليو ١٩٦٣م بالبدء في تعريب الخدمة المدنية[٢]، إلا أن تلك الجهود لم تحقق نجاحًا كبيرًا في إحلال الكادر المحلي، إذ ظل الجهاز الإداري في الاتحاد حتى

(١) الحبشي: اليمن الجنوبي اقتصاديًا واجتماعيًا، ص ٧٣.
(٢) صوت الجنوب: العدد٧، السنة الثالثة، الأحد ٢٨ يوليو ١٩٦٣م.

لحظة الاستقلال خليطًا من الأجناس المختلفة، بعضهم أوربيون وأكثرهم بريطانيون، وبعضهم آسيويون من الهند وباكستان، والبعض الآخر عرب لاسيما من الأردن والصومال، فضلاً عن الموظفين المحليين الذين كانوا في تزايد مستمر، وكانت لهم الغلبة في الوظائف والمناصب الحكومية الأدنى.

وعانى النظام الإداري الاتحادي من مشكلة أخرى، هي عدم التجانس بين نظام الإدارات الاتحادية المركزية، ونظام الولايات التي كانت تخضع أمورها في نواحٍ كثيرة للنموذج الإداري التقليدي، ومع أن معظم الولايات حاولت تبنِّي عدد من الخطوات الإصلاحية في نظامها الإداري، إلا أن مشكلة التفاوت ظلت قائمة بين نظم الولايات والاتحاد من ناحية، و نظم الولايات مع بعضها البعض من ناحية أخرى، ففي الوقت الذي كانت فيه ولايات ما تزال تحتكم للنظام العشائري المتخلف في جميع قضاياها مثل مشيخات **الشعيب** و**المفلحي** و**العلوي**، كانت فيه ولاية عدن تحتكم لنظام إداري على درجة كبيرة من التطور.

ومن المفيد ذكره، أن الجهاز الوظيفي الاتحادي لم يكن بكامله يخضع للحكومة الاتحادية. فَحَسَب اتفاقية ضم عدن إلى الاتحاد، شكلت لجنة خاصة للإشراف على الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون في وزارات الاتحاد، وخضعت تلك اللجنة حسب توصيات تقرير "راماج" لسلطة مزدوجة من المندوب السامي والحكومة الاتحادية[١]، وبحكم الوظائف والمناصب التي شغلها هؤلاء الموظفون، فقد تمتعوا بامتيازات حقوقية كثيرة، جعلتهم يتمسكون بتلك الوظائف ويخلقون العراقيل أمام محاولة إحلال الكادر المحلي محلهم.

وعمومًا فالنظام الإداري الذي اتبعته الحكومة الاتحادية، كان في مجمله نتاج لخبرات وسياسات بريطانية وليس لتراكم خبرة محلية، فمن خلال خبرة البريطانيين الطويلة في التعامل مع الشعوب المختلفة التي استعمروها بشكل

(١) ريتشارد راماج: تقرير عن نواحي الخدمة العامة للصلة الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، عدن، ١٣ إبريل ١٩٦٢، ص١٣ .

عام، وفي التعامل مع مناطق الجنوب اليمني بشكل خاص، وضعوا نظامًا إداريًا للاتحاد يتناسب بصورة عملية مع ظروف المنطقة. فعلى الرغم من الملاحظات والانتقادات التي تَعرّض لها حكم الاتحاد وسياسة البريطانيين في جنوب اليمن، إلا أن ذلك لا يجعلنا ننكر أن النظام الإداري الذي خضع له اتحاد الجنوب شكَّل خطوةً متقدمة مع ما كانت تعيشه المنطقة، التي كانت تفتقر لأي أثر لحياة إدارية منظمة، كما أنه كان نظامًا عمليًا وناجحًا في إنجاز المهمات الإدارية والمعاملات العامة، التي تدلُّ الوثائق الاتحادية على أنها كانت تسير بصورة سهلة ونظامية وبعيدة عن الروتين المعقد والفساد، كما أن تلك الوثائق دلت على أن الانضباط للعمل كان يخضع لمقاييس وشروط صارمة مما كان يزيد من مردود العمل ونوعيته. ويكفي أن نشير في ذلك الصدد إلى أن تلك الأنظمة الإدارية والمالية ظلَّت سارية المفعول في الجنوب كما هي، منذ الاستقلال وحتى الوحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن العُطل الرسمية للاتحاد بلغت بعد ضم عدن ١٢ يومًا في السنة، بحسب قرار المجلس الأعلى في ٢٥ يوليو ١٩٦٣م، وتوزعت تلك الأيام على النحو الآتي: يوم واحد لكل من المناسبات التالية: أول محرم، و ١٠محرم، ١٢ ربيع أول، ٢٧ رجب، عيد الاتحاد في ١١ فبراير، وعيد ميلاد المسيح في ٢٥ ديسمبر، ويومان لعيد الفطر، وأربعة أيام لعيد الأضحى[١]. وعلى الرغم من الاعتراضات التي قوبل بها ذلك القرار من الشركات الخاصة العاملة في عدن، وكذلك من اتحاد أرباب العمل في الميناء، بدعوى أن تلك المناسبات كثيرة وأن ذلك العدد من الإجازات لاسيما إجازة عيد الأضحى سيخلق صعوبات وعراقيل أمام العمل في الميناء والمدينة[٢]، إلا أن المجلس

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: تقرير اللجنة المشتركة بشأن العطل، ملف ١٠٩، وثيقة ٤.

(٢) نفس المرجع: وثيقة رقم٢، رسالة السكرتير التنفيذي لأرباب عمل الميناء للمجلس الأعلى.

الاتحادي وافق على مقترح المجلس الأعلى الخاص بجدول العطل، وأصدر به قانونًا عرف بقانون العطل الرسمية لعام ١٩٦٤م[١].

ومع أن العطلة الأسبوعية الرسمية للاتحاد هي يوم الجمعة، إلا أن الحكومة الاتحادية لم تلزم ولاية عدن _ بعد ضمها إلى الاتحاد _ التي كانت عطلتها الأسبوعية يوم الأحد، التقيد بذلك اليوم، وإنما تركت الأمر اختياري لها. ومنح الموظفون البريطانيون والأوربيون في الاتحاد، فضلاً عن عطلة الجمعة، يوم عطلة أسبوعي إضافي هو يوم الأحد[٢]. وكان قانون الاتحاد يقضي بأنه إذا صادفت يوم الجمعة عطلة رسمية أخرى من عطل الاتحاد المذكورة سابقًا، فإنه يستعيض عنها بيوم السبت، الذي سيكون عطلة رسمية، لكن ذلك كان لا ينطبق على العطل التي تصادف يوم الأحد[٣].

وقياسًا بمستوى الدخل العام للاتحاد، وبالمستوى المعيشي لسكانه، فإننا نلاحظ تحسنًا كبيرًا في مستوى مرتبات وأجور موظفي الجهاز الحكومي الاتحادي لاسيما الوظائف العليا والجيش، وفيما فَسّر البعض ذلك التحسن أو الارتفاع في الأجور، بنيّة البريطانيين خلق العراقيل والمتاعب أمام الدولة القادمة في الجنوب، لجعلها شديدة الارتباط بهم، فقد يفسر الهدف من تحسين المستوى المعيشي للموظف العام، هو حرص البريطانيين وحكام الاتحاد على ضمان إخلاص ذلك الموظف لحكومته. وفي كل الأحوال فقد كان ارتفاع الأجور من العوامل التي أثقلت الموازنة الاتحادية، وجعلتها تئن تحت وطأة العجز المتصاعد. فعلى سبيل المثال، كان راتب الوزير السنوي حسب ميزانية السنة المالية[٤] ١٩٦٠-١٩٦١م ٣ آلاف دينار/ جنيه، يضاف إليه علاوات

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: إعلان قانون العطل لعام ١٩٦٤م، ملف ٧١.
(٢) المرجع نفسه: مذكرة المجلس الأعلى رقم ٢٣ لعام ١٩٦٣م بشأن العطل، ملف ٨٦، الوثيقة ١.
(٣) نفسه: مذكرة المجلس الأعلى رقم ٥٣ لعام ١٩٦٣م بشأن العطل، وثيقة ٤.
(٤) كانت السنة المالية للاتحاد تبتدئ في مارس من كل عام.

السكن والضيافات والمواصلات التي كانت تصرف شهرياً[١]، ولا تبعد عن ذلك كثيرًا مرتبات كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت مسميات الدرجات الوظيفية في الاتحاد، في أكثرها مسميات أجنبية فمساعدو وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر الاتحادية المركزية، كانوا تحت المسمى الوظيفي " درجة عليا" وداخل تلك الدرجة أكثر من مرتبة، وما دونها سميت الدرجات الوظيفية بأسماء الأحرف الإنجليزية، فدرجة "A أيه" التي بدورها تتفرع إلى أكثر من مرتبة اقتصرت على مدراء المرافق، والضباط التنفيذيين والفنيين والاختصاصيين، ثم بعدها درجة "B بي" و" C سي"، وآخرها "I آي" التي شملت المراسلين والحراس ومن يقابلهم.

الوضع الاقتصادي للاتحاد:

بصفة عامة، فقد كان الوضع الاقتصادي لاتحاد الجنوب العربي، وضعًا غير مترابط وشديد التخلف. فلم يبدأ البريطانيون بالاهتمام باقتصاد المحميات، التي تشكل منها الاتحاد، إلا منذ سنوات قليلة سابقة لقيامه. وحتى التنمية الزراعية التي تبناها البريطانيون في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات، تَمّت في مناطق معينة، واتجهت نحو إنتاج زراعي محدد بما يضمن تبعيته للسياسة الاقتصادية البريطانية. وربما لا نجافي الحقيقة كثيرًا، إذا وصفنا اقتصاد "اتحاد الجنوب العربي" بأنه كان محطة خدمات، فعناصر تلك الخدمات تتلخص في الآتي:

أولا – في الخدمات التي كانت تقدم للسفن في ميناء عدن التي كان عددها يصل في الشهر الواحد إلى ٦٠٠سفينة، والتي قُدرت عائداتها بحوالي ثمانية مليون جنيه سنويًا[٢].

---

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: ميزانية الإيرادات والمصروفات لعام ١٩٦٦/ ١٩٦٧م، ص١٠.

(٢) د. عبدالرزاق حسن: اليمن الجنوبي بعد الاستقلال، الطليعة، القاهرة، العدد ١٢، السنة الرابعة، ديسمبر ١٩٦٨م، ص ٦٨ .

ثانيًا - في الخدمات المرتبطة بتخزين البضائع وإعادة تصديرها إلى المناطق والبلدان المجاورة، التي شكلت في سنة **١٩٦٤م** (**١١** في المائة) من مجموع تجارة الاتحاد، وإن كانت تلك الخدمات قد تراجعت بسبب ظهور موانئ منافسة في المناطق المجاورة، مثل ميناء جيبوتي وميناء الحديدة.

ثالثًا - في الخدمات المقدمة للقوات البريطانية في عدن، فخلال المدة من **١٩٦٠**- **١٩٦٤م** صرف البريطانيون حوالي (**١١**مليون) جنيه سنويًا على البناء، وأنفق جنود القاعدة الذين كان مجموعهم حوالي **١٧** ألف جندي مابين (**٧** - **٨** مليون) جنيه إسترليني سنويًا هم وعائلاتهم في عدن[١].

وإجمالاً فنسبة الخدمات في الدخل العام للحكومة الاتحادية كانت تُشكل نسبة تتراوح بين **٧٥**-**٨٥** في المائة، بينما لا تتجاوز نسبة دخل الزراعة والأسماك والصناعة (**٢٥** في المائة) من ذلك الدخل فقط[٢]. وعلى أية حال فقد لَخّص الخبيران الاقتصاديان اللذان استدعتهما حكومة الاتحاد من بريطانيا لدراسة الوضع الاقتصادي للاتحاد وتقديم المقترحات للنهوض به، في النقاط الآتية:

- عدن ذات اقتصاد عالي التخصص يعتمد على التجارة وعلى المرافق التي تُوفر الخدمات التموينية للسفن، وعلى مصفاة الزيت التي تقوم باستيراد النفط الخام وتكريره وتموين السفن به.

- مناطق قريبة من عدن (مثل لحج وأبين) تزرع محاصيل اقتصادية إما للتصدير مثل القطن أو للاستهلاك في سوق عدن مثل الخضار والفواكه.

- هناك تباين وتناقض كبير بين أوضاع عدن وأوضاع المناطق الأخرى.

- معظم أجزاء الاتحاد تفتقر إلى موارد المياه السهلة، وطبيعة أرضها جبلية، وتفتقر أكثرها إلى الأمن.

---

(١) فرد هولداي: الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية، ص ١١٢.
(٢) د. عبدالرزاق حسن: نفس المرجع السابق والصفحة.

- توسع الاستثمار في البناء في المدن، وعدم وجود أشكال الصناعة المتطورة[١].

ومع ذلك الوضع الاقتصادي الصعب والمتناقض، الذي كان يعيشه اتحاد الجنوب العربي، فقد كانت موازنته المالية تعتمد بشكل متزايد على المساعدات المالية البريطانية التي كانت تتحمّل دفع العجز في تلك الموازنة، فمن أصل إيرادات الاتحاد للعام المالي ١٩٦٣-١٩٦٤م التي بلغت ٨,٥٩٦,٦٣٧ جنيه، كانت المنحة البريطانية ٤,٨٤٩,٨٢٢,١ جنيه[٢]، وفي العام المالي اللاحق الذي بلغت فيه الإيرادات الاتحادية ١٠,٥٦٣,٩٩٨ جنيه / دينار، كانت المعونة البريطانية فيها ٥,٩٨٨,٤٩٠ جنيه / دينار، وعلى الرغم من الزيادة التي كانت تشهدها الصرفيات العامة للاتحاد إلا أن ذلك كان لا يعكس زيادات تُذكر في مستوى الإيراد المحلي وإنما زيادة في مقدار المساعدات والإعانات المالية البريطانية، ففي موازنة الاتحاد للعام المالي ١٩٦٦/١٩٦٧م التي بلغت ١٨,٦٧٥,٧٢٥جنيه/ دينار، كانت المساعدات البريطانية من أصل ذلك المبلغ ١٢,٦١٧,١٢١ جنيه/ دينار[٣] .

و كانت الإيرادات المحلية للاتحاد على ضآلتها، تعتمد بدرجة رئيسية على الضرائب والرسوم الجمركية، التي تحولت في إبريل ١٩٦٣م إلى ضريبة اتحادية بعد أن كانت ضريبة تابعة للولايات. وكانت تلك الضرائب التي يفرضها الاتحاد على بعض البضائع والمواد التجارية التي تمرُّ في أرضه تُجبى في خمسة مراكز جمركية[٤]، أحدها في عدن والأخرى في أطراف الاتحاد ومنافذه مع شمال اليمن ومع المحميات الشرقية. وكانت المواد الرئيسية للضرائب الجمركية

(١) بيرسي سلوين، وديفيد هولند: السياسة الاقتصادية والتنمية في اتحاد الجنوب العربي، إصدار حكومة الاتحاد، عدن، ١٩٦٧م، ص ١٥٦-١٥٩ .
(٢) وزارة الإرشاد الاتحادية: مولد شعب، ص ١٣٢.
(٣) حكومة اتحاد الجنوب العربي: الإيرادات والمصروفات لعام ١٩٦٦/١٩٦٧م، ص١٥.
(٤) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: المرجع السابق، ص ٩.

الداخلة إلى الاتحاد أو الخارجة منه هي **المشروبات الكحولية، والعطور، والقات، والتبغ**. و تفرض ضرائب بدرجة أقل على المياه الغازية ووقود السيارات، ورسوم الطرقات على السيارات الخارجة والداخلة إلى الاتحاد. كما كان الاتحاد يفرض ضريبة دخل على مصافي الزيت في عدن إلا أن تلك الضريبة كانت رمزية فقط[١]. وبوجه عام فقد كانت تلك الضرائب على تعددها لا تشكل إلا رقمًا صغيرًا في إيرادات الموازنة الاتحادية، ففي حين كان إجمالي تلك الضرائب حوالي مليون وأربعمائة ألف في السنة المالية ١٩٦٠/ ١٩٦١م، ارتفع فقط إلى حوالي ٢ مليون وثلاثمائة ألف في السنة المالية ١٩٦٤/ ١٩٦٥م[٢].

ولعلَّ ما كان يثير الدهشة في الموازنة الاتحادية بشكل أكبر، هو حجم المبالغ المنفقة على الجانب الأمني والعسكري مقارنةً بالجوانب الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية، فمن إجمالي المبلغ المقرر لموازنة الاتحاد للسنة المالية ١٩٦٦/ ١٩٦٧م الذي بلغ حوالي ١٩ مليون دينار، خصص ما يزيد على التسعة مليون منه للجيش والشرطة[٣]. وفي الوقت الذي كان يعكس فيه ذلك العبء المالي الكبير للمؤسسات العسكرية والأمنية الاتحادية على موازنة الاتحاد، الضغط الذي كانت تعانيه الحكومة الاتحادية في الحفاظ على الاستقرار داخل ولايات الاتحاد، لاسيما بعد قيام الثورة المسلحة في عام ١٩٦٣م التي سنقف أمامها في الفصل التالي، فقد عكس في الوقت نفسه حالة الاهتمام والعناية التي أبداها البريطانيون وحكام الاتحاد تجاه تلك المؤسسات، لضمان إخلاصها وتفانيها في خدمة الحكومة الاتحادية، بعد ظاهرة الانقلابات العسكرية التي كانت تشهدها حينئذ المنطقة العربية.

---

(١) وزارة الإرشاد الاتحادية، التقرير السنوي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص٢٩.
(٢) نفس المرجع: ص٣٣.
(٣) خطاب وزير المالية الاتحادي في المجلس الاتحادي: صوت الجنوب، العدد ٤٨، الجمعة ١٩ أغسطس ١٩٦٦م.

وكانت الأعباء والالتزامات الاتحادية المرتبطة بانتساب دولٍ جديدة إلى الاتحاد، من الأسباب التي أسهمت في عدم توقف النفقات عن التزايد طيلة عمر الاتحاد. ولذلك كان من الواضح مع ذلك العجز الكبير الذي كانت تعانيه مالية الاتحاد، وصعوبة أن يتم الإعداد لتنمية شاملة في الاتحاد، إذ تعتمد على مستوى متقدم من الإمكانات والتجهيزات. وتَعمّقت الصعوبات التي كانت تواجه التنمية في الاتحاد مع تعقيدات الوضع الأمني، فمقابل زيادة النفقات العسكرية بشكل مفرط في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد بفعل ازدياد أعمال المقاومة المسلحة، تزايد في الجانب الآخر إهمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لم يُخصص لها أكثر من ١٥ في المائة، علمًا أن قطاع الزراعة كان من أكثر القطاعات تضررًا، فلم تتجاوز نسبته في الموازنة الاتحادية ٢,٣ في المائة[١].

العملة:

ظلت العملة المتداولة في عدن حتى سنة ١٩٥١م هي " الروبية " الهندية. وبعد ذلك ارتبطت عدن بمجلس عملة شرق أفريقيا، فحلَّ الشلن الأفريقي الذي كان يساوي مئة سنت بشكل تدريجي محل الروبية في عدن. ولم يحدث أي تحوُّل في التعامل مع تلك العملة بعد قيام الاتحاد في ١٩٥٩م، فقد ظلت الولايات الاتحادية تتعامل بالشلن وبالريال الفضي (ماريا تيريزا)[٢]، الذي كان واسع الانتشار لاسيما في المناطق الريفية[٣]. وبعد انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب، أقرت الحكومة الاتحادية وضع عملة نقدية خاصة بالاتحاد، ومرتبطة بالجنيه الإسترليني، فتمَّ الاتفاق في المجلس الأعلى، في منتصف سنة ١٩٦٣م

(١) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٤٥١.

(٢) يرجح بعض المؤرخين أن ظهور العملة النمساوية ماريا تيريزا في الشرق الأوسط إلى نهاية القرن الخامس عشر، وأنها انتقلت إليه عبر التجار الهولنديين. ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن أي نقد من عزلها تمامًا عن تلك المنطقة، لأنها بسبب تكوينها من الفضة كانت لا تمثل عملة نقدية فحسب، بل وكذلك سلعة تجارية.

(٣) وزارة الإرشاد والإعلام: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب لعام ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص٣٨.

على أن يكون اسم تلك العملة التي قيمتها تساوي قيمة الجنيه الإسترليني هي "الدينار"، وأن تنقسم إلى ٢٠ درهما، والدرهم الذي يساوي الشلن الأفريقي ينقسم بدوره إلى مائة فلس.

وفي سبتمبر ١٩٦٣م سافر وزير المالية الاتحادي إلى لندن للتعاقد على طبع كمية من الفئات النقدية للعملة الجديدة(١). وفي نوفمبر من تلك السنة وافق المجلس الأعلى على اقتراح وزير المالية بتعيين سكرتير لمؤسسة عملة الجنوب، تكون مهمته تنظيم الإجراءات الخاصة بتبديل العملة من الشلن إلى الدينار. وانتدب لتلك المهمة موظف بريطاني هو المستر" أوين" الذي عمل لسنوات مع بنك إنجلترا، ومن ثم عمل في الأردن لمدة سنتين للإشراف على تبديل عملة الأردن، من الدينار الفلسطيني إلى الدينار الأردني(٢).

ولأسباب تتعلق بصعوبات إدارية ومالية، لم تتمكن حكومة الاتحاد من إقامة بنك أو مصرف مركزي يشرف على إصدار العملة ومراقبتها، فأوكلت تلك المهمة لمؤسسة النقد للجنوب العربي، كهيئة نقد رسمية ومتخصصة تابعة للحكومة الاتحادية. ومنذ أوائل ١٩٦٥م أصبح الدينار العملة الرسمية للاتحاد، وبدأ يحل تدريجيًا محل الشلن الأفريقي وغيره من العملات التي كانت متداولة في ولايات الاتحاد مثل الروبية والريال الفضي. وقد كانت الفئات النقدية المعدنية للدينار هي الفلس، والدرهم الذي يساوي خمسين فلسًا، أما الفئات الورقية فقد تدرجت من ربع دينار إلى خمسة دينار.

وبوجهٍ عام، فقد ظَلّت الامتيازات النقدية للسلطة الاتحادية، مرتبطة بالأجهزة المالية البريطانية، وتحت سيطرتها. فمن جهة كان الدينار مرتبطًا

(١) صوت الجنوب: العدد ١٦، السنة الثالثة، الأحد ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣م

(٢) حكومة اتحاد الجنوب العربي: مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٨٦ لعام ١٩٦٣م بشأن تعيين سكرتير لمؤسسة عملة الجنوب العربي، ملف٨٦ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

بالجنيه البريطاني، ومن جهة أخرى كانت المؤسسات المصرفية في الاتحاد على قلتها، مرتبطة بالبنوك البريطانية أو فروع لها. فأربعة من بين ثمانية بنوك عاملة في أراضي الاتحاد كانت فروعًا لبنوك بريطانية، وثلاثة أخرى فروعًا لبنوكٍ في دولٍ مختلفة "الهند- باكستان- الأردن". وحتى ذلك البنك الذي كان يسمى " بنك الجنوب العربي" وهو البنك المحلي الوحيد، كانت غالبية أسهمه تحوزها فروع البنوك الأجنبية القائمة، (٨ في المائة للبنك العربي و٤ في المائة للبنك الباكستاني و٨٦ في المائة للبنوك البريطانية)[١]. وفضلاً عن محدودية تلك البنوك، وارتباطها بالخارج، فقد اقتصر نشاطها في الأساس على ولاية عدن، باستثناء بنك أو بنكين كان لهما فروع في لحج وأبين.

ولأسباب يسهل فهمها كانت كل جالية من الجاليات الأجنبية في عدن تتعصب للمصارف والبنوك التي يعود أصلها إلى قومية أو وطن الجالية، فالأوربيون كانوا يفضلون التعامل مع البنوك البريطانية، بينما كان الهنود يتعاملون بصورة دائمة مع البنك الهندي، أما غالبية العرب فقد كانوا يتوجهون إلى البنوك التي تقدم تسهيلات أكثر من سواها.

وعلى أية حال فإنه على الرغم من المتاعب والصعوبات التي كان يعانيها الجانب الاقتصادي والمالي لحكومة الاتحاد، إلا أن المتتبع لنظام إدارة ذلك الجانب لا يستطيع أن يتجاهل دقة ذلك النظام وعمليته، فقد قلَّل إلى أبعد الحدود من الثغرات والطرق الملتوية التي تُسهل لكبار الموظفين وغيرهم العبث بالمال العام وبالإمكانيات الحكومية. ويكفي أن نشير للتأكيد على ذلك إلى مثالين فقط:

الأول - هو أن المجلس الأعلى دَخل في نزاع قانوني وقضائي مع وزير المالية السابق عمر عبد العزيز شهاب الذي ينتمي إلى ولاية عدن، على

(١) د. عبدالرزاق حسن: اليمن الجنوبي ما بعد الاستقلال، الطليعة، القاهرة، العدد١٢، السنة الرابعة، ديسمبر ١٩٦٨، ص٦٧ .

العلاوات التي استلمها مُقدّمًا للشهر الذي قَدّم في بدايته استقالته من الحكومة الاتحادية، فوقفت الدائرة القانونية في وزارة المالية، ومن ثم المجلس الاتحادي أمام تلك القضية وكان حكمهما أن الوزير المستقيل لا يستحق تلك العلاوات، وأن عليه إعادتها كاملة إلى خزانة الاتحاد. وكان الوزير قد دافع عن حقه في تلك العلاوة بالقول بأنها عوضًا له عن شهر الإجازة السنوية الذي لم يستغله كزملائه، لكن الدائرة القانونية ردّت بأن ذلك الحق يمنح فقط للوزير في أثناء خدمته الفعلية بوصفه وزيرًا وليس بعدها. والمهم في الأمر هو أن الوزير لم يجد أمامه من طريق غير إعادة المبلغ الذي طالب به المجلس الأعلى وهو **١٣,٥٤٧** شلن[١] .**والثاني** – هو أن دائرة الشؤون المالية في المجلس الأعلى لم تستطع أن تُمرر، لاعتبارات قانونية، قيمة الهدايا التي قَدّمها رئيسه الدوري، للمندوب السامي والقائد الأعلى للجيش أثناء حفل توديعهم في سنة **١٩٦٣**م[٢]، وبسبب عدم وجود بند مالي لمثل تلك المصروفات في الموازنة الاتحادية، اضطر أعضاء المجلس الأعلى إلى تسديد ذلك المبلغ وهو **٢٠,١٢٣** شلن من تبرعاتهم الخاصة.

الزراعة وصيد الأسماك:

لقد حاولت الحكومة الاتحادية من خلال وزارة الزراعة، دفع الوضع الزراعي في الولايات الاتحادية إلى الأمام، مستفيدةً بذلك من الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الإدارة البريطانية قبل ذلك في عدد من مناطق المحميات. بيدَ أن تلك المحاولة اصطدمت بجملةٍ من العراقيل والصعوبات، التي لم تستطع معها تحقيق تقدّمٍ كبير في وضع العملية الزراعية في الاتحاد. فمعظم أراضي

(١) حكومة اتحاد الجنوب: قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٤م بشأن استرجاع مبالغ مالية من وزير المالية السابق، الملف ٨١، الوثيقة٦، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث، فرع عدن.

(٢) نفس المرجع: مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٢٤ لعام ١٩٦٣م، الملف ٨٦، الوثيقة١٥ محفوظ في مركز الدراسات والبحوث، فرع عدن.

الاتحاد كانت تقع تحت ظروف طبيعية بالغة الصعوبة، فالأراضي السهلية يهيمن عليها التصحر، والمناطق المرتفعة تهيمن عليها الجبال الوعرة. كلُّ ذلك كان في ظل شح الأمطار وعدم توفر مصادر سهلة لري المساحات المحدودة الصالحة للزراعة. وعلاوة على تلك الصعوبات الطبيعية، فقد كانت الأساليب البدائية المستخدمة في الزراعة في معظم مناطق الاتحاد، وتجزئة ملكية الأرض الزراعية بسبب الزيادة السكانية، من العوامل التي أسهمت في الإنتاجية الزراعية الضعيفة للأرض. وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته بشكلٍ أو بآخر الحكومة الاتحادية للمسألة الزراعية إلّا أن ضعف الإمكانات المادية للاتحاد بشكل عام، والمرصودة للزراعة بشكل خاص، في ظل الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة، لم يساعد على وضع معالجات ذات شأن لمشكلات الزراعة والري المعقدة.

وعلى أية حال فقد انقسمت وزارة الزراعة الاتحادية من الناحية الإدارية إلى إدارتين رئيسيتين هما: إدارة الزراعة، وإدارة صيد الأسماك. وعلى الرغم من أن إدارة الزراعة انقسمت بدورها إلى أربع شعب فنية هي: **شعبة الحقول، وشعبة الري، وشعبة الميكانيكا، وشعبة البيطرة.** إلّا أن تلك الشعب التي كانت في وضع أوّلي شديد البساطة، لم تكن فعّالة، فلم تتوفر لها الإمكانات المادية والوظيفية - بفعل الظروف الخاصة بالاتحاد- التي تُمكنها من تأدية المهام المناطة بها على الوجه المطلوب، لاسيما شعبة البيطرة التي كان إجمالي موظفيها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة[١].

ونتيجةً لظروف الاتحاد أيضًا، لم تستطع إدارة الزراعة إقامة محطات أو فروع لتلك الشعب في كل ولايات الاتحاد كما كان يُفترض، وإنما اكتفت بإقامة محطات في مناطق مختارة من الاتحاد، بلغت تسع مناطق فقط هي: **الضالع، ولحج، ولودر، والكود وجعار** في أبين، **والملاح** في ولاية الحوشبي، **وأحور** في العوالق السفلي، **والصعيد** في العوالق العليا، **والنقوب** في بيحان، **وميفعة**

(١) استنادًا إلى تقرير حكومة الاتحاد: ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٥٩-٦٠.

في الواحدي. وعموماُ فعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تعترض سبيل تلك الشعب إلّا أنها استطاعت قياسًا بالوضع الزراعي المتخلّف الذي كانت تعيشه معظم مناطق الاتحاد، أن تقوم بخطوات متقدمة لم يسبقها إليها أحد، لاسيما في المناطق الزراعية الرئيسة في ولايات الاتحاد، إذ قامت بحملات لمكافحة الحشرات والآفات الزراعية، وأدخلت الأسمدة الكيماوية إلى المزارع، وساهمت بحسب إمكاناتها في تحسين موارد المياه وتطوير وسائل توزيعها، وتحسين وتوسيع الوسائل الميكانيكية في الري والحراثة[١].

وحاولت تلك الشعب العمل على **تنمية الثروة الحيوانية** من خلال دعم المراكز الزراعية في الولايات بالعقاقير والأدوية الضرورية لمكافحة الأوبئة الحيوانية، وتنظيم زيارات الخبراء في مجال الثروة الحيوانية إلى كل ولايات الاتحاد، لدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها تطوير الإنتاج الحيواني[٢]. لكن بوجه عام، يمكن القول أنه على الرغم من الجهود التي كانت تبذل في ذلك الجانب، إلّا أنها بفعل صعوبات كثيرة، لم تتمكن من إحداث نقلة مهمة، في تنمية الثروة الحيوانية في ولايات الاتحاد، فمعظم المناطق الريفية والبدوية حيث كانت تمارس، تربية الماشية بشكل أكبر، ظلت بعيدة عن تأثير المراكز الزراعية والبيطرية، التي كاد نشاطها يقتصر على عواصم الولايات والمدن الرئيسية فقط. كما أن تربية الدواجن هي الأخرى لم تشهد أي تقدم، فعلى الرغم من النتائج المشجعة التي خلصت إليها التجارب التي قامت بها وزارة الزراعة الاتحادية على تربية الدواجن في عدد من مناطق الاتحاد أهما الضالع ولودر وبيحان، إلا أنها لم تستثمر[٣].

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب، ١٩٦٤- ١٩٦٥م، ص ٦٠-٦١.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص ٤٥-٤٦.

ولعل الأمر الذي يستحق الالتفات إليه في الوضع الزراعي لاتحاد الجنوب، هو ذلك التوسع المذهل الذي حققته بعض المزروعات الدخيلة، فعلى الرغم من أنّ الحجم الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة في الاتحاد، ظلّ يخضع للإنتاج الزراعي التقليدي مثل: الذرة **البيضاء** و**الدخن** و**السمسم** و**الشعير** و**القمح**. إلا أنّ المزروعات الجديدة مثل **الخضار والفواكه، والقطن**، حققت توسعًا كبيرًا في عدد من مناطق الاتحاد. فبعد النجاحات التي حققها مشروع القطن في أبين انتقلت زراعته إلى منطقة لحج التي احتلت المرتبة الثانية في زراعته، ومن ثم إلى المناطق الاتحادية الأخرى مثل: **العواذل، وأحور، و بئر أحمد، ودثينة، ويرامس**. وحاصل القول هو أن زراعة القطن شكلت حوالي ثلث الأراضي الزراعية في الاتحاد، وتراوح إنتاجه السنوي خلال عمر الاتحاد بين **٣٥- ٤٠** ألف بالة[١]، تدر ما يعادل **١,٥- ٢** مليون دينار / جنيه إسترليني[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تَرتَّب على ذلك التطور السريع الذي شهدته زراعة القطن في الولايات الاتحادية أمران مهمان:

الأول- مزيدًا من ربط اقتصاد البلاد ببريطانيا التي شجعت على زراعته والتي كانت مصانعها تستفيد من معظم إنتاجه.

و**الثاني**- زيادة الاختلال في التوازن الاجتماعي والمعيشي للسكان، فحكام الولايات التي شهدت توسعًا كبيرًا في إنتاج القطن، وكذلك مشايخها وكبار ملاكها، الذين وَسّعوا ممتلكاتهم الزراعية بصورة أو بأخرى، تحولوا إلى أثرياء أو إلى إقطاع إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير، بينما تحول كثير من المزارعين إلى عمال أجراء.

---

(١) البالة تساوي أربعمائة رطل.

(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٤٩-٢٥١.

وبصفة عامة، فإن انتشار الآلات الحديثة في الري والحراثة، وتطوّر وسائل النقل، شجَّع مزارعي المناطق الريفية على الاهتمام بالمزروعات النقدية التي كانت تُصدر إلى الخارج مثل القطن والبن[١]، أو التي كانت تُسوّق في عدن مثل الخضار والفواكه، علمًا أن مشكلة التسويق لاسيما في عدن كانت في أوقات كثيرة، قد مَثّلت عاملاً معيقًا لتلك الزراعة، فمن جهة كان المسوّقون والوسطاء يحصدون الجزء الأكبر من العائدات المالية للإنتاج الزراعي المباع، ومن جهة أخرى كان يتحكم في أسعار ذلك الإنتاج، إدارة السوق المركزي للخضار والفواكه، الذي كان تابعًا لحكومة الاتحاد بعد ضم عدن، وليس المزارعين.

و تأزّمت العلاقة بسبب تلك المشكلة بين ممثلي الفلاحين وإدارة السوق المركزي أكثر من مرة، واضطرّ المزارعون أثناء اشتداد خلافهم مع إدارة السوق إلى الإحجام عن تصدير إنتاجهم الزراعي إلى عدن، للضغط على إدارة السوق من أجل إعادة نَظرها في شروط عملية البيع، وبصفة عامة لم تكن الحكومة الاتحادية فعّالة في التعامل مع تلك المشكلة، فحتى عندما حاولت وزارة الزراعة الاتحادية وضع حد لتلك المشكلة التي وصلت في سبتمبر ١٩٦١م إلى أقصى درجاتها وتَضرر بسببها سكان عدن، فشلت خلال الاجتماع الذي عَقدته مع ممثلي الفلاحين وإدارة السوق المركزي في سكرتارية الاتحاد، في التوصُّل إلى حلول مقنعة للطرفين[٢]. ولم يتم حلّ المشكلة إلا بعد أن تَمكّنت اللجنة الممثلة للمزارعين نتيجةً لاستمرار التفاف المزارعين حولها، من إجبار إدارة السوق المركزي في أكتوبر ١٩٦١م على تقديم بعض التنازلات، منها تخفيض الرسوم التي كانت تُفرض على المواد الزراعية التي تُباع بالسوق، وكذلك حق المزارعين في قبول السعر المعروض عليهم في السوق المركزي أو رفضه[٣].

---

(١) Federation of South Arabia: Trade bulletin, December 1963. P.5.

(٢) الكفاح: العدد٤٨٩، الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٦١م.

(٣) The Aden Gazette, Extraordinary, No38, 17/5/1965, P.23.

ويحسب لوزارة الزراعة الاتحادية أنّها استطاعت- بناءً على دراسات ميدانية قام بها خبراء بريطانيون منهم" فيرغسون"- إقامة عددٍ من مشاريع الري في ولايات الاتحاد، وعلى الرغم من صغر حجم تلك المشاريع التي كان أكبرها لا تتجاوز كلفته **٢٥** ألف جنيه/ دينار، فقد أسهمت بشكلٍ كبير في توسيع الأراضي الزراعية في المناطق التي شهدت تلك المشاريع، وزيادة إنتاجها، وكانت من أهم تلك المشاريع: مشروع الري في وادي أحور، ومشروع الري في وادي بيحان السفلي، ومشروع الري في لحج، ومشروع الري في الواحدي[١].

وعلى الرغم من الأهمية التي كانت تتمتع بها عملية **صيد الأسماك** في اقتصاد الجنوب، إلا أنها ظلت لمدة طويلة من الزمن تعتمد على الجهود الفردية للصيادين، وعلى الأساليب التقليدية المتخلفة. ولم تُعِر السلطات المحلية أو سلطات الاحتلال البريطاني أي أهمية لتلك المسألة، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فَعقب الأهمية المتزايدة لعدن وللمناطق المحيطة بها في السياسة البريطانية والذي سبق لنا ملاحظته، رأتْ بريطانيا في عملية تنشيط صيد الأسماك جزءًا من جهودها لإصلاح البنية الاقتصادية والإدارية لمناطق المحميات. فمنذ سنة **١٩٤٨**م باشرت الحكومة البريطانية في عدن بتقديم المساعدات المادية للصيادين لاسيما في عدن، ووسَّعت المياه الإقليمية من أجل توسيع عملية الصيد في عمق البحر إلى ثلاثة أميال[٢].

وبعد قيام الاتحاد الفيدرالي في أوائل سنة **١٩٥٩**م، أخذت الحكومة الاتحادية على عاتقها الاهتمام بمسألة تحسين عملية صيد الأسماك في الولايات الساحلية من الاتحاد، وعلى أساس ذلك قَررت الحكومة الاتحادية في سنة **١٩٦١**م إنشاء مجلس "صيد الأسماك " يتولى تقديم التسهيلات التي أَقرتها للصيادين، مثل: **تقديم القروض المالية، وشراء أدوات الصيد، وتسويق**

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٦٨-٦٩.
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٨١.

الإنتاج. ومن جهة أخرى حاولت السلطات المحلية في ولايات الاتحاد والتي لها سواحل بحرية مثل سلطنة لحج وسلطنة الفضلى والعوالق السفلي، منح الصيادين بعض التسهيلات المالية وكذلك الاهتمام بإصلاح المرافئ المحلية[١]. ومع ذلك كله فقد كانت عملية الصيد في الاتحاد متأخرة عما كان عليه الحال في مستعمرة عدن، التي شهدت تحسنًا أفضل بفعل إمكانية التسويق في عدن من جهة، وبفعل المساعدات المالية والمادية التي كانت تقدمها إدارة الصيد في المستعمرة للصيادين من جهة أخرى.

وبعد ضمِّ عدن إلى الاتحاد، دُمجت إدارة أماكن الصيد في عدن بوزارة الزراعة والأسماك الاتحادية، فَعزّز ذلك جزئيًا من إمكانات إدارة صيد الأسماك، التي تركزت مهامها في: تقديم المساعدات والقروض للصيادين، وتحسين وتطوير وسائل الصيد، وتوسيع عملية تسويق الأسماك محلياَ وخارجيًا، وخلق تعاونيات تنظم نشاط الصيادين[٢].

ونتيجة لزيادة الوسائل الآلية، التي أخذت تحلُّ تدريجيًا محل الوسائل القديمة في الصيد، مثل دخول محركات القوارب التي تعمل بالوقود، وشبكات الصيد الكبيرة التي تعتمد في صناعتها على النايلون، تطوّرت عملية صيد الأسماك في الاتحاد بصورة ملموسة. فخلال سنة **١٩٦٤**م بلغ إنتاج الاتحاد من السمك الطازج **١٤** ألف طن بما يزيد عن ثلاثة أضعاف الكمية المنتجة سنة **١٩٥٩**م[٣]، وبلغ عدد الصيادين المحترفين خلال تلك السنة على طول الشاطئ الاتحادي الذي بلغ **٣٢٠** ميلاً، قرابة ٦ آلاف صياد يستعملون حوالي **٣** آلاف قارب مختلفة الأحجام[٤]، بعضها يعمل بالمحركات الآلية وبعضها بالشراع أو التجديف.

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: المرجع السابق، ص٧٥.
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٨٢.
(٣) وزارة الإرشاد القومي والإعلام: التقرير السنوي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٧٥..
(٤) صوت الجنوب: العدد٤٠، الجمعة ٣ أبريل ١٩٦٤م.

ومجمل القول، أنه على الرغم من المساعدات التي قَدّمتها إدارة صيد الأسماك الاتحادية للصيادين، إلا أنّ عملية الصيد ظلت بصفة عامة متأخرةً وبعيدةً عن الاستثمار الصناعي، وتعاني من مشاكل عدة. فنشاط الصيادين في معظمه كان يتمُّ في مياه البحر القريبة من الشواطئ نظرًا لصغر قواربهم، وليس في أعماق البحر[١]، مما جعل الظروف الطبيعية التي لها تأثير أكبر في الشواطئ مثل درجة الحرارة والرياح تتدخل في ذلك التباين الكبير في كميات الإنتاج من موسم إلى آخر. والمشكلة الأخرى التي كانت تواجه الصيادين في أيام وفرة الإنتاج السمكي هي عدم كفاية المخازن المبردة، ولذلك كانت أسعاره تتعرض لهبوط شديد في أيام تلك الوفرة إلى درجة لا تساوي كلفة إنتاجه، والأكثر من ذلك فقد كان بعضه يتعرض للتلف. ومع أن الصيادين في مثل تلك الحالات كانوا يتمكنون من تجفيف بعض أنواع الأسماك ومن ثم يسوقونها إلى مناطق الداخل والخارج، إلا أن عملية التسويق هي الأخرى كانت تعاني من عدة صعوبات وعراقيل، فمتطلبات الداخل اصطدمت بمشكلتين: **الأولى** - عدم توفر الطرقات السهلة التي تربط مناطق الداخل الوعرة بمناطق صيد الأسماك في الساحل، فأثَّرَ ذلك سلبًا على عملية تسويق الأسماك لاسيما الطازجة. و**الثانية** - مشكلة الإمكانيات النقدية المحدودة للمستهلكين، ففي حالات كثيرة لا تكون المشكلة في ضعف الإنتاج، وإنما في الفقر الواسع الذي كان يمنع السكان من إشباع حاجاتهم. وفضلاً عن ذلك فقد عانت تجارة الأسماك المجففة التي كانت تُسوَّق في الخارج من تراجع كبير، بسبب ضعف قدرتها على المنافسة[٢].

وفوق كل تلك المعوّقات والمشاكل التي كانت تعترض عملية إنتاج السمك في مناطق الاتحاد، كانت هناك مشكلة الصيادين أنفسهم، إذ كان أكثرهم أميّون، ولا يجيدون التعامل مع الوسائل والآلات الحديثة التي كانت تُسهل عملية الصيد

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: المرجع السابق، ص٧٧

(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٩١.

وتزيد من إنتاجيته. وعلى أية حال فصعوبة تلك المشكلة كانت تكمن في أنها مرتبطة بوضعٍ ثقافي واجتماعي عام، تغييرهُ لا يحتاج إلى قدرات وإمكانات كبيرة تفوقُ تلك التي يمتلكها الاتحاد فحسبْ، بل وإلى مدة زمنية طويلة. ومع ذلك فقد حاولتْ حكومة الاتحاد في سعيها لتذليل تلك المشكلة، تدريب الصيادين على الوسائل التقنية الحديثة والمتطورة، فقامت وزارة الزراعة والأسماك في أكتوبر ١٩٦٥م بتأسيسِ مدرسةٍ خاصةٍ لذلك الغرض، وزوّدتها بثلاث سفن تابعة للوزارة[١]، كان يجري بواسطتها التدريب العملي للصيادين.

غير أن المشروع المهم في ذلك الجانب كان مشروع " مصائد الأسماك " الذي كان هدفه إقامة دراسات وأبحاث بحرية في سواحل جنوب اليمن بشكل عام، من أجل وضع سياسة علمية لتطوير عملية الصيد في تلك السواحل. و قد بلغت تكلفة ذلك المشروع الذي امتد لثلاث سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٨م، ٤٤٢ ألف دينار، تحمّلت معظمها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وأسهمت مالية تطوير المستعمرات البريطانية بمبلغ صغير هو ٤٢ ألف دينار، وكان ذلك المشروع مُقسَّمٌ على ثلاث مراحل هي: القيام بعملية مسح شاملة لمعرفة كمية الأسماك المتوفرة وأنواعها، وتدريب الصيادين على الوسائل المتطورة في الصيد، وتقديم النصح والإرشاد حول توظيف الأموال والاستثمار في مجال تجارة الأسماك[٢].

التعليم:

ربما كان أكثر ما يميز النظام التعليمي في اتحاد الجنوب، هو ذلك التباين الشديد بين ما كان عليه في عدن، وما كان عليه في سائر ولايات الاتحاد الأخرى. فالتعليم في عدن الذي كان أقدم عهدًا وأكثر تقدمًا وأوسع انتشارًا، ارتبط منذ بداية الاحتلال البريطاني بحاجة البريطانيين والجاليات الأجنبية،

(١) صوت الجنوب: العدد ٢٩، السنة الخامسة، الجمعة ١١ فبراير ١٩٦٦م.
(٢) وزارة الإرشاد والإعلام: مولد شعب، ص٤٨.

وظل يسير قبل سنة ١٩٣٧م على نمط النظام الهندي، ثم فصل عنه بعد تلك السنة عندما أصبحت عدن ترتبط مباشرة بوزارة المستعمرات البريطانية[١]. ولأسباب سبق ذكرها، شهدت عدن خلال المدة الممتدة بين عامي ١٩٤٦-١٩٦٠م زيادة محسوسة في معدل التعليم بلغت ٦٠ ٪ للأولاد، و٤٠ ٪ للبنات، وهبطت معدلات الأمية خلال تلك المدة إلى ٦٠ ٪[٢].

وحسب التقرير السنوي لحكومة الاتحاد لسنة ١٩٦٥م، فقد وصل إجمالي المدارس في عدن في تلك السنة إلى ٣٨ مدرسة ابتدائية، ١٢ مدرسة مدعومة من الحكومة، و ٥ مدارس خاصة غير مدعومة، ويدرس في كل تلك المدارس (١٤٦٠٠ طالب وطالبة)، أما المدارس المتوسطة، فقد بلغت ٢٣ مدرسة، ١٠مدارس تتلقى دعمًا من الحكومة و٥ مدارس خاصة، يدرس في جميعها (٧١٠٠ طالب وطالبة). وبلغ عدد المدارس الثانوية ١٣ مدرسة ٥ مدارس منها تتلقى دعمًا حكوميًا و ٣ مدارس خاصة، و يدرس في تلك المدارس الثانوية في ذلك العام (٢٩٠٠ طالب وطالبة). وفضلاً عن ذلك فقد كان في عدن في تلك المدة أربعة معاهد بعد الثانوية جميعها حكومية، تضم حوالي (٨٠٠ طالب وطالبة)[٣]. وإجمالاً فإن التباين الكبير بين أعداد طلاب تلك المراحل، الذي كان يتجه تصاعديًا نحو الانخفاض الشديد، كان يبين في بعض جوانبه المصاعب التي تعترض الوضع التعليمي في عدن، ففي حين قد يكون ارتفاع أعداد الطلاب في المرحلة الأولى عائدًا إلى النمو السكاني السريع الذي كانت تشهده عدن، فإن انخفاض أعداد طلاب المراحل العليا قد يكون مَردُّه الأساسي إلى نقص عدد مدارس تلك المراحل، وإلى التسرب الذي كانت تشهده عملية التعليم بفعل أسباب مختلفة، من بينها الاتجاه إلى العمل في سن مبكرة.

(١) نفس المرجع: التقرير السنوي للاتحاد، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٨٥.
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٤٨٨.
(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص٩٩.

أما في ولايات الاتحاد الأخرى فقد كان التعليم بوجه عام حديث عهد، وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الولايات، لم تشهد العملية التعليمية اتساعًا يتناسب مع عدد السكان، وفضلاً عن ذلك فقد اختلفت تلك العملية من ولاية إلى أخرى، فهناك ولايات مثل سلطنة لحج والفضلي بذلت اهتمامًا واضحًا في تطوير عملية التعليم في مناطقها، وهناك ولايات أخرى مثل الحوشبي والعوالق العليا لم تُعر تلك العملية الاهتمام المطلوب، فمدارس كلٍّ منهما لم تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهناك ولاية العلوي التي لم تلتفت على الإطلاق لتلك العملية، إذ لم يكن لها أي مدرسة نظامية.

ومن خلال مقارنة وضع التعليم في المحميات الغربية في المدة التي سبقت قيام الاتحاد الفيدرالي، يمكن ملاحظة ذلك التقدم الذي شهده التعليم في المحميات التي انضمت إليه. إذ يكفي أن نشير إلى أن مدارس الاتحاد تضاعفت في سنة ١٩٦٢م عما كانت عليه في سنة التأسيس، فقد وصل عدد المدارس الابتدائية إلى ٩٧ مدرسة، والمتوسطة إلى ست مدارس. غير أن الملاحظة الأساسية على ذلك التوسع أنه ظل يعاني من حالة عدم التوازن، فنصف تلك المدارس كانت فقط في ولايتين اتحاديتين هما: سلطنة لحج وسلطنة الفضلي[١].

وعلى أية حال، فقد شهد الاتحاد في عام ١٩٦٥م زيادة أكبر في عدد المدارس النظامية بفعل التوسع من جهة، وبفعل انضمام ولايات جديدة من جهة أخرى، فقد بلغ إجمالي المدارس الاتحادية في تلك السنة - من دون ولاية عدن - ١٧٩ مدرسة ابتدائية، ولأسباب تعود إلى اختلاف درجات اهتمام الحكومات المحلية، ظل التفاوت كبيرًا في توزيع تلك المدارس على ولايات الاتحاد، فسلطنة لحج كانت تمتلكُ وحدها من تلك المدارس ٣٠ مدرسة، وسلطنة الفضلي ٢٦ مدرسة، وسلطنة الواحدي ١٥ مدرسة، ومشيخة العوالق العليا

(١) صوت الجنوب: العدد٣١، ١٤ يناير ١٩٦٢م.

ودثينة لكل منهما ١١ مدرسة، وتوزعت أرقام المدارس الأخرى على بقية الولايات الإحدى عشرة بنسب متقاربة كانت في الأكثر بين ٥-٧ مدارس في كل ولاية. وعمومًا فقد كان يدرس في جميع تلك المدارس حوالي ١٦ ألف طالب وطالبة. وارتفع كذلك عدد المدارس المتوسطة في الاتحاد خلال ذلك العام إلى ١٧ مدرسة كان يدرس فيها حوالي ١٨٠٠ طالب معظمهم من الذكور[١]. وبعد أن كانت لا توجد في الاتحاد حتى سنة ١٩٦٢م أي مدرسة ثانوية، أصبحت فيه سنة ١٩٦٦م ثلاث مدارس، واحدة في **مدينة الاتحاد** (العاصمة الاتحادية)، والثانية في **الحوطة** في لحج، والثالثة في **زنجبار** في ولاية الفضلي. وكانت جميع المدارس الثانوية بالإضافة إلى عدد من المدارس المتوسطة تحتوي على أقسام داخلية مدعومة من وزارة المعارف الاتحادية بلوازم السكن والتغذية المجانية للطلاب، كما كان هناك مصروف بسيط يُعطى للطلاب شهريًا، وكذلك كلفة المواصلات التي تُعيدهم إلى قراهم ومناطقهم في نهاية الفصول الدراسية، بحسب المسافة بين سكن الطالب ومدرسته[٢].

ومهما يكن من أمر، فقد كان نظام التعليم العام في الاتحاد يعتمد على ثلاث مراحل أساسية هي: " **المرحلة الابتدائية** " وتمتد لأربع سنوات، يجرى خلالها تعليم الأطفال باللغة العربية، على القواعد الأولية للكتابة، والقراءة، والحساب، والدين، وتقليد نماذج صناعية، وبعض الحرف البسيطة، وفكرة أولية عن الجغرافية المحلية، وفي السنة الرابعة يتلقى التلميذ معلوماتٍ تمهيدية عن العلوم التي لها علاقة بالحياة اليومية في تلك المرحلة، كما كان يخصص وقت على حِدهْ للتدريب الرياضي والنشاط الفني والترفيهي.

وبعد تلك المرحلة كانت تأتي "**مرحلة التعليم المتوسط**" وتمتدُّ لثلاث

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص١٠١.

(٢) حكومة اتحاد الجنوب العربي: وزارة المعارف، لائحة السكن الداخلي لطلاب مدارس الاتحاد، ملف محاضر المجلس الأعلى، رقم ٧١، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.

سنوات فقط، وغايتها إعداد التلاميذ بما يلزمهم لدخول امتحانات الأفضلية للانتقال إلى المرحلة الثانوية، وكان المنهج الدراسي في المرحلة المتوسطة، استمرارٌ للتعليم في المرحلة الابتدائية، تُضاف إليه مبادئُ تعلُّم اللغة الإنجليزية التي أُدخلت كلغةٍ ثانية، ابتداءً من السنة الأولى من تلك المرحلة. وكانت المرحلة الثالثة "**مرحلة الثانوية العامة**" أو ما يعادلها من معاهد وتمتد الدراسة فيها إلى أربع سنوات. وبعض المدارس الثانوية مثل كلية عدن التي تَحوَّل اسمها في وقت لاحق إلى كلية البيومي كانت تُقدم تعليمًا متقدمًا جدًا، وترتبط بامتحانات وشهادة (الكمبردج) في بريطانيا. وبصفة عامة فقد كان التعليم في المرحلة الثانوية امتدادًا للتعليم في المرحلة المتوسطة مع زيادة الاهتمام في تعليم النواحي الفنية والرياضية، وحتى العسكرية، إذ أُدخل إلى المدارس الثانوية الخاضعة لوزارة المعارف الاتحادية حيِّز زمني من الجدول الأسبوعي لتدريب الطلاب تدريبًا عسكريًا أوليًا، تحت إشراف الجيش الاتحادي[١]. كما أن التعليم الثانوي الخاص بالبنات، هو الآخر لم يقتصر على الجانب المعرفي، لاسيما في كلية البنات في عدن، فقد كان يُعطى لهنَّ إلى جانب مواد التعليم الأساسية، دروسٌ في السباحة والجمباز، وكرة الشبك وكرة الطاولة. ويعطى لهنَّ في السنتين الأخيرتين من تلك المرحلة دروسٌ في تعلم الضرب على الآلة الكاتبة، وفضلاً عن ذلك فقد كان يجري لهن إعدادٌ خاص لتعليمهن كفتيات مرشدات[٢].

وإلى جانب مراحل التعليم العام، كان في الاتحاد عددٌ من المعاهد والمراكز التدريبية والمهنية التي تعادل الثانوية العامة أو أكثر، منها معهد التدريب التقني في المعلا الذي كان يعدُّ الطلاب إعدادًا فنيًا تخصصيًا في عدة جوانب من بينها الميكانيكا، الكهرباء والنجارة. وكذلك كانت هناك ثلاثة مراكز

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١٠٨.

(٢) حكومة الاتحاد: مذكرة المجلس الأعلى، رقم ٤٢ لعام ١٩٦٤م، بشأن الاعتماد المالي لمدرسة الفتيات المرشدات، ملف ٧٨، وثيقة ٥، محفوظ في مركز البحوث والدراسات، فرع عدن.

متخصصة في تدريب المعلمين اثنان منها في عدن، واحدٌ منها لتدريب الرجال وآخر لتدريب النساء، والثالث في عاصمة الاتحاد لتدريب معلمي ولايات الداخل. ولا يختصر دخول تلك المراكز على الطلاب الذين يغادرون المرحلة الدراسية السابقة، بل كانت مفتوحة كذلك لتدريب المعلمين أثناء الخدمة[١]. ففي كل عام كان مركز تدريب المعلمين في العاصمة الاتحادية يستقبل في الإجازات السنوية، قرابة مائة معلم من معلمي الولايات غير المدربين، فيمنحوا دروسًا مُوسّعة لمدة شهر في أساليب تعليم المواضيع التعليمية الرئيسية في المدارس. وفي كل الأحوال، فقد كانت الملاحظة الأساسية على التعليم الثانوي والمعاهد المقابلة له، هو أنه على الرغم من الزيادة التي حدثت فيه، أنه كان لا يتيح الفرصة لكل الراغبين في مواصلته، فقد كان لا يغطي سوى ٥٠ في المائة من أعداد الطلاب الذين كانوا يجتازون المرحلة المتوسطة، و٤٠ في المائة من أعداد الطالبات[٢].

وعلى الرغم من أن وزارة المعارف الاتحادية حاولت توفير فرص للتعليم في الخارج، وشكلت في إبريل ١٩٦٣م مجلسين للاهتمام بشؤونها، مجلس المنح برئاسة الوزير، ومجلس التدريب في الخارج برئاسة مفوض التوظيف العام، إلّا أن أعداد الطلاب الذين كانوا مبعوثين للدراسة في الخارج على حساب الحكومة الاتحادية، كانت أعدادًا ضئيلة جدًا ولا تلبي أدنى قدر من الحاجة، ففي عام ١٩٦٥م، وقد بلغ العدد الإجمالي للطلاب المبعوثين للخارج ٥٩ طالبًا فقط، ٤٦ في بريطانيا و ١٢ في لبنان وواحد فقط في مصر[٣].

ولعل من الإنصاف الذكر أن الحكومة الاتحادية حاولت جاهدةً في ظل

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص١٦١.

(٢) المرجع نفسه: ص١٥٥ - ١٥٦.

(٣) وزارة التربية والتعليم الاتحادية: تقرير عن المنح الدراسية في الخارج، ملف ٧١، الوثيقة ٥، ص ٣- ٤، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

المعضلات الكثيرة التي كانت تواجهها، النهوض بالعملية التعليمية في الاتحاد، ففضلاً عن عملية التوسع الأفقي التي كانت تتم في التعليم، أقرَّ المجلس الأعلى في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣م تشكيل لجنة استشارية دائمة لشؤون التعليم في الاتحاد، مُكوّنة من ستة أعضاء، نصفهم من ولاية عدن والنصف الآخر يمثلون ولايات الاتحاد الأكثر نشاطًا في مجال التعليم، وهي: (لحج، والفضلي، ويافع السفلى) كانت مهمتها تقديم المقترحات لتحسين الوضع التعليمي في الاتحاد. وكذلك أنشأت وزارة المعارف الاتحادية في منتصف الستينات قسمًا خاصًا في الوزارة للتفتيش المدرسي، مهمته الأساسية الحفاظ على مستوى معين من التعليم في جميع مدارس ولايات الاتحاد[١].

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية عدن كانت قد أدخلت في ١٩٦٤م نظام الخدمات الطبية لتلاميذ المدارس، فخصّصت عددًا من الممرضين والممرضات وفنيّي الأسنان لزيارة المدارس، وتقديم الرعاية الصحية الأولية للتلاميذ المحتاجين لها، وإحالة الذين يحتاجون للفحص الطبي الدقيق إلى المراكز والمستشفيات الطبية. وفي شهر نوفمبر من تلك السنة أنشأت ثلاث عيادات لطب الأسنان، خاصة بتلاميذ المدارس في عدن، وكانت تفتح أبوابها ثلاثة أيام في الأسبوع، بحضور أطباءَ مختصين، وفضلاً عن ذلك فقد كانت معظم المدارس الابتدائية الرسمية في عدن تقوم بتقديم الحليب المجاني يوميًا لتلاميذها[٢].

وحاولت وزارة المعارف الاتحادية التخفيف من النسبة الكبيرة للأمية بين صفوف الكبار في الولايات الاتحادية، فأقامت ودعمت عددًا من مراكز محو الأمية للكبار، وكذلك عددًا من الصفوف المسائية النسائية التي كانت تهدف إلى تعليمهنَّ الطباخة والخياطة والعناية بالطفل[٣]، غير أن تلك المراكز وتلك

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١٠٧.
(٢) نفس المرجع: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٩٨.
(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١٠٨.

الصفوف اقتصرت على المدن الرئيسية وعواصم الولايات ولم تصل إلى المناطق الريفية حيث كانت الأمية ضاربةً في الأعماق.

الخدمات الصحية:

لم تستطع الخدمات الصحية في اتحاد الجنوب العربي، والتي كانت حديثة العهد، أن تلبي الاحتياجات الطبية للسكان، الذين كانوا يعانون من الأوبئة والأمراض المزمنة، حتى في الحدود الدنيا لتلك الحاجة، لاسيما في المناطق النائية والريفية من الاتحاد. فكل المستشفيات التي كانت تشرف عليها وزارة الصحة الاتحادية -حسب التقرير السنوي لحكومة الاتحاد لعام ١٩٦٥م- لا تتجاوز١١ مستشفى، وفضلاً عن ذلك فمعظمها كان في ولاية عدن، ولا يوجد منها في ولايات الاتحاد الأخرى غير ثلاثة مستشفيات فقط. وعمومًا فقد كانت أهم مستشفيات عدن، مستشفى الملكة إليزابيث ومجموع أَسِرّته ٤٩٥ سريرًا، ومستشفى التوليد في كريتر ومجموع أَسِرّته ٨٠ سريرًا، ومستشفيات صغيرة في كل من عدن الصغرى ودار سعد، ومستشفى للأمراض السارية في المعلا. أما المستشفيات التي كانت في الولايات الاتحادية فأهمها **مستشفى المخزن** الذي يقع بين سلطنتي يافع السفلى والفضلي، ومجموع أَسِرته ٨٠ سريرًا، **ومستشفى لحج** ومجموع أَسِرته ٤٥ سريرًا، **ومستشفى لودر** ٣٥ سريرًا، ومستوصفان صغيران في كل من مودية ٨ أَسِرة، والضالع ٤ أَسِرة[١].

ومهما يكن من أمر، فصعوبات الوضع الصحي في اتحاد الجنوب العربي، الناجمة عن عهود طويلة من الفقر والتخلف، لن تجعلنا في أية حال من الأحوال، نتجاهل الجهود التي كانت تبذلها وزارة الصحة الاتحادية لتحسينه، فعلى الرغم من ضعف الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، إلّا أن تلك الوزارة لعبت دورًا رئيسيًا في نشر الوحدات الصحية الصغيرة في معظم ولايات الاتحاد والإشراف

(١) نفس المرجع: التقرير السنوي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٢٠-١٢٢.

عليها، من خلال تقسيم الاتحاد إلى مناطق إدارية صحية، جمعت أغلبها أكثر من ولاية: **فمنطقة لحج** التي كانت تضم لحج والصبيحة، كان فيها تسع وحدات صحية. وفي **منطقة العوالق** التي كانت تضم ولايات العوالق الثلاث، كان فيها ست وحدات صحية. **ومنطقة أبين** التي كانت تشمل سلطنتي يافع السفلى والفضلي، كان فيها سبع وحدات صحية. **ومنطقة الضالع** التي كانت تشمل فضلاً عن إمارة الضالع، المشايخ الصغيرة المحيطة بها الحوشبي والشعيب والعلوي والمفلحي، ثمان وحدات. **ومنطقة لودر** التي تشمل سلطنة العواذل وولاية دثينة وحدتين صحيتين. و**بيحان** ثلاث وحدات. و**الواحدي** أربع وحدات[١].

غير أن تلك الوحدات الصحية كانت تعترضها صعوبات كثيرة، فمعظمها كانت على درجة كبيرة من البساطة سواء من حيث مبانيها وتجهيزاتها الطبية، أو من حيث طاقمها الوظيفي، فبعضها كانت تعمل بموظف صحي واحد فقط. وفضلاً عن ذلك، فقد أسهمت الخلافات والمنازعات القبلية والعشائرية لاسيما في الأرياف في إعاقة عمل تلك الوحدات، وأحيانًا فقد كان سوء تصرف المسؤولين المحليين في الولايات تجاه عمل تلك الوحدات من الأسباب الكثيرة التي كانت تحدُّ من خدماتها بين أوساط السكان، فمثلاً أمر نائب السلطنة العوذلية في منتصف سنة **١٩٦٤**م بإغلاق القسم النسائي في مستشفى لودر في موقف انفعالي غير مبرر، وبدون الرجوع إلى الوزارة الاتحادية، ولم تُحلّ تلك المسألة إلا بعد أن تدخل المجلس الأعلى للاتحاد[٢].

ولكن على الرغم من كل تلك الأوضاع الصعبة التي كانت تعانيها الخدمات الصحية في الاتحاد، إلا أن تلك الخدمة كانت لها فوائد عديدة في مناطق

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٢٢.

(٢) حكومة اتحاد الجنوب العربي: محاضر المجلس الأعلى، رسالة من وزارة الصحة الاتحادية في ١٩/ ٨/ ١٩٦٤م إلى رئيس المجلس الأعلى، بخصوص التدخل في شؤون الخدمات الطبية، الملف ٧١، الوثيقة ١٣، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.

الاتحاد، وشكّلت وضعًا متقدمًا مقارنة بالوضع السابق، فنتيجةً لما كانت تقدمه تلك المستشفيات والوحدات الصحية من خدمات من جهة، وما كانت تقدمة حملات العلاج والتطعيم المؤقتة، التي كانت تتبناها الوزارة الاتحادية من جهة أخرى، انخفض معدل انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة في مناطق عديدة من الاتحاد، لاسيما أمراض الملاريا والسل والتهابات العيون[١].

المواصلات:

على عكس ما كان عليه الحال في مستعمرة عدن، التي كانت تتمتع بكل أشكال خدمات الاتصال المتقدمة: **ميناء، وطرقات داخلية، ومطار، وهاتف.** فقد كانت معظم مناطق جنوب اليمن تفتقر حتى إلى طرقات المشاة والقوافل المناسبة والآمنة، وذلك بسبب الأوضاع الطبيعية والاجتماعية المعقدة الخاصة بتلك المناطق من جهة، وبسبب انعدام التنمية في تلك المناطق من جهة أخرى. ولم يكن أمر تلك الخدمات يهمُّ السلطات البريطانية في عدن إلا في وقت متأخر من عمر احتلالهم للمنطقة، فلأسبابٍ تجارية أو عسكرية خاصة بهم، أقاموا في المدة التي سبقت قيام الاتحاد الفيدرالي عددًا من الطرق الترابية الخاصة بالسيارات، لربط بعض مراكز المحميات بمستعمرة عدن.

وبعد قيام الاتحاد الفيدرالي واصلت الحكومة الاتحادية تلك السياسة، وأضافت عددًا من خطوط الطرقات الداخلية في الاتحاد، معتمدةً في ذلك بدرجةً رئيسية على الدعم المالي الذي كانت تقدمه بريطانيا للاتحاد من ميزانية صندوق (تطوير المستعمرات البريطانية). ونظرًا لأسباب كثيرة أبرزها ضعف الإمكانات المالية المرصودة، وقصر عمر الاتحاد، كانت مشاريع الطرقات الاتحادية محدودة وبسيطة، أهمها: تعبيد طريق عدن- لحج في السنة المالية **١٩٦٣/ ١٩٦٤م**[٢]،

---

(١) عبدالحفيظ محمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، ص٣٤.

(٢) The Federation of South Arabia: Estimates of Revenue And Expenditure, 63 - 1964, Government Printer, Aden, p. 43.

وتعبيد الطرق الداخلية في مدينة (الاتحاد) العاصمة الاتحادية في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥م[١]، وتعبيد طريق لحج-الثمير في ردفان، وشق طريق عدن-بيحان التي قسمت على مراحل هي: الكود، زنجبار، شقرة، العرقوب[٢]. وعمومًا فقد كانت أهم الطرقات التي تربط الاتحاد بعدن من جهة، وبالمناطق المجاورة من جهة أخرى هي:

- طريق عدن، لحج، الحواشب، كرش، ثم الراهدة في شمال اليمن، وتعد أهم الطرقات التي تربط عدن والاتحاد بشمال اليمن.

- طريق عدن، طور الباحة، الصبيحة، المغاليس ومعبق في شمال اليمن.

- طريق عدن، لحج، ردفان، الضالع، قعطبة.

- طريق عدن، أبين، شقرة، لودر، مكيراس، البيضاء.

- طريق عدن، أبين، شقرة، دثينة، العوالق العليا، بيحان، حريب .

- وأخيرًا الطريق الساحلي الذي كان يربط عدن والاتحاد بالمحمية الشرقية عبر أبين وأحور، وبلاد الواحدي والمكلا في حضرموت[٣].

وما ينبغي الإشارة إليه، أنه على الرغم من محدودية الطرق التي كانت تربط أجزاء الاتحاد مع بعضها البعض أو مع المناطق المجاورة، والصعوبات التي كانت تعانيها في مواسم السيول، لاسيما في الوديان، ووعورة معظمها، باستثناء أجزاء بسيطة منها كانت مرصوفة بالحجارة أو معبدة مثل الطريق من عدن إلى لحج أو الممتدة من أبين إلى العرقوب، إلّا أنها أسهمت بدرجة كبيرة، في كسر حالة العزلة التي كانت تعيشها مناطق الجنوب الداخلية، وساعدت على

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٤١.

(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص٧٣.

(٣) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص ١٢٣.

زيادة الحركة التجارية بين ولايات الاتحاد. وفضلاً عن ذلك فقد كان لحركة النقل الداخلي عبر الطائرات المدنية التابعة لشركة " خطوط عدن الجوية " على الرغم من محدوديتها، فوائد كثيرة في ظل الصعوبات التي كانت تعترض وسائل النقل الأخرى، فقد وَفّرت الوقت، الذي كان يحتاج إليه المسافرون وعلى الأخص المرضى، وَحلّت مشكلة نقل الخضار والفواكه من المناطق الداخلية البعيدة إلى عدن، التي كانت معظمها تتعرض للتلف، بسبب بطء حركة السيارات في تلك الطرق الطويلة والوعرة.

وعلى وجه التأكيد، فقد كان إجمالي عدد المطارات الداخلية في ولايات الاتحاد إحدى عشر مطارًا، فضلاً عن خمسة مطارات في المحمية الشرقية. ومعظم تلك المطارات إن لم تكن جميعًا، كانت مطارات بسيطة وترابية، وأُنشئت معظمها لأغراض عسكرية أكثر منها اقتصادية. وبصرف النظر عن ذلك، فقد كانت تلك المطارات تختلف عن بعضها البعض من نواحٍ كثيرة، بما في ذلك عدد الرحلات الأسبوعية التي كانت تستقبلها تلك المطارات، فمطار "مكيراس" كان يستقبل ١١ رحلة أسبوعية منتظمة، ومطار" الغرف" خمس رحلات، ومطار بيحان أربع رحلات، والضالع ثلاث رحلات، ولودر، وعتق رحلتين، أما مطارات: أحور، ونصاب، ودثينة، وحورة، والمحفد، فقد كان كل منها يستقبل رحلة واحدة في الأسبوع فقط[١].

الخدمات الثقافية:

في بداية عهد الاتحاد، لم يكن للحكومة الاتحادية بفعل حداثة العاصمة الاتحادية، وبساطة المدن الاتحادية الأخرى، أي نشاط ثقافي يذكر، غير إصدار صحيفة "صوت الجنوب" الأسبوعية. وقد تغيَّر ذلك الوضع كثيرًا بعد عملية ضم عدن، إذ أن بعض المؤسسات الثقافية التي كانت تتبع حكومة

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص١٤٩.

مستعمرة عدن، أصبحت مؤسسات اتحادية، لاسيما مؤسسة الإذاعة التي تَحوّل اسمها بعد الضم من "إذاعة عدن" إلى "إذاعة الجنوب العربي". وكانت تلك الإذاعة قد تأسّست في سنة ١٩٤٤م واستمرت لمدة من الزمن، تقوم فقط بنقل بعض برامج هيئة الإذاعة البريطانية. ولم يتجاوز الحيز الزمني لبثّها، حتى منتصف الخمسينات عن ساعتين في اليوم فقط، وتدريجيًا أخذ بثها في التوسع، وبدأت البرامج المحلية تحلّ محل البرامج المنقولة من هيئة الإذاعة البريطانية، فأصبحت في سنة ١٩٦٠م، تعتمد بشكل أساسي على البرامج المحلية، وعلى بثٍّ يوميّ مدته ١١ ساعة[١].

وكانت السلطات البريطانية في عدن، وكذاك حكومة الاتحاد، قد عوّلت كثيرًا على الدور الإعلامي والتحريضي الذي يمكن أن تقوم به إذاعة الجنوب العربي، في ذلك الوقت الذي لعبت فيه الإذاعات في المنطقة دورًا إعلاميًا مؤثرًا يفوق أي دورٍ آخر، والذي كان مناخه السياسي العام لا يخدمهما. وعلى أساس ذلك، حظيت تلك الإذاعة وموظفوها بالرعاية والاهتمام المتميزين، وبذلت أموال كثيرة لتوسيع بثها وتحسين برامجها. لكنها على الرغم من كل ذلك لم تستطع أن تؤثر على أهالي الاتحاد، إلى مستوى ذلك التأثير الذي كانت تحظى به الإذاعات الأخرى، مثل إذاعة صوت العرب، أو إذاعة صنعاء، آو حتى إذاعة الـ بي بي سي البريطانية.

وقد أولتْ حكومة الاتحاد من خلال وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية، اهتمامها كذلك بالتلفزيون الذي افتتح في عدن في سنة ١٩٦٤م، وعلى الرغم من الفاعلية الإعلامية الكبيرة التي كان يتمتع بها في ذلك الوقت، إلّا أن طبيعة ذلك البث، والإمكانات التقنية والفنية التي كان يتطلبها، لم توفر أمامه مجالاً واسعًا لتحقيق التأثير المطلوب، فمن جهة كان الحيِّز الزمني لبثه قصيرًا جدًا، إذ

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ٦٤-١٩٦٥م، ص١٥٩.

ابتدأ بساعتين ونصف في اليوم، ثم زاد في السنتين التاليتين إلى أربع ساعات فقط. ومن جهة أخرى اقتصر إرساله على مدينة عدن، وفي أفضل الأحوال على المناطق القريبة منها مثل لحج. ولم تكن هناك محطات تقوية لتوسيع ذلك الإرسال في ولايات الاتحاد الأخرى غير محطةٍ واحدةٍ في جبل "خنفر" في جعار كانت تغطي منطقة أبين[١].

وبصفة عامة فقد كانت عاصمة الاتحاد التي ما تزال في المرحلة الجنينية، خالية من أي مؤسسات ثقافية مهمة، فلم يكن بها مسارح ولا أندية ولا مطابع أهلية أو حكومية، التي تطبع حتى إصدارات الاتحاد ووثائقه الرسمية، التي كانت تطبع في مطبعة حكومة عدن. ولم يكن في الاتحاد قبل انضمام عدن أي إصدارات صحفية تشرف عليها الحكومة الاتحادية غير صحيفة "صوت الجنوب" التي كانت تابعة لوزارة الإعلام. أما بعد الضم فقد أصبحت مسؤولية الإشراف عن شؤون الصحف التي كانت تصدر في عدن، في يد وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية. وفي كل الأحوال فقد تباين عدد تلك الصحف من مدة إلى أخرى، إما بسبب ظروف خاصة بتلك الصحف غير الثابتة، أو لأسباب المنع التي طالت عددًا منها. ولو أخذنا سنة ١٩٦٥م كمثال، فإن الإصدارات الصحفية في تلك السنة كانت ٢٤ مطبوعة، سبع منها صحف يومية هي: الأخبار، والأيام، والنهضة، وفتاة الجزيرة، والعمال، والطريق، ونشرة رويتر باللغة الإنجليزية، وتسع صحف أسبوعية هي: صوت الجنوب، والطليعة، والوحدة، والعمل، والفاروق، والشروق، والصباح. وصحيفتان باللغة الإنجليزية هما عدن كرونيكل Aden Chronicle، وذي دو The Dhow. وست دوريات شهرية هي: أنغام، وفتاة شمسان، والغد، والإسلام، و"غامبيا"، و"ايفننغ غلو Evening Glow" باللغة الإنجليزية. وكذلك دوريتان أحدهما نصف سنوية، وأخرى سنوية وهي لميناء عدن[٢].

---

(١) نفس المرجع: ص١٦١.

(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٥٥-١٥٦.

أما الصحف التي أُغلقت بأوامر حكومية فكانت: الزمان، والجنوب العربي التابعة للرابطة، والبعث، والفجر، والأنوار، والحقيقة. وأغلقت لمدة مؤقتة بعض الصحف الأخرى مثل: الطريق، والصباح. والمثير للدهشة في مسألة التعامل مع الصحف التي كانت تصدر في الاتحاد هو ذلك التشدد الذي أبدته الحكومة الاتحادية مقارنة بموقف البريطانيين، والأكثر من ذلك فقد كان البريطانيون يدخلون في خلاف مع حكام الاتحاد بسبب ذلك التشدد، وفي إحدى المرات اتهم المندوب السامي أحد الرؤساء الدوريين للحكومة الاتحادية - بحسب تأكيد ذلك الرئيس نفسه - بأنه ديكتاتور وأنه يضيق ذرعًا بالمعارضة، عندما أصرَّ ذلك الرئيس على ضرورة إغلاق بعض الصحف، التي كانت تُظهر تعاطفها مع القوى السياسية المعارضة، لاسيما مع الثورة المسلحة في الجنوب(١).

المؤسسات العسكرية والأمنية الاتحادية:

أولا- جيش الاتحاد النظامي (جيش الجنوب العربي):

يعدُّ هذا الجيش امتدادًا لأول فرقة مشاة نظامية كَوَّنها البريطانيون في سنة **١٩٢٥**م من الجنود المحليين، وذلك لأسباب لها علاقة على ما يبدو بالنزاع الذي دار في تلك المدة، بين البريطانيين والإمام يحيى حول السيادة على المحميات. وعلى الرغم من أن تلك الفرقة سُرّحت بعد عدة أشهر من قيامها، إلا أن البريطانيين أعادوا تشكيلها مرةً أخرى في سنة **١٩٢٨**م، وهي في المناسبة، السنة نفسها التي اشتدَّ فيها نزاعهم مع الإمام حول مناطق المحميات على إثر توغله في عدد من تلك المناطق، ولا نودُّ أن نخوض في تفاصيل ذلك النزاع الذي دفع بالبريطانيين إلى إعادة تشكيل تلك القوة، والذي سبق أن وقفنا أمامه في الفصل الأول، ولكننا نودُّ أن نشير هنا إلى أن قوامَ تلك القوة بالنظر إلى المتطلبات الدفاعية التي كانت تحتاجها المحميات في ذلك الوقت، لم يكن كبيرًا، فقد كان تعدادها في سنة التأسيس **٢٠٠** شخص، و **٨** بغال و**١١** جمل لحمل العتاد

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص ٥٦ .

والمؤن، و **٣٧** جملاً للركوب[١]. وعمومًا فقد ربطت تلك الفرقة التي عُرفت باسم جيش محمية عدن "الليوي" من الناحية الإدارية والعسكرية بسلاح الطيران البريطاني الذي أُسندت إليه حماية عدن ومناطق المحميات منذ سنة **١٩٢٨م**[٢]. وظلت تلك الفرقة إلى حد كبير، على ذلك الوضع ولم تشهد أي تطور إلا مع قيام الحرب العالمية الثانية، إذ أَدخل إليها البريطانيون - لأسباب مرتبطة بحساباتهم العسكرية أثناء الحرب - فرقةً خاصة بالدفاع الجوي، وعددًا من السيارات والأسلحة الأوتوماتيكية، وأجهزة اللاسلكي، وتزايد عدد أفرادها مع الحرب حتى بلغ في سنة **١٩٤٥م**، **١٨٠٠** فردًا، بينهم **٣٥** ضابطًا، منهم **٢٥** عربيًا و **١٥** بريطانيًا[٣]. وتضاعفت أهمية تلك الفرقة مع انتشار موجة الانتفاضات القبلية التي شهدتها المحميات كما لاحظنا في مرحلة الخمسينات، فقد اعتمد عليها البريطانيون وحكام المحميات كثيرًا، في إخماد معظم تلك الانتفاضات. وشهدت تلك الفرقة تطورًا آخرًا في سنة **١٩٥٧م**، وهي في المناسبة السنة التي بلغت فيها الانتفاضات القبلية في مناطق المحميات مبلغًا خطيرًا، إذ تولى الجيش البريطاني مسؤولية الإشراف الكامل على تلك الفرقة، وأَخضعها لنظم عسكرية حديثة تتماشى مع النظم المتّبعة في الجيش البريطاني.

ومنذ نوفمبر **١٩٦١م** تَحوّلت مسؤولية الإشراف على جيش محمية عدن (الليوي) إلى وزارة الدفاع الاتحادية، وتحول اسمه إلى " **جيش الاتحاد النظامي** " الذي كان وقتها يضمُّ خمس كتائب مشاة مسلحة بعربات مدرعة، وترتبط بها بعض الوحدات الإدارية الصغيرة مثل قيادة الجيش، وسرية النقل[٤]، وكما سنلاحظ فإشراف وزارة الدفاع الاتحادية على ذلك الجيش لم يكن حاسمًا، إذ ظلت أمور كثيرة بيد البريطانيين أهمها، التموين، والمرتبات،

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١١٥.
(٢) Reilly: Aden and the Yemen, P.20.
(٣) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ١٤٥.
(٤) The middle East and north Africa, P. 37.

والتسليح. ولأسباب يسهل فهمها حرص البريطانيون منذ البداية، على استمرار ربط تلك القوة بهم، وإن كانوا قد حاولوا أن يُظهروا أن أساس ذلك الارتباط هو مصلحة الجيش الاتحادي، ففي الكلمة التي ألقاها حاكم عدن "جونستون " أثناء حفل تسليم الجيش إلى حكومة الاتحاد قال: " .. **في خلال الأيام القليلة القادمة سيظل الجيش الاتحادي يعتمد على رئاسة قوات الشرق الأوسط (البريطانية) لمعاونته وتقديم الخدمات الثانوية، وفي استطاعتي أن أؤكد لكم أن حكومة صاحبة الجلالة تتقبل بسرور هذا الالتزام، وإني لعلى يقين أنه في الأيام القادمة سيكون التعاون بين جيش الاتحاد ووحدات صاحبة الجلالة متينًا ومفيدًا للجميع** "[١].

وفي كل الأحوال، فقد أولى البريطانيون ومعهم حكام الاتحاد اهتمامًا خاصًا بالجيش الاتحادي يفوق أي اهتمام آخر، لاعتباراتٍ تتعلق أكثرها بالتحديات والمخاطر الداخلية التي كانت تواجه الاتحاد. وفي إطار ذلك الهدف، شُكلت في أوقات مختلفة، أكثر من لجنة مختصّة لتقديم المقترحات والمعالجات التي يمكن من خلالها تحسين الوضع العسكري والمعنوي للجيش الاتحادي. وأول لجنة شُكلت لذلك الغرض، كانت في سنة **١٩٦١**م برئاسة (جوز)، وخلصت إلى ضرورة زيادة الاهتمام بقوات الجيش، ورفع مرتباته، ثم شُكّلت لجنة أخرى في سنة **١٩٦٢**م عُرفت باسم لجنة (هلفورد) وقدّمت هي الأخرى عددًا من التوصيات والمقترحات لتحسين وضع الجيش الاتحادي، من بينها تفعيل دور رئاسة الأركان في الإشراف والمسؤولية على جيش الاتحاد النظامي وكذلك الحرس الوطني الاتحادي، كما أوصت بضرورة نقل مهمة قيادة كتائب الجيش من الضباط البريطانيين إلى الضباط العرب[٢]. ثم شُكلت لجنة

(١) نجيب سعيد أبو عز الدين: الإمارات اليمنية الجنوبية، ص ١١٧.

(٢) وزارة الدفاع الاتحادية: توصيات تقرير هلفورد لجيش الاتحاد النظامي، ملف ٢، الوثيقة الأولى، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

أخرى في سنة ١٩٦٤م عُرفت باسم لجنة (جيراغي)، ثم لجنة أخرى في السنة نفسها هي لجنة (نيل) وأوصت تلك اللجان ببذل المزيد من الاهتمام بالجيش وزيادة مرتباته، وحسب تقرير لجنة نيل فإنه من الضروري أن يشعر أفراد الجيش بأنهم مرعيون من جميع الوجوه من الحكومة التي يخدمونها(١).

وكانت وزارة الدفاع الاتحادية قد أعدّت في سنة ١٩٦٣م، بالاستناد إلى تقرير لجنة (جيراغي) ولجنة (هلفورد) وبالاعتماد على الوكيل البريطاني في تلك الوزارة، لائحةً عامة للخدمة العسكرية في الجيش الاتحادي. ووفق تلك اللائحة حددت الرتب العسكرية ونظام الانتقال من رتبة إلى أخرى وشروطه، وطبيعة المهام والواجبات التي تقع على عاتق منتسبي الجيش، كما حَددت تلك اللائحة المستحقات المالية والمادية التي تخص أفراد الجيش بحسب رتبهم العسكرية. وأقرت تشكيل لجنة من قائد الجيش (بريطاني) والضابط العربي الأول في الجيش، وقائد الكتيبة المعنية وثلاثة آخرين تُحددهم وزارة الدفاع للنظر في ترشيحات الترقية من رتبة إلى أخرى. علمًا بأن الرتب الأعلى وكذلك التعيينات في المناصب العسكرية كانت تخضع لموافقة المجلس الأعلى(٢).

والمدة الزمنية التي أقرتها اللائحة لانتقال أفراد الجيش من رتب إلى أخرى، بعد خضوعهم لدورات تأهيلية وامتحانات كفاءة، ليست صارمة جدًا، إذ أجازت في الوقت نفسه للجنة مكونة من قائد الجيش وقادة الكتائب الخمس، وقادة الوحدات المعنية، النظر بشكل استثنائي في ترقية الضباط المبرزين(٣). وحسب تلك اللائحة فالضباط أصحاب الرتب الكبيرة في الجيش الذين يتمكنون من استيفاء الشروط (المدة الزمنية وامتحان الكفاءة) المطلوبة للترقية إلى رتبة

---

(١) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) جيش الاتحاد النظامي: لائحة شروط الخدمة لعام ١٩٦٣م، ص١، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٣) المرجع نفسه: ص ٢.

أعلى لم يكن لها شاغر في الجيش، ينبغي إحالتهم إلى التقاعد بعد منحهم تلك الرتب[١].

وشروط الجندية في الجيش الاتحادي، وفق تلك اللائحة لم تكن شروطًا مهنية بحتة، ففي حين اشترطت أن لا يقل عمر المتقدم (كجندي) عن ١٨ سنة، وأن لا يقل طوله عن خمسة أقدام، فقد اشترطت لاعتبارات يسهل فهم مغزاها، أن يكفله سلطانه أو شيخ قبيلته أو أي ضابط عربي في الجيش الاتحادي. و بشكل عام فقد كانت الخدمة في الجيش تبدأ بست سنوات قابلة للتجديد، لاسيما في حالة إظهار الجندي الكفاءة المطلوبة لانتقاله إلى رتبةٍ أعلى.

وبغرض خلق نوعٍ خاص من الجنود المخلصين، نهجَ الجيش الاتحادي إلى تجنيد الأولاد القُصَّر (مادون ١٨ سنة وما فوق ١٣ سنة)، وكان يجري تأهيلهم في مدرسة تابعة للجيش تأهيلاً عسكريًا خاصًا، وكانت تعطى الأفضلية في فرص تجنيد هؤلاء الأولاد لأبناء الأشخاص الذين يعملون في الجيش أو الذين تقاعدوا، أو الأطفال ذوي المستوى البدني والذهني المتميز. وفي جميع الحالات فقد كانوا يَمرّون بمدة تجريبية لا تتجاوز السنة قبل تثبيتهم كأولاد عسكر. وخدمتهم كجنود رسميين تبدأ بعد اجتيازهم لامتحانات تلك المدرسة العسكرية التي من المفترض أن تكون مدة الدراسة فيها قد وصلت بأصغرهم إلى السن المطلوب للالتحاق في الجندية[٢]. وليس ثمة شك في أن سياسة التجنيد التي اتبعت في الجيش الاتحادي، التي كان يشرف عليها وكيل وزارة الدفاع الذي كان في العادة بريطانيًا، كانت تخضع بشكل أو بآخر لاعتبارات غير مهنية، وذلك حرصًا على ضمان إخلاص أفراد الجيش، فعلى الرغم من أن هناك خططًا كانت موضوعةً مسبقًا للتجنيد، وهناك نسبًا لكل ولاية اتحادية في

(١) نفس المرجع: ص ٣-٧.

(٢) حكومة اتحاد الجنوب: تجنيد الضباط في الجيش الاتحادي، ملف٢٥، الوثيقة ١، ٢، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

ذلك التجنيد، وكان وكيل وزارة الدفاع يتولى عملية إشعار حكام الولايات بمواعيد التجنيد والأماكن المفتوحة لقبول المجندين الجدد، وبمقترح توزيع الأعداد المطلوبة على الولايات[١]، إلّا أننا نلاحظ أن أفراد القبائل الأكثر موالاة وكذلك المشايخ والزعماء المحليين، كانت لهم حظوظٌ قوية في ذلك الجيش تسبق أي حظوظ أخرى. وعلى العموم فإن استفادة قبائل معينة من فرص التجنيد التي كانت تتم في الجيش الاتحادي، قادَ في الأخير إلى مشكلة اختلال التوازن القبلي بين صفوف الجيش، ومن ثم إلى ظهور التكتلات المناطقية، التي أضرَّتْ بالاتحاد، وأسهمت كما سنلاحظ في تقويضه.

والمشكلة الأخرى التي واجها الجيش الاتحادي، تَمثلت في ضعف سيطرة الحكومة الاتحادية عليه من الناحية العملية، فعلى الرغم من أن وزارة الدفاع أصبحت تشرف إداريًا على الجيش منذ ١٩٦١م، وتعززت سلطتها عليه في إبريل ١٩٦٤م بانتقال مسؤوليته المالية من البريطانيين إليها[٢]، إلّا أنه كان بشكل أو بآخر يخضع للسيطرة البريطانية، فهو من جهة ظل مرتبطًا من الناحية العملياتية والتموينية بقيادة الجيش البريطاني في قاعدة عدن، ومن جهة أخرى ظلت قيادته العليا في يد الضباط البريطانيين.

ومهما يكن من أمر، فقد شهد الجيش الاتحادي تحولاً كبيرًا في مهامه وهياكله، بعد عزم البريطانيين سحب قواتهم من عدن. فعلى إثر إعلان بريطانيا في ٢٢ فبراير ١٩٦٦م لسياستها الجديدة في شرق السويس، التي قررت بموجبها تخفيض الإنفاق على قواعدها في الخارج وسحب قاعدتها من عدن، شُكَّلت لجنة لدراسة المتطلبات العسكرية لجيش الاتحاد، بعد سحب القاعدة

(١) حكومة الاتحاد: تجنيد جيش الاتحاد النظامي، ملف ١٨، وثيقة ١٣، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

(٢) نفس المرجع: مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٧٨ لعام ١٩٦٣م، الملف ٢، الوثيقة ٢، محفوظة في المركز السابق .

البريطانية، برئاسة (فاينرViner) قائد الجيش، وعضوية كل من وكيل وزارة الدفاع ووكيل وزارة الأمن الداخلي ومساعدين آخرين، وفي ١٠ مارس قدمت تلك اللجنة تقريرها، الذي اشتمل على عدد من التوصيات لتطوير الجيش الاتحادي، أهمها: أن يكون الحد الأدنى لقوامه عند الاستقلال، عشر كتائب مشاة، وبطاريتين مدفعية، وسريتين مصفحات، وفرقة مهندسين، وقوة جوية مكونة من ثمان طائرات مقاتلة وعشر طائرات نقل خفيف و٦ هيلوكبتر خفيفة، وقوة بحرية مكونة من ثلاث سفن. كما أوصت تلك اللجنة بدمج الجيش الاتحادي مع الحرس الاتحادي الأول. ودمج بوليس عدن وبوليس لحج مع الحرس الاتحادي الثاني، لتكوين شرطة الاتحاد(١). ووافقت الحكومة البريطانية على معظم ما ورد في تقرير تلك اللجنة، وعلى أساس ذلك التقرير بدأ الإعداد لتطوير جيش الاتحاد. ففي سبتمبر ١٩٦٦م اتفق ممثلون من الاتحاد مع شركات بريطانية مختصة على تزويد الاتحاد بعشرين طائرة متنوعة مقاتلة من نوع "بيفر" وطائرات نقل خفيفة، وطائرات هليكوبتر صغيرة نوع "سوكس"، وتم الاتفاق على تسليم تلك الطائرات لحكومة الجنوب العربي على دفعات، وفي مواعيد متتالية تبدأ أولها في إبريل١٩٦٧م، وتنتهي قبيل الاستقلال المقرر في أوائل السنة التالية. كما تمَّ الاتفاق مع شركة بريطانية أخرى لتزويد الاتحاد بثلاث سفن بحرية "كاسحات ألغام" تعمل على مقربة من السواحل الاتحادية، وحسب الاتفاق وصلت أولها في يونيو ١٩٦٧م(٢).

ومع قرب موعد الاستقلال واشتداد الثورة المسلحة في الجنوب، ضاعفت الحكومة البريطانية من اهتمامها بالجيش الاتحادي، لكي يستطع الاعتماد على نفسه في الدفاع عن حكومة الاتحاد، بعد انسحاب القوات البريطانية من عدن. فرفعت رواتب أفراده بنسبة كبيرة، وعملت على تحسين تجهيزاته الفنية

(١) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٣٨٧، ص٢٦٧.
(٢) نفس المرجع: ص ٣٩٢.

والعسكرية. واستنادًا إلى حديث وزير الدفاع الاتحادي حينئذ، فقد زوَّد البريطانيون الجيش الاتحادي بالعربات والمصفّحات القتالية، وبوحدة مدفعية، كما اتخذوا خطواتٍ عملية لتجهيز سلاح الطيران والبحرية في الجيش الاتحادي ليكونا قادرين على العمل عشية الاستقلال(١).

ووسط هذا الاستعداد المدعوم بمظاهر القوة، قرّر المجلس الأعلى الاتحادي في ٢٨ مارس ١٩٦٧م، دمج الجيش الاتحادي النظامي مع الحرس الاتحادي الأول تحت اسم جديد هو "**جيش الجنوب العربي** "، وكذلك تأسيس الوحدات العسكرية الجديدة، سلاح "الطيران"، و"البحرية". وأصبح ذلك القرار نافذًا ابتداءً من ١يونيو ١٩٦٧م، الذي اعتمده المجلس الأعلى اليوم السنوي للقوات المسلحة. وفي خطوة لم تكن مبرراتها مفهومة، استعجل المجلس الأعلى الاتحادي تعيين العقيد ناصر بريك العولقي قائدًا للجيش الاتحادي، خلفًا لقائده البريطاني "داي"، عند حلول الاستقلال، المقرر في بداية العام التالي(٢). فكان لذلك القرار السابق لأوانه، انعكاساتٍ خطيرة داخل الجيش المشحون بالتنافس القبلي، وكما سنلاحظ في الفصل التالي، فقد تَسبّب ذلك القرار في حالة التمرد والغضب التي شهدتها بعض وحدات الجيش في تلك المدة.

ثانيًا - الحرس الاتحادي:

عندما بدأت بريطانيا تعمل على إدخال معاهدة الاستشارة في محميات الجنوب، عملت في سنة ١٩٣٨م، على تأسيس قوة قبلية مسلحة غير نظامية، تتولَّى حراسة الضباط السياسيين والمستشارين البريطانيين العاملين في

(١) وزير الدفاع الاتحادي فضل العبدلي: في مقابلة مع صحيفة صوت الجنوب، العدد ٢٢، السنة السابعة، الجمعة ١٠ فبراير ١٩٦٧م.

(٢) مذكرة المجلس الأعلى رقم ٤٠: لعام ١٩٦٧م، ملف جلسات المجلس الأعلى، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

المحميات، وكذلك تتولى الحراسات الشخصية لحكام المحميات. وقد جرى تدريب هذه القوة وتنظيمها على يد الضابط البريطاني المشهور "هاميلتون Hamilton" ونتيجة لدوره في إعداد ذلك الحرس الذي كان في بداية عهده لا يتجاوز المائة جندي عرف ذلك الحرس باسم "**جنود هاملتون**"[١].

وعمليًا فقد ركَّز ذلك الحرس الذي أطلق عليه اسم (الحرس الحكومي) على استقطاب رجال القبائل البارزين، الذين كان لهم تأثير بين أوساط قبائلهم في أوقات السلم أو الحرب، والملفت للانتباه في سياسة ذلك الحرس مع هؤلاء الرجال أنه في الوقت الذي جرى فيه الحرص على تدريبهم تدريبًا عسكريًا مهنيًا لجعلهم مقاتلين أشداء، تم فيه الحرص على ألّا يخضعوا لقيود الانضباط العسكري الصارم في الملبس أو في السلوك، ربما حتى لا يفقدوا صفات الخشونة القبلية التي تسمح لهم بفرض أنفسهم على جماعاتهم، فالبريطانيون على ما يبدو أرادوا من ذلك الحرس أن يتمتع بتأثير اجتماعي مميز فضلاً عن التأثير العسكري. وعلى أية حال، فقد ارتفع عدد ذلك الحرس بعد الحرب العالمية الثانية إلى **٣٥٠** رجلاً، كانوا ينتشرون في عدد من مراكز المحميات أهمها بيحان، ويافع السفلى والعوالق السفلى، والفضلي. ومقره الرئيسي كان في معسكر (شامبيون Champion) الذي أُنشأ خصيصًا له في شمال خور مكسر في عدن. وعزّز ذلك الحرس مع اشتداد التمردات القبلية في منتصف الخمسينات فبلغ عدده سنة **١٩٥٧**م قرابة ألفي رجل، كما عزز بمزيدٍ من الأسلحة الخفيفة ووسائل النقل[٢].

وعند قيام الاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية في **١١** فبراير **١٩٥٩**،

---

(١) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ١٥٦-١٥٨.

(٢) وزارة الإعلام والإرشاد الاتحادية: التقرير السنوي للجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٧٦.

جرى تسليم ذلك الحرس إلى حكومة الاتحاد في اليوم الأول لتأسيسها، فشكّل مع الحرس القبلي التابع للولايات المؤسسة للاتحاد ما عرف باسم " **الحرس الاتحادي**". ومع تزايد عدد الولايات المنضمة إلى الاتحاد، اتسعت قوة ذلك الحرس نتيجة لامتصاص الحرس القبلي التابع لتلك الولايات من جهة وللزيادة في التجنيد من جهة أخرى، حتى وصل في سنة **١٩٦٤**م إلى خمسة آلاف رجلٍ[١]، وانقسم ذلك الحرس بدوره إلى قسمين هما:

- **الحرس الاتحادي الأول**: وهو الحرس الذي تألَّف بدرجة رئيسية من الحرس الحكومي القديم، وعمليًا فقد كان ذلك الحرس، الذي يقوم بقيادته ضباط بريطانيون، وتُسدد مرتباته من المعونة المالية البريطانية لحكومة الاتحاد[٢]، يدعى للخدمة في أية منطقة من مناطق الاتحاد. فقد كانت مهمته الأساسية هي الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام والقانون داخل الولايات الاتحادية بشكل عام، أو بمعنى آخر كان بمثابة قوة شبه عسكرية متحركة داخل مناطق الاتحاد، بحسب الضرورات الأمنية.

- **الحرس الاتحادي الثاني**: وهو الحرس الذي تَشكل من الحرس القبلي، الذي كان تابعًا لكل ولاية اتحادية قبل انضمامها إلى الاتحاد، وعلى ما يبدو فإن ذلك الحرس الذي اعتمد بدرجة رئيسية على أقارب الحكام ومشايخ العشائر، كان لا يتميز بالفاعلية المطلوبة، إذ روعيت فيه الاعتبارات الشخصية والاجتماعية، عند التعيين والترقية، أكثر مما روعيت فيه الاعتبارات المهنية[٣]. وبشكل عام، فقد كانت مسائل الانضباط والنظام العسكري أكثر مرونةً في نظام ذلك الحرس، الذي كان في العادة يخدم في نطاق ولايته فقط.

وكما لاحظنا قبل قليل فعلى إثر إعلان البريطانيين سحب قاعدتهم العسكرية

---

(١) نفس المرجع والصفحة.
(٢) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار في جنوب اليمن، ص ١١٤.
(٣) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص٣٥٧ .

من عدن في بداية سنة ١٩٦٦م، وبناءً على توصيات اللجنة العسكرية التي شكلت لتقديم المقترحات التي يجب عملها لتعزيز قدرات المؤسسات العسكرية والأمنية للاتحاد، أقرَّ المجلس الأعلى الاتحادي توحيد الحرس الاتحادي الأول مع جيش الاتحاد النظامي لتشكيل قوة الجيش، كما أقرَّ توحيد الحرس الاتحادي الثاني والعناصر التي لا تتمكن من دخول الجيش من الحرس الاتحادي الأول، وكذلك شرطة عدن المسلحة وغير المسلحة، وشرطة ولاية لحج في مؤسسة أمنية واحدة تسمى **شرطة الجنوب العربي**، وذلك اعتبارًا من أول يونيو ١٩٦٦م.

وعمومًا فقد بلغ تعداد شرطة الجنوب العربي التي خلفت الحرس الوطني، حسب ميزانية الاتحاد لسنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨م، (٧٧٠٦) رجل. وبلغ عدد من كانوا يخدمون في كل التشكيلات العسكرية للاتحاد (الجيش والشرطة) في تلك السنة (١٧٠٩٤شخصًا). وبشكل عام فقد كان حجم الإنفاق العسكري في اتحاد الجنوب يثير الدهشة، فمثلاً خُصص له في الموازنة الاتحادية لتلك السنة التي تعدت ٢٥مليون دينار، (٥٥ في المائة) من تلك الموازنة[١]. ومع ذلك، فعلى الرغم من تركيز الصرف المالي لحكومة الاتحاد على الجانب العسكري والأمني، وزيادة مرتبات منتسبيه، إلا أن عوامل كثيرة كما سيتبين لنا في الفصل القادم، أثَّرت على معنوية تلك المؤسسات وأضعفت من ولائها لحكامها.

علاقة الاتحاد بالولايات:

مع أن دستور الاتحاد فرض قدرًا من السلطات المركزية على الولايات الأعضاء، وحدد الصلاحيات والمسائل التي تخصُّ الحكومة الاتحادية، وكذلك المسائل ذات الصلاحيات المشتركة بين الاتحاد والولايات، إلّا أن كل ولاية من ولايات الاتحاد ظلَّت محتفظة بشخصيتها الداخلية إلى حدود بعيدة،

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: الموازنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨، ص ٢٣.

ومحتفظة حتى بمعاهدتها السابقة مع بريطانيا (الحماية والاستشارة) ولذلك عانى التعامل بين الحكومة الاتحادية والولايات من صعوباتٍ كثيرةً، في ظل عدم فرض الدستور الاتحادي على تلك الولايات إتّباع أنماطٍ معينةٍ في حكمها المحلي يتناسب مع نظام الاتحاد، وفي ظل الاختلاف الكبير بين نظم حكم تلك الولايات، فبعضها إمارات وبعضها سلطنات وأخرى مشيخات، وبعضها - وهي قليلة - لها دساتير وقوانين، والبعض الآخر تحتكم للأعراف القبلية.

وفضلاً عن ذلك، فالسلطة المحلية في معظم الولايات كانت تمتاز بالمرونة الشديدة وتفتقد إلى الفاعلية والقوة. وهكذا فإن ضعف سلطة معظم حكومات الولايات، وحرص حكامها على التشبث بأكبر قدر من تلك السلطة، وجهل بعضهم لحدود السلطة الاتحادية على ولاياتهم، عوامل كلها أسهمت في ضعف قوة سلطة المؤسسات المركزية للاتحاد على الولايات الأعضاء.

ومع أن الحكومة الاتحادية حاولت أكثر من مرة، لاسيما في بداية عهد الاتحاد، عقد لقاءاتٍ تنسيقية بين وزراء الاتحاد وحكام الولايات لتوضيح حدود العلاقة الرسمية بين سلطة المؤسسات الاتحادية المركزية وسلطة الولايات، كان أهمها ذلك اللقاء الذي عقدته الحكومة الاتحادية في عاصمة الاتحاد في مايو ١٩٦٢م والذي استمر عدة أيام[١]، إلّا أن تلك المحاولات لم تصل بتلك العلاقة إلى وضعها الصحيح، بفعل صعوبات كثيرة، من بينها التداخل الذي حدث في المسؤوليات عن تلك السلطات. فكثير من وزراء الاتحاد الذين كانوا في الوقت نفسه حكام ولايات، كانوا يحاولون تقوية سلطة وزارتهم في الولايات، ويحاولون من الجهة الأخرى بوصفهم حكام ولايات، تقوية موقف ولايتهم في تعاملها مع الوزارات الاتحادية الأخرى.

وعلى أية حال، فقد كانت المسائل التي كانت تخصُّ السلطة الاتحادية وفق

(١) صوت الجنوب: العدد ٤٩، الأحد ٣ يونيو ١٩٦٢م.

التعديلات التي أدخلت على دستور الاتحاد في سنة ١٩٦٢م هي: الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، واقتراض الأموال، والطيران المدني، والمطارات، والخدمات المتصلة بها، والبريد والتلغراف والهاتف، والإذاعة، والتلفزيون، والطرقات الرئيسية المحسوبة طرق اتحادية بقرار من المجلس الأعلى، والأشغال العامة والخدمات العامة، والمعارف، والصحة والعملة والرقابة عليها، والبنوك والأعمال المصرفية، والعوائد الجمركية، ورسوم السيارات، وتسجيل الآليات والمركبات، وتحديد العطل الرسمية(١).

والمسائل التي كانت السلطة عليها مشتركة بين الاتحاد والولايات، كانت محددة في الآتي: تسليم الأشخاص الجانحين المطلوبين من ولايات أخرى أو حتى من دول خارجية، وتنفيذ الأحكام، وتنفيذ مسائل القبض على الأشخاص المطلوبين بين الولايات، والهجرة، والسجون، وأعمال الشركات، والتعليم، وحقوق الطبع، والاختراع، والعلامة التجارية، والأوزان والمقاييس، والجمعيات التعاونية، وتسويق المنتجات الزراعية والأسماك، ومراقبة المطبوعات، ومراقبة الصادرات والواردات، وتنظيم المرور، والتأمين، ومسائل الزراعة والأسماك(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الصعوبات التي واجهت العلاقة بين سلطة الاتحاد المركزية والسلطات المحلية، إلّا أن تلك العلاقة دفعت معظم ولايات الاتحاد إلى تحسين أسلوب عملها على الأقل من الناحية الإدارية والمالية، بما يتناسب وتلك العلاقة، وفضلاً عن ذلك فقد ساعدت الخبرات التي اكتسبها حكام تلك الولايات في المؤسسات الاتحادية، في ذلك التحسن.

---

(١) مراسلات وزراء الاتحاد وعدن مع وزير المستعمرات البريطاني "الكتاب الأبيض" التعديلات الدستورية: ص ٩-١٠.

(٢) مراسلات وزراء الاتحاد وعدن مع وزير المستعمرات البريطاني: التعديلات الدستورية، ص ١٠- ١١.

وفي كل الأحوال فقد مثَّل ذلك الوضع، الذي ما كان له أن يكون لولا قيام الاتحاد، خطوةً متقدمةً كثيرًا مقارنة بالوضع السائد المتخلف الذي كانت تعيشه قبل ذلك معظم تلك الولايات. فعلى إثره بدأت تظهر القوانين والتشريعات المكتوبة التي تنظم عمل الإدارات والمجالس الرسمية في معظم تلك الولايات، واهتمت مجالس السلطنات والإمارات التي نشطت في عهد الاتحاد بمتابعة عمل الإدارات التابعة لها، من خلال اجتماعات دورية تناقش فيها تقارير مكتوبة عن أوضاع تلك الإدارات، كما ظهرت مجالس البلديات والقرى في عدد من الولايات. ووسط هذا المناخ الذي أدخل قدرًا من الحيوية إلى نظم حكم الولايات، جرتْ في سلطنة الفضلي لأول مرة في تاريخ سلطنات وإمارات الجنوب انتخابات ديمقراطية مباشرة، لاختيار نصف أعضاء المجلس التشريعي للسلطنة في نوفمبر **١٩٦٣م**[١].

علاقة الاتحاد الخارجية:

على الرغم من حرص الحكومة الاتحادية على تهدئة الخواطر، وإقامة علاقات ودية مع محيطها المحلي والعربي، إلّا أن عوامل عدة، منها معارضة ذلك المحيط للسياسة البريطانية في ذلك الوقت، و سيطرة بريطانيا على شؤون الاتحاد الخارجية، وضعف القدرة السياسية لحكام الاتحاد، وتأثير قوى المعارضة الداخلية في الخارج، لم تساعدها على تحقيق نجاحات مهمة في تلك الغاية، حتى مع جاراتها في محميات الجنوب.

فحكام سلطنات المحمية الشرقية، لاسيما سلطنتي حضرموت، قاوموا بإصرار كل المحاولات التي بذلتها الحكومة الاتحادية وكذلك المندوب السامي، لتعزيز الروابط بينهم والاتحاد. ومن أجل ألا يتركوا أي مجال أمام أي محاولات جديدة لِجَرّهم إلى الاتحاد، تَعمّدوا إهمال علاقتهم بالحكومة

(١) صوت الجنوب: العدد ٢٤، الأحد ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣م.

الاتحادية إلى أبعد مدى. وكانت السلطنة القعيطية أكثر تشددًا في موقفها المعارض للدخول في الاتحاد منذ لحظة قيامه. ومع أن سلطنة الكثيري أظهرت في بداية الأمر قدرًا من الميل نحو الاتحاد، إلّا أنها عادت وَغَيَّرتْ موقفها بسرعة، وأبدت بعض الشكوك من عملية الدخول في إطاره(١).

وفيما يبدو فقد كان للنتائج الإيجابية التي أظهرتها تقارير الشركات المنقبة عن النفط في شمال حضرموت خلال تلك المدة، الدور الأساسي إن لم يكن الوحيد، في تلك المواقف التي تمسَّك بها سلاطين حضرموت من عملية الانخراط في اتحاد الجنوب العربي، الذي كان يضم إمارات وسلطنات يغلب عليها التخلف والفقر. وعلى حَدِّ رأي رئيس صحيفة الاتحاد الرسمية الذي قال: " **إن الموقف المعارض للاتحاد في حضرموت ينطوي على رغبة بترولية، السحر الذي يعتقد فيه أنه يحيل حضرموت إلى قطعة فضية** "(٢).

وعلى الرغم من تلك القطيعة التي تَعمدها حكام حضرموت مع اتحاد الجنوب العربي، إلّا أن حكام الاتحاد لم يفقدوا الأمل في إمكانية انضمام حضرموت. وتَعزّز طموحهم في ذلك، بعد انضمام عدن إلى الاتحاد في أوائل سنة **١٩٦٣**م، إذ اعتقدوا أن الاتحاد بوضعه الجديد سيدفع بحكام حضرموت إلى تغيير موقفهم منه، ففي تصريح صحفي لعبد الرحمن جرجرة وزير الإعلام الاتحادي في يوليو **١٩٦٣**م قال فيه: " **إن دخول حضرموت أصبح ضروريًا للاتحاد، فذلك سيعطيه مزيدًا من القوة، وسيعجل بيوم الاستقلال** "(٣).

غير أن الإشارات التي ردت بها سلطنتا حضرموت على حكام الاتحاد لم تكن مشجعة، ففي تصريح للشيخ محمد عبد القادر بامطرف سكرتير الدولة

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد ١٦٠٢، الخميس ١٣ إبريل ١٩٦١م.

(٢) أحمد شريف الرفاعي: اتحادان أم اتحاد واحد في جنوبنا العربي، صوت الجنوب، العدد ٢، الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١م.

(٣) صوت الجنوب: العدد٥، ١٤ يوليو ١٩٦٣م.

القعيطية السابق والشخصية الحضرمية البارزة لصحيفة الطليعة الحضرمية ردًا على ما كان يشاع حينها من إمكانية دخول حضرموت في الاتحاد، قال فيه: "**إن الاتحاد انطوى على أخطاء خطيرة أفقدته مزايا الاتحاد الحقيقي، ومنها اعتراف الاتحاد بالسيادة البريطانية على عدن. لذلك فإن دخول حضرموت في الاتحاد لن يكون إلّا بشروط منها، إجراء انتخابات عامة، وأن يتنازل السلاطين عن سلطاتهم للشعب، وأن تقسم مناطق الاتحاد على أساس السهولة الإدارية وليس على أساس التجزئة العشائرية، وأن يستهدف الاتحاد الاستقلال الفوري** "[١]، ومع أن معظم تلك الشروط كانت مستحيلة التحقيق في ظل الوضع السياسي القائم في الاتحاد، إلّا أن وزير الإعلام الاتحادي في محاولة منه لِمدِّ الجسور مع حضرموت، ردَّ على تصريح بامطرف بحرص شديد فقال: "**إن الشروط التي طالب بها بامطرف، بعضها جاري العمل به، والبعض الآخر سيكون متروك للحكومة المركزية للعمل به في المستقبل**"[٢].

وعندما حاول البريطانيون في سنة **١٩٦٥**م عقد مؤتمرات في لندن لعددٍ من الأطراف السياسية في الجنوب، بغرض إدخال تعديلاتٍ على دستور الاتحاد وتهيئته للاستقلال، زار المندوب السامي "رتشارد ترنبول Richard Turnbull" حضرموت في مارس من تلك السنة والتقى بسلاطينها وحاول إشراكهم في الاتحاد وفي المباحثات، لكن محاولته لم يكتب لها النجاح[٣]. ولا ريب في أن المتغيرات الكثيرة التي تلاحقت على المنطقة في تلك المدة، وأبرزها اندلاع الثورة المسلحة في مناطق الاتحاد، عززت من موقف حكام حضرموت المعارض للدخول في اتحاد الجنوب، والأخطر من ذلك فقد شجعتهم على محاولة تكوين اتحاد خاص بهم في المحمية الشرقية. ففي مارس **١٩٦٥**م أُنجز

(١) نفس المرجع: العدد ٦، ٢١ يوليو ١٩٦٣م.
(٢) نفس المرجع.
(٣) فتاة الجزيرة: العدد ٢٧٩٦، الخميس ٢٥ مارس ١٩٦٥م.

في حضرموت، مشروع دستور لقيام دولة مستقلة في حضرموت تدعى "**جمهورية حضرموت المتحدة** "[١]، بتشجيع ودعم على ما يبدو من أطراف وقوى خارجية. ومع أن بعض السياسيين الجنوبيين الذين كانوا حينها يشككون بجدية البريطانيين في مسألة ربط حضرموت بالاتحاد، كانوا لا يستبعدون تشجيع بريطانيا على إقامة مثل ذلك الاتحاد، لأسباب لها علاقة بالمصالح البريطانية في الخليج، وبتزايد أعمال المقاومة المسلحة في الاتحاد، إلا إننا لم نعثر على دليل يؤكد أو ينفي مثل ذلك التشجيع. غير أن الأمر المؤكد هو سعي أطراف سعودية في تلك المدة إلى خلق اتحاد للمحمية الشرقية منفصل تمامًا عن اتحاد الجنوب، وشديد الارتباط بالسعودية، فقد تمَّ في المكلا في **٣/ ٥/ ١٩٦٥م** التوقيع على وثيقة اتفاق بين وزير **السلطنة القعيطية**، وسكرتير **الشيخ عبد الله عوض بن لادن** ممثل الحكومة السعودية، نصَّتْ بوضوح على السعي لإقامة ذلك الاتحاد[٢]. ومع أن عوامل كثيرة وقفت أيضًا في وجه تلك المحاولة، إلّا أن فشلها لم يدفع حكام حضرموت إلى مراجعة مواقفهم المتصلبة من مسألة الانضمام إلى اتحاد الجنوب العربي.

وعلى الرغم من أن موقف سلطنة المهرة من حكومة الاتحاد، لم يكن بالحدة التي كان عليها موقف سلطنتي حضرموت، إلّا أنه بوجه عام كان موقف غير متجاوب مع عملية الانضمام إلى الاتحاد، ففي الزيارة الرسمية التي قام سلطانها عيسى بن علي، على رأس وفدٍ كبير من سلطنته إلى عاصمة الاتحاد في فبراير **١٩٦٦م**، حرص حرصًا شديداً في الكلمة التي ألقاها في اجتماعه مع قيادة الاتحاد، على الرغم من حفاوة الاستقبال التي حظي بها، على عدم إظهار

(١) عمر سالم باعباد: حضرموت والأحداث، دانية للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م، ص ٢٠٤ .

(٢) صالح علي باصرة: استقلالٌ تصنعه بريطانيا أم استقلالٌ تنتزعه الجماهير، مجلة سبأ، صادرة عن قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة عدن، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص ٢٧.

أي بادرة أمل بخصوص انضمام سلطنته إلى الاتحاد، وتعمد إبراز بُعد المسافة السياسية بين الطرفين عندما امتدح فوائد تبادل الزيارات بقوله: " **إنها توثق العلاقة بين الدول العربية**"(١).

ومع أن اتحاد الجنوب، بحسب اتفاقية الحماية مع بريطانيا، لم يكن في وضع قانوني يمكنه من إقامة علاقات خارجية رسمية مع أي دولة، إلّا أن أوضاعه تأثرت كثيرًا بما كان يدور في خارجه، وسجلت العديد من القوى الخارجية، وخاصة على الصعيد العربي موقفها من الاتحاد، كما لاحظنا، مقترنًا بموقفها من السياسة البريطانية نفسها. فعلاقة الاتحاد بشمال اليمن تأثرت بالنزاع المستمر بين البريطانيين والأئمة على الجنوب منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. والاتحاد بحد ذاته مَثَّل فصلاً من فصول تلك العلاقة المتأزمة، ومع أن المدة الأولى من عمر الاتحاد شهدتْ هدوءًا نسبيًا في تلك العلاقة نظرًا للأوضاع الداخلية الصعبة التي كانت تمرُّ بها حكومة الإمام أحمد، إلّا أن تلك العلاقة تدهورت على نحوٍ خطير بقيام الثورة في الشمال، إذ أخذ النزاع بين الطرفين يكتسبُ بعدًا سياسيًا وفكريًا خطيرًا، فالثورة مثَّلت تهديدًا لشرعية الحكم التقليدي في الجنوب من أساسه، وليس للسيادة على الأرض فحسب.

ومنذ البداية لم يكن موقف حكام الاتحاد من الثورة موقفا وُديًا، فقد سَعوا بكل السبل لتحريض بريطانيا لاستخدام كل إمكانياتها ضد الثورة وتقديم المساعدة للنظام الملكي الذي كان عدوًا لهم في الأمس. بيدَ أن الأمور لم تذهب كما أراد لها حكام الاتحاد ومن ورائهم البريطانيون. فالثورة شحنت معظم سكان الجنوب كما هو الحال في الشمال، بمشاعر وطنية وعربية لا حدود لها، وَحَرّكت آمالاً عريضة لمستقبل اليمن كله بعد غياب نظام الأئمة المتخلف، الذي كان ينفر منه معظم اليمنيين، وكما سنلاحظ في الفصل القادم، فقد دخلت أوضاع الاتحاد على إثر قيام الثورة والجمهورية في الشمال في غاية التعقيد .

(١) صوت الجنوب: العدد ٣١، الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.

ولم تكن صلات الاتحاد بالدول العربية هي الأخرى في حالة جيدة، لأسبابٍ ذكرناها في الفصل الثالث بعضها يتعلق بمساندة الدول العربية لموقف حكومة الشمال من الاتحاد، والبعض الآخر يتعلق بالنزاع العربي البريطاني وبالثورة التحررية ضد الاستعمار. وبعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر في شمال اليمن تصلبت مواقف بعض البلدان العربية ضد الحكومة الاتحادية بشكل واضح، لاسيما مصر التي كانت بمشروعها القومي لاعبًا رئيسيًا في الأحداث السياسية التي شهدها جنوب اليمن خلال ذلك العهد، والتي سنأتي على توضيحها في الفصل اللاحق. وفي الوقت نفسه فقد تبدّلت مواقف بعض البلدان العربية الأخرى من الاتحاد، بسبب الخطر الذي رأته في ثورة الشمال على مصالحها ومستقبلها.

فالسعودية مثلاً عملت على التقرب من الحكومة الاتحادية ومدّها ببعض المساعدات، وتكررت زيارة مسؤولي الاتحاد إلى السعودية، لأسبابٍ لها علاقة بموقف الجانبين من الأحداث الدائرة في الشمال، و حتى لا يثيروا مزيدًا من غضب القوى الوطنية ضدهم كان وزراء الاتحاد يُظهرون مبررات أخرى لتلك الزيارات. فعندما زار وزير الخارجية الاتحادي المملكة العربية السعودية في مارس ١٩٦٤م لذلك الغرض، صرّح للصحفيين أن الهدف من تلك الزيارة هو بحث موضوع التسهيلات الخاصة بحجاج الجنوب مع السلطات السعودية[١]. وبعد أيام قلائل من تلك الزيارة انتدب موظف من وزارة الخارجية الاتحادي إلى جدة لرعاية المصالح الاتحادية في السعودية، لكنه لم يمنح مكتبًا مستقلاً، بل أُلحق بالسفارة البريطانية، وظل فيها يمارس عمله ممثلاً للاتحاد في السعودية[٢].

(١) الكفاح: عدن، العدد ١٩٦، السنة الخامسة، ١٠مارس ١٩٦٤م.
(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي للاتحاد الجنوبي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٨٣.

وفي سنة ١٩٦٦م زار وفد اتحادي عددًا من البلدان العربية، أهمها السعودية، فقابل الوفد الملك فيصل أكثر من مرة، وحصل على وعود سعودية بتقديم ثمانين مليون ريال سعودي مساعدة للاتحاد[١]. كما اهتمت الكويت كذلك بذلك الوفد، وأظهرت تضامنها مع اتحاد الجنوب، ووعدت بإرسال خبراء إلى حكومة الاتحاد في مجال تطوير المشاريع الإنشائية والعمرانية في الاتحاد، كما قدمت مساعداتٍ في مجال الدعاية والإعلام للاتحاد[٢].

ولأن الاتحاد لا يتمتع بالسيادة، فلم يكن للبلدان الأجنبية أي تمثيل دبلوماسي متبادل مع حكومة الاتحاد. وإنما كانت هناك عدد من القنصليات العامة في أراضي الاتحاد، وبالتحديد في عدن، وجميعها للبلدان التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع بريطانيا، مثل أمريكا، والهند، وباكستان، كما كان هناك عدد من القناصل الذين يمثلون بلدانهم فقط بصورة فخرية[٣].

وحاولت حكومة الاتحاد بموافقة البريطانيين إقامة بعض الصلات مع البلدان الأجنبية التي كانت ترى فيها سندًا ممكنًا لها بعد الاستقلال ومنها أمريكا، التي زارها ممثلو الاتحاد أكثر من مرة بغرض حصول الاتحاد على دعمها المادي والمعنوي. ففي نوفمبر ١٩٦٣م زار الشيخ محمد فريد العولقي وزير الخارجية العاصمة الأمريكية واشنطن وبرفقته السكرتير الدائم للوزارة محمد صالح عفارة، فقوبل بِكرمِ ضيافةٍ غير مُنتظر، وعقد معهم مساعد وزير الخارجية الأمريكي محادثاتَ مُطولة غير رسمية في وزارة الخارجية الأمريكية[٤]، وفيما يبدو فقد كان الدافع الرئيسي للاهتمام الأمريكي اللافت للنظر في تلك الزيارة، تلك التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة في ذلك

(١) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٥٧-٥٨.
(٢) صوت الجنوب: العدد ٢٩ السنة الخامسة، الجمعة ١١ فبراير ١٩٦٦م.
(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي للاتحاد الجنوبي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٨٤.
(٤) صوت الجنوب: العدد ٢١، السنة الثالثة، الأحد ٣ نوفمبر ١٩٦٣م.

الحين، والتي كان أبرزها دعم القوات المصرية للثورة في شمال اليمن، الذي أثار حفيظة الأمريكيين وأصدقائهم في تلك المنطقة.

وكانت بريطانيا قد حاولت تقديم الحكومة الاتحادية على أنها الممثل الشرعي للجنوب في المحافل الدولية، فأصرَّت أكثر من مرة على حضور ممثلي الاتحاد في اجتماعات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة، وخصوصًا عندما كانت تناقش تلك الهيئات قضايا تهمُّ الجنوب مثل النزاع الحدودي بين المحميات وشمال اليمن(١). وقضية تصفية الاستعمار من الجنوب، غير أن هيئة الأمم المتحدة ظلَّت تتعامل مع بريطانيا بوصفها دولة مستعمرة لجنوب اليمن، تقع عليها المسؤولية القانونية في القضايا السياسية المتعلقة في الجنوب، ولم تعترف بحكومة الاتحاد حكومة شرعية لأبناء الجنوب.

واختلف أمر الاتحاد بعض الشيء مع المنظمات غير السياسية التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية الدولية " الفاو" إذ سمح للحكومة الاتحادية المشاركة في الاجتماعات الإقليمية لفروع تلك المنظمات.وعلى خلاف الجامعة العربية التي لم تقبل التعامل مع اتحاد الجنوب العربي، وَجّهت منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان للسعوديين دورٌ فاعلٌ في تأسيسها، أكثر من مرة دعوتها لحكومة الاتحاد لحضور اجتماعات ذلك المؤتمر(٢).

❁❁❁❁❁

(١) شارك ممثلين من حكومة الاتحاد اجتماعات مجلس الأمن الدولي في نهاية مارس ١٩٦٤م، عندما ناقش المجلس قضية النزاع الحدودي بين البريطانيين وحكومة الاتحاد من جهة، والحكومة الجمهورية في شمال اليمن.

(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: نفس المرجع السابق ونفس الصفحة. .

الفصل السادس

انهيار الاتحاد أغسطس ١٩٦٧

الفصل السادس
انهيار الاتحاد أغسطس ١٩٦٧

لا شك في أن انهيار اتحاد الجنوب العربي بعد ثمان سنين فقط من قيامه، كان حدثٌ كبير وخطير، وكل تطور عميق أو تغيير كبير، هو بمثابة تساؤل تاريخي، وكل تساؤل لابد من أن يبحث لنفسه عن إجابة. فهل انهار الاتحاد لأنه من صنع بريطانيا والحكام المرتبطين بها وليس من صنع أبناء البلاد كما كان يطرح معارضوه؟ مع العلم أن هناك اتحادات أخرى صنعتها بريطانيا بالطريقة نفسها، وتَمكّنت من الاستمرار والنجاح، نذكر منها من باب التدليل على ذلك، **اتحاد ماليزيا**، واتحاد **الإمارات العربية** في شرق الجزيرة العربية، الذي قام بتأسيسه "وليم لوس" والذي سبق له الإشراف على تأسيس اتحاد الجنوب العربي، وهل سقط الاتحاد لأنه كان يُمثل حكم السلاطين والمشايخ القبلي المتخلف، الذي لم يعد يناسب العصر؟ علمًا أن هناك دويلات عربية أخرى كانت تمثل ذلك النموذج التقليدي من الحكم واستطاعت أكثرها أن تواصل مشوارها في ظل مقومات سكانية وجغرافية أضعف بكثير مما كانت لدى الاتحاد. وهل سقط الاتحاد بسبب مد تيار القومية العربية الذي جرف في طريقه خلال ذلك العهد عدة أنظمة مرتبطة بقوى الاستعمار؟ أم سقط الاتحاد نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها سكانه مقارنة بالاتحادات والأنظمة المشابهة الأخرى؟ وهل سقط الاتحاد لأن ميناء عدن تحوّل من نعمة إلى نقمة على الوضع القديم في البلاد، لأن حركة النقابات في عدن، التي ترتبت على نشاط الميناء، كانت المصدر الرئيسي للنشاط السياسي المعارض للبريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب؟ هل سقط الاتحاد بسبب قيام الثورة في الشمال، أم سقط بسبب عدم إخلاص الجيش؟

لا ريب في أن الإجابة على تلك الأسئلة أو ذلك السؤال مهما بلغت من

الدقة إلّا أنها قد تكون محل جدل، غير أن الأمر الذي لا جدال فيه، هو أن نهاية الاتحاد كانت مرتبطة بحصيلة أسباب وعوامل كثيرة، داخل الاتحاد وخارجه، وتلك الأسباب على اختلاف أشكالها وأفعالها تدخلت بقوة، وربما بقسوة في الإطاحة بالاتحاد وحُكامه على ذلك النحو. ولذلك سنحاول في هذا الفصل التوقف عند تلك الأسباب والعوامل التي أسهمت أكثر من غيرها في تدمير اتحاد الجنوب العربي والتي من بينها:

صعوبة الأوضاع الداخلية للاتحاد:

كانت أوضاع الاتحاد الداخلية من كل النواحي في منتهى الصعوبة والتعقيد، فسبب قلة الموارد التي كانت توفرها مناطق الاتحاد الفقيرة والجرداء، لم يكن هناك مجال كبير أمام الحكومة الاتحادية للقيام بتنمية شاملة في ولايات الاتحاد تتمكن من خلالها كسب التأييد اللازم لاستمرارها. وتلك الخدمات البسيطة التي شهدتها ولايات الاتحاد في بعض الجوانب والتي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الدعم البريطاني، قدمت في وقت متأخر من عمر الاحتلال البريطاني، وكانت مجرياته السياسية في داخل البلاد وخارجها غير مناسبة لحكام الاتحاد، أو بمعنى آخر أتت بعد فوات الأوان، بحسب رأي (تريفليان Trevlyan) آخر مندوب سامي بريطاني في عدن، عندما قال: " **كنا بحاجة إلى سنين عديدة لتحقيق التأثير الضروري والفعال في سياسة تدخلنا غير المباشر في البلاد... لكننا كنا على طريق الخروج من الشرق الأوسط كله**"(١).

ومما لاشك فيه، أن التغيير الضروري للأوضاع القبلية والاجتماعية المتخلفة، التي كان يعيشها جنوب اليمن، لا يمكن أن يحدث إلا بتغيير مستوى معيشة الناس ومستوى وعيهم، ومثل ذلك التغيير كان يحتاج في كل الأحوال إلى قدرات وإمكانات ووقت، تَفُوق بكثير تلك التي كانت متاحة للاتحاد. ومما

(١) Trevlyan: The Middle East In Revolution, P.214.

لاشك فيه أيضًا، أن بعض دوافع قيام الاتحاد، إن لم تكن جميعها، كانت أسبابًا رئيسية في انهياره، فالبريطانيون الذين علّقوا آمالاً على قيام اتحاد لمحميات الجنوب، أتت سياستهم في دعم وحدة المحميات، في وقت كان فيه الاستعمار في أسوأ مراحله، ولذلك كانت مشكلة ارتباط الاتحاد ببريطانيا أكبر مشاكل الاتحاد. كما أن الحكام المحليين في تلك المحميات الذين انتظروا من الاتحاد أن يحمي سلطتهم، كانوا في حقيقة ألأمر لا يتمتعون بنفوذ فعلي في مناطقهم، فأغلبهم لا يزيدون عن كونهم وسطاء محليين أو حسب تعبير "تريفليان" مُصلحين قبليين(١). وحتى ذلك النفوذ الضعيف الذي كانوا يملكونه بين أوساط قبائلهم، ضعف بدرجة أكبر بقيام الاتحاد، بسبب انتقال جزء من سلطاتهم إلى الحكومة الاتحادية، وبسبب جمع هؤلاء الحكام مسؤوليات مزدوجة في ولاياتهم وفي الحكومة الاتحادية.

وضعف السلطة كان سمة غالبة تعانيها حكومات الولايات المحلية التابعة للاتحاد، فهناك عدد من تلك الولايات مثل: المفلحي والعلوي، لم تكن تعرف أبسط أنواع الإدارة، أو أي شكل من أشكال النظام أو القانون. وعمومًا فإن ضعف الكيانات التي شكلت الاتحاد، ولّدت اتحادًا واهنًا، كما أن عدم وجود رأس قيادي للاتحاد وحكومته عَمّق من ذلك الوهن، فالرئاسة الدورية جعلت من الاتحاد جسدًا بلا رأس. وفضلاً عن ذلك فقد كان أغلب أعضاء المجلس الأعلى (الحكومة) بعيدين معظم شهور السنة عن المجلس إما في ولاياتهم أو في خارج البلاد. وقليلٌ منهم كان لدية التأهيل والخبرة الإدارية. ولذلك كله لم تستطع قوة السلطة التي جاء بها الاتحاد أن تباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير في الأحداث السياسية التي كانت تغلي بها البلاد، والتي كانت من كل أوجهها لا تخدم الاتحاد.

---

(١) Ibid, p.214.

تأثير ثورة ٢٦سبتمبر على الاتحاد:

لا شك في أن زوال حكم الأئمة المتخلف، وإحلال نظام جمهوري حديث بديلاً عنه، في ظل النشاط السياسي الوطني العارم الذي كان يشهده الجنوب، شكل بكل المقاييس تهديدًا خطيرًا ليس لاتحاد الجنوب العربي فحسب، بل وللوجود البريطاني في المنطقة برمته، وبلغت خطورة ذلك التهديد مداها، عندما حظيت الثورة في الشمال بمساندة ودعم جمهورية مصر التي كانت بمثابة كابوس لحكام الاتحاد وللبريطانيين.

وعمومًا فقد استقبل أبناء الجنوب قيام الثورة في الشمال بتأييد منقطع النظير، ففي عدن احتشد الناس في الشوارع معبرين عن ابتهاجهم عند سماعهم لخبر قيام الثورة، وانتشرت مكبرات الصوت، وأجهزة الراديو التي كانت تردد أصداء الثورة في معظم الأماكن العامة. وفي خضمّ ذلك المناخ السياسي الجديد الذي نتج عن قيام الثورة اعترى حكومة الاتحاد التي كانت تتهيأ لضم عدن، حالةً من القلق والخوف. فالمتظاهرون المساندون للثورة الذين كانوا يجوبون شوارع عدن، دفعهم الحماس إلى تحويل تلك المظاهرات للتنديد بالاحتلال البريطاني وبحكام الاتحاد على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه فقد صعَّدت الحركة الوطنية في عدن التي كانت تقودها النقابات وحزب الشعب الاشتراكي، نشاطها السياسي والنقابي المعارض للوضع السائد في الجنوب. ولم تقتصر خطورة الوضع بالنسبة لحكومة الاتحاد على ذلك فحسب، بل وفي التقارب الذي بدأت تتضح ملامحه بين زعماء الثورة، والقوى الجنوبية المعارضة لها التي انتقل عدد من قياداتها إلى صنعاء للالتفاف حول الثورة، وللحصول على مساندتها لقضية تلك القوى المعارضة. وعمومًا فقد أخذ التلاحم بينهما مدىً أكبر بقيام حكومة الثورة في الشمال بتعيين بعض رموز تلك المعارضة في صفوفها[١].

---

(١) Trevaskis: shades of Amber A south Arabian episode, London, 1968, P.183.

وكانت قيادة الثورة قد حاولت في بداية الأمر أن لا تثير حفيظة بريطانيا وحكام الاتحاد، حتى لا تفتح على نفسها في ذلك الوقت البالغ الخطورة أكثر من جبهة، ففي حديث للمشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية الوليدة مع الكاتب الصحفي العَدَني محمد علي لقمان قال فيه: " **لا توجد لنا في الوقت الحاضر خطة مرسومة بشأن عدن وكذلك المحميات، فهي متروكة لأهلها ولهم أن يُقرروا مصيرهم**"(١). بيد أن مثل تلك التصريحات في ظل انجذاب أفئدة الجنوبيين للثورة، واشتداد دعوة معظم الأحزاب في عدن إلى الوحدة اليمنية، لم يكن لها أي أثر في التخفيف من قلق السلطات القائمة في الجنوب.

ومنذ اللحظات الأولى لقيام الثورة عملت الحكومة الاتحادية كل ما في وسعها لتحريض البريطانيين على اتخاذ موقفٍ متشددٍ منها. وأرسلت على وجه السرعة ثلاثة وزراء إلى لندن لإبلاغ الحكومة البريطانية بمخاوفها من انعكاسات الثورة على الوضع السياسي في الجنوب(٢). وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا يشاطرون الاتحاد موقفه من الثورة، فهي في كل الأحوال كانت تُمثل تهديدًا جديًا لمصالحهم في المنطقة، إلا أن القلق ظل يساور حكام الاتحاد من أن تقدم الحكومة البريطانية على الاعتراف بالنظام الجمهوري في الشمال استجابة للضغط الأمريكي. ودفع ذلك القلق بوزير الدولة في حكومة الاتحاد السلطان ناصر بن عيدروس العولقي إلى التصريح لوكالة رويتر في ١٤فبراير١٩٦٣م قائلاً: "**إذا اعترفت بريطانيا بالجمهورية اليمنية، دون استشارة الاتحاد، فسوف يعد ذلك العمل بمثابة خرق لمعاهدة الصداقة والحماية التي أبرمت مع اتحاد الجنوب في ١٩٦٣م**"(٣). وعمومًا فقد استمرت بريطانيا على موقفها الرافض الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في شمال اليمن، وحاول الرئيس الأمريكي (جون

---

(١) د. صالح علي باصرة: مفهوم الوحدة اليمنية في بعض الأحزاب السياسية اليمنية، ندوة اليمن عبر التاريخ، ص ٢٣٤.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p.67.

(٣) صوت الجنوب: العدد ٣٦، السنة الثانية، الأحد ١٧ فبراير ١٩٦٣م.

كندي) الذي لم يستطع حمل البريطانيين على الاعتراف بالنظام الجديد في شمال اليمن، تبرير موقفهم- في إحدى رسائله للرئيس المصري جمال عبد الناصر- بقلقهم على عدن[١]. ويبدو أن بريطانيا التي وجدت نفسها مهددةً عند آخر موقع مهم بقي لها في الشرق الأوسط، قد فضَّلت أن تُواجه الضغوط الأمريكية أو حتى سوء التفاهم معها إذا اقتضى الأمر، على أن تسقط في البحر أمام حركة القومية العربية التي كان يقودها جمال عبد الناصر.

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من أن الثورة في الشمال انشغلت في حروب داخلية مريرة، مع قوى النظام الإمامي السابق، إلا أن تأثيرها على أوضاع الجنوب لم يتوقف. فرجال القبائل الذين هَبُّوا للدفاع عن الثورة إما لدوافع وطنية، أو من أجل الحصول على قطع السلاح، لم يعودوا إلى مناطقهم حاملين السلاح وحده، بل وحاملين معه مفاهيم وأفكار جديدة، تتعارض بشكل صريح مع مصالح حكامهم، ومع الوضع القائم في الجنوب برمّته.

ولم تتوقف متاعب الاتحاد مع ثورة **٢٦**سبتمبر عند ذلك الحد، بل تصاعدت في عدة اتجاهات أخرى، فالمناوشات على الحدود اندلعت مجددًا بين الجانبين، بعد أن هدأت لمدة من الزمن، وكان أشدها على الحدود مع بيحان، التي كانت المركز الرئيسي الذي تتسرب منه المساعدات العسكرية الاتحادية والبريطانية لأتباع النظام الملكي في الشمال[٢]، وعمومًا فقد استمرت تلك الحوادث مدة ليست قصيرة، استخدمت فيها المدفعية من الجانبين، على نطاق واسع لاسيما في يونيو **١٩٦٣**م. وفي جميع الأحوال فقد كانت حكومة الاتحاد تتهم في البيانات التي كانت تصدرها، جيش الجمهورية في الشمال بالمسؤولية عن تلك الأحداث[٣].

---

(١) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص٦٥٨.

(٢) إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب، ترجمة عبدالخالق محمد لاشين، ص١٥٥.

(٣) صوت الجنوب: العدد ٢، السنة الثالثة، الأحد ٢٣ يونيو ١٩٦٣م.

وتعرَّض الموقف على الحدود لمزيد من التدهور في نهاية ذلك الشهر، عندما تجاوزت _عن طريق الخطأ على حدِّ زعم البريطانيين _ قوة عسكرية بريطانية مكونة من ٤٤ فردًا حدود سلطنة لحج باتجاه شمال اليمن. فتعرضت تلك القوة لإطلاق نار من الجانب الشمالي أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود وأسر البقية، وفي كل الأحوال فالمشكلة التي ترتّبت على ذلك الحادث بالنسبة للبريطانيين ليس تلك الخسارة البشرية التي تعرضوا لها فحسب، بل وفي الإحراج الذي أوقعهم فيه على الصعيدين العربي والدولي، إذ صوَّرهم ذلك الحادث على أنهم يحاولون أن يثيروا المتاعب للجمهورية الفتية. وعلى الرغم من أنه تمَّ الإفراج عن هؤلاء الجنود، الذين اتهمتهم صنعاء بأنهم جواسيس ووعدت بمحاكمتهم، بعد حوالي شهرين من القبض عليهم، وبالتحديد في أغسطس١٩٦٣م، بعد جهود بذلها سلطان لحج مع رئيس الجمهورية عبدالله السلال، إلا أن تلك الخطوة لم تُقلل من حِدّة التوتر القائمة على الحدود بين الجانبين، إذ عادت في غضون ذلك الوقت الاشتباكات من جديد على حدود بيحان[١]. ولعل الأمر الذي كان يثير قلق الحكومة الاتحادية في مسألة حوادث الحدود هو عدم المساندة الشعبية لموقفها في تلك الحوادث. ففي الوقت الذي كانت تتهم فيه جيش الجمهورية والقوات العسكرية المصرية في الشمال بالوقوف وراء تلك الحوادث، خرج أهالي لودر يهتفون بحياة عبد الناصر ويرحبون بالضباط المصريين الذين هبطت طائرتهم العسكرية في مطار لودر عن طريق الخطأ كما قيل حينها[٢]، بدلاً من الاحتجاج والاستنكار الذي كانت تنتظره منهم حكومة الاتحاد.

موقف جمال عبد الناصر من الاتحاد:

كان للرئيس المصري جمال عبد الناصر تأثيرٌ كبيرٌ على الأحداث التي

(١) نفس المرجع: العدد ٣، السنة الثالثة، الأحد ٣٠ يونيو ١٩٦٣م- العدد ١٢، الأحد ١سبتمبر ١٩٦٣م.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد ٢٤٠٨، ٥ ديسمبر ١٩٦٣م.

شهدها الوطن العربي خلال مدة رئاسته، فمواقفه القومية التي جسدت حلم العرب، جعلته يبرز على المسرح السياسي العربي مستكملاً كل يوم منذ قيام الثورة في مصر، مُقومات شخصية البطل، وتأكدت شعبيته في الوطن العربي بقوة، بعد تأميمه قناة السويس في ١٩٥٦م[١]، وخروجه منتصرًا من الحرب التي ترتبت على التأميم، والتي اشتركت فيها ضد مصر بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. فانتقل بعد ذلك هدير القومية العربية إلى كل مكان من الوطن العربي، وأصبح جمال عبد الناصر بطل قومي عربي وعلى كل لسان.

ونظرًا للمكانة المميزة التي تمتع بها جمال عبد الناصر بين أوساط العرب في تلك المدة، شكَّل موقفه المناهض لاتحاد الجنوب العربي، أحد العوامل الرئيسية التي هزّت أركان الاتحاد. فعبد الناصر نظر بقلق إلى الأبعاد السياسية المستقبلية التي اعتقد أن بريطانيا ترسمها للمنطقة من خلال اتحاد الجنوب، ولذلك أظهر معارضته لذلك الاتحاد منذ كان مشروعًا. ففي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨م أي قبل قيام الاتحاد بحوالي أسبوعين، شنَّ هجومًا عنيفًا على مشروع الاتحاد واتهم بريطانيا أنها تسعى من ورائه إلى فصلِ الجنوب عن جسدِ الدولة العربية، وشبَّهَ خطة البريطانيين في الجنوب بخطتهم في فلسطين عندما سلَخوها عن جسد الأمة العربية[٢].

ومع أن حكومة الاتحاد كانت لا تُكِنُّ الودَ لجمال عبد الناصر، بسبب مواقفه منها، إلا أنها كانت في الوقت نفسه لا تستطيع أن تبيح بحقيقة ذلك الموقف، لما قد يجلبه لها من عداء وكراهية الأهالي الذين تعلقت قلوبهم بجمال عبد الناصر إلى أقصى الحدود، أما بريطانيا فقد كانت تتمنى لو

---

(١) محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢م، ص٣٤. محمد سعيد العريان، د. جمال الدين الشيال: قصة الكفاح بين العرب والاستعمار، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٠م، ص ٣٤١.

(٢) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٠م، ص٣.

استطاعت أن تهز الأوضاع في مصر بأسرع ما يمكن، لكي تنتقم من القاهرة التي تعتبرها مسؤولة عن الخسوف الذي أصاب مصالحها وزعزع هيبتها في الشرق الأوسط.

ولم يكن انفصال سوريا عن مصر في **١٩٦١**م كافيًا لكسر شوكة نظام القاهرة، بل على العكس من ذلك فبعد ذلك الانفصال ركَّزَ جمال عبد الناصر هجومه على القوى العربية المتعاونة مع الاستعمار، التي اتهمها بالوقوف وراء الانفصال، وحثَّ الجماهير العربية في معظم خطبه على التخلص منها، ففي الخطاب الذي ألقاه في ١٦أكتوبر **١٩٦١**م بعد حوالي شهر ونصف من انفصال سوريا قال فيه: " **كنا دائمًا نرفض المصالحة مع الاستعمار، ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعيين، لقد تصورنا أنه مهما كان الخلاف بيننا وبين تلك العناصر، فإنهم أبناء نفس الوطن، وشركاء نفس المصير، ولكن التجربة أثبتت خطأ ما كنا نتوهمه. . . . فآن لنا الآن أن نقاتل الاستعمار في قصور الرجعية، ونقاتل الرجعية في أحضان الاستعمار**"[(١)]. وكانت مثل تلك الخطابات التي يشنها عبد الناصر ضد الرجعية وأعوان الاستعمار، والتي كان لها صدىً كبير عند ملايين العرب، قد أسهمت بدرجة كبيرة في ضعضعة حكم سلاطين الاتحاد بين أوساط قبائلهم، ومنحت القوى السياسية المعارضة لهم قوّةً معنوية لا حدود لها. ومن كل النواحي فقد كان تأثير عبد الناصر تأثيرًا مرعبًا على حكام الاتحاد، ففي مباحثات لندن في يوليو **١٩٥٨**م بين سلاطين الجنوب والبريطانيين من أجل قيام الاتحاد قال شريف بيحان للبريطانيين بلهجة مشحونة بالمرارة بعد سماعه أخبار الثورة في العراق: " **إنّ مصر تقود شعوبنا إلى جهة غير معلومة**"[(٢)]. وبلغ قلق حكام الاتحاد ذروته من تأثير المد القومي العربي

(١) ساطع الحصري: الإقليمية جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٦٤م، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) Records of Yemen, vol 14, P.494.

الذي كان يقوده عبد الناصر، مع قدوم القوات المصرية إلى اليمن لمساندة الثورة، التي دعمت تأثير القاهرة على أوضاع الجنوب، وجعلت مستقبل الاتحاد في مهب الريح، وعلى حد تعبير المندوب السامي تريفاسكيس Trevaskis في وصفة لحالة الجنوب بعد التدخل العسكري المصري في الشمال: "**لقد أصبحت ثلاث قوى تتنازع استقلال الجنوب، حكومة الاتحاد، وعبد الناصر، والفوضى**"(١).

وعلى ما يبدو فقد كان القلق في الغرب من إجراءات عبد الناصر في المنطقة العربية، مَردُّه إلى أنهم كانوا يعتقدون أن هناك وعيًا أصيلاً لديه يدفعهُ إلى العمل على تنفيذ المشروع الذي كان محمد علي قد حاول إقامته، وهو تكوين إمبراطورية تشمل أرض العرب كلها. وانطلاقًا من ذلك الاعتقاد فَسَّر تحالف عبد الناصر في **١٩٥٦**م مع السعودية واليمن أنه موجهٌ لزيادة تقويض وضع بريطانيا في الشرق الأوسط، على أساس أنّ شمال اليمن يمكن أن يكون مفيدًا في ذلك بالنسبة لعدن والمحميات(٢). وجاء التدخل العسكري المصري في شمال اليمن في أعقاب قيام الثورة، ليعمّق قلق البريطانيين على وجودهم العسكري في جنوب اليمن ومصالحهم النفطية في شرق الجزيرة العربية، ولتأكيد ذلك القلق نترك الحديث لتريفاسكيس الذي قال: " **لم تكن هناك أية أوهام حول نوايا عبد الناصر فهو لم يكن يهدف اليمن وإنما هدف البترول الذي كنا نقف حُراسًا عليه في عدن. فإذا استطاع أن يحتفظ بموطئ قدم له في اليمن يكفيه لتحطيم عدن البريطانية، فعند ذلك سيكون بإمكانه أن يتوقع الفوز بجائزة كبيرة تساوي مائة ألف مرّة الأرواح والإصابات والأموال التي تكبدها في سعيه لذلك الهدف**"(٣).

---

(١) Trevaskis: Shades of Amber London, 1968, P. 224-225.

(٢) أحمد يوسف: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٢٦-٢٧.

(٣) Trevaskis: op. cit, P.187.

ويذكر أن **محمد حسنين** هيكل أشار إلى أنه كان هناك رأيان في مصر حول دعم الثورة اليمنية، الأول مع دعمها فقط بالسلاح، والثاني مع التدخل الكامل، وقال بأنه كان يرى أن أوضاع اليمن لا تحتمل ثقل الوجود المصري، وأنه ترجى عبد الناصر أن يقرأ الدراسة التي قام بها **سيد مصطفى سالم** عن اليمن (تكوين اليمن الحديث) التي تعرضت لعمليات الجيش التركي هناك، وأن عبد الناصر قد أشار إلى رأيه والى تلك الدراسة في اجتماعه مع مجلس الوزراء[١]، لكن المهم في الأمر فقد أقرت القيادة المصرية، التي كانت مُجمعة في كل الأحوال على دعم ثورة اليمن، التدخل العسكري في القتال على جانبها .

ولاشك في أن عبد الناصر من خلال علاقته العدائية بالبريطانيين جعل من مسألة طردهم من عدن، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي لتحقيق الأمن العربي والمصري، دافعًا إضافيًا لقرار تدخله العسكري في اليمن. فتصفية القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، كان محل اعتبار واهتمام قادة الثورة المصرية، فتلك القاعدة كانت تهدد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وثبت أن البريطانيين استعملوها عدّة مرات للتدخل في شؤون المنطقة، مثل حرب السويس، أو أحداث الأردن، أو أزمة الكويت **١٩٦١م**[٢].

اندلاع الثورة المسلحة في الجنوب:

لقد فتحت ثورة **٢٦** سبتمبر والتدخل العسكري المصري في شمال اليمن أبواب جهنم - إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير- للبريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب. فلم تتوقف متاعبهم مع الثورة عند حد إشعال مشاعر الناس في الجنوب ضدّهم، أو عند حد إظهار الاتحاد أمام الرأيين الداخلي والخارجي على أنه اتحاد للسلاطين والأمراء المدعومين من بريطانيا وليس اتحادًا يمثل آمال وطموح الشعب. أو عند حدِّ المواجهات العسكرية على الحدود. فالأخطر

(١) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٦٢٧، هـ ١.
(٢) أحمد يوسف: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م، ص٣٠-٣١.

من ذلك كله كان الدعم المادي الذي قَدَّمته الثورة في الشمال للمقاومة المسلحة في الجنوب.

فمنذ الأيام الأولى لقيامها شجّعت الثورة في الشمال قوى المعارضة في الجنوب التي ذهبت لمؤازرتها أو تلك التي لجأت إلى الشمال منذ وقت سابق، على توحيد صفوفها في مقاومة البريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب. ومنذ بداية سنة ١٩٦٣م لعبت ثلاث قوى رئيسية هي تجمع القبائل الذي كان مكونًا من عدد من المشايخ المعارضين للنظام السائد في الجنوب أبرزهم الأمير محمد صالح الحوشبي، ومجموعة من الضباط الذين تركوا الجيش الاتحادي. أبرزهم الرائد محمد أحمد الدقم، وحركة القوميين العرب أبرزهم قحطان الشعبي[١]، في الدعوة لتكوين جبهة وطنية عريضة للمقاومة المسلحة من أجل استقلال الجنوب[٢].

وعلى الرغم من أن القوى السياسية الكبيرة حينها في الجنوب، مثل حزب الشعب، أو حزب الرابطة، لم تتفاعل مع تلك الدعوة، إلّا أن القوى الأخرى التي لبت الدعوة عقدت اجتماعًا موسعًا في دار السعادة بصنعاء، في ٢٤ فبراير ١٩٦٣م[٣]، أسفر عن تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من ١١ شخصًا أبرزهم قحطان الشعبي، لوضع ميثاق الجبهة الموحدة التي تقود النضال المسلح في الجنوب. وفي ٥ مارس اتفق المجتمعون على "الميثاق المقدس" للجبهة التي أسموها في بداية الأمر (جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل)[٤]، ثمّ عدّلوا اسمها إلى (الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل) عندما تم الإعلان رسميًا في أغسطس ١٩٦٣م، عن قيام الجبهة وتشكيل قيادة لها مكونة من: ستة ممثلين

(١) بيان من تجمع القبائل إلى شعب الجنوب يدعو فيه القوى الوطنية لتكوين جبهة موحدة للقيام بالكفاح المسلح، وقع عليه ١٤ شيخ، و١٤ ضابط من المعارضين الجنوبيين في صنعاء، في فبراير ١٩٦٣م.
(٢) نفس المرجع.
(٣) عبدالقوى مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ١٤٥.
(٤) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص١٣٢.

لتجمع القبائل، وستة ممثلين لحركة القوميين العرب. وعلى الرغم من أن الجبهة واجهت عند تأسيسها معارضةً من بعض أطراف حكومة السلال التي كانت تعطف على حزب الشعب الاشتراكي[١]، إلّا أن التأييد المتصاعد لخيار الكفاح المسلح ومن ثم النجاحات التي حققتها الجبهة بعد اندلاع الثورة في الجنوب، جعلت نجم الجبهة القومية يبرز بقوّة في ميدان العمل الوطني في الجنوب.

وقبل أن تتخذ الجبهة القومية، التي أقرت خيار الكفاح المسلح لتحرير الجنوب، قرارًا بتحديد المكان والزمان لبدء ثورتها المسلحة، تدخلت الصدفة في ذلك ليصبح يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م أول أيام تلك الثورة. ففي ١٣ أكتوبر قام محمد حسن القطيبي النائب في المجلس الاتحادي بزيارةٍ إلى وادي (مصرة) في ردفان فتعرض مع حراسه لإطلاق نار من أفراد قبائل آل قطيب العائدين من الشمال والتابعين للشيخ راجح غالب لبوزة أحد أعضاء الجبهة القومية. وفي اليوم التالي عاد النائب ومعه فرقة من الجيش الاتحادي، فدخلوا في مواجهة مسلحة مع عدد من رجال القبائل، قدَّر بيان حكومة الاتحاد حينها عددهم بـ ٢٨ رجلاً، فانتهت المواجهة بقتل الشيخ راجح غالب لبوزة ورجل آخر من أتباعه، فلاذ الآخرون بالفرار[٢].

ومن المفيد ذكره، أن العداء بين قبائل ردفان لاسيما آل قطيب من جهة، وأمير الضالع والبريطانيين من جهة أُخرى كانت له جذور قديمة، وتتعلق أسبابه بالاعتداءات التي كانت تقوم بها تلك القبائل على الطريق الرئيسي الذي يربط عدن بالضالع، وكذلك مقاومتها لمحاولات ربطها بسلطة أمير الضالع. ومع أن البريطانيين استعملوا ضدها القوة في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات، إلا أنها لم تذعن تمامًا لا لنفوذهم ولا لنفوذ أمير الضالع. وبعد سنين قليلة من الهدوء في

(١) عادل رضا: ثورة الجنوب، ص٧٠.

(٢) بيان وزارة الإرشاد والإعلام لحكومة الاتحاد، حول أحداث ردفان في ١٣-١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، صوت الجنوب، العدد ١٩، السنة الثالثة، الأحد ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣م.

ردفان، عادت الاضطرابات إليها مرة أخرى في بداية ١٩٦٣م. فبعد ضمّ عدن إلى الاتحاد في يناير من تلك السنة، قرّرت الحكومة الاتحادية رفع الحواجز الجمركية في كل ولايات الاتحاد ومنها ذلك الجمرك الذي كانت تفرضه قبائل ردفان على البضائع المارة في أراضيها إلى الضالع وقعطبة[١]. وأسندت سلطتهم من جديد إلى أمير الضالع، وهو الأمر الذي ظلوا من قبل يرفضونه بشدة. فأغضبتهم تلك الإجراءات، وحاولوا إظهار عدم قبولهم لها بقطع الطريق إلى الضالع أكثر من مرّة، وردًّا على ذلك عمدت السلطات البريطانية إلى عزل عدد من مشايخ ردفان الذين قادوا قبائلهم لمقاومة سياسة حكومة الاتحاد[٢].

وفي غضون ذلك النزاع بين السلطات الحاكمة في الجنوب وقبائل ردفان، وجد عدد من مشايخها ورجالها، لاسيما الذين نزحوا إلى الشمال، في الجبهة القومية التي شكلت على أساس الكفاح المسلح لتحرير الجنوب، ضالتهم في مقاومة أعدائهم. ولعل أهم أمر خدمهم في انتمائهم للجبهة القومية أنهم تجاوزوا مشكلة القيادة التي ظلوا يفتقدونها بسبب التنافس العشائري. وفي كل الأحوال فقد استفادت الجبهة القومية كثيرًا من عملية تحويل تعصبهم من العشيرة والقبيلة إلى التعصب للجبهة. كما أن خلفية نزاع قبائل ردفان مع سلطات البريطانيين وحكومة الاتحاد في الجنوب، خدم الجبهة في أنها وجدت مناخًا مناسبًا للثورة في ردفان، لم يتوفر مثيلاً له في أي مكان آخر من الجنوب.

ومهما يكن من أمر، فلم يكن يتوقع أحد أن تذهب الأحداث التي شهدتها ردفان في أكتوبر ١٩٦٣م إلى ما ذهبت إليه، لا بين أوساط البريطانيين وحكام الاتحاد، ولا حتى بين أوساط قيادة الجبهة القومية، التي لم تُعر ذلك الحادث أهمية كبيرة في بداية الأمر. فلم تصدر بيانًا رسميًا حوله إلّا بعد مرور حوالي عشرة أيام، ثم إن ما ورد في ذلك البيان الذي أذاعته إذاعة صنعاء في ٢٦/ ١٠/

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص١٣٤.
(٢) شفاكوف: الجنوب العربي المناضل، منشورات وكالة نوفستي، ص٥٠.

١٩٦٣م، كان في الأساس ردًا على بيان حكومة الاتحاد الذي اتهمت فيه لبوزة بأنه رجعي ومفسد وزعيم عصابة. ولم يكن إعلانًا ببدء الثورة على الرغم من أن الجبهة توعدت في ذلك البيان بمواصلة الكفاح لتحرير الجنوب اليمني المحتل[١]، والمهم في الأمر هو أن الجبهة شرعت بعد ذلك بتقديم المساعدات والدعم المادي والبشري لانتفاضة ردفان، واعتبرت يوم ١٤ أكتوبر هو أول أيام الثورة، وتأكّدت سيطرتها على المقاتلين في ردفان عندما أرسلت الشيخ عبد الله المجعلي، الذي قاد انتفاضة قبلية سابقة في دثينة، والذي لا ينتمي إلى قبائل ردفان، لقيادة المعارك خلفًا للشيخ لبوزة[٢].

لقد بدا أمر انتفاضة قبائل ردفان، على الأقل في نظر حكام الاتحاد والبريطانيين، شبيهًا بالتمردات والانتفاضات القبلية التي شهدتها العديد من المحميات من قبل، ومنها ردفان، لكن مع مرور الوقت أخذ يعتريهم القلق بشأنها، لاسيما مع وجود القوات المصرية في أطراف الحدود الشمالية للاتحاد، إذ كان يعني ذلك على حد رأي "توم لتل Tom Little" توفر السلاح والمناخ اللازمين لاستمرار القبائل في القتال[٣]. وعمومًا فقد كان لدى البريطانيين اعتقادٌ قويّ، بأن المصريين في الشمال يشجعون انتفاضة ردفان أكثر من الجمهوريين، وظنُّوا في (المرتجى) القائد المصري في اليمن، أنه يعمل على تقويض سلطة البريطانيين داخل المحميات نفسها من خلال دعم وتحريض القوى الجنوبية المعارضة، متجنبًا في ذلك أي احتكاك على الحدود حيث يمكن للقوات الاتحادية الرد على قواته بالمثل[٤].

ومنذُ دخول القوات المصرية اليمن، قبل اندلاع المقاومة المسلحة في

---

(١) وزارة الإعلام والإرشاد: مقتبسات الإذاعات لعام ١٩٦٣م، رقم ١٦٨، عن إذاعة صنعاء، بيان الجبهة القومية.

(٢) فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص٩٠.

(٣) Tom Little: south Arabia, Arena of Conflict, P.103.

(٤) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٢٧٣.

ردفان، حاول حكام الاتحاد الضغط على بريطانيا للإقدام على إجراءات سياسية في الجنوب، تُفوّت الفرصة على القوى المعارضة التي كانت تقف وراء تيار القومية العربية بقيادة مصر. ففي مايو ١٩٦٣م طلب المجلس الأعلى للاتحاد من المندوب السامي "تريفاسكيس" حث حكومته على التصريح بإمكانية منح الجنوب الاستقلال في غضون ١٩٦٩م، مع حقها في الإبقاء على القاعدة العسكرية في عدن(١). وبرزت أهمية مثل تلك الخطوة بشكل أكبر بعد اندلاع المقاومة المسلحة في ردفان بقيادة الجبهة القومية، التي أعلنت أن هدفها تحرير الجنوب من الاحتلال الأجنبي. ولذلك قَرّرت بريطانيا في وسط ذلك الجو المشحون بغيوم الخطر، دعوة وزراء الاتحاد ووزراء عدن وبعض القوى السياسية المعتدلة لحضور مؤتمر دستوري في لندن في نهاية ديسمبر ١٩٦٣ يحدد فيه موعد الاستقلال وملامح دولته. وفي أثناء وصول المندوب السامي إلى مطار عدن والوزراء المدعوّين للمشاركة حدث ما لم يكن يتوقعه أحد، إذ أطلق أحد النّشطاء السياسيين المعارضين قنبلة على المندوب السامي في المطار؛ تَسبّبت في قتل شخصين أحدهما مساعد المندوب السامي، وجرح أكثر من خمسين آخرين منهم وزراء في الحكومة الاتحادية، فألغيَ سفر المدعوين وتأجّلَ المؤتمر، ودخلت البلاد إثر ذلك في حالة توتر سياسيّ لم تشهده من قبل.

وقد أصدرَ المجلس الاتحادي بيانًا مطولاً عقب ذلك الحادث، اتهم فيه حكومة الجمهورية في الشمال بالوقوف ورائه، وحمّلها مسؤولية ما جرى على الحدود من اشتباك، ومسؤولية التحريض على الإضرابات الذي شهدتها عدن، وكذلك مسؤولية العنف الذي شهدته ردفان والحواشب. ووصف ذلك البيان قنبلة المطار بأنها جزءٌ من خطة واضحة مرسومة ضد الاتحاد القصدُ منها زعزعة ثقة الشعب(٢). وبالاتفاق مع المندوب السامي أعلنت الحكومة الاتحادية حالة

(١) Little: op. cit, p.101.

(٢) صوت الجنوب: بيان المجلس الأعلى حول قنبلة المطار، العدد ٢٧، السنة الثالثة، الجمعة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣م.

الطوارئ، ومَنحَ قانون الطوارئ الذي صدر في غضون ذلك، المؤسسات الأمنية، سلطاتٍ واسعةً في الاعتقال دون إذن رسمي أو مدة محدودة. ووفق ذلك القانون مُنعت التجمعات العامة التي تزيد عن خمسة عشر شخصًا، وكذلك الاجتماعات التي تضمُّ أكثر من خمسة أشخاصٍ[١].

وبالاستناد إلى ذلك القانون شنّت الحكومة الاتحادية عمليات مداهمة وتفتيش واعتقالات واسعة ضد القوى المعارضة، استهدفت بدرجة رئيسية قيادات حزب الشعب الاشتراكي، والمؤتمر العمالي، والرابطة. وللإمعان في ممارسة مزيدٍ من الضغط النفسي على هؤلاء المعتقلين، قامت السلطات الأمنية الاتحادية بتوزيعهم على سجون ولايات الاتحاد بعيدًا عن عدن (زنجبار، وجعار، وأحور). وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الاتحادية بتسفير عددٍ من أبناء الشمال في عدن، ومنعتْ في الوقت نفسه الحركة عبر الحدود بين الاتحاد والشمال. وحسب تصريح السلطان صالح بن حسين العوذلي الرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى، في جلسة المجلس الاتحادي في أوائل يناير ١٩٦٤م، بلغ عدد القياديين السياسيين الذين استمر احتجازهم حتى ذلك الوقت ١٢٨ شخصًا، مُوزّعين حسب الآتي: ٥٨ من عدن، و١٧ من لحج، و ١٤ من الضالع، و٣٤ من العواذل، و١٠ من دثينة، و١٠ من الفضلي[٢].

وفي جميع الأحوال، لم تُسهم حملة الاعتقالات تلك، إلّا في تعقيد الأوضاع السياسية على الحكومة الاتحادية، فالمحتجزون حظوا بتأييدٍ وتعاطفٍ شعبي واسع، لاسيما في عدن، كان من نتائجه اندلاع المظاهرات العامة، والإضرابات العمالية، متحديةً بذلك قانون الطوارئ الاتحادي. وزاد من حرجِ موقف البريطانيين وحكومة الاتحاد من تلك العملية، الانتقادات الواسعة التي

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي، قانون الطوارئ، ديسمبر ١٩٦٣م، وقّع عليه الرئيس الدوري للمجلس الأعلى عمر عبدالعزيز شهاب.

(٢) صوت الجنوب: العدد٣١، السنة الثالثة، الجمعة ١٧ يناير ١٩٦٤م.

تَعرضوا لها من أطراف ومنظمات دولية عدّة، أهمها هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية. وذهبت تداعيات تلك الاعتقالات إلى بروز الخلافات في العلاقة الهشة بين حكومة عدن والاتحاد، فحكومة عدن اعترضت على حق السلطة الاتحادية في القيام بالاعتقالات في مدينة عدن، وتدهورت علاقتها من جهة أخرى بالمندوب السامي الذي وقف موقفًا مساندًا لحكومة الاتحاد في ذلك الخلاف(١). وفي الوقت نفسه كان بعض حكام الاتحاد غير راضين في بعض الجوانب عن الموقف البريطاني من التطورات السياسية التي شهدها الجنوب، فالسلطان أحمد بن عبد الله الفضلي أحد جرحى قنبلة المطار انتقد في أحد تصريحاته الصحفية، السياسة البريطانية غير الحاسمة مع المعارضين في الجنوب وأضاف قائلاً: لو تركتنا بريطانيا وحدنا فسنعمل على إعادة النظام. وانتقد في ذلك التصريح بعض السياسيين البريطانيين الذين على حد قوله يطلبون من الحكومة الاتحادية إطلاق سراح المعتقلين بدلاً من إبداء العطف على المصابين(٢).

وفي غضون ذلك التوتر السياسي الذي كانت تشهده عدن، عادت الأوضاع في ردفان للاضطراب مرةً أخرى، فقد تعرضت دورية من الجيش الاتحادي كانت تقوم بحراسة فرقة من المهندسين والعمال الذين يقومون بإصلاح طريق وادي "الربوة"، لهجوم من الرجال الثائرين في ردفان(٣). فاتفق رأي حكام الاتحاد والبريطانيين على تجريد حملة عسكرية على ردفان لإجبار قبائلها على الطاعة، لكنهم اختلفوا على نوع الحملة، فوزير الدفاع الاتحادي ووزير الداخلية كانا يفضلان الحملة الجوية، لأنها أكثر فعالية مع ظروف المنطقة الجبلية، ولن تسبب- كما هو الحال في الحملة البرية- في إلحاق خسائر في

(١) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص١٢٧.
(٢) صوت الجنوب: العدد ٢٨، الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣م.
(٣) المرجع نفسه: العدد ٣٣، الجمعة ٣١ يناير ١٩٦٤م.

صفوف أفراد الجيش، لكن البريطانيين أَصرّوا على أن تكون الحملة برية، ومن الجيش الاتحادي بدرجة رئيسية، مع مساندة عسكرية بريطانية، لاسيما من سلاح الطيران[١].

فَتَقدمت الحملة العسكرية البرية في يناير ١٩٦٤م باتجاه ردفان وبالتحديد للسيطرة على منطقة "الربوة" و"الثمير" وفتح الطريق بين عدن الضالع. ولم يكن الأمر سهلاً أمام تلك الحملة، إذ عانت صعوبات كبيرة، تعلقت أكثرها ببسالة من كانوا يقاتلونهم، وبسبب عدم تحقيق انتصار حاسم في تلك الحملة جهزت حملات أخرى بمشاركة كبيرة للقوات البريطانية. حملة في فبراير من تلك السنة استمرت إلى إبريل، كان هدفها الرئيسي السيطرة على وادي "تيم"، وحملة أخرى وهي الثالثة من منتصف إبريل وحتى مايو هدفت إلى السيطرة على المناطق الخصبة في ردفان مثل تيم و"الذنبة"[٢]، والحملة الرابعة في منتصف مايو كان الهدف منها السيطرة على جبال "البكري"، والحملة الخامسة من نهاية مايو وحتى أغسطس كان الهدف منها السيطرة على جبال "الحورية"[٣]. وبوجه عام، فقد تَعرّضت تلك الحملات لخسائر كبيرة لم تكن متوقعة، ولم تحقق النجاحات التي كانت منتظرة، فالسيطرة على الأرض لم تكن ممكنة على النحو الذي خطط له البريطانيين وحكام الاتحاد، إذ أن المقاتلين الذين كانوا يجبرون على الانسحاب من موقع ما، كانوا يعودون في الوقت نفسه للسيطرة على موقع آخر. وفي ظروف حرب العصابات التي كانت تخوضها القبائل الموالية للجبهة القومية، لم يكن هناك مجال أمام القوات النظامية لخوض معركة فاصلة في ردفان.

ويمكن القول بدون مجازفة، أن سيطرة الجبهة القومية على عمليات المقاومة المسلحة في ردفان، جعلت من تلك المقاومة أمرًا مختلفًا عن المقاومة

---

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 227-228.
(٢) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٢٧٧-٢٧٨.
(٣) نفس المرجع: ص ٢٨٣- ٢٨٤.

القبلية التي اعتاد السلاطين والبريطانيون عليها من قبل، فالمقاتلون هذه المرة يمتازون بقدرة كبيرة على التنظيم، ولديهم مهارات عسكرية، ولهم لباس موحد، ولديهم تموين وقيادة، كل ذلك في ظلّ ظروف محلية وخارجية مواتية لمقاومتهم، رجال قبائل محترفين بالفطرة للقتال، وطبيعة جغرافية وعرة، ودعم عسكري وتموين متواصل من شمال اليمن، ومساندة إعلامية من صحف الداخل وإذاعات الخارج لاسيما إذاعة صنعاء وإذاعة صوت العرب.

وفي كل الأحوال فتلك العوامل والظروف عَزّزت جبهة المقاومة في الجنوب معنويًا وماديًا، ليس في ردفان وحدها، بل وفي عدة مناطق أخرى من الاتحاد، إذ أخذت الثورة المسلحة تقيم خلايا لها، وتفتح جبهات في أماكن أخرى من الجنوب. ففي النصف الثاني من سنة ١٩٦٤م انتقلت المقاومة المسلحة إلى داخل عدن نفسها، بما فيها عاصمة الاتحاد التي تعرضت لعدد من صواريخ المقاومة. و حسب الإفادات البريطانية فمجمل العمليات التي شهدتها عدن خلال تلك السنة بلغت ٣٦ عملية، قتل فيها وأصيب ٣٩ من العسكريين البريطانيين والاتحاديين[١].

فشل محاولات تطوير الاتحاد دستوريًا:

حاولت وزارة المستعمرات البريطانية عقد مفاوضات مع وزراء الاتحاد ووزراء عدن في نهاية ديسمبر ١٩٦٣م لإقرار الشكل الدستوري لدولة الاستقلال وموعده، فتسببت قنبلة المطار، التي سبق ذكرها، في إلغاء ذلك المؤتمر. ثمّ عادت محاولة الوزارة من جديد، ووجهت دعوة أخرى لهؤلاء الوزراء لحضور مؤتمر دستوري في لندن في يونيو ١٩٦٤م. وعلى الرغم من التفاؤل الذي أظهره حينها عدد من حكام الاتحاد ومن وزراء عدن بخصوص نتائج ذلك المؤتمر[٢]،

(١) فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص١٠٤.

(٢) صوت الجنوب: العدد٤٦، الجمعة ٢٢ مايو ١٩٦٤م.

إلّا أنّ أسباب كثيرة كانت لا تسند تفاؤلهم، فعدم إشراك حكّام المحمية الشرقية وكذلك القوى السياسية التي كانت تتمتع بالثقل الشعبي حينها في الداخل، مثل حزب الشعب، والرابطة، والجبهة القومية التي كانت تقود الكفاح المسلح، كان لا يوفر الفرصة لأي حلول تخص مستقبل الجنوب، حتى وإن اتفقت عليها الأطراف المدعوة للتفاوض. ثمّ إن الأطراف المتفاوضة نفسها لم تكن على وفاق، فوزراء عدن كان همهم أن يكون لعدن وضعًا مميّزًا جدًا، في أيّ دولة مستقلة في الجنوب. ووزراء الاتحاد لم يكونوا مُوحّدين في مواقفهم، وقد ظهر ذلك الاختلاف حتى في تصريحاتهم لأجهزة الإعلام قبل الذهاب إلى المؤتمر، فالسلطان الفضلي صّرح في المؤتمر الصحفي الذي عقدهُ في عاصمة سلطنته قبيل قيام المؤتمر بأيام أنه طلب من الحكومة الاتحادية والحكومة البريطانية تحقيق الاستقلال التام وغير المشروط للجنوب بأكمله خلال مدة لا تتجاوز سنة. فردّ عليه وزير الخارجية الاتحادي في تصريح معاكس، أن الاتحاد يُرحّب بأي دعوة للاستقلال، غير أن أمرها يتعلق فقط بالحكومة الاتحادية، وليس بالوزراء بصورة فردية[١].

وعلى أية حال، فقد عُقد المؤتمر الدستوري في لندن في ٩ يونيو في قصر (لانكاستر) وافتتحه وزير المستعمرات البريطاني (ساندز Sandys)[٢]، بحضور رؤساء ١٣ ولاية اتحادية وأربعة وزراء من عدن[٣]، كان يرأس الوفد الاتحادي السلطان الفضلي الرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى. ورأس ممثلي عدن زين باهارون رئيس وزراء عدن. وكانت أبرز نقاط جدول أعمال المؤتمر الذي كان مقررًا له أن يستمر لمدة أسبوعين: موعد الاستقلال، وإيجار القاعدة البريطانية في عدن، واتفاقية الدفاع عن الاتحاد، والتعديلات المطلوب إدخالها

(١) نفس المرجع: العدد٣٦، الجمعة ٢٨ فبراير ١٩٦٤م.
(٢) نفسه: العدد ٤٩، الجمعة ١٢ يونيو ١٩٦٤م.
(٣) الأخبار: عدن، السنة الثانية، العدد ٣٤٧، الثلاثاء ٢ يونيو ١٩٦٤م.

على دستور الاتحاد[١].

وعمليًا لم تكن المؤشرات مُشجعة على نجاح المؤتمر، فقد خَيّم التوتر على أعماله منذ بدايته، بسبب الخلافات بين حكام الاتحاد ووزراء عدن، التي جعلتهم لا يطيقون بعضهم البعض حتى في مكان السكن، والتي أسهمت في تغذيتها وفود الأحزاب التي حضرت إلى لندن بصورة غير رسمية، بهدف السعي من وراء الكواليس لإفشال المؤتمر، مثل حزب الشعب، والرابطة، وحزب المؤتمر الشعبي الدستوري. وفي كل الأحوال فقد كانت نقاط الخلاف بين الوفدين كثيرة، فوفد عدن الذي كان أكثر تعنتًا، والذي غادر القاعة أكثر من مرّة محتجًا على طريقة إدارة النقاش، طالب بدفع إيجار القاعدة للخزينة العدنية وليس الاتحادية، وطالب كذلك بضرورة إقامة توازن عسكري بين الاتحاد وعدن، وبتمثيل أكبر من التمثيل الحالي في الحكومة الاتحادية، وبإعفاء حكام الإمارات الذين يشتركون في الحكومة الاتحادية من مناصبهم في ولاياتهم[٢].

ووقف حكام الاتحاد ضد مطالب ممثلي حكومة عدن جملةً وتفصيلاً، واعتبروا المقترح البريطاني الخاص بتشكيل جمعية وطنية يُنتخب أعضاؤها قدر الإمكان بصورة مباشرة من السكان، بدلاً من المجلس الاتحادي القائم، تنازلاً للساسة العدنيين على حسابهم. كما أثار المقترح البريطاني حول ضرورة وجود رئيس لدولة الاستقلال القادمة ورئيس لحكومتها، مشاعر الغيرة والتنافس بين حكام الاتحاد أنفسهم من الجهة الأخرى[٣]. غير أن الأهم من ذلك كله، كانت الخطوة المفاجئة التي أقدم عليها السلطان الفضلي رئيس الوفد الاتحادي، والتي كان وقعها على المؤتمر كالقنبلة، فقد أعلن انسحابه من ذلك المؤتمر، ومن ثم إعلانه من روما التي وصل إليها للتو من لندن، عن سحب ولايته من

---

(١) The Middle East and North Africa, 1969-1970, P.622.

(٢) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٤١.

(٣) فيتالي: الجبهة القومية، ص ٩٧.

الاتحاد، وطالب بريطانيا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الجنوب وإبطال فاعلية القاعدة العسكرية في عدن[١]. وصعّد من موقفه المفاجئ ضد بريطانيا عندما اتجه من روما إلى القاهرة، التي أخذ منها يكيل الانتقادات والشتائم لبريطانيا، على سياستها في جنوب اليمن.

وأخيرًا لم يكن من بد أمام مؤتمر لندن في ذلك المناخ الذي كان مشحونًا بالخلافات والتوتر والتذمر، غير الإخفاق في التوصل إلى اتفاق، بين الأطراف التي شاركت فيه على معظم القضايا التي أقيم من أجلها، باستثناء بعض المبادئ العامة، مثل الاتفاق على منح الاستقلال للجنوب في موعدٍ لا يتعدى سنة **١٩٦٨**م، وبقاء القاعدة العسكرية في عدن.

وكان من سوء حظ حكام الاتحاد أن الانتخابات البريطانية التي جرت بعد ذلك المؤتمر وبالتحديد في أكتوبر **١٩٦٤**م أسفرت عن فوز حزب العمال، الذي كان لا يميل كثيرًا لحكام الاتحاد، مقارنةً بحزب المحافظين[٢]. وكانت السياسة البريطانية الجديدة التي تبناها حزب العمال حيال جنوب اليمن قد اعتمدت على أمرين أساسين: **الأول** - بقاء القاعدة العسكرية في عدن. و**الثاني** - دعم الاتحاد والتقليل من هيمنة السلاطين والمشايخ عليه. وعلى ما يبدو فقد رأى حزب العمال في مسايرة الموقف السياسي في المنطقة الذي كان أغلبه لا يميل إلى حكم السلاطين، فرصةً أكبر للحفاظ على المصالح البريطانية في المستقبل[٣]. ولذلك أخذ يتقرب من الساسة العدنيين، ومن قيادة حزب الشعب الاشتراكي، فأغضب ذلك حكام الاتحاد الذين رأوا في تلك السياسة استهدافًا للتقليل من شأنهم.

وكان وزير المستعمرات البريطاني في حكومة العمال "جرينود Greenwood" وهو في المناسبة زعيم نقابي سابق في بريطانيا، وتربطه

(١) الكفاح: العدد ٢٩١، السنة الخامسة، الأحد ٥ يوليو ١٩٦٤م.
(٢) عبده حسين الأهدل: الاستقلال الضائع، ص٥٥.
(٣) Little: south Arabia, P.114.

علاقات مع مؤتمر نقابات عدن، كان يرى إمكانية حل قضية الجنوب من خلال إشراك القوى السياسية المعارضة التي لا تميل إلى العنف، وأهمها حزب الشعب الاشتراكي، غير أن المندوب السامي حينها في عدن"تريفاسكيس Trevaskis " ، الذي كان على خلاف مع الوزير البريطاني في ذلك الأمر، كان يرى أن حل قضية مستقبل الجنوب، يرتبط بالتوصل إلى اتفاق مع عبد الناصر وليس مع حزب الشعب الذي يعتبره امتداد للسياسة المصرية[١]، وبسبب استمرار الخلاف بينهما حول تلك القضية اضطر المندوب السامي إلى تقديم استقالته[٢]، بعد أشهر قليلة من قيام الحكومة العمالية.

وَمثلت مغادرة "تريفاسكيس" لِعدن خسارة كبيرة لحكام الاتحاد، فتريفاسكيس الذي كانت له علاقات قوية مع حكام الاتحاد، خدم في الجنوب لمدة طويلة وفي عدة مناصب إدارية، وكان مُلمًا بالظروف التي تعيشها مناطق الاتحاد أكثر من الحكام أنفسهم، فقد كان يتقن معظم اللهجات المحلية لتلك المناطق. وفضلاً عن ذلك فهو الذي أَعدَّ مشروع دستور الاتحاد، وتابع مشواره بعد قيامه خطوة خطوة. وعمومًا فقد خلف تريفاسكس، السر ريتشارد ترنبول Richard Turnbull (يناير١٩٦٥م- مايو ١٩٦٧م) وهو حسب وصف أحد الساسة العدنيين رجل وقور وإداري ممتاز، وكان قد شغل عدّة مناصب في المستعمرات البريطانية قبل قدومه إلى عدن، أهمها أنه كان حاكمًا لكينيا قبل استقلالها[٣] غير أن الظروف المتوترة التي كان يعيشها جنوب اليمن جعلته أمام مواقف قللت كثيرًا كما سنلاحظ من رصيده وخبراته السابقة.

أزمة العلاقة بين الاتحاد وولاية عدن:

ربما لا نبالغ إذا وصفنا عملية ضم عدن إلى الاتحاد بأنها فشلت فشلاً ذريعًا

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 224-225.
(٢) Ibid, P.225.
(٣) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٥٥-١٥٦.

في تحقيق الفوائد التي كانت تنتظرها حكومة الاتحاد، والأكثر من ذلك أنها كانت سببًا من أسباب ضعضعة سلطتها. فعلاقة عدم الود بين حكومة عدن وحكومة الاتحاد التي بدأت منذ اللحظات الأولى لمحادثات الضم، استمرت بعد ذلك بالتدهور، وتسببت في تعطيل كثير من وظائف الحكومة الاتحادية. فبعد وفاة رئيس وزراء عدن حسن علي بيّومي الذي كان أكثر العدنيين حرصًا على إنجاح علاقة عدن بالاتحاد، أُسندت رئاسة الوزارة إلى التاجر العدني **زين باهارون**، وعلى الرغم من أنه لم يستطع نقض ما أبرمه سلفه مع الاتحاد من مواثيق، إلّا أنه عمل كل ما في وسعه لإضعاف الروابط بين عدن والاتحاد، من خلال شعار (الشخصية العدنية) الذي ابتكره لذلك الغرض. ومفهوم الشخصية العدنية في نظر باهارون، أن لا يجوز لغير العدني الاستفادة من خيرات عدن، فلا يحق له أن يملك عقارًا أو شركة أو حتى سيارة[١]. وكما كان يتوقع باهارون قبل غيره، فقد كان ذلك الاتجاه الجديد في سياسة حكومته، كفيلٌ بإثارة حفيظة الحكومة الاتحادية، التي رأت فيه نوايا غير طيبة تجاه مستقبل علاقة عدن بالاتحاد.

وتدهورت تلك العلاقة إلى حدود بعيدة، عندما تم تعيين "تريفاسكيس" الذي تربطه علاقة وطيدة بحكام الاتحاد، مندوبًا ساميًا. فوزراء عدن رأوا فيه منذ البداية شخصًا منحازًا لصالح حكام الاتحاد، وترجموا سلوكه بعد ذلك على أنه تدخل سافر في شؤون حكومة عدن لمصلحة الحكومة الاتحادية[٢]، ولذلك تعمّدوا الحدة في علاقتهم بالحكومة الاتحادية، نكايةً بالمندوب السامي. وكانت التعديلات التي أدخلتها حكومة عدن على شروط الانتخابات، والتي اختصرت حق التصويت على مواليد عدن فقط، واستثنت سكانها من مواليد ولايات الاتحاد أو المحميات أو الذين ينتمون لدول الكومنولث البريطاني، كما

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١١٠.
(٢) عبدالقوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ١١٤-١١٥.

كان معمولاً به قبل ضم عدن إلى الاتحاد[١]، قد عمّقت الفجوة كثيرًا بين حكومتي الاتحاد وعدن.

فالمجلس الأعلى الاتحادي عبَّر في بيان رسمي عن نقده الشديد لقانون الانتخابات الجديد في عدن، ووصفه بالرجعية، وبإثارة المشاعر الانفصالية بين عدن والاتحاد. وقال ذلك البيان: " **إن المجلس الأعلى يستنكر بصورة خاصة إلغاء الحقوق الانتخابية للأشخاص الذين ينتمون إلى ولايات الاتحاد وغيرها من مناطق الجنوب، والذين يقيمون في عدن منذُ عدة سنين. ولاشك في أن إلغاء هذا الحق الذي ظل قائمًا قبل تأسيس الاتحاد وقبل انضمام عدن إليه سيكون له ردود فعل سيّئة في سائر ولايات الاتحاد**"[٢].

غير أن حكومة عدن لم تلتفت إلى موقف المجلس الأعلى الاتحادي، من بنود قانون الانتخابات، الذي ربما تعمّدت من خلاله، إثارة حفيظة حكام الاتحاد. فمضت في ذلك المشروع قُدمًا وعرضته على المجلس التشريعي العدني الذي أقرّه بالإجماع[٣]. والأكثر من ذلك فقد حرَّضت حكومة عدن ممثليها في المجلس الاتحادي، على تقديم احتجاجًا شديد اللهجة إلى المجلس الأعلى الاتحادي على ما رأوا أنه تدخل سافر منه في شؤون عدن الداخلية[٤].

وفي ذلك المناخ المتوتر في علاقة الاتحاد بعدن، لم تنجح اللجنة الوزارية التي شكلت من الجانبين في أوائل سنة **١٩٦٥م**، في الوصول إلى أي تفاهم بين الطرفين، بشأن تقديم مقترحات أولية للمؤتمر الدستوري المزمع إقامته في لندن. وذهبت حدّة الموقف العدني إلى إصدار حكومة عدن بيان رسمي حول موقفها في تلك اللجنة، بلهجة تهجمية قاسية على حكومة الاتحاد، دفعت بالمندوب

---

(١) محمد حسن عوبلي: المرجع السابق، ص١٥٠.
(٢) بيان المجلس الأعلى الاتحادي، حول مشروع قانون الحقوق الانتخابية في ولاية عدن، ١٠فبراير ١٩٦٥م.
(٣) محمد حسن عوبلي: المرجع السابق والصفحة.
(٤) الأخبار: عدن، العدد ٢٦٥، ١٣ فبراير ١٩٦٤م.

السامي إلى الاعتراض على إذاعته في الوسائل الرسمية، وطلب من رئيس وزراء عدن إرجاءه حتى تتاح له فرصة للتدخل في الأمر. غير أن وزراء عدن، عند مناقشتهم طلب المندوب السامي، أصروا على إذاعة ذلك البيان كاملاً دون أية حذف أو إضافة، وعندئذٍ طلب المندوب السامي من وزراء عدن الحضور إليه لمناقشة ذلك الموضوع، لكن الاجتماع لم يسهم إلّا بصب مزيدٍ من الزيت على النار المشتعلة، إذ تحول إلى مهاترات واتهامات متبادلة، وفي لحظة ذلك الموقف الانفعالي قَدَّم أكثر من نصف وزراء عدن استقالتهم من الحكومة(١). ولم يكن أمام زين باهارون من خيار في تلك الحالة غير تقديم استقالة حكومته، إلى المجلس التشريعي الذي قَبلها في اجتماعه المنعقد في فبراير ١٩٦٥م، لتشكيل حكومة جديدة.

وفي مارس طلب المندوب السامي من المجلس التشريعي عقد جلسةٍ استثنائيةٍ لمناقشة تشكيل حكومة جديدة(٢)، ولدوافع لا تخلو من الأخذ بالثأر من المندوب السامي والاتحاد، أجمع أكثر أعضاء المجلس التشريعي على اختيار "عبد القوي مكّاوي" نصير حزب الشعب الاشتراكي وصاحب الميول القومية السياسية المتعصبة، لتشكيل الحكومة الجديدة(٣). ولم يكن أمام المندوب السامي من خيار غير المصادقة على طلب المجلس.

ومنذ البداية أظهرَ عبد القوي مكّاوي تشددًا أكثر مما كان متوقعًا، في علاقته بالمندوب السامي وبحكومة الاتحاد على السواء، ففي الكلمة العامة التي استهل بها مهمته، والتي أذيعت عبر الإذاعة والتلفزيون، انتقد فيها بقوّة سياسة بريطانية في الجنوب، وطالبها بالرحيل عنه(٤). كما طالب بريطانيا بالاعتراف بالنظام الجمهوري في الشمال، وبعدم استعمال القاعدة البريطانية في عدن

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٦١-١٦٢.
(٢) عبدالقوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص١٩٨.
(٣) فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٠٩- ١١٠.
(٤) المكاوي: المرجع السابق، ص ٢٠١.

لضربه[١]، واتخذ موقفًا أكثر حدة من حكومة الاتحاد، عندما قال: "**لم أعترف بالحكومة الاتحادية من قبل، ولن أعترف بها الآن وبسلطتها. وعليها أن تحل نفسها قبل أن يحلها غيرها**"[٢]. ولم يكتف بالامتناع عن حضور جلسات المجلس الأعلى الاتحادي الذي جرت العادة أن يحضره رئيس وزراء عدن. بل ذهب في علاقة عدن بالاتحاد إلى منعطف خطيرٍ، عندما أمر ممثلي عدن في المجلسين الاتحاديين الأعلى والاتحادي بالانسحاب منهما، فشكَّلَ ذلك الانسحاب حَرجًا كبيرًا لحكومة الاتحاد التي كانت تُعاني من عدة متاعب، وكذلك للبريطانيين أنفسهم. وباختصار يمكن القول أن فرحة ضم عدن إلى الاتحاد التي ظل حكام الاتحاد يحلموا بها، انتهت بذهاب نشوة فرح ليلة الضم، وبقي منها الصداع فقط.

تراجع الدعم البريطاني للحكومة الاتحادية:

على عكس حكومة المحافظين التي حصرت قضية مستقبل الجنوب في حكومتي الاتحاد وعدن، عملت حكومة حزب العمال على إشراك أطراف سياسية أخرى في رسم مستقبل الجنوب، لاسيما من القوى المعارضة التي كانت حينئذ لا تقرُّ أسلوب الكفاح المسلح مثل حزب الشعب والرابطة، والتي بدتْ للبريطانيين قوى معتدلة، بعد قيام الجبهة القومية التي كانت تقود المقاومة المسلحة. وكان ذلك التوجه البريطاني الجديد قد أثار قلق حكام الاتحاد، فإشراك الأطراف المعارضة في العملية السياسية في الجنوب، فَسّره حكام الاتحاد على أنه سيتم على حسابهم.

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية قد حَدّدت شهر مارس **١٩٦٥**م موعدًا للمؤتمر الدستوري الجديد، الذي دعت إليه لأول مرة أطراف سياسية معارضة، لكنها عادت وعدلت ذلك الموعد إلى أغسطس من تلك السنة بناءً على رغبة

(١) فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص١٠٩.
(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٦٥.

المدعوين أنفسهم. وخوفًا من أن يتعرض المؤتمر الدستوري المزمع عقده للسيناريو نفسه الذي تعرض له المؤتمر السابق، قام وزير المستعمرات البريطاني " جرينود Greenwood" في ديسمبر ١٩٦٤م بزيارة إلى عدن لمناقشة اتجاهات المؤتمر مع المعنيين بالمشاركة، وهم: حكام الاتحاد، ووزراء عدن، وحكام المحمية الشرقية، وحزب الشعب، وحزب الرابطة. ولم يكن في حرص معظم هؤلاء المعنيون على تقديم بيانٍ مشتركٍ لوزير المستعمرات البريطاني، يظهرون فيه تصورهم للدولة المركزية التي ينشدونها ما يثير الاستغراب، غير أن الأمر الغريب هو أن حكام الاتحاد الذين كان يهمهم أكثر من غيرهم نجاح الوزير البريطاني في مهمته، وقّعوا على ذلك البيان دون أن يُدركوا عُمق مدلوله إلا بعد حين، فقد كان يتفق إلى درجة كبيرة مع تصور الأطراف المعارضة للاتحاد ومنها حزب الشعب، الرامي إلى إقامة دولة مركزية تقضي بشكل أو بآخر على سلطة سلاطين الاتحاد وأمرائه[١]، ومع أن حكام الاتحاد حاولوا بعد ذلك أن يُوضّحوا ومعهم المندوب السامي موقفهم لوزير المستعمرات، لكن ليس ذلك المهم، وإنما المهم في أمر ذلك البيان أنه فتحَ الطريق منذ البداية للخلافات وسوء النيات بين تلك الأطراف التي لا تكنُّ الود لبعضها.

وعلى أية حال فعلى إثر زيارة وزير المستعمرات لعدن تقرر أن تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر- الذي حدد موعده في ديسمبر ١٩٦٥م- اجتماعًا لها في لندن في أغسطس من تلك السنة، وعندما حان ذلك الوقت، اتجهت منذ نهاية يوليو وفود القوى المشاركة إلى لندن. وكان البريطانيون متفائلين كثيرًا، وظنوا أنهم قد هيئوا كل الظروف اللازمة لنجاح الاجتماع، لكن على عكس ما كان منتظر، فقد طغى على الاجتماع الذي افتتح في بداية أغسطس التوتر والشجار منذ لحظاته الأولى، وذلك بسبب إصرار كل من عبد القوي مكاوي رئيس وزراء عدن، وعبد المجيد الأصنج رئيس حزب الشعب، على فرض عدد من الشروط

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 230.

قبل موافقتهما على تحويل اللجنة العاملة إلى لجنة تحضيرية للمؤتمر الدستوري القادم، منها: تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية الجنوب[١]، ورفع حالة الطوارئ، وعودة المنفيين إلى البلاد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين[٢]. وعمليًا لم تكن تلك الشروط جديدة الطرح فقد سبق لمعظم القوى السياسية أن طالبت بها من قبل، لكن الجديد هنا أنَّ تلك المطالب لم تكن ضمن اتجاهات الاجتماع المتفاهم عليها بين تلك الأطراف ووزير المستعمرات أثناء زيارته لعدن. وهو الأمر الذي جعل تلك المواقف المتشددة وغير المتوقعة من المكاوي والأصنج عُرضةً للتشكيك والتأويل، فهناك من أرجأ سببها الرئيسي إلى تحريض القاهرة التي توقفا بها بعض الوقت قبل وصولهما إلى لندن[٣].

وفي كل الأحوال، فقد فشل اجتماع لندن فشلاً ذريعًا، وكل ما فعله هو صبّ مزيدٍ من الزيت على النار المشتعلة في الجنوب، إذ تصاعدت بشكل كبير حِدّة الخلافات والاتهامات بين القوى السياسية بعد فشل الاجتماع، وَوَجدتْ القوى التي لم تشارك فيه مثل الجبهة القومية فرصةً للتهجُّم على السياسة البريطانية والسائرين في ركبها، وأبدتْ تفاخرها بصواب النهج الذي سلكته لتحرير البلاد من قوى الاحتلال. وفضلاً عن الجبهة القومية، فقد أظهرتْ قوى سياسية أخرى وشخصيات سياسية واجتماعية كثيرة، نقدها للأطراف السياسية التي قبلت المشاركة في مؤتمر لندن لاسيما حزب الشعب وحزب الرابطة اللذان ظلّا على خلافٍ دائمٍ مع بريطانيا، واللذان لم يُظهرا، حتى تلك اللحظة، موقفًا صريحًا من مسألة مستقبل الجنوب ووحدته[٤].

---

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 235.

(٢) الأمل: العدد ١٠، ٨ أغسطس ١٩٦٥م.

(٣) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٦٩.

(٤) محمد زين الكاف: بالمفتوح، صحيفة الوطن، العدد ٨١، السنة الثانية، السبت ٩ يناير ١٩٦٥م.

والملفت للنظر في محاولة تطوير دستور الاتحاد في سنة **١٩٦٥**م أمران مهمان، لاشك في أن للمقاومة المسلحة التي كانت تشهدها بعض مناطق الاتحاد علاقة كبيرة فيهما، **الأول** - التنازلات المهمة التي قَدّمتها بريطانيا للقوى السياسية المعارضة، مثل إشراكها في عملية تقرير مستقبل الجنوب، وفي إدارته في المستقبل، بعد أن ظلت بإصرار تتجاهل وجودها في الماضي. و**الثاني** - التشدد الذي أبدته أطراف العمل السياسي في الجنوب ليس مع تلك التنازلات فحسب، بل وفي علاقتها ببعضها البعض. فاعتماد الجبهة القومية أسلوب الكفاح المسلح، جعلها تقف على يسار جميع القوى المعارضة الأخرى، فدفع ذلك الوضع الجديد بتلك القوى إلى المبالغة في تشددها مع البريطانيين وحكام الاتحاد حتى لا تعطي الفرصة للتشكيك في وطنيتها.

وعمومًا فقد اتجهت الأوضاع السياسية في الجنوب نحو مزيدٍ من التعقيد بعد فشل اجتماع لندن، فقد شجّع ذلك الفشل الجبهة القومية على تصعيد مقاومتها ضد البريطانيين وحكام الاتحاد، وأعلنت منظمة التحرير التي كان يقودها عبد المجيد الأصنج على تبني أسلوب الكفاح المسلح خيارًا لتحرير الجنوب، وفي الوقت نفسه اتجهت العلاقة بين حكومة عدن من جهة وحكومة الاتحاد والمندوب السامي من جهة أخرى إلى طريق مسدود.

ففضلاً عن الدعم الذي حظيَ به المكاوي في حكومة عدن ومجلسها التشريعي، وقّع ممثلو عدن في المجلس الاتحادي على بيانٍ رسميٍّ أيّدوا فيه بشكل كامل سياسة المكاوي، ومطالبه السياسة التي من بينها تنفيذ قرار الأمم المتحدة لعام **١٩٦٣**م بشأن ضرورة تصفية الاستعمار من جنوب اليمن[١]. وكانت مثل تلك المساندة قد دفعت بالمكاوي إلى مزيدٍ من التشدد في مواقفه السياسية، ووصلَ به الأمر إلى منع اللجنة التي أرسلتها وزارة المستعمرات عقب فشل اجتماع لندن، لوضع مقترحات دستورية جديدة للجنوب، والتي كانت

(١) عبدالقوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٢٠١-٢٠٢.

تتكون من ثلاثة أفراد، سوداني، وماليزي، وبريطاني (الأخير كان حاكمًا لروديسيا)، من الدخول إلى عدن، تحت حجة أن البريطانيين لم يناقشوا معه مسبقًا مثل تلك الخطوة[١].

وبلغت أزمة العلاقة بين الطرفين ذروتها عندما أمر عبد القوي مكاوي بسحب ممثلي عدن من هيئات الاتحاد، وكذلك عندما طلب من المدعي العام وسكرتير مجلس الوزراء، وهما البريطانيان الوحيدان في حكومة عدن، عدم حضور اجتماعات المجلس[٢]. وعند ذلك وجد المندوب السامي نفسه مضطرًا لإزاحة حكومة عدن بعد استحالة التفاهم معها، فَعلّق العمل بدستور عدن، التي خضعت منذ سبتمبر ١٩٦٥م مُجدّدًا للإدارة البريطانية المباشرة[٣]. وفي كل الأحوال لم تؤدِّ تلك الخطوة البريطانية، إلّا إلى مزيدٍ من الاضطراب السياسي في عدن ومزيدٍ من الانتقادات والضغط الخارجي على البريطانيين للرحيل من الجنوب. وبسببها عَلّق الرئيس المصري جمال عبد الناصر اجتماعه بالمستر "تومسن Thomson" وزير الدولة في الحكومة البريطانية لمناقشة قضية الجنوب اليمني، قبل ساعتين فقط من موعد الاجتماع احتجاجًا على تلك الخطوة[٤].

وكان قرار المكاوي بسحب ممثلي عدن من الاتحاد، قد عَرَّض حكام الاتحاد لِحَرجٍ كبيرٍ، فمن جهة أظهر الاتحاد على أنه كيان غير مرغوب فيه، على الأقل في نظر العدنيين، ومن جهة أخرى شلَّ ذلك القرار من فاعلية مؤسسات الاتحاد، فقد كان من الصعب على المجلس الأعلى أو المجلس

---

(١) Government of Aden: Statements declaration By Federal councilors. ملف٣٦، محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني/ عدن.

(٢) عبدالقوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣) Trevelyan: the Middle East in Revolution, P. 214.

(٤) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: موجز أقوال الصحف لعام ١٩٦٥م، رقم ٢٠٣/ ٦٥، عن الأخبار عدن، عدد ٧٤٩، ٢٨ /٩/ ١٩٦٥.

الاتحادي اتخاذ أي قرارات مهمة دون وجود ممثلي عدن، الذين انسحبوا جميعًا من هذين المجلسين باستثناء عبد الرحمن جرجره الذي ظلَّ محتفظًا بحقيبته الوزارية في حكومة الاتحاد. وزاد من إحراج حكام الاتحاد والمندوب السامي البريطاني الصعوبة التي لاقوها في اختيار ممثلين آخرين لعدن في مجالس الاتحاد، فمعظم العدنيين الذين عرض عليهم مثل ذلك الأمر اعتذروا عن قبوله[١]، ولذلك ظلت معظم كراسي ممثلي عدن في الاتحاد شاغرةً لمدةٍ طويلةٍ.

وهكذا فَقدتْ حكومة الاتحاد بتلك النتيجة الصلة بالعنصر السياسي الوحيد في عدن، الذي قَبل لسبب أو لآخر مشاركتها السياسية. وعلى الرغم من أن المندوب السامي تَمكّن بعد حين من تعيين معظم ممثلي عدن في الاتحاد، لكن في الواقع لم يكن هؤلاء الأشخاص بشهادة المندوب السامي تريفليان Trevelyan، يمثلون إلّا أنفسهم[٢].

اشتداد المقاومة المسلحة في الاتحاد خلال سنة ١٩٦٥م:

إخفاق اجتماعات لندن الدستورية، واشتداد الخلافات بين الاتحاد وحكومة عدن، في ظل تحول السياسية البريطانية في عهد حكومة حزب العمال، أَسهمَ بدرجة كبيرة، في إضعاف الوضع الداخلي للحكومة الاتحادية، وفي توفير المناخ الملائم للثورة المسلحة التي كانت تقودها الجبهة القومية، إذ وصلت عملياتها المسلحة إلى عمق مدينة عدن، بعد أن اشتدت عملياتها في بداية العام في المناطق الريفية في ردفان والضالع[٣]. فبعد الهجوم بالقنابل على مقر الحكومة الاتحادية في مدينة الاتحاد، وعلى عدد من مراكز الشرطة في عدن، تم اغتيال رئيس المخابرات البريطانية في عدن، ثمّ رئيس المجلس

(١) الأمل: العدد ٢١، الأحد ٢٤ أكتوبر ١٩٦٥م.
(٢) Trevelyan: the Middle East in Revolution, P. 215.
(٣) الأخبار: تعز، العدد ٥٣٤، ٨ يناير ١٩٦٥م، يومية.

التشريعي العدني (بريطاني)[١]، ومن مُعطيات البريطانيين أنفسهم، بلغت العمليات المسلحة التي وُجهت ضد البريطانيين وحكومة الاتحاد خلال سنة ١٩٦٥م، ٢٨٦عملية، بزيادة قدرها ثمانية أضعاف عن السنة الماضية، قتل وجرح خلالها ٢٣٩شخصا[٢].

وبشكل عام فقد تنافست قوى المعارضة الجنوبية على هدم استقرار سلطة الاتحاد، فعبد المجيد الأصنج رئيس حزب الشعب ومنظمة التحرير التي تَكوّنت في أول أكتوبر ١٩٦٤م من حزب الشعب و حزب الرابطة والسلاطين المتمردين على البريطانيين[٣]، أعلن من القاهرة التي ذهب إليها بعد فشل اجتماع لندن في أغسطس ١٩٦٥م عن اعتماد الكفاح المسلح خيارًا في نضال منظمته من أجل الوصول إلى الاستقلال. وضاعف من حالة التوتر السياسي التي كانت تعيشها البلاد، عندما انشغلت قوى المعارضة في نزاع حادٍ وعنيفٍ أحيانًا، مع بعضها البعض أثناء سباق تلك القوى على قيادة العمل السياسي الوطني في الجنوب. فمنظمة التحرير شَنت منذ لحظة قيامها هجومًا حادًا على الجبهة القومية، وقالت في الرسالة التي وجهتها لمحمود رياض وزير الخارجية المصري تشعره فيها بقيام المنظمة: أن الجبهة القومية جبهة وهمية، وأن ما يسمع عنها من نضال لا يعدو أن يكون من نسيج الإذاعات ووكالات الأنباء غير المسؤولة، واتهمت حركة القوميين العرب في الكويت ولبنان بالوقوف وراء دعمها بالمال[٤].

ومن جانبها شنّت الجبهة القومية هجومًا إعلاميًا مضادًا على منظمة

---

(١) Trevelyan: op. cit, P210.

(٢) فيتالي: الجبهة القومية، ص١١٤.

(٣) محضر أو اجتماع لمنظمة التحرير ١/ ١٠٠/ ١٩٦٤م، الملف ٤٠، الوثيقة ٣ محفوظ بمركز البحوث جامعة عدن.

(٤) مذكرة موجهة من منظمة التحرير إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض، بشأن قيام منظمة تحرير الجنوب المحتل، القاهرة، ٢ أكتوبر ١٩٦٤م وقع عليها الجفري، والأصنج. ملف ٤٠، وثيقة٢ مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.

التحرير، ووجدت في انضمام عددٍ من السلاطين السابقين في الجنوب مثل علي عبد الكريم، ومحمد عيدروس، وجعبل بن حسين إلى صفوفها، فرصةً لاتهامها بالعمالة والرجعية. وتجدر الإشارة إلى أن ظهور منظمة التحرير كان له علاقة بالتحرك العربي حينها تجاه قضية توحيد القوى الوطنية في جنوب اليمن، فقد سبق للأطراف التي تَكونت منها منظمة التحرير أن عقدت اجتماعات متواصلة في شهر يوليو ١٩٦٤م في مبنى الجامعة العربية لبحث سبل قيام جبهة موحدة في الجنوب. وجاء مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في ديسمبر ١٩٦٤م، الذي قرر تقديم معونةٍ ماليةٍ لحركة التحرير في الجنوب، داعمًا لذلك الاتجاه[١]، ولذلك ظهرت منظمة التحرير عقب المؤتمر مباشرةً.

وحاولت الجامعة العربية بعد ذلك، توحيد الجبهتين في جبهة واحدة، تستقبل الدعم الذي أقره مؤتمر القمة. فوجهت دعوةً إلى القوى الوطنية الرئيسية في الجنوب (الجبهة القومية، حزب الشعب، الرابطة) لحضور اجتماع في القاهرة في مارس ١٩٦٥م، يهدف إلى تشكيل منظمةٍ تضمُّ الجميع، غير أن ذلك الاجتماع لم يسفر عن أي نتيجة، بسبب التنافس بين تلك القوى على الاستحقاقات السياسية. وعمومًا فقد كان السؤال الرئيسي الذي يتحكم في علاقة أطراف العمل الوطني في الجنوب، من هو رقم واحد؟ فالرابطة كانت تنظر إلى نفسها على أنها أول تنظيم تزعم قيادة العمل الوطني في الجنوب، وحزب الشعب كان ينظر إلى نفسه على أنه أكبر تنظيم يتمتع بالثقل السياسي في الجنوب، والجبهة القومية كانت ترى في نفسها القوى الوحيدة التي قاتلت وَقَدّمت شهداء من أجل تحرير الجنوب. وحسب رأي قحطان الشعبي زعيم الجبهة القومية في لقاء القاهرة، أن جبهته التي بدأت نضالها العسكري وشملَ حتى الآن عدة جبهات لا ترى ضرورة لتشكيل جبهة أخرى، وأنها تعلن أنها لن تغلق الباب أمام الأفراد والجماعات الذين يريدون خدمة القضية في السلاح في

(١) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص١٩٣-١٩٤.

إطار التنظيم الذي بدأ المعركة[١].

ودون الخوض في تفاصيل الظروف التي مَرت بها الحركة الوطنية في الجنوب، والتي غَطّتها دراسات ومؤلفات كثيرة. فالأمر الذي كان يخصُّ حكومة الاتحاد من ذلك كله هو أن تعدد القوى السياسية المعارضة في الجنوب على اختلاف أشكالها ومواقفها، كان يعني خلق مزيدٍ من المشاكل والتحديات في طريق تلك الحكومة. فنتيجةً لتأثير مفاهيم سياسية وآيديولوجية وليدة لتلك المرحلة، كانت درجة العداء للاتحاد وحكامه من المقاييس التي تقاس بها وطنية القوى المعارضة. ومنبع ذلك العداء ليس من كون حكام الاتحاد وبقية سلاطين الجنوب أتباع الاستعمار كما كانت تُصورهم تلك القوى فحسب، بل ولأنهم يُمثّلون في تصورها قوى رجعية متخلفة ومُعيقة للتطور السياسي والاجتماعي الذي تُنشدهُ تلك القوى للبلاد.

فشل محاولة تحويل الاتحاد إلى جمهورية:

بعد فشل المحاولات البريطانية في التوصُّل إلى حلٍّ سياسيٍّ مقنعٍ لأطراف العملية السياسية في الجنوب، أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية بالاتفاق مع حكومة الاتحاد خبيرين بريطانيين إلى الجنوب في سبتمبر **١٩٦٥م**[٢]، هما: "ريف هون" و "جاويل بل" لإدخال تعديلات على دستور الاتحاد بحيث تُراعى خصوصية المنطقة من ناحية، وما يواكب التطور الذي تطالب به بعض القوى السياسية من ناحية ثانية، وبما يتناسب مع مقررات الأمم المتحدة بشأن الجنوب، من ناحية ثالثة.

ووصل الخبيران القانونيان إلى عدن وعقدا في **٢٣** سبتمبر اجتماعًا مطوّلاً مع المجلس الأعلى الاتحادي، لمناقشة الاختصاصات الرسمية لعملهما،

---

(١) مكرم محمد أحمد: الثورة في جنوب الجزيرة العربية (عدن واليمن)، المؤسسة المصرية العامة للكتاب والنشر، القاهرة ١٩٦٨م، ص١٢٧.

(٢) ريف هون، وجاويل بل: مقترحات دستورية للجنوب العربي، ١٩٦٦م، ص٥.

وأظهر أعضاء المجلس الاتحادي في ذلك الاجتماع رغبتهم في الحفاظ على الشكل الفيدرالي للسلطة المركزية، على أن تشمل تلك السلطة الجنوب بأسره. واشترط أمر التكليف على الخبيرين مراعاة عدة أمور في إعداد الدستور منها: أن يكون مناسبًا للجنوب العربي بكامله، وأن يكون حصيلةً للتشاور مع جميع الفئات الرئيسية ممن يهمها الأمر، وأن يكون ملائمًا قدر الإمكان لهذه الفئات ومُلبيًا لأمانيها، وأن يعتبر السيادة البريطانية على عدن منتهية[١].

وشَكَّل المجلس الأعلى لجنةً من أعضائه ليكونوا على صلة دائمة بالخبيرين هم: **الشيخ علي عاطف الكلدي** الرئيس الدوري للمجلس في ذلك الشهر ووزير الصحة، **والسلطان ناصر عبد الله الواحدي**، وزير الزراعة، **والسلطان صالح بن حسين العوذلي** وزير الأمن الداخلي، **والشيخ محمد فريد العولقي** وزير الشؤون الخارجية. وعقدت تلك اللجنة ثلاثة اجتماعات مع الخبيرين خلال الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر[٢]. وبعد ذلك أعدَّ المجلس الأعلى برنامجًا لسفر الخبيرين إلى معظم ولايات الاتحاد وإلى سلطنتي حضرموت في المحمية الشرقية، اللتين لم تحرصا حسب تقرير الخبيرين على التعاون معهما[٣]. وحرصَ الخبيران ربما بتوجيه من وزارة المستعمرات على عقد سلسلةٍ من اللقاءات مع كل الشخصيات السياسية المستقلة وكذلك الأحزاب المعارضة، باستثناء الجبهة القومية التي كانت خارج حسابهما، بوصفها تمارس العنف. وفي حين قَبِلَ التحاور معهما عدد من الشخصيات المستقلة، وبعض الأحزاب مثل حزب الرابطة والحزب الوطني الاتحادي. امتنع آخرون عن ذلك لاسيما حزب الشعب، والمؤتمر العمالي، وعبد القوي مكاوي، على الرغم من المحاولات التي بذلاها حسب تقريرهما لِجَرِّهم للحوار[٤].

---

(١) ريف هون وجاويل بل: مقترحات دستورية للجنوب العربي، ١٩٦٦م، ص٥.
(٢) نفس المرجع والصفحة.
(٣) نفسه: ص٦.
(٤) نفسه: ص٦-٧.

ومهما يكن من أمر، فقد أنجز الخبيران مشروع التعديلات الدستورية في ٢٨ يناير ١٩٦٦م في لندن، وحسب ما ورد في مقدمة ذلك المشروع الذي طبعته حكومة الاتحاد تحت اسم **مقترحات دستورية للجنوب العربي** ، فإن الدستور الحالي للاتحاد، عاجزٌ عن الإعداد لحكومة ممثلة للشعب تمثيلاً كافيًا للنهوض بمسؤوليات السير بالجنوب إلى الاستقلال، وأنه بعد تشخيص نواقص الدستور وبعد مقابلة نماذج من الرسميين والسياسيين في الجنوب، وبعد الاستناد إلى دساتير دول عربية مثل مصر والأردن والكويت[١]، قدَّم الخبيران مقترحاتهم الدستورية التي تقع قي ١٢٦ صفحة من الحجم الكبير، إلى الحكومتين البريطانية والاتحادية. وأهم النقاط الرئيسية في تلك التعديلات أو المقترحات هي:

- قيام جمهورية فيدرالية تشمل الاتحاد، والمحمية الشرقية، ويافع العليا، تسمى جمهورية الجنوب العربي المتحدة.

- تُعهد إلى رئيس الجمهورية سلطات محدودة جدًا، أعظمها أن يختار رئيسًا للوزراء من بين أعضاء المجلس الوطني.

- إيجاد هيئة تشريعية مكونة من مجلسين منتخبين من الشعب حيث يكون ذلك ممكنًا. المجلس الأول المجلس الوطني، التمثيل فيه حسب نسبة السكان. والمجلس الآخر مجلس الشيوخ تمثل فيه الولايات بشكل متساوٍ وذلك بعضوين فقط لكل ولاية، باستثناء عدن التي تمثل بأربعة أعضاء.

- تُركّز السلطة بيد الحكومة التي يجب أن يختار أعضاؤها من أعضاء المجلسين التمثيليين للجمهورية.

- أوصت التعديلات بوضع خاص لعدن، منه أن يمثلها في المجلس الوطني ٢٨ عضوًا وأن يكون لها ما لا يقل عن ثلث وزراء الحكومة الاتحادية الذين يجب أن لا يقلون عن ١٢ وزيرًا، ولا يزيدون عن ٢٤ وزيرًا.

---

(١) نفسه: ص ٨.

- منعت الازدواج الذي ظل قائمًا في الاتحاد بين منصب حاكم الولاية و منصب الوزير.

وبصفة عامة، لم تكن الأجواء السياسية حينها تشير إلى توفر فرص كبيرة لنجاح ذلك المشروع، على الرغم مما احتواه من معالجات صائبة. فالمجلس الأعلى الذي كان يعنيه أمر ذلك المشروع أكثر من غيره، تعامل معه منذ أن قدم إليه في أوائل فبراير **١٩٦٦**م بحذر شديد، ففي المؤتمر الذي عقده علي عاطف الكلدي وزير الصحة ووزير الإعلام بالنيابة، في سكرتارية الاتحاد حول تلك المقترحات، اكتفى فقط بعرض أهم المقترحات دون أن يبدي عليها أي تعليق إيجابي(١). وفيما يبدو، فقد تحكّمت في موقف المجلس الأعلى من تلك المقترحات، مشكلتين أساسيتين: **الأولى** - خوفه من أن يسبق موقفه مواقف القوى الأخرى ومن ثم سيفقد القدرة على المناورة في تعامله مع تلك القوى، و**الثانية**- الوضع الذي آل إليه المجلس الأعلى وكذلك المجلس الاتحادي " التشريعي" بسبب انسحاب ممثلي عدن، فالمجلس الاتحادي لم يجتمع منذ ما يزيد على ثمانية أشهر خلت.

وكان المجلس الأعلى قد عملَ على نشر تقرير المقترحات الدستورية، لتتاح الفرصة، كما ذكر في البيان الذي وزّعه برفقة ذلك التقرير، للأفراد والقوى السياسية في الجنوب للتعليق عليها، وناشد من أسماهم بذوي النوايا الحسنة أن يدرسوه بدقة وإمعان وأن يتعاونوا في تهيئة الجنوب من أجل الاستقلال، وبرّر البيان عدم إظهار الحكومة الاتحادية رأيها الصريح في تلك المقترحات بالقول: "**إن حكومة الاتحاد نظرًا لطول تقرير المقترحات، و ما له من أهمية لا تستطيع أن تُعقب عليه في هذه المرحلة، ولذلك فالمجلس الأعلى يحتفظ بحقه في الحكم على هذا التقرير إلى أن يكون قد درسه دراسة وافية**"(٢).

---

(١) الأخبار: عدن، العدد ٨٦٠، السنة الرابعة، الاثنين ١٤ فبراير ١٩٦٦م.

(٢) حكومة الاتحاد: بيان المجلس الأعلى بشأن التعديلات الدستورية، فبراير ١٩٦٦م.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى على الرغم من حرصه على تأجيل موقفه من المقترحات الدستورية إلّا إنه أظهر في اجتماعه الذي عقد في فبراير ١٩٦٦م لمناقشة تلك المقترحات عددًا من الملاحظات، أهمها اعتراضه على فكرة أن يكون هناك رئيسًا للجمهورية، فاقترح أن يكون بدلاً عنه مجلس سيادة يقوم باختيار رئيس الوزراء(١).

وكما كان متوقعًا، فقد تعرضت المقترحات الدستورية لانتقادات قاسية، لاسيما من القوى السياسية المعارضة في الجنوب، فالجبهة القومية أصدرت بيانًا مطولاً حول موقفها من تلك المقترحات أهم ما جاء فيه: أن تلك المقترحات أعدها ممثلان لوزارة المستعمرات البريطانية وليس ممثلين للشعب، وأن تلك المقترحات أبقت على الأنظمة الإقطاعية والعشائرية المرتبطة بالاستعمار، وأن القوى المطلوب منها مناقشة تلك المقترحات هي قوى لا تمثل الشعب ولا تملك حق تقرير مصيره(٢). وأظهر حزب الشعب كذلك نقده الشديد لتلك المقترحات بصورة قريبة من نقد الجبهة القومية، كما تبارت الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة الأخرى في النهش في تلك المقترحات، فحزب المؤتمر الشعبي الدستوري ذو النزعة العدنية، أظهر رفضه لتلك المقترحات، وأعلن في البيان الذي أصدره في تلك المناسبة، عن تمسكه بقرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية.(٣)

وندَّد مؤتمر الخرّيجين الذي تأسس في سنة ١٩٦١م(٤)، بتلك المقترحات

(١) المجلس الأعلى الاتحادي: ملاحظات المجلس حول المقترحات الدستورية، فبراير ١٩٦٦م، صفحة واحدة.

(٢) بيان الجبهة القومية، حول المقترحات الدستورية، صحيفة الأخبار، العدد ٨٦٧ السنة الرابعة، الثلاثاء ٢٢ فبراير ١٩٦٦م.

(٣) بيان حزب المؤتمر الشعبي الدستوري، الأخبار، العدد ٨٧٠، الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.

(٤) عبدالله عبدالمجيد الأصنج: دور الحركة النقابية اليمنية في النضال اليمني، ص ٤٣.

وأصدر كُتيبًا صغيرًا فنَّد فيه- من وجهة نظره- تلك المقترحات، وشنَّ هجومًا على من أسماهم ركائز الاستعمار غير المقبولين من شعبهم[١]. ولم تسلم تلك المقترحات كذلك من نقد الصحف، فصحيفة الأمل شنّتْ هجومًا قويًا ضد المقترحات الدستورية في افتتاحية عددها رقم **٣٦**، تحت عنوان " **لا جمهورية ذليلة ولا استقلال مزيف**" قالت فيه: "**إن القضية مع بريطانيا ليست قضية دستور، و إنما قضية حق شرعي في الخلاص من الاستعمار والخلاص من ركائزه**"[٢]، في إشارة إلى حكام الاتحاد. والمهم في الأمر أن تسارع الأحداث السياسية في جنوب اليمن، أفسحت المجال لتطورات وأحداث جديدة طغتْ على موضوع المقترحات الدستورية، فأُهمل النظر فيه ليس من معارضيه فحسب، بل ومن مؤيديه أيضًا.

قرار البريطانيين سحب القاعدة من عدن وأثره على الاتحاد:

قرَّرت الحكومة البريطانية في ورقة دفاعها (الكتاب الأبيض) التي أعلنتها في فبراير **١٩٦٦**م، سحب جميع قواتها العسكرية من عدن بحلول **٣١** ديسمبر **١٩٦٨**م[٣]. وقبل أيام من الإعلان الرسمي عن ذلك، الذي تمَّ في **٢٢** فبراير، أرسلت الحكومة البريطانية "اللورد بيزويك Lord Beswik" سكرتير وزارة المستعمرات البريطانية إلى عدن، في محاولة منها للتخفيف من وطأة ذلك الأمر على حكام الاتحاد. اجتمع اللورد بيزويك في ١٦ فبراير مع أعضاء المجلس الأعلى وحاول جاهدًا أن يُقنعهم بأهمية تلك الخطوة، ليس للبريطانيين وحدهم، بل ولحكام الاتحاد الذين حسب رأيه يتعرضون للنقد بسبب علاقتهم مع بريطانيا وقبولهم بالقاعدة العسكرية. لكن كل ذلك لم يكن له أثر في التخفيف من هول الصدمة التي تَعرَّض لها حكام الاتحاد عند سماعهم ذلك الخبر. إذ أن القرار

(١) مؤتمر الخريجين: أضواء على المهزلة الدستورية الجديدة، عدن، مارس ١٩٦٦م.
(٢) الأمل: العدد ٣٦، الأحد، ٢٠ فبراير ١٩٦٦م.
(٣) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.210.

البريطاني لم ينص فقط على سحب القاعدة العسكرية من عدن، بل وعدم الدخول في أي اتفاقية دفاع مع دولة الاستقلال في الجنوب. وعمومًا فقد انفعل معظم أعضاء المجلس الأعلى في ذلك اللقاء وكالوا الشتائم والاتهامات للحكومة البريطانية التي نكثت بوعدها في الدفاع عنهم. وعاد الورد بيزويك في اليوم الثاني إلى سكرتارية الاتحاد وعقد لقاءً أخر مع أعضاء المجلس الأعلى، وانتقدهم فيه على الألفاظ الجارحة التي وَجّهوها إليه في اجتماع الأمس وقال: "**إذا اتهمني أحد مُجدّدًا بالخزي وعدم الشرف فإنني سأعتذر عن مواصلة الاجتماع**"[١].

والحقيقة فقد كان لدى الحكومة البريطانية أسبابٌ كثيرة وراء قرارها سحب قاعدتها من عدن، لعلَّ أهمها السبب الاقتصادي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية دخل الاقتصاد البريطاني في أزمة بالغة، وأصبح يئن تحت وطأة نفقات القواعد العسكرية البريطانية في الخارج التي قدرت ما بين ٣٥٠-٤٠٠ مليونًا سنويًا[٢]، نصيب قاعدة عدن منها حوالي ٦٦ مليون[٣]. ولمعالجة هذه النفقات الباهظة، اتخذت الحكومة البريطانية مجموعةً من الإجراءات التقشفية، منها سحب قواعدها من عدن، وقبرص ومالطة[٤]، وفضلاً عن السبب الاقتصادي فقد كان الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية البريطانية في عدن في ظل المواقف المحلية والإقليمية والدولية المناهضة لتلك القاعدة، جعل معه استمرار بقائها وإدارتها بكفاءة ويسر أمرًا في غاية الصعوبة.

وعلى أية حال، فقد كانت تلك المبررات غير مقنعة لحكام الاتحاد، الذين

---

(١) Federation of South Arabia: Lord Beswick Meets Supreme Council for Second time 17/2/ 1966. P.1.
وثائق الحكومة الاتحادية المحفوظة في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٢) محمد سعيد أحمد: موقع معركة عدن من المخطط الاستعماري الجديد، الطليعة، السنة ٣، العدد ٤، إبريل ١٩٦٧م، ص١٩.

(٣) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، ص١١٩.

(٤) صوت الجنوب: العدد ٣١، السنة الخامسة، الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.

فَسَّروا سحب القاعدة البريطانية في ذلك الوقت العصيب، على أنه تضحية بهم، ففي الكلمة التي عقب بها السلطان صالح بن حسين وزير الأمن الداخلي والرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى على كلمة اللورد بيزويك قال فيها: "**كما تعرفون فقد تحملنا لسنين كثيرة من الذم والقدح، من معظم العالم العربي، لأننا كنا نعتقد أن الحكومة البريطانية هي الصديقة المخلصة، وإنها ستحمينا من نتائج تأييدنا الذي لم يتزعزع... وذلك إلى أن نصبح قادرين على الدفاع عن أنفسنا** " وأضاف في تلك الكلمة: "**إن الاعتراض الرئيسي ليس على تخفيض القاعدة وإنما على تركنا بدون الوعد الذي وعدنا به في الماضي**"(١). وعبر شريف بيحان حسين الهبيلي عن أسفه من خطة الانسحاب البريطاني وقال بسخرية: " **من الأفضل كثيرًا أن تكون عدوًا لا صديقًا لبريطانيا، لأنك إذا كنت عدوًا هناك إمكانية لشرائك، وإذا كنت صديقًا فمن المؤكد إيجاد إمكانية لبيعك** "(٢).

ولم يختصر النقد الذي تَعرَّض له القرار البريطاني بالانسحاب من قاعدة عدن على حكام الاتحاد وحدهم، بل وعلى عدد من السياسيين البريطانيين في عدن وفي بريطانيا. فوكيل وزارة الدفاع الاتحادية المستر" شابلن Chaplin" انتقد حكومته بشدة على ذلك القرار المفاجئ وعدم التزامها بحماية الاتحاد، وأعدَّ تقريرًا مستعجلاً لوضع معالجاتٍ لتطوير جيش الاتحاد كي يكون قادرًا على حماية البلاد تحت عنوان" **بريطانيا الغادرة**" فذكر في ذلك التقرير أن حكومته بذلك القرار منحت عبد الناصر فرصة كبيرة في أن يحسب ذلك الانسحاب أعظم هزيمة لبريطانيا بعد حرب السويس، وانتقد حكومته على تخليها عن حكومة الاتحاد بقوله: " **بعد أن جعلنا السلاطين عملاء للإمبريالية، يكرههم كل العالم العربي،**

---

(١) Federation of South Arabia: Ministry of defense 17/2/1966. "federation of south Arabia and Britain" P.5.

(٢) نجيب سعيد أبو عز الدين: الإمارات اليمنية الجنوبية، ص١٢٢.

أصبحنا الآن نرجع عن وعودنا، ونتخلى عنهم"[١] وفي إطار تعاطفه مع حكومة الاتحاد نصحها أن تلجأ لدول أخرى مثل السعودية والكويت لتوفير المال اللازم لتطوير الجيش الاتحادي حتى يقف على قدميه[٢].

ولم يكن "شابلن" البريطاني الوحيد الذي نصح حكومة الاتحاد باللجوء إلى دول أخرى، فالحكومة البريطانية نفسها، حثَّت حكام الاتحاد بعد إعلانها لقرار الانسحاب، على الدخول في معاهدةٍ دفاعية مع السعودية أو مع أمريكا عند لحظه الاستقلال[٣]، وأظهرت المعارضة البريطانية التي كان يقودها حزب المحافظين تعاطفًا مع حكومة الاتحاد، ففي أثناء مناقشة مجلس العموم لموضوع الانسحاب من قاعدة عدن في ٧مارس ١٩٦٦م، الذي مرَّ بصعوبة، وجَّه عدد من أعضاء المعارضة انتقاداتٍ شديدة للمستر "هارولد ويلسون" رئيس مجلس الوزراء البريطاني على قرار الانسحاب من عدن، وطلبوا منه أن يشرح لأولئك الذين وَثِقوا ببريطانية واعتمدوا عليها، لماذا يحبُّ أن يسلمهم الآن للرئيس ناصر. فعقَّب ويلسون قائلاً: "**لقد حاولنا من كل باب ونافذة، حاولنا ثلاث أو أربع مرات في السنة الماضية تعيين لجنة للاستقلال ثم جئنا بهم إلى هذه البلاد، وحاولنا أن نتفق معهم على أساس ننطلق منه، لكن المؤتمر تحطم.. أما سياستنا الدفاعية فنحن لا نحاول الإبقاء بتكاليف باهظة على وجود في عدن لم يعد مرغوب فيه**"[٤]. وحاول "ساندز Sandys" وزير المستعمرات السابق إقناع رئيس مجلس الوزراء البريطاني أثناء جلسة مجلس العموم في أوائل مايو ١٩٦٥م بضرورة عقد معاهدة دفاعية مع حكومة الاتحاد فقال: إذا ما تركنا الجنوب أعزل من دون دفاع فإننا نجعل من الاستقلال أضحوكةً. فردَّ عليه

---

(١) Federation of South Arabia: Ministry of defense 17/2/1966. "federation of south Arabia and Britain" P.1.

(٢) Ibid, p.2.

(٣) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص٥٨.

(٤) الأخبار: عدن، العدد ٨٨٠ السنة الرابعة، الخميس ١٠ مارس ١٩٦٦م.

ويلسون، إذا حاولنا أن نبقي على قوات عسكرية في عدن فذلك سيؤلّب الشعب ضد حكومة الاتحاد لأنه معادٍ للقاعدة عداءً كاملاً[١].

وبعد ذلك بأسابيع، شن "ساندز" وزير المستعمرات السابق، هجومه الثاني على "ويلسون"، واتهمه بأنه ضلّل البرلمان فيما يخصُّ قضية الجنوب، عندما لم يكشف عن احتجاج حكومة الاتحاد الذي نشر في منتصف مايو ١٩٦٦م. وقال ساندز أن الاحتجاج المكون من ١٤ نقطة الذي قدّمه السلطان صالح بن حسين للورد بيزويك أثناء زيارته لعدن، يكشف مدى المرارة التي سببها ذلك القرار للحكومة الاتحادية. فردَّ ويلسون بما معناه أنه يقدم خدمة للحكومة الاتحادية بذلك القرار، إذ قال: "**إن السلطان صالح بن حسين قد صرح أن القاعدة البريطانية لم تشوه سمعتنا فحسب، ولكنها أيضًا حالت بين الاتحاد والدول العربية**"[٢].

وكانت الحكومة البريطانية في محاولة منها لمعالجة الآثار التي ترتبت على قرارها سحب القاعدة العسكرية من عدن، قد استدعت في نهاية مايو ١٩٦٦م ستة من وزراء حكومة الاتحاد هم: الشيخ محمد فريد العولقي، والسلطان صالح بن حسين، والأمير محمد بن عبد الله العولقي، وأحمد عبد الله الدرويش، وعبد الرحمن جرجرة، وحسين علي بيومي، لحضور محادثات في لندن لبحث مستقبل الجنوب[٣].

ودارت بين وزراء الاتحاد وممثلين عن الحكومة البريطانية، محادثاتٌ لمدة ثلاثة أيام، لكن تلك المحادثات لم تقدم أي جديدٍ، سوى زيادة المساعدات المطلوبة لتعزيز القدرة العسكرية للاتحاد[٤]. في حين بدت القضايا السياسية

---

(١) الأخبار: العدد ٩٢٦، الخميس ١٢ مايو ١٩٦٦م.
(٢) المرجع نفسه: العدد ٩٣٠، الثلاثاء، ١٧ مايو ١٩٦٦م.
(٣) صوت الجنوب: العدد ٣٧، السنة الخامسة، الجمعة ٣ يونيو ١٩٦٦م.
(٤) المرجع نفسه: العدد ٣٩، ١٧ يونيو ١٩٦٦م.

وكأنها وصلت إلى طريق مسدود.

وفي محاولة منها لحل قضية الجنوب، سعت الحكومة البريطانية التي كانت تتعرض للنقد، من حكومة الاتحاد ومن حزب المحافظين، بسبب قرارها بالانسحاب من عدن، إلى تشكيل حكومة من الأطراف الرئيسية في الجنوب من بينهم الحكام المحليين، وأعلنت كذلك عن قبولها بقرارات الأمم المتحدة، غير أن المشكلة التي اعترضتها كانت كيف تستطيع أن تحقق ذلك، أو حتى كيف تقيم حكومة تستطيع أن تحافظ على تماسك البلاد، حتى لا تطاردها اللعنات إذا عمّت الفوضى الجنوب بعد خروجها؟ فمواقف الجبهتين متشددة مع البريطانيين، وحكام المحمية الشرقية غير تواقين للانصهار في دولة الاتحاد، وعدن بدون حكومة شرعية، وحكام الاتحاد الذين ظلوا لزمنٍ طويلٍ يعتمدون على الدعم و المشورة البريطانية لا يعرفون ماذا يفعلون بعد أن كانوا منتظرين من البريطانيين أن يصفوا الجنوب من الفوضى والاضطرابات التي كان يشهدها ويسلموهم السلطة على طبق من ذهب.

وفي كل الأحوال فقد كان الوضع كئيبًا تمامًا لحكام الاتحاد بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من عدن، ولا نبالغ إذا قلنا إن العد التنازلي لانهيار سلطة الاتحاد بدأ منذ تلك اللحظة. فقوة الاتحاد أخذت تتدهور بالنسبة للقوى الأخرى، ونفوذ السلاطين الذي كان يتم المحافظة عليه بواسطة وجود القوات البريطانية، أخذ يتضعضع مع اشتداد الثورة المسلحة، في معظم القرى والمناطق التي كانوا يحكمونها. وإعلان انسحاب تلك القوات لم يشجع فقط القوى التي كانت تعارض أو تقاتل البريطانيين وحكام الاتحاد فحسب، بل وتسبب في انهيار معنويات هؤلاء الحكام إلى أقصى الحدود. فالشريف حسين الهبيلي أبرز حكام الاتحاد، أصابه الإحباط من ذلك القرار فانعكف في ولايته منذ ذلك الحين وحتى خروجه هاربًا من البلاد عشية الاستقلال.

وهكذا فعندما أخذت حكومة العمال البريطانية تتخلّى جزئيًا عن الاتحاد،

أصبحت حكومته لا حول لها ولا قوة تستطيع بها التأثير في مجرى الأحداث السياسية التي كان يشهدها الجنوب[١]. وعجزت حتى عن الاستفادة من الفرص التي توفرت لها، فلم تستغل حالة النزاع المرير الذي دخلت في أتونه أطراف العمل السياسي والعسكري المعارض لها. فمنظمة التحرير دخلت في خلافات مع عددٍ من أطرافها، فوقفت عضوية الرابطة ابتداء من ١٧ يوليو ١٩٦٥م بسبب عدم قبولها حل نفسها حسب قرار المنظمة[٢]. وفي وقت لاحق فصلت منظمة التحرير كل من السلطان أحمد عبد الله الفضلي والأمير جعبل بن حسين نائب سلطان العوذلي، بسبب ما أسمته المنظمة دخولهما في مفاوضاتٍ سريةٍ مع أطراف أخرى، من وراء ظهر المنظمة[٣].

ومن جهة أخرى دخلت منظمة التحرير والجبهة القومية في نزاعٍ لم يتوقف، وعَمّق من حدته محاولات الجامعة العربية وجمهورية مصر لمّ الجبهتين في جبهة وواحدة. فقيام "جبهة التحرير" التي ضمَّت الطرفين في ١٣يناير ١٩٦٦م والتي أتت بعد تدخل وضغوط، لم يُسهم إلّا في زيادة التنافر والعداء بينهما. فأمين عام الجبهة القومية أعلن في اليوم التالي للدمج عن نفيه لخبر الدمج[٤]. وأعلنت قيادة الجبهة في الداخل في بيان لها في ١٩ يناير، عن عدم اعترافها بذلك الدمج، الذي قالت أنه حدث دون موافقة الجبهة[٥].

وعلى الرغم من أن الضغوط التي مورست على الجبهتين من عدة أطراف عربية، قد جعلت الدمج الذي أكدته اتفاقية القاهرة في أغسطس ١٩٦٦م، من

---

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.219.

(٢) بيان منظمة التحرير: بشأن توقيف عضوية الرابطة، ١٧ يوليو ١٩٦٥م، الملف ٤٠ وثيقة ٦، جامعة عدن.

(٣) مكرم محمد أحمد: الثورة في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٣٢.

(٤) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٢٢٤.

(٥) بيان الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمن المحتل حول موقفها من الدمج، ١٩ يناير ١١٩٦٦م.

الناحية الرسمية قائمًا[١]، إلّا أن الحقيقة المؤسفة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الدمج لم يكن هشًا فحسب، بل وكانت له نتائج على علاقة الجبهتين في منتهى الحدة والعنف، وتسبَّبَ في تراجع أعمال المقاومة المسلحة. ومع أن ذلك الظرف، الذي كانت فيه القوى الرئيسية المعادية للاتحاد منشغلةً في نزاعها الداخلي، قد شكّل فرصةً مناسبةً للحكومة الاتحادية لتأكيد سيطرتها على أمور البلاد والتحرك سياسيًا بشكل أفضل، غير أنها لم تفعل، أو بالأصح كانت على درجة من الضعف الذي لم يُمكّنها من الاستفادة من ذلك الوضع.

وكل ما عمله المجلس الأعلى في تلك الأجواء السياسية المضطربة، هو قراره في فبراير١٩٦٦م برفع الحظر عن عودة قيادة الرابطة، ثم قراره في مارس من تلك السنة برفع الحظر عن عودة كل المبعدين والمنفيين السياسيين[٢]، وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى نظر بأهمية إلى تلك القرارات، ووجه رسائل إلى سائر الولايات للاستجابة لها[٣]. إلّا أن تلك الخطوة، التي لم تلق الترحيب الذي كانت تنتظره حكومة الاتحاد، أتت متأخرةً، وفسرها معارضوه على أنها تعكس حالة الضعف التي يعانيها الاتحاد. وتعرضت شأنها شأن أي خطوة يقدم عليها الاتحاد للنقد من القوى السياسية الوطنية في الجنوب، فصحيفة الأمل علّقت على تلك الخطوة بأنها خطوة دعائية، وأنها لا هي ولا قرار سحب القاعدة العسكرية ولا قرار تعريب الوظائف الذي اتخذته الحكومة الاتحادية، ولا أي شيءٍ من هذه المسائل بقادرٍ أن يقنع الشعب بقبول استقلال صوري وجمهورية مزيفة[٤].

ومجمل القول، فقد كانت خطوات حكومة الاتحاد في ذلك الظرف السياسي الدقيق الذي كانت تمرُّ به البلاد تفتقد إلى الكيَاسَة. فقرارها في بداية

(١) عبدالقوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٢٣٦.
(٢) الأمل: العدد ٣٨، الأحد ٦ مارس ١٩٦٦م.
(٣) صوت الجنوب: العدد ٣٣، الجمعة ١١مارس ١٩٦٦م.
(٤) الأمل: العدد ٣٨، الأحد ٦ مارس ١٩٦٦م.

عام ١٩٦٧م بإغلاق المدارس الثانوية لاسيما في عدن[١]، لم يجلب لها إلا مزيدًا من نقد الأهالي قبل نقد المعارضة. كما أن قرارها بإغلاق الحدود مع الشمال لم يتسبب إلّا في مزيد من معاناة المواطنين، وفي جلب الخسائر للحكومة الاتحادية نفسها التي كانت تعتمد بشكل كبير على رسوم تعاملها التجاري مع الشمال.

ولعلَّ الخطوة الوحيدة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية في الاتجاه الصحيح، كانت لقائها مع بعض أطراف المعارضة في بيروت في يوليو ١٩٦٦م، ومع أن ذلك اللقاء الذي جمع ستة من وزراء الاتحاد مع قيادة الرابطة والسلاطين المعزولين علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفضلي والشيخ فريد أبو بكر العولقي وجعبل بن حسين، الذين كانوا ينتمون إلى منظمة التحرير، قد تسبَّب في عزلهم من المنظمة، إلّا أنه بدون شك مَثَّل خطوةً لصالح الحكومة الاتحادية، على الأقل من الناحية الإعلامية، فقد أشاد البيان الصادر عن ذلك اللقاء بقرار حكومة الاتحاد قبول قرارات الأمم المتحدة، وناشد الجامعة العربية بتقديم المساعدة لتحقيق أهداف الجنوب العربي. كما استطاعت أن تُوظّف ذلك اللقاء لصالح رفضها تدخل حكومة الجمهورية في الشمال في قضية الجنوب. إذ أكدت الأطراف التي حضرت اللقاء في ذلك البيان على " **أنه ليس من حق أي دولة كانت، أن تعمل أو تدعي الحق في فرض وصياتها على الجنوب العربي وشعبه** "[٢].

وفضلاً عن ذلك، فقد أسهم ذلك اللقاء في تحسُّن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبعض المشايخ والزعماء الذين قادوا الانتفاضات والتمردات القبلية السابقة وظلوا نازحين في الشمال، فعلى أثره عاد أكثرهم إلى الجنوب، بعد مدد طويلة من النزوح الإجباري، منهم على سبيل المثال: عقال **آل الشمسي**

(١) صوت الجنوب: العدد ٢٣، الجمعة ٢٤ فبراير ١٩٦٧م.
(٢) نفس المرجع: العدد ٤٣، الجمعة ١٥ يوليو ١٩٦٦م.

وآل **ربيز**، والشيخ **علي سالم معور**، و**عمر سالم الدماني**، والأمير **جعبل بن حسين العوذلي** الذي حظيَ باستقبال شعبي عند عودته من البيضاء إلى مكيراس[١]. بيد أن عودة هؤلاء المشايخ النازحين وكذلك الصلة التي بدأت تبرز بين الرابطة وحكام الاتحاد، لم يكن لها تأثيرٌ فعّال على سير الأحداث السياسية التي كانت تشهدها البلاد، فجميع تلك القوى لم تعد تتمتع بما كان لها من نفوذ وقيمة في الماضي، أو بمعنى آخر فقد كانت في طريقها إلى الأفول.

المحاولة البريطانية الأخيرة لإنقاذ الاتحاد:

في بداية عام **١٩٦٧**م وصلت الحكومة الاتحادية إلى قناعة بأنه ليس ثمة من خيار أمامها أفضل من تحويل الاتحاد إلى جمهورية على أساس المقترحات الدستورية السابقة الذكر، صحيحٌ أنها تجرح كرامة سلاطين وأمراء الاتحاد، لكن الأهم من ذلك أنها تضمنُ لهم البقاء. فَعَرضتْ تلك المقترحات على المجلس الأعلى في فبراير **١٩٦٧**م، وبعد عدة جلسات من النقاش صادقَ عليها المجلس مع بعض الملاحظات. وأمام الأخطار التي كانت تُهدد مستقبله استطاع المجلس أن يتغلب على الخصومات والمنافسات الشخصية التي كانت تمنعه في الماضي من الموافقة على رئيس دائم للاتحاد، فاقترح أعضاء المجلس إسناد رئاسة الجمهورية إلى الشريف حسين الهبيلي، وكلفوا من بينهم وفدًا للذهاب لمفاوضته في بيحان[٢]، بيد أن الوقت كان قد فاتَ على مثل تلك الخطوة، فشريف بيحان الذي ظلت القيادة تشدُّه في الماضي، لم يعد متحمسًا لها بعد قرار البريطانيين بالانسحاب العسكري من عدن، وفي ظل الوضع الحرج الذي يمر به الاتحاد. ولذلك فشل الوفد الذي شَكّله المجلس للذهاب إلى بيحان في إقناع شريفها - الذي ظلَّ في المدة الأخيرة بعيدًا عن عاصمة الاتحاد على الرغم من كونهِ وزيرًا في حكومة الاتحاد - بقبول ذلك المنصب.

---

(١) نفسه: العدد ٤٥، الجمعة ٢٩ يوليو ١٩٦٦م.

(٢) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص١٩٨.

وحاولت بريطانيا خلال المدة التي شهدتْ فيها قضية الجنوب تحركًا للأمم المتحدة، الدفع بحكومة الاتحادية للسيطرة على الوضع السياسي في البلاد، لسدِّ الطريق أمام أيةِ حلول أخرى، فوصل إلى عدن في مارس ١٩٦٧م "جورج تومسن George Thomson" وزير الدولة للشؤون الخارجية لذلك الغرض، واجتمع مع أعضاء المجلس الأعلى، وقدّم لهم عرض الحكومة البريطانية القاضي بمنح الجنوب الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وتسليم السلطة إلى الحكومة الاتحادية، وكذلك تقديم مساعدة مالية للاتحاد قدرها ٦٠ مليون جنيه موزعة على ثلاث سنوات. لكن أعضاء المجلس الأعلى رفضوا بشدة قبول الاستقلال بدون معاهدة حماية، وبعد عدة اتصالات أجراها تومسن مع حكومته، طلبَ من أعضاء المجلس الأعلى العودة للاجتماع من جديد، وقال لهم أنَّ حكومته وافقت على تمديد معاهدة الحماية البريطانية للاتحاد لمدة ستة أشهر بعد الاستقلال، من خلال قوة بحرية محمولة خارج المياه الإقليمية، تستطيع أن تُوفر درعًا جويًا ضدَّ أي هجوم محتمل من شمال اليمن، وأنَّ ذلك أقصى ما يمكنها عمله[١]. لكنَّ وزراء الاتحاد الذين أرادوا من البريطانيين البقاء أطول مدة ممكنة، تَردّدوا في قبول ذلك العرض، وطالبوا بتأجيل الاستقلال على الأقل حتى ربيع ١٩٦٨م، والاحتفاظ بقوات بريطانية برية في عدن لمدة غير محددة، تقوم بمساندة القوات الاتحادية بموجب اتفاقية حماية جديدة[٢].

وعلى مدار يومين من الاجتماعات المتواصلة لم يستطع "تومسن" حمل أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد على تغيير مواقفهم، على الرغم من محاولته طَمأنتهم من الناحية العسكرية، وتأكيده على أن الجيش الاتحادي قد رفع مستواه، وأنه سيتم تزويده بدبابات ثقيلة وقوة بحرية وجوية لتعزيز قدراته، وأوضح لهم أن وجود قوة عسكرية بريطانية في المنطقة سيجلب المشاكل بشكل

---

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.218.

(٢) Ibid, p. 219.

أكبر للحكومة الاتحادية، وسَيُفقدها عطفَ العالم العربي[١].

وعند عودة جورج تومسن إلى لندن، ناقش مع حكومته مطالب حكام الاتحاد. فوافقتْ الحكومة البريطانية على تأجيل موعد الاستقلال حتى يناير ١٩٦٨ م، لكنها أبدتْ موقفًا ثابتًا فيما يخصّ عدم موافقتها على بقاء القوات البريطانية، أو عقد معاهدة دفاعية[٢]. غير أنَّ حكام الاتحاد الذين كانوا مذعورين من اشتداد الثورة المسلحة، ومن الهجوم بالصواريخ الذي تعّرضت له المراكز الحكومية في مدينة الاتحاد[٣]، قبل شهر من ذلك العرض، وبالتحديد بمناسبة العيد الثامن للاتحاد. وكذلك من القنابل التي تَساقطت على منازل بعض وزراء الاتحاد، مثل صالح بن حسين، وعبد الرحمن جرجره[٤]، ومن عملية الاغتيالات التي تعرضَ لها الموظفون الاتحاديون خلال تلك المدة، أبرزهم " جونسن" الوكيل الدائم لوزارة الصحة الاتحادية[٥]، مع الإشاعات التي تَسرّبت عن مشاركة رجال الجيش الاتحادي في تلك العمليات، أثارت الرعب والهلع في قلوب حكام الاتحاد، الذين لم يكونوا يتصورون بقاء الاتحاد من دون بقاء القوات البريطانية، ولذلك تَردّدوا في قبول العرض البريطاني السابق الذكر، على أمل الحصول على عرضٍ أفضل.

وليس ثمة من شك، في أن حكام الاتحاد الذين ظنوا أن البريطانيين لن يستغنوا عنهم، كانوا لا يدركون، في ذلك الوقت الذي كانت أحداثة الداخلية والخارجية لا تخدمهم، بأن ذلك العرض البريطاني ليس أفضل عرض فحسب، بل وآخر عرض، وأنهم بذلك قد خَسروا أوفر فرصة كان يمكن لهم من خلالها أن يُصبحوا في حال أفضل من الحال الذي أصبحوا عليه. ومن المؤكد أن حكام

---

(١) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص٢١١.
(٢) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.219.
(٣) محمد حسين عوبلي: نفس المرجع السابق، ص٩.
(٤) الأهرام: القاهرة، العدد ٢٩٣٩٧، ٦/ ٣/ ١٩٦٧م.
(٥) فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص١٧٦.

الاتحاد الذين صَدمهم قرار البريطانيين بسحب قاعدتهم من عدن، قد أساؤوا تقدير الوضع، ولم يدركوا أهمية عامل الزمن، والذي كلما مرَّ كلما كان ضدهم. ففي ذلك الوقت الذي صادق فيه الاتحاد على مسودّة المقترحات الدستورية لجمهورية (الجنوب العربي المتحدة) وعرضت الحكومة البريطانية على الاتحاد منح الاستقلال، خطت الأمم المتحدة بقوة على مسرحِ الأحداث السياسية في الجنوب، فصعّبت الأمور إلى أقصى الحدود على حكومة الاتحاد.

موقف هيئة الأمم المتحدة من الاتحاد:

أخذت مشكلة اليمن الجنوبي تجدُ طريقَها إلى الأمم المتحدة بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م، الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والقرار المكمّل له في ٢٨/ نوفمبر ١٩٦١م بشأن تشكيل لجنة خاصة لتصفية الاستعمار[١]. فعلى ضوء ذلك القرار تحرّكت عدد من القوى السياسية في الجنوب أبرزها حزب الرابطة لنقل قضية الجنوب إلى الأمم المتحدة بعد أن وجدت تلك القوى صعوبة في عرض القضية على الجامعة العربية بسبب اعتراض حكومة الإمام أحمد. ففي مارس ١٩٦٢م تمكنت تلك القوى من تقديم مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة تطالب فيها بمناقشة قضية الجنوب[٢]، واستجابت الأمم المتحدة لتلك المذكرة، و في إبريل ١٩٦٣م، قابلت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار عددًا من ممثلي القوى السياسية المختلفة في الجنوب بمن فيهم ممثلي الحكومة الاتحادية، وعلى ضوء ذلك قررت اللجنة إرسال لجنة فرعية إلى جنوب اليمن وإلى البلدان المجاورة له التي تأوي بعض القوى المعارضة من أبناء الجنوب[٣].

---

(١) د. محمد عبدالله بامحسون: التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطية، ص٣٣٥.

(٢) رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص٣١.

(٣) نفس المرجع: ص ٤٠.

غير أن بريطانيا التي كانت ترى في مواقف لجنة تصفية الاستعمار مواقف متحاملة عليها، منعت اللجنة الفرعية من دخول الجنوب. فانعكس ذلك ليس في تشدد اللجنة مع بريطانيا فحسب، بل ومع حكومة الاتحاد أيضًا، وبعد أن قابلت اللجنة الفرعية عددًا من ممثلي قوى المعارضة السياسية الجنوبية، في كل من تعز وجدة والقاهرة، أعدت تقريرًا متعاطفًا مع مطالب تلك القوى السياسية ومع موقفها من الاتحاد، وَضَمّنته نقدًا قويًا للبريطانيين على موقفهم من اللجنة.

وفي ديسمبر **١٩٦٣**م أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات اللجنة الخاصة بشأن عدن، وَعبّرت عن أسفها الشديد لعدم تعاون بريطانيا مع تلك اللجنة، وطالبتها بأن تسمح لشعب عدن ومَحمياتها بحق تقرير المصير(١). وعقب الاعتقالات التي شهدتها عدن بعد قنبلة المطار في ديسمبر **١٩٦٣**م أصدرت الجمعية العامة قرارًا آخر في يناير **١٩٦٤**م، بشأن قضية الجنوب طالبت فيه بريطانيا باتخاذ خطوات فاعلة لضمان إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فورًا(٢).

وعندما قَررت بريطانيا وحكومة الاتحاد في منتصف سنة **١٩٦٦**م، قبول قرارات الأمم المتحدة، وحاولتا التمهيد لعقد مؤتمر في أغسطس **١٩٦٦**م، لمناقشة الوسائل التي يمكن بواسطتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة مع الأطراف السياسية في الجنوب، لم يشفع ذلك الموقف لحكومة الاتحاد عند اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، التي ظلت تتجاهل وجود تلك الحكومة كطرف من أطراف العملية السياسية في الجنوب. ومع أن اللجنة قررت إرسال ممثل عنها للجنوب لحضور المؤتمر، الذي كان مقررًا لمناقشة قرارات الأمم المتحدة(٣)،

---

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة: قرار رقم "١٩٤٩" بشأن قضية عدن، الدورة الثامنة عشر، المادة ٢٣ من جدول الأعمال، ١١ ديسمبر ١٩٦٣م.

(٢) نفس المرجع السابق: قرار " ١٩٧٢ " ٢ يناير ١٩٦٤م.

(٣) نفس المرجع: اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، قضية عدن، تقرير الأمين العام ٩ يونيو ١٩٦٦م.

إلّا أن تلك الخطوة لم تكن تعني الاعتراف بحكومة الاتحاد، وإنما كان هدفها المساعدة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فقط. ولتأكيد موقفها السلبي من الاتحاد، أعلنت اللجنة في ١٥يونيو ١٩٦٦م عن أسفها لنظام الحكم غير التمثيلي (الاتحاد) الذي أقامته بريطانيا على حدٍّ وصفها في المنطقة، والذي يهدف إلى منحها الاستقلال الذي لا يتناسب مع قرارات الأمم المتحدة. وأعلنت كذلك عدم اعترافها بنتائج المؤتمر إذا لم يتماشى مع نصوص قرار الأمم المتحدة(١)، وفي كل الأحوال فذلك المؤتمر الذي اعترضت طريقه صعوبات عدة لم يعقد في أي يوم من الأيام.

وفي ديسمبر ١٩٦٦م، أقرت الجمعية العامة إرسال بعثة خاصة إلى عدن مكونة من ثلاثة أعضاء (فنزويلي، وأفغاني، ومالي)(٢)، لمعرفة رغبات السكان السياسية، والتشاور مع أطراف العملية السياسية، حول إجراءات حصول البلد على الاستقلال، ووعدت بريطانيا بالتعاون مع تلك البعثة لإنجاز مهمتها، على أمل أن يكون مردود ذلك التعاون في صالح الحكومة الاتحادية. وبحسب تعبير وزير الخارجية البريطاني المستر "براون" عند تعليقه على أمر البعثة في البرلمان البريطاني: " **إن بريطانيا تنظر إلى البعثة كوسيلة لمساعدة حكومة اتحاد الجنوب العربي في إعدادها للاستقلال** "(٣). وحاول المسؤولون البريطانيون جاهدين تليين موقف البعثة من الحكومة الاتحادية، ووضّحوا لها قبل قدومها إلى عدن أن حكام الاتحاد تَوّاقون لمقابلتها بعد أن كانوا مترددين في الماضي. وأن الأوصاف والنعوت التي يحاول البعض إلصاقها بهم غير دقيقة، وأنهم في كل الأحوال يمثلون النمط التقليدي في الحياة العربية للمنطقة(٤). وفي الجانب

---

(١) نفسه: قرار اللجنة في اجتماعها رقم ٤٤٧ في ١٥ يونيو ١٩٦٦م.

(٢) Trevelyan: the Middle East in Revolution, P.219.

(٣) صوت الجنوب: العدد ١٤ السنة السادسة، الجمعة ٩ ديسمبر ١٩٦٦م

(٤) محمد سالم باسندوه: قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٣٦٣.

الأخر أظهر حكام الاتحاد استعدادهم للتعاون والتفاهم مع البعثة، وعَلَّقوا آمالاً على النتائج التي يمكن أن تَتوصل لها، ففي تصريح صحفي للشيخ محمد فريد العولقي وزير الشؤون الخارجية للاتحاد قال فيه: "**ستجد البعثة كل المساعدات على كل المستويات، لأن الشعب يريد الخروج من الحيرة والبلبلة السياسية وعدم الاستقرار، إلى رحاب الطمأنينة والاستقرار**"(١).

وعمومًا فقد وصلت بعثة الأمم المتحدة إلى عدن في ٢ أبريل ١٩٦٧م أي بعد أيام من زيارة "تومسون" إلى عدن التي عرضَ خلالها على الحكومة الاتحادية استلام الاستقلال، غير أن الظروف المحيطة بها لم تكن مواتيةً لنجاح مهمتها، فمدينة عدن كانت تغلي بالإضرابات والمظاهرات، والمواجهات المسلحة، خلال زيارة البعثة(٢). ولم تستطع البعثة وسط ذلك الجو المتوتر الذي كانت تشهده المدينة، أن تغادر الفندق إلا مرة واحدة، وعبر طائرة الهيلوكبتر لمقابلة المعتقلين السياسيين في سجن المنصورة. وصَعَّبّ من مهمة البعثة كذلك رفض الجبهتين (التحرير والقومية) اللتين تقودان الكفاح المسلح، كلٌّ على حِدة مقابلة البعثة. فلم تعد الجبهتان متحمستين لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، الرامية إلى إيجاد حل سلمي لقضية الجنوب يُرضي جميع الأطراف السياسية بعد أن أصبحتا على بعد خطوات من الظفر بالاستقلال. فالجبهة القومية أصدرت بيانًا يوضح موقفها من البعثة ومن قرارات الأمم المتحدة بيّنت فيه أنها ترفض محاولات التسوية السياسية التي تضغط لإيجاد مكان بين المتفاوضين للسلاطين وحزب الرابطة، وقالت في ذلك البيان أن كفاح الشعب هو الأساس وأن دور الأمم المتحدة دورٌ مساعد فقط، وأن على بريطانيا أن تَتوجه إلى القوى التي تُمثّل الشعب وأهمها الجبهة القومية(٣). وجاء موقف جبهة التحرير مُشابهًا

(١) صوت الجنوب: العدد ١٤، السنة السادسة، الجمعة ٩ ديسمبر ١٩٦٦م.
(٢) فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٨١.
(٣) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص٢٧٣.حمد عطية المصري: أ

لموقف الجبهة القومية من البعثة الدولية، غير أنها أظهرتْ استعدادها للتعاون مع البعثة وفق شروط أهمها: أن تعترف بريطانيا بجبهة التحرير مُمثلاً شرعيًا وحيدًا لشعب المنطقة(١).

ولم تستطع حكومة الاتحاد التي كانت مُتحمسة أكثر من غيرها للتسوية، أن تقابل البعثة التي يبدو أنه كان لها موقف سلبي مسبق من الاتحاد، منذ أن غادرت نيويورك. ولم تُفلح كل المساعي التي بُذلت لإقناع رئيس اللجنة بمقابلة حكام الاتحاد، الذي قال أن لديه تعليمات واضحة من لجنة الوصاية الدولية بأن لا يقابل السلاطين لأن في ذلك اعتراف ضمني بحكومة الاتحاد(٢). وبسبب عدم اعتراف البعثة بحكام الاتحاد كطرفٍ من أطراف العملية السياسية في الجنوب كما كان مُنتظرًا(٣)، عملَ البريطانيون ومعهم حكام الاتحاد كل بما في وسعهم، لجعل البعثة تعترف بعدم قدرتها على حلِّ المشكلة، وجَرِّها للاعتراف بشرعية النظام الاتحادي القائم(٤).

وبلغت مشكلة حكومة الاتحاد مع البعثة الدولية ذروتها، عندما أعدت تلك البعثة حديثًا موجهًا إلى شعب المنطقة، تضمَّن هجومًا عنيفًا ضد حكام الاتحاد، فاعترض وزير الإعلام الاتحادي **حسين علي بيومي** على بثه في الإذاعة والتلفزيون(٥)، ورفض المندوب السامي التدخل في الأمر عندما طلبت منه البعثة ذلك، بحجة أن على البعثة أن تتصل بحكومة الاتحاد التي تُشرف على التسهيلات الإعلامية لو أرادت ذلك.

ولم يكن أمام البعثة التي شعرت بالإهانة غير جمع أمتعتها ومغادرة عدن في

---

(١) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٥٨٠-٥٨١.
(٢) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢١٤-٢١٥.
(٣) الأهرام: عدد ١٥/ ٤/ ١٩٦٧م، اليمن في الصحافة المصرية، المجلد الثاني، ص٢٤١.
(٤) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٥٨١.
(٥) د. عمر عبدالله بامحسون: التطور الدستوري في اليمن الديمقراطية، ص ٣٤٢.

٧ إبريل، وعند عودتها إلى نيويورك، أعدَّت تقريرًا ساخنًا ضد بريطانيا وحكومة الاتحاد، وَحَمّلتهما مسؤولية العراقيل التي منعتها من الوفاء بمهماتها. وعمومًا فقد أثارت مغادرة البعثة لعدن على ذلك النحو ضجةً كبيرة عرّضت معها الحكومة البريطانية التي وعدت بتسهيل مهمة البعثة لموقفٍ حرج للغاية. وفي محاولةٍ لإنقاذ ماء الوجه أقدمَ رئيس الوزراء البريطاني "ويلسون" على عزلِ المندوب السامي في عدن ريتشارد ترنبول R. Turnbull، وعُين بدلاً عنه السير "همفري تريفليان H. Trevelyan"[(١)]، الذي وصل عدن في ٢٠مايو ١٩٦٧م.

ضعف ولاء الجيش للحكومة الاتحادية:

منذ أن بدأت بريطانيا تتجهُ إلى منحِ الجنوب استقلاله، جرى توسيع قوة الجيش والشرطة الاتحادية على نحو متسارع، على أمل أن تستطيع تلك القوة الحفاظ على سلطة الاتحاد الذي يتعرض لتهديدٍ وأخطارٍ متزايدة، لاسيما بعد اندلاع الثورة في الجنوب. فجرى زيادة أفراد تلك المؤسستين وتحسين تسليحهما، وكذلك زيادة مستمرة في مرتبات أفرادها. لكن على الرغم من كل ذلك فقد كان إخلاص أفراد القوتين محل شك، وغير قائم على أساس وطيد. فمنذ الخمسينات أخذت التطورات السياسية في الوطن العربي، وكذلك الانتفاضات القبلية التي شهدتها معظم مناطق المحميات، تكسب تعاطفًا متزايدًا بين أوساط كثير من ضباط وأفراد القوتين.

وفضلاً عن ذلك فقد تَسبّبت سياسة التجنيد التي اتبعت في تلك القوتين في إضعاف ولاء أفرادها. فطغيان قبيلة العوالق على القبائل الأخرى في جيش الاتحاد وشرطته، عمل على تعميق العصبية القبلية، ودفعَ بأفراد القبائل الأخرى التي شَعرتْ بعدم العدل، وأحست بعدم نية الحكومة الاتحادية على إصلاح ذلك الوضع، ليس إلى التحالف ضد العوالق فحسب، بل وللتعاطف مع أطراف

(١) شغل عدة مناصب في وزارة الخارجية البريطانية قبل قدومه إلى عدن، فقد كان سفير لبلاده في أثناء أزمة السويس، وسفير في العراق أثناء قيام الثورة في ١٩٥٨م.

الحركة الوطنية المعارضة للاتحاد[١].

وكان عددٌ من ضباط الجيش والحرس الاتحادي قد قَدّموا أكثر من مرة تظلماتٍ إلى حكومة الاتحاد بشأن تلك المسألة إلا أنه لم يُلتفت إليها. فالقائد" النقيب" الصديق أحمد، أحد كبار ضباط الحرس الاتحادي، قَدَّم تظلمًا في ٢٥/ ٢/ ١٩٦٤م إلى وزير الأمن الداخلي، وتظلمًا آخر في ٢٥/ ٣/ من تلك السنة منسوخًا إلى رئيس المجلس الأعلى والمندوب السامي، ومساعده، وعرض استقالته في تظلمه الأخير بسبب عدم تجاوب الوزير[٢]. وعلى ما يبدو فقد كانت قيادة الاتحاد المنشغلة حينها بخطر الثورة المسلحة، لا تودُّ إثارة المشاكل داخل مؤسساتها العسكرية التي كان العوالق يُشكلون نصف ضباطها، غير أن النتيجة كانت على عكس ما كانت تريده قيادة الاتحاد، عندما تَعمَّدت تجاهل تلك المشكلة أو الأزمة، إذ تَسبَّبت في تَذمر معظم أفراد تلك المؤسسات، وقَلّلت من إخلاصهم.

وتعمّقت تلك الأزمة، عندما تمَّ توحيد الحرس الاتحادي الأول مع جيش الاتحاد النظامي فيما عُرف " بجيش الجنوب العربي" في أول يونيو ١٩٦٧م. فالحرس الاتحادي كانت تغلبُ عليه الروح القبلية، بحكم طبيعة منشأهِ كقواتٍ قبلية خاصة بالسلاطين والأمراء، وكذلك طبيعة نظامه العسكري إذ كان لا يتميز بالصرامة نفسها التي كانت في الجيش النظامي. وفي كل الأحوال فمع الدمج تَغيّرت مراكز الضباط، ومقاييس الترقيات والتعيينات، فأدى ذلك بدوره إلى بروز مزيدٍ من الصراع والتنافس القبلي داخل الجيش، وهو الأمر الذي وفَّر مناخًا ملائمًا لنشاط القوى السياسية المعارضة في أوساط الجيش، لاسيما الجبهة القومية التي استفادت كثيرًا من ذلك الصراع في كسبِ الأنصار،

---

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.216.

(٢) رسالة إلى القائد الصديق أحمد إلى وزير الأمن الداخلي بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٤م، محفوظة في مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن ضمن وثائق سعيد عبدالوارث.

وخصوصًا في أوساط أفراد الجيش من غير العوالق[١].

وعلى ما يبدو فقد كان لدى البريطانيين شكٌّ، في أن السلاح الذي ظلَّ يصل إلى رجال المقاومة المسلحة في عدن، كان يمرُّ عبر عربات جيش الاتحاد وشرطته، غير أن حكام الاتحاد رفضوا بعناد مسألة أن تخضع سيارات الجيش والشرطة لتفتيش القوات البريطانية[٢]، فقد كانوا يشعرون بهلع بالغ من فكرة أن جيشهم يمكن أن ينقلب عليهم، ولذلك كانوا لا يرغبون في تَعريضِ ولاء قواتهم للشك، أو بمعنى آخر، كانوا لا يرغبون في إعطاء الجيش ذريعةً للانقلابِ عليهم.

وحتى شرطة عدن التي كانت ما تزال تحت يد البريطانيين، فقد كان ولاؤها محل شك أيضًا، فقد اتضح حسب قول آخر مندوب سامي في عدن أنَّ بعض ضباطها ضالعون في تجارة السلاح، وأكثرهم كانوا على حدٍّ وصفه غير راغبين في التصدي للإرهاب، وجزئيًا إلى صفهم، وكان يجدُ الجرحى من رجال المقاومة ملاذًا آمنًا في مراكز الشرطة[٣].

ولا ريب في أن التضعضع الذي بدأ يدبُّ في أوضاع الحكومة الاتحادية، أسهمَ في ضعف ولاء مؤسساتها، فكثيرٌ من أفراد الجيش والشرطة، وموظفي الاتحاد الآخرين، بدؤوا يُشكّكون في مسألة بقاء الحكومة الاتحادية في المستقبل، ونظرًا لذلك فقد كانوا غير مُستعدين للمجازفة بالإخلاص لحكومةٍ ربما سينطلق القطار بعد الاستقلال من دونها، وسينتهي بهم الأمر إلى أن تكون هذه الجبهة أو تلك.. المسؤولة عن مصيرهم.

ومع كل ذلك فقد تَسبّب قرار المجلس الأعلى في بداية يونيو ١٩٦٧م، بتعيين ناصر بريك العولقي قائدًا لجيش الجنوب العربي عند الاستقلال، في

---

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.218.

(٢) Ibid, P.217.

(٣) Ibid, p.217.

إحداث ثورة من التذمر والغضب بين أوساط ضباط الجيش من غير العوالق، في ظل حالة الغضب العام التي كانت تسودُ العالم العربي في ذلك الحين، من نتائج العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، الذي اتُهمت فيه بريطانيا بالتواطؤ الخفي. وفي غمرة ذلك قَدَّم أربعةُ عُقداء من كبار ضباط الجيش شكوى إلى الحكومة الاتحادية، وإلى قائد القوات البريطانية في عدن، ما أَسموه قلقهم من سيطرة العوالق على الرتب العسكرية سيطرةً تامة، وخلقهم للتمييز والتفرقة بين أفراد الجيش. وبدلاً من أن تُحاول قيادة وزارة الدفاع الاتحادية، تَفهّم شكوى هؤلاء الضباط، أو على الأقل امتصاصَ غضبهم، قامت بإصدار قرارٍ بعزلهم(١). وعندئذٍ اندلعتْ أعمالُ الفوضى والتمُّرد في أوساط أفراد الجيش المتذمرين، ففي معسكر " ليك لين" في شرق الشيخ عثمان تَجمَّعَ أبناء العواذل، ويافع، ودثينه، والضالع، وغيرهم من غير العوالق وقَرّروا الإضراب في صبيحة يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٧م احتجاجًا على قرار عزل الضباط الأربعة، غير أن الأمور في ذلك اليوم تَدهورت إلى أبعد مما خُطّط له، فقد تطور الإضراب إلى تَمرد، أُحرقت خلاله مدرسة المعسكر، وكذلك قاعة الفرقة النحاسية، ومكتب وكيل القائد. وتَعصب في الوقت نفسه أبناء "العوالق" ومعهم أبناء "عزان" ضد الآخرين في ذلك المعسكر عندما بدا لهم الأمر وكأنه موجةٌ ضد العوالق. فتأزمت الأمور ليس في معسكر "ليك لين" فحسب، بل وفي بقية معسكرات الجيش والشرطة. وفي غضون ذلك أخذ ذلك التعصب القبلي داخل الجيش يكتسبُ طابعًا سياسيًا بتعاطفِ أبناء العوالق مع جبهة التحرير، وأبناء المناطق الأخرى مع الجبهة القومية(٢).

وامتدَّ التمرُّدُ من معسكر ليك لين إلى معسكرِ الشرطة الاتحادية " شامبيون

(١) تقرير عن أحداث تمر ٢٠ يونيو في معسكر ليك لين، مرسل من أحد أفراد الجيش إلى أحد ناشطي الجبهة القومية، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن، المجلد١٦، ملف ٢٥، الوثيقة ١.

(٢) نفس المرجع السابق.

لين" وقام أفراده بإطلاق النار على شاحنةٍ كانت تنقل جنودًا بريطانيين، ظنوا على ما يبدو، أنها كانت قادمة إليهم لإجبارهم على وقف التمرد، فسقطَ منها تسعة قتلى على الفور. وفي الوقت نفسه تمردت فصيلةُ الشرطة المسلحة التي كانت تقومُ بحراسةِ عاصمةِ الاتحاد، بعد سماع أفرادها بأخبار التمرد العسكري في الوحدات الأخرى. فقاموا بقلعِ العلمِ الاتحادي، وعَلم بريطانيا وكَسّروا النوافذ والأبواب في الوزارات الاتحادية في مدينة الاتحاد(١).

وسارعَ المجلسُ الاتحادي، الذي تَمّلكَ أعضاءَه الهلعُ، لعقد اجتماع طارئ، لمناقشة الوضع المتدهور في المؤسسات العسكرية للاتحاد في عدن، وخوفًا من أيِّ تداعياتٍ خطرة، أجمعَ المجلس على إعادة الضباط الأربعة، والعفو عمن شاركوا في التمرد. ومع أن ذلك القرار أغضبَ المندوب السامي لأن ضحايا التمرد كان أغلبهم من البريطانيين(٢)، فقد خسروا في اليوم الأول من التمرد (٢٠ يونيو) ٢٢ قتيلاً(٣)، إلّا أنه أسهمَ في إعادة الهدوء إلى جميع معسكرات الوحدات المتمردة، باستثناء منطقة كريتر التي واصلت فيها الشرطة المسلحة العدنية تمردها، ولم تستطع القوات البريطانية القضاء عليه، إلّا بعد أسبوعين من المحاولات(٤).

وعلى أيةِ حال فقد أثار تمرد الجيش والشرطة، لاسيما في كريتر، أصداءً واسعة داخل الجنوب وخارجه، وفاقت الأهمية المعنوية والسياسية لذلك الحدث الذي أتى بعد هزيمة العرب في يونيو ١٩٦٧م أمام إسرائيل كل التقديرات، ليس لدى الأطراف التي استفادت منه، بل ولدى الأطراف التي تَضررت منه، إذ تسبب في دمارٍ معنوي وخيبة أمل للحكومة الاتحادية لا حدودَ

(١) Trevelyan: the middle East, P.228.
(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢٢٧.
(٣) فيتالي: الجبهة القومية، ص ١٩١.
(٤) Trevaskis: Shades of Amber, P P.233-234.

لها. فعلى الرغم من إعادة سيطرة الحكومة الاتحادية على الجيش، إلّا أن ذلك كان لا ينفي إحساسها بضياع الهيبة، ولا يُعوض عن ضياعها. وحسب تعبير تريفاسكيس المندوب السامي قبل الأخير في عدن: "**فقد كان ذلك آخر مسمار يُدق في نعش الحكومة الاتحادية**"(١).

وبعد أحداث يونيو، أدركت الحكومة البريطانية استحالة مقدرة الحكومة الاتحادية على السيطرة على أوضاع البلاد، فتراجعت عن مساعيها السابقة الهادفة إلى منحها الاستقلال، ونَصح المندوب السامي" تريفليان" حكام الاتحاد بأن الأوضاع معقدة جدًا، وأنه من الصعب عليهم حكم البلاد بمفردهم، وأن عليهم التفكير في إقامة حكومة وطنية عريضة تشترك فيها كل القوى السياسية، وتستند إلى المقترحات الدستورية التي تعتمد على رئيس وزراء وعلى عدم الجمع بين حكم الولاية وعضوية الوزارة(٢)، وبعد ذلك ناقش مع المجلس الأعلى الذي أجبرته التطورات السياسية في الجنوب على قبول تلك الفكرة، سبل تنفيذها.

وكان البريطانيون وحكام الاتحاد يُدركون التأثير الذي تتمتع به القاهرة على القوى الثورية في الجنوب، ولذلك خَطرت لهم فكرة التفاوض معها لإيجاد حل مناسب لقضية الجنوب، غير أن المشكلة التي اعترضت تلك الخطوة، هي أن العلاقة غير الودية بينهم وبين القيادة المصرية، كانت لا تُوفر لهم فرصة الاتصال المباشر بمصر. فبرزت فكرة أخرى هي أن يتم توسيط أمير الكويت لدى الرئيس جمال عبد الناصر لذلك الغرض. وقبل أن يوافق المجتمعون على ذلك المخرج، طَرح وزير الإعلام الاتحادي **حسين علي بيومي** بأنه لا داعي لوساطة أمير الكويت، فهو على استعداد لتشكيل حكومة وطنية عريضة تشمل الجبهتين القومية والتحرير، وبعد مَدٍّ وَجَزْر في النقاش وافق المجلس على مقترح

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P.248.

(٢) Trevelyan: the middle East, P.230.

البيومي، وَوَعْدِه برئاسة الحكومة إذا نجح في تشكيلها[١]. وبعد أسبوع قَدّم البيومي قائمته إلى المجلس الأعلى واتّضح أنها تمثل أشخاصًا فقط، ولا تمثل قوى سياسية، والأكثر من ذلك فقد قامت الجبهة القومية التي هاجمت فكرة الوزارة المقترحة بعنف، بخطفِ عددٍ من المرشحين لعضويتها، كما هاجمتها جبهة التحرير، وكذلك المؤتمر العمالي، ورفضَ حتى الجيش الاتحادي الاشتراك بها، غير أنه وعَدَ بدعمه لها في حال قيامها[٢].

وفي أثناء محاولة البيومي تشكيل الحكومة العريضة، سافر المندوب السامي إلى نيويورك، لإقناع بعثة الأمم المتحدة لتدخلها من جديد لحل قضية الجنوب. ووافقت البعثة على ذلك، كما وافقت على مقابلة حكام الاتحاد مع بقية الأطراف السياسية في الجنوب، لكن دون الاعتراف بحكومة الاتحاد. ووصلت اللجنة في ١٠ أغسطس إلى جنيف التي مارست منها مهمتها لمدة عشرين يومًا[٣]، أجرت خلالها اتصالاتها مع الأطراف السياسية والشخصيات التي قبلت التعاون مع البعثة، بيدَ أن فرص نجاح مهمة البعثة كانت على درجة كبيرة من الصعوبة. فجبهتا القومية والتحرير اللتان أصبحتا تتمتعان بنفوذ سياسي وعسكري متزايد في الجنوب امتنعتا عن مقابلة اللجنة أو الاعتراف بقراراتها. والحكومة العريضة التي حاول المندوب السامي إقناع حكام الاتحاد قبولها بوصفها حلاً يتناسب مع قرارات الأمم المتحدة من جهة، ويناسب حكام الاتحاد الذين سيحتفظون بثقل فيها من جهة أخرى، فشل البيومي في تشكيلها. والأكثر من ذلك فقد أخذت الأمور في أثناء عمل البعثة في جنيف تتجه إلى الحسم العسكري لصالح قوى الثورة المسلحة، فَوفَّر ذلك على البعثة - التي لم يَعُد لعملها معنى- مزيدًا من العناء.

---

(١) محمد حسين عوبلي: المرجع السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) Trevelan: the middle East, P.236.

(٣) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٢٨٠.

والمشكلة التي كانت تَعترض المقاومة هي أن طرفيها (الجبهة القومية وجبهة التحرير) اللتين رفضتا التعامل مع البعثة، كانتا على درجة كبيرة من التنافر والعداء، فلم يكن شيء يجمعهم سوى عداؤهما للحكومة الاتحادية، على الرغم من أن مشاريعهما السياسية لم تكن على درجة كبيرة من التباعد. بيدَ أن السباق على قيادة العمل السياسي في الدولة الجديدة كان السبب الأساسي لذلك العداء. فجبهة التحرير التي كانت تحظى بدعم عربي واسع، والتي اعترفت بها الجامعة العربية ممثلاً شرعيًا لشعب المنطقة(١)، بالغتْ في ثقتها بنفسها وفي الاعتماد على الدعم العربي، فتصرفت على أنها اللاعب الأساسي، إن لم تكن الوحيد، في العملية السياسية في الجنوب متجاهلةً الأطراف الأخرى. وعلى ذلك النحو تصرفت الجبهة القومية التي لم يكن لها أصدقاء من بين الحكومات العربية، لكنها راهنتْ على ثِقلها السياسي والعسكري في الداخل فقد كانت أكثر انضباطًا وتنظيمًا، ولها تأثير كبير بين أوساط القبائل وأفراد الجيش الاتحادي.

وكانت بريطانيا قد حاولتْ بعد فشل مهمة البعثة الدولية في عدن في بداية إبريل ١٩٦٧م الاتصال بشكل غير رسمي بجبهة التحرير لتكوين حكومة وطنية في الجنوب تلعب فيها الدور الرئيسي(٢)، غير أن الجبهة رفضتْ ذلك العرض واشترطت، كما قال أمينها العام، في أي اتصال أو تفاوض لها مع بريطانيا أن يكون على أساس اعتراف بريطانيا بجبهة التحرير ممثلاً شرعيًا ووحيدًا لشعب الجنوب(٣). وكما ورد في رسالة الجبهة إلى وزراء الخارجية العرب أثناء

(١) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة في دورة اجتماعه العادي "٤٨" من ١١ سبتمبر ١٩٦٧- ١٥ يناير ١٩٦٨م، مذكرة الأمين العام عبدالخالق حسونة إلى المجلس بشأن قضية الجنوب المحتل وتطوراتها الأخيرة، ص ٢٢٥.

(٢) تقرير مُقدم من جبهة التحرير إلى مجلس قيادة الثورة في الشمال، حول الظروف الراهنة في الجنوب، ص ٣، مكتبة مركز الدراسات، جامعة عدن، وثائق المرحوم سعيد عبدالوارث.

(٣) محضر اجتماع مجلس قيادة جبهة التحرير، الثلاثاء ١٨/ ٤/ ١٩٦٧م، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن

اجتماعهم بالخرطوم في يوليو ١٩٦٧م، فقد نظرت الجبهة إلى محاولة بريطانيا إقامة حكومة من أطراف عدة، وإن كان التمثيل الأكبر فيها لجبهة التحرير، سعيًا منها لإضعاف الجبهة كقائد لنضال الشعب، من خلال خلق حكومة متناقضة لا يجمعها هدف ولا غاية. وحسب تلك الرسالة فقد كانت الجبهة لا تقبل اشتراك السلاطين في أي حكومة قادمة، أما بخصوص إشراك القوى الوطنية الأخرى مثل الجبهة القومية وحزب الرابطة، فكانت ترى أن يُترك تقدير ذلك الأمر لجبهة التحرير نفسها(١).

واتخذت الجبهة القومية هي الأخرى موقفًا متشددًا من مسألة إشراك السلاطين ووزراء الاتحاد وحتى حزب الرابطة في أي تشكيلة حكومية لدولة ما بعد الاستقلال، ومع أن الجبهة كانت تقبل التعامل مع جبهة التحرير فيما يخص تقرير وضع الجنوب بعد الاستقلال، لكن ليس كما كانت ترى جبهة التحرير التي حاولت التشكيك في حجم الجبهة القومية ومدى أهميتها وإن لم تنكر وجودها. فالجبهة القومية كانت تنظر لنفسها كذلك على أنها الممثل الحقيقي لشعب الجنوب، وقد دَفَعها نفوذها المتزايد بين أوساط الجيش والشرطة- الذي برز بشكل واضح في انتفاضة ٢٠ يونيو في عدن، وكذلك سيطرتها على الضالع والشعيب خلال ذلك الشهر- إلى مزيدٍ من التمسك بتلك النظرة.

وهكذا بعد أن كانت المشكلة الرئيسية التي تعترض حل قضية مستقبل الجنوب في الماضي، تَتمثّل في عدم اعتراف البريطانيين وحكام الاتحاد بالقوى السياسية المعارضة، أصبحت الآن في عدم اعتراف الجبهتين اللتين كانتا تقودان الثورة ليس فقط بالقوى السياسية الأخرى، بل وببعضهما البعض، فالتنافس بينهما جعل كل منهما تنظر إلى الأخرى في أفضل الأحوال على أنها الأخ الأصغر.

---

(١) مذكرة جبهة التحرير الموجهة لوزراء الخارجية العرب في الخرطوم، القاهرة ٧/ ٨/ ١٩٦٧م، المجلد ١٩، الملف ٤٣، وثيقة "١" مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن

نهاية الاتحاد:

إن فشل بعثة الأمم المتحدة في عدن، ومن ثم تمرد الوحدات العسكرية الاتحادية، ثم فشل تشكيل حكومة عريضة، في ظل عنفوان الثورة التي كانت تشهدها مناطق الاتحاد في تلك المدة، كلها كانت مؤشرات تدلُّ على ضعف السلطة الاتحادية، التي كانت تثير شماتة القوى الأخرى ولا تثير عطفها. وتلك المؤشرات دفعتْ أيضًا بالبريطانيين الذين عجزوا عن إسناد الحكومة الاتحادية، إلى البحث عن حلولٍ أخرى تؤمّن لهم الانسحاب بأمان، وتوفّر فرصةً لتشكيل حكومة تستلم الاستقلال، وتحافظ على استقرار المنطقة بعد الرحيل البريطاني إن أمكن.

لقد بدا الأمر وكأنَّ حكام الاتحاد فقدوا بوصلة الاتجاه المرسومة، ففي شهر أغسطس ١٩٦٧م أصبحت سلطة الحكومة الاتحادية من الناحية الفعلية سلطة مشلولةً، فمعظم الوزراء وسلاطين الاتحاد غادروا عاصمة الاتحاد[١]، إما إلى الخارج لمقابلة البعثة الدولية في جنيف والسعي للتفاهم مع قيادة الجبهتين في بيروت والقاهرة، وإما إلى مناطقهم وقراهم ليحتموا في أوساط قبائلهم ريثما تستقر الأمور. وبلغ الأمر بالشيخ علي مسعد البابكري الرئيس الدوري في ذلك الشهر للمجلس الأعلى أن قَدّم بلاغًا رسميًا إلى قائد الجيش عن عدم مقدرة الحكومة الاتحادية على تصريف الأمور، وعرض على الجيش استلام السلطة[٢].

واجتمع ثمانية من كبار ضباط الجيش لبحث عرض البابكري هم العقداء: **ناصر بريك العولقي، محمد أحمد عولقي، حيدره صالح بيحاني، محمد سعيد يافعي، أحمد محمد حسن، حسين عثمان ميسري، عبد الهادي شهاب، عبد الله صالح عولقي**. وبعد مداولات، ردُّوا على عرض البابكري وقائد الجيش "داي"

(١) حلمي ياسين: الجنوب العربي على طريق الاستقلال، الطليعة، القاهرة، العدد١١، نوفمبر ١٩٦٧م، ص ٤٤ .

(٢) عبدالله الجابري: الجنوب العربي في سنوات الشدة، بدون تاريخ، ص ١٤٢.

ردًا مختصرًا مكونًا من ثلاثة نقاط ملخصها: **أولاً** - عدم استعدادهم لتسلم السلطة. **ثانيًا** - طالبوا حكومة بريطانيا الاعتراف بالقوى الثورية في المنطقة. **ثالثًا** - أن تلتزم الحكومة البريطانية بقرارات الأمم المتحدة وبالأخص حل حكومة الاتحاد، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع حالة الطوارئ[١]. وعلى أيةِ حال فقد شَكّل ذلك الموقف لكبار ضباط الجيش ليس فقط اعترافًا صريحًا بالجبهتين اللتين تقودا الثورة وحسب، بل وإيذانًا في الانقضاض على حكم السلاطين الذين أخذت مناطقهم تتساقط كأوراق الخريف في يد المقاومة المسلحة، وعلى سلطة الاتحاد الذي أخذ يُمحى من الوجود بمنتهى البساطة.

ففي **١٢** أغسطس سقطت مشيخة المفلحي في يد الجبهة القومية بعد اعتقال شيخها، وفي اليوم التالي سقطت كلٍ من دثينة ولحج بعد هروب حكامها، وفي يوم **٢٧** سقطت سلطنة العواذل، وفي **٢٨** من ذلك الشهر سقطت كل من سلطنة الفضلى، وسلطنة يافع السفلى بعد هروب حكام الأولى، واعتقال حكام الثانية. وسقط الاتحاد عمليًا في ذلك اليوم، الذي قبض فيه رجال الجبهة القومية، أثناء سيطرتهم على منطقة أبين، على الشيخ علي عاطف الكلدي الذي كُلِّف منذ وقت قصير برئاسة المجلس الأعلى بعد استقالة البابكري[٢]. وعلى إثر تلك التطورات، التي صعّبت السبل أمام كثير من القوى السياسية المهتمة بقضية الجنوب، صرَّح وزير الخارجية البريطانية "جورج براون" في بداية سبتمبر قائلاً: "**إن تغيير الظروف في الجنوب معناه وجوب تعديل التسوية التي كانت قد أعلنتها بريطانيا في الماضي**"[٣]. وفي اليوم الخامس من ذلك الشهر أدلى "تريفليان" بتصريح رسمي

---

(١) رد عقداء الجيش على عرض رئيس المجلس الأعلى وقائد الجيش باستلام السلطة، في ٢٨/٨/١٩٦٧م. محفوظة في وثائق المرحوم سعيد عبدالوارث، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن، مجلد ١٤ وثيقة ١٣.

(٢) صوت الثورة: نشرة تصدرها جبهة التحرير، عدن، استانسل، العدد ١، ٧ سبتمبر ١٩٦٧م، اختطاف السلاطين وسيطرة جبهة التحرير على جميع المناطق.

(٣) أحمد يوسف القرعي: جمهورية جنوب اليمن وقضايا الاستقلال، مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة، العدد ١١ يناير - مارس ١٩٦٨م ص٩٢.

عن نهاية الاتحاد قال فيه: إن الحكومة الاتحادية لم تعد تعمل، وأن البريطانيين يعترفون بالمجموعات السياسية القائمة بوصفها تُمثّل الشعب وينوون التفاوض معها[١]. وهكذا كل ما بقي من الاتحاد، جيش وخدمة مدنية، بدون أي سلطة.

واستمر مسلسل سقوط المناطق الأخرى في الجنوب، فخلال سبتمبر سقطت على التوالي كل من يافع العليا، ومشيخة العقربي في ٢/ ٩بعد اعتقال مشايخها، وسلطنة العوالق السفلى في ٩/٩ بعد قتل نائب السلطان واعتقال آخرين، وإمارة بيحان في ٩/١٨ بعد هروب شريفها. وساعد انتقال جيش البادية إلى جانب الجبهة القومية الذي كان يجري في أوساطه عمل سياسي نشط، في سقوط سلطنة القعيطي في المحمية الشرقية في ٩/١٦ بعد طرد سلطانها[٢]. وسقوط سلطنة الكثيري في ١٠/٢ بعد طرد سلطانها، وسقطت سلطنة المهرة في ١٠/١٤ بعد اغتيال سلطانها. وتأخرت بعض الوقت مناطق العوالق العليا التي كانت لا تتمتع بتأييد كبير للجبهة القومية، فلم تسقط مشيخة العوالق العليا إلا في ١٠/٢٧، وسلطنة العوالق العليا في ١١/٢٩ أي قبل الاستقلال بساعات.

وسقوط مناطق الاتحاد، بدون قتال تقريبًا، في يد الجبهة القومية، وعلى ذلك النحو المتسارع، كان مفاجأة كبيرة، أثارت معها كثير من التأويلات والشكوك بين أوساط القوى السياسية التي صدمتها تلك المفاجأة. ولا نستطيع تأكيد التفاهم أو (التآمر) الذي اتهمت فيه الجبهة القومية مع السلطات البريطانية، والذي ربما كان لأسباب مغرضة. إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن الإجراءات البريطانية سوى كانت بقصد أو بدون قصد قد أدت إلى تلك النتيجة.

فإخلاء البريطانيين لقواتهم العسكرية من المناطق الداخلية خلال نهاية يونيو ١٩٦٧م وحتى بداية أغسطس[٣]، وكذلك حثهم لبعض السلاطين وعائلاتهم

(١) Trevelyan: the Middle East, P.246.
(٢) فيتالي: الجبهة القومية، ص ١٩٨.
(٣) Trevelyan: op. cit, P. 243.

على مغادرة مناطقهم إلى الخارج أو إلى عدن، هو الذي فرض سيطرة الجبهة القومية بصفة نهائية على تلك المناطق[١]. وأما موقف الجيش والشرطة الاتحادي في عدم الدفاع عن النظام الاتحادي ونظام السلاطين، فلم يكن في الحقيقة مفاجئًا، بعد أن أصبح قسم كبير منه يعطف على الحركة السياسية المعارضة كما أكدته الأحداث الماضية. واتجاه الجيش بشكل متزايد نحو الجبهة القومية كان له ما يبرره، فالجبهة القومية ركَّزت كثيرًا في نشاطها بين أوساط الجيش منذ وقت سابق، قياسًا بجبهة التحرير. ومن المؤكد أن الجيش الشعبي، الذي كانت تعده جبهة التحرير خارج الحدود للاعتماد علية كقوة عسكرية منظمة، قد أثار القلق في أوساط الجيش الاتحادي من التهديد الذي يمكن أن يُشكّله ذلك الجيش المنافس على مستقبله، فدفعه ذلك بشكل أكبر للانحياز إلى الجبهة القومية التي تمتلك مقاتلين، لكنها لا تمتلك جيشًا منظمًا.

ولا يمكننا إغفال الدور المحتمل للبريطانيين، في تحريض كبار ضباط الجيش للانحياز إلى الجبهة القومية، انطلاقًا من أسبابهم الخاصة. فالبريطانيون الذين رأوا في الجبهة القومية مَقدرةً أكبر على السيطرة على الوضع الداخلي لمناطق الجنوب، رأوا فيها كذلك أفضليةً لهم، لأنها لا تتمتع بتأييد ودعم عبد الناصر، بالقدر الذي كانت تتمتع به جبهة التحرير. ولذلك فقد كانت بريطانيا تأمل، حسب رأي العقيد **حسين عثمان عشال** أبرز رجال الجبهة القومية حينها في جيش الاتحاد، أن تفتعلَ جفوةً بين الجمهورية الجديدة في جنوب اليمن ومصر[٢]، التي تربطها بالبريطانيين علاقة عدائية لدودة، ولذلك لا يُستبعد أنها حاولت أن تحرك الأمور بالوجه الذي انتهت عليه.

وفي الوقت الذي كان فيه سقوط الاتحاد قد أزال عدوًا مشتركًا للجبهتين

---

(١) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٥٨٦.

(٢) مكرم محمد أحمد: جيش الجنوب، ماهو دوره في صراع الأيام الأخيرة، الأهرام: القاهرة، العدد ٢٩٥٧٧، ٣ ديسمبر ١٩٦٧م.

(القومية والتحرير) فقد ترك كلاً منهما أمام سؤالاً يحتاج لإجابة: من هي الجبهة رقم واحد؟ وكانت تلك الإجابة تتجه شيئًا فشيئًا لمصلحة الجبهة القومية التي كانت تُوطِّد نفوذها على الأرض.

وكانت الجامعة العربية قد شَكّلت لجنةً خاصة لقضية الجنوب، عُرفت بلجنة " الجنوب العربي" كي تلملمَ صف القوى الوطنية في الجنوب في تجمع واحد، فاجتمعت تلك اللجنة خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ حوالي خمسة اجتماعات وركّزت بشكل رئيسي على مسألة تقارب الجبهتين الرئيسيتين[١]. وأثناء سقوط معظم المناطق بيد الجبهة القومية والذي أدى بدوره إلى تغيير موازين القوى على الأرض لصالحها، أخذت الدول العربية ذات العلاقة وحتى جبهة التحرير نفسها تُعدل مواقفها، التي كانت تُقلل من أهمية الجبهة القومية، فسفير شمال اليمن في مصر والمندوب الدائم في الجامعة العربية عبد الرحيم عبد الله قدّم مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة في ١٢ أكتوبر ١٩٦٧، قال فيها أن حكومته تنظر إلى الجبهتين القومية والتحرير، على أنهما القوتان الوحيدان الممثلتان لشعب الجنوب اليمني المحتل[٢]، وذلك بعد أن كانت الجامعة العربية قد اعترفت في وقت سابق بأن جبهة التحرير هي الممثل لشعب الجنوب.

وفي كل الأحوال، لم تنجح جهود الجامعة العربية وكذلك جهود جمهورية مصر، في توحيد صف القوى التي كانت تقود المقاومة والمعارضة في الجنوب، وفشلت في ذلك الصدد حتى المحادثات التي اقتصرت على ممثلي الجبهتين دون القوى الأخرى، والتي أقيمت في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٦٧م[٣]. فالمرونة التي أظهرتها جبهة التحرير بعد مواقفها المتشددة السابقة، قابلها هذه المرة تشدُّدٌ آخر من الجبهة القومية، التي أعلنت انسحابها في ٨

(١) جامعة الدول العربية: مضابط الدورة (٤٨) ص ٣٤٠-٣٤٧.
(٢) نفس المرجع: ص ٣٥١.
(٣) محمد سالم باسندوة: قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة، ص ٥١٣.

نوفمبر من تلك المفاوضات بعد أن بدأتْ تحسمُ الأمور لصالحها على الأرض.

وعلى أثر فشلهما في التوصل إلى حل سياسي، دخلت الجبهتان في حرب أهلية في الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٦٧م، وخاصة في لحج وضواحي عدن، اللتين تتمتعان بنفوذٍ لجبهة التحرير، غير أن انحياز معظم نقابات عدن وهيئات شعبية أخرى، إلى صفِّ الجبهة القومية، ومن ثم إعلان الجيش في ٦ نوفمبر اعترافه بالجبهة القومية[١]، وتدخّله في الحرب الأهلية لمصلحتها، قد وَضَع حدًا للنزاع بين الجبهتين. والمهم في ذلك، فقد اعترفت بريطانيا بالجبهة القومية مُمثلاً وحيدًا لشعب المنطقة، وخاضت معها في مفاوضات الاستقلال التي شهدتها جنيف في المدة (من ٢١ إلى ٢٩ نوفمبر) والتي حددت يوم ٣٠ من ذلك الشهر يومًا للاستقلال، بدلاً من الموعد السابق وهو ٩ يناير من السنة التالية[٢].

وبعد ذلك كله يبقى السؤال الأخير، هل من نتائج أو أثر خَلَّفه الاتحاد، أم أن الاتحاد وكل أثر له أصبح بعد الاستقلال في ذمة التاريخ؟ والحقيقة أنه على الرغم من الملاحظات والانتقادات الكثيرة التي وُجّهت للاتحاد، والشكوك التي دارت حوله، ونقاط الضعف الكثيرة التي اعترته، إلّا أنه ليس من العدل الابتعاد عن الإشارة إلى النتائج الإيجابية التي خلَّفها ذلك الاتحاد. فقد تَمكَّن من ربط معظم مناطق الجنوب في كيان واحد، بعد أن ظلت لعهودٍ طويلة ليس مُنعزلة عن بعضها البعض وحسب، بل وغارقةً في دوامةِ التناحر والقتال. وبصرفِ النظر عن شكل ذلك الاتحاد والأهداف التي حرّكته، إلا أنه في الحقيقة شكَّل مرحلةً متقدمةً جدًا قياسًا بالوضع القديم الذي كان سائدًا في الجنوب.

كما أن (الفيدرالية) التي اعتمد عليها نظام الاتحاد تَستحقُ الذكر أيضًا، فعلى الرغم من أنها لم تمنح الاتحاد سلطة مركزية قوية، إلّا أنه من الإنصاف

---

(١) الثوري: نشرة يومية تصدرها الجبهة القومية في عدن، مطبوعة بالاستنسل، العدد ٧، ٧/ ١١/ ١٩٦٧م، الجبهة القومية والانتصار الكبير، ص ١.

(٢) The Nationalist: Freedom and unify No.1126, Tuesday 29/11/1967.

الإشارة إلى أنها لم تترك مجالاً للتنافس على السلطة بين المناطق التي شكَّلت الاتحاد، فنظام التمثيل الذي حَسَم نسبة كل ولاية من ولايات الاتحاد في المؤسسات الرئيسية للاتحاد، لم يجعل من بين تلك الولايات مَن تَشعر بِعدم العدل في التمثيل في هيئات الاتحاد العليا، وكذلك لم يسمح لأحدٍ منها في الجري وراء مطامع السلطة، والاستحواذِ على تمثيلٍ أكبر في مؤسسات الحكم. ومن جهة أخرى فقد ساعدَ ذلك الشكل المرن من الحكم في استيعاب الفوارق الكبيرة بين أوضاع ولايات الاتحاد التي تَرتبت عن عهود طويلة من العزلة والظروف المختلفة، فوفقَ تلك الفيدرالية، كانت كل ولاية من ولايات الاتحاد مرتبطةً من نواحي معينة بسلطة ونظام اتحادي موحد، ومن نواحي أخرى كانت لها خصوصياتها التي تتناسب مع طبيعة ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

وفضلاً عن ذلك، فقد أحدثَ الاتحاد نقلةً ولو بسيطة، في معظم مناطق المحمية الغربية التي كانت أوضاعها العامة غائرةً ولقرونٍ من الزمن، فالزراعة شهدتْ في عهد الاتحاد انتعاشًا وتطورًا ملحوظًا، وكذلك الحال في الخدمات العامة مثل: التعليم والصحة والطرقات، التي نَمت في ظل الاتحاد، والتي كانت لا تعرفها معظم مناطق الجهة الغربية من الجنوب. كما أن الاتحاد استطاع أن يُرسي قاعدةً أولية من الإدارة الحديثة المنظمة، في كل المناطق التي انضمت إليه تقريبًا، فلم يَعُد السلاطين والمشايخ يتصرفون بفردية مطلقة في شؤون مناطقهم كما كانوا يفعلون من قبل، فقد ظهرت الإدارات المتخصصة، والمحاكم، ومجالس الحكم التي كانت تُشرف على عمل تلك الإدارات، وتقرُّ الخطط والموازنات، وتراقب صرف الأموال العامة.

وفي كل الأحوال، فقد مهَّد الاتحاد تمهيدًا إيجابيًا الطريق لقيام دولة الاستقلال، فلا ريب في أنه ربط معظم مناطق الجنوب بالكيان الاتحادي، على الأقل من الناحية الإدارية والأمنية، وجعل مهمّة الدولة التي خلفته في حكم الجنوب أسهل بما لا يقارن مما لو أن تلك المناطق ظلت في عزلتها القبلية

السابقة، ولا يربطها أي رابط. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن جيش الاتحاد وشرطته ووزارته، كانت أساس دولة الاستقلال، والأهم من ذلك فقد ظلَّ النظام المالي والإداري وحتى العملة للحكومة الاتحادية سائدًا في الدولة التي أقيمت في الجنوب عند الاستقلال في عام ١٩٦٧م، وحتى قيام الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م.

كما أن مؤسسات الاتحاد لاسيما العسكرية والأمنية، وفّرت المجال لأبناء المناطق الجنوبية المختلفة فرصةَ الاختلاط وتعزيز الروابط ببعضهم البعض، بعد أن ظلَّ رجال كل قبيلة من قبائل تلك المناطق، في عزلةٍ تامة عن رجال القبائل الأخرى، وفي معظم الحالات على عداء. وإلى جانب ذلك فقد خدمت تلك المؤسسات، دون قصد حكامها، الحركة السياسية المعارضة في الجنوب إلى حدود بعيدة، فمعظم التنظيمات والأحزاب السياسية تَمكنت من إقامة خلايا لها داخل تلك المؤسسات، واستطاعت تلك الخلايا أن تتغلغل وتُوثر على أفراد تلك المؤسسات بصورةٍ تَفوق أي تأثير آخر، وكان من نتائجها، انحياز الجيش الاتحادي انحيازاً كاملاً إلى جانب صف الثورة المسلحة، في الأيام الأخيرة من عمر الاتحاد، وفي الأسابيع الأخيرة من عهد الاحتلال البريطاني للجنوب. ومحسوب للجيش الذي أشاده الاتحاد، أنه تَدخّل بقوة لمنع الحرب الأهلية التي بدأت تدور بين طرفي الثورة المسلحة (القومية، والتحرير)، وبصرف النظر عن صحة الاتهامات التي وُجِّهت للجيش الاتحادي من أنه انحاز آخر الأمر بأوامر بريطانية إلى طرف معين من طرفي الثورة، فلا يوجد أدنى شك في أنه لولا تدخله في تلك الحرب الأهلية التي بدأت تُدمر الأخضر واليابس، وتحصد أرواح العشرات من أبناء البلد في ضواحي عدن، لكانت البلاد قد غرقت في مآسي تلك الحرب، والتي ربما كانت لن تتوقف في زمنٍ قصير، وربما كانت البلاد بسببها قد انقسمت إلى أكثر من دولة.

الخاتمـــة

ظلَّ البريطانيون لمدة طويلة، بعد سيطرتهم على عدن في سنة ١٨٣٩م، يتعاملون بحذر شديد مع المناطق المحيطة بها في جنوب اليمن. ففي الوقت الذي حرصوا فيه على تأمين جانب تلك المناطق القبلية الممزقة، على وجودهم في عدن، حرصوا فيه على عدم التدخل في مشاكلها الداخلية المعقدة، تجنبًا لأي تورط. وظلت تلك الحالة سائدة إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية التي شكَّلت المنعطف الحاسم في ذلك التعامل. فالأهمية البالغة التي مثلتها عدن للبريطانيين، بعد أن خسروا عددًا كبيرًا من قواعدهم ومواقعهم الاستعمارية خلال تلك الحرب، وبعد استمرار مسلسل ضياع ما تبقى من تلك المواقع بعد الحرب، دَفعت البريطانيين إلى تعديل سياستهم مع محميات جنوب اليمن، من أجل ضمان استمرار وجودهم في عدن لأطول وقت ممكن.

وكما رأينا، فقد أدرك البريطانيون أن الوضع السائد في المحميات أصبح باليًا، ولن يكون في مقدوره البقاء والاستمرار مع تلك المتغيرات السريعة التي يشهدها العالم، دون أن تتعرض مصالحهم للخطر. فنهوض حركة التحرر العربية ونزعتها القومية بعد الحرب العالمية الثانية وتَجدد النزاع على حدود المحميات بين الإمام يحيى والبريطانيين، و الخوف من تغلغل نفوذ الاتحاد السوفيتي في شمال اليمن، في ظل ظروف تنامي الشعور المعادي للاستعمار في الجنوب، دَفع بالبريطانيين ليس إلى التغلغل بشكل أعمق في مناطق المحميات ومحاولة تحسين نظم حكمها، بل وإلى محاولة تشكيل كيان اتحادي لتلك المناطق، يمتص الضغوط الداعية لتغيير الوضع القديم من ناحية، ويكون حاجز وقائي لعدن من أي تهديدات عسكرية مُحتملة من ناحية أخرى. غير أن التنافس الشديد

بين حكام المحميات على الزعامة، ومعارضة بعضها التساوي مع الأخرى، انطلاقًا من عصبية قبلية مُفرطة، في ظل الوضع العام في المحميات، الذي كرَّسته حالة التجزئة والتناحر القبلي منذ زمن طويل، كان كفيلاً بتقويض المحاولات البريطانية التي هدفت إلى قيام اتحاد أو اتحادين فيدراليين في جنوب اليمن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وكَرّرت بريطانيا في نهاية الأربعينات، وفي النصف الأول من الخمسينات محاولاتها إقامة ذلك الاتحاد، مدفوعةً بضغط التحوُّلات الجديدة التي كانت تقودها الثورة المصرية في الوطن العربي. غير أن دائرة الصعوبات والمعارضة التي واجهت تلك المحاولات كانت في اتساع مستمر، ففضلاً عن حركة التمردات القبلية التي شهدتها المحميات خلال تلك المدة، والمعارضة التي كان يقودها حزب الرابطة ضد تلك المشاريع الاتحادية، فقد برزت إلى السطح قوى سياسية معارضة أخرى في عدن، أهمها المؤتمر العمالي لنقابات عدن، الذي أخذ يتسيد النشاط النقابي والسياسي في المدينة. وكلُّ ذلك كان في ظل التأثير المتزايد لثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر التي أخذت تفرضُ نفسها بقوة على أحداث جنوب اليمن، فإلى جانب أنها أذكت الوعي الوطني القومي على مستوى الساحة اليمنية والوطن العربي ككل، فقد لعبت دورًا رئيسيًا في مناهضة سياسة بريطانيا في الجنوب، وقدمت الدعم والمساعدة للعناصر التي قاومت الاحتلال البريطاني ومشاريعه الاتحادية. وكما لاحظنا، فقد شكَّل دخول المملكة المتوكلية اليمنية في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في مارس ١٩٥٨م، فضلاً عن الانتفاضات القبلية التي كانت تسندها حكومة الإمام في معظم المحميات في ذلك الوقت، وخروج بعض الحكام عن الطوع البريطاني، نقطة تحوُّلٍ حاسمة في مواقف حكام المحمية الغربية من مسألة إقامة الاتحاد الفيدرالي، الذي بدا لهم في غضون تلك الظروف الصعبة، وكأنه الحل السحري الذي يمكنه أن يبعد عنهم كل تلك المخاطر.

وعمومًا فقد شهدت عدن بعد ذلك مفاوضات متواصلة، بين البريطانيين وعدد من حكام المحميات على التفاصيل النهائية لمشروع الاتحاد، تُوّجت بالاتفاق النهائي على مسودتي الدستور الاتحادي، ومعاهدة الحماية والصداقة اللتان رسمتا شكل الاتحاد وتفاصيله. وبحضور وزير المستعمرات البريطاني دشّن "اتحاد إمارات الجنوب العربي" في ١١فبراير ١٩٥٩م. وكما لاحظنا فقيام الاتحاد لم يكن مُرحّبًا به عند أطراف وقوى داخلية كثيرة، فالحكام الذين خلعتهم بريطانيا، وزعماء الانتفاضات والتمردات القبلية، الذين نزحَ معظمهم إلى شمال اليمن، ومعظم الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية الناشطة في عدن، على اختلاف أطيافها وألوانها السياسية، وقفت جميعها ضد قيام الاتحاد، وندّدت به وشككت في أهدافه السياسية.

ومنذ قيام الاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية في فبراير ١٩٥٩م، أخذ البريطانيون، في سباق مع الزمن، يُخططون لتقوية الروابط بين عدن والاتحاد التي تعمدوا إضعافها في الماضي. هادفين من وراء ذلك التخلي عن السياسة الاستعمارية الكلاسيكية، ولكن من دون أن يفقدوا فوائدها. ومن المفارقات العجيبة، أنه في الوقت الذي اشتدت فيه حاجة البريطانيين لربط عدن دستوريًا بالاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية، تراجعت فيه حماسة مَنْ كانوا يدفعونها إلى ذلك. فأكثر تجار عدن وساستها المعتدلين، كانوا حذرين من الدخول في تحالف أو اتحاد مع سلاطين وأمراء الاتحاد، خشية من النتائج السياسية والاقتصادية السلبية المترتبة على ذلك الأمر. والمشكلة الأخرى التي اعترضت مشروع الضم، هي أنه في ظلّ تلك الأجواء السياسية المتوترة التي فرضتها الحركة السياسية والنقابية المعارضة على عدن، بدأ حكام الاتحاد يتوجّسون من مسألة انضمامها إليهم، فالمظاهرات شبه اليومية، والإضرابات المتكررة في عدن، أثارت الخوف والقلق في نفوسهم من أن ينتقل عدوى ذلك النشاط العارم إلى بقية ولايات الاتحاد.

وعلى الرغم من أن المصادقة على مشروع الضم قد تَمَّت في نهاية المطاف التفاوضي الطويل، إلّا أن تلك العملية لم تُحقّق إلّا قدرًا بسيطًا من الاستقلال الذاتي لعدن، كما أن التعديلات التي أدخلت على الدستور الاتحادي، لم تحمل سلاطين وأمراء الاتحاد على إعطاء نظمهم طابعًا ديمقراطيًا حديثًا كما كان منتظرًا. وفي كل الأحوال فقد وَفَّرت تلك الملاحظات مبررات إضافية للقوى السياسية التي كانت تعارض عملية الضم على التشدد في معارضتها. ولا نبالغ إذا قلنا أن عملية ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، التي توخى منها البريطانيون وحكام الاتحاد، دعمًا كبيرًا لمستقبل الاتحاد، أصبحت إحدى المشاكل الأساسية التي اعترضت سبيل الاتحاد، وأسهمت في ضعضعة أوضاعه.

وكما لاحظنا، فقد تدخلت أوضاعًا وظروفًا داخلية وخارجية عدة، في مصير الاتحاد، فأوضاعه الداخلية كانت لأسباب عدة في منتهى الصعوبة والتعقيد، وكان التغيير الضروري لتلك الأوضاع القبلية والاجتماعية المتخلفة، التي كان يعيشها جنوب اليمن، يحتاج في كل الأحوال إلى قدرات وإمكانات ووقت، تَفوق بكثير تلك التي كانت متاحة للاتحاد. ثم إن الظرف الذي دفع إلى قيام الاتحاد كان مِن نواحٍ عدة سيئًا لمؤسسيه، فالبريطانيون الذين عَلّقوا آمالاً على قيام اتحاد محميات الجنوب، أتت سياستهم في دعم وحدة المحميات، في وقت كان فيه الاستعمار في أسوأ مراحله. كما أن حكام المحميات الذين انتظروا من الاتحاد أن يحمي سلطتهم، كانوا في حقيقة الأمر لا يتمتعون بنفوذ فعلي في مناطقهم، يمكن له أن يسند السلطة الاتحادية. وكان عدم وجود رأس قيادي للاتحاد، بسبب التنافس بين الحكام المؤسسين، في ظل جمع هؤلاء الحكام مسؤوليات مزدوجة في ولاياتهم وفي الحكومة الاتحادية قد عمَّق من ذلك الوهن الذي ظل يعانيه الاتحاد. وفضلاً عن ذلك فقد كان أكثر حكام الاتحاد لا يتمتعون بأدنى قدر من القدرات الإدارية والمهنية المطلوبة، واقتصر

دورُ عددٍ منهم فقط على التوقيع على وثائق لا يملكون عنها أدنى فكرة، وعلى قراءة الخطب المُعدّة مسبقًا من الاختصاصين في الحفلات والمناسبات الرسمية. ولذلك كله فلم تستطع القوة أو السلطة التي جاء بها الاتحاد أن تُباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير في الأحداث السياسية التي كانت تغلي بها البلاد، والتي كانت في مجملها لا تخدم المشروع السياسي للاتحاد.

وفوق كل تلك الصعوبات الداخلية، فقد كانت التطورات السياسية التي كانت تَدور في الخارج لا تخدم الاتحاد أيضًا، فزخمُ المدِّ القومي العربي، الذي كان يقودهُ عبد الناصر، والذي كان يناهضُ عَلنًا الاتحاد، كان بمثابة الريح التي أنعشتْ الحركة السياسية المعارضة في الجنوب. وبلغ تأثيرُ ذلك المد على الاتحاد مداهُ بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر في شمال اليمن، وقدوم القوات المصرية لمساندتها. فزوالُ حكم الأئمة المتخلف، وإحلالُ نظامٍ جمهوريٍّ مدعومٍ من القاهرة، في ظل النشاط السياسي الوطني العارم الذي كان يشهده الجنوب، شكَّل بكل المقاييس تهديدًا مُرعبًا ليس لاتحاد الجنوب العربي فحسب، بل وللوجود البريطاني في المنطقة بِرمّته.

فلم تتوقف متاعب حكام الاتحاد مع الثورة في الشمال عند حدِّ إشعال مشاعر الناس في الجنوب ضدّ حكومة الاتحاد، أو عند حد إظهار الاتحاد أمام الرأيين الداخلي والخارجي على أنه اتحادٌ للسلاطين والأمراء المدعومين من بريطانيا وليس اتحادًا يُمثل آمالَ وطموحاتِ الشعب. أو عند حدِّ المواجهات العسكرية على الحدود. فالأخطر من ذلك كله كان الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمته للمقاومة المسلحة في الجنوب، التي انطلقتْ من ردفان في أكتوبر ١٩٦٣م .

وحاولت وزارة المستعمرات البريطانية - التي كانت تسابق الزمن - السيطرة على أوضاع الجنوب في ذلك المناخ الذي تسوده غيوم الخطر، بعقدِ مفاوضات في لندن مع وزراء الاتحاد ووزراء عدن في نهاية ديسمبر ١٩٦٣م،

لإقرار الشكل الدستوري لدولة الاستقلال وموعده، فتسببت قنبلة المطار، التي ألقيت على المندوب السامي في إلغاء ذلك المؤتمر. وكَرّرت وزارة المستعمرات محاولة أخرى لعقد مؤتمر دستوري آخر في لندن في يونيو١٩٦٤م، غير أنّ عدم إشراك حكّام المحمية الشرقية وكذلك القوى السياسية المعارضة التي كانت تتمتع بثقلٍ شعبي متزايد في الجنوب، مثل حزب الشعب، وحزب الرابطة، والجبهة القومية التي كانت تقود الكفاح المسلح، فضلاً عن التباين الشديد بين مواقف ممثلي عدن والاتحاد كان كفيلاً بتقويض مهمة ذلك المؤتمر.

وكان من سوء حظ حُكام الاتحاد أن الانتخابات البريطانية التي جرت في أكتوبر ١٩٦٤م أسفرت عن فوز حزب العمال، الذي كان لا يميل كثيرًا لحكام الاتحاد، مقارنةً بحزب المحافظين، فضاعف ذلك من متاعب الاتحاد التي لم تتوقف عند حد. فبعد فشل محاولة عقد مؤتمر دستوري جديد في لندن في سنة ١٩٦٥، التي دعت إليه الحكومة البريطانية لأول مرة عدد من القوى السياسية المعارضة، تسببت الخلافات التي برزت بسبب تلك المحاولة، بين الاتحاد وحكومة عدن، في تدهور العلاقة بينهما إلى حدود بعيدة، وبلغت مبلغًا خطيرًا عندما أقرت حكومة المكاوي سحب ممثلي عدن من مجالس الاتحاد.

وحاولت الحكومة البريطانية بعد فشل مؤتمرات لندن، تطوير الاتحاد إلى جمهورية بحيث تشمل الجنوب كله، غير أن الدستور الذي أنجزه لذلك الغرض خبيران بريطانيان في أوائل ١٩٦٦م، على الرغم مما فيه من إيجابيات قُوبلَ بمعارضة القوى السياسية، ولم يلق الترحيب المطلوب حتى من حكام الاتحاد أنفسهم الذين كانوا ما يزالون حتى تلك اللحظة لا يودون التفريط بقدر كبير من سلطاتهم.

وكما رأينا فاعتماد الجبهة القومية أسلوب الكفاح المسلح، جعلها تقف على يسار جميع القوى المعارضة الأخرى، فدفع ذلك بتلك القوى إلى المبالغة في تشدّدها مع البريطانيين وحكام الاتحاد، حتى لا تعطي فرصة لمنافسيها

بالتشكيك في وطنيتها، ولذلك كانت درجة العداء للاتحاد وحكامه وللحكم التقليدي في الجنوب بِرمّته، من المقاييس التي تقاس بها وطنية القوى السياسية المعارضة في الجنوب. ومنبع ذلك العداء ليس من كونِ حكام الاتحاد وبقية سلاطين الجنوب أتباع الاستعمار كما كانت تُصورهم تلك القوى فحسب، بل ولأنهم يمثلون في نظرها قوى رجعية متخلفة ومُعيقة للتطور السياسي والاجتماعي الذي كانت تنشدهُ تلك القوى للبلاد.

والحدث الذي عصفَ بالاتحاد رأسًا على عقب في ذلك الوقت، كان إعلان الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٦٦م، سحب جميع قواتها العسكرية من عدن بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٦٨م، وعدم استعدادها الدخول في معاهدة دفاعية مع دولة الاستقلال في جنوب اليمن، وعلى الرغم من المبررات البريطانية، إلا أن حكام الاتحاد الذين صدمهم ذلك القرار، وانتابهم الرعب من مسألة تركهم بدون حماية، اعتبروه تضحيةً بهم، ونكث بالوعود البريطانية لهم. وكما رأينا، فقد حاولت الحكومة الاتحادية عقب ذلك الإعلان، التفتيش عن شيء ما تفعله لإنقاذ الوضع من التدهور، فوصلت في بداية عام ١٩٦٧م إلى قناعة بأنه ليس ثمة من خيار أمامها أفضل من تحويل الاتحاد إلى جمهورية على أساس المقترحات الدستورية السابقة الذكر، فصحيحٌ أنها تجرحُ كرامة سلاطين وأمراء الاتحاد، لكن الأهمّ من ذلك أنها تضمن لهم البقاء. فعرضت تلك المقترحات على المجلس الأعلى في فبراير ١٩٦٧م فوافق عليها، واستطاع أن يتغلب على الخصومات والمنافسات الشخصية التي كانت تمنعه في الماضي من الموافقة على تعيين رئيس دائم للاتحاد، فاقترح إسناد رئاسة الجمهورية إلى الشريف حسين الهبيلي، بيدَ أن الوقت كان قد فات على مثل تلك الخطوة، فشريف بيحان الذي ظلت القيادة تشدُّه في الماضي، كان معتكفًا في إمارته غاضبًا من قرار البريطانيين سحبَ قواتهم من عدن، اعتذر عن قبول تلك المهمة التي بدتْ له في ذلك الوقت عديمة الدلالة.

وفي محاولة بريطانية أخرى، لجعل حكومة الاتحاد هي نفسها حكومة الاستقلال، وصل إلى عدن في مارس ١٩٦٧م "جورج تومسن" وزير الدولة للشؤون الخارجية، وقدَّمَ لحكام الاتحاد عرضَ الحكومة البريطانية الذي يقضي بمنح الجنوب الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وتسليم السلطة إلى الحكومة الاتحادية، وتمديد معاهدة الحماية لمدة ستة أشهر بعد الاستقلال، من خلال قوة بحرية محمولة خارج المياه الإقليمية، تستطيع أن تُوفر درعًا جويًا ضدَّ أي هجوم محتمل. لكن وزراء الاتحاد الذين أرادوا من البريطانيين البقاء أطول مدة ممكنة، تَرددوا في قبول ذلك العرض، وطالبوا بتأجيل الاستقلال على الأقل حتى ربيع ١٩٦٨م، والاحتفاظ بقوات بريطانية برية في عدن لمدةٍ غير محددة تقوم بمساندة القوات الاتحادية بموجب اتفاقية حماية جديدة.

والحقيقة أن حكام الاتحاد الذين ظَلوا لزمنٍ طويلٍ يعتمدون على الدعم و المشورة البريطانية أصبحوا في متاهة لا يعرفون ماذا يفعلون، بعد أن انتظروا من البريطانيين أن يُنهوا حالة الفوضى والاضطرابات في الجنوب ويُسلموهم السلطة على طبقٍ من ذهب. لكنهم لم يقدروا الوضع تقديرًا صائبًا ولم يدركوا أهمية الوقت، والذي كانت تشير كل دلائله إلى أنه يمضي ضدهم، فَخَسروا بذلك الرفض أفضل فرصة كان يمكن لهم من خلالها أن يصبحوا في حالٍ أفضل من الحال الذي أصبحوا عليها فيما بعد. لقد كان حكام الاتحاد على أملٍ في أن يرفع البريطانيون من سقفِ عرضهم، لقد خطت الأمم المتحدة بقوة على مسرح الأحداث السياسية في الجنوب، فصعّبت بعثتها التي زارت عدن في ٢ أبريل ١٩٦٧م، الأمور سياسيًا على حكومة الاتحاد، بصورةٍ تفوق أي مصاعب أخرى.

و الأسوأ في ذلك كله بالنسبة للاتحاد، هو أن تلك التحديات المتزايدة التي كانت تواجهها حكومته، أسهمت سلبًا على ولاء مؤسساتها، فكثير من أفراد الجيش والشرطة، وموظفي الاتحاد الآخرين، بدؤوا يتشككون في مسألة

بقاء الحكومة الاتحادية في المستقبل، ولذلك كانوا غير مستعدين للمجازفة بالإخلاص لحكومة ربما سينطلق القطار بعد الاستقلال من دونها، وسينتهي بهم الأمر إلى أن تكون هذه الجبهة أو تلك المسؤولة على مصيرهم. ذلك كان في ظلِّ سياسة التعيين الخاطئة التي اتبعت في المؤسسات العسكرية، والتي سمحت بطغيان أفراد قبائل معينة، ودفعت بأفراد القبائل الأخرى التي شعرت بعدم العدل إلى التعاطف مع أطراف الحركة الوطنية المعارضة للاتحاد.

وكان التمرد الذي حدث في عدد من الوحدات العسكرية في يونيو ١٩٦٧م احتجاجًا على عزل أربعة من كبار ضباط الجيش، قد تَسبَّب في دمار معنوي وخيبة أمل للحكومة الاتحادية تفوق أي تقدير. وعلى الرغم من سيطرة الحكومة الاتحادية على ذلك التمرد، إلّا أن المشكلة التي واجهتها، هي أن إخلاص مؤسساتها العسكرية أصبح محل شك، فقد توفرت معلومات كثيرة، في أنَّ السلاح الذي ظل يصل إلى رجال المقاومة المسلحة في عدن، كان يمرُّ عبر عربات جيش الجنوب العربي وشرطته، وأن أكثر أفرادهما كانوا غير راغبين في التصدي للمقاومة، وجزئيًا إلى صفهم. ومع ذلك فقد رفضَ حكام الاتحاد مسألة أن تخضعَ سيارات الجيش والشرطة لتفتيش القوات البريطانية، فقد كانوا يشعرون بهلعٍ بالغ من فكرة أن جيشهم يمكن أن ينقلب عليهم، ولذلك كانوا لا يرغبون في إعطاء الجيش ذريعةً لذلك.

وفي محاولة أخيرة لإنقاذ الاتحاد، شجَّع البريطانيون في يوليو ١٩٦٧على إقامة حكومة وطنية عريضة تُمثّل كل القوى السياسية في الجنوب بما فيها جبهتي الثورة المسلحة (القومية والتحرير) غير أن تلك المحاولة فشلت فشلاً ذريعًا، بسبب عدم تحمس حكام الاتحاد، وكذلك مقاومة الجبهتين لها. وعمومًا فقد بلغت أزمة الاتحاد منتهاها في شهر أغسطس ١٩٦٧م، إذ أصبحت سلطة الحكومة الاتحادية سلطة مشلولةً تمامًا، فمعظم الوزراء وسلاطين الاتحاد غادروا عاصمة الاتحاد، إما إلى الخارج لمقابلة البعثة الدولية في جنيف، وإما

إلى مناطقهم وقراهم ليحتموا في أوساط قبائلهم ريثما تستقر الأمور، ودفع ذلك الوضع الصعب بالشيخ علي مسعد البابكري الرئيس الدوري في ذلك الشهر للمجلس الأعلى إلى تقديم عرض رسمي لقائد الجيش باستلام السلطة. إلا أن موقف كبار ضباط الجيش الاتحادي لم يتمثل في رفض ذلك العرض فحسب، بل وفي اعترافهم الصريح بالجبهتين اللتين تقودا الثورة، فشَكّل ذلك الموقف إيذانًا في الانقضاض على حكم السلاطين، وعلى سلطة الاتحاد الذي أخذ يُمحى من الوجود بمنتهى البساطة.

وأخيرًا، نودُّ أن نشير إلى أنه على الرغم من الملاحظات والانتقادات الكثيرة التي وُجّهت للاتحاد، والشكوك التي دارت حوله، ونقاط الضعف التي اعترته، فالاتحاد محسوبٌ له أنه تَمكّن من ربط معظم مناطق الجنوب في كيان سياسي واحد، بعد أن ظلت لعهود طويلة، ليس منعزلة عن بعضها البعض وحسب، بل وغارقة في دوّامة التناحر والقتال. وبصرف النظر عن شكل ذلك الاتحاد والأهداف التي حرّكته، إلا أنه في الحقيقة شكّل مرحلةً متقدمة جدًا قياسًا بالوضع القديم الذي كان سائدًا في الجنوب. ومن زاوية معينة فقد مَثّل قيام الاتحاد انتصارًا لحركة القوى المعارضة في الجنوب، التي أجبرت بريطانيا وحكام المحميات على القدوم على تلك الخطوة السياسية.

وكما رأينا، فقد شكَّلت (الفيدرالية) التي اعتمد عليها نظام الاتحاد حلاً مناسبًا للتعامل مع المحميات التي ارتبطت فيه، في ظل الظروف التي كانت تعيشهًا، فعلى الرغم من أنها لم تمنح الاتحاد سلطةً مركزيةً قوية، إلّا أنها لم تترك مجالاً للتنافس على السلطة بين المناطق التي شكّلت الاتحاد، كما أنها في الوقت نفسه ساعدت في استيعاب الفوارق الكبيرة بين أوضاع ولايات الاتحاد التي ترتبت عن عهود طويلة من العزلة والظروف المختلفة. وفضلاً عن ذلك فقد تمكّن الاتحاد إلى حدود معينة، من إحداث نقلة في معظم مناطق المحمية الغربية التي كانت أوضاعها العامة غائرة في قرون من الزمن، فقد شهدت

الزراعة والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والطرقات التي كانت لا تعرفها مناطق كثيرة انتعاشًا ملحوظًا في عهد الاتحاد، واستطاع الاتحاد أن يُرسي قاعدة أولية من الإدارة الحديثة المنظّمة، في كل المناطق التي انضمت إليه، فلم يعد السلاطين والمشايخ يتصرفون بفردية مطلقة في شؤون مناطقهم كما كانوا يفعلون من قبل.

وفي كل الأحوال، فقد مَهَّد الاتحاد تمهيدًا إيجابيًا الطريق لقيام دولة الاستقلال. ورَبط معظم مناطق الجنوب في الكيان الاتحادي على الأقل من الناحية الإدارية والأمنية، فَسهَّل المهمة كثيرًا على الدولة التي خلفته في حكم الجنوب. ويكفي أن نُشير في ذلك الصدد إلى أن جيش الاتحاد وشطرته ووزاراته ومبانيه، كانت أساس دولة الاستقلال، والأهم من ذلك فقد ظل النظام المالي والإداري وحتى العملة للحكومة الاتحادية سائدة في الدولة التي أقيمت في الجنوب عند الاستقلال في ١٩٦٧م، وحتى قيام الوحدة اليمنية في ١٩٩٠م.

وكما لاحظنا فمؤسسات الاتحاد العسكرية والأمنية، إلى جانب أنها وفَّرت فرصة لأبناء المناطق الجنوبية المختلفة الاختلاط ببعضهم البعض بعد عهودٍ طويلة من العزلة، بل والعداء، فلا يوجد أدنى شك في أنه لولا تدخل الجيش في الحرب الأهلية التي كانت بدأت تدور رحاها بين طرفي الثورة في ضواحي عدن، لكانت البلاد قد غرقت في مآسي تلك الحرب التي ربما كانت لن تتوقف في زمن قصير، وربما كانت البلاد بسببها قد انقسمت إلى أكثر من دولة.

❁❁❁❁❁

الملاحق

الملحق الأول:
معاهدات الصداقة والسلام وأمن الطرقات المبرمة بين بريطانيا والقبائل الجنوبية المحيطة بعدن، قبل معاهدات الحماية

اسم المشيخة أو السلطنة	زعيمها الموقع على المعاهدة	المقيم البريطاني	تاريخ التوقيع	نوع المعاهدة
قبيلة العزيبة (لحج)	محمد بن عبد الله عزب	هنس	١٨٣٩/١/٣١	سلام وصداقة
سلطنة العبادل (لحج)	محمد حسين صهر السلطان محسن	=	١٨٣٩/٢/٢	=
حاكم الوهط (لحج)	محمد جعفر بن السيد عيدروس	=	١٨٣٩/٢/٢	=
مشيخة العقارب	حيدرة مهدي	=	١٨٣٩/٢/٤	=
من قبائل الصبيحة	أربعة مشايخ	=	١٨٣٩/٢/١٩	=
العبادي (الصبيحة)	جعوس بن سلام العبادي	=	١٨٣٩/٢/١٨	=
الزباري (الصبيحة)	مهدي بن علي	=	= = =	=
الزايدة (الصبيحة)	صلاح المعودي	=	= = =	=
سلطنة يافع السفلى	علي غالب	=	١٩٣٩/٢/٢١	=
من مشايخ الصبيحة	عون بن يوسف الشرجبي	=	١٨٣٩/٣/١٠	=
سلطنة الحواشب	مانع بن سلام	=	١٨٣٩/٦/١٤	=
السلطنة الفضلية	أحمد بن عبد الله الفضلي	=	١٨٣٩/٧/٧	=
سلطنة العوالق السفلى	منصور بن أبوبكر مهدي	كجلان	١٨٥٥/١٠/١٤	منع تجارة الرق
السلطنة الفضلية	أحمد بن عبدالله الفضلي	=	١٨٥٧	أمن طرقات
نقيب (المكلا)	صلاح محمد الكسادي	=	١٨٦٣/٦/٢٩	منع تجارة الرق
القرشي (الصبيحة)	عبد الله بن خضر	تريمنهير	١٨٧١/٥/١٣	أمن طرقات
المنصوري والخليفي (=)	حسين نعمان وعبده أحمد العطوي	=	١٨٧١/٥/١٣	=
السلطنة الفضلية	حيدره بن أحمد الفضلي	شنيدر	١٨٧٢/٥/٦	=
حاكم الشحر	عبد الله بن عمر القعيطي	=	١٨٧٣/١١/١٧	منع تجارة الرق
إمارة الضالع	علي مقبل	جودفيلو	١٨٨٠/١٠/٢	=
حاكم الشحر والمكلا	عبد الله بن عمر القعيطي	جيمس بلير	١٨٨٢/٥/٢٩	ولاء لبريطانيا

- استخلصت معلومات الجدول من المعاهدات البريطانية المبرمة مع مشايخ وسلاطين جنوب اليمن، التي نشرها اتيشين وترجمها د. أحمد زين عيدروس، د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني، عدن، ١٩٨٤م.

الملحق الثاني:

معاهدات الحماية البريطانية مع سلطنات ومشيخات جنوب اليمن

اسم المحمية	تاريخ الحماية	معاش زعيمها الشهري	السنوي	الضيافة السنوية
سلطنة العبادل (لحج)	١٨٨٢/٢/٦	١٠٨٢ ربية	٢١٠٠ربية	–
سلطان قشن وسقطرى	١٩٨٦/٤/٢٣		٣٦٠ ريال	
مشيخة حورة السفلى	١٨٨٨/٢/٢٨		؟	
مشيخة عرقة	١٨٨٨/٤/٢٧		؟	
سلطنة بير على (الواحدي)	١٨٨٨/٤/٣٠		؟	
سلطان بلحاف (الواحدي)	١٨٨٨/٤/٣٠		؟	
السلطنة القعيطية	١٨٨٨/٥/١		= ٣٦٠	
قبيلة المهرة (تابعة لسلطان قشن)	١٨٨٨/٥/٢			
سلطنة العوالق السفلى	١٨٨٨/٦/٢	= ١٠٠	٤٢٠ ربية	٤٠٠ ربية
مشيخة العقربي	١٨٨٨/٧/٥	= ٨٠	= ٤٢٠	= ٤٦٥
سلطنة الفضلي	١٨٨٨/٨/٤	= ٣٦٠	= ٧٠٠	= ٦٥٠
قبيلة العاطفي (الصبيحة)	١٨٨٩ /١١/١٧	= ٦٠	–	–
قبيلة البرهمي (الصبيحة)	١٨٨٩/١١/٢١	= ٥٠	= ٧٠٠	–
سلطنة يافع السفلى	١٨٩٥ /٨/١	= ٢٠٠	= ١٤٠٠	= ٦٥٠
مشيخة العلوي	١٨٩٥/١٠/٢٠	٢٥ ريال	–	–
سلطنة الحواشب	١٩٠٣/١٠/٢٠	٤٠٠ ربية	=١٠٥٠	= ٥٥٠
مشيخة الضبي (يافع العليا)	١٩٠٣/٥/١١	= ٨٠	= ٢١٠	= ٢٢٠
مشيخة الموسطة (يافع العليا)	١٩٠٣/٧/٣	= ١٠٠	= ٤٢٠	= ٣٣٠
مشيخة المفلحي (يافع العليا)	١٩٠٣/٨/٢٧	= ١٠٠	= ٢١٠	= ٢٢٠
مشيخة الحضارم (يافع العليا)	١٩٠٣/٩/٢٦	= ٢٣	= ٧٠	= ٩٠
سلطنة يافع العليا	١٩٠٣/١٠/٢١	= ١٠٠	=١٠٥٠	= ٤٥٠
مشيخة العوالق العليا	١٩٠٣/١٢/٨	= ١٢٠	= ٧٠٠	= ٥٣٠
مشيخة الشعيب (السقلدي)	١٩٠٣/١٢/١٤	= ٢٣	= ١٧٥	= ١٦٠
إمارة بيحان	١٩٠٣/١٢/ ٢٩	= ١٠٠	= ٢١٠	= ٢٧٨
إمارة الضالع	١٩٠٤/٢/ ٢٠	= ٤٠٠	= ٧٠٠	= ٦٥٠

سلطنة العوالق العليا	١٠ /٣/ ١٩٠٤	= ٢٠٠	= ٧٠٠	= ٢٤٥
سلطنة العواذل	١٩/٩/١٩١٤	= ٨٠	= ٥٦٠	= ٦٠٩
السلطنة الكثيرية	٦/٦/١٩١٨		؟	
مشيخة البعسي (يافع العليا)	١٩٥٤	–	= ٣٧٠	= ١٤٩

– استخلص الجدول من المعاهدات البريطانية التي نشرها ايتشين، ومن دراسة مجهولة المؤلف لمستعمرة عدن ومحمياتها

الملحق الثالث:
الحكام البريطانيون في عدن
خلال مرحلة الدراسة

اسم الحاكم	منصبه	مدة حكمه
رجينالد شامبيون	حاكم	١٩٥١-٤٤
توم هيكنبوثام	حاكم	١٩٥٦-٥١
وليم لوس	حاكم	١٩٦٠-٥٦
شارل جونستون	حاكم/ مندوب سامي	١٩٦٣-٦٠
كنديان تريفاسكس	مندوب سامي	١٩٦٥-٦٣
ريتشارد ترنبول	مندوب سامي	١٩٦٧-٦٥
همفري تريفليان	مندوب سامي	١٩٦٧

قبل مرحلة الدراسة:

	الحاكم	مدة حكمه		الحاكم	مدة حكمه
١	القبطان هنس	١٨٣٩-١٨٥٣	١٥	ميجر جنرال ميتلاند	١٩٠١-١٩٠٤
٢	الكولونيل جمس اوترام	١٨٥٤-١٨٥٥	١٦	= ميسن	١٩٠٤-١٩٠٦
٣	بريجادير جنرال كوجلان	١٨٥٥- ١٨٦٣	١٧	= دي براث	١٩٠٦-١٩١٠
٤	لفتننت كولونيل ميريوذر	١٨٦٤-١٨٦٧	١٨	= جمس بيل	١٩١٠-١٩١٤
٥	ميجر جنرال روسل	١٨٦٨- ١٨٧٢	١٩	= شو	١٩١٥- ٠٠٠٠
٦	بريجادير جنرال شنيدر	١٨٧٢-١٨٧٧	٢٠	= هزبند	١٩١٥-٠٠٠٠
٧	= فرانس لوخ	١٨٧٧- ١٨٨٢	٢١	بريجادير جنرال برابس	١٩١٥- ٠٠٠٠
٨	= جمس بلير	١٨٨٢-١٨٨٦	٢٢	ميجر جنرال سيتوارت	١٩١٦- ١٩٢٠
٩	= أف هوج	١٨٨٦-١٨٩١	٢٣	لفتننت جنرال سكوت	١٩٢٠- ٠٠٠٠
١٠	= جون جوب	١٨٩١- ١٨٩٥	٢٤	ميجر جنرال سيتوارت	١٩٢٠-١٩٢٨
١١	ميجر جنرال كينج هام	١٨٩٥-١٨٩٩	٢٥	لفتننت جنرال ستيورت سيمس	١٩٢٨-١٩٣١
١٢	بريجادير جنرال أف كريج	١٩٠٠- ١٩٠١			
١٣	= موروانيكس	١٩٠١- ٠٠٠٠	٢٦	لفتننت جنرال رايلي	١٩٣١-١٩٤٠
١٤	= بنتون	١٩٠١- ٠٠٠٠	٢٧	السر جون هاثورن هول	١٩٤٠-١٩٤٤

الملحق الرابع:
ولايات اتحاد الجنوب العربي

أ - الولايات المؤسسة للاتحاد في١١ فبراير ١٩٥٩م

اسم الولاية	ممثلها في المجلس الأعلى عند التأسيس	الوزارة التي أسندت لها عند التأسيس
١. إمارة بيحان	الشريف/ حسين الهبيلي	الداخلية
٢. السلطنة العوذلية	سلطانها/ صالح بن حسين	الأمن الداخلي
٣. السلطنة الفضلية	نائب السلطان/ أحمد عبدالله	الإرشاد والإعلام
٤. إمارة الضالع	أميرها / شعفل بن علي	المعارف
٥. مشيخة العوالق العليا	شيخها/ محمد فريد العولقي	الشؤون الخارجية
٦. سلطنة يافع السفلى	الشيخ/ علي عاطف الكلدي	الصحة

ب - الولايات المنضمة إلى الاتحاد بعد تأسيسه:

اسم الولاية	تاريخ انضمامها	ممثلها في المجلس الأعلى	الوزارة / عند الانضمام
٧. السلطنة العبدلية/ لحج	٨ /١٢/ ١٩٥٩	سلطانها فضل بن علي	الدفاع
٨. سلطنة العوالق السفلى	١٢ /٣/ ١٩٦٠	= ناصر عيدروس	شؤون مجلس الاتحاد
٩. ولاية دثينة	١٢ /٣/ ١٩٦٠	سعيد محمد عشال	العدل
١٠. مشيخة العقارب	١٢ /٣/ ١٩٦٠	-	-
١١. سلطنة الواحدي	١٨ /٣/ ١٩٦٠	سلطانها ناصر عبدالله	الزراعة والأسماك
١٢. مستعمرة عدن	١٨ /١/ ١٩٦٣	جرجرة/ خدابش خان/ عمر شهاب/ أبو بكر كعدل	المعارف / الأشغال والمياه/ المالية/ الطيران
١٣. سلطنة الحواشب	٣٠ /٣/ ١٩٦٣		
١٤. مشيخة الشعيب	٣٠ /٣/ ١٩٦٣	-	-
١٥. سلطنة العوالق العليا	٢٥ /٢/ ١٩٦٤	الأمير/ محمد عبدالله	وزير بدون وزارة
١٦. مشيخة المفلحي	٢٥ /٢/ ١٩٦٤	-	-
١٧. مشيخة العلوي	٩ /٣/ ١٩٦٤	-	-

الملحق الخامس:
العدد التقريبي لسكان
"اتحاد الجنوب العربي" بحسب تقدير ١٩٦٥م.

الولاية	العاصمة	العدد التقريبي
١ - ولاية عدن	عدن	٢٨٥٠٠٠
٢ - سلطنة لحج	الحوطة	١٠٠٠٠٠
٣ - سلطنة يافع السفلى	الحصن	١٠٠٠٠٠
٤ - سلطنة الفضلي	زنجبار	٧٥٠٠٠
٥ - سلطنة الواحدي	حبان	٧٠٠٠٠
٦ - إمارة الضالع	الضالع	٦٤٠٠٠
٧ - إمارة بيحان	القصاب	٤٠٠٠٠
٨ - ولاية دثينة	مودية	٣٠٠٠٠
٩ - سلطنة العوالق السفلى	أحور	٢٥٠٠٠
١٠ - مشيخة العوالق العليا	عتق	٢٥٠٠٠
١١ - سلطنة العواذل	زارة	٢٤٠٠٠
١٢ - سلطنة العوالق العليا	نصاب	٢٢٠٠٠
١٣ - مشيخة الشعيب	الشعيب	١٥٠٠٠
١٤ - سلطنة الحواشب	المسيمير	١٠٠٠٠
١٥ - مشيخة العقربي	بير أحمد	٧٠٠٠
١٦ - مشيخة المفلحي	العوابل	٥٠٠٠
١٧ - مشيخة العلوي	القشعة	٣٠٠٠
الإجمالي		٩٠٠٠٠٠

- نقلاً عن: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي، للسنة المالية: ١٩٦٤ - ١٩٦٥، ص١٠.

الملحق السادس:
الخدمة الصحفية في اتحاد الجنوب العربي (٥٩-١٩٦٧م)

الصحيفة أو المجلة	تاريخ أول عدد	الدورة	صاحبها أو محررها	اتجاهها السياسي	ملاحظات
فتاة الجزيرة	١ يناير ١٩٤٠	أسبوعية	محمد علي لقمان	الجمعية العدنية / حزب المؤتمر	
Evening Glow	١٩٤٨	شهرية	حسن محمد	؟	
القلم العدني	١٩٥٢	أسبوعية	علي محمد لقمان	الجمعية العدنية	توقفت ١٩٦٣
Aden Chronicle	١٩٥٥	أسبوعية	محمد علي لقمان	حزب المؤتمر الشعبي الدستوري	
اليقظة	١ يناير ١٩٥٦	يومية	عبدالرحمن جرجرة	مناصرة للحزب الاتحادي	توقفت ١٩٦٤
أنغام	١٩٥٦	شهرية	علي عبد الله أمان	فنية	
الزمان	١٣ سبتمبر ١٩٥٧	أسبوعية	محمد حسن عوبلي	النادي اليمني / حزب الشورى	أغلقت ١٩٦٢
العامل	أكتوبر ١٩٥٧	=	عبده خليل سليمان	لسان المؤتمر العمالي	أغلقت ١٩٦٠
الصباح	١٩٥٨	=	سعيد علي الجريك	مناصرة للمعارضة	أغلقت ١٩٦٧
النور	١٩٥٨	=	محمد سالم با سندوه	مناصرة للمؤتمر العمالي	أغلقت ١٩٦٠
الأيام	١٩٥٨	يومية	محمد علي با شراحيل	مستقلة	
الكفاح	٢٩ نوفمبر ١٩٥٩	=	حسين علي بيومي	الحزب الوطني الاتحادي	
فتاة شمسان	١٩٦٠	شهرية	ماريا نجيب	نسائية	
صوت الجنوب	١٩٦١	أسبوعية	أحمد شريف الرفاعي	صحيفة الاتحاد الرسمية	
العروبة	١٩٦٢	يومية	محمد حسن عوبلي	لسان الحزب الوطني الاتحادي	
الوطن	١٩٦٢	أسبوعية	محمد سعيد الحصني	لسان حزب الشعب السياسي	
الأخبار	١ أبريل ١٩٦٣	يومية	علي محمد لقمان	حزب المؤتمر الشعبي الدستوري	
الجنبية	يوليو ١٩٦٣	أسبوعية	؟	تابعة لجيش الاتحاد النظامي	
الرأي العام	١٩٦٣	=	عبد اللطيف كتبي	رابطة أبناء الجنوب العربي	
العمال	٢٤ إبريل ١٩٦٥	=	حسين علي القاضي	لسان المؤتمر العمالي	
الأمل	يوليو ١٩٦٥	=	عبد الله باذيب	حزب الشعب الديمقراطي	
الفاروق	١٩٦٥	=	عبدالله الجابري	رابطة أبناء الجنوب العربي	
الطريق	يناير ١٩٦٦	=	محمد ناصر محمد	مناصرة للثورة المسلحة	أغلقت ١٩٦٧
الحق	١٧ مايو ١٩٦٦	يومية	عبد اللطيف كتبي	رابطة أبناء الجنوب العربي	
المصير	٢١ مارس ١٩٦٧	أسبوعية	عبدالله أحمد الحمزي	الجبهة القومية	
غامبيا	؟	شهرية	؟	؟	

الغد	؟	=	؟	؟	
الإسلام	؟	=	عبد الله محمد	إسلامية	
الفجر الجديد	؟	=	محمد حسن السيد	؟	
المجتمع	؟	=	أحمد إبراهيم الماس	؟	
The Dhow	؟	أسبوعية	؟	؟	
The Recorder	؟	=	محمد علي باشراحيل	؟	

الملحق السابع:
الخدمة الصحية الحكومية في الاتحاد

المستشفيات			الوحدات الصحية	
اسم المستشفى	الولاية	عدد الآسرة	المنطقة	الوحدات الصحية
الملكة إليزابيث	عدن	٤٩٥	منطقة لحج (سلطنة لحج)	دار سعد، الواحات، شقة، الفرشنة، كرش، طور البها، شعب، العارة، الشط.
دار التوليد كريتر	عدن	٨٠		
مستشفى المخزن	يافع/ الفضلي	٨٠	منطقة المخزن (الفضلي ويافع السفلى والعليا)	درقاق، زنجبار، الكود، شقرة، أم سواد، جعار، باتيس، الحصن.
مستشفى لحج	لحج	٤٥		
مستشفى لودر	العواذل	٣٥	منطقة الصعيد (العوالق السفلى ومشيخة وسلطنة العوالق العليا)	الصعيد، عتق، نصاب، احور، حورة.
الأمراض السارية المعلا	عدن	١٢		
عدن الصغرى	عدن	١٠	منطقة بيحان (بيحان)	وادي عين، عليا، النقوب .
مستوصف دار سعد	لحج	١٠	منطقة الضالع (الضالع، العلوي، الحوشبي، الشعيب، المفلحي)	الضالع، المسيمير، جبل جحاف، خلة، ثمير، العوابل، القشعة.
مستشفى مودية	دثينة	٨		
مستوصف الجدري	عدن	٦	منطقة لودر (العوذلي، دثينة)	مكيراس، مودية، أم قليتة، الوضيع.
مستشفى الضالع	الضالع	٤	منطقة عزان (الواحدي)	الحوطة، وادي جردان، حبان، ميفعة، بير علي.

- عن وزارة الإرشاد القومي والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي للسنة المالية ١٩٦٤- ١٩٦٥م، ص١٥١- ١٢١.

الملحق الثامن:

خدمة التربية والتعليم في الاتحاد المدارس الحكومية

المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلاب		المجموع	المعلمين		المجموع
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
ابتدائي	١٧٩	٢٠٦٢٥	٥٣٦٧	٢٥٩٨٢	٧١٢	١٩٢	٩٠٤
متوسط	٢٤	٤٢٨٦	١٨٧١	٦١٥٧	١٦٤	٨٧	٢٥١
ثانوي/ مهني	٨	٢١٧٠	٥٩٧	٢٧٦٧	١٢٦	٤٠	١٦٦
دار المعلمين	٣	١١٧	٧٤	١٩١	١٧	١٠	٢٧

المدارس المعانة وغير المعانة وتحفيظ القرآن:

ابتدائي	٦٧	٥٥١١	١٤٩٤	٧٠٠٥	٩١	٥٢	١٤٤
متوسط	١٦	٢٢٥٩	٥٨٢	٢٨٤١	٧٢	٣٠	١٠٢
ثانوي	٨	٦٩٤	١٩٦	٨٩٠	٣٩	١٤	٥٥٣

البعثات الحكومية في الخارج:

البلد	التخصص							المجموع
	هندسة	طب	قانون	فنون	محاسبة	طباعة	اقتصاد	عليا	
بغريطانيا	١٠	١٦	١٠	١	٦	١	١	١	٤٦
لبنان	–	٥	–	٧	–	–	–	–	١٢
مصر	–	–	–	١	–	–	–	–	١
المجموع	١٠	٢١	١٠	٩	٦	١	١	١	٥٩

– حسب تقرير وزارة المعارف الاتحادية المقدم إلى المجلس الأعلى، في تاريخ ٣١ مارس ١٩٦٥م .

الملحق التاسع:
تاريخ سقوط الولايات الاتحادية
ومحميات الجنوب الأخرى في يد المقاومة المسلحة

	الولاية	تاريخ السقوط	وضع حكامها
١	إمارة الضالع	٢٢/ يونيو/ ١٩٦٧	اعتقل أميرها وبعض أقربائه
٢	مشيخة الشعيب	٢٥/ =	اعتقل شيخها
٣	مشيخة المفلحي	١٢/ أغسطس	اعتقل شيخها
٤	مشيخة العلوي	أغسطس	هرب شيخها
٥	سلطنة الحواشب	أغسطس	هرب سلطانها
٦	سلطنة لحج	١٣/ =	هرب سلطانها إلى عدن ثم الخارج
٧	ولاية دثينة	١٣/ =	هرب حاكمها مع بعض مساعديه
٨	سلطنة العواذل	٢٧/ =	هربت الأسرة الحاكمة
٩	سلطنة الفضلي	٢٨/ =	هرب سلطانها وأسرته
١٠	سلطنة يافع السفلى	٢٨/ =	اعتقل سلطانها وآخرون
١١	سلطنة ومشيخات يافع العليا	٢/ سبتمبر	اعتقل معظم مشايخها
١٢	سلطنة العوالق السفلى	٢/ =	قتل النائب واعتقل آخرون
١٣	مشيخة العقربي	٢/ =	اعتقل شيخها
١٤	سلطنة القعيطي	١٦/ =	منع سلطانها من العودة إلى البلاد
١٥	إمارة بيحان	١٨/ =	هرب شريفها مع أفراد أسرته
١٦	سلطنة الكثيري	٢/ أكتوبر	طرد سلطانها
١٧	سلطنة المهرة	١٤/ =	اعتقل سلطانها
١٨	سلطنة الواحدي	أكتوبر	هرب سلطانها
١٩	مشيخة العوالق العليا	٢٧/ =	هربت الأسرة الحاكمة
٢٠	سلطنة العوالق العليا	٢٩/ نوفمبر	هربت الأسرة الحاكمة
٢١	سقطرى / سلطنة المهرة	٣٠/ =	-
٢٢	عدن	٣٠/ =	سلمتها بريطانيا للجبهة القومية

- السلطنات المظللة، هي المحميات التي لم تنضم إلى الاتحاد. أخذت معظم معلومات الجدول من فيتالي: الجبهة القومية، ص١٩٧-١٩٨. أحمد عطية: النجم الأحمر، ص٢٨١-٢٨٢.

الخرائط

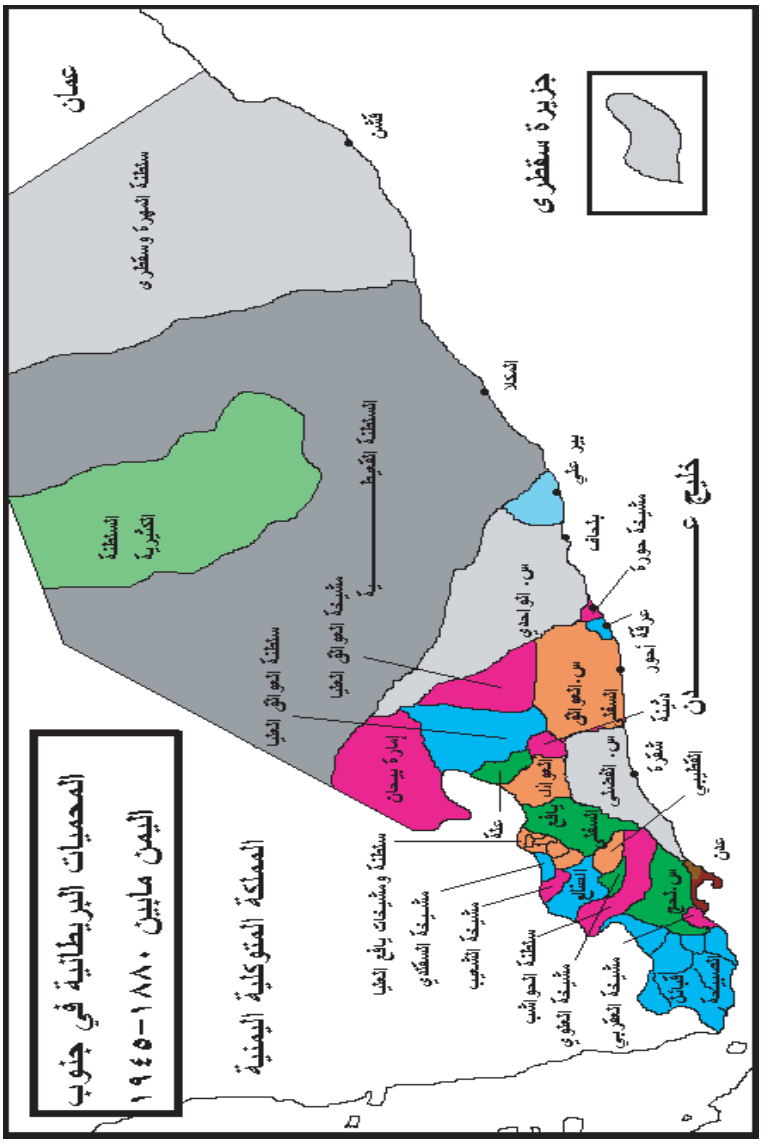
المحميات البريطانية في جنوب
اليمن مابين ١٨٨٠-١٩٤٥
المملكة المتوكلية اليمنية
عمان
سلطنة المهرة وسقطرى
قشن
جزيرة سقطرى
المكلا
السلطنة القعيطية
السلطنة الكثيرية
بير علي
بلحاف
خليج عدن
س. الواحدي
مشيخة حورة
عرقة أحور
س. العواذل
السفلي
دثينة
س. القطيبي
شقرة
القطيبي
عدن
مشيخة العواذل العليا
مشيخة العواذل الوسطى
إمارة يحمد
سلطنة ومشيخات بافع العليا
مشيخة السفكي
مشيخة الشعيب
سلطنة العواذل
مشيخة الحوثي
مشيخة العوذلي
قبائل الصبيحة

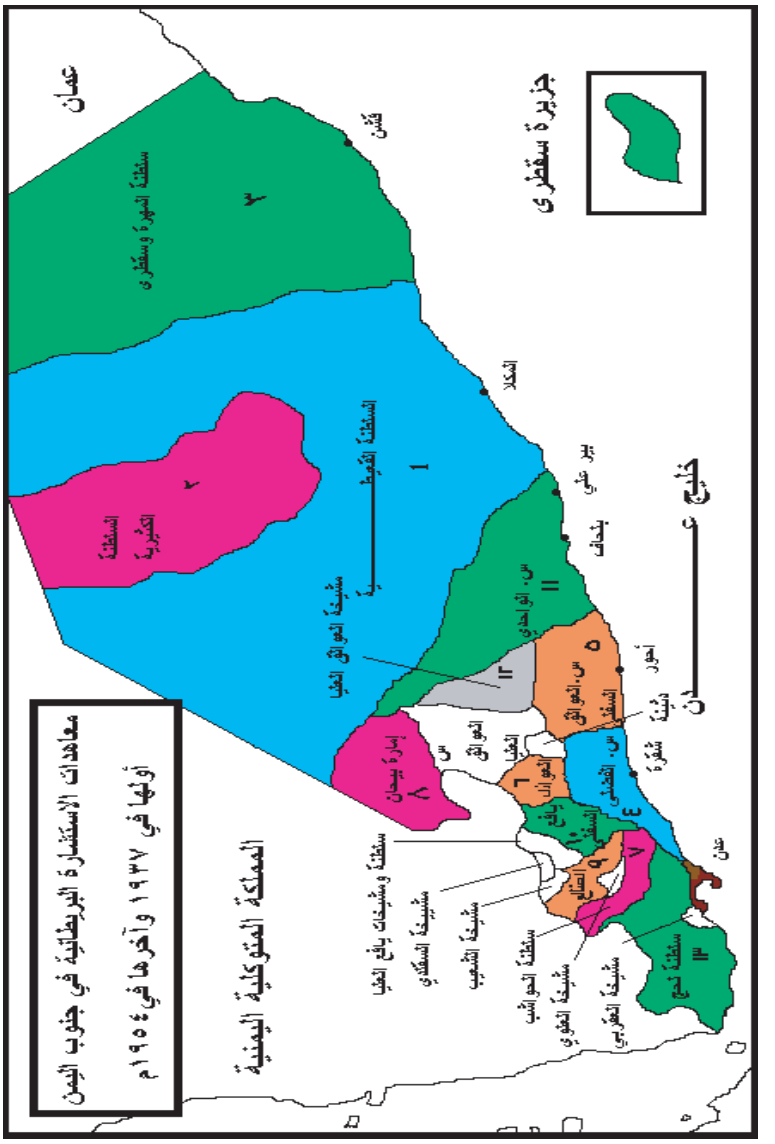
معاهدات الاستشارة البريطانية في جنوب اليمن
أولها في ١٩٣٧ وآخرها في ١٩٥٤م
المملكة المتوكلية اليمنية
عمان
جزيرة سقطرى
خليج عدن
المكلا
بير علي
بلحاف
قشن
عدن
أحور
شقرة
دثينة
سلطنة المهرة وسقطرى
السلطنة القعيطية
مشيخة الوحدي الغيل
السلطنة الكثيرية
إمارة بيحان
سلطنة ومشيخات بافع الغيل
مشيخة السعيدي
مشيخة الشعيب
سلطنة الحواشب
مشيخة العوذلي
مشيخة العوذلي
سلطنة نحج
س. الوحدي
س. الوحدي السفلى
س. القطيبي
بافع
الصليع
العوذلي
العوالق
الغيل
س
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣

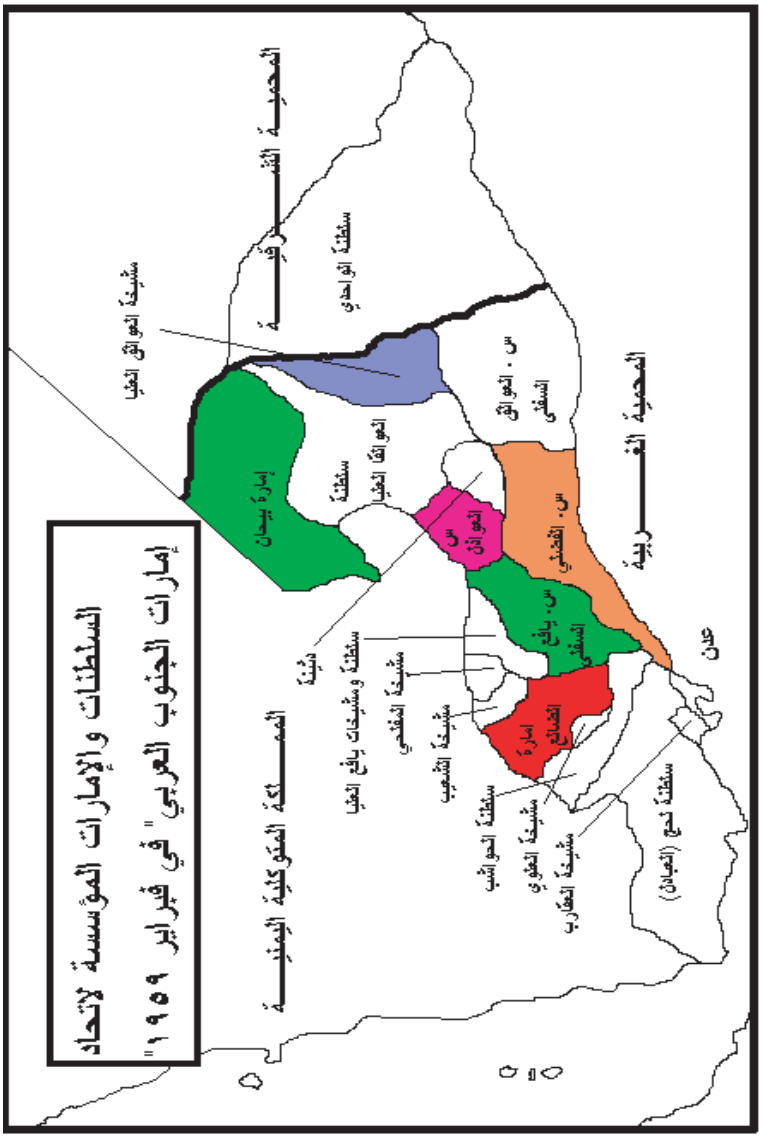
السلطنات والإمارات المؤسسة لإتحاد
إمارات الجنوب العربي "في فبراير ١٩٥٩"
المحمية الشرقية
سلطنة الواحدي
مشيخة العواقل العليا
س. العواقل السفلى
إمارة بيحان
سلطنة العواقل العليا
س. العواقل
س. القطيبي
المحمية الغربية
س. يافع السفلى
عدن
المملكة المتوكلية اليمنية
دثينة
سلطنة ومشيخات يافع العليا
مشيخة العقلي
مشيخة الشعيب
إمارة الضالع
سلطنة الحواشب
مشيخة العقوي
مشيخة العكارب
سلطنة لحج (العبدلي)

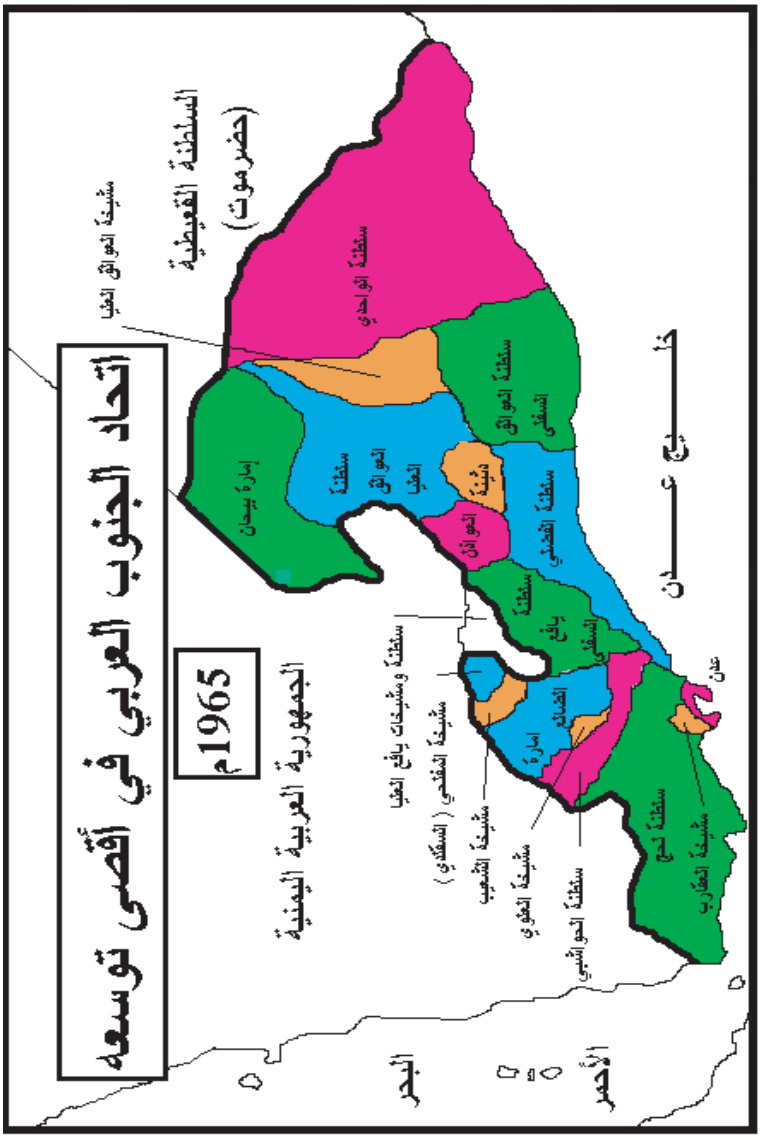
اتحاد الجنوب العربي في أقصى توسعه
1965م
الجمهورية العربية اليمنية
السلطنة القعيطية (حضرموت)
مشيخة العواذل العليا
سلطنة القواعدي
سلطنة العواذل السفلى
سلطنة القعطبي
دثينة العواذل
سلطنة العواذل العليا
إمارة بيحان
سلطنة وشيخات بافع العليا
سلطنة بافع السفلى
مشيخة المفلحي (الشعكدي)
مشيخة الشعيب
إمارة الضالع
مشيخة الغوي
سلطنة الحوشبي
سلطنة لحج
مشيخة العقارب
عدن
خليج عدن
البحر الأحمر

علم اتحاد الجنوب العربي
وأعلام بعض المحميات البريطانية في جنوب اليمن

اتحاد الجنوب العربي

مستعمرة عدن

سلطنة لحج

سلطنة الفضلي

يافع السفلى

إمارة بيحان

إمارة الضالع

سلطنة العوالق السفلى

سلطنة الواحدي

سلطنة يافع العليا

السلطنة القعيطية

السلطنة الكثيرية

سلطنة المهرة

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق

أ - وثائق باللغة العربية:

- اتفاقية بين سلاطين الفضلي والعفيفي على تحديد الحدود بين الطرفين في أبين، في سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.
- اتفاق قعطبة بين علي بن إسماعيل ممثل آل القاسم، والسلطان العفيفي معوضة بن محمد، في شهر رجب ١٠٩٤هـ/ يوليو ١٦٨٣م.
- الرسائل المتبادلة بين وزراء الاتحاد وعدن ووزير المستعمرات البريطاني، وملخص وثائق انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، التي عرضت على مجلس العموم البريطاني، في أغسطس ١٩٦٢م، المعروفة بـ"**الكتاب الأبيض**"، مترجمة بالعربي، ومطبوعة بالاستنسل.
- السيرة الذاتية للسلطان محمد عيدروس، مطبوع بالآلة الكاتبة، أرشيف السلطنة العفيفية (يافع السفلى) في القارة.
- اللوائح الداخلية للمجلس الاتحادي، ملف ١٦، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- برقية من محمد عبدالله الشامي إلى النقيب محمد الرويشان في ١٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ/ ٢٧فبراير ١٩٦١م بشأن تهدئة المنتفضين على سلطان يافع العليا.
- بيان الجبهة القومية، حول المقترحات الدستورية، صحيفة الأخبار، العدد ٨٦٧ الثلاثاء ٢٢ فبراير ١٩٦٦م.
- بيان الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمن المحتل حول موقفها من الدمج، ١٩ يناير ١٩٦٦م.
- بيان الجبهة القومية حول أحداث أكتوبر في ردفان، وزارة الإعلام والإرشاد

الاتحادية، مجلد مقتبسات الإذاعات لعام ١٩٦٣م، رقم ١٦٨، عن إذاعة صنعاء.

- بيان حزب المؤتمر الشعبي الدستوري حول المقترحات الدستوري لتطوير اتحاد الجنوب العربي، الأخبار، العدد ٨٧٠ الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.
- بيان الجمعية الوطنية الحضرمية إلى الشعب الحضرمي في الوطن والمهجر، فتاة الجزيرة، العدد ٤٩، ٨ ديسمبر١٩٤٦م.
- بيان الرابطة حول مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي أعلنه حاكم عدن في مارس ١٩٥٦م، عدن، الخميس ٢٢ مارس ١٩٥٦م.
- بيان المجلس الأعلى الاتحادي في ٢٠ديسمبر ١٩٦٣م، حول قنبلة المطار التي ألقيت على المندوب السامي تريفاسكيس وبعض وزراء الاتحاد ووزراء عدن، عند ما كانوا في طريقهم لحضور المؤتمر الدستوري في لندن.
- بيان المجلس الأعلى الاتحادي، حول مشروع قانون الحقوق الانتخابية في ولاية عدن، ١٠فبراير ١٩٦٥م.
- بيان المجلس الأعلى حول التعديلات الدستورية المقترحة، التي كانت تهدف إلى تحويل الاتحاد إلى جمهورية، فبراير ١٩٦٦م .
- بيان منظمة التحرير بشأن توقيف عضوية الرابطة في المنظمة، ١٧ يوليو ١٩٦٥م، الملف ٤٠ وثيقة ٦، وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- بيان من السلطان محمد عيدروس إلى قبائل يافع حول اعتداءات الطائرات البريطانية، بالاستنسل، محرر في ١٧ صفر ١٣٨١هـ / ٣٠يوليو١٩٦١م.
- بيان سياسي لرابطة أبناء الجنوب العربي، للرأي العام حول مباحثات ضم عدن إلى الاتحاد الفيدرالي، عدن، الأربعاء ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.
- بيان وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية، حول أحداث ردفان في ١٣-١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، صوت الجنوب، العدد ١٩، السنة الثالثة، الأحد ٢٠أكتوبر ١٩٦٣م.
- بيان صادر عن "تجمع القبائل"، إلى شعب الجنوب يدعو فيه القوى الوطنية

لتكوين جبهة موحدة للقيام بالكفاح المسلح، وقّع عليه ١٤ شيخ، و١٤ ضابط من المعارضين الجنوبيين في صنعاء، في فبراير ١٩٦٣م.
- تجنيد جيش الاتحاد النظامي، وزارة الدفاع الاتحادية، ملف ١٨، وثيقة ١٣، محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .
- تصريح السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن اعتزام بريطانيا إقامة اتحاد فيدرالي في جنوب اليمن، مضابط جلسة دور الاجتماع العادي ٣١، ٢ مارس ١٩٥٩م، ص ٢٤٢.
- تقارير حكومة عدن، عن مفاوضات انضمام مستعمرة عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملف ٣٠، الوثيقة ٣١، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- تقارير لجان ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، المعروف بالكتاب الأزرق، مطبوع بالاستنسل.
- تقارير اجتماعات لجنة الجنوب العربي، المنبثقة عن جامعة الدول العربية في سبتمبر ١٩٦٧م، حول سعيها لتشكيل حكومة في الجنوب من القوى السياسية الوطنية، مضابط جلسة دور الاجتماع العادي (٤٨) لمجلس جامعة الدول العربية، من ١١ سبتمبر ٦٧- ١٥ يناير ١٩٦٨م، ص٣٤٠ - ٣٤٧.
- تقرير الخبير "ريتشارد راماج"، عن نواحي الخدمة العامة للصلة الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، عدن، ١٣ إبريل ١٩٦٢، مطبوع بالاستنسل.
- تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، قضية عدن، ٩ يونيو ١٩٦٦م، وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- تقرير اللجنة الفرعية في النزاع بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة المتحدة البريطانية، مضابط جلسات دوري الاجتماعين التاسع عشر والعشرون، أكتوبر١٩٥٣م مارس ١٩٥٤م، ص ٣٢.
- تقرير عن أحداث تمرد ٢٠ يونيو في معسكر "ليك لين" مُرسل من أحد أفراد

الجيش إلى أحد ناشطي الجبهة القومية، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن، المجلد١٦، ملف ٢٥، الوثيقة ١.
- تقرير مُقدّم من جبهة التحرير إلى مجلس قيادة الثورة في الشمال، حول الظروف الراهنة في الجنوب، وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- تقرير عن غارات الطائرات البريطانية على قرى ومناطق يافع السفلى، من أرشيف السلطنة العفيفية في القارة.
- تقرير لجنة خبراء خدمات البريد والتلفون، بشأن ضم عدن إلى الاتحاد، قُدّم في ١٤ سبتمبر ١٩٦١م، مطبوع بالاستنسل.
- تقرير لجنة خبراء الاقتصاد والمالية، بشأن ضم عدن إلى الاتحاد، قُدّم في ١٤ أكتوبر ١٩٦١م، مطبوع بالاستنسل.
- تقرير الخبير "د.ف. بيرل" عن الشؤون المالية والاقتصادية الناجمة عن الروابط الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، قُدّم في أبريل ١٩٦٢م، مطبوع بالاستنسل.
- تقرير الإيرادات والمصروفات العامة لحكومة اتحاد الجنوب العربي، للعام المالي ٦٦/ ١٩٦٧م، مطبوع بالاستنسل.
- التقرير السنوي (٦٤-١٩٦٥م) لاتحاد الجنوب العربي، صادر عن وزارة الإرشاد الاتحادية في سنة ١٩٦٥، مطبوع، ومنشور.
- تقرير عن المنح الدراسية لطلاب الاتحاد في الخارج، وزارة التربية والتعليم الاتحادية، ملف ٧١ الوثيقة ٥، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- تقرير عن مقترحات ضم عدن إلى الاتحاد، مُقدم من حسن علي بيومي وزير الحكم المحلي في حكومة عدن، وكبير المفاوضين العدنيين في مباحثات الضم، إلى المجلس التشريعي العدني، في ١٤ سبتمبر ١٩٦٢م، ملف ٣٠، وثيقة رقم ٢، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .
- توصيات تقرير لجنة "هلفورد" عن جيش الاتحاد النظامي، وزارة الدفاع

الاتحادية، ملف ٢، الوثيقة الأولى، محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في ملف خاص تحت عنوان "خطب الحزب الوطني"، في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .
- دستور اتحاد إمارات الجنوب العربي، فبراير ١٩٥٩م، مطبوع بالاستنسل.
- دستور المؤتمر العمالي عدن، دار البعث للطباعة والنشر، عدن، ١٩٦٠م.
- دستور الجبهة الوطنية المتحدة، منشور في صحيفة البعث، عدن، السنة الثانية، العدد٦٦، ١٤إبريل ١٩٥٦م.
- دستور مشروع الاتحاد في إبريل ١٩٥٤م، مطبوع بالاستنسل.
- دستور مشروع وحدة المحمية الشرقية، ١٩٥٤م، مطبوع بالاستنسل .
- دعوة مجلس الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٥٩م، وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشرح قضية جنوب اليمن المحتل في جميع المناسبات، مضابط دور الاجتماع العادي التاسع والعشرون، ٣١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٨م، ص ٣٠٩.
- رد عقداء الجيش الثمانية على عرض رئيس المجلس الأعلى، وقائد الجيش باستلام السلطة، في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٧م. محفوظة في وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن، مجلد ١٤، وثيقة ١٣.
- رسالة من نائب المعتمد البريطاني في المحمية الغربية إلى سلطان يافع السفلى عيدروس بن محسن، مرجع ٥ / ١٠م/ ٤٦/ ٣١٠٥، بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٤٨م.
- رسالة من "القائد" الصديق أحمد إلى وزير الأمن الداخلي بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٤م، وثائق سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن.
- رسالة من أشراف عينات إلى أهل عمر (يافع السفلى)، لإرسال ما عندهم من حقوق وواجبات شعبان ١١٣٦هـ/ مايو ١٧٢٧م.
- رسالة من محمد صالح المصلي أحد زعماء الانتفاضات القبلية في الجنوب، إلى وزير خارجية حكومة الإمام حسن بن علي إبراهيم في ٢٦/ ١٢/ ١٣٨١هـ/ ٣٠ مايو ١٩٦٢م.

- رسالة من الأمانة العامة للمؤتمر العمالي في عدن، إلى محمد عيدروس، ومحمد صالح المصلي في البيضاء في ٢٠ مايو ١٩٦٢م.
- رسالة من محمد صالح المصلي إلى أمير المؤمنين الإمام أحمد، في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٦٠م.
- رسالة من وزارة الصحة الاتحادية في ١٩/٨/١٩٦٤م إلى رئيس المجلس الأعلى، بخصوص التدخل في شؤون الخدمات الطبية، ملف محاضر المجلس الأعلى رقم ٧١، الوثيقة ١٣، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.
- شروط تجنيد الضباط في الجيش الاتحادي، وزارة الدفاع الاتحادية، ملف ٢٥، الوثيقة الأولى والثانية، محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .
- قانون الطوارئ في اتحاد الجنوب العربي، الصادر في ديسمبر ١٩٦٣م، وقّع عليه الرئيس الدوري للمجلس الأعلى عمر عبد العزيز شهاب .
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "١٩٤٩" بشأن قضية عدن، الدورة الثامنة عشر، المادة ٢٣ من جدول الأعمال، ١١ ديسمبر ١٩٦٣م، مطبوع بالاستنسل، وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم " ١٩٧٢" ٢ يناير ١٩٦٤م، مطبوع بالاستنسل، وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- قرار اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، في اجتماعها رقم ٤٤٧ في ١٥ يونيو ١٩٦٦م، حول قضية عدن، مطبوع بالاستنسل، وثائق المرحوم سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٤م بشأن استرجاع مبالغ مالية من وزير المالية السابق عمر عبد العزيز شهاب، الملف ٨١، الوثيقة٦، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث، فرع عدن.

- قرار مجلس جامعة الدول العربية، رقم ٧٨٨ لعام ١٩٥٤م بشأن العدوان البريطاني على جنوب اليمن، مضابط دور الاجتماع العادي الحادي والعشرون لمجلس الجامعة، من ٢١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٤م، ص٢٥٥.
- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ١٣٧٧/ ١٩٥٧م، بالموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية بشأن العدوان البريطاني على جنوب اليمن، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السابع والعشرون، ١٨ مارس -٤ سبتمبر ١٩٥٧م، ص٢٨٤.
- اللوائح الأمنية لسكرتارية الاتحاد، وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى الاتحادي، صادرة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٦٤م، الملف ٦، محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- محضر أول اجتماع لمنظمة تحرير الجنوب المحتل، ١/ ١٠/ ١٩٦٤م، الملف ٤٠، الوثيقة ٣ محفوظ بمكتبة مركز الدراسات البحوث، جامعة عدن.
- محضر اجتماع مجلس قيادة جبهة التحرير، حول موقفها من عرض بريطانيا عليها الدور الرئيسي في حكومة الاستقلال، الثلاثاء ١٨/ ٤/ ١٩٦٧م، وثائق سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات البحوث، جامعة عدن.
- مذكرة الأمين العام للجامعة العربية، بشأن قضية جنوب اليمن مضابط جلسات الدورة ٣١ لمجلس الجامعة العربية، مارس ١٩٥٩م،، ص ٢٤٠.
- مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، إلى مجلس الجامعة، بشأن قضية الجنوب المحتل وتطوراتها الأخيرة، مضابط جلسات مجلس الجامعة في دورة اجتماعه العادي "٤٨"، من ١١ سبتمبر ٦٧- ١٥ يناير ١٩٦٨م، ص ٢٢٥.
- مذكرة المجلس الأعلى لاتحاد الجنوب العربي رقم٧٩ لعام ١٩٦٤م، بشأن تعديل الموعد الأسبوعي لاجتماع المجلس الأعلى، ملف ٧١، وثيقة ١٥، محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- مذكرة المجلس الأعلى الاتحادي، رقم ١٨٦ لعام ١٩٦٣م بشأن تعيين سكرتير لمؤسسة عملة الجنوب العربي، ملف٨٦ الوثيقة ٩، محفوظ بمركز الدراسات

والبحوث اليمني، فرع عدن.
- مذكرة المجلس الأعلى الاتحادي، رقم ١٢٤ لعام ١٩٦٣م، بشأن الهدايا التي قدّمها رئيس المجلس الأعلى للمندوب السامي، الملف ٨٦، الوثيقة١٥، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث، فرع عدن.
- مذكرة المجلس الأعلى الاتحادي، رقم ٤٢ لعام ١٩٦٤م بشأن الاعتماد المالي لمدرسة الفتيات المرشدات، ملف ٧٨، وثيقة ٥، محفوظ في مركز البحوث والدراسات، فرع عدن.
- مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٧٨ لعام ١٩٦٣م، بشأن انتقال المسؤولية المالية عن الجيش الاتحادي من البريطانيين إلى حكومة الاتحاد، الملف ٢، الوثيقة ٢، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.
- مذكرة المجلس الأعلى رقم ٤٠ لعام ١٩٦٧م، ملف جلسات المجلس الأعلى، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- مذكرة باسم قبائل يافع السفلى موجهة إلى حاكم عدن في ٢٩/ ٤/ ١٩٦١م. محفوظة في ما تبقى من أرشيف سلطنة يافع السفلى في القارة.
- مذكرة موجهة من منظمة التحرير إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض، بشأن قيام منظمة تحرير الجنوب المحتل، القاهرة، ٢ أكتوبر ١٩٦٤م وقع عليها محمد علي الجفري، وعبدالله عبد المجيد الأصنج. ملف ٤٠، وثيقة٢، وثائق سعيد عبد الوارث، مكتبة مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.
- مذكرة من جبهة التحرير، موجهة إلى وزراء الخارجية العرب، أثناء اجتماعهم في الخرطوم، القاهرة ٧/ ٨/ ١٩٦٧م. المجلد ١٩، الملف ٤٣، وثيقة "١" مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن.
- منشور من إدارة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، موجه إلى أهالي يافع في يونيو ١٩٥٨م، يحذرهم من عواقب التعاون مع محمد عيدروس.
- نظام سير عمل المجلس الأعلى، وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى الاتحادي، ملف ٨١، الوثائق ٢-٣، مركز الأبحاث والدراسات اليمني، فرع عدن.

- لائحة السكن الداخلي لطلاب مدارس الاتحاد، وزارة المعارف الاتحادية، ملف محاضر المجلس الأعلى رقم ٧١، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.
- لائحة شروط الخدمة لعام ١٩٦٣م لجيش الاتحاد النظامي، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

ب - وثائق باللغة الانجليزية:

- Aden Port Trust: Administration Report, 1960 -1961.
- Council of Ministers "Aden" Proceedings, vol 1, 19 January to 22march 1963.
- Estimates of Revenue And Expenditure "Federation of South Arabia" 63 - 1964, Government Printer, Aden.
- Executive Council Proceedings " Government of Aden ", 1962, Volume 6.7July 1962- 27 October 1962.
- Lord Beswick Meets Supreme Council for Second time 17/2/1966.

  محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.
- Ministry of defense, Report of the Chaplin, in 17/2/1966 " Federation of South Arabia And Britain".
- Records of Yemen: Editors: Doreen and Leila Ingrams, Volume: 4, 1872 -1899.and vol: 8, 1933 -1945. and Vol: 10, 1940 -1950. and Vol: 13, 1957 - 1958. and Vol: 14, 1958 -1959. and Vol: 15,1958 - 1960. Archive Editions, London, 1993.
- Report of The " Viner " Committee On The Defense Requirements Of The Federation of South Arabia.

  ملف ٩١ محفوظ بمركز الدراسات، فرع عدن.
- Supreme Council "Federation of South Arabia" Memorandum No 109 of 1964. Court of Al- Lttihed - Law.

  ملف ٤٨ محفوظ بمركز الدراسات اليمنية فرع عدن.
- Statements declaration By Federal councilors.

  ملف ٣٦ محفوظ بمركز الدراسات فرع عدن.

- The Aden Gazette, Extraordinary, No38, 17/5/1965.

المكتبة الوطنية عدن، قسم اليمنيات.

- Trade bulletin, Federation of South Arabia, December 1963.
- Treaty of Friendship and protection: between the United Kingdom and the Federation of Arab Emirates of the South, February,1959.
- Federal Nationality and Citizenship, Federation of South Arabia, 1963.
- Questions and Answers, Aden, 1962,

ثانيًا – المخطوطات:

أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن (ت ١٧٥٦م):

- السحر المبين وفتور ألحاظ العين فيما سنح من أخبار اليمن وأهله الميامين، المكتبة الوطنية عدن، مصورة من دار الكتب المصرية، ميكروفيلم رقم ٤٢٥.

أحمد بن محمد بن صلاح بن أحمد الشرفي (ت١٦٤٥م):

- اللآلئ المضيئة في أخبار الأئمة الزيدية، المكتبة الوطنية عدن، ميكروفيلم رقم ٣٤.

عامر بن محمد عبد الله بن عامر:

- بغية المريد وأُنس الفريد فيمن ولده السيد علي بن محمد الرشيد، مكتبة الجامع الكبير صنعاء، رقم ٢٣٧، ميكروفيلم ٣٨.

مطهر بن محمد بن عبدالله الجرموزي (١٦٦٥م):

- نزهة الأسماع والإبصار في سيرة الإمام المتوكل إسماعيل، المكتبة الوطنية عدن، مصورة ميكروفيلم رقم ٤٥١، عن نسخة المكتبة الشعبية في المكلا برقم ٣١٦.

يحيى بن الحسين (ت١٦٨٦م):

- عقيلة الدمن المختصر من أنباء الزمن في أخبار اليمن، المكتبة الوطنية عدن، ميكروفيلم رقم ٣٢١.
- بهجة الزمن، الجزء الثالث، مكتبة الجامع الكبير صنعاء، ميكروفيلم رقم ٢٤٩٢م.

ثالثًا - المطبوعات العربية والمترجمة:

أ - المؤلفات:

أ. إل. بلاي فير:

- تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ترجمة: د. سعيد عبد الخير النوبان و علي محمد باحشوان، منشورات جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

د. إبراهيم خلف العبيدي:

- تاريخ الحركة الوطنية في جنوب اليمن (١٩٤٥- ١٩٦٧م)، جامعة بغداد، ١٩٧٩م، ٢٦٨ص.

أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن بن القاسم:

- مجموعة من المخطوطات، حَقّقها عبد الله الحبشي تحت اسم: تاريخ اليمن عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول، مطابع المفضل، صنعاء، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، ٥٣٣ص.

أحمد حمروش:

- قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، عبد الناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ٤٧٦ص.

أحمد زين السقاف:

- أنا عائد من اليمن، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٩٦٢م، ١٩٢ص.

د. أحمد عبيد بن دغر:

- اليمن تحت حكم الإمام أحمد (١٩٤٨-١٩٦٢م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ٥١٠ ص.
- حضرموت والاستعمار البريطاني (١٩٣٧-١٩٦٧م) مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م، ٣١١ ص .

أحمد عطية المصري:

- النجم الأحمر فوق اليمن، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، ٤٠٥ ص.

أحمد علي مسعد:
- فصول من ذاكرة الثورة والاستقلال، مطابع الكتاب المدرسي، عدن، ١٩٩٩م، ١٣٤ص.

أحمد فضل بن علي محسن العبدلي:
- هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م، ٣٢٠ص.

أحمد يوسف:
- الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

إدجار أو بالانس:
- اليمن الثورة والحرب، ترجمة د. عبدالخالق محمد لا شيد، دار الرقي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ٣٥٢ص.

أ. شفاكوف:
- الجنوب العربي المناضل، منشورات وكالة نوفوستي، بدون تاريخ، ٦٤ ص.

أمين الريحاني:
- ملوك العرب، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثامنة، بدون تاريخ، (الطبعة الأولى ١٩٢٤م)، ٩٥٧ص.

أمين سعيد:
- اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م، ٤٠٠ص.

بيرسي سلوين، وديفيد هولند:
- السياسة الاقتصادية والتنمية في اتحاد الجنوب العربي، إصدار حكومة الاتحاد، عدن ١٩٦٧م، ١٢٠ص .

ثابت صالح اليزيدي:
- الدولة الكثيرية الثانية، جامعة عدن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ٣٦٠ص.

د. جاد طه:
- سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م، ٤٤٥ ص.

جون، سي، ولينكسون:
- حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة: مجدي عبد الحميد، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م، ٤٥٦ص.

جه. دبليو. ميروثر:
- سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، ١٩٠٩م، مطبوع بالاستنسل.

حسن صالح شهاب:
- عدن فرضة اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ٢٥٣ص.

حسين بن أحمد العرشي:
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام، مصر، مطبعة البرتيري، ١٩٣٩م.

حسين فوزي النجار:
- بريطانيا والجنوب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ٩٦ ص.

حمزة علي لقمان:
- تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة، ١٩٦٠م، ٣٣٢ص.
- معارك حاسمة في تاريخ اليمن، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى ١٩٧٨م، ٢٢٢ص.
- تاريخ الجزر اليمنية، بيروت، مطبعة يوسف وفليب الجميل، ١٩٧٣م، ١٠٤ ص.

د. خالد سالم باوزير:
- ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية، الشارقة - جامعة عدن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ٥٤٢ص.

د. دلال بنت مخلد الحربي:
- علاقة سلطنة لحج ببريطانيا (١٩١٨- ١٩٥٩م)، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ٦٥٠ص.

دبليو، اتش، انجرامس:
- حضر موت ١٩٣٤- ١٩٣٥. تعريب سعيد عبد الخير النوبان، جامعة عدن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ١٧٨ص.

ريف هون، وجاويل بل:
- مقترحات دستورية للجنوب العربي، منشورات اتحاد الجنوب العربي، ١٩٦٦م، ١٢٦ص.

ساطع الحصري:
- الإقليمية جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة، ١٩٦٤م، ٢٥٥ ص.

سالم بن محمد بن سالم الكندي:
- تاريخ حضرموت "العدة المفيدة"، تحقيق عبد الله الحبشي، مكتبة الإرشاد صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٩١، من ص٤٧١.

سعيد عوض باوزير:
- صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٥٧م، ٢٦٣ص.

سلطان ناجي:
- التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩- ١٩٦٧م) بدون مكان نشر، ١٩٧٦م، ٤٥٤ص.

د. سيد مصطفى سالم:
- تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤-١٩٤٨م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م، ٦١٦ ص.
- الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨-١٦٣٥)، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ' ١٩٧٤م، ٥١٢ ص.
- مراحل العلاقات اليمنية - السعودية ١٧٥٤- ١٩٣٤م، خلفية وحوارات تاريخية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ٥٥٩ص.

س. يو. ايتشين:
- مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة: د. أحمد زين و د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ٢٥١ص.

صالح بن أحمد:
- الزامل في الحرب والمناسبات، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٩٠م، ٦١٢ص.

د.صالح علي باصرة:
- دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ١٩٠ص.

صلاح البكري:
- في جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، مطبعة مصطفى الجلبي، ١٩٤٩م، ٢٩٢ ص.

صلاح العقاد:
- جزيرة العرب في العصر الحديث، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩م، ١٦٦ص.

عادل رضا:
- تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧١م، ٢٠٩ص.
- ثورة الجنوب، تجربة النضال وقضايا المستقبل، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٩م، ٤١٦ ص.

عبد الحفيظ محمصاني:
- اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، دار العاصمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، ٨٠ص.

عبد الرحمن جرجرة:
- أرضنا الطيبة هذا الجنوب، المكتب التجاري للتجارة والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ، ١٩٢ص.

عبدالرحمن الجفري:
- محمد علي الجفري مسيرة شعب وزعيم، مركز لقمان التجاري، جدة، بدون تاريخ، ٢٢٢ص.

عبد العزيز المقالح:
- عبد الناصر واليمن (فصول من تاريخ الثورة اليمنية)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ٢٢٨ ص.

عبد القوي المكاوي:
- اليمن الجنوبي إلى أين، دار صوت العروبة اللبنانية، القاهرة، بدون تاريخ، ٤٧٠ص.

عبدالله باذيب:
- توابل، مطابع الحرية، عدن، بدون تاريخ، ١١٢ص.
- كتابات مختارة، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨م، ٣٣٠ص.

عبد الله الجابري:
- الجنوب العربي في سنوات الشدة، بدون تاريخ، ٢٠٧ ص.

عبد الله عبد الكريم الجرافي:
- المقتطف من تاريخ اليمن، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، ٣٢٢ص.

عبدالله عبدالمجيد الأصنج:
- دور الحركة النقابية اليمنية في النضال اليمني، شركة الشقاع للطباعة، القاهرة، ١٩٩١م، ٧٥ص.
- عمال اليمن في المعركة، صادر عن المؤتمر العمالي، عدن، بدون تاريخ، ٦٤ص.

عبدالله علي مرشد:
- نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، وزارة الثقافة عدن، دار ابن خلدون بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ٢٤٨ص.

د. عبد الله فارع عبده:
- اليمن من الإمامة إلى قيام الجمهورية، دراسة في الخلفية التاريخية لثورة ٢٦ سبتمبر، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ٣٤٥ص.

عبده حسن الأدهل:
- الاستقلال الضائع، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧م، ٢٩٨ ص.

علي السقاف:
- العدوان البريطاني على اليمن، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٧م، ٨٠ص.

علي شائع هادي:
- لمحة تاريخية عن مديرية الضالع (١٩٣٨- ١٩٦٧م) بدون، ٣٢ص.

علي الصراف:
- اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، لندن، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ٤٤٢ص.

علي صلاح الأرضي:
- تاريخ التعليم في عدن، دار جامعة عدن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

علي محمد لقمان:
- في أرض الظاهر، عدن، ١٩٤٥م، ٨٤ ص.

علي محمد عبده:
- مسار الحركة الوطنية اليمنية، وزارة الإعلام والثقافة، الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٩م، ١١٢ص.

علوي بن طاهر بن عبد الله الحداد:
- الشامل في تاريخ حضرموت ومخالفيها، سنغافورة، ١٩٤٠م، ٢٣٢ ص.

عمر سالم باعباد:
- حضرموت والأحداث، دانية للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ٢٠٤ ص.

د. عمر عبد الله بامحسون:
- التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطي من ١٩٣٧- ١٩٦٧م، مكتبة مصر، القاهرة، الإيداع ١٩٩١، ٤٠٥ ص.

د. فاروق عثمان أباظة:
- عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩- ١٩٦٧م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ٧٢٢ص.

فان درميولين:
- رحلة في جنوب الجزيرة، ترجمة محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ٢٨٦ص.

فتحي أبو طالب:
- الصراع الدولي على عدن والدور المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ٥٢٦ ص.

فرد هوليداي:
- الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: جازم صاغية و سعد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م، ٢٨٨ ص.

فيتالي ناؤومكين:
- الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة دار التقدم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤م، ٣٠٣ ص.

قحطان محمد الشعبي:
- الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م، ٢٥٩ص.

ل. فالكوفا:
- السياسية الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، عدن، ١٩٧٨م، ١٥٢ ص.

مجموعة من المؤلفين السوفييت:
- تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧- ١٩٧٢م، ترجمة محمد علي البحر، راجعه د. محمد أحمد علي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١م، ٣٥٤ص.

مجموعة من المؤلفين السوفييت:
- تاريخ الأقطار العربية المعاصر، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥م، ٦٤٠ص.

مجهول المؤلف:
- مذكرات حول الجزيرة العربية (السعودية وشمال اليمن وجنوبه)، مطبوعة بالاستنسل، بدون تاريخ، ٧٧ ص.

مجهولة المؤلف:
- دراسة عن عدن ومحمياتها، في نهاية الأربعينات، مطبوعة بالا ستنسل، ٢١١ص.

محمد أحمد نعمان:
- الحركة الوطنية في اليمن، صادر عن لجنة الثقافة والنشر في الاتحاد اليمني، مطبعة الجماهير، عدن، ١٩٥٩م، ٤٤ص.

محمد إسماعيل الكبسي:
- اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٨٣م، ٣٤٠ص.

محمد بن هاشم:
- تاريخ الدولة الكثيرية، الجزء الأول، ١٩٤٨م، ٢٠٩ ص.

محمد جبريل:
- مدينة المهاجرين " حضرموت" الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ١٢٠ص.

محمد حسن عوبلي:
- اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، منشورات العصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٠م، ٢٥٩ص.

محمد حسنين هيكل:
- ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م، ٢٠٠ص.
- سنوات الغليان (حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧م)، الجزء الأول، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٩٥٢ ص.

محمد سالم باسندوه:
- قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ٥٥٢ص.

محمد سعيد العريان، د. جمال الدين الشيال:
- قصة الكفاح بين العرب والاستعمار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م، ٣٥٢ص.

د. محمد عبد الكريم عكاشة:
- قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (١٩٣٩- ١٩١٨م) دار ابن رشد، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ٣٠٢ص.

محمد علي لقمان:
- عدن تطلب الحكم الذاتي، مطبعة فتاة الجزيرة، عدن، بدون تاريخ، ٨٦ص.
- قصة الدستور اللحجي، مطبعة فتاة الجزيرة، عدن، ١٩٥٢م، ٧٥ص.

محمد علي الجفري:
- حقائق عن جنوب الجزيرة العربية، رابطة الجنوب العربي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ٦٣ص.

د. محمد عمر الحبشي:
- اليمن الجنوبي اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، ترجمة د. الياس فرج، د.خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م، ٥٩٥ص.

محمد كمال عبد الحميد:
- الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ٢٢٠ص.

د. محمد محمد سطيحة:
- اليمن شماله وجنوبه، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢م، ١٧٦ ص.

محمود الشرقاوي:
- جنوب الجزيرة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ١٤٧ص.
- كفاح الجنوب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠م، ٣٢ص.

محمود كامل المحامي:
- اليمن شماله وجنوبه، تاريخه السياسي وعلاقاته الدولية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م.

محمود السالمي:
- محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول ١٦٣٥- ١٦٨٥م (الدولة القاسمية) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ٢٠٥ ص.

مكرم محمد أحمد:
- الثورة في جنوب الجزيرة العربية (عدن واليمن)، المؤسسة المصرية العامة للكتاب والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ٢٠٨ ص.

الموزعي، شمس الدين عبد الصمد إسماعيل:
- الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان، تحقيق عبدالله الحبشي، منشورات المدينة، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ٢٦٤ص.

نجيب سعيد أبو عز الدين:
- الإمارات اليمنية الجنوبية (١٩٣٧-١٩٤٧م) دار الباحث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ١٩٢ص.

هارولد، يعقوب:
- ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٤١٢.

ب - منشورات حزبية وحكومية:

اتحاد الشعب الديمقراطي:
- الميثاق الوطني، دار الجهاد، عدن، بدون تاريخ، ١٥ ص.

حركة القوميين العرب / فرع اليمن:
- اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، ١٩٥٩م، ٩٨ ص.

رابطة أبناء الجنوب:
- الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، مكتبة القاهرة، ١٩٦٣م، ٢١١ ص.

المؤتمر العمالي:
- وراء الحقيقة، عدن، ١٩٦٠م.

مؤتمر الخريجين:
- أضواء على المهزلة الدستورية الجديدة، عدن، مارس ١٩٦٦م، ٦٠ص.

وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية:
- مولد شعب (قصة شعب الجنوب العربي)، عدن، بدون تاريخ، ١٤٢ص.

ج- الدوريات:

- **الأخبار، عدن:**

السنة الثانية، العدد ٢٦٥، ١٣ فبراير ١٩٦٤م. العدد ٣٤٧، الثلاثاء ٢ يونيو ١٩٦٤م. العدد ٨٦٠، السنة الرابعة، الإثنين ١٤ فبراير ١٩٦٦م. العدد ٨٨٠ السنة الرابعة، الخميس ١٠ مارس ١٩٦٦م. العدد ٩٢٦، الخميس ١٢مايو ١٩٦٦م. العدد ٩٣٠، الثلاثاء، ١٧ مايو ١٩٦٦م.

- **الأخبار، تعز:**

العدد ٥٣٤، ٨ يناير ١٩٦٥م .

- **الأمل، عدن:**

العدد ١٠، ٨ أغسطس ١٩٦٥م. العدد ٢١، الأحد ٢٤ أكتوبر ١٩٦٥م. العدد ٣٦، الأحد، ٢٠ فبراير ١٩٦٦م.العدد ٣٨، الأحد ٦ مارس ١٩٦٦م.

- **الأهرام، القاهرة:**

العدد ٢٩٣٩٧، ٦ مارس ١٩٦٧م .العدد ٢٩٥٥٦، ١٢ نوفمبر ١٩٦٧م. عدد ١٥/ ٤/ ١٩٦٧م، اليمن في الصحافة المصرية، المجلد الثاني، ص ٢٤١. **مكرم محمد أحمد**: جيش الجنوب، ما هو دوره في صراع الأيام الأخيرة، العدد ٢٩٥٧٧، ٣ ديسمبر ١٩٦٧م.

- الأيام، عدن:

نجيب محمد يابلي: ثائر سرو حمير المناضل السلطان محمد عيدروس، العدد ٤١٢، ١١ نوفمبر ٢٠٠١م، الصفحة ١٢ (الأخيرة).

- البعث:

مصطفى رفعت: أهو اتحاد أم شتات، العدد ٦٤، ٣١ مارس ١٩٥٦م .**محمد سالم علي**: تطور السياسة البريطانية في الجنوب، العدد ٦٦، ١٤ إبريل ١٩٥٦م.. العدد ٣١٢، ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥م.

- **الثوري:**

نشرة يومية تصدرها الجبهة القومية في عدن، مطبوعة بالاستنسل، العدد ٧، ٧/ ١١/ ١٩٦٧م.

- **الحكمة:**

عمر الجاوي: تقسيم اليمن الحديث، مجلة الحكمة، العدد ١٥٧، ص ٢٢، فبراير ١٩٨٩م.

- **سبأ:**

صالح علي باصرة: استقلال تصنعه بريطانيا أم استقلال تنتزعه الجماهير، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٨٣ م، صادرة عن قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة عدن.

- **السياسة الدولية القاهرة:**

أحمد يوسف القرعي: جمهورية جنوب اليمن وقضايا الاستقلال، السنة الرابعة، العدد ١١ يناير - مارس ١٩٦٨م

- **الشباب عدن:**

العدد ٢٣، ٢٢ إبريل ١٩٥٠م. **محمد علي لقمان: شرعية مطالب الأمة العدنية**، العدد ٣١، ١٧ يونيو ١٩٥٠م. العدد ٩٨، ١٣ أكتوبر ١٩٥١م.

- **صوت الجنوب، الصحيفة الرسمية لاتحاد الجنوب العربي:**

أحمد شريف الرفاعي: اتحادان أم اتحاد واحد في جنوبنا العربي، العدد ٢، الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١م. العدد ٣، ٢ يوليو ١٩٦١م. العدد الرابع، الأحد ٩ يوليو ١٩٦١م. العدد ٨، الأحد ٦ أغسطس ١٩٦١م. العدد ١٢، ٣ سبتمبر ١٩٦١م. العدد٣١، ١٤ يناير ١٩٦٢م. العدد ٤٢، ١ أبريل، ١٩٦٢م. العدد ٤٨، ٢٨مايو ١٩٦٢م. العدد ٢٩، السنة الثانية، ٣٠ ديسمبر ١٩٦٢م. العدد ٣٦، السنة الثانية، ١٧ فبراير ١٩٦٣م. العدد ٢، السنة الثالثة، ٢٣ يونيو ١٩٦٣م. العدد ٣، السنة الثالثة ٣٠ يونيو ١٩٦٣م. العدد ٥، ١٤ يوليو ١٩٦٣م. العدد ٦، ٢١ يوليو ١٩٦٣م. العدد٧ ٢٨ يوليو ١٩٦٣م. العدد ١٦ السنة الثالثة، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣م. العدد ١٢، السنة الثالثة، ١سبتمبر ١٩٦٣م. العدد ٢١ السنة الثالثة ٣ نوفمبر ١٩٦٣م. العدد ٢٤، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣م. العدد ٢٨، ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣م. العدد ٣٠، السنة الثالثة، ١٠يناير١٩٦٤م العدد ٣٣، ٣١ يناير ١٩٦٤م. العدد٣١، السنة الثالثة، ١٧ يناير ١٩٦٤م. العدد٣٦، ٢٨ فبراير ١٩٦٤م. العدد٤٠، ٣ أبريل ١٩٦٤م. العدد٤٦، ٢٢ مايو ١٩٦٤م. العدد

٤٩، الجمعة ١٢ يونيو ١٩٦٤م. العدد٢٩، السنة الخامسة، ١١ فبراير ١٩٦٦م. العدد ٣١، ٢٥ فبراير ١٩٦٦م. العدد ٣٣، ١١مارس ١٩٦٦م. العدد ٣٧، السنة الخامسة، ٣ يونيو ١٩٦٦م. العدد ٣٩، ١٧ يونيو ١٩٦٦م. العدد ٤٣، ١٥ يوليو ١٩٦٦م. العدد ٤٥، ٢٩ يوليو ١٩٦٦م. العدد ٤٨، السنة السادسة، ١٩ أغسطس ١٩٦٦م. العدد ٧ السنة السادسة، ٢١أكتوبر ١٩٦٦م. العدد ١٤ السنة السادسة، ٩ ديسمبر ١٩٦٦م. العدد ٢٣، ٢٤ فبراير ١٩٦٧م.

- **صوت الثورة:**

نشرة تصدرها جبهة التحرير، عدن، استنسل، العدد ١، ٧ سبتمبر ١٩٦٧م.

- **الطليعة، القاهرة:**

محمد سعيد أحمد: موقع عدن من المعركة الاستعمارية، العدد ٤ السنة الثالثة إبريل ١٩٦٧م. **حلمي ياسين:** الجنوب العربي على طريق الاستقلال، العدد١١، نوفمبر ١٩٦٧م .**عبد الرزاق حسن:** اليمن الجنوبي بعد الاستقلال، العدد ١٢، السنة الرابعة، ديسمبر ١٩٦٨م .**محمد حسن:** اليمن الديمقراطي من داخل اليمن الديمقراطي، ، العدد الثاني، السنة الثامنة، فبراير ١٩٧٣م.

- فتاة الجزيرة، عدن:

العدد ١٢٣، مايو ١٩٤٢م. العدد١٨٢، أغسطس ١٩٤٣م. العدد ٢٨٩، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥م. العدد ١٥٥، ٥مايو ١٩٤٦م. العدد ٣٣٦، ٢٥ أغسطس ١٩٤٦م. العدد ٣٥٣، ٥ يناير ١٩٤٧م. العدد ٣٥٧، ٢فبراير ١٩٤٧م. العدد، ٣٥٨، ٩ فبراير ١٩٤٧م. العدد ٣٦٨، ٢٠ ابريل، ١٩٤٧م. العدد٣٨٠، ١٣يوليو ١٩٤٧م. العدد٣٩٣، ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م. العدد ٤٠٤، ١٨يناير ١٩٤٨م. العدد٤٥٤، ١٦يناير ١٩٤٩م. العدد ٤٥٥، ٢٣ يناير ١٩٤٩م. العدد ٤٥٧، ٦ فبراير ١٩٤٩م. **حمزة علي لقمان: هل يتولى الميجر سيجر رئاسة اتحاد المحميات**، العدد ٤٥٩، فبراير ١٩٤٩م .**ثابت صالح حسن: حول اتحاد المحميات**، العدد ٤٦١، ٦مارس ١٩٤٩م .**أحمد سعيد صدقة:** فليبطل الاتحاد إن..، العدد ٤٦١، مارس ١٩٤٩م. العدد ٤٦٨، ٢٤ ابريل ١٩٤٩ م .**حسين بن عثمان الوزير: وحدة المحميات**، العدد ٤٨٣، أغسطس ١٩٤٩م. العدد ٥٢٦، ١٨ يونيو، ١٩٥٠م. العدد ٥٣٠، ١٦

يوليو ١٩٥٠م. العدد ٥٣٥، ٢٧ أغسطس ١٩٥٠م. العدد٥٣٧، ١٠ سبتمبر ١٩٥٠م. العدد ٥٤٥، ١٢ نوفمبر، ١٩٥٠م. العدد ٥٥٤، ١٤ يناير ١٩٥١م. العدد٥٦٥، ابريل ١٩٥١م. العدد ١٨٤، ١٤ يناير١٩٥٤ م. العدد ٣٢، ٧ أبريل ١٩٥٤م. العدد ٨٠٤، ١ يناير ١٩٥٦م. عدد ٨١٨، ٨ ابريل ١٩٥٦م. العدد ٨٢٤، ٢٠ مايو ١٩٥٦م. العدد ٨٦١، ٣ يناير، ١٩٥٧م. العدد ٨٥٨، ١٣ يناير، ١٩٥٧م. العدد ٨٥٩، ٢٠ يناير ١٩٥٧م. العدد ٨٦٣، ١٧ فبراير ١٩٥٧م. العدد ٨٦٤، ٢٤ فبراير ١٩٥٧م. العدد ٣٣٠، ١٣ مايو ١٩٦٠م. العدد ١٣٧٦، ٩ يوليو ١٩٦٠م. العدد ١٤٧٠، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٠م. العدد ١٥٠٢، ٣ ديسمبر ١٩٦٠م. العدد ١٥٥٥الثلاثا، ١٤ فبراير ١٩٦١م. العدد ١٥٩٩، الاثنين، ١٠ أبريل ١٩٦١م. العدد ١٦٠٢ الخميس ١٣ أبريل ١٩٦١م. العدد ٢٤٠٨، ٥ ديسمبر ١٩٦٣م. العدد ٧٩٦، الخميس ٢٥ مارس، ١٩٦٥م.

- **القلم العدني:**

العدد ٢٠، ١٣ يناير ١٩٥٤م.: العدد ٢٣، ٣ فبراير ١٩٥٤م. العدد ٣٢، ٧ ابريل ١٩٥٤م. العدد ٦٠، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤م.

- **الكفاح، عدن:**

العدد ١١، السنة الأولى، ٧ فبراير ١٩٥٩م. العدد ٣. ٤، الاثنين ١٧ يوليو ١٩٦١م. العدد ٤٤٥، ٨ أغسطس ١٩٦١م .**عبده حسين الأدهل: اتفاقية بريطانيا مع الاتحاد الفيدرالي وموقفنا الوطني منها**، العدد ٤٥٦، ١٩ أغسطس ١٩٦١م. العدد٤٩٢، الأحد ٢٤ سبتمبر ١٩٦١م. العدد ٤٩٣، ٢٥ سبتمبر ١٩٦١م. العدد ٥١٢، ١٤ أكتوبر ١٩٦١م. العدد ٥٣٦، ٧ نوفمبر ١٩٦١م. العدد ٥٧١، ١٢ ديسمبر ١٩٦١م. العدد ١٩٦، السنة الخامسة، ١٠مارس ١٩٦٤م. العدد ٢٩١، السنة الخامسة، الأحد ٥ يوليو ١٩٦٤م.

- **المستقبل، عدن:**

العدد الرابع، إبريل ١٩٤٩م.

- **النهضة، عدن:**

أحمد عوض باوزير: وحدة حضرموت، العدد ١٧٥، ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م. العدد

١٨٥، ٢١ يناير ١٩٥٤م. العدد ١٨٦، ٢٨ يناير، ١٩٥٤م. العدد ١٩١، ٤ مارس ١٩٥٤م. العدد ٢٥٨، ٧ يوليو ١٩٥٥م. العدد ١٦٦، ٢٣ يوليو ١٩٥٨م.

- **اليقظة، عدن:**

العدد ٨٠، ٣ إبريل ١٩٥٦م. العدد١٢٣، ٧ يونيو ١٩٥٦م. العدد ١٢٨، ١ يونيو ١٩٥٦م. العدد ٤٩، ٣ يوليو ١٩٥٨م. العدد ١٦١، ١٧ يوليو ١٩٥٨م. العدد ٨٧، ١٦ أغسطس ١٩٥٨م. العدد ٢٢٦، السنة السابعة، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م. العدد ٢٢٤، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨م. العدد ٢٩١، ١٧ ديسمبر ١٩٥٨م. العدد ٢٩١، ١٧ ديسمبر ١٩٥٨م. العدد ٣٧، ١٢ فبراير ١٩٥٩م.

- **الوطن، عدن:**

محمد زين الكاف: بالمفتوح، العدد ٨١ السنة الثانية، السبت ٩ يناير ١٩٦٥م.

- **اليمن الجديد:**

محمود أحمد العالم: المخطط الاستعماري الحديث في جنوب اليمن، السنة الثانية، العدد ١٢، يناير ١٩٦٥م.

د - الندوات العلمية:

- **د. صالح علي باصرة:**

مفهوم الوحدة اليمنية في بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، الندوة العلمية حول اليمن عبر التاريخ ٢٣-٢٥/ ٩/ ١٩٨٩م، جامعة عدن.

- **عبده علي عثمان:**

ثورة أكتوبر في نظر الباحثين الغربيين، الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية " ١٤ أكتوبر" مركز الدراسات والبحوث صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- **د. فاروق عثمان أباظة:**

سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى، ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة عين شمس/ كلية الآداب، ١٩٧٧م.

- **محمد سعيد داوود:**

حركة ابن عبدات في الغرفة بحضرموت ١٩٢٤-١٩٤٥م، ندوة المقاومة الشعبية بحضرموت، كلية التربية المكلا، ٢٥-٢٦فبراير١٩٨٩ .

رابعًا - المطبوعات الأجنبية

أ - المؤلفات:

Bernard Reilly:

- Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960.73 p.

Charles Johnston:

- the View From Steamer point, Collins, London,1964.224 p.

David Holden:

- Farewell to Arabia, Faber and Faber, London, First Published, 1966.268 p.

Donald Foster:

- Lands Cape With Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton Books, First Published, London, 1960.

Europa Publication Limited:

- The Middle East and North Africa, 1965- 1966, London,1965.
- The Middle East and North Africa 1969-1970, London, 1969.

Gillian King:

- Imperial Outpost - Aden " Its Place in British Strategic Policy " London, Toronto, 1964.93p.

Gordon Waterfield: -

- Sultans of Aden, John Murray, London, 1968.268 p.

Harold Ingrams:

- the Yemen,Imams Rulers and Revolution, John Murray, London, 1963.164 p.
- Political Development in The Hadhramaut, Gov.Press Aden, 1945.

H. Trevelyan:

- the Middle East In Revolution, Macmillan, London, 1970.276 p.

J.W.Merewether:

- The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909.356 p.

K. Trevaskis.:

- Shades of Amber, A south Arabian episode, London, 1968.256 p.

Tom Little:

- south Arabia, Arena of Conflict, Pall Mall Press,London, 1968.196 p.

T. Hickinbotham:

- Aden, London, 1958.242p.

R.A Wauhope: -

- The Boundary of the Aden Protectorate, note by Colonel Wauhope, Aden, 1916.

R.J. Gavin:

- Aden under British rule, 1939 -1967,London, 1975. 472 p.

Richard H. Sanger:

- the Arabian Peninsula, Cornell University, Press Ithaca, New York, First Published, 1954.259p.

Stephen H. Longrigg:

- the Middle East " Asocial Geography" Gerald Cluck worth, London, First Published 1963. 291 p.

ب - الدوريات:

- The Nationalist: No.1126,Tuesday 29/11/1967.
- Aden Chronicle: No 78. march 29, 1956.

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

كلمة الناشر ٥
المقدمة: ٧
التمهيد: الخلفية التاريخية لسلطنات ومشيخات جنوب اليمن ١٥

الفصل الأول:

سلطنات ومشيخات جنوب اليمن في عهد النفوذ البريطاني ١٨٣٩- ١٩٥٤ ٤٥

- الاحتلال البريطاني لعدن ٤٧
- علاقة بريطانيا بحكام الجنوب بعد احتلال عدن ٥١
- علاقة بريطانيا بزعماء الجنوب بعد الاحتلال العثماني للشمال ٥٧
- المحميات والحرب العالمية الأولى ٦٦
- المحميات بعد الحرب العالمية الأولى ٧٠
- معاهدات الاستشارة ٧٦
- المحميات بعد الحرب العالمية الثانية ٧٩

الفصل الثاني:

محاولات توحيد المحميات بين ١٩٤٥-١٩٥٦م ٨٩

- مشاريع الوحدة الفيدرالية بين ١٩٤٥ - ١٩٥٢م ٩٨
- مشروع الاتحاد في ١٩٥٤م ١٢٢
- مشروع ١٩٥٦م ١٣٥

الفصل الثالث:

قيام اتحاد الجنوب العربي ١١ فبراير ١٩٥٩م ١٥٣

- الظروف التي دفعت حكام المحميات إلى قبول الاتحاد ١٥٥

- مباحثات قيام الاتحاد ١٦٦
- الإجراءات البريطانية ضد المعارضين لمشروع الاتحاد ١٧٦
- نتائج المباحثات ١٨٤
- قيام الاتحاد ١٩٥
- المعارضة الداخلية لقيام الاتحاد وامتدادها الخارجي ١٩٩

الفصل الرابع:

ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي ١٨ يناير ١٩٦٣م ٢٢٧

- أوضاع عدن قبل الضم ٢٢٩
- الخطوات الأولى في طريق الضم ٢٣٨
- مباحثات ضم عدن إلى الاتحاد ٢٤٣
- نتائج المباحثات ٢٥٥
- موقف القوى السياسية في عدن من مباحثات الضم ٢٦٥
- المصادقة على الضم ٢٨٢

الفصل الخامس:

نظام الاتحاد ومؤسساته ٢٩٣

- مؤسسات الاتحاد ٢٩٥
- سلطة المندوب السامي على الاتحاد ٣٠٤
- النظام الإداري للاتحاد ٣٠٦
- الوضع الاقتصادي للاتحاد ٣١١
- الزراعة وصيد الأسماك ٣١٨
- التعليم ٣٢٦
- الخدمات الصحية ٣٣٣

- المواصلات ٣٣٥
- الخدمات الثقافية ٣٣٧
- المؤسسات العسكرية والأمنية للاتحاد ٣٤٠
- علاقة الاتحاد بالولايات ٣٥٠
- علاقة الاتحاد بالخارج ٣٥٣

الفصل السادس:

انهيار الاتحاد أغسطس ١٩٦٧ ٣٦١

- صعوبة الأوضاع الداخلية للاتحاد ٣٦٤
- تأثير ثورة ٢٦سبتمبر على الاتحاد ٣٦٦
- موقف عبد الناصر من للاتحاد ٣٦٩
- اندلاع الثورة المسلحة في الجنوب ٣٧٣
- فشل محاولات تطوير الاتحاد دستوريًا ٣٨٢
- أزمة العلاقة بين الاتحاد وولاية عدن ٣٨٦
- تراجع الدعم البريطاني للحكومة الاتحادية ٣٩٠
- اشتداد المقاومة المسلحة في الاتحاد خلال سنة ١٩٦٥م ٣٩٥
- فشل محاولة تحويل الاتحاد إلى جمهورية ٣٩٨
- قرار البريطانيين سحب القاعدة العسكرية من عدن ٤٠٣
- المحاولة البريطانية الأخيرة لإنقاذ الاتحاد ٤١٢
- موقف هيئة الأمم المتحدة من الاتحاد ٤١٥
- ضعف ولاء الجيش للحكومة الاتحادية ٤٢٠
- نهاية الاتحاد ٤٢٩

الخاتمة: ٤٣٧

الملاحق: ٤٤٩
- الأول: معاهدات الصداقة والسلام وأمن الطرقات ٤٥١
- الثاني: معاهدات الحماية ٤٥٢
- الثالث: الحكام البريطانيون في عدن ٤٥٤
- الرابع: ولايات اتحاد الجنوب العربي ٤٥٥
- الخامس: العدد التقريبي لسكان اتحاد الجنوب في ١٩٦٥م ٤٥٦
- السادس: الخدمة الصحفية في اتحاد الجنوب ٤٥٧
- السابع: الخدمة الصحية ٤٥٩
- الثامن: خدمة التربية والتعليم ٤٦٠
- التاسع: تاريخ سقوط الولايات الاتحادية ٤٦١
الخرائط: ٤٦٣
- المحميات البريطانية في جنوب اليمن بين ١٨٨٠- ١٩٤٥م ٤٦٥
- معاهدات الاستشارة البريطانية في جنوب اليمن (٣٧-١٩٥٤م) ٤٦٦
- السلطنات والإمارات المؤسسة للاتحاد في فبراير ١٩٥٩م ٤٦٧
- اتحاد الجنوب العربي في أقصى توسعه، ١٩٦٥م ٤٦٨
- علم اتحاد الجنوب العربي وأعلام بعض ولاياته وبعض المحميات البريطانية في جنوب اليمن ٤٦٩
المصادر والمراجع: ٤٧١
فهرس المحتويات: ٤٩٩